المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
عمادة البحث العلمي
رقم الإصدار « ٢٠٧ »

سلسلة الرسائل الجامعية (١٦٤)

نظرية أصول المعاني

في مقاييس اللغة لابن فارس (ت ٣٩٥هـ)

دراسة وصفية تأصيلية

تأليف
عارف بن محمد الحمزي

الطبعة الأولى
١٤٣٧هـ - ٢٠١٦ م

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
عمادة البحث العلمي
رقم الإصدار: (٢٠٧)

سلسلة الكتب والرسائل الجامعية (١٦٤)

نظريَّة أصول المعاني
في مقاييس اللغة لابن فارس (ت٣٩٥هـ)
دراسة وصفيَّة تأصيليَّة

تأليف
عارف بن محمد الحمزي

الطبعة الأولى
١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م

ح الجامعة الإسلاميّة ١٤٣٧هـ ٢٠١٦م

فهرس مكتبة الملك فهد الوطنيّة أثناء النشر

الحمزي، عارف محمد

نظرية أصول المعاني في مقاييس اللغة لابن فارس (ت٣٩٥هـ)، دراسة وصفية تأصيلية/ عارف محمد الحمزي، المدينة المنورة، ١٤٣٧هـ.

ص، ٧٢٨ سم ١٧×٢٤

ردمك: ٥ - ٩٤٢ - ٠٢ - ٩٩٦٠

١- اللغة العربية –المرادفات والأضداد ٢- اللغة العربية –معاجم

أ- العنوان.

ديوي ٤١٢ ١٤٣٧/٧٠٠٩

رقم الإيداع: ١٤٣٧/٧٠٠٩

ردمك: ٥ - ٩٤٢ - ٠٢ - ٩٩٦٠

أصل هذا الكتاب رسالة ماجستير نوقشت في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
بتاريخ ١٤٣١/١/٢٦هـ، الموافق ٢٠١١/١٢/٢١م
وحصلت على تقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى والتوصية بالطبع

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة معالي مدير الجامعة الإسلاميَّة

الحمد لله وليّ كل نعمة، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين.. وبعد:

فتأصيلًا للدور العلميّ الذي تقوم به الجامعة الإسلاميّة، وتحقيقًا لرؤيتها بأن تكون منارة إسلاميّة عالميّة رائدة في المعرفة والتنمية؛ تتوالى هذه الإصدارات العلميّة من رسائل وبحوث، لتكون مبادرات معرفيّة متميِّزة، تُثري التميّز البحثيّ، وتُسهم في بناء مجتمع المعرفة المتجدد في كافّة الميادين.

ويبقى الدعاء لهذه الجهود بالتوفيق في الارتقاء بمستوى مخرجات البحث العلميّ بالجامعة كمًّا ونوعًا، وتوفير بيئة بحثيّة محفّزة؛ تكون رافدًا ومنهلًا لنشر العلم النافع، بما يتوافق مع شرف المكان والمكانة لهذه الجامعة الرائدة.

مدير الجامعة الإسلاميَّة

د/ حاتم بن حسن المرزوقي

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمدُ لله الذي جعلنا في خيرِ أمَّةٍ أُخْرِجَت للنَّاس، إلهُهَا واحدٌ، ودِينُها واحدٌ، ورسُولهُا واحدٌ، وكتابُها واحدٌ، وقِبْلَتُها واحدة.

وأصلِّي وأسلِّم على محمَّدٍ بنِ عبدِ الله، مَنْ أُعطيَ جوامعَ الكَلِم، ومعَاقدَ البلاغة، وعلى آلِ بيتِه الأَطهار، وأصحابِه الأخيار، والتَّابعين الأبرارِ، واللاحقين بهم بإحسانٍ إلى يوم القرار.

أمَّا بعد:

فلا يُساورني الشَّكُّ في أنَّ ما قام به العلاَّمةُ أحمد بن فارس الرازيُّ (ت٣٩٥هـ) في معجمه الخالد (مقاييس اللغة) ثروةٌ وثورةٌ باهرتان في دراسة معاني الألفاظ، وتعدُّ نظريَّته (أصولُ المعاني) المعلمَ البارزَ في كلٍّ من هذه الثَّروةِ والثَّورة.

ولا أشكُّ –أيضًا– أنَّ ابن فارس استحقَّ بهذه النَّظريَّة أن يدوِّن اسمه في قائمة اللغويين العرب العظماء بجدارةٍ وأهليَّة.

ولقد كَلِفت منذُ زمنٍ بمعجمه (مقاييس اللغة)، وحُبِّب إليَّ القراءةُ فيه أوقاتًا كثيرة، مُعجَبًا بعذبِ حديثِه وهو يَنْظِم استعمالات الجذر اللغويِّ في معنى مشتركٍ يلمُّها ويجمع شتاتها، ثم ما يتبع ذلك من تعليلٍ وتدليلٍ وتوجيه.

وقد نتجَ عن هذا الحبِّ وتلك القراءةِ وغيرهما اختياري لموضوع رسالتي في الماجستير في (مقاييس اللغة)؛ لأبحث نَظريَّة ابن فارس (أصول المعاني) وصفًا وتأصيلاً، تحت عنوان: (**نَظَريَّة أصول المعاني في مقاييس اللغة لابن فارس ت٣٩٥هـ، دراسةٌ وصفيَّةٌ تأصيليَّة**).

وهي النظريَّة التي تقوم على جمع استعمالات الجذر اللغوي في معنى واحد أو أكثر، كجمع استعمالات (بلغ) في الوصول إلى الشَّيء، واستعمالات (جنَّ) في السَّتر والتستُّر، واستعمالات (سفر) في الانكشاف والجلاء.

ومن أسباب اختيار هذه النظرية للدراسة:

١- أهميتها، كما أشار إلى ذلك ابن فارس بقوله: "والذي أومأنا إليه بابٌ من العلمِ جليلٌ، وله خَطَرٌ عظيم"(١)، وسيأتي بيانُ أوجه هذه الأهميَّة في آخر مبحثٍ في هذه الرسالة(٢).

٢- حاجتها إلى مزيدِ هيكلةٍ وشرحٍ وتأصيل؛ لتناثر معالمها في (مقاييس اللغة)، وعدم إفراد ابن فارس لها في فصلٍ، أو كتاب.

٣- تعلُّقها بـ(مقاييس اللغة) ذلك الكتاب النَّافع والعجيب.

٤- تعلُّقها بابن فارس اللغوي أحد أبرز روَّاد فقه اللغة العربية

---

(١) مقاييس اللغة ١/٣.

(٢) ص٦٣٠-٦٤٦.

القدامى، وأهمية عرض آرائه في هذا الباب.

٥- رغبتي في فهمها، والإفادة من (مقاييس اللغة)، ومن كتب ابن فارس اللغوية الأخرى لا سيَّما كتابه: (الصَّاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها).

٦- تساؤلات طلبة العلم والباحثين عنها، من حيث مفهومها، وصحَّتها، وجذورها التاريخية، وتأثيراتها في المعاجم، وغير ذلك، وفي هذا البحث إجابة عن هذه التساؤلات كلها أو أكثرها.

٧- إقبال الباحثين على شرح الألفاظ بالنَّقل من (مقاييس اللغة) وإعجابهم بطريقة ابن فارس في ذلك، فحسُن ترشيد هذا الإقبال بهذه الدراسة.

خطة البحث:

وقد درستُ هذه النظرية في ستة فصول كالآتي:

الفصل الأول: مفهوم نظرية أصول المعاني، في عشرة مباحث: تعريفها، وإطلاقات (الأصل) في (مقاييس اللغة)، ومرادفاتها، وأنواع أصول المعاني، ومفهوم الكلمة الواحدة، وتمييز الأصل من الفرع، والاشتقاق من المشتق، واستنباط المعنى المشترك، وسمات نظرية أصول المعاني، وعدد أصول المعاني في مقاييس اللغة.

الفصل الثاني: منهج ابن فارس في عرض أصول المعاني، في ستة مباحث: رسم الجذر اللغوي وتعيين حروفه، واختيار المصطلح المناسب

للجذر اللغوي أو الأصل المعنوي أو لهما، ووصف الجذر اللغوي أو الأصل المعنوي أو هما معًا، وتعيين عدد أصول المعاني، وصياغتها، وبيان تحققها في استعمالات الجذر اللغوي أو عدم تحققها.

الفصل الثالث: وسائل تحقق أصول المعاني، في ستة مباحث: القياس، والاشتقاق، والحَمْل، وتداخل الوسائل الثلاث، وتوسيع العرب للمعاني، وتحقق أصول المعاني جزئيًا.

الفصل الرابع: موانع تحقق أصول المعاني، في ستة مباحث: الموانع اللفظيَّة، والموانع المعنويَّة، واشتراك الموانع، والتردد بين الموانع، والتردد بين التأصيل والموانع، والشذوذ عن أصول المعاني.

الفصل الخامس: التأثُّر والتأثير في نظريَّة أصول المعاني، في مبحثين: تأثُّر نظريَّة أصول المعاني بالجهود السَّابقة، وتأثيرها في المعاجم التالية.

الفصل السادس: صحَّةُ نظريَّة أصول المعاني، في ستة مباحث: ظهور الاشتراك المعنوي بين استعمالات الجذور اللغوية، واتفاق الاشتقاقيين على ضرورة الاشتراك المعنوي بين المشتَّقِ والمشتقِّ منه، وثبوت الاشتراك المعنوي بين جذور الفصل الواحد، ونظريَّة ابن جني في الاشتقاق الأكبر، وإثبات علماء اللغة وغيرهم لنظريَّة أصول المعاني، وفوائد نظريَّة أصول المعاني.

وصدَّرتُها بتمهيدٍ للحديث عن ابن فارس ومقاييس اللغة، **وذيَّلتُها** بخاتمةٍ فيها أهم النتائج والتوصيات، ثم مجموعة من الفهارس العلمية.

منهجي في دراسة النظريَّة:

واتَّبعتُ في دراسة هذه النَّظرية وشرحها المنهج التكاملي الذي يجمع بين الاستقراء والتحليل، ثم الوصف والتأصيل، مراعيًا الأسس العلميَّة والفنيَّة الآتية:

أولاً: جمع المادة العلمية من (مقاييس اللغة) بتتبع نصوص ابن فارس حول النظرية وتطبيقاته عليها للوصول إلى نتائج متكاملة وواضحة، مستعينًا بكتبه الأخرى التي وقفتُ عليها ومنها: (مجمل اللغة، والصاحبي في فقه اللغة، ومتخيَّر الألفاظ، وتَمَام فصيح الكلام، والإتباع والمزاوجة، والمذكَّر والمؤنَّث، واللاَّمات، والفَرْق، وحِلية الفقهاء، وأسماء رسول الله ﷺ ومعانيها)، ومناقشته في الجوانب التي خالف منهجه الغالب فيها.

ثانيًا: الإفادة من المصادر القديمة والحديثة المتعلِّقة بالنظرية، ومناقشتها في الآراء التي جانبت الصواب في الحديث عن النظرية معتمدًا على الأدلة الواضحة من كلام ابن فارس وتطبيقاته ومن كلام غيره.

ثالثًا: توثيق المادة العلمية بـ:

١- عزو الآيات القرآنية: بذكر اسم السورة ورقم الآية مع كتابتها بالرسم العثماني.

٢- عزو الأحاديث والآثار: فإن كانت في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بالعزو إليهما أو إلى أحدهما، وإن كانت في غيرهما عزوتها إلى كتب الحديث المعتمدة مع نقل خلاصة كلام أهل العلم في الحكم عليها.

٣ – توثيق الآراء والأقوال والأمثال والشواهد الشعرية من مظانِّها.

رابعًا: ضبط المادة العلمية بـ:

١- الالتزام بعلامات الترقيم ومراعاة قواعد الإملاء الحديثة.

٢- ضبط ما يحتاج إلى ضبط.

٣- أبقيت على هذين المعكوفين [ ] الذَين أضافهما الأستاذ عبدالسلام هارون رحمه الله في متن مقاييس اللغة؛ معْلِمًا بهما على إكماله نواقص نسخة المقاييس من (مجمل اللغة) أو غيرِه، أو من عنده، وذلك في نقولي النَّصيَّة منه.

خامسًا: الترجمة للأعلام غير المشهورين ترجمةً موجزة.

سادسًا: صنع فهارس علميَّة تسهِّل الإفادة من الرِّسالة.

وقد عانيت في شرح هذه النظريَّة عناءً كبيرًا؛ لصعوبتها عليَّ بادئ الأمر، وقلَّة نصوص ابن فارس النظريَّة فيها، ومخالفته لمنهجه في تطبيقها كثيرًا، وتعلُّقها بأصلِ اشتقاق الألفاظ وكيفية اشتقاقها وتفرُّعها، وهو أمرٌ يعلم المختَّصون ما فيه من غموضٍ وخلاف.

وأشكر الله تعالى الذي أعانني على تجاوز هذه الصعوبات وغيرها، وإنجاز الرِّسالة بهذه الصُّورة، فله كلُّ الحمد والثناء.

وأشكر كلَّ من ساهم في مساعدتي أثناء إعدادها من أساتذتي وزملائي وغيرهم، وفي المقدِّمة أستاذي العزيز ومشرفي الفاضل الدكتور: عبد الرحمن بن محمد سعد الحجيلي -حفظه الله تعالى- فقد شدَّ من أزري،

وأفادني بملاحظاته القيِّمة، وتوجيهاته النَّافعة.

وأشكر المناقشَين الفاضلين الأستاذ الدكتور: عبد الحفيظ السَّيد ابن أحمد بكري، والدكتور: عبد العزيز بن سالم الصَّاعدي على تفضُّلهما بقراءة الرِّسالة وتقويمها.

كما أشكر كُلِّيَّتي العزيزة (كليَّة اللغة العربية) بجميع أساتذتها وموظَّفيها، وأسأل الله تعالى أن يبارك في جهود الجامعة الإسلامية، وأن يجزيَ القائمين عليها جزاءَ من أحسن عملا.

ولا أنسى شكر العلماء والباحثين الذين كتبوا عن هذه النظريَّة قبلي؛ فقد أفدتُ من كتاباتهم النافعة، وتنوَّرْتُ بها، وفتحتْ لي آفاقًا عريضَة في الدراسة والبحث.

وأسأل الله تعالى أن يغفر لوالدَيّ الكريمين حيث حلاًّ ورحلا، وأن يجعل أعالي الجنان مثواهما، كما أسأله أن يبارك فيَّ وفي أهلي وأولادي، وأن يحفظ المسلمين وبلدانهم من كيد الأعداء وأعمال الجاهلين.

هذا، وإنِّي على أملٍ كبيرٍ في أن تثمرَ هذه الدراسةُ ثمارًا يانعةً تتجلَّى فيها هذه النَّظرية في أوضحِ صورةٍ، وأبهى حُلَّة، ذلك ما أسأل الله تعالى أن يكون، وما آملُ أن أبلغَ فيه غايةَ التوفيق والصَّواب.

أبو تمَّام

عارف بن محمد الحمزي

abotammaam@hotmail.com

المدينة النبويَّة ١٤٣٧/٨/٦هـ، ٢٠١٦/٥/١٣م

الدِّراساتُ السابقة

بدأ الحديثُ عن نظريَّة (أصول المعاني) مصاحبًا لطباعة (مقاييس اللغة)، حيث أشار محقِّقُه الأستاذ عبد السلام هارون ﷺ إلى شَيءٍ من معالمها كتعريفها وبعض ضوابط استنباطها(١).

تلا ذلك دراساتٌ تناولت أطرافًا من معالم هذه النظرية في سياق الحديث عن ابن فارس، أو كتابه (مقاييس اللغة)، أو علم الاشتقاق.

وأهمُّ ما اطَّلعتُ عليه منها ما يلي:

١- **المعجم العربي، نشأته وتطوره**، للدكتور: حسين نصَّار، رسالته للدكتوراه من كلية الآداب بجامعة القاهرة، نوقشت سنة ١٩٥٣م، وطبعت أول مرة سنة ١٩٥٦م، وفيه فصلٌ كاملٌ عن مقاييس اللغة في ٣٠ صفحة نفيسة(٢).

٢-**العلامة اللغوي ابن فارس الرازي**، للدكتور: محمد مصطفى رضوان، رسالته للدكتوراه، طبعتها دار المعارف المصرية سنة ١٩٥٩م.

٣-**أحمد بن فارس حياته وآراؤه في اللغة والنحو**، للدكتور: عبد الوهاب التازي سعود، رسالة جامعية له نوقشت بكلية الآداب بفاس سنة

---

(١) مقدمته لــ(مقاييس اللغة) ١/٣٩-٤٧، ومجلَّة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ع١٥، لعام ١٩٩٢م، ص١٠١-١٠٦.

(٢) ٢/٤٣٥-٤٦٥.

١٩٧٢م، طبعتها مطبعة المعارف الجديدة بالرباط، ط١، سنة ١٤١٢هـ/١٩٩٢م[١].

٤-**الأحكام اللغوية بين ابن فارس في مقاييسه، وابن سيده في محكمه، وأثرها في الحركة المعجمية**، للدكتور: حامد محمد أمين شعبان، رسالته للدكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقاهرة، غير منشورة، نوقشت سنة ١٩٧٤م، وهي رسالةٌ غنيَّةٌ بالحديث عن هذه النَّظرية.

٥- **أحمد بن فارس وريادته في البحث اللغوي، والتفسير القرآني، والميدان الأدبي**، للدكتور: هادي حسن حمودي، رسالته للدكتوراه من جامعة السربون في باريس، نوقشت سنة ١٩٧٦م، وطبعتها دار عالم الكتب، في بيروت، لبنان، ط١، سنة ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٦-**ابن فارس الرازي منهجه وأثره في الدراسات اللغوية**، للدكتور: أمين محمد فاخر، رسالته للدكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقاهرة، نوقشت سنة ١٩٨١م، وطبعتها جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض سنة ١٩٩١م.

٧-**علم الاشتقاق نظريًا وتطبيقيًا**، للدكتور: محمد حسن حسن

---

(١) اطلعتُ عليها مع الدراسة رقم ٥ أواخر ٢٠١٤م، بعد مناقشة رسالتي.

جبل، طبعته مكتبة الآداب، بالقاهرة، سنة ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، ومؤلفه أكثر المعاصرين عنايةً بهذه النظرية -فيما أعلم- وصدر له على ضوئها كتابٌ تعجز الكلماتُ عن وصفه وهو (المعجم الاشتقاقي المؤصَّل لألفاظ القرآن الكريم)، طبعته مكتبة الآداب سنة ٢٠١٠م في أربعة مجلدات ضخام، وهو في الأصل رسالته للدكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقاهرة نوقشت سنة ١٩٧٦م.

تلا هذه الدرساتِ دراساتٌ أفردت هذه النظريةَ أو بعضَ معالمها بالبحث[1]، وأهمُّ ما اطلعت عليه منها سبع دراسات:

٨- دوران المادة على المعنى عند علماء اللغة إلى منتصف القرن الرابع الهجري، للدكتور: جمال عبد الكريم المهدي، رسالته للدكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر فرع المنصورة، غير منشورة، نوقشت عام١٤١١هـ/١٩٩١م، وخصَّصها لتتبع الجذور التاريخية لدراسة هذه النَّظريَّة قبل ابن فارس ومقارنتها بعمله.

٩- النظرية الثلاثية في أصول ألفاظ العربية عند ابن فارس، للدكتور: محمود عبد الله جفَّال، مقال في (٢٢) صفحة، منشور في مجلَّة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، بالجامعة الأردنية، المجلد (٢٨)،

---

(١) كتاب (علم الاشتقاق) للدكتور: محمد حسن جبل، في طبعته الأخيرة مصاحب لهذه الدراسات من حيث زمن التأليف، وإن كانت طبعاته السابقة قديمة.

(ملحق) ٢٠٠١م، وهو مقالٌ موجزٌ فيه إشاراتٌ متفرِّقةٌ عن هذه النَّظرية، وقد أفاد فيه من الدراستين السابقتين رقم (١، و٢).

١٠- **غوامض المقاييس رؤية جديدة**، للدكتور: نور حامد الشاذلي، طُبع في القاهرة سنة ٢٠٠٦م، وخصَّصه لإعادة شواذِّ أصول المعاني في (مقاييس اللغة) إليها، وهو عملٌ يدلُّ على سعة علم الدكتور وعمق إدراكه.

١١- **الدلالة المحورية في معجم مقاييس اللغة دراسة تحليلية نقدية**، للدكتور: عبد الكريم محمد حسن جبل، طُبع في سوريا سنة ٢٠٠٣م، وقد أفاد فيه الدكتور من الدراسات السَّابقة رقم ١، و٦، و٧، و٨، وأضاف إلى هذه النظرية كثيرًا من المعالم والآراء التي توصَّل إليها، وهو كتابٌ قيِّمٌ وجميل إلاَّ أنَّه جاء موجزًا في (١٢٨) صفحة بالفهارس، وقد تحدَّث فيه الدكتور عن هذه النظرية من خلال العناوين الآتية:

(تعريفها، والفرق بينها وبين أنواع المعاني الأخرى، ودراستها قبل وفي عصر ابن فارس، وعلاقتها بالاشتقاق الصغير عند ابن جني، والمنهج العام لعرضها في مقاييس اللغة، والمصطلحات المعبرة عنها فيه، ومصادر تعيين ابن فارس لها، وما استبعده من استعمالات عند استنباطها، وصياغته لها، وترددها بين الأحادية والتعدد، وموقفه مما بدا غريبًا عنها، وتوظيفه لها في التفسير والترجيح والنقد، وجذور عدمت منها، وأصدائها في العمل المعجمي اللاحق لها).

وقد اختلف عملي عنه بأمورٍ أبرزها:

أ/ التوسُّع في دراسة المباحث، ففي حين ذكر الدكتور –مثلاً– مصطلحين عبَّر بهما ابن فارس عن الدلالة المحورية وهما (الأصل والقياس) أضفت إليهما سبعة مصطلحاتٍ أخرى عبرَّ بها ابن فارس عنها وهي: (المعنى، القول، الجملة، الوجه، الأمر، الشَّيء، الباب).

ب/ إضافةُ جوانبَ كثيرة لم يدرسها الدكتور كـــ(أنواع أصول المعاني)، و(وسائل تحققها)، و(تمييز الأصل من الفرع فيها)، و(الحكم بصحَّتها).

ج/ الإفاضة في دراسة موانع تحقق أصول المعاني في الجذور والاستعمالات حتى جاءت في (١٧٥) صفحة، في حين أوجز الدكتور الحديث عنها في (١٦) صفحةً تحت عنوانين، وإن كان قد أحال للتوسُّع فيها على (المعجم العربي) للدكتور حسين نصَّار، و(ابن فارس الرَّازي)، للدكتور أمين فاخر، إلاَّ أنَّهما لم يفيا بدراسة جميع جوانب الموانع.

د/ تحرير الخلاف في عشرات القضايا المتعلقة بهذه النظرية، كتحرير أنَّ مراد ابن فارس بـــ(الكلمة الواحدة)، و(الكلمتين) و(الثلاث)، يرادف مراده بلفظ (الأصل) و(الأصلين) و(الأصول)، في كونها تعني المعنى المشترك، أو المعنى المفرد؛ تبعًا لعدد الاستعمالات التي حواها الجذر المعيَّن وقبولها للاشتراك، في حين التزم الدكتور عبد الكريم بعرض خلاصة آرائه حول النَّظرية دون تعرُّضٍ للخلاف في ذلك غالبًا.

١٢- **عناية أحمد بن فارس في (معجم مقاييس اللغة) بالدلالة المحورية**، للدكتورين: كاظم الياسري، وحيدر جبار عيدان، مقال في (٣٥) صفحة، نشرته مجلة آداب الكوفة بجامعة الكوفة بالعراق، العدد الثاني لعام ٢٠٠٨م، وهذا المقالُ -مع وجازته- مفيدٌ، وقد أفاد صاحباه من كتاب: (الدلالة المحورية) السَّابق.

١٣- **نظرية الأصول عند ابن فارس** (تـ٣٩٥هـ)، للدكتور: عبد العباس عبد الجاسم أحمد، طبعته دار معالم، سنة ٢٠١٢م[(١)]، وهو في الأصل أطروحة علمية قيِّمة من كلية الآداب بجامعة بغداد بالعراق، وقد أفاد فيه الدكتور من كتاب: (الدلالة المحورية) السَّابق، ومن الدراسات السابقة رقم (٥، و٧)، وقد جاء الكتابُ في مقدمة وتمهيد وأربعة فصول:

(تحدَّث في **التميهد**: عن حياة ابن فارس، ومفهوم نظرية الأصول، **وفي الفصل الأول**: عن ١/ المناسبة بين اللفظ ومعناه عند ابن فارس، وفيه: (علاقة الألفاظ بمدلولاتها، وعلائق الألفاظ والحروف مع مدلولاتها، والموافقة السياقية للألفاظ، والمناسبة بين المتكلم والمخاطب في الألفاظ، والأبعاد الزمانية والمكانية للألفاظ، والمناسبة بين الحروف، ورأي المحدثين في مناسبة الألفاظ إلى معانيها)، و٢/ منهج ابن فارس، في الصاحبي، ومجمل اللغة، ومقاييس اللغة، وتحدَّث في **الفصل الثاني**: عن أصول الثنائي عند ابن فارس، وفيه: (نشأة الأصل، الرؤية الموحَّدة، الثنائية والألسنية

---

(١) طُبِع هذا الكتاب بعد مناقشة رسالتي بسنة، واطلعتُ عليه مطلع العام ٢٠١٤م.

السامية في العربية والسريانية والعبرية، تأصيل الثنائية، تعزيز الثنائية اللغوية وتأكيدها، ضدية الثنائية، حقيقة التضاد، الإغراق في ثنائية اللغة، الثنائية ومعجم مقاييس اللغة، الثنائي الصحيح، تعدد الأصول وانفرادها، الثنائي الذي يدلُّ على شيء، الثنائي المطابق من المضاعف، الثنائي المطابق غير المضاعف، الثنائي المنعوت بـ(أُصيل)، الثنائي الذي يدلُّ على حكاية صوت، الثنائي الذي ليس له أصل، الثنائي المعتل)، وتحدَّث في **الفصل الثالث**: عن أصول الثلاثي عند ابن فارس، وفيه: (بناؤه وحركته -أي الثلاثي-، دلالة الأفعال الثلاثية، إعرابه، مقاييسه، اشتقاقه، الغرض من الاشتقاق، التفريق في الاشتقاق، نوع الاشتقاق، الدلالة المحورية، توحيد الدلالة المحورية، نتائج الأصول، ما أبعده ابن فارس عن الأصول)، وتحدَّث في **الفصل الرابع**: عن أصول ما زاد على الثلاثي عند ابن فارس، وتحدَّث فيه عن: (المنحوت، والمزيد، والموضوع)، وعامة حديثه فيه كان عن المنحوت.

ويقع هذا الكتاب في ٢٧٦ صفحة، تحدَّث فيه الدكتور عن نظرية الأصول في حدود ١٥٠ صفحة من ص٣١ إلى ص١٨١، أي (من المبحث الثاني في التمهيد، إلى نهاية الفصل الثالث)، مع بعض الإشارات في أماكن أخرى من الكتاب.

ويختلف عملي عنه بقريبٍ مما اختلف عن كتاب: (الدلالة المحورية) السَّابق مع بعض الفروق بينهما.

١٤- **نظرية ابن فارس بين الأصل والوصل والنقل (معجم مقاييس اللغة أنموذجًا)**، للباحثة: بثينة أسعد صالح عرار، رسالة ماجستير من كلية الدراسات العليا بجامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، نوقشت سنة ٢٠١٣م، وهي رسالة في (٢١٣) صفحة، وقد اشتملت على مقدمة وثلاثة فصول: تحدَّثت في **الفصل الأوَّل**: عن مقدِّمات أوليَّة: (حديث عن ابن فارس ومقاييس اللغة، وتعريف بمصطلحات: الأصل، والوصل، والنقل)، **وفي الفصل الثاني**: عن الأصل والوصل والنقل على صعيد المعنى: (التطور الدلالي، رد ما عدَّه ابن فارس أصلين إلى أصلٍ واحد، رد ما عدَّه ابن فارس ثلاثة أصول فأكثر إلى أصلٍ واحد)، **وفي الفصل الثالث**: عن الأصل والوصل والنقل على صعيد اللفظ: (القلب المكاني، الإبدال، النَّحت)، وأكثر الرِّسالة جهدٌ تطبيقيٌّ مشكور.

هذا، وقد أفدتُ من هذه الدراسات وغيرِها في إثراء دراستي هذه وإنضاجها، كما حرصتُ على إضافةِ كثيرٍ من المعالم التي لم يتم الحديث عنها من قبل، وتمَّمت الجوانب التي جرى الحديث عنها محرِّرًا ما اختُلف فيه، ومصحِّحًا للآراء التي جانبت الصَّواب في وصف هذه النظريَّة.

دراساتٌ أخرى

وقفتُ على دراسات علميَّة أخرى ذات صلة بابن فارس في جوانب لغوية وأدبية وتفسيرية وحديثية، ولم أطلع على الدراسات اللغوية والأدبية منها مع ظنِّي أن فيها حديثًا مفيدًا عن هذه النظرية، وقد رأيت أن أوردها هنا؛ لأهميتها في بابها، وللتعريف بها، وإكمال الفائدة بذكر المؤلفات حول ابن فارس.

أولاً: في الجوانب اللغوية والأدبية:

١-**المقامات: من ابن فارس إلى بديع الزمان الهمداني**، د. هادي حسن حمودي، دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٥م.

٢-**المسائل البلاغية في كتاب الصاحبي لابن فارس**، فريد محمد بدري النكلاوي، مطبعة الأمانة، ١٩٨٦م.

٣-**الدراسات اللغوية والصرفية في معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس**، عمران عبد الكريم حزام، رسالة ماجستير، من كلية الآداب بجامعة بغداد، ١٩٨٨م.

٤-**نظرات في علم دلالة الألفاظ عند أحمد بن فارس**، د. غازي طليمات، جامعة الكويت، ١٩٩٠م.

٥-**المصطلح الدلالي في كتاب الصاحبي**، بحث للدكتور: عوض القوزي، مجلة آفاق الثقافة والتراث، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، العدد ٢٢، و٢٣، السنة السادسة، ١٩٩٨م.

٦-**أحمد بن فارس اللغوي، دراسة في آرائه اللغوية والنحوية**، د. غازي طليمات، دار طلاس، دمشق، ١٩٩٩م.

٧-**دراسة في كتاب مقاييس اللغة لابن فارس**، بحث للدكتورة: مي فاضل جاسم، كلية التربية، الجامعة المستنصرية.

٨-**مشكل المعنى عند اللغويين العرب القدامى**، ابن فارس وابن جني وعبد القاهر الجرجاني والسيوطي، د. بوشتي العطار، رسالة دكتوراه.

ثانيًا: في التفسير وعلوم القرآن:

١- **تفسير ابن فارس**، جمع: د. هادي حسن حمودي، رسالة ماجستير من جامعة السربون بفرنسا، سنة ١٩٧٤م تقريبًا.

٢- **جهود ابن فارس في التفسير وعلوم القرآن**، د. عبد الرحمن ابن معاضة الشهري، رسالة ماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ١٤٢٠هـ.

٣- **ابن فارس وجهوده في الدراسات القرآنية**، السيِّد مصطفى نصَّار، رسالة ماجستير من جامعة المنصورة، بمصر.

ثالثًا: في تخريج أحاديث وآثار مقاييس اللغة:

نهضت أربع باحثات في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض بتخريج الأحاديث والآثار الموقوفة في مقاييس اللغة، كرسائل ماجستير، على النحو الآتي:

١-**من بداية الكتاب إلى نهاية كتاب الحاء**، للباحثة: نوف بنت فهد آل سليمان القحطاني، ١٤٣٠هـ.

٢-**من كتاب الخاء إلى نهاية كتاب السين**، للباحثة: أريج بنت عبدالله بن إبراهيم العيسى، ١٤٣٠هـ.

٣-**من كتاب الشين إلى نهاية كتاب الفاء**، للباحثة: الجوهرة بنت أحمد بن محمد الشريف، ١٤٣٢هـ.

٤-**من كتاب القاف إلى نهاية الكتاب**، للباحثة: فاطمة بنت أحمد بن محمد الشريف، ١٤٣١هـ.

التمهيد:

ابن فارس وكتابه (مقاييس اللغة)

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ابن فارس.

المبحث الثاني: مقاييس اللغة.

المبحث الأول:
التعريف بابن فارس

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: اسمه وكنيته ولقبه وأصله.

المطلب الثاني: مراحل حياته.

المطلب الثالث: آراؤه وصفاته.

المطلب الرابع: مكانته العلميَّة.

توطئة:

العلاَّمة أحمد بن فارس رحمه الله من أشهر علماء الأمَّة الإسلامية، وقد ترجم له خلقٌ كثيرون، وألَّف فيه بعضُ المُحْدَثين كتبًا مستقلَّة(١)؛ ولذا سيكون حديثي عنه -هنا- موجزًا؛ تذكيرًا للمطلع وتعريفًا لغيره.

المطلب الأول: اسمه وكنيته ولقبه وأصله

هو أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب الرَّازي(٢).

لُقِّب بالقَزوينيِّ والرَّازيِّ والهَمَذَانيِّ والأستاذ خُرَذَيِّ، والزَّهراويِّ؛ نسبةً إلى المناطق التي سكنها: قزوين، والرَّي، وهَمَذَان، وأُسْتَاذْ خُرَذ، والزَّهراء(٣).

---

(١) راجع الدراسات السَّابقة، ص١٤ وما بعدها.

(٢) معجم الأدباء، لياقوت ٤١٠/١، ووفيات الأعيان، لابن خلكان ١١٨/١، والتدوين في أخبار قزوين، للرَّافعي ٢١٥/٢، وسير أعلام النبلاء، للذهبي ١٠٣/١٧، والفلاكة والمفلوكون، للدلجي، ص١١٢.

(٣) معجم الأدباء ٤١٠/١-٤١١، ووفيات الأعيان ١١٨/١-١١٩، وسير أعلام النبلاء ١٠٣/١٧، وإنباه الرواة، للقفطي ١٢٩/١، وهدية العارفين، للبغدادي ٦٨/١، وأُسْتَاذْ خُرَذ: -بضم الخاء المعجمة، وفتح الراء، وذال معجمة- قرية من قرى الرَّي، انظر: معجم البلدان، لياقوت ١٧٤/١، والزَّهراء: ناحية من نواحي

=

ولُقِّب بالمحدِّث والشافعيِّ والمالكيِّ والأديبِ واللغويِّ؛ نسبة إلى العلوم والمذاهب التي حذقها واعتنى بها[(١)].

وشُهِر بـ(ابن فارس)، وبـ(ابن فارس اللغوي).

وهو عربيٌّ الأصل؛ لقوله في (الصاحبي): "ومعلومٌ أنَّ العجم لا تعرف للأسد اسمًا غير واحد، فأمَّا نحن فنخرج له خمسين ومائة اسم"[(٢)].

ويؤيد عربيَّتَه سلسلةُ نسبه فكلُّها أسماء عربية، ولعلَّه من أحفاد القبائل العربية التي رحلت إلى إيران وأقامت بها إبَّان الفتوح الإسلامية[(٣)].

ويذهب كثيرٌ من المُحْدَثين إلى عجميته[(٤)].

❁❁❁

قزوين، انظر: التدوين في أخبار قزوين ٤٨/١.

(١) معجم الأدباء ٤١٠/١-٤١١، ووفيات الأعيان ١١٨/١، وسير أعلام النبلاء ١٠٣/١٧، وإنباه الرواة، ١٢٩/١، وهدية العارفين ٦٨/١.

(٢) الصاحبي، ص٢١.

(٣) أحمد بن فارس، هلال ناجي، ص١١.

(٤) مثل: بروكلمان في تاريخ الأدب العربي ٢٥٥/٢، ود. عبد الله درويش في المعاجم العربية، ص١٢٢، ود. عبد العباس عبد الجاسم في نظريَّة الأصول، ص١٥، وانظر في هذه المسألة: ابن فارس الرَّازي، ص٣٨-٣٩.

المطلب الثاني: مراحل حياته

مرَّت حياة العلامة ابن فارس بمراحل متعددة يمكن تقريبها في الآتي.

أولاً: مولده.

ولد ابن فارس في قرية (كُرْسُف) التَّابعة لرستاق الزَّهراءِ إحدى رساتيق قزوين، بدليل أنه أتاه آتٍ وهو في مجلس تدريس، فسأله ابن فارس عن وطنه، فقال: كُرْسُف، فتمثَّل ابن فارس قول الشاعر:

بلاد بها شُدَّت عليَّ تمائمي وأوَّلُ أَرْضٍ مسَّ جِلْدي تُرَابها[١]

وقدَّ نصَّ الإمام الذَّهبي (تـ٧٤٨هـ) على أن ابن فارس ولد في قزوين[٢]، وذكر الرافعي (تـ٦٢٣هـ) أنَّ ناحية (الزَّهراء) إحدى نواحي قزوين، حيث قال في سياق تعداده لنوحيها: "... ومنها الزَّهراء: وهي ناحية معمورة غزيرة المياه كثيرة الثمار قصبتها مَسْكن، ... بنيت باسم الزهراء بنت ردى صاحب الريّ، وأنه وهب تلك البقع من ابنته فبنت هناك، ..."[٣].

---

(١) معجم الأدباء ٤١٦/١، وفيه: "واختلفوا في وطنه، فقيل: كان من رستاق الزهراء، من القرية المعروفة بـ(كُرْسُفة وجيانا باذ)، وقد حضرت القريتين مرارًا، ولا خلافَ أنَّه قروي ..."، والبيت من بحر الطويل، **والرستاقُ**: باللسان الفارسي هو الإقليم، انظر: الروض المعطار في خبر الأقطار، للحميري، ص٢٦٧.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٠٤/١٧.

(٣) التدوين في أخبار قزوين ٤٨/١.

وعلى هذا تكون هذه القرية تابعة لمحافظة الزَّهراء التابعة لمدينة قزوين.

ويظهر من قول ابن فارس في كتابه (الأمالي): "حدثني أبو الحسين علي بن إبراهيم بن سلمة القطان رحمه الله، في (قزوين) في مسجدهم يوم الأحد منتصف رجب سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة ..."(١)، أنه ولد في مطلع القرن الرابع الهجري؛ بناءً على ما ذكرته كتب التراجم من أن تلك الرحلة كانت في مستهل حياته وبداية طلبه للعلم، فلو افترضنا أنَّ عمره حينها كان عشرين عامًا؛ فإنَّه سيكون قد ولد سنة ٣١٢هـ أو نحوها(٢).

ثانيًا: نشأته.

نشأ ابن فارس في هَمَذَان(٣)، بعد أن نُقل إليها من قزوين، كما قال الذَّهبي: "مولدُه بقزوين، ومَرْباه بهَمَذان، وأكثر الإقامة بالرَّيِّ"(٤).

ويلزم من هذا أن يكون قد نُقل بعد ولادته في قزوين إلى هَمَذَان، ولا نمتلك أيَّ معلومات تحدِّثنا عن هذه النَّشأة.

---

(١) معجم الأدباء ١٦٤٣/٤.

(٢) أحمد بن فارس، هلال ناجي، ص١٠، ومقدمته لـ(متخير الألفاظ)، ص٦.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٠٤/١٧.

(٤) المصدر السَّابق.

ثالثًا: رحلته إلى قزوين مسقط رأسه.

عاد ابن فارس في مستهل شبابه إلى مسقط رأسه "قزوين، إلى أبي الحسن إبراهيم ابن علي بن إبراهيم بن سلَمة بن فخر، الإمام الفقيه الجليل الأوحد في العلوم، فأقام هنالك مدَّة"(١)، وقد أسلفتُ أنَّه كان سنة ٣٣٢هـ قد بدأ الطَّلب على شيخه القطان، وقد لازمه كثيرًا، وفيها قرأ عليه كثيرًا من الكتب من أبرزها كتاب العين للخليل بن أحمد(٢).

وذكر الصَّفديُّ أنَّ ابن فارس أخذ عن أبيه العلم في قزوين(٣).

رابعًا: رحلاته إلى عدَّة مدن بعد وفاة شيخه القطان عام ٣٤٥هـ.

تنقَّل ابن فارس بعد وفاة شيخه القطان سنة ٣٤٥هـ في بلدان عديدة، حيث رحل إلى:

١- **زَنْجَان؛** إلى شيخه أبي بكر أحمد بن الحسن الخطيب صاحب ثعلب وراويته(٤).

---

(١) إنباه الرواة ١/١٣٠.

(٢) مقاييس اللغة ١/٣-٤.

(٣) الوافي بالوفيات ٧/٢٨٢.

(٤) إنباه الرواة ١/١٣٠، وزَنْجَان: بلدٌ كبيرٌ مشهورٌ من نواحي الجبال بين أذربيجان وبينها، انظر: معجم البلدان ٣/١٧١، وتقع حالياً في شمال غرب إيران، وتبعد ٢٩٨كم من طهران، انظر: موقع ويكيبيديا.

٢- وإلى **مَيَانِج**[١]، قال صفي الدين القعيطي: "قيل: موضع بالشام، وقد يراد بها ميانه، -وهى تأتي-، وإنما تنسب إلى ميانه ميانجىّ، فلذلك قالوه بالجيم"[٢]، وقال في (مَيانه): "بالكسر، وقد يفتح، وبعد الألف نون، والنسبة إليه ميانجىّ، كالذى تقدّم، بلد بأذربيجان، وسمّى بذلك لتوسطه بين مراغة وتبريز، وهو منها مثل زاوية المثلّث"[٣]، وتقع ميانه حاليًا في إيران[٤].

٣- وإلى **بغداد**؛ لتلقي الحديث، وعن رحلته إلى بغداد يقول: "دخلتُ بغداد طالبًا للحديث؛ فحضرت مجلسَ بعض أصحاب الحديث وليست معي قارورة، فرأيت شابًّا عليه سمَةٌ من جمالٍ فاستأذنته في كَتْبِ الحديث من قارورته فقال: "من انبسط إلى الإخوان بالاستئذان، فقد استحقَّ الحرمان"[٥].

٤- وإلى **الموصل**، وفيها قرأ عليه عليٌّ بن القاسم المقرئ كتابه: (أوجز السير في خير البشر)[٦].

---

(١) إنباه الرواة ١/١٣٠.
(٢) مراصد الاطلاع في أسماء الأمكنة والبقاع ٣/١٣٤١.
(٣) مراصد الاطلاع ٣/١٣٤٢، وانظر: معجم البلدان ٥/٢٣٨، ٢٤٠.
(٤) انظر: موقع ويكيبيديا.
(٥) معجم الأدباء ١/٤١٤.
(٦) مقدمة (مقاييس اللغة) لــ: عبد السَّلام هارون ١/٩، وقد عدَّ الذهبيُّ في
=

خامسًا: استقراره في هَمَذَان للتعليم والتأليف.

عاد ابن فارس إلى هَمَذَان معلِّمًا، وفيها أَلَّف كثيرًا من كتبه، ونبغ على يديه فيها الكثيرون ولاسيما تلميذه الأديب بديع الزمان الهَمَذَاني صاحب المقامات المشهورة، والذي قيل إنه استنزف علم ابن فارس فيها(١).

وفيها تعرَّف علي أبي الفضل محمد بن الحسين المشهور بـ(ابن العميد) (تـ٣٦٠هـ)، وزير ركن الدولة أبي الحسن علي بن بويه، والد عضد الدولة، تولى وزارته عقب موت وزيره أبي علي بن القمِّي سنة ٣٢٨هـ، وكان أبو الفضل عماد آل بويه، وصدر وزرائهم، وهو الذي قيل فيه: "بدئت الكتابة، بـ(عبد الحميد) وختمت بـ(ابن العميد)"(٢)، وكان ابن فارس ممن "يختصُّ به ويداخله وينادمه حاضرًا، ويكاتبه ويجاوبه ويهاديه نثرًا ونظمًا"(٣)، ويُعدُّ ابن العميد في شيوخ ابن فارس، وعنه روى في (مقاييس اللغة)(٤).

ولما توفي أبو الفضل ولي الوزارة بعده لـ(ركن الدولة) ولده أبو

(تاريخ الإسلام) ٣١٠/٢٧ المقرئَ ممن روى عن ابن فارس.

(١) إنباه الرواة ١٢٧/١-١٢٨، والديباج المذهَّب، لابن فرحون ١٤٠/١.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٣٧/١٦.

(٣) يتيمة الدهر ١٩٠/٣.

(٤) في مادة (بخع) ٢٠٦/١.

الفتح علي، الذي لقبه الخليفة الطائع لله بـ(ذي الكفايتين) "السيف والقلم"، و"كان شابًا ذكيًا متحرِّكًا، حسن الشعر، مليح الكتابة كثير المحاسن، ولم يظهر كل ما كان في نفسه لقصر أيامه واشتغال دولته وطفوها بسرعة"[١]، ولما توفي ركن الدولة وولي بعده ولده (مؤيد الدولة) استوزره -أيضًا- على الرَّي ونواحيها.

وكان بين أبي الفتح والصَّاحب بن عبَّاد منافرة، ويقال إن الصَّاحب أوغر صدر مؤيد الدولة عليه، فقبض عليه واعتقله وسامه سوء العذاب، وولَّى مكانه الصاحب بن عبَّاد[٢]، وتوفي أبو الفتح سنة ٣٦٦هـ[٣]، ويُعدُّ أبو الفتح في تلامذة ابن فارس وأقرانه.

ونظرًا لصداقة ابن فارس مع ابن العميد الأب والابن وعداوة الصاحب بن عباد لهما؛ ردَّ الصاحب كتاب (الحجر) الذي أرسله له ابن فارس حين كان بهَمَذَان وقال للرَّسول: "ردَّ الحجرَ من حيث جاءك"؛ ثم لم تطب نفس الصاحب فنظر في الكتاب، وأمر لـ(ابن فارس) بِصِلَة[٤].

وفي بعض شعر ابن فارس ما يدل على صعوبة عيشه في هَمَذَان،

---

(١) الإمتاع والمؤانسة، لأبي حيان التوحيدي ١/ ٦٦.

(٢) يتيمة الدهر ٣/٢٢١-٢٢٥.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٦/١٣٨.

(٤) إنباه الرواة ١/١٣٠، والديباج المذهَّب ١/١٣٩.

كقوله:

سقى هَمَذَان الغيثُ لستُ بقائلٍ سوى ذا وفي الأحشاءِ نارٌ تَضرَّمُ
وما ليَ لا أصفي الدعـاءَ لبلدةٍ أفدتُ بها نسيانَ ما كنتُ أعلـمُ
نسيتُ الذي أحسنتُه غير أنّني مدينٌ وما في جوفِ بيتيَ درهمُ[(١)]

سادسًا: انتقاله إلى الرَّيِّ آخر حياته.

انتقل ابن فارس في آخر حياته من هَمَذَان إلى الرَّيِّ، بعد أن ذاع صيتُه وشُهِر؛ وذلك بطلبٍ من فخر الدولة علي بن ركن الدولة الحسن بن بويه الدَّيلمي؛ ليقرأ عليه ولده أبو طالب، وكان وزيرهم حينها الصَّاحب بن عبَّاد، خلفًا لأبي الفتح بن العميد تلميذ ابن فارس، وفيها تقابل الرُّجلان، وتحسَّنت العلاقةُ بينهما؛ خاصَّةً وأنَّ الصاحبَ قد تحقَّقت آمالُه في الوزارة، واختفى أعداؤه من آل العميد، ويدلُّ على تحسُّن هذه العلاقة أنَّ الصَّاحبَ تلمذَ على ابن فارس وأخذَ عنه الأدب واعترف له بالأستاذية والفضل وكان يقول: "شيخنا أبو الحسين ممن رُزق حسن التصنيف، وأمن فيه من التصحيف"[(٢)]، وكان ابن فارس يبادله نفس الاحترام وأكثر، حتى إنَّه ألَّف كتابه (فقه اللغة) باسمه وأودعه خزانته، واعترف أنَّ أحسن ما في كتابه مأخوذٌ من علم الصاحب.

---

(١) إنباه الرواة ١/١٢٨، والأبيات من الطويل.

(٢) معجم الأدباء ١/٤١١، وإنباه الرواة ١/١٣٠.

وكانت أنعمَ حياة ابن فارس في الرَّيّ، وقد قيل إنَّ أبا طالب بن فخر الدولة بلغ على يديه من النَّجابة مبلغًا مشهورًا، وأنَّ ابن فارس اكتسب من هذه الرِّحلة مالاً[١].

وفي الرَّيِّ أضاف ابن فارس إلى مذهبه الشَّافعي مذهبَ مالك بن أنسٍ؛ لما سيأتي بعدُ.

وفيها ألَّف كتابه (الصاحبي) قبل سنة ٣٨٢هـ، و(تمام فصيح الكلام) سنة ٣٩٣هـ،[٢] قبل وفاته بسنتين.

ونظرًا لصداقة ابن فارس مع (آل العميد)، ثمَّ مع (الصَّاحب بن عباد) ألدِّ أعداءِ أبي حيَّان التوحيديّ (تـ٤١٤هـ)، وتحذير ابن فارس من أبي حيَّان؛ لاعتقاده بانحراف عقيدته[٣]، نال منه أبو حيان في كتابه (الإمتاع والمؤانسة)[٤]، وقد أعرضتُ عن كلامه فيه؛ لعلمي أنَّ أبا حيَّان تاب آخر حياته وأحرق كتبه[٥].

---

(١) إنباه الرواة ١/١٣٠.

(٢) الصاحبي، حاشية ص٤٧٢، وتمام فصيح الكلام، ص٧٥.

(٣) في كتابه (الفريدة والخريدة)، وقد نقل منها نصَّ تحذير ابن فارس من أبي حيَّان الإمامُ السُّبكيُّ في (طبقات الشافعية الكبرى) ٥/٢٨٧.

(٤) الإمتاع والمؤانسة ١/٥١٥-٥١٦.

(٥) راجع في (معجم الأدباء) ٥/١٩٢٩–١٩٣٣: رسالة أبي حيَّان للقاضي أبي

=

سابعًا: وفاته.

توفي ابن فارس في الرَّيِّ، في محلّة المحمَّديّة منها، في صفر سنة ٣٩٥هـ، ودفن مقابل مشهد قاضي القضاة أبي الحسن على بن عبد العزيز الجرجاني (ت٣٩٢هـ)(١).

وقال قبل وفاته بيومين:

يا ربّ إنَّ ذنوبي قد أحطتَ بها ... علمًا وبي وبإعلاني وإسراري
أنا الموحِّدُ لكنِّي المقرُّ بها ... فهب ذنوبي لتوحيدي وإقراري(٢)

سهل على بن محمد، والتي برَّر له فيها إحراق كتبه بعد أن لامه على ذلك، وفيها مظاهر توبته، وراجع في خلافه مع ابن فارس (الأديب والمفكِّر أبو حيان التوحيدي)، علي دُبّ، ص٤٠-٤١.

(١) إنباه الرواة ١/١٣٠، ومعجم الأدباء ١/٤١٦، وسير أعلام النبلاء ١٧/١٠٥، وبغية الوعاة ١/٣٥٢، وفي وفاته أقوالٌ أخرى هذا أصحُّها.

(٢) المنتظم، لابن الجوزي ٧/١٠٣، والبيتان من البسيط.

المطلب الثالث: آراؤه وصفاته

يمكن التعرُّف على جملةٍ من آراء ابن فارس وصفاته من خلال الجوانب الآتية:

أولاً: سُنِّية المعتقد.

كان ابن فارس –مع بالغ حبه لآل البيت– سليمَ العقيدة على طريقة أهل الحديث و لم يحفظ عنه شَيْنٌ لأحدٍ من صحابة رسول الله ﷺ بل ترحَّم عليهم جميعًا خاصَّة الشيخين أبا بكر وعمر رضي الله عنهما.

ومن نصوصه في الترضي عن جميع الصحابة قوله: "وقد كان في الصحابة رضي الله تعالى عنهم –وهم البُلغاء والفُصحاء– من النَّظر في العلوم الشريفة ما لا خفاء به، وما علمناهم اصطلحوا على اختراع لغةٍ أو إحداث لفظةٍ لم تتقدمهم"[(١)].

وترحَّم وترضَّى على عمر وعثمان رضي الله عنهما فقال: "وفي حديث عمر رضي الله عنه ..."[(٢)]، "وقال عثمان رحمه الله: الأُرَفُ تقطع كلَّ شُفعة"[(٣)].

وفي (إنباه الرواة): "وكان ابن فارس ... من رؤساء أهل السُّنَّة

(١) الصاحبي، ص٩.

(٢) مجمل اللغة، (أثر)، ص٤٥.

(٣) المصدر السَّابق، (أف)، ص٥٠.

المجوِّدين على مذهب أهل الحديث"[١]، وقال الذهبي (تـــ٧٤٨هـــ): "وكان ... مناظرًا متكلِّما على طريقة أهل الحق"[٢]، "... وكان من رؤوس أهل السنة المجرَّدين على مذهب أهل الحديث"[٣]، وقال السيوطي (تـــ٩١١هـــ): "هذا كلُّه كلامُ ابن فارس، وكان من أهل السنَّة"[٤].

وهذا الذي أثبتُّه في سنِّية ابن فارس يخالف ترجيح بعض مؤرِّخي الشِّيعة وبعض الباحثين المعاصرين من أنَّه كان شيعيًا إماميًّا[٥].

ثانيًا: المذهب الشافعي.

كان ابن فارس شافعي المذهب[٦]، وألَّف فيه كتابه (حلية الفقهاء) شرح (مختصر المُزَني) (تـــ٣٦٤هـــ) لكتاب (الأم) للإمام الشافعي رحمه الله.

---

(١) إنباه الرواة ١/١٣٠.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٧/١٠٤.

(٣) المصدر السَّابق ١٧/١٠٥.

(٤) المزهر في علوم اللغة ١/١٠.

(٥) أمثال الشيخ عبد الله المامقاني في (تنقيح المقال) ٧/٨٦، والعاملي في (أعيان الشيعة)، ص٢١٦، ٢١٧، وهادي حسن حمودي في (أحمد بن فارس)، ص٤٧، ود. عبد العباس عبد الجاسم في (نظريَّة الأصول)، ص١٤، وانظر في هذه المسألة: (ابن فارس الرَّازي) ص٦١-٧٢، و(أحمد بن فارس)، لـــ: د. عبد الوهاب التازي، ص٧٦-٧٨.

(٦) إنباه الرواة ١/١٢٩.

وفي آخر حياته في الرَّيّ أضاف إلى مذهبه الشافعي مذهب الإمام مالك رحمه الله، على حدِّ قول القِفطي (ت ٦٢٤هـ) عنه: "وكان يَنصر مذهب مالك بن أنس"[(١)]، وعلَّة ذلك ما قاله ابن فارس نفسه: "دخلتني الحمية لهذا الإمام المقبول القول على جميع الألسنة أن يخلو مثل هذا البلد -يعني الريّ- عن مذهبه؛ فعمرت مشهد الانتساب إليه، حتى يكمل لهذا البلد فخره؛ فإن الرَّيَّ أجمع للمقالات والاختلافات في المذاهب على تضادها وكثرتها"[(٢)]؛ ولأجل ذلك عدَّه كثير من الرواة والمترجمين مالكي المذهب[(٣)].

ثالثًا: الجمع بين المذهبين البصري والكوفي.

فقد ذكره ابنُ النَّديم (ت ٤٣٨هـ) في كتابه (الفهرست) ضمن علماء جمعوا بين المذهبين الكوفي والبصري تحت عنوان: (أسماء وأخبار جماعة من علماء النحويين واللغويين ممن خلطوا بين المذهبين)[(٤)]، وأورد معه جماعة كابن كيسان (ت ٢٢٥هـ)، وابن سعدان (ت ٢٣١هـ)، وابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، وأبي حنيفة الدِّيَنَوَري (ت ٢٨٢هـ)،

---

(١) إنباه الرواة ١/١٢٩.

(٢) نزهة الألباء، ص٢٣٦.

(٣) كابن فرحون في كتابه (الديباج المذهَّب) ١/١٣٩-١٤٠.

(٤) الفهرست، ص١٢٨.

ونفطويه (تـ٣٢٣هـ)، وغيرهم[١].

ويؤيِّد هذا قولُ ابن فارس في مقدمة كتابه (اللامات): "أهل العربية مختلفون في عدد اللامات، فمنهم من كثَّر حتى بلغ بها ثلاثين وما زاد، ومنهم من يزعم أنها بضع عشرة لامًا، وذكر ناس أنَّها ثمان ... وأنا أفسِّرها إن شاء الله، وربَّمَا لَبَّسْتُ بين المذهبين؛ لأنَّ شغلي اليوم بغير هَذَا الجنس مِنْ العِلْم"[٢]، فقوله: "وربَّما لبَّسْتُ": أي خلطتُ وجَمعت، وفيه تصريحٌ بجمعه بين المذهبين.

وقد درس الدكتور أمين محمد فاخر هذه المسألة، ورجَّح كون ابن فارس ممن جمع بين المذهبين؛ اعتمادًا على آراء ابن فارس الجامعة بينهما في كثيرٍ من المسائل، ومخالفته للبصريين أحيانًا، وللكوفيين أحيانًا أخرى[٣].

وإن كان جمهور المترجمين له يذهبون إلى أنَّه كوفي المذهب[٤].

---

(١) الفهرست، من ص١٢٣- إلى ١٣٤.

(٢) اللامات، بتحقيق د. شاكر الفَّحام، ضمن مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ج٤٨، ص٧٧١.

(٣) ابن فارس الرَّازي، ص٧٣-٨٤، وانظر هذه المسألة في: (أحمد بن فارس)، لـ: د. عبد الوهاب التازي، ص٣١٩-٣٤١.

(٤) انظر على سبيل المثال: إنباه الرواة ١/١٢٩، وسير أعلام النبلاء ١٧/١٠٤، وابن فارس اللغوي، ص٧٣، والمغني في تصريف الأفعال، د. محمد عبد الخالق عضيمة، ص٥٦.

رابعًا: الدعوة إلى العناية باللغة.

أكثر ابن فارس من دعوة العلماء وطلبة العلم وخاصة الفقهاء إلى دراسة اللغة حتى شُهر بذلك، وكان "إذا وجد فقيهًا أو متكلمًا أو نحويًا، كان يأمر أصحابه بسؤالهم إياه، ويناظره في مسائل من جنس العلم لذي يتعاطاه، فإن وجده بارعًا جَدِلاً جرَّه في المجادلة إلى اللغة فيغلبه بها، وكان يحثُّ الفقهاء دائمًا على معرفة اللغة، ويلقي عليهم مسائل ذكرها في كتاب سمَّاه (فتيا فقيه العرب)، ويخجلهم بذلك؛ ليكون خجلهم داعيًا إلى حفظ اللغة ويقول: من قَصُر علمه في اللغة وغُولط غَلِط"(١).

وقد اقتبس الحريري (تــ٥١٦هــ) مسائل هذا الكتاب، وضمَّنها المقامة الثانية والثلاثين (الطيبية) في مقاماته(٢).

خامسًا: الكرم.

اشتهر ابن فارس بالكرم، فقد كان "كريمًا جوادًا، فربما وهب السائلَ ثيابه وفرش بيته، وكان له صاحب يقال له أبو العباس أحمد بن محمد الرازي المعروف بالغضبان، وسبب تسميته ذلك أنه كان يخدمه ويتصرَّف في بعض أموره، قال: فكنتُ ربما دخلت فأجد فرش البيت أو

---

(١) إنباه الرواة ١/١٢٩.

(٢) الديباج المذهَّب ١/١٣٩، وبغية الوعاة ١/٣٥٢، وانظر: المقامات بشرح الشريشي ٤/٣٦، وما بعدها.

بعضَه قد وهبه فأعاتبه على ذلك، وأضجر منه، فيضحك من ذلك، ولا يزول عن عادته فكنت متى دخلت عليه ووجدت شيئًا من البيت قد ذهب علمت أنه قد وهبه فأعبس، وتظهر الكآبة في وجهي، فيبسِّطني ويقول: ما شأن الغضبان؟ حتى لصق بي هذا اللَّقب منه، وإنما كان يمازحني به"(١).

ومن مظاهر كرم ابن فارس أنه وقفَ مكتبةً له على المسجد الجامع الكبير بقزوين وهو الجامع الذي دَرَس فيه على شيخه القطان أكثر من عشر سنين، فقد قال الرافعي (تـ٦٢٣هـ) في سياق تعداده للمكتبات التي وقفت أو وضعت في ذلك المسجد بشكل صناديق: "... ومنها صندوق أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا صاحب المجمل في الصَّف المقدَّم"(٢)، وقال في ترجمته: "وله بقزوين في الجامع صندوق، فيها كتب من وقفه سنة إحدى وستين وثلاثمائة"(٣).

سادسًا: الورع.

ومن شواهده قوله في (مقاييس اللغة) في (قبر): "القاف والباء والراء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على غموضٍ في شيءٍ وتطامُن، من ذلك القَبْر: قَبْر

---

(١) نزهة الألباء، ص٢٣٦-٢٣٧.

(٢) التدوين في أخبار قزوين ١/٥٣.

(٣) المصدر السَّابق ٢/٢١٥.

الميِّت، يقال قَبَرْتُه أقْبُرُه، قال الأعشى:

لـــو أســـندَتْ ميتًـــا إلى نَحْرِهـــا عـــاشَ ولم يُنقَـــلْ إلى قَـــابِرِ[1]

فإن جعلتَ له مكانًا يُقبَرُ فيه قلتَ: أقْبَرْتُهُ، قال الله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ ﴾[2].

قلنا: ولولا أنَّ العلماءَ تجوَّزُوا في هذا لَمَا رأينا أنْ يُجمَعَ بين قَوْلِ الله وبين الشِّعْرِ في كتابٍ، فكيف في وَرَقَةٍ أو صفحة؟! ولكنَّا اقتدَيْنا بهم، والله تعالى يَغفر لنا، ويعفو عَنَّا وعنهم"[3].

وقد علَّق الأستاذ عبد السلام هارون على هذه العبارة بقوله: "هذا نموذجٌ صادقٌ من ورع ابن فارس"[4].

❁❁❁

---

(١) البيت من الرَّجز، وهو في ديوان الأعشى، ص١٧٩.

(٢) سورة عبس: ٢١.

(٣) مقاييس اللغة ٤٧/٥.

(٤) المصدر السَّابق ٤٧/٥.

المطلب الرابع: مكانته العلمية

كان ابن فارس عالمًا جليلاً، ومصنِّفًا مشهورًا، يمكن إظهار معالم مكانته العلمية من أربع جهات:

الأولى: التفنُّن في العلوم.

تدلُّ مؤلفاتُ ابن فارس وكتب التراجم على أنَّه كان متفنِّنًا في علوم اللغة والشَّريعة: فقد جمع في **علوم اللغة** بين فقه اللغة، والمعاجم، والصَّرف، والنَّحو، والبلاغة، والأدب، والشِّعر، والنَّقد، وجمع في **علوم الشريعة** بين التفسير، وعلوم القرآن، والفقه، والأصول، والفرائض، والحديث، والسيرة، والفضائل والرقائق.

الثانية: كثرة الشيوخ والتلاميذ.

ومن أشهر شيوخه:

١- والده فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب، مات ببغداد سنة ٣٦٩هـ.

٢- أبو الحسين على بن إبراهيم بن سلمة بن بحر القطان القزوينيِّ (تـ٣٤٥هـ)، سمع منه بقزوين.

٣- أبو عبد الله أحمد بن طاهر بن النجم الميانِجي محدِّث آذربيجان

قال عنه ابن فارس: "ما رأيت مثله ولا رأى هو مثل نفسه"[(١)]، سمع منه بآذربيجان (تـ٣٦٠هـ).

٤- أبو بكر أحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن أسباط الدِّيْنَوَري ويعرف بابن السُّنِّي، (تـ٣٦٤هـ).

٥- أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الحافظ الطَّبراني صاحب المعاجم الثلاثة في الحديث (تـ٣٦٠هـ).

٦- أبو الفضل محمد بن العميد، الأب (تـ٣٦٠هـ).

٧- محمد بن هارون الثقفي.

٨- أبو بكر أحمد بن الحسن الخطيب راوية ثعلب.

٩- أبو سعيد السيرافي البصري (تـ٣٥٤هـ).

ومن أشهر تلاميذه:

١- أبو الفتح علي بن محمد بن العميد، الابن (تـ ٣٦٦هـ).

٢- الصاحب بن عباد، الوزير المشهور (تـ٣٨٥هـ)[(٢)].

٣- بديع الزمان الهمذاني الأديب المشهور (تـ ٣٩٨هـ).

---

(١) نزهة الألباء، ص٢٣٥، وإنباه الرواة ١/١٣٠.

(٢) معجم الأدباء ٤١١/١، وإنباه الرواة ١/١٣٠ وغيرهما، وقد شكك د. هادي حسن حمودي في تتلمذ الصاحب على يد ابن فارس؛ لطابع الجفوة في العلاقة بينهما بادئ الأمر، ولأنَّ تقابلهما في الرَّي إنما كان بعد اكتمال الملكة العلمية والاجتماعية للصاحب، انظر: أحمد بن فارس، ص٤٤-٤٥.

٤- أبو العباس أحمد بن محمد الرَّازي المعروف بالغضبان[١].

٥- أبو طالب بن فخر الدولة علي بن ركن الدولة بن أبي الحسن بن بويه الديلمي، آخر حكام بني بويه.

الثالثة: كثرة المؤلفات مع تنوّعها وجِدَّة كثيرٍ منها.

فقد ذُكِر أنَّه لما "كان بقزوين كان يصنِّف في كلِّ ليلةِ جمعةٍ كتابًا، ويبيعه يوم الجمعة قبل الصلاة ويتصدَّق بثمنه، وكان هذا دأبه"[٢]، وذكر الرافعيُّ (ت ٦٢٣هـ) أنَّه "صنَّف من المختصرات ما لا يحصى"[٣]، وقد وقفتُ له على (٦٥) عنوانًا[٤]، أكثرها في علوم اللغة، ووضعتُ خطًّا تحت المطبوع منها، وصنَّفتها موضوعيًّا كالآتي:

---

(١) انظر شيوخه وتلاميذه مفرَّقين في: (مجمل اللغة) (وشك)، ص٧٥٢، ومقاييس اللغة (أرك) ٨٣/١، و(بخع) ٢٠٦/١، و(سرَّ) ٣/ ٦٧، و(طهر) ٤٢٨/٣، و(وشك) ٦/ ١١٣، والصاحبي، ص١٢٦، ونزهة الألباء، ص٢٣٥-٢٣٦، وإنباه الرواة ١٣٠/١، ومعجم الأدباء ٤١١/١-٤١٢، والتدوين في أخبار قزوين ٢١٥/٢، وسير أعلام النبلاء ١٠٤/١٧، وغيرها.

(٢) طبقات الفقهاء الشافعية، لابن الصلاح ٦٥٧/٢، والمستفاد من ذيل تاريخ بغداد، لابن الدمياطي ٤٦/١.

(٣) التدوين في ذكر أخبار قزوين ٢١٥/٢.

(٤) أوصلها بعضهم إلى أكثر من هذا.

أولاً: علوم اللغة:

- في فقه اللغة: الصاحبي في فقه اللغة العربية، والإتباع والمزاوجة، وتمام فصيح الكلام، والثلاثة، وخلق الإنسان، ومتخير الألفاظ، والأضداد، والثيات والحلي، والحَجَر، ودارات العرب، والعم والخال، والفَرْق، والسِّواك، وتلخيص معنى الآل.
- وفي المعاجم: مجمل في اللغة، ومقاييس اللغة، وعلل الغريب المصنَّف.
- وفي النحو: اللامات، والانتصار لثعلب، وكفاية المتعلمين في اختلاف النحويين، والمحصَّل في النحو، ومقدمة في النحو، وغريب إعراب القرآن.
- وفي الصرف: النيروز، والمذكر والمؤنث، واشتقاق أسماء البلدان، والمدخل إلى علم النَّحت، وأسماء رسول الله ﷺ ومعانيها.
- وفي الأدب: أبيات الاستشهاد، والليل والنهار، وقصص الليل وسمر النَّهار، والأمالي، وأمثلة الأسجاع، والحبير المذهَّب، والحماسة المحدثة، وشرح قصيدة الأعشى في الرسول ﷺ.
- وفي النقد الأدبي: خضارة أو نعت الشعر، وذم الخطأ في الشعر، ورسالة إلى أبي عمرو محمد بن سعيد الكاتب.
- وفي البلاغة: المعاريض.

ثانيًا: علوم الشَّريعة:

- في التفسير: جامع التأويل في تفسير القرآن.

- وفي علوم القرآن: الأفراد، والجوابات، والمسائل الخمس، ومقالة كلاًّ وما جاء منها في كتاب الله.
- وفي الفقه: فتيا فقيه العرب، وحلية الفقهاء.
- وفي أصول الفقه: مقدمة في أصول الفقه.
- وفي الفرائض: مقدمة في الفرائض.
- وفي السيرة: أوجز السير لخير البشر، وأخلاق النبي ﷺ.
- وفي الأخلاق والفضائل: ذم الغيبة، وفضل الصلاة على النبي ﷺ، وما جاء في أخلاق المؤمنين، ومأخذ العلم، والمعاش والكسب.

وله كتاب في علم الفلك وهو: الأنواء على مذاهب العرب وسجعهم ومالا غنى عن معرفته من ذكر الفلاحة وعلم النَّجم.

وله كتب أخرى لم أقف على محتواها وهي: ذخائر الكلمات، وشرح رسالة الزهري إلى عبد الملك بن مروان، والفوائد، ومحنة الأريب، والموازنة، والفريدة والخريدة، والتاج، واليشكريات[(١)].

---

(١) انظر كتبه مفرَّقةً في: الصاحبي، ص١١٧، ٢٥١، ٤٠٥، ٤٦١، ٤٧١، وتمام فصيح الكلام، ص٧٥، ومتخير الألفاظ، ص٤٤، ونزهة الألباء، ص٢٣٦، ويتيمة الدهر ٤٦٣/٣، والتدوين في أخبار قزوين ٢/٢١٧-٢١٨، والعباب الزاخر ١/٩، ومعجم الأدباء ١/٤١١-٤١٢، ٤/١٦٤٣، ومعجم البلدان ٥/٦٥، وطبقات الشافعية الكبرى، للسُّبكي ٥/٢٨٧، والمجمع المؤسس للمعجم المفهرس، لابن حجر العسقلاني ١/١١٥-١١٦، ٢/٢٧٤، وفهرسة ابن خير الإشبيلي، ص٣٣٣، وبغية =

ويلاحظ أنَّ من مؤلفاته ما هو مختصر في أقل من عشر صفحات وما هو مطول في عدة مجلدات كـــ(مقاييس اللغة) في ستة مجلدات، و(جامع التأويل) في التفسير في أربعة مجلدات، و(مجمل اللغة) في مجلدين، وإن كان الغالب على مؤلفاته التوسط بين الإطناب والإيجاز كما في كتابيه (الصاحبي في فقه اللغة) و(متخير الألفاظ)، كل واحد منهما مجلد واحد فقط.

ويلاحظ -أيضًا- حرصه على الابتكار والتجديد في بعض مؤلفاته كـــ(مقاييس اللغة) في المعاجم، و(الأفراد) في علوم القرآن، و(فيتا فقيه العرب) في الإلغاز اللغوي الفقهي، و(الصاحبي في فقه اللغة).

ومع هذه الكثرة في المؤلفات فقد كان ابن فارس أمينًا في نسبة العلوم التي أخذها من غيره إلى أصحابها، ومن مظاهر ذلك قوله في الصَّاحبي: "والذي جمعناه في مؤلفنا هذا مفرَّقٌ في مؤلفات العلماء المتقدمين -رضي الله عنهم وجزاهم عنا أفضل الجزاء- وإنما لنا فيه اختصار مبسوط، أو بسط مختصر، أو شرح مشكل، أو جمع متفرق"(١)، وقوله في آخر كتابه (تمام الفصيح): "هذا آخر ما أردت إثباته في هذا الباب، ولم أعن

الوعاة ٣٥٢/١، والإتقان في علوم القرآن ١٣٢/٢، وهدية العارفين ٦٩/١، وتاريخ الأدب العربي، لبروكلمان ٢٦٧/٢، والأعلام ١٩٣/١، ونوادر المخطوطات ١٣٧/١-١٦١، و١٨/٢-٤٤.

(١) الصاحبي، ص٥.

أن أبا العباس قصر عنه، لكنَّ المشيخة آثروا الاختصار، وحقًا أقول إنَّ جميع ما ذكرته من علم أبي العباس جزاه الله عنا خيرًا"[١].

الرابعة: شهادات العلماء بعلمه وفضله.

أثنى جماعة من العلماء والمؤرخين على العلامة ابن فارس وأكَّدوا على طول باعه في العلوم لا سيَّما اللغوية منها.

ففيه قال معاصره أبو منصور الثعالبي (تـ٤٢٩هـ): "أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا المقيم كان بِهَمَذَان، من أعيان العلم، وأفراد الدهر، يجمع إتقان العلماء، وظرف الكتاب والشعراء، وهو بالجبل كابن لَنْكك بالعراق، وابن خالويه بالشام، وابن العلاَّف بفارس، وأبي بكر الخوارزمي بخراسان، وله كتبٌ بديعة، ورسائل مفيدة، وأشعار مليحة، وتلامذة كثيرة"[٢].

وقال الزَّنْجانيُّ (تـ٤٧١هـ): "كان أبو الحسين أحمد بن فارس الرازيّ من أئمة أهل اللغة في وقته محتجًّا به في جميع الجهات غير منازَع،

(١) تمام فصيح الكلام، ص٧٥.

(٢) يتيمة الدهر ٤٦٣/٣، **وابنُ لَنْكَك:** هو أبو الحسن محمد بن محمد بن جعفر البصري: شاعرٌ، حسنُ النَّادرة، أكثرُ شعرِه مُلَحٌ وطُرَف، (تـ نحو٣٦٠هـ) انظر: وفيات الأعيان ٤٠٠/١، والأعلام ٢٠/٧، **وابن العلاَّف:** هو أبو بكر الحسن بن علي بن أحمد النَّهرواني، شاعرٌ مجيدٌ عاش في بغداد، ونادم بعض الخلفاء وكُفَّ بصرُه (تـ٣١٨هـ)، انظر: وفيات الأعيان ١٠٧/٢، والأعلام ٢٠١/٢.

منجبًا في التعليم"[١].

وقال ابن الجوزيّ (تـ٥٩٧هـ): "... صاحب المجمل في اللغة وغيره من الكتب، له التصانيف الحسان، والعلم الغزير، والمعرفة الجيدة في اللغة ..."[٢].

وقال الرافعيّ (تـ٦٢٣هـ): "أحد أئمة الأدب المرجوع إليهم في بلاد الجبل، متقنٌ حاذق، صنَّف جامع التأويل، ومجمل اللغة، ومقاييس اللغة، والصاحبي في فقه اللغة، وفيها دلالةٌ ظاهرةٌ على جودة تصرُّفه، وحسن نظره، وتمام فقهه، وصنَّف من المختصرات ما لا يحصى"[٣].

وقال القِفْطِي (تـ٦٢٤هـ): "كان واسع الأدب، متبحرًا في اللغة العربية، فقيهًا شافعيًا، وكان يناظر في الفقه، وكان يَنصر مذهب مالك بن أنس ..."[٤].

وقال عبد السلام هارون (تـ١٤٠٨هـ): "إنَّ ابن فارس رجلٌ خالد، خلَّده علمه، وخلَّده خلقه قبل علمه"[٥].

---

(١) إنباه الرواة ١/١٢٩-١٣٠.

(٢) المنتظم ٧/١٠٣.

(٣) التدوين في ذكر أخبار قزوين ٢/٢١٥.

(٤) إنباه الرواة ١/١٢٩.

(٥) مجلة مجمع اللغة العربية، ع١٥، لعام ١٩٩٢م، ص١٠١.

المبحث الثاني:
مقاييس اللغة

وفيه ثمانية مطالب:

المطلب الأول: اسمه.

المطلب الثاني: شهرته.

المطلب الثالث: أهميته.

المطلب الرابع: ترتيبه.

المطلب الخامس: مصادره.

المطلب السادس: زمن تأليفه.

المطلب السابع: عدد جذوره.

المطلب الثامن: سمة الاختصار فيه.

توطئة:

(مقاييس اللغة) هو المعجم الذي طبَّق فيه ابن فارس نظريته أصول المعاني، والحديث عنه حديثٌ عنها، كما أن الحديث عنها حديثٌ عنه، لكني سأُخصِّص لهذا المبحث القضايا التي هي ألصق بالمعجم، والتي لن أتحدث عنها في الفصول التالية.

المطلب الأول: اسمه

سمَّاه ابن فارس في كتابه الصاحبي (مقاييس اللغة) حين أحال في دراسته الكلمات المنحوتة إليه، فقال: "وقد ذكرنا ذلك بوجوهه في مقاييس اللغة"[١]، وهي التسمية التي عليها جمهور من تحدثوا عنه[٢].

وفي مخطوط (مقاييس اللغة) زيادة (ال) التعريف على العنوان حيث كُتِبَ: (المقاييس في اللغة)، وهي التسمية التي اعتمدها الشيخ شهاب الدين أبو عمرو في طبعته لـــ(مقاييس اللغة)، وهل هي زيادة من النَّاسخ، أو ثابتةٌ عن ابن فارس؟ احتمالان واردان، ويؤيِّدُ الأوَّلَ نصُّ ابن فارس السَّابق في (الصاحبي).

وذكره الإمام الزَّركشيُّ وابنُ حجر العسقلاني والعينيُّ باسم

---

(١) الصاحبي، ص٤٦١.

(٢) سيأتي الحديث عنهم في مطلب (شهرته)، ص٥٩.

(المقاييس)[1]، ويبدو أنَّ ذلك من باب اختصار التسمية.

وقد أضاف الأستاذ عبد السلام هارون كلمة (معجم) إلى (مقاييس اللغة) فأخرج طبعته باسم: (معجم مقاييس اللغة)، وهي إضافة ليست من عمل ابن فارس، ويبدو أن الأستاذ عبد السَّلام هارون أضافها حتى يعرف النَّاس أنَّ (مقاييس اللغة) معجم؛ لكون هذه التسمية –أعني مقاييس اللغة– أقرب إلى علم الاشتقاق وفقه اللغة منها إلى المعاجم.

❁❁❁

(١) البرهان في علوم القرآن ٤٧٣/٢، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ص٧، وعمدة القاري ٢٧٣/٢.

المطلب الثاني: شهرته

قال الأستاذ عبد السلام هارون سنة ١٣٦٦هـ: "وهذا الكتاب لم يسترع انتباه العلماء إلاَّ منذ عهدٍ قريب، وكانت وزارة المعارف المصرية قد اعتزمت نشره منذُ بضع سنوات، ولكن لم يحقق ما اعتزمته حينئذٍ، وقد أشار بروكلمان إلى أن كتاب المقاييس قد وضع في البرنامج الذي وضعته دائرة معارف حيدر أباد الدكن سنة ١٣٤٥هـ للكتب التي انتوت نشرها، وهذا العزم لم يحقق أيضًا، ولقد دفعتُ بنفسي إلى تحرير هذا الكتاب دفعًا، بعد ما آذَنتْ بارتداد؛ فإني لم أجد أمامي منه إلاَّ نسخة واحدة مودعة بدار الكتب المصرية ... وهذه النسخة يشيع فيها التحريف والاضطراب، كما أنَّ بها بعضًا من الفجواتِ والأسقاط، وبعضًا من الإقحام والتزيُّد ... وأذن الله فشرعتُ في تحقيقه مستمدًا العون منه، وجعلت من الكتب التي اعتمد عليها ابن فارس في صدر كتابه، ومن كتب أخرى يتطلَّبها التحقيق والضبط مرجعًا لي في تحرير هذا الكتاب، وعنيت بضبط الكتاب معتمدًا على نصوص اللغويين الثقات، وقد أضبط الكلمة بضبطين أو ثلاثة حسب ما تنص المعاجم عليه ... وأحيانًا يعوز النسخة بعض كلمات تتطلبها العبارات، فأزيدها من هذه المصادر مع التنبيه عليها، أو أتمها بدون تنبيه إلا بوضعها بين معكفي الزيادة إن لم

أجد لها سندًا إلا ضرورة الكلام"[١].

ويقول: "بدأتُ تحقيق هذه الكتاب في مساء منتصف ذي القعدة سنة ١٣٦٥هـ، وفرغتُ منه في صبيحة اليوم الأول من ذي الحجة المبارك من سنة ١٣٧٠هـ، والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أنْ هدانا الله"[٢].

وعن طبعة الأستاذ عبد السَّلام هارون هذه ظهرت ثلاث طبعات أولهما: عام ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، بتحقيق الشيخ: شهاب الدين أبي عمرو، طبع دار الفكر ببيروت، في مجلد واحد، وثانيتهما: عام ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، بتحقيق الأستاذ: إبراهيم شمس الدين، طبع دار الكتب العلمية، ببيروت في مجلدين، وثالثتهما: عام ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م بتحقيق الدكتور: محمد عوض مرعب، والآنسة فاطمة محمد أصلان، طبع دار إحياء التراث العربي ببيروت، في مجلَّدٍ واحد.

وقد ذكر الأستاذ عبد السلام هارون أنَّه لم يجد أحدًا ذكر (مقاييس اللغة) لابن فارس غير ياقوت الحموي (تـ٦٢٦هـ)؛ لكونه من أواخر

---

(١) مقدمته لـ(مقاييس اللغة) ١/٤٠-٤٦، وينظر: تاريخ الأدب العربي، لبروكلمان ٢/٢٦٧.

(٢) مقاييس اللغة ٦/١٦٠.

الكتب التي ألَّفها، فلذلك لم يظفر بالشهرة التي ظفر بها غيره[١]، وتبعه في ذلك أكثر الباحثين[٢]، في حين أنَّ القدامى الذين ذكروه كثيرون، كـ: الإمام الرافعي (تـ٦٢٣هـ)[٣]، والعلامة الصَّغَانيّ (تـ٦٥٠هـ)[٤]، وصلاح الدين الصَّفَدي (تـ٧٦٤هـ)[٥]، والزَّركشي (تـ٧٩٤هـ)[٦]، وابن حجر العسقلاني (تـ٨٥٢هـ)[٧]، والعيني (تـ٨٥٥هـ)[٨]، والسيوطي (تـ٩١١هـ)[٩]، والإمام محمد بن يوسف الصالحي الشَّامي (تـ٩٤٢هـ)[١٠]، ومحمد بن أحمد الأدنه وي (أحد علماء ق١١هـ)[١١]،

---

(١) مقدمته لـ: مقاييس اللغة ٣٩/١، ومجلة مجمع اللغة العربية، ع١٥، لعام ١٩٩٢م، ص١٠١.

(٢) كالدكتور محمد مصطفى رضوان، في كتابه: (العلامة اللغوي ابن فارس الرازي)، ص١٢١، والدكتور: عبد الكريم جبل في كتابه: (الدلالة المحورية) ص١٠٩-١١٠.

(٣) التدوين في أخبار قزوين ٢١٥/٢ .

(٤) العباب الزاخر ٩/١.

(٥) الوافي بالوفيات ٢٧٩/٧.

(٦) البرهان في علوم القرآن ٤٧٣/٢.

(٧) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ص٧.

(٨) عمدة القاري ٢٧٣/٢.

(٩) طبقات المفسرين، له ١٥/١.

(١٠) سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد ٤١/١٢.

(١١) طبقات المفسرين، له ص٩٣، والأدنه وي؛ نسبةً إلى مدينة (أَدَنَه) التركية، =

والشَّوكاني (تـ ١٢٥٠هـ)[١].

وألَّف ابن فارس بعد (مقاييس اللغة) كتابه الشهير (الصاحبي في فقه اللغة) قبل سنة ٣٨٢هـ، وكتابه (تمام فصيح الكلام) سنة ٣٩٣هـ[٢]، وعاش بعد تأليف المقاييس أكثر من ثلاثة عشر عامًا.

وبعضهم يسميها (أدنا) فيقول (الأدنوي)، والقياس في التسميتين (الأدَنَي)، وبعضهم يسميها (أدرنه) فيقول (الأدرني) على القياس و(الأدنوري) على غيره، والله أعلم.

(١) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق في علم الأصول ٣٤٧/١.

(٢) الصاحبي، حاشية ص٤٦١، ٤٧٢، وتمام فصيح الكلام، ص٧٥.

المطلب الثالث: أهميته

(مقاييس اللغة) أعظم مؤلفات ابن فارس على الإطلاق؛ نظرًا لبنائه على نظرية أصول المعاني وما تبعها من شرحٍ وتعليل، ثم ما أثَّرَت وأثْرَت فيما بعد.

وقد أثنى عليه ياقوت الحموي (تــ٦٢٦هــ)، والأستاذ عبد السلام هارون (١٤٠٨هــ)، ثناءً عاليًا يؤكِّد هذه الأهمية، حيث قال ياقوت: "وهو كتابٌ جليلٌ لم يُصنَّف مثله"[١]، وقال الأستاذ عبد السَّلام هارون: "على أنَّ ابن فارس في كتابه هذا (المقاييس)، قد بلغ الغاية في الحذق باللغة، وتكنُّه أسرارها، وفهم أصولها؛ إذ يردُّ مفرداتِ كلِّ مادَّة من مواد اللغة إلى أصولها المعنوية المشتركة فلا يكاد يخطئه التوفيق، وقد انفرد من بين اللغويين بهذا التأليف، لم يسبقه أحدٌ ولم يخلفه أحد"[٢]، ويعدُّ "مفخرة من مفاخر التأليف العربي، بل يكاد يكون الفذّ من نوعه من بين المؤلفات اللغوية في المحيط العربي إن لم يكن في المحيط اللغوي العالمي، فنحن لم نعلم إلى الآن أن مؤلفًا

---

(١) معجم الأدباء ٤١٢/١.

(٢) مقدمته لــ(مقاييس اللغة) ٢٣/١، وقوله (لم يخلفه أحد)، صحيح حين نشر عبد السلام هارون هذا الكتاب، ثم أُلِّفت ثلاثة معاجم حديثه بنيت على هذه النظرية، وقبلها ألَّف الأصبهاني (مفردات غريب القرآن) على وجهٍ يظنُّ تأثره فيه بـــ(مقاييس اللغة).

لغويًا آخر حاول أن يدرس مواد اللغة في ظلِّ القياس المطرد في معظم تلك المواد، ولا غرو فإنَّ مؤلفه أحمد بن فارس يعد في طليعة العلماء الذين أخذوا من كلِّ فنٍّ بسهمٍ وافر"[(١)]، و"لا يختلف اثنان بعد النظر فيه أنه فذٌّ في بابه، ... ولا إخال لغةً في العالم ظفرت بمثل هذا الضرب من التأليف، ولقد أضفى ابن فارس عليه من جمال العبارة وحسن الذَّوق، وروح الأديب، ما يعد به عن جفوة المؤلفات اللغوية، وعنف ممارستها، فأنت تستطيع أن تتخذ من هذا الكتاب متاعًا لك إذْ تبغي المتاع، وسندًا حين تطلب التحقق والوثوق، والكتاب بعد كل أولئك، يضم في أعطافه وثناياه ما يَهَب القارئ ملكة التفهُّم لهذه اللغة الكريمة، والظهور على أسرارها"[(٢)].

و"هذا كلّه يجعلنا نحني الرأس لهذا العالم اللغوي الجليل، أحمد بن فارس بن زكريا، الذي توّج التأليف العربي بتاجٍ لا نجد له نظيرًا في تألقه، ولا شبيهًا له في أرجاء الثقافة العالمية وفي زواياها، فلم نعلم –بعد الاستقصاء والبحث– أنَّ لغةً من لغات العالم، كائنةً ما كانت، ظفرت بمثل هذا التأليف المبتدع، في قديم الزمان ولا في حديثه، على كثرة ما نرى ونسمع من تعدد النشاط اللغوي واختلاف وجوهه"[(٣)].

---

(١) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، عبد السلام هارون، ع١٥، لعام ١٩٩٢م، ص١٠١.

(٢) مقدمة (مقاييس اللغة) لعبد السَّلام هارون ١/٤٥.

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية، بالقاهرة، عبد السلام هارون، ع١٥، لعام ١٩٩٢، ص١٠٦.

المطلب الرابع: ترتيبه

رتَّب ابن فارس (مقاييس اللغة) -ومثله (مجمل اللغة)-، بنظام الألفبائية العادية إلى جدٍّ كبير، وذلك على النَّحو الآتي:

أولاً: قسَّم المعجم إلى ثمانية وعشرين كتابًا بعدد حروف الهجاء مبتدءًا بالهمزة ومنتهيًا بالياء.

ثانيًا: قسَّم كلَّ كتابٍ إلى ثلاثة أبواب: الثنائي، والثلاثي، والزائد على الثلاثي.

ثالثًا: التزم الدائرة الهجائية في ترتيب أبواب وجذور الثنائي والثلاثي، دون البدء بالهمزة وما يليها حتى الياء، باستثناء كتاب الهمزة؛ لأنَّه أوَّل الحروف، وكتاب الياء؛ لضرورة البدء فيه بالهمزة، حيث لا حروف بعده.

والتزم الحرف الأول فقط في ترتيب كلمات الزائد على الثلاثي.

شرح هذه الخطوات

الخطوة الأولى: تقسيم المعجم إلى ثمانية وعشرين كتابًا بعدد حروف الهجاء ابتداءً بالهمزة وانتهاءً بالياء، وهذه الخطوة واضحةٌ، ومتوافقة مع المدرسة الألفبائية العادية تمامًا.

الخطوة الثانية: تقسيم كلِّ كتابٍ إلى ثلاثة أبواب: الثنائي، والثلاثي، والزائد على الثلاثي.

١- **الثنائي**: ويصفه بالمضاعف والمطابق، وربما وصفه بالمرخَّم[١] والأصمّ[٢]، وهو ثلاثيٌّ في الأصل ألحقه التضعيفُ والمطابقةُ بالثنائي ظاهرًا.

ويعني بالمضاعف: ما تكرر ثانيه نحو: أبّ، أتّ، أثّ، أجّ، والتضعيف هو التشديد؛ لقوله في (ذرَّ): "الذال والراء المشدَّدة أصلٌ واحدٌ يدلُّ على لطافة وانتشار"[٣]، وفي (غيّ): "الغين والياء المشدَّدة أو المضاعفة أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على إظلالِ الشَّيءِ لغيره"[٤]، وفي (قطَّ): "... ومن الباب الشَّعْر القَطَط: وهو الذي ينْزَوي، خلافُ السَّبْط، كأنَّه قُطَّ قَطًّا، يقال: قَطِطَ شَعْرُه، وهو من الكلمات النَّادرة في إظهار تضعيفها"[٥].

ويعني بالمطابق: مكرَّر المضاعف نحو: بأبأ، ثأثأ، زلزل، عسعس، وفي (طبق) قال: "وطابقت بين الشَّيئين: إذا جعلتَهما على حَذْوٍ واحد، ولذلك سمَّينا نحن ما تضاعف من الكلام مرَّتين مُطابَقًا، وذلك مثل:

---

(١) مقاييس اللغة ٤٠٥/١: (باب ما جاء من كلام العرب في المضاعف والمطابق والترخيم).

(٢) المصدر السَّابق ٣٦٧/١: (باب الكلام الذي أوله تاء في المضاعف والمطابق والأصم)، ومثله في ١٤٩/٢.

(٣) السَّابق ٣٤٣/٢.

(٤) نفسه ٣٧٨/٤.

(٥) نفسه ١٣/٥.

جَرْجَر، وصَلْصَل، وصَعْصَع"[١].

وكون المطابقِ مكرَّر المضاعف يعني أن (زلزل) -مثلاً- أصلها: (زلّ) (زلّ) مرَّتين، وأصلهما (زَلَلَ) (زَلَلَ) بفكِّ التضعيف، ثم حُذف الحرف الثالث من الفعلين فصارا (زَلْ) (زَلْ) فضُمَّا معًا فجاء المطابق (زلْزَل).

ووصفُ المضاعفِ بالمرخَّم؛ لمجيئه مدغمًا في صورة الثنائي وهو ثلاثي، فكأنَّ حرفه الثالث محذوف، فأشبه المرخَّم في حذف آخره.

ووصفه بالأصمِّ؛ لشدَّته وثقلة بسبب الإدغام[٢].

٢- **الثلاثي**: السَّالم من التضعيف والمطابقة.

وقد قسَّمه إلى أبوابٍ تقتضي القسمة العقلية أن تكون ٢٨ بابًا، إلا أنَّه يحذف الأبواب المهملة[٣]، وكثيرًا ما يذكر عناوينها وينصُّ على أنَّها مهملة[٤].

---

(١) مقاييس اللغة ٣/٤٤٠، وقريبٌ من هذا في (جرّ) ١/٤١٣.

(٢) في التصريف العزّي، ص٢٠: "ويقال له الأصمُّ؛ لشدَّته"، وفي (نزهة الطرف في علم الصَّرف) لأبي الفضل الميداني، ص١٣: "ويقال له: الأصمّ؛ لأنَّه كرّر حرف واحد، فشابه الأصمَّ؛ لأنّه يكرّر الحرف حتى يُسْمَع".

(٣) كـ(باب الجيم والصاد وما يثلثهما، وكذا الضاد، والطاء، والظاء) ومكانها ١/٤٦٠ وما بعدها.

(٤) كقوله: "(باب التاء والشين وما يثلثهما) مهملٌ"، ١/٣٤٨، ومثله في ١/٣٤٨، و١/٣٤٩.

ولم يذكر في كتاب الياء أبوابًا للثلاثي، بل سرد جذوره بشكل متتالٍ؛ لقلّتها، ومثل ذلك فعل في (مجمل اللغة) وقال فيه: "باب الياء وما بعدها مما جاء على ثلاثة أحرف وكتبت ذلك كلّه بابًا واحدًا لقلّته"[(١)]، وقد نقل الأستاذ عبد السلام هارون هذه العبارة إلى (مقاييس اللغة) وقال: "ورد هذا الباب بدون عنوان خلافًا للمألوف، وقد أُثبت ما كتبه ابن فارس في المجمل في مثل هذا الموضع"[(٢)].

٣- الزائد على الثلاثي.

وقد قسّمه إلى ثلاثة أنواع: المنحوت والمزيد والموضوع، قال في (باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف أوله جيم): "وذلك على أضرب: فمنه ما نُحِت من كلمتين صحيحتي المعنى، مطّردتَيِ القياس، ومنه ما أصله كلمةٌ واحدة وقد أُلحِق بالرُّباعي والخماسي بزيادةٍ تدخله، ومنه ما يوضع كذا وَضْعًا"[(٣)].

والغالب أن يبدأ بالمنحوت ثم بالمزيد، ويختم بالموضوع، وقد يخرج عن هذا الغالب، كما قد تتداخل هذه الأنواع.

وقد خلا (ما جاء على أكثر من ثلاثة أحرف) في حرف (الظاء)

---

(١) مجمل اللغة، ص٧٦٦.

(٢) مقاييس اللغة ١٥٣/٦.

(٣) المصدر السَّابق ٥٠٥/١.

و(الميم)(١)، من الألفاظ؛ لعدم توفُّرها، قال في (الظاء): "لم نجد إلى وقتنا شيئًا"(٢)، وإن كان قد أورد في (مجمل اللغة) في كتاب الظاء "الظّيان: ياسمين البر"(٣)، وفي كتاب الميم "مهيم: معناها ما حالك وما شأنك"(٤)؛ ربُّما لأنَّه لم ير صحَّتها، حين ألَّف (مقاييس اللغة).

كما خلا (ما جاء على أكثر من ثلاثة أحرف) في حرف (الهمزة) و(الياء) من الكلمات؛ لأنهما زائدان، وتنظر الكلمات التي بدأت بهما في باب الحرف الصحيح الذي يليهما، حيث قال في آخر كتاب الياء: "فأما ما زاد على الثلاثة في هذا الباب مثل اليربوع وهي دويبة، ويبرين وهي موضع، ويمئود ويلملم وهما موضعان، واليرندج: وهي جلودٌ سود، وما أشبه ذلك؛ فإن سبيل الياء في أوائلها سبيل الهمزة في الرُّباعي والخماسي فإنهما زائدان، وإنَّما الاعتبار بما يجيء بعد الياء، كما هو الاعتبار في باب الهمزة بما يجئ بعدها، وقد مضى ذلك في أبواب الكتاب"(٥)، ولعلَّ خلوّ باب الزائد على الثلاثي في باب الواو من الكلمات؛ لهذا السبب أو الأوَّل.

---

(١) مقاييس اللغة ٥/٣٥٢.

(٢) المصدر السَّابق ٣/٤٧٦.

(٣) مجمل اللغة، ص٤٦٦.

(٤) المصدر السابق، ص٦٧٥.

(٥) مقاييس اللغة ٦/١٦٠.

وقد ظنَّ الأستاذ عبد السَّلام هارون أن ابن فارس أغفل الزائد على ثلاثة أحرف مما أوله هاء، ودوَّن ذلك في حاشية نهاية كتاب الواو[1]، مع أنَّ ابن فارس أورد (٣٥) كلمة أولها هاء من هذا الباب[2]، وقد اطلع عليها الأستاذ أثناء تحقيقه للكتاب، ولعل ذلك سهوٌ منه، أو أنه أراد كتاب الواو فسبق قلمه إلى كتاب الهاء؛ لأنه أورد هذا التعليق نهاية كتاب الواو، ولم يورد ابن فارس كلمات من هذا الباب أولها واو، ولكنَّ استدراكه بكلمات أولها هاء في ملاحظته هذه على ابن فارس يرجح السَّهو.

الخطوة الثالثة: التزام الدائرة الهجائية في ترتيب أبواب وجذور الثنائي والثلاثي، دون البدء بالهمزة وما يليها حتى الياء، باستثناء كتاب الهمزة لأنَّه أوَّل الحروف، وكتاب الياء؛ لضرورة البدء فيه بالهمزة، حيث لا حروف بعده.

والتزام الحرف الأول فقط في ترتيب كلمات الزائد على الثلاثي.

فلو أخذنا ترتيب أبواب وجذور (كتاب الرَّاء) نجده كالتالي:

١- **الثنائي:** جعل جذوره بابًا واحدًا؛ لأنَّه نظر إلى الحرف الثاني المشدَّد كأنَّه حرفٌ واحد، فقال: (باب الراء وما معها في الثنائي

---

(١) مقاييس اللغة ١٥٠/٦، وكلمة (الهرجاب) منها ذكره ابن فارس.

(٢) المصدر السَّابق ٧١/٦-٧٣.

والمطابق) مبتدءاً بـ(رزَّ)؛ لأن الزاء هو الحرف التالي للراء في الدائرة الهجائية، ثم ألحقه بـ(رسَّ) حتى وصل (رهـَّ) ثم عاد فبدأ بـ(رأ) ثم (ربَّ) حتى أنهى بـ(رذَّ) الحرف السابق للراء، وبهذا أكمل الدائرة الهجائية.

٢- **الثلاثي**: استهلَّه بباب (الراء والزاء وما يثلثهما)؛ لأن الزاء هو الحرف التالي للراء هجائيًا، ثم تلاه بباب (الراء والسين وما يثلثهما) حتى وصل إلى باب (الراء والياء وما يثلثهما)، ثم عاد فبدأ بباب (الراء والهمزة وما يثلثهما) ثم باب (الراء والباء وما يثلثهما) وهكذا حتى أنهى كتاب الراء بباب (الراء والذال وما يثلثهما)؛ لأن الذال هو الحرف السابق لحرف الراء.

ومثل هذا الترتيب في الأبواب صنع في ترتيب الجذور ففي الباب الأول من كتاب الراء وهو (باب الراء والزاء وما يثلثهما) بدأ بـ(رزغ)؛ لأن الغين هو الحرف التالي المستعمل بعد الزاء وأما (رزع) فمهمل، ثم ألحق (رزغ) بـ(رزف) وهكذا حتى وصل إلى (رزن) آخر الجذور المستعملة في هذا الباب، ثم عاد فبدأ بـ(رزأ) ثم (رزب) حتى أنهى الباب بـ(رزح) آخر الجذور المستعملة قبل الزاء.

وفي هذا المسلك من العناء على الباحث ما لا يخفى؛ لكونه يحوجه إلى تذكُّر الحرف التالي لحرف الباب دومًا.

٣- **الزائد على الثلاثي**: أورد فيه ثلاث كلمات بدأها بالمزيد

(رَعْبَلْتُ)، ثم المنحوت (الرَّهْبَلة)، ثم المزيد الثاني (المرجَحِنُّ)، على خلاف منهجه الغالب في تقديم المنحوت، وقد راعى الحرف الأول، وهو (حرف الراء)، ومشى على الدائرة الهجائية عرضًا، حين بدأ بالعين ثم الهاء ثم عاد إلى الجيم، ولاتضرُّ الميم أوَّل (المرجَحِنُّ)؛ لأنها زائدة، وهو يعنيه حرف الباب الأصلي.

وكان الأولى بابن فارس أن يضم المنحوت والمزيد إلى الثلاثي؛ لأن المزيد ثلاثيٌّ في الأصل زيد عليه حرف أو حرفان، ولأنَّ المنحوت مشتقٌّ من الثلاثي من أصلين أو ثلاثة[١]، وقد أورد ابن فارس كثيرًا من الزوائد وبعض المنحوت في الثلاثي[٢]، وكان يحيل في تفسير المزيد والمنحوت إلى أبواب الثلاثي[٣].

هذا، وقد حال تقسيمُ ابن فارس جذور الحرف الواحد إلى ثلاثة أبواب حسب الأبنية، وإكماله الدائرة الهجائية في سرد الأبواب والجذور بذكر حرف الباب ثم ما يليه إلى الياء ثم العودة إلى الهمزة، حالا من انتماء (مقاييس اللغة) ومثله (مجمل اللغة) إلى مدرسة الألفبائية العادية بشكلٍ

---

(١) انظر نصَّه على هذا في مقاييس اللغة ١/٥٠٥.

(٢) كإيراده (العرمرم) في (عرم) وتصريحه أنه منحوت من (عرم) و(عرر) ٤/٢٩٣، والمزيد (عَوْسرانيَّة) في (عسر) ٤/٣٢٠.

(٣) كإحالته تفسير (الخيتعور) إلى (ختر) و(ختع) ٢/٢٥٠، و(الصِّعْونّ) إلى (صعن) ٣/٣٤٩.

كامل؛ وألحقهما الدكتور حسين نصَّار لهذين السَّببين بمدرسة التقاليب الهجائية مع الجمهرة[(١)]؛ لأن مدرسة الألفبائية العادية لا تقسِّم الحروف إلى أبواب، ولا تلتزم الدائرة الهجائية بهذا النحو الذي صنعه ابن فارس، ولم يصنعه أحدٌ من العلماء قبله أو بعده.

۞۞۞

(١) المعجم العربي ١/٤٠٤.

المطلب الخامس: مصادره

صرَّح ابن فارس في مقدمة (مقاييس اللغة) بمصادره التي اعتمد عليها في بناء هذا المعجم، وبمنهجه في التعامل معها فقال: "وبناءُ الأمرِ في سائر ما ذكرناه على كتب مشتهرةٍ عالية، تحوي أكثرَ اللُّغة:

١- فأعلاها وأشرفُها كتابُ أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد، المسمَّى (**كتابَ العين**)، أخبرَنا به عليٌّ بن إبراهيم القَطَّان، فيما قرأت عليه، أخبرنا أبو العبَّاس أحمد بن إبراهيم المَعْدَانيّ، عن أبيه إبراهيم ابن إسحاق عن بُنْدَار بن لِزَّة الأصفهاني، ومعروف بن حسَّان عن الليثِ، عن الخليل.

٢-٣- ومنها كتابا أبي عبيد في (**غريب الحديث**)، و(**مصنَّف الغريب**) حَدَّثنا بهما عليٌّ بن عبد العزيز عن أبي عبيد[1].

(١) يبدو أنَّ الصَّواب هنا: "حُدِّثنا بهما عن عليٍّ بن عبد العزيز عن أبي عُبيد"؛ لأن عليَّ بن عبد العزيز توفي سنة ٢٨٦هـ قبل ولادة ابن فارس، بل هو شيخُ شيخِ ابن فارسٍ المحدِّث سليمان بن أحمد الطَّبراني كما في: تذكرة الحفاظ، للذهبي ١٤٧/٢، وقد صرَّح ابن فارس في (مقاييس اللغة) أنَّه يروى عنه بواسطة شيخه القطان أو الثقفي، قال في (سيف): "وحدثني علي بن إبراهيم القطان عن علي بن عبد العزيز عن أبي عبيد عن الكسائي: رجلٌ سيفان، وامرأةٌ سيفانة" ١٢١/٣، وفي (سرَّ): "وحدَّثني محمد بن هارون الثقفي عن علي بن عبد العزيز عن أبي الحسن الأثرم عن أبي عبيدة قال: أسررتُ الشيء: أخفيته" ٦٧/٣، ورجَّح د. شاكر الفحَّام أن في

=

٤- ومنها كتاب (**المنطق**) وأخبرني به فارس بن زكريا عن أبي نصر ابن أختِ اللَّيثِ بن إدريس، عن اللَّيثِ[١]، عن ابن السكِّيت.

٥- ومنها كتاب أبي بكر بن دريد المسمّى (**الجمهرة**) وأخبرنا به أبو بكر محمد بن أحمد الأصفهاني، وعلي بن أحمد الساويّ عن أبي بكر.

فهذه الكتبُ الخمسةُ معتمَدُنا فيما استنبَطناه من مقاييس اللغة، وما بعدَ هذِه الكتبِ فمحمولٌ عليها، وراجعٌ إليها؛ حتى إذا وقع الشَّيءُ النادر نَصَصْناه إلى قائله إن شاء الله"[٢].

ومن هذا النص نعلم:

١- أنَّه اعتمد على: (العين) و(غريب الحديث) و(مصنَّف الغريب) و(إصلاح المنطق) و(الجمهرة) اعتمادًا أساسيًّا يكاد يكون كليًّا.

٢- أنَّه روى هذه الكتب الخمسة عن شيوخه بالإسناد المتصل قرآءةً أو سماعًا.

السَّند سقطًا وصوابه: "حدَّثنا بهما علي بن إبراهيم القطان عن علي بن عبد العزيز ..."، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ج٤٨، ص٧٨٥.

(١) اللَّيثُ هذا هو الليث بن إدريس؛ لتصريح ابن فارس بذلك في الصاحبي، ص٤٣، حيث قال: "فحدَّثني أبي قال: حدَّثني أبو نصر ابن أخت اللَّيث ابن إدريس، عن خاله اللَّيث، عن ابن السكِّيت، قال: ...".

(٢) مقاييس اللغة ١/٥، وانظر التراجم الواردة في هذه الأسانيد فيه.

٣- أنَّه لن يعزو إلى الكتب التي توافقت معلوماتها مع هذه الكتب الخمسة؛ لأنها في ظنِّه مأخوذة منها، ولا داعي للعزو إلى الفرع مع توفر الأصل، خاصة وأن هذه الكتب -في نظره- تحوي أكثر اللغة.

٤- أنه لن يعزو إلى غير الكتب الخمسة إلا في حال مجيء أحد العلماء بشيءٍ جديدٍ لم يرد فيها، مع اعتقاده بأنَّ ذلك لن يقع إلا نادرًا، وأنَّه في هذه الحالة سيعزو إلى القائل دون كتابه.

وقد سمَّى أكثرَ من خمسين عالمًا من أشهرهم:

يونس بن حبيب (ت ١٨٢هـ)[1]، والكسائي (ت ١٨٩هـ)[2]، وقطرب (ت ٢٠٦هـ)[3]، وأبو عمرو الشيباني (ت ٢٠٦هـ)[4]، والفرَّاء (ت ٢٠٧هـ)[5]، وابن الأعرابي (ت ٢٣١هـ)[6]، وابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)[7]، والمبرِّد (ت ٢٨٦هـ)[8]، وغيرهم.

---

(١) (عنق) ٤/١٦١، و(أتن) ١/٤٩.

(٢) (أحّ) ١/٩، و(ذرع) ٢/٣٥٠-٣٥١.

(٣) (برق) ١/٢٢٦، و(عنق) ٤/١٦٢.

(٤) (برق) ١/٢٢٦، و(ردن) ٢/٥٠٦.

(٥) (شفق) ٣/١٩٨، و(فرش) ٤/٤٨٧ .

(٦) (أفَّ) ١/١٧، و(أثل) ١/٦٠.

(٧) (طرق) ٣/٤٥٢، و(عقر) ٤/٩٥.

(٨) (عنت) ٤/١٥١، و(عنق) ٤/١٥٩ .

ومن نادر تصريحه بالكتب التي نقل عنها مع مؤلِّفيها تصريحه بـ(تفسير) مقاتل (ت ١٥٠هـ)[١]، و(الهمزة) لأبي زيد الأنصاري (ت ٢١٥هـ)[٢]، و(كتاب الإبل)، و(الأجناس) للأصمعي (ت ٢١٦هـ)[٣]، و(الفصيح) لثعلب (ت ٢٩١هـ)[٤].

وصرَّح ثلاث مرَّات بنقله من بعض الكتب ولم يذكر مؤلِّفيها فقال: "وقد قال مفسرو شعر هذيل في قول أبي ذؤيب ..."[٥]، "ورأيت في بعض الكتب عن سِيبويه ..."[٦]، "ووجدت في تفسير شعر عَبِيد ...)[٧].

ولم يصرِّح بغير هذه الكتب الثمانية مع أنها ليست أهم ما رجع إليه.

وأبعد من هذين أن يبهم القائل والكتاب معًا كقوله: "وقال آخرون"[٨]، و"قال أهل اللغة"[٩]، "وقال ناس"[١٠]،

---

(١) (شفق) ١٩٨/٣ .

(٢) (نأ) ٣٥٣/٥.

(٣) الأول في (بهأ) ٣٠٧/١، والثاني في (جنس) ٤٦٧/١ .

(٤) (برص) ٢٢٠/١، و(سخد) ١٤٤/٣.

(٥) (أخذ) ٦٩/١.

(٦) (حلّ) ٢٢/٢–٢٣، وانظر: الكتاب ٤٠٥/١.

(٧) (شيب) ٢٣٢/٣.

(٨) (حرف) ٤٢/٢.

(٩) (حسب) ٥٩/٢.

(١٠) (دمر) ٣٠٠/٢.

"وقال قوم"[١]، "وقال بعضهم"[٢]، "ويقال"[٣]، "وقال غيره"[٤]، "وقال بعض أهل اللغة"[٥]، "وقال بعضُ أهل العلم"[٦].

ومثله: "قال" أو "يقول: الفقهاء"[٧]، "وبلغنا أنَّ أهل المدينة يسمون ..."[٨]، "وبلَغَنا أنَّ أهلَ مكّةَ يقولون: استَقَمْتُ المَتاعَ: أي قوَّمْتُه"[٩]، "وبلغنا أنه يقال ..."[١٠]، "ويقول أهل العلم بالقرآن"[١١]، و"قال أصحاب هذا القياس"[١٢].

---

(١) (علق) ٤/١٢٧.

(٢) (عمد) ٤/١٣٩.

(٣) (قبل) ٥/٥٢.

(٤) (ولي) ٦/١٤١.

(٥) (حتر) ٢/١٣٢.

(٦) (خنق) ٢/٢٢٤.

(٧) (غلق) ٤/٣٩١، و(سبح) ٣/١٢٥.

(٨) (نقه) ٥/٤٦٤.

(٩) (قوم) ٥/٤٣.

(١٠) (وجذ) ٦/٨٧.

(١١) (قنا) ٥/٣٠.

(١٢) (بطل) ١/٢٥٨.

"قال النحويون"(١)، "وقال بعض أهل العلم"(٢)، "وسمعتُ بعضَ أهلِ العلم يقولون: ..."(٣)، و"قال أهل التفسير"(٤)، "وقال أصحاب التفسير"(٥).

وسِرُّ إبهامه للكتاب مع مؤلفه أنه كان يجمع بين أقوال اللغويين بحيث لا يمكنه نسبة القول الذي خلص إليه إلى واحد منهم دون غيره؛ وقد صرَّح بذلك في (مجمل اللغة) فقال: "قال أبو عبد الرحمن الخليل ابن أحمد البصري، وأبو الحسن علي بن حمزة الكسائي، وأبو زكريا يحيى بن زياد العبسي، وأبو سعيد عبد الملك بن قُريب الأصمعي، ... دخل كلام بعضهم في بعض، ولم يعد ما ألَّفناه في كتابنا هذا مقال جماعتهم، وإن كان أحدهم قد زاد في التصاريف والشواهد على الآخر"(٦)، ومقول هؤلاء العلماء هو (مجمل اللغة) بكامله، ومعلوم أن الواحد منهم لم يقل كل ما ورد فيه.

ويظهر من عباراته السابقة في النقل من المصادر سعة مصادره

---

(١) (بكوء) ١/٢٨٥.

(٢) (أمن) ١/١٣٥.

(٣) (دفن) ٢/٢٨٧.

(٤) (أزّ) ١/١٣.

(٥) (أيك) ١/١٦٥.

(٦) مجمل اللغة، ص٣٧.

وتنوّعها، فقد نقل عن كتب لغوية، ونحوية، وفقهية، وتفسيرية، وحديثية، وغيرها.

٥- أن هذه المراجع إنما هي للألفاظ اللغوية التي جمعها في (مقاييس اللغة)، أما المعاني المشتركة وقياساتها الجزئية فهي من استنباطه وحده، باستثناء بعضٍ منها على ما سيأتي بيانه[1].

---

(١) في مبحث: (تأثُّر نظرية أصول المعاني بالجهود السابقة)، ص٥٣٣-٥٤٢.

المطلب السادس: زمن تأليفه

أَلَّف ابن فارس (مقاييس اللغة) قبل سنة ٣٨٢هـ بدليل إحالته عليه في (الصاحبي)[1]، ومعلوم أنه انتهى من تأليف الصاحبي قبل هذا التاريخ، فقد فرغ تلميذه نوح بن أحمد اللوبساني من قراءته عليه في شعبان سنة ٣٨٢هـ[2].

والراجح أنه أَلَّفه بعد تأليفه (مجمل اللغة)، خلافًا لما ذهب إليه الدكتور زهير عبد المحسن سلطان من أنه ألفهما في وقت واحد[3]؛ فإنَّ النُّضج اللغوي الذي يظهر بقوَّةٍ في (مقاييس اللغة) يقطعُ بتأخره في التأليف على (مجمل اللغة)، ومن مظاهر هذا النضج ما يلي:

١- إنكار ابن فارس في (مقاييس اللغة) كثيرًا من الألفاظ التي أثبتها في (مجمل اللغة)، ولو أنه أَلَّفهما في وقتٍ واحدٍ لوحَّدَ حكمه فيها؛ إذ لا يمكن اجتماع هذين الحكمين في وقتٍ واحد.

ومن أمثلة هذا قوله في (مجمل اللغة): في باب (الجيم والغين وما يثلثهما): (جغب): الجَغِب: الرجل الشَّغِب[4]، وقال في (مقاييس اللغة):

---

(١) ص٤٦١.

(٢) مدوَّن في خاتمة الصَّاحبي، ص٤٧٢.

(٣) مقدمته لــ(مجمل اللغة) ١/ ٥٠.

(٤) مجمل اللغة، ص١٣٤.

"فأمّا (الجيم والغين معجمة) فلا أصل لها في الكلام، والذي قاله ابن دريد في الجَغْب أنَّه ذُو الشَّغَبِ، فجنسٌ من الإبدال يولِّدهُ ابن دريد ويستعمِلُه"[١].

ومثل هذا قوله في (مجمل اللغة) في (ثعم): "ثَعَمْت الشَّيءَ: نزعْته، ويقال: تَثَعَّمَتْ فلانًا أرضُ كذا: إذا أعجبتْهُ فمرَّ إليها، ومن الناس من يقول: تنعَّمَتْهُ بالنون وهي رواية أبي زيد"[٢]، وقال في (مقاييس اللغة): (ثعم): الثاء والعين والميم ليس أصلاً معوَّلاً عليه، ... وما صحَّتْ بشيءٍ منه رِواية"[٣].

ومثله في مجمل اللغة (باب التاء والشين وما يثلثهما).

"تشح: ذكر بعضهم أن التُشْحَةُ القليلُ من اللبن، يقال: ما بقيَ في الإناء تُشْحَةٌ، ولم أسمعْها، وفيها نَظَر"[٤]، وحكم في (مقاييس اللغة) أنَّ هذا الباب مهمل[٥].

وكيف يُثبت في (مجمل اللغة) شيئًا يرى أنَّه لا أصل له في الكلام، ولم تصحّ بشيءٍ منه رواية، وهو القائل عن منهجه في (مجمل اللغة):

---

(١) مقاييس اللغة ٤٦٤/١.

(٢) مجمل اللغة ، ص١٥٩.

(٣) مقاييس اللغة ٣٧٧/١.

(٤) مجمل اللغة، ص٩٥.

(٥) مقاييس اللغة، ص٣٤٨.

"واقتصرتُ فيه على ما صحَّ عندي سماعًا، أو من كتابٍ صحيح النسب مشهور، ولولا توخِّيَ ما لم أشكك فيه من كلام العرب لوجدتُ مقالاً"(١)، فهو يترك ما شك فيه فضلاً عما جزم بعدم صحَّته، بما يؤكد أنه ألَّف (مجمل اللغة) في مرحلة سابقة لمقاييس اللغة بسنوات، وكان يظن في تلك الفترة ثبوت كثيرٍ من الألفاظ التي هداه بحثه اللغوي فيما بعد إلى ضعف نسبتها إلى العرب.

٢- تخالف أحكامه في تعيين الظواهر اللغوية التي تعتري الألفاظ كالإبدال والقلب والتعريب والنحت والإتباع وغيرها في الكتابين، وذهابه في (مقاييس اللغة) إلى خلاف الأصل في تلك الألفاظ، يما يدل على أن ذلك الاختيار جاء بعد فحصٍ وتمحيص.

٣- اختلاف تفسيره لمعاني الألفاظ في الكتابين وترجيحه أحد المعنيين أو المعاني في (مقاييس اللغة) ما يوحي بتأخر (مقاييس اللغة) حتى توصل ابن فارس بعد البحث إلى ترجيح ذلك المعنى.

٤- سرده للكلمات التي أوردها في أبواب الزائد على الثلاثي في (مجمل اللغة) سردًا دون تفريق بينها، في حين قرَّر في (مقاييس اللغة) أنها لا تخرج عن أن تكون منحوتة أو مزيدة أو موضوعة، ورتبها في الغالب على وفق هذه القسمة، ولو كان حين تأليفه لمجمل اللغة قد توصّل إلى

---

(١) مجمل اللغة، ص٩٤٤.

هذا الرأي لأشار إليه ولو مرة واحدة.

٥- الاقتدار الكبير في (مقاييس اللغة) على إجراء القياس بين الألفاظ، وانعدام هذا أو ضعفه في (مجمل اللغة)، ومن شواهده قوله في مادة (جن) من (مجمل اللغة):

"وسميت الجن؛ لأنها تتَّقى ولا تُرَى، وهذا حَسَنٌ"، في حين أثبت قياس السّتر والتستر في (مقاييس اللغة) في هذه المادة في ١٣ استعمالاً، وفي حين يقول في المجمل: إن هذا القياس (حسن) يقطع به في (مقاييس اللغة)، ويجزم في الصاحبي أنه توقيف(١).

وتعليقًا على هذا يقول الأستاذ عبد السلام هارون: "فهو يعجبه أن يهتدي إلى اشتقاق كلمةٍ واحدةٍ من مادةٍ واحدة، وليس يكون هذا شأنَ رجلٍ يكون قد وضع من قبلُ كتابًا فيه آلافٌ من ضروب الاشتقاق، بل هو كلامُ رجلٍ لم يكن قد أوغل في هذا الفن"(٢).

وقد كان ابن فارس اهتدى إلى نظرية أصول المعاني أثناء أو قبل تأليفه (مجمل اللغة) بدليل قوله في نهاية مادة (عقب) منه: "... والبابُ كلُّه يرجع إلى أصلٍ واحدٍ، وهو: أن يجيءَ الشَّيءُ بعد الشَّيء"(٣)، ثم عدَّل

---

(١) مقاييس اللغة (جن) ٤٢١/١، والصَّاحبي، ص٥٧.

(٢) مقدمته لـــ(مقاييس اللغة) ٤١/١.

(٣) مجمل اللغة، ص٤٧٧.

هذا الأصل وزاد عليه أصلاً آخر بعد تأليفه (مقاييس اللغة) فقال: "العين والقاف والباء أصلانِ صحيحان: أحدُهما يدلُّ على تأخير شيء وإتيانه بعد غيره، والأصل الآخَر يدلُّ على ارتفاعٍ وشدَّةٍ وصُعوبة"[١]، وهذا التعديل والإضافة دليلٌ قويٌّ على سبق تأليفه مجمل اللغة.

ومن الأدلة على تقدّم (مجمل اللغة) في التأليف ذكر ابن فارس له في (مقاييس اللغة) ففي مادة (عرث): "قال أبو بكر: العَرْث: الانتزاع، عَرَثَه عَرْثًا: إذا انتزَعه، وهو من المُجْمل"[٢].

وقد علَّق الأستاذ عبد السلام هارون على عبارة "وهو من المجمل" بقوله: "أُراها تعليقًا من أحد القراء؛ فإن نصَّ المادة –هنا– وقدره، مطابقٌ لنصها وقدره في المجمل لابن فارس"[٣].

قلتُ: والأصل أن هذه العبارة من كلام ابن فارس ما دام أنها ثابتة في أصل المخطوط؛ ولا ينهض تطابق المادتين في النص والقدر بين الكتابين ألا تكون عبارةً لابن فارس؛ لأنه لو جُرِّد (مقاييس اللغة) من نظرية أصول المعاني والظواهر اللغوية التي تبعتها؛ لكان نسخةً أخرى من (مجمل اللغة) باستثناء تغييراتٍ قليلةٍ تعتري في العادة أيَّ كتاب يعيد مؤلفه طباعته.

---

(١) مقاييس اللغة ٤/٧٧.

(٢) المصدر السَّابق ٤/٣٠٢.

(٣) السَّابق ٤/٣٠٢.

وعلى فرض صحّة ما ذهب إليه الأستاذ من أنها تعليقًا من أحد القراء فإنها تكون شهادة من هذا القارئ على سبق (مجمل اللغة)؛ لاقتضائها أن يكون أقدم منه حتى يصح القول بأنها مأخوذة منه، وفيها أن هذا القارئ قد اطلع على الكتابين وأصدر حكمه هذا.

وقد استند الدكتور زهير سلطان في القول بتأليف ابن فارس للكتابين في آنٍ واحد إلى اتباع ابن فارس منهجًا واحدًا في ترتيب الأبواب والمفردات في الكتابين، وحدوث اضطراب في ترتيب مواد بعض الأبواب ووقوع بعض الخلل في مواضع متشابهة منهما، إضافة إلى التشابه الكبير في مفردات ومواد بعض أبواب الكتابين، وإكثار ابن فارس من الشواهد الشعرية في (مقاييس اللغة) في حين نجده قد حذف كثيرًا منها في (مجمل اللغة) أو أشار إليها فقط(١).

والحقُّ أن هذه الأدلة لا تنهض لترجيح ما ذهب إليه؛ لأن التشابه في الترتيب؛ اقتضاه توحيد ابن فارس لمنهجه في الكتابين، وأما الاضطراب والاختلال الواقع فيهما فهو راجع إلى عدم تنبه ابن فارس لها في نفس المواضع منهما، وقد اقتضى إجراء القياس بين ألفاظ المادة الواحدة إلى كثرة الشواهد الشعرية وغيرها لتأييد كثير من الأقيسة في مقاييس اللغة في حين لم تدع الحاجة لهذه الشواهد في المجمل، وتشابه الكتابين في بعض المفردات والمواد من وجهة نظر الدكتور، وفي غالب الكتابين من وجهة

---

(١) مقدمته لـ(مجمل اللغة) ١/٥٠.

نظري راجعٌ إلى أن (مقاييس اللغة) كالشرح لمجمل اللغة في ضوء نظرية أصول المعاني، ومن البدهيّ أن يحتويَ الشرحُ على نصِّ المتن، ولا أنكر أن ابن فارس حين تأليفه (مقاييس اللغة) كان مستحضرًا لـ(مجمل اللغة)، ويؤيد هذا إحالته في دراسة كثير من الجذور في مقاييس اللغة إلى أماكن غير موجودة فيه، وحين البحث والتمحيص نجدها مذكورة في (مجمل اللغة) بما يؤكد أنه كان حافظًا لمجمل اللغة، وأنه كان يظن حين الإحالة أنه قد درس المادة في مقاييس اللغة، وهو في الواقع قد درسها في (مجمل اللغة) وهذه الإحالة دليل مستقلٌّ على سبق تأليفه للمجمل(١).

وقد قال الأستاذ عبد السلام هارون في ترجيح أسبقية تأليف (مجمل اللغة): "على أنني لو أمعنتُ في الموازنة بين المجمل والمقاييس لأعضد هذا الرأي؛ لاقتضاني ذلك أن أكتب كثيرًا، ولكن يستطيع القارئ بالنظر في الكتابين أن يذهب معي هذا المذهب"(٢).

وهذا الأمر صحيح، فإن هذه الفروق التي ذكرتها لحظتها حين عودتي إلى (مجمل اللغة)؛ طلبًا لتوضيح بعض عبارات ابن فارس وأحكامه المشكلة في (مقاييس اللغة)، ولو أني قرأت المجمل لغرض المقارنة لأعددتُ كتابًا كاملاً لتأييد سبق تأليفه.

۞۞۞

---

(١) انظر (جبح) في (مقاييس اللغة) ٤٧٦/١، و(جمح) في مجمل اللغة، ص١٤٥.

(٢) مقدمته لـ(مقاييس اللغة) ٤٢/١.

المطلب السابع: عدد جذوره

بلغت جذور (مقاييس اللغة) التي رسمها ابن فارس (٤٦٦٩) جذرًا[1]، ويرتفع هذا العدد إلى (٤٨٨٢) جذرًا بإضافة الجذور المتداخلة التي فصلتُها عن بعضها، والجذور التي أشار إليها ابن فارس دون رسمها.

وذلك على النحو الآتي:

أولاً: الجذور المعتَّلة (الواوية واليائية) المتداخلة مع بعضها، حيث رسمها ابن فارس (٣٤) جذرًا، وهي في الواقع (٦٨) جذرًا، كل جذرٍ منها مستقلٌّ عن أخيه.

ثانيًا: الجذور المعتَّلة (واوية أو يائية) المتداخلة مع جذور أخرى مهموزة، حيث رسمها ابن فارس (٦١) جذرًا، وهي في الواقع (١٣٠) جذرًا على النحو الآتي:

- ثمانية جذور تداخل في كل واحد منها واوي ويائي ومهموز، فكان حقها أن تكون (٢٤) جذرًا.

- ثمانية عشر جذرًا تداخل في كل واحدٍ منها واوي ومهموز، فكان حقها أن تكون (٣٦) جذرًا.

---

(١) في الدلالة المحورية، ص١١٤، أنها (٤٦٣١) جذرًا، بنقص (٣٨) جذرًا عن إحصائي.

- خمسة وثلاثون جذرًا تداخل في كل واحدٍ منها يائي ومهموز فكان حقها أن تكون (٧٠) جذرًا[١].

ثالثًا: الجذور التي لم يذكر فيها ابن فارس إلا استعمالاً واحدًا دون رسمها وعددها (٩) جذور وهي: (خعل/ خعم/ خول أو خيل)[٢]، و(زرد/ زدو/ زدغ/ صاب/ صاد/ طزع)[٣].

رابعًا: الجذور المبدلة التي ذكر ابن فارس أنَّه درسها وعددها (٦) جذور، وهي جذور (باب العين والألف وما يثلثهما) قال فيها: "فأمَّا العين والألف فقد مضى ذِكرُ ذلك، لأنَّ الألف فيه لابدّ [أن] تكون منقلبةً عن ياء أو واو، وقد ذكر ذلك والله أعلم"[٤]، وبالرجوع إلى (مجمل اللغة) نجده قد رسم هذه الجذور التي حكم -هنا- أنه قد ذكر أصولها في الكتاب، وتلك الجذور هي: (عاب/عاج/

---

(١) سيأتي في المبحث الأول من الفصل الثاني حديث موسَّع عن هذين النوعين بأمثلتهما وتعليل تداخل الجذور فيهما، ص٢٥٤-٢٦٠، وينظر في هذه القضية: (تداخل الأصول اللغويَّة وأثرها في بناء المعجم العربي)، لـ: أ.د/ عبد الرزَّاق ابن فرَّاج الصاعدي، طبع الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

(٢) مقاييس اللغة ٢/٢٠٠، ٢٣٧ .

(٣) المصدر السابق ٣/٥٠، ٣٢٧، ٣٢٨، ٤٥٦.

(٤) السَّابق ٤/٢٠٤.

عاد/عار/عام/عان)[١].

كل هذا في أبواب الثنائي والثلاثي أي الجذور التي رسمها ابن فارس ثنائيةً وثلاثية، وهي الجذور التي طبَّق فيها ابن فارس نظريَّته أصول المعاني.

وأما كلمات أبواب الزائد على الثلاثي فلم يرسم لها ابن فارس جذورًا، وإنما سردها ككلمات مفردة، ورأى أن لها مذهبًا غير مذهب الثلاثي، وهو أنها لا تخرج عن أن تكون منحوتةً أو مزيدةً أو موضوعةً أي مجرَّدة.

وقد بلغت هذه الكلماتُ (٥٩٣) كلمة موزَّعةً كالآتي:

١- المنحوتة (١٤٠) كلمة، منها (١٥) كلمة تردَّد فيها بين الزيادة والوضع والنحت، ورجَّح النحت.

٢- والمزيدة (٢٤٦) كلمة، منها (٨) كلمات تردَّد فيها بين الزيادة والوضع، ورجَّح الزيادة.

٣- والموضوعة = المجرَّدة (٢٠٧) كلمات[٢].

وقد هممتُ أن أضيف الكلمات الموضوعة = المجرَّدة إلى جذور (مقاييس اللغة) فتصير (٥٠٨٩) جذرًا إلا أني لم أفعل، وأما الكلمات

---

(١) مجمل اللغة، ص٤٩٥-٤٩٦.

(٢) أحصاها د. سلمان السحيمي في كتابه: (أصل ما زاد على ثلاثة عند ابن فارس من خلال معجم مقاييس اللغة)، ص١٥٤-١٥٥.

المنحوتة والمزيدة فلم أفكِّر في إضافتها إلى جذور مقاييس اللغة؛ لأنها ليست أصولاً في نفسها وإنما هي مأخوذةٌ من الثلاثي.

هذا، والحقُّ أنَّه من الصَّعب الجزم بعددٍ لا يقبل الزيادة والنقص في العدد الحقيقي لجذور (مقاييس اللغة)؛ لكثرة الجذور المعتلَّة التي عبَّر ابن فارس عنها بقوله: "والحرف المعتلّ"(١)، وذلك يحتمل أن تكون جذرًا واحدًا، كما يحتمل أن تكون جذرين (واويًّا ويائيًّا)، ولكثرة الجذور المعتلَّة المتداخلة فيما بينها أو مع الجذور المهموزة، ولعدم التزام ابن فارس برسم الجذور الأصلية فقط؛ فقد رأيناه مثلاً يرسم الجذر المبدلَ والمبدلَ منه، والمقلوبَ والمقلوبَ منه، مع التنبيه على ذلك في الغالب وتعليل سببه، وكان الأولى أن يقتصر على الأصل منهما وينبه على فرعه فيه.

❁❁❁

---

(١) كقوله –مثلاً– في (حضى): "الحاء والضاد والحرف المعتلّ، ..." ٢/٧٤.

المطلب الثامن: سمة الاختصار فيه

(مقاييس اللغة) معجمٌ متوسِّط الحجم يقربُ من المعاجم المطوَّلة، حيث درس فيه ابن فارس (٤٨٨٢) جذرًا في بابي الثنائي والثلاثي، و(٥٩٣) كلمةً في باب الزائد على الثلاثي، فهو أكبر حجمًا من صحاح الجوهري البالغ (٤٨١٤) جذرًا، وأقلُّ حجمًا من (تاج العروس) البالغ (٧٥٩٧) جذرًا[1]، ومع هذا فقد ظهر الاختصار فيه في المادة المعجمية قليلاً، وفي كيفية عرضها كثيرًا، على النحو الآتي:

أولاً: في المادة المعجمية المدروسة:

١-قلَّل ابن فارس تصاريفَ الألفاظ: كالجموع والمصادر والأفعال والأوزان ونحوها.

٢-اكتفى ببعض استعمالات الجذر اللغوي في بعض الجذور حين رأى أنه قد أورد من الاستعمالات ما يكفي لإثبات قياسية المعنى المشترك، كقوله في (عقد): "العين والقاف والدال أصلٌ واحدٌ يدلُّ على شَدٍّ وشِدّةِ وُثوق، ... وكلُّ الذي قيل في عُقدة الشَّجَر والنَّبْت فهو عائد إلى هذا، ولا معنى لتكثير الباب بالتكرير"[2].

---

(١) انظر في إحصاء جذور الصحاح والتاج (دراسة إحصائية لجذور معجم تاج العروس)، د. علي حلمي موسى، ود. عبد الصَّبور شاهين، ص٩.

(٢) مقاييس اللغة ٨٦/٤-٨٨، ومثله في (عرض) ٢٦٩/٤-٢٧٤، و(بعج) =

٣- حذف كثيرًا من الألفاظ المتداولة، التي لا يرى صحَّتها إلى العرب، كقوله في (عبك): "العين والباء والكاف أُصَيلٌ صحيح يدلُّ على ما يدلُّ عليه الذي قبله، ... والصحيح في هذا الباب هذا، وقد ذُكِرت فيه كلماتٌ عن أعرابٍ مجهولين لا أصل لها فلذلك تركناها"[(١)].

٤- ترك تعليلَ دخولِ كثيرٍ من الألفاظ في قياس المعنى المشترك حين رأى ظهور تحققه فيها[(٢)].

٥- قلَّل الشواهد الشعرية وغيرها إلا ما دعت الحاجة إليه لإثبات لفظٍ أو قياس[(٣)].

٦- واكتفى كثيرًا بموضع الشاهد فقط، كقوله في (خنع): "وفي الحديث: «إنَّ أخْنَعَ الأسماء»[(٤)]: أي أذَلَّها"[(٥)].

٧- وربما ذهب أكثر من هذا فقال: "ويقال يومُ مُصرِّح، إذا كان

١/٢٦٦-٢٦٨، و(علد) ٤/١٢٣، و(عجز) ٤/٢٣٢-٢٣٤.

(١) مقاييس اللغة ٤/٢١٣-٢١٤، ومثله في (عفج) ٤/٦٢.

(٢) راجع مثاله في القاعدة ١٧ من منهجه في عرض أصول المعاني، ص٣٠١.

(٣) صرَّح ابن فارس بالتزام هذا المظهر والمظهر الأول في (مجمل اللغة) قائلاً: "ولم أكثِّره بالشَّواهد والتصاريف؛ إرادة الإيجاز"، ص٣٥.

(٤) أخرجه البخاري ٨/٤٥، برقم (٦٢٠٦).

(٥) مقاييس اللغة ٢/٢٢٣.

لا سحابَ فيه، وهو في شعر الطِّرِمَّاح"[١].

٨- ولو سبق ذكره للشاهد فإنه يحيل إليه إذا احتاج إليه لإثبات لفظةٍ أخرى في جذر تالٍ كقوله في (حدر): "... والأصل الثاني: قولُهم للشَّيء الممتلئ حادر، يقال عَينٌ حَدْرَة بَدْرَة: ممتلِئة، وقد مضى شاهدُه"[٢]، يعني قول الشاعر: في مادة (بدر).

وعين لها حَدْرةٌ بدرةٌ   إلى حاجبٍ غُلَّ فيه الشُّفُرُ[٣]

ومن النادر أن يطنب في شرح بعض الأمثال وذكر بعض أيام العرب، كحديثه عن المثل المشهور: «مكره أخوك لا بطل»[٤]، وحديثه عن (يوم أفاقة) في صفحة ونصف لكل واحدٍ منهما[٥]، و(يوم أوراه) في صفحتين[٦]، وذكره تسعة أمثالٍ متعلِّقة بـ(عِنَان الفرس)[٧].

---

(١) (صرح) ٣/٤٥٧، ومثله في (رشّ) ٢/٣٧٣، و(ضجع) ٣/٣٩٠، و(قسم) ٥/٨٦.

(٢) مقاييس اللغة ٢/٣٢.

(٣) ١/٢٠٨، والبيت لامرئ القيس في ديوانه، ص١٦٦ بلفظ:

وَعَيْنٌ لها حَدْرَةٌ بَدْرَةٌ   شُقَّتْ مآقِيْهما مِنْ أُخُرْ

ومثله في (حظر) ٢/٨١، أحال على شاهد في (حطب) ٢/٧٩.

(٤) (بطل) ١/٢٥٨ – ٢٥٩، والمثل في (مجمع الأمثال) ٢/٣١٨.

(٥) (أفق) ١/١١٧-١١٨.

(٦) (أور) ١/١٥٥-١٥٦.

(٧) (عنَّ) ٤/٢٢-٢٣، ومثله أربعة أمثال في (عزَّ) ٤/٤٢.

ثانيًا: في عرض المادة المعجمية المدروسة:

٩- ضَبَطَ ابن فارس الكلمات بالحركات، دون اللجوء إلى الضبط بالمماثل أو الوزن أو النَّص على الحركة أو النُّقطة إلا نادرًا.

١٠- تركَ ضبطَ عينِ الماضي والمضارع.

١١- حَذفَ الاسمَ الكامل لأكثر الشعراء والعلماء؛ كقوله: "قال حُميد"[١]، "قال المبرد"[٢]، وربما ذكرها في بعض المواضع[٣]، وربما قال: "قال أهل اللغة"[٤]، "وقال ناس"[٥]، وقد يذكر اسم العالم ولا يصدره، بـــ(قال فلان) كقوله:

-"الفراء: الأثر مقصور ..."[٦].

١٢- تخفَّف من ذكر أسماء المصادر التي نقل عنها؛ حيث لم يصرح إلا بـــ(١٣)، مصدرًا منها فقط.

---

(١) مقاييس اللغة (أحَّ) ١/٩.

(٢) المصدر السَّابق (عمد) ٤/١٣٩.

(٣) كتصريحه باسم حميد بأنه: (حُميد بن ثور) في (أمع) ١/١٣٩، وباسم المبرد بأنه: (محمد بن يزيد) في (عمى) ٤/١٣٥.

(٤) (حسب) ٢/٥٩.

(٥) (دمر) ٢/٣٠٠.

(٦) (أثر) ١/٥٦.

قال الدكتور محمد مصطفى رضوان رحمه الله: "والحقُّ أنَّ الاختصار كان أمرًا طبيعيًّا في كتابه للغرض الذي كان يرمي إليه، والمنهج الذي اتبعه، فهو لم يكن يريد أن يدوِّن معجمًا يجمع المفردات اللغوية، ولكنه أراد أن يدوِّن معجمًا يُفَلْسف المشتقات اللغوية، ويربط بعضها ببعض بواسطة أصولٍ عامَّة"[(١)].

(١) العلامة اللغوي ابن فارس الرازي، ص١٥٤.

الفصل الأول:

مفهوم نظريَّة أصول المعاني

وفيه عشرة مباحث:

المبحث الأوَّل: تعريف نظريَّة أصول المعاني.

المبحث الثاني: إطلاقات (الأصل) في (مقاييس اللغة).

المبحث الثالث: مرادفات نظريَّة أصول المعاني.

المبحث الرابع: أنواع أصول المعاني.

المبحث الخامس: مفهوم الكلمة الواحدة.

المبحث السادس: تمييز الأصل من الفرع.

المبحث السابع: الاشتقاق من المشتق.

المبحث الثامن: استنباط المعنى المشترك.

المبحث التاسع: سمات نظريَّة أصول المعاني.

المبحث العاشر: عدد أصول المعاني.

المبحث الأول:

تعريف نظريَّة أصول المعاني

قبل تعريف نظريَّة أصول المعاني يحسنُ بي أن أورد –هنا– بعض الجذور اللغويَّة التي استنبط لها ابن فارس معاني مشتركة ثم دَرَسها على ضوئها؛ ليكون ذلك تمهيدًا لبيان مفهومها.

وقد اخترت ثلاثة الجذور، وهي: (بلغ)، و(جنَّ)، و(سفر).

أولاً: (بلغ):

قال ابن فارس رحمه الله:

(بلغ): "الباء واللام والغين أصل واحد وهو الوصول إلى الشَّيء.

١- تقولُ: بَلَغْتُ المكانَ: إذا وصلتَ إليه، وقد تُسمَّى المشارفة بلوغًا بحقِّ المقاربة، قال الله تعالى: ﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ﴾[1].

٢- ومن هذا الباب قولهم: هو أحمقُ بِلْغٌ وبَلْغ: أي إنَّه مع حماقته يبلغ ما يريده.

٣- والبُلْغَةُ: ما يُتبَلَّغُ به من عَيش، كأنَّه يرادُ أنَّه يبلغ رتبة المكثر إذا رضي وقنع.

٤- وكذلك البَلاغة التي يُمدح بها الفصيح اللِّسان؛ لأنه يبلُغ بها ما يريده.

---

(١) سورة الطلاق: ٢.

٥-ولي في هذا بَلاغٌ: أي كفاية.

٦- وقولهم: بلَّغَ الفارسُ: يراد به أنَّه يمدُّ يدَه بعِنان فرسه، ليزيدَ في عَدْوه.

٧- وقولُهم: تبلَّغَتِ القِلَّةُ بفلان: إذا اشتدَّت؛ فلأنَّه تناهيها به، وبلوغها الغاية"(١).

فقد اشتركت هذه الاستعمالات السَّبعة في معنى (الوصول إلى الشَّيء)، كلٌّ واحد منها بالكيفية التي تناسبه.

ثانيًا: (جنَّ):

قال ابن فارس رحمه الله:

(جن): "الجيم والنون أصل واحد، وهو [السَّتْر و] التستُّر:

١-فالجنَّة ما يصير إليه المسلمون في الآخرة، وهو ثواب مستورٌ عنهم اليومَ.

٢-والجَنّة البستان، وهو ذاك لأنّ الشجر بِوَرَقه يَسْتُر ...

٣-والجنين: الولد في بطن أُمِّه.

٤- والجنين: المقبور.

٥-والجَنَان: القَلْب.

٦-والمِجَنُّ: الترسُ، وكلُّ ما استُتر به من السِّلاح فهو جُنَّة ...

---

(١) مقاييس اللغة ١/٣٠٢-٣٠٢.

٧- والجِنَّة: الجنون؛ وذلك أنّه يغطِّي العقل، ويسمَّى المَجَنّة.

٨- وجَنَانُ الليل: سوادُه وسَتْرُه الأشياءَ ...ويقال جُنُون الليل، والمعنى واحد.

٩- ويقال جُنَّ النَّبتُ جُنونًا إذا اشتدّ وخَرَج زهره، فهذا يمكن أن يكون من الجُنونِ استعارةً كما يُجنُّ الإنسان فيهيج، ثم يكون أصل الجنون ما ذكرناه من السَّتْر، والقياس صحيح.

١٠- وجَنَان النّاس مُعْظَمُهم، ويسمَّى السَّوَادَ.

١١- فأمّا الحيّة الذي يسمَّى الجانَّ فهو تشبيهٌ له بالواحد من الجانّ.

١٢- والجنُّ سُمُّوا بذلك لأنهم متستِّرون عن أعيُنِ الخَلْق، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ﴾(١).

١٣- والجناجن: عظام الصَّدْر"(٢).

فقد اشتركت هذه الاستعمالات الـ(١٣) في معنى السَّتر والتستُّر، كلٌّ واحدٍ منها بالكيفية التي تناسبه.

ثالثًا: (سفر):

قال ابن فارس رحمه الله:

(سفر): "السين والفاء والراء أصلٌ واحدٌ يدلُّ على الانكشاف

(١) سورة الأعراف: ٢٧.

(٢) مقاييس اللغة ١/٤٢١-٤٢٢.

والجَلاء.

١- من ذلك السَّفَر: سُمِّي بذلك؛ لأنَّ النَّاس ينكشفون عن أماكنهم.

٢- والسَّفْرُ: المسافرون، قال ابنُ دريد: رَجُلٌ سَفْرٌ وقَومٌ سَفْر.

٣- ومن الباب -وهو الأصلُ-: سَفَرْتُ البيتَ: كنستُه ...

٤- ولذلك يُسَمَّى ما يسقط من ورق الشَّجَر السَّفير ...؛ وإنَّما سُمِّيَ سفيرًا لأنَّ الرِّيح تسفره.

٥- وأما قولهم: سَفَر بين القوم سِفارة: إذا أصلح، فهو من الباب؛ لأنَّه أزال ما كان هناك من عداوةٍ وخلاف.

٦- وسَفَرت المرأةُ عن وجهها: إذا كشفته.

٧- وأسفَرَ الصُّبحُ: وذلك انكشافُ الظلام.

٨- ووجهٌ مسفرٌ: إذا كان مشرقًا سرورًا.

٩- ويقالُ: استَفرَتِ الإبلُ: تصرَّفت وذهبت في الأرض.

١٠- ويقالُ للطعام الذي يُتَّخذُ للمسافر سُفْرة.

١١- وسميت الجلدةُ سُفْرَة(١).

١٢- ويقالُ: بعيرٌ مِسْفَر: أي قويٌّ على السَّفَر.

ومما شذَّ عن الباب السِّفَار: حديدةٌ تجعل في أنف النَّاقة، وفيه قولٌ آخر: أنَّه خيطٌ يشدُّ طرفه على خِطام البعير فيدارُ عليه، ويجعل بفيه زمامًا.

---

(١) مقاييس اللغة ٣/٨٢-٨٣.

١٤- والسَّفْر: الكتابة.

١٥- والسَّفَرَةُ: الكَتَبة، وسُمِّيَ بذلك؛ لأنَّ الكتابة تسفر عما يُحتاجُ إليه من الشَّيءِ المكتوب"[١].

فقد اشتركت هذه الاستعمالات الـ(١٥) في معنى الانكشاف والجَلاء، كلٌّ واحدٍ منها بالكيفية التي تناسبه.

وأخرج ابن فارس استعمالاً واحدًا عدَّة شاذًّا عن هذا المعنى المشترك، وهو السِّفار: الحديدة أو الخيطُ الذي يُخطم به البعير، وإن كان التأمُّلُ فيه يدخله في معنى الجذر المشترك من جهة أنَّ الغَرَضَ من وضع هذا السِّفار أن يَذلَّ البعيرُ وينقاد[٢]، أي على السَّفَر، وهو أصلُ المادة[٣]، وفيه وجهٌ آخر وهو أنَّ السِّفارَ علامةٌ تميِّز البعيرَ المخطومَ من غيرِه وفي ذلك انكشافٌ وجَلاء.

هذا، وسأعرِّف بهذه النظرية في ثلاثة مطالب، أولها لشرح مفرداتها، والثاني لتعريفها الاصطلاحي، والثالث لبيان وجه الأصالة فيها.

❁❁❁

---

(١) أي: جِلدةُ حمل الطعام، سُمِّيت بذلك لحمل طعام المسافر فيها، كما في مجمل اللغة، (سفر)، ص٣٥١.

(٢) لسان العرب (سفر) ٣٦٩/٤.

(٣) غوامض المقاييس، ص١١٧.

المطلب الأول:

شرح مفردات النظريَّة

أولاً: النظريَّة.

النظريَّة مصدرٌ صناعيٌّ من النَّظَر، وهو تأمُّلُ الشَّيءِ ومعاينتُه، قال ابن فارس في (نظر): "النون والظاء والراء أصلٌ صحيح يرجع فروعُه إلى معنىً واحد وهو تأمُّلُ الشَّيءِ ومعاينتُه، ..."(١)، وقال الجوهري (تـ٣٩٣هـ): "النَّظَرُ: تأمُّلُ الشَّيءِ بالعين"(٢).

والنظريَّة اصطلاحًا:

لها تعريفاتٌ كثيرةٌ أقربها إلى نظرية ابن فارس قولهم إنها:

"جملةُ تصوُّراتٍ مؤَلَّفة تأليفًا عقليًّا تهدفُ إلى ربطِ النَّتائج بالمقدِّمات"(٣).

أو: "طائفةٌ من الآراءِ تُفَسَّر بها بعضُ الوقائع العلمية أو الفنِّية"(٤).

ومن التعريفات قولهم هي: "فَرْضٌ علميٌّ يربط عدَّة قوانين بعضها

---

(١) مقاييس اللغة ٥/ ٤٤٤.

(٢) الصِّحاح ٢/ ٨٣٠.

(٣) الصِّحاح في اللغة (تجديد صحاح العلامة الجوهري)، إعداد وتصنيف: نديم مَرْعَشلي، وأسامة مَرْعَشلي ٢/ ٥٨٣.

(٤) المصدر السابق ٢/ ٥٨٢.

ببعضٍ، ويردُّها إلى مبدأ واحد يمكن أن نستنبط منه حتمًا أحكامًا وقواعد"[(١)].

ثانيًا: الأصول.

الأصولُ جمعُ أصلٍ، وهو في اللغة: أساسُ الشَّيء، وأسفلُه، وقاعدتُه، وما يُبنَى عليه غيرُه، ثمَّ كَثُرَ حَتَّى قِيلَ: أَصْلُ كُلِّ شَيءٍ: مَا يستَنِدُ وجودُ ذَلِك الشَّيءِ إليه، فالأَبُ أَصْلٌ للوَلَد، والنَّهرُ أَصْلٌ للجَدْول، واستَأْصَلَتْ هذه الشَّجَرَةُ: نَبَتَتْ وثَبَتَ أصلُها، ويقالُ: إنَّ النَّخْلَ بأرضنا أصيلٌ: أي هو بها لا يَفْنَى ولا يَزول، وقولهم: «لا أصلَ له ولا فصلَ»: أي: لا نسبَ له ولا لسان، ومجدٌ أصيْلٌ: أَي ذُو أَصالة، وأَصُلَ الشَّيءُ وتأصَّلَ: صار ذا أصْلٍ أو ثبتَ ورسخَ أصلُه، وأَصُلَ الرَّأيُ أصالةً: جاد واستحكم، ورأيٌ أَصِيلٌ: له أصْلٌ، ورَجُلٌ أصِيلٌ: ثابتُ الرَّأْيِ عاقِلٌ، وأَصَلَ الشَّيءَ: قَتَلَه عِلْماً فَعَرَفَ أَصْلَه، وأَصَّلْتُه تَأْصِيلاً: جَعَلْتُ لَهُ أَصْلاً ثابتًا يُبنى عَلَيْه غَيرُه، وقَطْعٌ أَصِيلٌ: مُستأْصِل، واستَأْصَلَ اللهُ فلاناً: أي لم يَدَعْ له أصلاً، واستأصَلَ الشَّيءَ: قَطعَه وقَلَعَه من أصلِه، واسْتَأْصَلَ القَوْمَ: قَطَعَ أصْلَهُم[(٢)].

---

(١) المعجم الفلسفي: تصنيف لجنة من العلماء، ص٢٠٣، نقلاً عن (القواعد الفقهية)، علي أحمد النَّدوي، ص٦٢.

(٢) ينظر: العين ١٥٦/٧، وتهذيب اللغة ١٦٨/١٢-١٦٩، ومقاييس اللغة ١٠٩/١، والصَّحَاح ١٦٢٣/٤، والمحكم ٣٥٢/٨، ومفردات غريب القرآن، ص٧٩، وأساس البلاغة ٢٩/١، ولسان العرب ١٦/١١، والمصباح المنير ١٦/١، =

وفي الاصطلاح: له معانٍ كثيرةٌ، منها:

١- الجذر اللغوي.

٢- أصلُ الاشتقاق، وهو الاستعمال القديمُ الذي أخِذت منه بقيَّة الألفاظ المشترِكة معه في الحروف الأصليَّة.

٣- المعنى المشترك بين استعمالات الجذر اللغوي.

وسيأتي شرحُ هذه المعاني الثلاثة، وذكر بقيَّة معاني الأصل الاصطلاحية في مبحث (إطلاقات الأصل عند ابن فارس).

ثالثًا: المعاني.

المعاني جمع معنى: وهو في اللغة -كما قال ابن فارس-: "القَصْدُ والمرادُ، يقال: "عَنَيْتُ بالكلامِ كذا": أي قَصَدتُ وعَمَدتُ ... وقال قومٌ: اشتقاقُ المعنى من الإظهار، يقال: (عَنتِ القِرْبةُ): إذا لم تحفظ الماءَ بل أظهرته، و(عنوان الكتاب) من هذا، وقال آخرون: (المعنى) مشتق من قول العرب: (عَنَتِ الأرض بنبات حسن): إذا أنبتت نباتًا حسنًا، قال الفراء: (لم تَعْنُ بلادنا بشيء": إذا لم تُنبت)، وحكى ابنُ السِّكِّيت: (لم تَعْنِ) من (عَنَتْ تعنى)؛ فإن كان هذا فإنَّ المراد بالمعنى: الشيءُ الذي يفيده اللفظ؛ كما يقال: (لم تَعْنِ هذه الأرض) أي: لم تُفِدْ"[(١)].

والقاموس المحيط، ص٩٦١، وتاج العروس ٢٧/٤٤٧-٤٥٢، كلهم في (أصل).

(١) الصَّاحبي، ص٣١٢-٣١٤.

وجعل ابن فارس الأصل الثالث لمادة (عنى) في (مقاييس اللغة): "ظهور الشَّيءِ وبروزه"، ثم قال: "والذي يدلُّ عليه قياسُ اللُّغة أنَّ المعنى: هو القَصْد الذي يَبرُز ويَظهر في الشَّيْء إذا بُحث عنه"[(١)].

وفي الاصطلاح له إطلاقاتٌ متعددة أبرزها ستة:

١- **المعنى القديم**، وهو المعنى الذي يحمله أقدم استعمالات الجذر اللغوي، ومنه اشتقَّت وتفرَّعت المعاني الأخرى.

٢- **المعنى الأساسي الأوَّلي للكلمة**، وهو المعنى المباشر والمستعمل بين النَّاس، كمعنى السَّماء، والأرض، والجبل، والماء، والشَّجَر، والإناء، والكلام، والحب، والكره، والنَّوم، وغيرها، وهو معنى مشتقٌّ ومتفرِّعٌ من المعنى القديم للجذر اللغوي.

٣- **المعنى المشترك** بين ألفاظ الجذر اللغوي، أي: بين الأصول القديمة والألفاظ المشتقة منها، وذلك مثل: اشتراك مفردات مادَّة (بلغ) في الوصول إلى الشَّي، ومادة (جنَّ) في السَّتر والتستُّر، ومادة (سفر) في الانكشاف والجَلاء، فإنَّ ألفاظ كلِّ مادة من هذه المواد مشتقةٌ من أقدم الاستعمالات الواردة في كلِّ واحدةٍ منها، ثم جُمعت معانيها القديمة والمتفرِّعة في معنى مشتركٍ واحد.

---

(١) مقاييس اللغة ٤/١٤٦، ١٤٨.

٤- **المعنى المشترك بين تراكيب الفصل المعجمي الواحد**، أي بين الجذور المتحدة في الحرفين الأول والثاني والمختلفة في الحرف الثالث، وذلك مثل اشتراك جذور باب الدال واللام وما يثلثهما وهي: (دلم، دله، دلي، دلب، دلث، دلج، دلح، دلس، دلص، دلظ، دلع، دلف، دلق، دلك)، في الدلالة على حركةٍ ومجيءٍ وذَهابٍ وزَوَالٍ من مكانٍ إلى مكان[1]، وسيأتي الحديث عن هذا المعنى في المبحث الثالث من الفصل السَّادس[2].

٥- **المعنى المشترك بين تقاليب الجذور اللغوية**، وهو المعنى الذي يحمله الاشتقاق الكبير أو الأكبر عند ابن جنِّي (ت ٣٩٢هـ)، في نظريَّة التقاليب المشهورة، وذلك مثل اشتراك تقاليب (ق ول) وهي: (ق ل و)، و(و ق ل)، و(و ل ق)، و(ل ق و)، و(ل و ق)، في الدلالة على الخفوف والحرَكَة[3]، وسيأتي الحديث عن هذه النظريَّة[4].

٦- **المعنى البلاغي** المفهوم من الجمل والتراكيب، وهو المعنى النَّظمي الذي تجسده نظريَّة النَّظم البلاغية، كدلالة تقديم بعض الكلمات على

---

(١) مقاييس اللغة ٢/٢٩٨.

(٢) ص٦٠٥.

(٣) الخصائص ١/٥.

(٤) في المبحث الرابع من الفصل السادس، ص٦١٠.

بعض، وتعريفها وتنكيرها، وإيجازها وإطنابها، وكدلالات التشبيه، والمجاز، والاستعارة، والكناية، وغير ذلك.

ويهمنا من هذه المعاني المعنى الأول والثاني والثالث؛ لأنه من مجموع المعاني القديمة والمتفرِّعة منها استُنبطَ المعنى المشترك بين استعمالات الجذر اللغوي الواحد، وهو المعنى الذي تقوم عليه نظريَّة أصول المعاني.

وأما المعاني الثلاثة الأخيرة فلا تدخل هنا؛ لأنَّ المعنى المشترك بين تراكيب الفصل المعجمي الواحد منتزعٌ من مجموعة جذور، لا جذرٍ واحد، وهو رتبةٌ أعلى من نظريَّة أصول المعاني ويُعدُّ مؤيدًا لها، ومثله المعنى المشترك بين التقاليب المختلفة عند ابن جني، مع التحفظ في قبوله، وأمَّا المعنى البلاغي فلأنه معنى خارجٌ عن الدلالية الذاتية للألفاظ؛ إذ هو معنى مكتسبٌ من تركُّب الألفاظ الأساسية مع بعضها، مع تأثير السياقات المتنوِّعة والأحوال الداخلية والخارجية للمتكلِّم والمخاطَب فيه.

❁❁❁

المطلب الثاني:
تعريف نظريَّة أصول المعاني

عند تعريف نظريَّة أصول المعاني ينبغي التفريق بين أمرين، أولهما: تعريف النظريَّة كعملية استنباط للمعاني المتشركة بين الجذور، وثانيهما: تعريف أصول المعاني كمعانٍ مستنبطة، أو مشتركة.

أولاً: تعريف النَّظرية كعملية استنباط

نظريَّة أصول المعاني كعملية استنباط هي:

جَمْعُ استعمالات الجذر اللغوي في معنىً واحدٍ أو أكثر.

وقد نصَّ ابن فارس رحمه الله على عملية الجَمْع هذه فقال في (سرَّ): "السين والراء يجمعُ فروعَه إخفاءُ الشَّيء، وما كان من خالصه ومستقرّه، لا يخرج شَيءٌ منه عن هذا ..."[(١)]، وفي (عقر): "العين والقاف والراء أصلان متباعدٌ ما بينهما، وكلُّ واحد منهما مُطَّرِدٌ في معناه، جامعٌ لمعاني فُروعه، فالأوَّل: الجَرْح أو ما يشبه الجَرْح من الهَزْم في الشَّيء، والثاني: دالٌّ على ثباتٍ ودوام"[(٢)]، وفي (عقو): "العين والقاف والحرف المعتل كلماتٌ لا تنقاسُ وليس يجمعها أصلٌ، وهي صحيحة ..."[(٣)].

---

(١) مقاييس اللغة ٣/٦٧.

(٢) المصدر السَّابق ٤/٩٠.

(٣) السَّابق ٤/٧٧.

وقد توالت تعريفاتُ العلماءِ والباحثين لهذه النظرية بنحوٍ من هذا التعريف الذي ذكرتُه، ومنها:

١-**تعريف ابن جني،** للاشتقاق الصغير أو الأصغر بتعريفٍ مرادفٍ لهذه النظريَّة حيث قال: "فالصَّغير: أن تأخذَ أصلاً من الأصولِ فتتقرَّاه فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغُه ومبانيه ... وعلى ذلك بقية الباب إذا تأوَّلته ... وإن تباعد شَيءٌ رُدَّ بلُطْفِ الصَّنْعة والتأويل إليه"[(١)].

٢- **وتعريف الأستاذ عبد السلام هارون،** بأنَّها: "إرجاعُ مفردات كلِّ مادةٍ إلى معنى أو معانٍ تشترك فيها هذه المفردات"[(٢)]، أو : "إرجاعُ كلمات كلِّ مادة إلى قدرٍ مشتركٍ أو أقدارٍ مشتركة فيها جميعًا"[(٣)].

٣-**وتعريف الدكتور محمد مصطفى رضوان،** بأنَّها: "كشفُ السِّتار عن المعنى الأصلي المشترك في جميع صيغ المادة"[(٤)].

٤-**وتعريف الدكتور: محمد حسن جبل:** بأنَّها: "جمع كلِّ استعمالات المادة حول معنى واحدٍ تدور كلُّها عليه"[(٥)]، هذا في كتابه (المعنى اللغوي)، ثم عرَّفها في كتابه (علم الاشتقاق) بأنَّها: "ربطُ كلِّ

---

(١) الخصائص ٢/١٣٤.

(٢) مقدمته لـــ(مقاييس اللغة) ١/٣٩.

(٣) مقدمته لـــ(الاشتقاق) لابن دريد، ص٢٧.

(٤) العلامة اللغوي ابن فارس الرازي، ص١٢١.

(٥) المعنى اللغوي، ص١١٢.

استعمالات الجذر بعضها ببعض بمعنى اشتقاقيٍّ تدور كلها عليه –أي يعود كلٌّ منها إليه–"[(١)]، وهذا الرَّبط يعني: "تتبع استعمالات الجذر، واستخلاص معنى منها، كلُّها ترجع إليه: إما مباشرة، أو بتأويلٍ علميٍّ مقبول"[(٢)]، ثم عرَّفها في (المعجم الاشتقاقي المؤصَّل) بأنها: "ربطُ مفردات كلِّ تركيبٍ بمعنًى عامٍّ واحد"[(٣)].

٥- **وتعريف الدكتور أحمد مختار عمر**، بأنَّها: "ربطُ المعاني الجزئية للمباني بمعنى عامٍّ يجمعها، أو معانٍ عامَّة"[(٤)].

٦- **وتعريف الدكتور محمد حسن الباجوري**، بأنها: "بيانُ المعنى الأساسي (الأصل) الذي يدور عليه استعمالات التركيب"[(٥)].

٧- **وتعريف الدكتور زهير عبد المحسن سلطان**، بأنَّها: "اشتراكُ صيغ المادة جمعيًا بمعنى أو معانٍ متعددة"[(٦)].

٨- **وتعريف الدكتور صبحي الصَّالح**، بأنَّها: "ارتدادُ التصاريف المختلفة المتشعِّبة عن المادة الأصلية، إلى معنى جامع مشترك بينها، يغلب

---

(١) علم الاشتقاق، ص١٩١.

(٢) المصدر السابق، ص١٩١.

(٣) المعجم الاشتقاقي المؤصَّل ١/٥.

(٤) البحث اللغوي عند العرب، ص٢١٣.

(٥) الاشتقاق في جامع البيان للطبري، ص٧٥.

(٦) مقدمته لـ(مجمل اللغة)، ص٤٩.

أن يكون معنى واحدًا لا أكثر"(١).

٩-**وتعريف الدكتور نور حامد الشاذلي**، بأنَّها: "التئامُ ألفاظ العربية ذات الاشتقاق الواحد على معنى واحد تتنادى إليه، وتجعله لها نظامًا يرتبط ألفاظها، ويقيِّد أوابدها، فإذا تلك الألفاظ أُسَرٌ قويت علائقُ ارتباطها، وأُحكمت أواصرُ التئامها"(٢).

أو: "ارتباط الألفاظ ذات الاشتقاق الواحد حول معنى واحد"(٣).

١٠- **وتعريف الدكتور عبد العباس عبد الجاسم أحمد**، بأنَّها: "ردّ مفردات كلِّ مادَّة لغويَّة إلى أصولها المعنوية المشتركة"(٤)، أو: "ردّ جميع المادة إلى أصلٍ أو أصولٍ مشتركة"(٥).

ويلاحظ نصّ هذه التعريفات على عملية استنباط المعنى المشترك بألفاظٍ متقاربة، وهي: الجمعُ، والتقرِّي، والإرجاع، والكشف، والرَّبط، والارتباط، والتتبُّع، والبيان، والاشتراك، والالتئام، والردِّ، والارتداد.

---

(١) دراسات في فقه اللغة، ص١٧٦.

(٢) غوامض المقاييس، ص٢.

(٣) المصدر السَّابق، ص٢.

(٤) نظريَّة الأصول عند ابن فارس، ص٣٦.

(٥) المصدر السَّابق، ص١٨٢.

ثانيًا: تعريف أصول المعاني كمعانٍ مشتركة أو مستنبطة

أصول المعاني كمعانٍ مشتركةٍ أو مستنبطةٍ هي:

المعاني المشتركة بين استعمالات الجذور اللغوية.

والأصلُ المعنوي هو:

المعنى المشترك بين استعمالات الجذر اللغوي.

وقد توالت تعريفات الباحثين لأصول المعاني كمعانٍ مشتركةٍ أو مستنبطةٍ على نحوٍ من هذا التعريف الذي ذكرتُه، ومنها:

١-**تعريف الدكتور: محمد مصطفى رضوان والدكتور: حسين نصّار**، حيث قالا: الأصلُ هو: "المعنى الأصلي المشترك في جميع صيغ المادة"[(١)].

٢-**وتعريف الدكتور أمين محمد فاخر**، بأنَّ الأصل هو: "البناء الذي يدلُّ على معنى عام بحيث يجمع كلمات تشترك معه في الحروف الأصلية التي هي حروف المادة"[(٢)].

٣-**وتعريف الدكتور حامد محمد أمين شعبان**، بأنَّ الأصل هو: "المعنى العام الذي تُردُّ إليه سائر المعاني وتتفرَّعُ عنه في كلِّ مادة"[(٣)]، ثم

---

(١) العلامة اللغوي، ص١٢١، والمعجم العربي ١/٤٢٥.

(٢) ابن فارس اللغوي، ص٢١١.

(٣) المصدر السابق، ص١٦٢.

قال: "والأصول على هذا الأساس عندنا أحكام عامَّة تقرِّر المعاني الأصلية المشتركة التي ترجع الفروع إليها"(١)، وهي: "رباطٌ دقيقٌ جامعٌ يربط بين المفردات التي اشتركت في حروفٍ ثلاثةٍ وهيئةِ التركيب"(٢).

٤-**وتعريف الشيخ حسن المصطفوي** (تـ١٤٢٦هـ)، بأنَّه: "المعنى الحقيقيُّ والمفهومُ الأصيلُ المأخوذ في مبدأ الاشتقاق، السَّاري في تمام صيغ الاشتقاق"(٣).

٥-**وتعريف الدكتور عبد الكريم محمد حسن جبل**، بأنَّه: "المعنى الذي يتحقق تحققًا علميًا في كلِّ الاستعمالات المصوغة من هذا الجذر"(٤).

٦-**وتعريف الدكتور عبد العباس عبد الجاسم أحمد**، بأنَّه: "أقدمُ معنىً للكلمة"(٥).

٧-**وتعريف الدكتورة مي فاضل جاسم الجبوري، بأنَّه**: "المعنى الأوَّل الذي تؤول إليه كلُّ صورة"(٦).

---

(١) ابن فارس اللغوي، ص١٦٢.

(٢) المصدر السَّابق، ص١٦٣.

(٣) التحقيق في كلمات القرآن الكريم ١/١٢.

(٤) الدلالة المحورية، ص١١.

(٥) نظريَّة الأصول عند ابن فارس، ص٨.

(٦) دراسة في كتاب (مقاييس اللغة)، لها، ص١٦، عن: نظرية الأصول عند ابن

=

ويلاحظ نصٌّ هذه التعريفات على صفات الأصل المعنويِّ نفسه فقد وصفته بالاشتراك، والعموم، والسَّريان، والأصالة، والتحقق، والقِدَم، والأوَّليَّة.

۞۞۞

فارس، ص٣٥.

المطلب الثالث:
الأصالة في نظريَّة أصول المعاني

التعبير بـــ(الأصول)، وبـــ(أصول المعاني) يقتضي وجودَ أصالةٍ في هذا النظرية، وفي المعاني التي تحملها، فما وجه هذه الأصالة؟ وأين تكمن؟ وللإجابة على هذا السؤال أقولُ:

إنَّ الأصالة في هذه النظريَّة تكمن في جهتين:

الأولى: في لزوم المعنى المشترك لجميع استعمالات الجذر اللغوي؛ بحيث لا يخلو استعمالٌ من استعمالات الجذر منه إلا لمانعٍ معتبر؛ فتكون الأصالة هنا مرادفةً للزوم، أي: لزوم المعنى المشترك وعدم تخلُّفه.

الثانية: في اشتمال الجذر اللغوي على أصلٍ قديمٍ، وفرعٍ أوفروعٍ مأخوذةٍ منه، وهذا الأصلُ القديمُ هو أقدم معاني الجذر اللغوي وعنه صدرت بقيَّة الاستعمالات على جهة القياس أو الاشتقاق أو الحمل بصُوَرِه، وربما تفرَّعت بعض الفروع من بعضٍ فيكون بعضُها أصلاً لبعضٍ على ما سيأتي بيانه.

قال ابن فارس في صدر (مقاييس اللغة):

"أقولُ وبالله التوفيق: إنَّ لِلُغةِ العرب مقاييسَ صحيحةً، **وأصولاً تتفرَّع منها فروع**، وقد ألَّف النَّاسُ في جوامع اللغة ما ألَّفوا، ولم يُعربوا في شيءٍ من ذلك عن مقياسٍ من تلك المقاييس، ولا أصلٍ من الأصول، والذي أوْمَأْنا إليه بابٌ من العلم جليلٌ، وله خطرٌ عظيمٌ، **وقد صدَّرْنا كلَّ**

فصلٍ بأَصله الذي يتفرَّع منه مسائلُه، حتى تكونَ الجملةُ الموجَزةُ شاملةً للتَّفصيل، ويكونَ المجيبُ عما يُسألُ عنه مجيبًا عن الباب المبسوطِ بأوجزِ لفظٍ وأقربِه"[١].

ففي هذا النصِّ الثمين توضيحٌ وتصريحٌ من ابن فارس بالأصالة في نظريَّة أصول المعاني من الجهتين اللَّتين ذكرهما:

الجهة الأولى في قوله: "حتى تكونَ **الجملةُ الموجَزةُ** شاملةً للتَّفصيل، ويكونَ المجيبُ عما يُسألُ عنه مجيبًا عن الباب المبسوطِ **بأوجزِ لفظٍ وأقربِه**"، فـ(الجملة الموجزة) الـ(الشَّاملة للتفصيل)، و(أوجز لفظٍ وأقربه) تعني المعنى المشترك الذي يشمل التفصيلَ والبابَ المبسوط بأكمله، ولا يتخلَّف.

والجهة الثانية في قوله: "**وأصولاً تتفرَّع منها فروع ... وقد صدَّرْنا كلَّ فصلٍ بأَصله الذي يتفرَّع منه مسائلُه**"، فالأصولُ: هي المعاني القديمةُ التي تتفرَّع منها الفروعُ والمسائلُ التالية لها.

ويبقى -هنا- إشكالٌ يحمله جزءٌ من عبارة ابن فارس هذه، وذلك في قوله: "**وقد صدَّرْنا كلَّ فصلٍ بأَصله الذي يتفرَّع منه مسائلُه**"، فقد صدَّر ابن فارس كلَّ فصلٍ أي (جذرٍ) بنوعين من الأصول أولهما: المعنى المشترك، وثانيهما: المعنى الأقدم بين استعمالات الجذر اللغوي، وهو المعنى

---

(١) مقاييس اللغة ١/٣.

الذي تفرَّعت منه بقية استعمالات الجذر، وأطلق على كلٍّ منهما مصطلح (الأصل)، وأتى بهما في صدر الجذر اللغوي واحدًا تلو الآخر في جمهور جذور (مقاييس اللغة)، وعليه فأيُّهما الأصلُ الذي تفرَّعتْ منه الفروعُ؟ هل هو المعنى المشترك أو المعنى الأوَّلُ القديم؟!

لا أشكُّ في أنَّ المعنى الأوَّلَ القديمَ هو أصلُ اشتقاق بقيَّة استعمالات الجذر اللغوي وهو الأصلُ الذي تفرَّعت منه الفروع والمسائل، كما لا أشكُّ في أنَّ المعنى المشتركَ منتزعٌ منه ومن بقية استعمالات الجذر بعد تجريده -أي المعنى المشترك- من القيود المعنوية الخاصَّة بالأصلِ القديم أو فروعه.

وهذا هو ما عليه غالب عمل ابن فارس في (مقاييس اللغة) تنظيرًا وتطبيقًا، كقوله: في (حكر): "الحاء والكاف والراء أصلٌ واحد، وهو الحَبْس، والحُكْرة: حَبْسُ الطعام مَنتظرًا لغَلائه، وهو الحُكْر، وأصله في كلام العرب الحَكَر: وهو الماء المجتمع، كأنّه احْتُكِر لقلّته"[(١)].

فالمعنى المشتركُ -هنا- وهو (الحبس) منتزعٌ من الأصل القديم وهو الحَكَرُ: المائع المجتمع، ومن المعنى الفرعي وهو الحُكْرُ: حَبْسُ الطعام لانتظار غلائه؛ فالحبسُ موجودٌ فيهما مع اختلافهما في نوع الشَّيء المحبوس وهيئة حبسه، ومن الواضح -أيضًا- أن الحَكْرَ مأخوذٌ من الحَكَر

---

(١) مقاييس اللغة ٢/٩٢.

وهو أصلُ اشتقاقه لا المعنى المشترك.

ومثل هذا قوله في (ورط): "الواو والراء والطاء كلمةٌ تدلُّ على شَيءٍ كالبليَّةِ والوقوع فيما لا مَخْلَص منه، وتورَّطَ في البليَّة، وأصلُه الوَرْطةُ من الأرض: وهي التي لا طريقَ فيها"(١).

فالمعنى المشترك –هنا– وهو شَيءٌ كالبليَّةِ والوقوع فيما لا مَخْلَص منه، منتزعٌ من الأصل القديم وهو الورطة من الأرض، ومن المعنى الفرعي وهو التورَّطُ في الأمر، بل إن بروز المعنى الفرعي فيه أظهر، وواضحٌ – أيضًا– أنَّ التورط في الأمر مأخوذٌ من الورطة في الأرض.

ومثله –أيضًا– قوله في (لبس): "اللام والباء والسين أصلٌ صحيحٌ واحد، يدلُّ على مخالَطَة ومداخَلة، من ذلك لَبسْتُ الثَّوبَ أَلْبَسُه، وهو الأصل، ومنه تتفرَّع الفروع ..."(٢).

فقد أثبت ابن فارس أن الأصل المعنوي لـــ(لبس) يدل على المخالطة والمداخلة، وأثبت أن أصله (لَبسْتُ الثَّوبَ أَلْبَسُه)، ثم أثبت أن فروع هذا الجذر متفرعة من هذا الأصل القديم الذي هو (لَبسْتُ الثَّوبَ أَلْبَسُه).

وعلى هذا أكرر القول بأنَّ المعنى المشتركَ رباطٌ بين أصول الجذر

---

(١) مقاييس اللغة ٦/١٠٠.

(٢) المصدر السَّابق ٥/٢٣٠.

اللغوي وفروعه، وليس أصل اشتقاقها، وأنَّ المعنى القديم هو أصل اشتقاق بقية الاستعمالات.

وتُوجَّه عبارات ابن فارس وتطبيقاته الموحية بأنَّ المعنى المشترك هو أصلُ الاشتقاق(١) بالتجوُّز في التعبير بناءً على أن المعنى المشترك صورةٌ من المعنى القديم مجرَّدًا من قيده أو قيوده المعنوية، أو أنَّه يعبِّر بذلك حين لا يكون هناك فرقٌ بين المعنى المشترك والمعنى القديم.

وقد سبَّب هذا التجوُّز في عمل ابن فارس كثيرًا من الإشكال في تعليل تسمية المعنى المشترك أصلاً، حتى ظهر ذلك الإشكال في عبارات بعض من عرضوا لهذه المسألة كالدكتور محمد حسن جبل في قوله:

"وقد سُمِّي تأصيلاً؛ لتصوُّر أن المعنى العام ذاك هو المعنى الأصلي؛ أي: الأول للجذر، أي: لتصور أن أقدم لفظٍ وجد من هذا الجذر كان يعبَّر عن هذا المعنى، وأساس هذا التصوُّر أن كلَّ استعمالات الجذر تحمل هذا المعنى، أو تؤول إليه"(٢).

(١) كقوله في (أوب) ١/١٥٢: "الهمزة والواو والباء أصلٌ واحد، وهو الرُّجوع، ثم يشتق منه ما يبعد في السَّمْع قليلاً، والأصل واحد ..."، وفي (حزّ) ٢/٨: "الحاء والزاء أصلٌ واحد، وهو الفرضُ في الشَّيءِ بحديدةٍ أو غيرها، ثم يشتقُّ منه"، ومثلهما في (أخذ) ١/٦٨، و(نجع) ٥/٣٩٥.

(٢) علم الاشتقاق، ص٦٩.

المبحث الثاني:

إطلاقات الأصل في (مقاييس اللغة)

أطلق ابن فارس مصطلح (الأصل) في (مقاييس اللغة) على أحد عشر معنىً مختلفًا، يمكن جمعُ بعضها إلى بعض، وهي كالآتي:

أولاً: إطلاقه الأصل على أساسِ الشَّيء(١)، وهو المعنى اللغوي العام لمصطلح (الأصل)، ويمكن إعادة بقية المعاني للأصل إليه، على أساس أن كلَّ معنى منها أساسٌ لما تحته من فروع، وهو إطلاقٌ شائعٌ ومقرَّرٌ في معاجم اللغة وغيرها.

ثانيًا: إطلاقه الأصل على أقدم استعمالات الجذر الذي استنبط منه المعنى المشترك؛ وجميع استعمالات الجذر اللغويّ، كقوله في (دقع): "الدال والقاف والعين أصلٌ واحد، وهو يدلُّ على الذُّلّ، وأصله الدَّقْعاء: وهو التراب"(٢).

ثالثًا: إطلاقه الأصل على المعنى المشترك بين استعمالات الجذر اللغوي، وهو المعنى الشائع والمتبادر إلى الذهن من إطلاق ابن فارس لـــ(الأصل) في (مقاييس اللغة)، كقوله في (سنّ): "السين والنون أصلٌ

---

(١) مقاييس اللغة (أصل) ١/١٠٩.

(٢) المصدر السَّابق ٢/٢٩٠، ومثله في (رأم) ٢/٤٧٢، و(شص) ٣/١٦٥، و(عبس) ٤/٢١٠-٢١١.

واحدٌ مطَّرد، وهو جريان الشَّيءِ واطراده في سهولة"[١]، وفي (نجر): "النون والجيم والراء أصلان أحدهما: تسويةُ الشَّيء وإصلاحُ قَدرِه، والآخر: جِنسٌ من الأدواء"[٢]، وفي (علكّ): "العين والكاف أصولٌ صحيحة ثلاثة أحدُها: اشتداد الحرّ، والآخَرُ: الحبس، والآخَرُ: جنسٌ من الضَّرْب"[٣].

ومن هذا الإطلاق –عند غير ابن فارس– قول أبي إسحاق الزَّجَّاج (تـ ٣١١هـ) في (معاني القرآن) عند تفسيره قوله تعالى: ﴿وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾[٤]، ... وأصلُ الفَرْضِ في اللغة القَطْعُ، والفُرْضَة: الثُّلْمةُ تكون في النَّهر، يقال: سقاها بالفِرَاضِ وبالفُرَضِ، والفرْضُ: الحزُّ الذي يكون في المسواك يشد فيه الخيط، والفَرْضُ في القوسِ: الحزُّ الذي يشدُّ فيه الوتر، والفَريضةُ في سائر ما افتُرِضَ: ما أمر الله به العباد فجعله أمرًا حَتْمًا عليهم قاطعًا، وكذلك قوله: ﴿وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾[٥] أي: جعلتم لهنَّ قطعة من المالِ،

(١) مقاييس اللغة ٣/٦٠ .

(٢) المصدر السَّابق ٥/٣٩٣.

(٣) السَّابق ٤/٩ .

(٤) سورة النساء: ١١٨.

(٥) سورة البقرة: ٢٣٧.

وقد فرضتُ الرجلَ: جعلتُ له قطعةً من مال الفيء"(١).

رابعًا: إطلاقه الأصل على الأصول المفردة، وذلك في الجذور التي احتوت على استعمالٍ واحدٍ فقد، ولم تتعدد استعمالاتها فترقى إلى رتبة المعنى المشترك، أو الأصول المشتركة، كقوله في (أضم): "الهمزة والضاد والميم أصلٌ واحدٌ وكلمةٌ واحدة، وهو الحقد، يقال: أضم عليه: إذا حقد واغتاظ"(٢)، وسيأتي حديثٌ موسَّعٌ عنها في أنواع أصول المعاني(٣).

خامسًا: إطلاقه الأصل على الجذر، كقوله في (عذب): "العين والذال والباء أصلٌ صحيح، لكنَّ كلماتِه لا تكاد تنقاس، ولا يمكن جمعُها إلى شيءٍ واحد، فهو كالذي ذكرناه آنفًا في باب العين والذال والرّاء"(٤)، وقال هناك: "العين والذال والراء بناءٌ صحيحٌ له فروعٌ كثيرة، ما جَعلَ الله تعالى فيه وجهَ قياسٍ بَتَّةً، بل كلُّ كلمةٍ منها على نَحوِها وجِهَتها مفردة"(٥).

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/١٠٨-١٠٩، ومثله (دهشم) في اشتقاق الأسماء، للأصمعي، ص٧٣، وينظر في الإطلاقات الثلاثة الأخيرة (علم الاشتقاق) د. محمد حسن جبل، ص١٨١-١٨٧.

(٢) مقاييس اللغة ١/١١١.

(٣) في أنواع أصول المعاني، ص١٥٨.

(٤) مقاييس اللغة ٤/٢٥٩.

(٥) المصدر السَّابق ٤/٢٥٣.

ومن هذا الإطلاق -عند غير ابن فارس- قول ابن جني (تــ٣٩٢هــ): "... الأصل الأوّل (ق و ل) وهو القول ... الأصل الثاني (ق ل و): منه القِلْو: حمار الوحشِ وذلك لخفَّته وإسراعه ..."[(١)]، وقوله: "فالصغير: ما في أيدي الناس وكتبهم كأن تأخذ أصلا من الأصول فتتقرَّاه فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغه ومبانيه، وذلك كتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه ..."[(٢)].

سادسًا: إطلاقه الأصل على أصل اشتقاق لفظٍ جزئي، كبيانه لأصل اشتقاق قولهم: "يُرشَّح لكذا"، قال في (رشح) الراء والشين والحاء أصلٌ واحد؛ وهو النَّدَى يبدو من الشَّيء، فالرَّشْحُ: العَرَق: يقالُ: رشَح بدَنُه بعَرَقِه، فأمَّا قولهم **يُرشَّح لكذا**، فهو من هذا، وأصله الوحشيَّةُ إذا بَلَغ ولدها أن يمشيَ معَها مشَتْ به حتَّى يَرشَحَ عرَقًا فيقوى؛ ثم استُعير ذلك لكلِّ من رُبِّي، فقيل يُرشَّح للخِلافة؛ ..."[(٣)].

ويدخل في هذا أصولُ مآخذ الأمثال -وهو ما يعبر عنه بقصَّة المثل- كقوله في (علق): "العين واللام والقاف أصلٌ كبيرٌ صحيحٌ يرجع إلى معنىً واحد، وهو أن يناط الشَّيء بالشَّيءِ العالي ... ويقولون لمن رضيَ بالأمر بدون تمامه: (متعلِّق)، ومن أمثالهم:

---

(١) الخصائص ١/٥، ومثله في ٢/١٣٤.

(٢) الخصائص ٢/١٣٤.

(٣) مقاييس اللغة ٢/٣٩٧، والمَثَلُ في (مجمع الأمثال) ٢/١٥.

عَلِقَتْ مَعالِقَها وصَرَّ الجُنْدَبُ

وأصله أنَّ رجلاً انتهى إلى بئر فأعلقَ رشاءَه برِشائها، ثم صار إلى صاحب البئر فادَّعى جِوارَه، فقال له: وما سبب ذلك؟ فقال: عَلَّقْتُ رِشائي برِشائِك، فأمره بالارتحال عنه، فقال الرَّجُل:

عَلِقَتْ مَعالِقَها وصَرَّ الجُنْدَبُ

أي: علقت الدّلو معالقَها وجاء الحرُّ ولا يمكن الذّهاب"(١).

ومن هذا الإطلاق —عند غير ابن فارس– قول ابن قتيبة (تــ٢٧٦هــ) في بيان معنى وأصل اشتقاق (الأذان): "والأذان: هو إعْلامُ الناس للصَّلاة ومنه قول الله جلَّ وعزَّ: ﴿ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ ﴾(٢)، أي: إِعلامٌ من الله، وأصلُه من الإِذْن والأَذَن، يقال: آذَنْتك بالأمر فأذِنْت: أي أعلمتك به فعلمت يريد أوقعته في أذنك"(٣).

سابعًا: إطلاقه الأصل على استعمالات الجذر اللغوي، كقوله في (غش): "الغين والشين أصولٌ تدلُّ على ضعفٍ في الشَّيءِ واستعجالٍ فيه، من ذلك الغش، ويقولون: الغش: ألا تمحض النصيحة، وشربٌ غشاش: قليل، وما نام إلا غشاشًا: أي قليلاً، ولقيته غشاشًا: وذلك عند مغيربان

---

(١) مقاييس اللغة ٤/١٢٥، ١٢٨.

(٢) سورة التوبة: ٣.

(٣) غريب الحديث ١/١٧٢.

الشمس"[١]، فقد أطلق ابن فارس لفظ (الأصول) على الاستعمالات المفردة المجتمعة في معنى مشتركٍ واحد.

ثامنًا: إطلاقه الأصل على أصلِ المبدل كقوله في (أين): "وأما الحيَّة التي تُدْعَى (الأين) فذلك إبدالٌ والأصل الميم"[٢].

تاسعًا: إطلاقه الأصل على أصل المقلوب كقوله في (قوع): "فأمَّا القَوْع: وهو ضِرابُ الفحلِ النَّاقةَ، فليس من هذا الباب، لأنَّه من المقلوب، وأصله قَعْو؛ وقد ذُكِر"[٣].

عاشرًا: إطلاقه الأصل على أصل المزيد كقوله "(الفرقَعة): تنقيضُ الأصابع، وهذا ممَّا زيدت فيه الراء، وأصله (فَقَع) وقد ذُكِر"[٤].

حادي عشر: إطلاقه الأصل على الحرف اللازم في الكلمة، وهو الذي لا يسقط عنها بحال، ويفهم هذا من نصِّه السَّابق في (الفَرْقَعَة) بأنَّ الراء زائدٌ فيها، بمعنى أنَّ الحروف الأخرى فيها وهو حروف (فقع)، أصليَّة، ومثله قوله: "(الدَّرْقَعة): وهو الفِرار، فالزائِدة فيه القاف، وإنَّما هو من الدال والراء والعين"[٥]، وقوله: "(الطَّلَنْفح)، وهو السَّمِين، وهذا إنَّما

---

(١) مقاييس اللغة ٣٨٣/٤، ومثله في (رجل) ٤٩٢/٢-٤٩٣.

(٢) المصدر السَّابق ١٦٧/١، ومثله القتال في (قتل) ٥٧/٥.

(٣) مقاييس اللغة ٤٢/٥.

(٤) المصدر السَّابق ٥١٣/٤.

(٥) السَّابق ٣٣٧/٢.

هو تهويلٌ وتقبيحٌ، والزائد فيه اللام والنون، وهو من (طفح) إذا امتلأ، ..."[١].

ومن إطلاق الأصل على الحرف اللازم قول ابن مالك رحمه الله:

والحرفُ إن يلزم فأصلٌ، والذّي لا يلزمُ الزائدُ مثل (تا) احتُذِي[٢]

هذا، وقد سبَّب إطلاقُ ابن فارس مصطلح الأصل على الجذر وعلى المعنى المشترك لبسًا كبيرًا لدى كثيرٍ من الباحثين حتى لجأ الدكتور أمين محمد فاخر: إلى تعريف أصول المعاني عند ابن فارس بهما معًا فقال: الأصل هو "البناء الذي يدل على معنى عام بحيث يجمع كلمات تشترك معه في الحروف الأصلية التي هي حروف المادة"[٣].

وحتى قال الدكتور محمد حسن جبل: "ولكن جاء ابن فارس فاستعمل لفظ (الأصل) للجذر الثابت في اللغة الذي له معنى أو معان محورية"[٤]، ثم قال: "والمهم لنا في كل هذه الفقرة هو أن ابن فارس جعل لكلمة (الأصل) تعلقًا بصحَّة التركيب اللفظي للجذر وأصالته مقتربًا من

---

(١) مقاييس اللغة ٤٥٧/٣.

(٢) الألفيَّة، ص١٠٥، وأكَّد على هذا الإطلاق ولده في شرحه على الألفية، ص٥٨٧، والمرادي في توضيح المقاصد والمسالك ١٥٢٥/٥.

(٣) ابن فارس الرازي، ص٢١١.

(٤) علم الاشتقاق، ص١٨٦.

الصرفيين، وبذا لم يجعلها خالصةً للتعبير عن المعنى المحوري الشَّامل ولا عن أصل استعمال جزئيٍ كما كان الأمران عند سابقيه"[١].

والواقع أنَّ الغالبَ تعبيرُ ابن فارس بالأصل مريدًا به المعنى المشترك، وهناك حالاتٌ يتعين فيها أن يكون مرادُه بالأصل الجذرَ، كأن ينفي القياس عن الأصل كما سبق في (عذب) وكقوله في (وكر): "الواو والكاف والراء: أصلٌ صحيح ليست كَلِمُهُ على قياسٍ واحد، لكنّها أفراد ..."[٢]، وفي (وكف): "الواو والكاف والفاء: أصلٌ صحيح ليست كلِمهُ على قياسٍ واحد ..."[٣]، أو يحكم بأنَّ فيه بعضَ الموانع كقوله في (ضور): "الضاد والواو والراء أُصَيْلٌ صحيح وفيه بعض الإبدال ..."[٤]، أو يصرِّح بأن الأصل يدلُّ على المعنى المشترك كقوله في (طور): "الطاء والواو والراء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على معنًى واحد، وهو الامتداد في شيءٍ من مكانٍ أو زمان"[٥]، أو ينصّ على أن للأصل أكثر من معنى كقوله في (عتر): "العين والتاء والراء أصلٌ صحيح يدلُّ على معنيين، أحدُهما: الأصل والنِّصاب، والآخَرُ: التفرُّق"[٦].

---

(١) علم الاشتقاق، ص١٨٧.

(٢) مقاييس اللغة ١٣٨/٦.

(٣) المصدر السَّابق ١٣٩/٦.

(٤) السَّابق ٣٧٨/٣.

(٥) نفسه ٤٣٠/٣.

(٦) نفسه ٢١٧/٤ .

وقد يطلق الأصل على الجذر غير الثابت بناءً على صورته الحالية، أو على فرض صحَّته، كقوله في (شز): "الشين والزاء أصلٌ واحد ضعيف: يقولون: إنّ الشَّزازة: اليُبْس الشَّديد"(١)، وفي (زلخ): "الزاء واللام والخاء أصلٌ -إنْ صحَ- يدلُّ على تزلُّق الشَّيء"(٢)، كما يطلقه على الجذر العاري من المعنى المشترك كما سبق في (عذب): التي قال فيها: "العين والذال والباء أصلٌ صحيح، لكنّ كلماتِه لا تكاد تنقاس، ولا يمكن جمعُها إلى شيء واحد، فهو كالذي ذكرناه آنفًا في باب العين والذال والرّاء"(٣)، وإن كان الغالب في هاتين الحالتين العكسُ وهو إطلاقُ الأصل على الجذر الثابت ذي المعنى المشترك.

(١) مقاييس اللغة ١٨٢/٣، ومثله (صدن) ٣٤٠/٣، وحكم بأن (شسَّ) ١٨٢/٣ قريب من (شزّ).

(٢) المصدر السَّابق ٢٠/٣، ومثله (زكت) ١٨/٣ و(شصر) ١٨٣/٣.

(٣) السَّابق ٢٥٩/٤.

المبحث الثالث:
مرادفات نظريّة أصول المعاني

مرادفات نظرية أصول المعاني: هي تلك المصطلحات التي أطلقها ابن فارس وغيره من الباحثين على هذه النَّظرية، أو على المعنى المشترك الذي تبحثه، وسأتحدث عنها في مطلبين:

المطلب الأول:
مرادفات نظرية أصول المعاني عند ابن فارس

يفهم من بعض عبارات ابن فارس إطلاقه مصطلح (**التأصيل**) على عملية استنباط المعنى المشترك، وهو مَصْدَرُ (أَصَّلَ: تأصيلاً)، أي: استنبط أصلاً معنويًّا من استعمالات الجذر اللغوي.

ومن عباراته في ذلك قوله:

في (سنَّ): "السين والنون أصلٌ واحدٌ مطَّرد، وهو جريَان الشَّيءِ واطرادُهُ في سهولة، والأصل قولهم: سَنَنْتُ الماءَ على وجهي أَسُنُّهُ سَنًّا: إذا أرسلتَه إرسالاً ... فأمَّا قولهم: سَنَّ إبلَه: إذا رعاها؛ فإنَّ معنى ذلك أنَّه رعاها حَتى حسُنَت بَشَرتُها، فكأنَّها قد صُقِلَتْ صَقْلاً، كما تُسنُّ الحديدة، هذا معنى الكلام، **ويَرجِعُ إلى الأصل الذي أصَّلْنَاه**"(١).

---

(١) مقاييس اللغة ٣/٦٠-٦١، ومثله في (بيت) ١/٣٢٤-٣٢٥، و(جثّ) ١/٤٢٥، و(شم) ٣/١٧٥، و(شوي) ٣/٢٢٤.

وفي (ضحى): "الضاد والحاء والحرف المعتل أصلٌ صحيحٌ واحدٌ يدلُّ على بُروز الشَّيء ... فقد دَلَّت هذه الفروعُ كلُّها على **صِحَّة ما أصَّلناه** في بروزِ الشَّيء ووُضوحه"(١).

وفي (زور): "الزاء والواو والراء أصلٌ واحدٌ يدلُّ على المَيْل والعدول ... فأمَّا قولهم إن الزِّوَرَّ: القويُّ الشَّديد، فإنما هو من الزَّوْر، وهو أعلى الصدر شاذٌّ عن **الأصل الذي أصَّلْناه**"(٢).

وأطلق ابن فارس على المعنى المشترك ثمانية مصطلحات وهي:

١- الأصل.

كقوله في (بعث): "الباء والعين والثاء أصلٌ واحد، وهو الإثارة"(٣)، وفي (أوي): "الهمزة والواو والياء أصلان أحدُهما: التجمُّع، والثاني: الإشفاق ..."(٤)، وفي (ضرّ): "الضاد والراء ثلاثةُ أصول الأوَّل: خلاف النَّفْع، والثاني: اجتماعُ الشَّيء، والثالث: القوَّة ..."(٥).

وهو أكثر المصطلحات التي أطلقها ابن فارس على المعنى المشترك،

---

(١) مقاييس اللغة ٣/٣٩١-٣٩٢.

(٢) المصدر السَّابق ٣/٣٦-٣٧، ومثله في (جور) ١/٤٩٣، و(ذر) ٢/٣٤٣، و(زهد) ٣/٣١.

(٣) السَّابق ١/٢٦٦.

(٤) نفسه ١/١٥١.

(٥) نفسه ٣/٣٦٠.

ويتعيَّن في مثل هذا التعبير في الأصول التي أوردها، وقد قدَّمتُ أنَّه يطلقه على الجذر كثيرًا، وعلى المعنى الأقدم وغيرهما(١).

وإذا قلَّت استعمالاتُ الجذر صغَّره إلى (أُصَيْل) وذلك حين يكون مأخوذًا من استعمال واحد كـ(خوط): "الخاء والواو والطاء أُصَيلٌ يدلُّ على تَشعُّبِ أغصان، فالخُوط الغُصْن، وجمعه خِيطان"(٢)، أو استعمالين كـ(خوب): "الخاء والواو والباء أُصَيْلٌ يدلُّ على خُلوٍّ وشِبهه، يُقالُ: أصابتهم خَوْبةٌ: إذا ذهب ما عندهم ولم يبق شيءٌ، والخَوْبَةُ: الأرض لا تُمطَرُ بين أرضَينِ قد مُطِرَتَا؛ وهي كالخَطِيطة"(٣)، أو ثلاثة كـ(دعس): "الدال والعين والسين أُصَيلٌ، وهو يدلُّ على دفْعٍ وتأثيرٍ، فالمداعَسَة: المطاعَنَة؛ لأنَّ الطَّاعن يدفَع المطعونَ، ورُمْحٌ مِدْعَسٌ ورِماحٌ مداعِسُ، والدَّعْس: النِّكاح؛ وهذا تشبيهٌ، والدَّعْس: الأثر، وهو ذاك؛ لأنَّ المؤثِّر يدفع ذلك الشَّيءَ حين يؤثِّر فيه"(٤).

٢- القياس.

كقوله في (أرق): "الهمزة والزاء والقاف قياسٌ واحدٌ وأصلٌ واحد،

---

(١) راجع المبحث الثاني من هذا الفصل، ص١٢٢-١٣٠.

(٢) مقاييس اللغة ٢/ ٢٢٩، ومثله (درح) ٢/٢٧٦.

(٣) المصدر السَّابق ٢/٢٢٥.

(٤) السَّابق ٢/٢٨٣.

وهو الضِّيق"[(١)]، وفي (تعّ): "التاء والعين من الكلام الأصيل الصَّحيح، وقياسُه القَلَقُ والإكراه"[(٢)]، وفي (جحف): "الجيم والحاء والفاء [أصلٌ] واحدٌ، قياسُه الذَّهاب بالشَّيءِ مُسْتَوْعَبًا"[(٣)].

وواضحٌ من نصوصه هذه أنَّ القياس فيها هو ذاتُ الأصل المعنويِّ؛ وإن كان يعني بالقياس في الأساس: **إثبات تشابه استعمالات الجذر اللغوي في تحقق الأصل المعنويِّ فيها**.

قال في (قوس): " ... القِياسُ: تَقديرُ الشَّيء بالشَّيء، والمقدار مِقْياسٌ، تقول: قَايَسْتُ الأَمْرَينِ مُقايَسَةً وقياسًا ..."[(٤)].

وقال في كتابه (حلية الفقهاء) شرح مختصر المزني (تـ٢٦٤هـ) لكتاب (الأم) للشافعي (تـ٢٠٤هـ): "وأما القياس: **ففعل القايس، وهو العِرفان بمقدار الشَّئ، وردُّه إلى الذي يُوازيه، ويساويه في القدر،** ... عن الخليل بن أحمد، قال: تقول العرب: قاس يقيس: إنما هو إذا عرف القدر، كقولك: خشبةٌ قِيسُ أُصْبُع، وتقول: قِسْ هذا الأمر قياسًا، والمقدار: المقياس، قال جرير:

---

(١) مقاييس اللغة ١/٩٥.

(٢) المصدر السَّابق ١/٣٣٨.

(٣) السَّابق ١/٤٢٧، ومثله في (عرض) ٤/٢٦٧، و(نبأ) ٥/٣٨٥، و(وشظ) ٦/١١٢.

(٤) نفسه ٥/٤٠.

عُدُّوا الحَصَى ثم قِيسوا بالمقـــاييسِ"[١]

أي: قُدِّروا بالمقادير، وهذا صحيح؛ لأن رَدَّ الأشكال بعضِها إلى بعضٍ قياسٌ، وتقديرُ الفروع بأصولها قياسٌ.

وبعضهم سَمَّى ذلك اعتبارًا، وأصل الاعتبار من قولك: اعتبرتُ الرؤيا عبارةً وعَبْرًا إذا تأوَّلتَها، وعَبَرْتُ الدَّراهمَ: إذا عرفتَ وزْنَها، وحُدِّثنا عن الخليل، بالإسناد الذي ذكرنا آنفًا، أنَّ تعبير الدنانير: وزنها دينارًا دينارًا، فإن يكن ذلك كما ذكرنا، فالاعتبار يعرفُ مقدارَ الفروع فرعًا فرعًا وردَّها إلى الأصل، كما أن الدنانير يجمعها الوزنُ"[٢].

ولا ضير في إطلاقه مصطلح (القياس) على الأصول المعنوية؛ لأنها – أي الأصول المعنوية- المادةُ التي تتشابه فيها استعمالاتُ الجذر، والقياسُ إثباتُ هذا التشابه في هذا المادة، وقد سَمَّى ابن فارس معجمه هذا (مقاييس اللغة) مريدًا بها الأصول المعنوية وأوجه تشابه استعمالات الجذور اللغوية فيها.

٣- المعنى.

كقوله في (ضلَّ): "الضاد واللام أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على معنًى

---

(١) ديوانه، ص٢٢٧، ومقاييس اللغة ٥/٤٠.

(٢) حلية الفقهاء، ص٢١-٢٢.

واحد، وهو ضَياعُ الشَّيءِ وذهابُهُ في غيرِ حَقِّه"[١]، وفي (علق): "العين واللام والقاف أصلٌ كبيرٌ صحيحٌ يرجع إلى معنًى واحد، وهو أن يناط الشَّيءُ بالشَّيء العالي"[٢]، وفي (أفّ): "وأما الهمزة والفاء في المضاعف فمعنيان، أحدُهما: تكرُّهُ الشَّيء، والآخَرُ: الوقت الحاضر"[٣].

٤- القول.

كقوله في (تقن): "التاء والقاف والنون أصلان: أحدُهما: إحكام الشَّيء، والثاني: الطينُ والحَمْأة، فالقول الأوَّل: أتقَنْت الشَّيء أحكَمْتُه ..."[٤].

٥- الجملة.

كقوله في (خصف): "الخاء والصاد والفاء أصلٌ واحدٌ يدلُّ على اجتماعِ شَيءٍ إلى شَيء ... ومن الذي شذَّ عن **هذه الجملة** قولُهم للنَّاقة إذا وضعت حَمْلَها بعد تسعة أشهر: خَصَفَتْ تَخْصِف خِصافًا، وهي خَصُوفٌ"[٥]، وقد نصَّ على هذا المصطلح في مقدمة (مقاييس اللغة):

---

(١) مقاييس اللغة ٣/٣٥٦.

(٢) المصدر السَّابق ٤/١٢٥، ومثله في (عمد) ٤/١٣٧.

(٣) السَّابق ١/١٦، ومثله في (دمك) ٢/٣٠٢، و(عدَّ) ٤/٢٩، و(كسح) ٥/١٧٩، و(مصع) ٥/٣٢٧.

(٤) نفسه ١/٣٥٠.

(٥) نفسه ٢/١٨٦.

فقال: " ... حتى تكون **الجملةُ الموجزةُ** شاملةً للتَّفصيل ..."[١].

٦- الوجه.

كقوله في (رجم): "الراء والجيم والميم أصلٌ واحدٌ يرجِع إلى وجهٍ واحد، وهي [الرَّمْي بـ] الحجارة، ثم يستعار ذلك"[٢]، وفي (بتّ): "الباء والتاء له وجهان وأصلان أحدُهما: القطع، والآخَرُ: ضربٌ من اللباس"[٣]، وفي (غبط): "الغين والباء والطاء أصلٌ صحيحٌ له ثلاثة وجوه أحدُها: دوامُ الشَّيءِ ولزومُه، [والآخَرُ: الجَسُّ]، والآخَرُ: نوعٌ من الحَسَد"[٤]، ثم قال في الشَّرح: "... والأصل الآخَرُ: الغَبْط، يقال: غبَطْتُ الشَّاةَ: إذا جسستَها بيدك تنظر بها سِمَنٌ"[٥]، وفي (صفر): "الصاد والفاء والراء ستّة أوجه، فالأصل الأوَّل: لونٌ من الألوان، والثاني: الشَّيء الخالي، والثالث: جوهرٌ من جواهر الأرضِ، والرَّابع: صَوْت، والخامس: زَمان، والسادس: نَبْت"[٦].

---

(١) مقاييس اللغة ١/٣.

(٢) المصدر السَّابق ٢/٤٩٣.

(٣) السَّابق ١/١٧٠.

(٤) نفسه ٤/٤١٠.

(٥) نفسه ٤/٤١٠.

(٦) نفسه ٣/٢٩٤.

٧- الأمر.

كقوله في (شسع): "الشين والسين والعين يدلُّ على أمرين، الأَوَّل: قلَّةٌ، والآخَر: بُعد"(١)، وفي (ضفّ): "الضاد والفاء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على أمرين، أحدهما: الاجتماع، والآخَر: القِلَّةُ والضَّعف"(٢).

٨- الشَّيء.

كقوله في (جوّ): "الجيم والواو شيءٌ واحدٌ يحتوي على شَيءٍ من جوانبه، فالجوُّ: جوّ السَّماء: وهو ما حَنَا على الأرض بأقطارِهِ، وجَوّ البيت من هذا"(٣)، وفي (بهش): "الباء والهاء والشين شيئان أحدُهما: شِبْهُ الفَرَح، والآخَرُ: جِنْسٌ من الشَّجَر"(٤).

٩- الباب.

كقوله في (كرم): "الكاف والراء والميم أصلٌ صحيحٌ له بابان أحدُهما: شَرَفٌ في الشَّيءِ في نفسِه أو شرفٌ في خُلُقٍ من الأخلاق ... والأصلُ الآخَرُ: الكَرْم، وهي القِلادة"(٥).

---

(١) مقاييس اللغة ٣/٢٧١.

(٢) المصدر السَّابق ٣/٣٥٢.

(٣) السَّابق ١/٤٢٣.

(٤) نفسه ١/٣٠٩.

(٥) نفسه ٥ /١٧١-١٧٢، ومثله (صوع) ٣/٣٢١.

وقد يعني بـــ(الباب) الجذر كقوله في (أثَّ): "هذا بابٌ يتفرَّع من الاجتماع واللين، وهو أصلٌ واحد"(١).

ويشيع إطلاقه (الباب) على مجموعة الجذور المتحدة في الحرف الأول والثاني والمختلفة في الحرف الثالث فنراه يعنونها دائمًا بـــ (باب كذا وكذا وما يثلثهما) كقوله: "باب الدال واللام وما يثلثهما ..."(٢).

هذا، وكثيرًا ما يخلي ابن فارس المعنى المشترك من أي مصطلح ويهجم عليه هجومًا كقوله في (وشل): "الواو والشين واللام يدلُّ على سَيلاَنِ ماءٍ قليل ..."(٣)، وفي (بدأ): "الباء والدال والهمزة من افتتاح الشَّيء ..."(٤).

ملاحظة مهمة:

إذا جمع ابن فارس بين مصطلح (الأصل) وغيره فيتعين إرادته بالأصلِ الجذرَ، ويكون المصطلح الثاني مرادفًا للأصل المعنوي.

مثال جمعه بين **الأصل والوجه** قوله في (غبط): "الغين والباء والطاء أصلٌ صحيحٌ له ثلاثة وجوه أحدها: دوامُ الشَّيءِ ولزومُه، [والآخَرُ:

---

(١) مقاييس اللغة ١/ ٨، ومثله (أمن) ١/ ١٣٤.

(٢) المصدر السَّابق ٢/ ٢٩٢.

(٣) السَّابق ٦/ ١١٣.

(٤) نفسه ١/ ٢١٢.

الجَسُّ]، والآخِر: نوعٌ من الحَسَد"[١].

ومثال جمعه بين **الأصل والمعنى** قوله في (عدّ): "العين والدال أصلٌ صحيحٌ واحدٌ لا يخلو من العَدِّ الذي هو الإحصاء، ومن الإعداد الذي هو تهيئة الشَّيء، وإلى هذين المعنيين ترجع فروعُ الباب كلُّها"[٢].

ومثال جمعه بين **الأصل والباب** قوله في (كرم): "الكاف والراء والميم أصلٌ صحيحٌ له بابان أحدهما: شَرَفٌ في الشَّيءِ في نفسه أو شرفٌ في خُلُقٍ من الأخلاق ... والأصلُ الآخرُ: الكَرْم، وهي القِلادة"[٣].

إلا إذا كان المصطلحُ الثاني (البناءَ) **فيتعين إرادته بـ(الأصلِ) الأصلَ المعنويَّ، وبـ(البناء) الجذرَ اللغويَّ، كقوله** في (عرض): "العين والراء والضاد بناءٌ تكثرُ فروعُه، وهي مع كثرتها ترجعُ إلى أصلٍ واحد، وهو العَرْض الذي يُخالف الطُّول، ومَنْ حَقَّقَ النظرَ ودقَّقه عَلِمَ صحَّة ما قلناه، وقد شرحنا ذلك شرحًا شافيًا"[٤].

۞۞۞

(١) مقاييس اللغة ٤/٤١٠.

(٢) المصدر السَّابق ٤/٢٩، ومثله في (عفر) ٤/٦٢.

(٣) السَّابق ٥/١٧١-١٧٢.

(٤) نفسه ٤/٢٦٩.

المطلب الثاني:

مرادفات نظرية أصول المعاني عند غير ابن فارس

أطلق كثيرٌ من علماء اللغة القدامى والمُحْدثين على هذه النظرية تسعة مصطلحات، على النَّحو الآتي.

١- (الأصول).

وهو أكثر المصطلحات التي أطلقها ابن فارس على المعنى المشترك، وأطلقه على هذه النَّظرية عامَّة من تحدثوا عنها -وإن اخترع لها بعضهم تسميةً جديدة-، وممن أطلقه عليها الدكتور: محمد مصطفى رضوان(١)، والدكتور: حسين نصّار(٢)، والدكتور: حامد محمد أمين شعبان(٣)، والدكتور: أمين محمد فاخر(٤)، والدكتور: محمود عبد الله جفَّال(٥)، والدكتور: نور حامد الشاذلي(٦)، والدكتور: عبد العباس عبد الجاسم أحمد(٧).

---

(١) العلامة اللغوي ابن فارس الرازي، ص١٢١، ١٤٨.

(٢) المعجم العربي ١/٤٣٥.

(٣) الأحكام اللغوية، ص١٦٢.

(٤) ابن فارس اللغوي، ص٢١١.

(٥) النظرية الثلاثية في أصول ألفاظ العربية عند ابن فارس، مجلّة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، بالجامعة الأردنية، المجلد (٢٨)، ص٨٤٨.

(٦) غوامض المقاييس، ص٣.

(٧) نظرية الأصول عند ابن فارس، ص٣١، وبه عنون الكتاب.

٢- (المقاييس).

وهو المصطلح الثاني الذي أطلقه ابن فارس على المعنى المشترك، وسمى به معجمه هذا (مقاييس اللغة)، وقد سبق أنه يعني به: المعاني المشتركة وأوجه تشابه استعمالات الجذور اللغوية فيها، وأطلقه على هذه النظرية الأستاذ عبد السَّلام هارون[١]، والدكتور حسين نصّار[٢]، والدكتور محمد مصطفى رضوان[٣]، والدكتور: محمود عبد الله جفَّال[٤]، والدكتور هادي حسن حمودي[٥].

٣- (الاشتقاق الصَّغير).

الاشتقاق الصَّغير تسميةٌ اخترعها ابن جني، ويعني به نفس ما يعنيه ابن فارس بأصول المعاني هنا، قال ابن جني: "فالصغير: ما في أيدي الناس وكتبهم، كأن تأخذ أصلاً من الأصول فتتقَّراه فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغه ومبانيه، وذلك كتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى

---

(١) مقدمته لـــ(مقاييس اللغة) ١/٣٩.

(٢) المعجم العربي ١/٤٢٥.

(٣) العلامة اللغوي ابن فارس الرازي، ص١٢١، ١٤٨.

(٤) النظرية الثلاثية في أصول ألفاظ العربية عند ابن فارس، ص٨٤٨.

(٥) أحمد بن فارس وريادته في البحث اللغوي، والتفسير القرآني، والميدان الأدبي، ص٢٦٢، و٢٧٣.

السَّلامة في تصرُّفه ... وعلى ذلك بقيَّة الباب إذا تأوَّلته ... فهذا هو الاشتقاق الأصغر"(١).

ويلاحظ وضوح نظرية أصول المعاني عند ابن جني -مع قلَّة كلامه فيها- أكثر منه عند ابن فارس.

٤- (الاشتقاق الكبير).

وقد أطلقه عليها الأستاذ: عبد السلام هارون حيث قال في مقدمته لـ(مقاييس اللغة):

"وهو يعني بكلمة المقاييس ما يسميه بعض اللغويين (الاشتقاق الكبير): الذي يرجع مفردات كل مادة إلى معنى أو معانٍ تشترك فيها هذه المفردات، قال في الصاحبي ص٣٣: "أجمع أهل اللغة إلا من شذَّ منهم، أنَّ للغة العرب قياسًا، وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض، وأن اسم الجنِّ مشتق من الاجتنان"(٢).

وقال في مقدمته لـ(الاشتقاق) لابن دريد:

"أما أنا فقد رأيتُ أن هذا الضرب من الاشتقاق الذي ساق السيوطي مثَلَه، جديرٌ بأن تنشأ له تسمية خاصة، هي الاشتقاق الكبير،

---

(١) الخصائص، ٢/١٣٤.

(٢) مقاييس اللغة ١/٣٩، ونص الصاحبي من طبعة عام ١٣٢٨هـ، وهو في طبعة السيد أحمد صقر، ص٥٧.

فإن المدلول الذي ساقه ابن جني في الاشتقاق الصغير أو الأصغر يتناول أمرين: أما أحدهما: فهو اشتقاق المشتقات السبعة من أفعالها، كاسم الفاعل واسم المفعول من فعل معيَّن من أفعال المادة، ولا ريب (في) أنَّ المعنى الذي في هذا الفعل يسري بتمامه في جميع مشتقاته، ولا يختلف اللغويُّون في ذلك، وأما الآخر فهو قرابة فعل وتصاريفه من أفعال المادة الواحدة، وتصاريفه لفعل آخر من المادة نفسها؛ وهو الاشتقاق الذي لم يفطن له من اللغويين إلا القليل، فطن له ابن جني، وفطن له كذلك معاصره ابن فارس فطنة أكمل وأشمل، إذ أجرى هذا القياس الاشتقاقي في جمهرة مواد اللغة، بتأليفه كتاب (معجم) المقاييس الذي نجح فيه نجاحًا رائعًا، بإرجاعه كلمات كلِّ مادة إلى قدرٍ مشتركٍ أو أقدارٍ مشتركةٍ فيها جميعًا، فهذا الاشتقاق الذي يدعوه ابن جني صغيرًا أو أصغر جدير بأن نسمِّيه اشتقاقًا كبيرًا"[١].

وقد تابع الأستاذَ عبد السلام هارون في هذه التسمية كثيرٌ من الباحثين كتلميذه الدكتور محمد مصطفى رضوان[٢]، والدكتور إميل بديع يعقوب[٣].

---

(١) مقدمته لـ (الاشتقاق) لابن دريد، ص٢٧.

(٢) في كتابه: العلامة اللغوي ابن فارس الرازي، ص١٢٢.

(٣) في كتابه: المعاجم اللغوية بداءتها وتطورها، ص٨٥.

وهذه التسمية فيها نظر، وكان الأولى تركها لثلاثة أمور:

الأول: أن ابن فارس لا يقول بتقسيم الاشتقاق، وكل ما قاله في الاشتقاق يعود إلى الاشتقاق الصَّغير، وحتى المنحوت الذي يرى ابن فارس اشتقاقه يعيده إلى أصلين ثلاثيين أو ثلاثة على طريقة الاشتقاق الصَّغير، وهذه التسمية -أعني الاشتقاق الكبير- توحي بأن ابن فارس كان يرى تعدد الاشتقاق، والواقع خلاف ذلك.

الثاني: إقرار الأستاذ عبد السلام هارون بأن الذي دعاه إلى هذه التسمية هو النوع الثاني من الأمرين الذين يشملهما مفهوم الاشتقاق الصغير عند ابن جنِّي وكذا عند ابن فارس، ثم إعلانه بأن الأمرين قد درسهما الرجلان وخاصة ابن فارس، وما دام الأمر كذلك فلا داعي لاختراع تسمية جديدة مع شمول مفهوم الاشتقاق الصغير عندهما لهذين الأمرين نظريًّا وتطبيقيًّا.

الثالث: أن هذه التسمية تؤدِّي إلى الخلط في مفهوم الاشتقاق الكبير عند من يرى تعدد الاشتقاق؛ فإن الأمر المستقرَّ في هذا أن الاشتقاق الكبير: هو استخلاص معنى مشترك بين تقاليب مادة لغوية واحدة، وهو المعنى الذي ابتدعه ابن جني للاشتقاق الكبير وحصره فيه[1]، ولو صحَّحنا تسمية الأستاذ عبد السلام هارون هذه؛ لاقتضى الأمر تداخل

---

(١) راجع الخصائص ١/١٣٤، وما بعدها.

المصطلحين، مع أن ابن جني قد فصل بينهما مصطلحًا ومفهومًا.

ومما يجدر ذكره -هنا- أن مفهوم الاشتقاق الكبير عند ابن جني قد تُوسِّع فيه وأدخلت فيه صور من (تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني)، ومن الإبدال والقلب المكاني ليست منه، على أن الاشتقاق الكبير بمفهومه الخاص عند ابن جني وبمفهومه المتوسَّع عند غيره ليس من باب الاشتقاق في شيء؛ لافتقاره إلى أهم شيء في بنية الاشتقاق وهو توليد الألفاظ؛ وكان الأولى عَدُّه -على فرض صحته- من باب التناسب المعنوي بين الجذور اللغوية في مفهوم ابن جني له وللتصاقب، ومن باب الإبدال والقلب المكاني في المفهوم الموسَّع[1].

٥- (الدوران).

وأطلق هذه التسمية، الزمخشري (تـ٥٣٨هـ)، وأبو بكر ابن العربي المالكي (تـ٥٤٣هـ)، وابن النجَّار الفتوحي (تـ٩٧٢هـ).

---

(١) راجع في شرح ونقد الاشتقاق الكبير بمفهومه المضيَّق والموسَّع: باب (الظواهر المقحمة على الاشتقاق) من كتاب (علم الاشتقاق) للدكتور محمد حسن جبل، ص٢٣٧-٢٦٨، وفي نقد تسمية نظرية أصول المعاني بالاشتقاق الكبير: (ابن فارس اللغوي)، ص٣٨٠، ومقدمة (سرّ الليال في القلب والإبدال) لأحمد بن فارس الشدياق، لمحققه د. محمّد الهادي بن الطَّاهر المطوي، ص٢٧، والنظرية الثلاثية في أصول ألفاظ العربية عند ابن فارس، ص٨٥٣-٨٥٤، وعناية أحمد بن فارس بالدلالة المحورية، ص٢٦.

قال الزمخشري عند تفسيره معنى (الجنَّة) في قوله تعالى: ﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾[١]، قال: "والتركيب دائرٌ على معنى السَّتر"[٢].

وقال ابن العربي عند تفسيره معنى (الهجر) في قوله تعالى: ﴿ وَٱهْجُرُوهُنَّ فِى ٱلْمَضَاجِعِ ﴾[٣]، قال: "فَنظَرْنَا فِي مَوَارِدِ (هـــ ج ر) فِي لِسَانِ العرب عَلَى هَذَا النِّظَامِ فَوَجَدْنَاهَا سَبْعَةً: ضِدَّ الْوَصْلِ، مَا لا يَنْبَغِي مِنْ الْقَوْلِ، مُجَانَبَةُ الشَّيْءِ، وَمِنْهُ الهجرة، هَذَيَانُ الْمَرِيضِ، انْتِصَافُ النَّهَارِ، الشَّابُّ الْحَسَن، الحَبْلُ الَّذِي يُشَدُّ فِي حِقْوِ الْبَعِيرِ ثُمَّ يُشَدُّ فِي أَحَدِ رُسْغَيْهِ، وَنَظَرْنَا فِي هَذِهِ الْمَوَارِدِ فَأَلْفَيْنَاهَا تَدُورُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ وَهُوَ الْبُعْدُ عَنْ الشَّيْءِ ..."[٤].

وقال ابن النَّجَّار الفتوحي: "الْمُطْلَق: مَأْخُوذٌ مِنْ مَادَّةٍ تَدُورُ عَلَى مَعْنَى الانْفِكَاكِ مِنْ الْقَيْدِ"[٥].

واستعمله الدكتور عبد الجليل عبده شلبي في تفسيره لسورة الناس

---

(١) سورة البقرة: ٢٥.

(٢) الكشاف ١/١٠٦.

(٣) سورة النساء: ٣٤.

(٤) أحكام القرآن ١/٥٣٤.

(٥) شرح الكوكب المنير ٣/٣٩٢.

التي ألحقها بـ(معاني القرآن وإعرابه) للزجاج؛ نظرًا لأن الزجاج لم يفسِّر هذه السورة:

قال عند تفسيره معنى ﴿ٱلۡخَنَّاسِ﴾ في قوله تعالى: ﴿مِن شَرِّ ٱلۡوَسۡوَاسِ ٱلۡخَنَّاسِ﴾[(١)]: "﴿ٱلۡخَنَّاسِ﴾: صيغة مبالغة من خنس: بمعنى انقبض وتأخَّر، والمصدر خنوس كجلوس، والمادة كلُّها تدور على هذا الأصل، ..."[(٢)].

وأضاف الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة إلى هذا المصطلح مصطلحًا آخر وهو (المعنى) فسمَّاها (دوران المادة على المعنى)[(٣)]، وبه سمَّى الدكتور جمال عبد الكريم المهدي رسالته للدكتوراة: (دوران المادة على المعنى عند علماء اللغة إلى منتصف القرن الرابع الهجري).

٦- (المعنى المحوري).

وأطلق هذه التسمية الدكتور الموافي الرفاعي البيلي[(٤)]، والدكتور

---

(١) سورة الناس: ٤.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣١٨/٥.

(٣) مقدمته لـ(المقتضب) للمبرِّد ٥٦/١.

(٤) من قضايا فقه اللسان، د. الموافي الرفاعي البيلي، ص٢٥، عن (الاشتقاق في جامع البيان للطبري)، د. محمد حسن الباجوري، ص٧٥.

محمد حسن جبل[١]، وولده الدكتور: عبد الكريم[٢].

وقد وجَّه الدكتور محمد حسن جبل هذه التسمية فقال:

"أما (المعنى المحوري) فهو تعبير لجأنا إليه؛ لدقَّته مع اختصاره، وعدم الاشتراك فيه، فالتأصيل من (الأصل) الذي استعمل في الدلالة على اللفظ -أيضًا- في مجالنا كما أسلفنا، ويستعمل فيه في الصرف -أيضًا-، وهو مع ذلك عام صالح لكل ذي (أصل)، و(الدوران) صالحٌ -أيضًا- لكل ما يدور لولا كلمتا (مادة) و(معنى) حيث كان يقال: (دوران المادة على معنى)، وكلمة (مادة) من أعم العام، وذلك في حين أن مصطلح (المعنى المحوري) يبدأ بلفظ (المعنى) وهو لبُّ الفكرة، وكلمة (محوريّ) تعطي معنى الدوران والرجوع إلى شَيءٍ بعينه، وتعطي مع ذلك فكرة كون ذلك المعنى (أمرًا واحدًا)؛ لأن المحور الذي يدار حوله أو عليه أصله أن يكون واحدًا[٣].

والمحور: هو العود الذي تدور عليه البكرة؛ سُمى بذلك؛ للدوران لأنه يرجع إلى المكان الذي زال عنه، وقيل لأنه بدورانه ينصقل حتى يصير أبيض[٤].

---

(١) علم الاشتقاق، ص١٨٧، وغيرها.

(٢) الدلالة المحورية، ص١٠، وغيرها.

(٣) علم الاشتقاق، ص١٨٨.

(٤) معاني القرآن وإعرابه، للزَّجَّاج ٤١٨/١، بتصرُّف يسير.

٧- (الدلالة المحورية).

وأطلق هذه التسمية الدكتور عبد الكريم محمد حسن جبل، وعنون بها كتابه: (الدلالة المحورية في معجم مقاييس اللغة)[(١)]، ولا فرق بينها وبين التسمية السابقة سوى تغيير (المعنى) بمرادفه (الدلالة).

وقد وجه الدكتور عبد الكريم هذه التسمية بقوله: "وأشير –ها هنا- أخيرًا إلى أنني آثرتُ مصطلح (الدلالة المحورية)؛ لدقَّته وعدم حصول الاشتراك فيه، وذلك على العكس من مصطلحي (الأصل) و(القياس)؛ إذ يشيع الأول في الدراسات الصرفية، ويشيع الثاني أصلاً من أصول البحث اللغوي"[(٢)].

٨- (التأصيل)[(٣)] أو (الاشتقاق التأصيلي).

٩- (الرَّبط الاشتقاقي المحوري)، أي: "ربط كلِّ استعمالات الجذر بعضها ببعض بمعنى اشتقاقيٍّ واحد تدور كلُّها عليه: أي يعود كلٌّ منها إليه"[(٤)].

---

(١) الدلالة المحورية، ص٩، وغيرها، ومثله بحث: (عناية أحمد بن فارس في معجم مقاييس اللغة بالدلالة المحورية).

(٢) الدلالة المحورية، ص٢٨، وأحال إلى كتاب والده (علم الاشتقاق)، ص١٦٧، طبعة ١٩٩٦م، وهو في الطبعة الأخيرة، ٢٠٠٦م، ص ١٨٨.

(٣) سبق أنَّ ابن فارس أطلق هذا المصطلح على استنباط المعنى المشترك، ص١٣١.

(٤) علم الاشتقاق، ص١٩١.

وأطلق هذه التسمية والتي قبلها الدكتور محمد حسن جبل[١].

١٠- (**نظريَّة أصول المعاني**)، وهو المصطلح الذي رأيتُ إطلاقه على هذه النظرية؛ لأمرين:

الأول: **أنَّه** مركَّبٌ من مصطلحين أطلقهما ابن فارس على المعنى المشترك الذي تبحثه هذه النظريَّة منفردَين، وهما: (الأصل) و(المعنى) فسميتُها (أصول المعاني)[٢]، ومعلومٌ أن تسمية النظريّة بمصطلحات المؤسِّس لها أولى من مصطلحات غيره.

وإضافة (الأصول) إلى (المعاني) تخصِّص الأصول بالمعاني؛ لشدة شيوع دلالة الأصل في انطلاقه على أيِّ شَيءٍ يستند عليه شَيءٌ آخر، وقد استعمله ابن فارس وحده في عشرة معانٍ غير المعنى المشترك، كما أنه يستعمل في علومٍ كثيرة كـــ(أصول النحو) و(أصول الفقه) وغيرهما.

الثاني: أنه دقيقٌ في التعبير عن هذه النظريَّة وعما أراد ابن فارس تقريره فيها من حيث تأكيده على أنها قائمة على دراسة وبحث وإظهار الأصالة المعنوية بين الألفاظ، سواء في لزوم المعنى المشترك لاستعمالات الجذر، أو في احتواء الجذر على أصلٍ معنويٍّ قديمٍ وفروعٍ معنويةٍ مأخوذةٍ منه.

---

(١) علم الاشتقاق، ص١٩١.

(٢) سمَّى د. محمد حسن جبل رسالته للدكتوراه (معجم أصول معاني ألفاظ القرآن الكريم)، ثم غيَّره إلى (المعجم الاشتقاقي المؤصَّل لألفاظ القرآن الكريم).

هذا، وقد أطلق على هذه النَّظرية مصطلح (نظرية) كثيرٌ من الباحثين كالدكتور حامد محمد أمين شعبان[١]، والدكتور: محمد مصطفى رضوان[٢]، والدكتور نور حامد الشاذلي[٣]، والدكتور عبد العباس عبد الجاسم أحمد[٤]، وسمَّاها الدكتور محمد عبد الخالق عُضيمة (الظاهرة اللغوية)[٥].

(١) الأحكام اللغوية، ص١٦٢.

(٢) ابن فارس اللغوي، ص١٣٧.

(٣) غوامض المقاييس، ص٤.

(٤) نظرية الأصول عند ابن فارس، ص٣١، وأثبتها في عنوان الكتاب.

(٥) مقدمته لـــ(المقتضب) ٥٧/١.

المبحث الرابع: أنواع أصول المعاني

يدلُّ التعريف الذي قدَّمته لأصول المعاني على أنَّها عبارة عن معنى مشترك بين استعمالين فأكثر، وهو الأمر الذي نصَّ عليه ابن فارس في مقدمة (مقاييس اللغة) حين قال: "إنَّ للغة العرب مقاييس صحيحة، **وأصولاً تتفرَّع منها فروع**، ... وقد صدَّرنا كلَّ فصلٍ **بأصله الذي يتفرَّع منه مسائله** ..."[1]، فهي أصولٌ مشتركةٌ بين استعمالات بعضها أصولٌ وبعضها فروع.

وقد أخذت هذه الأصول المتفرِّعة أو المشتركة الحجم الأكبر من جذور (مقاييس اللغة)، إلا أنَّ ابن فارس أطلق الأصل على المعنى المفرد غير المتفرِّع، وذلك في الجذور التي لم يرد فيها عن العرب إلا استعمال واحد، أو ورد فيها استعمالان فأكثر لكنها غير مترابطة الدلالة بل كلُّ واحد منها له معنى مفرد مباين لأخيه.

ولأجل هذا صحَّ أن نقول إن أصول المعاني عند ابن فارس نوعان:

النَّوع الأول: أصول معنوية مشتركة بين استعمالين فأكثر، بواسطة القياس أو الحمل.

وهذه الأصول نوعان أو درجتان: أصول مشتركة بواسطة القياس، وأصول مشتركة بواسطة الحمل.

---

(١) مقاييس اللغة ١/٣.

١- الأصول المعنوية المشتركة المقيسة.

وهي تلك الأصول التي اشتركت بين استعمالين حقيقين فأكثر، كـ(تستُّر الشَّيءِ عن العيون) في استعمالات الجذر (غيب)، قال ابن فارس:

"الغين والياء والباء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على تستُّر الشَّيءِ عن العُيون، ثم يقاس، من ذلك:

الغَيْب: ما غَابَ، ممَّا لا يعلمه إلا الله.

ويقال: غابت الشَّمس تَغِيب غَيْبَةً وغُيُوبًا وغَيْبًا.

وغابَ الرَّجل عن بلده.

وأغابَتِ المرأةُ فهي مُغِيبةٌ: إذا غابَ بعلُها.

ووقَعْنا في غَيْبَةٍ وغَيَابة: أي هَبْطة من الأرض يُغابُ فيها، قال الله تعالى في قصة يُوسُفَ عليه السلام: ﴿وَأَلْقُوهُ فِي غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ﴾[1].

والغَابة: الأجَمة، والجمع غاباتٌ وغابٌ، وسمِّيت؛ لأنّه يُغاب فيها.

والغِيبة: الوَقيعة في النّاس من هذا؛ لأنَّها لا تقال إلاّ في غَيْبَة"[2].

فهذه الاستعمالات السَّبعة لهذا الجذر كلُّها حقيقية، وقد تحقق المعنى المشترك فيها بشكل متساوٍ، بقياسها على الاستعمال الأوَّل، أو اشتقاقها منه.

---

(١) سورة يوسف: ١٠.

(٢) مقاييس اللغة ٤/٤٠٣.

وإذا وجدت استعمالات مجازية في هذا النوع بعد تحقق المعنى المشترك بين استعمالين حقيقين فأكثر فلا يضرُّ ذلك ويبقى هذا النَّوع مقيسًا.

٢- الأصول المعنوية المشتركة المحمول عليها.

وهي تلك الأصول التي اشتركت بين استعمالين فأكثر واحد منها حقيقي والآخر أو الأخرى مجازية.

مثال الأصل المشترك بين استعمالين أحدهما حقيقيٌ والآخر مجازيٌّ (الظلام وقلّة الضياء) في استعمالي (غهب)، قال ابن فارس:

"الغين والهاء والباء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على ظَلامٍ وقِلَّة ضياء، ثم يُستعار.

فالغَيْهَب: الظُّلمة، يقال للأدهم من الخَيل الشَّديد الدُّهمة: غَيْهَب.

ويستعار هذا فيقال للغَفْلة عن الشَّيء: غَهَبٌ، يقال: غَهِبَ عنه: إذا غَفَلَ"[١].

ومثال الأصل المشترك بين استعمالٍ حقيقي واستعمالاتٍ مجازية (الصلابة واليُبس) في استعمالات (صلد)، قال ابن فارس:

"الصاد واللام والدال أصلٌ واحدٌ صحيحٌ يدلُّ على صلابةٍ ويُبْس.

من ذلك الحجر الصَّلْد: وهو الصُّلْب، ثم يُحْمَل [عليه] قولُهم:

---

(١) مقاييس اللغة ٤/٣٩٩.

صَلِدَ الزَّندُ: إذا لم يُخرِج نارَه، وأصْلَدته أنا.

ومنه الرَّأسُ الصَّلْد: الذي لا يُنبِتُ شعرًا، كالأرضِ التي لا تُنبِتُ شيئًا ...

ويقال للبخيل أَصْلَد: فهو إمَّا من المكان الذي لا يُنبِت، أو الزَّنْد الذي لا يُورِي.

ويقال ناقةٌ صلودٌ: أي بكِيئةٌ قليلة اللّبَن غليظةُ جلدِ الضَّرع.

ومنه الفَرسُ الصَّلُود: وهو الذي لا يَعرَق.

فإذا نُتِجَت النَّاقةُ ولم يكن لها لبنٌ قيل ناقةٌ مِصلادٌ"(١).

فقد احتوى هذا الجذر على سبعة استعمالات واحد منها حقيقي وهو الأول، وقد استنبط ابن فارس الأصل المعنويَّ منه، ثم حمل عليه الاستعمالات السَّتة الأخرى؛ على جهة الاستعارة؛ لعلاقة المشابهة بينها وبينه.

والفرق بين المعنى المشترك المقيس والمحمول: أنَّ تحقق المعنى المشترك المقيس بين استعمالات الجذر اللغوي يحصل مباشرة دون واسطة؛ لشدَّة ظهوره فيها، بخلاف المحمول فإنَّه يحتاج إلى شيءٍ من التأويل، إما بواسطة المشابهة المستقلَّة، أو الاستعارة القائمة على المشابهة، أو المجاز المرسل بعلاقاته الكثيرة، أو الكناية، على النحو الذي سيأتي تفصيله في الفصل

---

(١) مقاييس اللغة ٣/٣٠٣-٣٠٤.

الثالث: (وسائل تحقق أصول المعاني).

وقد صرَّح ابن فارس بالفرق بين هذه النوعين من الأصول أعني المقيس والمحمول فقال في (حصوى): "الحاء والصاد والحرف المعتل ثلاثة أصول الأوَّل: المنع، والثاني: العدُّ والإطاقة، والثالث: شَيءٌ من أجزاء الأرض..." ثم قال في الشَّرح: "والأصل الثالث: الحصى، وهو معروف ... ويقال لكلِّ قطعةٍ من المسك حَصَاة؛ فهذا تشبيهٌ لا قياس"[١]، والتشبيه من وسائل الحمل.

وقال في (رنب): "الراء والنون والباء كلمةٌ واحدةٌ لا يشتقّ منها ولا يقاس عليها، لكن يشبَّه بها، فالأرنب معروف، ثم شُبِّهت به أرنَبَة الأنْف، وأرنبة الرَّمل: وهي حِقْفٌ منه منحنٍ، يقولون كِساءٌ مؤرنَب: للذي خُلِط غَزْله بوبَر الأرانب، وأرض مُؤَرنِبةٌ: كثيرة الأرانب، والأرنَب: ضربٌ من النَّبات"[٢].

وواضحٌ من هذين المثالين أن هذا الفرق يكون في الأصول المعبَّر عنها بلفظ الأصول كما في (حصوى)، وفي الأصول المعبَّر عنها بلفظ الكلمات كما في (رنب).

---

(١) مقاييس اللغة ٢/٦٩-٧٠.

(٢) المصدر السَّابق ٢/٤٤٣.

النَّوع الثاني: الأصول المعنوية المفردة.

وهي تلك الأصول التي قامت على استعمالٍ حقيقيٍّ واحد، فلم يُقس عليها غيرها، و لم يُشتق منها، و لم يُحمل عليها.

ومن أمثلة هذا النوع الأصل المعنوي لـــ(سقم) و(لبث) و(أضم).

قال في (سقم): "السين والقاف والميم أصلٌ واحد، وهو المرض: يقال سُقْمٌ وسَقَمٌ وسَقامٌ، ثلاثُ لغات"(١).

وقال في: (لبث): "اللام والباء والثاء حرف يدلُّ على تمكُّث، يقال: لَبِثَ بالمكان: أقام، قال الله تعالى: ﴿لَمۡ يَلۡبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةٗ مِّن نَّهَارٍۭ﴾"(٢).

وقال في (أضم): "الهمزة والضاد والميم أصلٌ واحدٌ وكلمة واحدة، وهو الحقد، يقال أضِمَ عليه: إذا حقَد واغتاظ"(٣).

فهذه الأصول الثلاثة أخذ كلّ واحدٍ منها من استعمال واحدٍ فقط، هو كل ما ورد عن العرب فيها عند ابن فارس.

ومن الأمثلة -أيضًا- قوله في (ثرب): "الثاء والراء والباء كلمتان متبايِنَتا الأصل، لا فروع لهما، فالتثريب اللَّوم والأَخْذ على الذَّنب، قال

---

(١) مقاييس اللغة ٨٤/٣.

(٢) المصدر السَّابق ٥/ ٢٢٨، ومثله (زحَّ) ٧/٣، والآية في الأحقاف: ٣٥.

(٣) مقاييس اللغة ١١١/١، ومثله (أطل) ١١٢/١، و(بخق) ٢٠٧/١.

الله تعالى: ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾[١]، فهذا أصلٌ واحد، والآخر الثَّرْبُ: وهو شحمٌ قد غَشَّى الكَرِشَ والأمعاءَ رقيقٌ؛ والجمع ثُرُوب"[٢].

فقد احتوى هذا الجذر على أصلين معنويين كلٌّ واحدٍ منها عبارة عن معنى مفرد مباين لأخيه في الدلالة.

ومن -هنا- فإنَّ قيد (الاشتراك) في تعريف أصول المعاني ينطبق حقيقةً على الأصول التي جمعت بين استعمالين فأكثر في الدلالة، وأما الأصول المفردة فإنها لا تحتاج إلى قيد (الاشتراك):

١- لأنها عبارة عن معنى مفرد هو كل ما ثبت عن العرب في ذلك الجذر.

٢- ولأنَّ الغرض من النَّص على الاشتراكِ التأكيدُ على ضرورة شمول أصول المعاني لجميع استعمالات الجذر اللغوي، فإن لم يكن في الجذر اللغوي إلا استعمال واحد فقد حصل الشمول قطعًا.

وقد هممت أن أضيف قيد الغالبية في تعريف النَّظرية حتى تصير: (جمع استعمالات الجذر اللغوي في معنى واحد أو أكثر **غالبًا**)؛ لهذا السبب، ولسببٍ آخر وهو أنَّ بعض الجذور اللغوية لم تتحقق أصول المعاني في جميع استعمالاتها؛ لمانع من الموانع التي ذكرها ابن فارس، والتي

---

(١) سورة يوسف: ٩٢.

(٢) مقاييس اللغة ١/٣٧٥.

سيأتي الحديث عنها في الفصل الرابع (موانع تحقيق أصول المعاني)، إلا أني عدلت عن ذلك؛ لأن الغالب في أصول المعاني أن تكون مشتركة، وأن تتحقق في جميع استعمالات الجذور اللغوية.

وأما الجذور اللغوية التي خلت من المعنى المشترك أو المفرد بسبب الموانع اللفظية والمعنوية فلا يضرُّ خلوُّها منهما في تعريف النظرية؛ لأن النظرية إنما تبحث عن المعنى المشترك في الجذر اللغوي السَّالم من الموانع اللفظية والمعنوية.

المبحث الخامس:

مفهوم الكلمة الواحدة

مما يتصل بـــ(أنواع أصول المعاني) تعبير عن ابن فارس عن الجذر اللغوي في (١١٥٠) جذرًا بأنَّه (كلمةٌ واحدة) أو (كلمتان) أو (ثلاث كلمات) أو أكثر، بهذه الألفاظ أو ما يؤدِّي مؤدَّاها.

وقد تأمَّلتُ كثيرًا في هذا النوع من الجذور فألفيتها نوعين مثلها مثل الجذور التي عبَّر عنها ابن فارس بلفظِ الأصول.

النَّوع الأول: الكلمة المشتركة، وهي درجتان:

الأولى: الكلمة المشتركة المقيسة، كـــ(الغليان) **في** (فور)، قال ابن فارس: "الفاء والواو والراء كلمةٌ تدلُّ على غَلَيان، ثم يقاس عليها، فالفَوْر: الغَلَيان: يقال: فارت القدرُ تَفورُ فَورًا ... وفار غضبُه: إذا جاشَ، وممَّا قِيس على هذا قولُهم: فَعَله من فَوْره: أي في بدء أمرِه، قبل أنْ يسكُن"[(١)].

الثانية: الكلمة المشتركة المحمول عليه، كـــ(العُطاس) في (عطس)، قال ابن فارس: "العين والطاء والسين كلمةٌ واحدةٌ ثم تستعار، وهي العُطاس، يقال: عَطَس يَعْطِــُس، ويقال للأنفِ مَعْطَــِس، بالكسر

---

(١) مقاييس اللغة ٤/٤٥٨، ومثله (غبن) ٤/٤١١، و(ربك) ٢/٤٨٢.

والفتح في الطاء، ويستعار ذلك فيقال: عَطَسَ الصُّبح: إذا انفلَق، وقد قالوا إنَّ العُطَاسَ: الصُّبح ..."(١).

وقد فهم الدكتور حامد محمد أمين شعبان من هاتين الدرجتين في باب الكلمات أن الأصل فيهما: يعد "لونًا من الأصول له سمةٌ معيَّنة، يمكن اعتبارها جنسًا واحدًا، أو أصلاً له قدرٌ مشتركٌ واحد"(٢)، والواقع أنه لا فرق بين هذه الأصول هنا، وفي الدرجتين المذكورتين في الأصول، وحتى المثال الذي ذكره الدكتور لتأييد هذا الرأي يدل على عدم الفرق وهو الجذر (ضوع):

"الضاد والواو والعين كلمةٌ واحدة تتفرَّع، وهي تدلُّ على التحريك والإِزعاج.

يقال ضَاعَني لك الشَّيءُ يَضُوعُني: إذا حرَّكني ...

وتضوَّعَتْ رائحتُه: نَفَحَتْ ...

وضَاعَت الرِّيحُ الغُصنَ: ميَّلَتْه.

وقال قوم: هذا الأمر لا يَضُوعُني: أي لا يُثْقِلُني، والأقيس أن يقال لا يُحَرِّكُ منِّي ولا أعبأ به.

ويقال ضاع يضوع ويَنْضَاع: إذا تضوَّر ...

---

(١) مقاييس اللغة ٣٥٤/٤- ٣٥٥، ومثله (فود) ٤٥٨/٤.

(٢) الأحكام اللغوية، ص٢٠٤.

قال أبو عبيد عن أبي عمرو: ضاعني الشَّيءُ: أَفْزَعَنِي، وهذا صحيحٌ؛ لأنَّ الفزع يُزْعِجُهُ ويُقْلِقُه"(١).

وظاهرٌ أن التحرك والتحريك في الاستعمالات ليس من جنس واحد؛ إذ يصدر من الإنسان والطيب والغصن وغيرها، كما أن كيفيته تختلف بين هذه الأمور: فالتحرُّكُ المعنويُّ في الإنسان غير الحسِّي في الغصن والطيب، كما أن ظهور معنى التحرك في تمييلِ الرِّيحِ الغصنَ ليس كظهوره في قولهم: "ضاعني: أفزعني" فهو في الأول ماثلٌ للعيان، وفي الثاني لازم من الفَزَع.

النَّوع الثاني: الكلمة المفردة، كـ(التفَّاح) في (تفح) و(الأرض) في (بثا)، قال ابن فارس: "التاء والفاء والحاء كلمة واحدة، وهي التُّفَّاح"(٢)، و"الباء والثاء والألف كلمةٌ واحدة لا يُقاس عليها ولا يشتقّ منها، وهي البَثَاء: أرضٌ سهلة، وهي أرضٌ بعينها ..."(٣).

ولا يلزم من قول ابن فارس عن الجذر إنه (كلمة واحدة) أنه لفظ واحد فقط كهذين المثالثين، فقد يشتق من الكلمة الواحدة الفعل والمصدر واسم الفاعل والمفعول وغيرها، وتبقى كلمة واحدة مفردة أي ذات دلالة

---

(١) مقاييس اللغة ٣/٣٧٧.

(٢) المصدر السَّابق ١/٣٥٠.

(٣) السَّابق ١/١٩٧.

واحدة، ومن هذا قوله في (فطن): "الفاء والطاء والنون كلمةٌ واحدةٌ تدلُّ على ذكاءٍ وعلمٍ بشَيء، يقال: رجلٌ فَطِنٌ وفَطُنٌ، وهي الفِطْنَة والفَطَانة"(١)، وفي (فسد): "الفاء والسين والدال كلمةٌ واحدة: فَسَدَ الشَّيءُ يَفْسُد فسادًا وفُسودًا، وهو فاسِدٌ وفَسِيد"(٢).

وإذا قال عن الجذر بأنه (كلمة) أو (كلمة واحدة) ثم ذكر في الشرح كلمتين مشتركتين فأكثر فإنه يعني بالكلمةِ أو الكلمةِ الواحدةِ الكلمةَ القديمةَ التي اشتقَّ منها بقية الكلمات كقوله في (أكل): "الهمزة والكاف واللام بابٌ تكثر فُروعه، والأصل كلمةٌ واحدة، ومعناها التنقُّص، قال الخليل: الأكل معروف ..."(٣)، والغالب في هذه الحالة أن يحذف وصف الكلمة بـ(واحدة).

وإذا أطلق على هذا النوع المفرد من الكلمات أنه أصلٌ فإنه يعني بالأصلِ الجذرَ أو الأصلَ المفردَ الذي لا يقاس ولا يحمل عليه، لا الأصل المعنوي المقيس أو المحمول عليه كما فهم الدكتور حسين نصَّار(٤)، وإذا نفى عنه الأصالة في هذه الحالة فإنه يعني بالأصلِ المنفيِّ الأصلَ المقيسَ لا المحمول كقوله في (دبي): "الدال والباء والياء ليس أصلاً، وإنَّما [هو]

---

(١) مقاييس اللغة ٤/٥١٠، ومثله (عفن) ٤/٥٦.

(٢) المصدر السَّابق ٤/٥٠٣.

(٣) السَّابق ١/١٢٢.

(٤) المعجم العربي ٢/٤٥٠.

كلمةٌ واحدة، ثم يُحمَل عليها تشبيهًا ..."[١].

هذا، ومما يؤكد ترادف الأصول والكلمات في الدلالة على الأصل المشترك بنوعيه أو المفرد أمورٌ منها:

١- أن ابن فارس قد يصدِّر الجذر بأنه (كلمة) أو (كلمتان) أو أكثر وفي الشَّرح يعبِّر عن الكلمة بالأصل وربما عكس، ومن الأول قوله في (شجب): "الشين والجيم والباء كلمتان، تدلُّ إحداهما على تداخلٍ، والأخرى تدلُّ على ذَهابٍ وبُطلان، الأولى: قول العرب تشاجَبَ الأمر: إِذا اختلطَ ودخل بعضُهُ في بعض ... وأمَّا الأصل الآخر: فالشَّجِب: وهو الهالك ..."[٢]، ومن الثاني قوله في (يسر): "الياء والسين والراء: أصلانِ يدلُّ أحدُهما على انفتاحِ شَيءٍ وخِفَّته، والآخرُ على عُضوٍ من الأعضاء، فالأول: اليُسْر: ضِدُّ العُسْر ... والكلمة الأخرى: اليَسَارُ لليَدِ، يقال: تَياسَرُوا: إذ أخذوا ذاتَ اليَسار، ويقال ياسَرُوا، وهو أجْوَد"[٣].

٢- وقريب من هذا تعبيره عن الأصل بأنه كلمة واحدة والعكس كقوله في (جلس): "الجيم واللام والسين كلمةٌ واحدةٌ وأصلٌ واحد،

---

(١) مقاييس اللغة ٢/٣٢٧.

(٢) المصدر السَّابق ٣/٢٥٠.

(٣) السَّابق ٦/١٥٥-١٥٦.

وهو الارتفاع في الشَّيء ..."[١]، وقوله في (أطل): "الهمزة والطاء واللام أصلٌ واحدٌ وكلمةٌ واحدة، وهو الإطِلُ والإطْلُ: وهي الخاصرة ..."[٢].

٣-ومن الأدلة -أيضًا- أنه يذيل كثيرًا من هذه الكلمات بالشواذِّ عنها كما يفعل ذلك في الأصول، ومعلومٌ أن الشَّذوذَ لازمٌ لوجود القياس وتعدد استعمالات الجذور وكثرتها عليه، ومن ذلك قوله في (مرخ): "الميم والراء والخاء كلمةٌ صحيحةٌ تدلُّ على تليينٍ في شَيء ... ومما شذَّ عن هذا الباب المِرِّيخ: سهمٌ طويل يُقتَدَرُ به الغِلاء، له أربع قُذَذ؛ وهو نجمٌ أيضًا"[٣].

٤-ومن الأدلة -أيضًا- أن يحكم بوجود فروعٍ للكلمة كقوله في (ثقف): "الثاء والقاف والفاء كلمةٌ واحدةٌ إليها يرجع الفروع، وهو إقامة دَرْءِ الشَّيء، ويقال ثَقَّفْتُ القناةَ: إذا أقَمْتَ عِوَجَها ... وثَقِفْتُ هذا الكلامَ من فلانٍ، ورجل ثَقِفٌ لَقِـــفٌ: وذلك أنْ يصيب عِلْمَ ما يَسمعُه على استواء، ويقال ثقِفْتُ به: إذا ظَفِرْت به ..."[٤].

---

(١) مقاييس اللغة ٤٧٣/١، ومثله (حمد) ١٠٠/٢.

(٢) المصدر السَّابق ١١٢/١.

(٣) السَّابق ٣١٧/٥، ومثله في (نبق) ٣٨١/٥، و(هبج) ٢٨/٦.

(٤) نفسه ٣٨٢/١-٣٨٣.

وتتعدد الكلماتُ للجذر الواحد كما تتعدد الأصول فيكون فيها كلُّها أو بعضها هذان النوعان من المعاني المشتركة والمفردة.

ومن أمثلة هذا التنوُّع في الأصول المتعددة -وهو في نفس الوقت دليل على هذا التنوع- أصول الجذر (أرض) قال: "الهمزة والراء والضاد ثلاثة أصول، أصل يتفرع وتكثر مسائله، وأصلان لا ينقاسانِ بل كلُّ واحدٍ موضوعٌ حيثُ وضعَتْه العرب.

فأمَّا هذان الأصلان فالأرض الزُّكْمَةُ: رجل مأروضٌ أي مزكوم، وهو أحدهما، ... والآخرُ: الرِّعدة، يقال بفلانٍ أرْضٌ أي رِعْدَةٌ ...

وأمَّا الأصل الأوَّل فكلُّ شيءٍ يسفُل ويقابل السَّماءَ، يُقال لأعلى الفرس سماءٌ، ولقوائمه أرض ..."(١).

هذا، وقد سبَّب تعبير ابن فارس مرةً بالأصل وأخرى بالكلمة لبسًا كبيرًا لدى كثير من الباحثين والمطلعين على (مقاييس اللغة)، وقد كنت واحدًا من أولئك، ولكني بعد إدامة التأمُّل في (مقاييس اللغة) والقراءة المتكرِّرة فيه اهتديتُ إلى هذا الفهم.

وقد سرى هذا اللبس إلى بعض من كتبوا عن هذه النظرية، كالدكتور حسين نصَّار، والدكتور عبد الكريم محمد حسن جبل حيث ظنَّا كلَّ الجذور التي عبر عنها ابن فارس بـ(كلمة) أو (كلمة واحدة) أو

---

(١) مقاييس اللغة ١/٧٩-٨٠.

(كلمتين) أو (ثلاث كلمات) من باب الكلمة المفردة التي لا يقاس ولا يحمل عليها[١]، بل جعل الدكتور حسين نصَّار الأصول المفردة من باب الكلمة الواحدة كما يفهم ذلك من تمثيله للكلمة الواحدة بـ(أمت) والذي قال فيه ابن فارس: "الهمزة والميم والتاء أصلٌ واحد لا يقاس عليه، وهو الأَمْتُ، ..."[٢]، وهما وإن كانا في الحقيقة كذلك إلا أن ابن فارس فصل بينهما.

(١) المعجم العربي ٢/٤٥٠، والدلالة المحورية، ص٩٨-٩٩.

(٢) مقاييس اللغة ١/١٣٧، والمعجم العربي ٢/٤٥٠.

المبحث السادس:

تمييز الأصل من الفرع

المعنى المشترك يربط بين الأصول والفروع، أو بين المعاني القديمة والمعاني المستحدثة، أو بين الأصل والفرع المشتق منه.

وقد ميَّز ابن فارس بين الاستعمالات الأصول والاستعمالات الفروع التي اشتركت في المعنى في جمهور الجذور اللغوية التي درسها، ولكنَّه لم ينصّ على الضوابط التي اتكأ عليها في هذا التمييز، وبالتأمُّل في الأصول والفروع التي ميَّزها يمكننا الوصول إلى ضابطين مهمين في هذا الباب.

أولهما: الحسيُّ أصلٌ للمعنوي.

وثانيهما: الخَلْقيُّ أصلٌ للمصنوع.

وهذا يعني أنَّ الاستعمالات الأصول غالبًا ما تكون حسيَّةً وخَلْقية، وأنَّ الاستعمالات الفروع غالبًا ما تكون معنويةً ومصنوعة، وإليك تفصيل هذين الضابطين(١).

---

(١) ذكر ابن عصفور في (الممتع) ١/٤٢-٤٣ تسع علامات لتمييز الأصل من الفرع، وعنه نقلها أبو حيان الأندلسي في شرح تسهيل ابن مالك، وعنه السُّيوطيُّ في المزهر ١/٣٤٩-٣٥٠، وهي: الأمكنية، وكون أحد الأصلين أشرف، أو أظهر، أو أوضح، أو أخصّ، أو أسهل وأحسن تصرُّفًا، أو أقرب، أو أليق، أو مطلقًا، أو جوهرًا.

الضابط الأول:

الحسِّيُّ أصلٌ للمعنويّ

اللفظ الحسِّيُّ: هو الدالُّ على ذات كالتُّراب، والشَّجر، والحجر.

واللَّفْظُ المعنويُّ: هو الدالُّ على معنى قائم بالقلب كالحنين، والسَّعْد، والحبِّ، واليقين، والشَّكّ.

ومن أمثلة الأصول الحسيَّة:

أولاً: في المصادر:

القَرْفُ في (قرف): "القاف والراء والفاء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على مخالطةِ الشَّيءِ والالتباس به وادِّراعه، وأصلُ ذلك القَرْفُ: وهو كلُّ قَشْر، ومنه قَرْفُ الخبز، وسمِّي قِرْفًا وقَرْفًا؛ لأنه لباسُ ما عليه ... ومن الباب: اقترفتُ الشَّيءَ: اكتسبته، وكأنَّه لابَسَه وادَّرعه ..."(١).

والكتاب في (كتب): "الكاف والتاء والباء أصلٌ صحيحٌ واحدٌ يدلُّ على جمع شَيءٍ إلى شَيءٍ ... والمكاتَب: العبدُ يكاتبه سيِّده على نفسه، قالوا: وأصله من الكِتاب: يراد بذلك الشَّرْطُ الذي يكتب بينهما"(٢).

ثانيًا: في أسماء الأعيان:

الدَّقْعَاءُ: التُراب في (دقع): "الدال والقاف والعين أصلٌ واحد، وهو

---

(١) مقاييس اللغة ٥/٧٣-٧٤، ومثله (الرَّغْرغة) في (رغَّ) ٢/٣٧٥.

(٢) المصدر السَّابق ٥/١٥٨-١٥٩.

يدلُّ على الذُّلّ، وأصله الدَّقْعاء، وهو التراب، يقال دَقِــعَ الرَّجُل: لَصِــقَ بالتراب ذُلاًّ"(١).

والنِّكْلُ: القيد في (نكل): "النون والكاف واللام أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على مَنعٍ وامتناع، وإليه يرجع فروعه، ونَكَل عنه نُكولاً يَنكِل، وأصل ذلك النِّكْل: القَيْد، وجمعه أنكال؛ لأنَّه يَنْكُل: أي يَمنَع"(٢).

والحَكَرُ: الماءُ المجتمع في (حكر): "الحاء والكاف والراء أصلٌ واحد، وهو الحَبْس، والحُكْرة: حَبْسُ الطعام منتظرًا لغَلائه، وهو الحُكْر، وأصله في كلام العرب الحَكَر، وهو الماء المجتمع، كأنّه احْتُكِر لقلَّته"(٣).

والصُّلاَّع: الصَّخْر الأملس في (صلع): "الصاد واللام والعين أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على ملاسةٍ، من ذلك الصَّلَع في الرّأْس، وأصله مأخوذٌ من الصُّلاَّع، وهو العريض من الصَّخر الأملس، الواحد صُلاَّعة، وجَبَلٌ [صليع]: أملس لا ينبت شيئًا ..."(٤).

---

(١) مقاييس اللغة ٢/٢٩٠ .

(٢) المصدر السَّابق ٥/٤٧٣.

(٣) السَّابق ٢/٩٢.

(٤) نفسه ٣/٣٠٤، ومثله: المفازة لا نبات فيها في (خبت) ٢/٢٣٨، والشجر اليابس في (شظف) ٣/١٨٨، والشَّيء اليابس على هُلْب الذَّنب من بَعَر وغيره في (عبس) ٤/٢١١.

ثالثًا: في الأفعال:

خنَّ: إذا بكي في (خنَّ): "الخاء والنون أصلٌ واحد، وهو حكايةُ شَيءٍ من الأصوات بضعف، وأصله خَنَّ: إذا بكى، خنينًا"[(١)].

وخوَّدتُ الفحل: أرسلتُه في (خود): "الخاء والواو والدال أُصَيلٌ فيه كلمةٌ واحدة، يقال خَوَّدُوا في السَّير، وأصله قولهم خَوَّدْتُ الفحلَ تخويدًا: إذا أرسلتَه في الإناث"[(٢)].

ولبسْتُ الثَّوب في (لبس): "اللام والباء والسين أصلٌ صحيحٌ واحد، يدلُّ على مخالَطَةٍ ومداخَلة، من ذلك لَبسْتُ الثَّوبَ أَلْبَسُه، وهو الأصل، ومنه تتفرَّع الفروع ..."[(٣)].

ورأَمَ الجرحُ: انضمَّ فُوه للبُرْء في (رأم): "الراء والهمزة والميم أصلٌ يدلُّ على مُضامَّةٍ وقُرْبٍ وعَطْفٍ، يقال لكل مَن أحبَّ شيئًا وأَلِفَه: قد رَئِمَه، وأصلُه مِن قولهم: رَأَم الجُرْحُ رئمانًا: إذا انضمَّ فُوه للبُرْء"[(٤)].

وأفَنَ الفصيلُ ما في ضرع أُمِّه: إذا شربه كلَّه في (أفن): "الهمزة والفاء والنون يدلُّ على خلوِّ الشَّيء وتفريغه، قالوا: الأفَنُ: قلَّة العقل، ورجل مأفونٌ، ... ويقال إنَّ الجَوز المأفُونَ: هُو الذي لا شَيءَ في جوفه،

(١) مقاييس اللغة ٢/١٥٧.

(٢) المصدر السَّابق ٢/٢٢٧.

(٣) السَّابق ٥/٣٢٠.

(٤) نفسه ٢/٤٧٣.

وأصل ذلك كلِّه من قولهم: أَفَنَ الفَصيلُ ما في ضرع أُمِّه: إذا شربَه كلَّه، وأَفَنَ الحالبُ النَّاقَةَ: إذا لم يَدَع في ضَرْعِها شيئًا"[١].

وواضحٌ أنَّ جميع الأصول -هنا- حسيَّة، وواضحٌ -أيضًا- أن الفروعَ المشتقةَ منها بعضُها حسيَّة، وبعضها معنوية، ومن المعنوية فروع (أفن) و(رأم).

والواقع أنَّ الحسِّي أصلٌ للمعنوي؛ لأنَّ الحسيَّ أقدم وجودًا من المعنوي، وقد أكَّد كثيرٌ من علماء اللغة على هذه القاعدة، كابن السرَّاج (ت ٣١٦هـ)، وابن عصفور (ت ٦٦٩هـ).

قال ابن السَّرَّاج في (رسالة الاشتقاق):

"واعلم أنه متى تجاذب لفظًا واحدًا جنسان، فكان أحدُ الجنسين جسمًا والآخر عَرَضًا، فالأولى بأن تجعل الأصلَ الاسمُ (اسم العين: الجِسْم)، وذلك نحو قولهم: (النَّبْت والنبات) وقالوا: (أنبت يُنْبتُ نباتًا)، فإنما ينبغي أن تجعل (أنبت يُنْبت) مشتقًّا من النَّبْت؛ لأن العرب قد تشتق أفعالاً من أسماء غير مصادر نحو قولهم: (استحجر الطين) و(استلحموا) إنما ذلك مأخوذ من اللحم والحجر، وكذلك "(استنوق الجملُ) و(ترجَّلت المرأة)، وهذا أكثر من أن أحصيه لك"[٢].

---

(١) مقاييس اللغة ١/١١٩-١٢٠، ومثله أصل الأصل الأول لـ(سحل) ٣/١٤٠، والثاني لـ(خمط) ٢/٢٢٠.

(٢) رسالة الاشتقاق، ص٢٤.

وقال ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ):

في سياق سَرْده وجوه ترجيح الأصل على الفرع في حال التردد بين لفظين: "أن يكون أحدُهما جوهرًا والآخر عَرَضًا، فيكون الردُّ إلى الجوهر أولى من الردِّ إلى العرض؛ إذ كان الجوهر أسبق إلى النَّفس في التقديم، كقولهم: استحجر الطين مأخوذ من الحجر، واستنوق الجمل، واستتيست الشَّاة، وترجَّلت المرأة"(١) أي: من النَّاقة والتَّيس والرَّجل.

أمثلة للأصل المعنوي.

ومع هذا فقد يكون أصل الاشتقاق عنده معنويًا كـ:

السَّعْد في (سعد): "السين والعين والدال أصلٌ يدلُّ على خيرٍ وسرور، خلاف النَّحْس، فالسَّعْد: اليمن في الأمر ... ويقال إنَّ السَّعدانة: الحمامة الأنْثى، وهو مشتقٌّ من السَّعْد"(٢).

وأحبَّه: إذا لزمه في (حب): "الحاء والباء أصول ثلاثة، أحدُها: اللزوم والثَّبات، ... وأمَّا اللزوم: فالحُبُّ والمَحبَّة: اشتقاقه من أحَبَّه: إذا لزمه، والمُحِبُّ: البعير الذي يَحْسِرُ فيلزمُ مكانَه ..."(٣).

هذا، ويجب أن تكون بعض أصول الاشتقاق معنوية؛ لأن كلام

---

(١) الممتع ٤٣/١.

(٢) مقاييس اللغة ٧٥/٣.

(٣) المصدر السَّابق ٢٦/٢-٢٧.

العرب ليس كلُّه حسيًّا، وكلام البشر منه ما يعود إلى الحسِّ ومنه ما يعود إلى المعنى.

الضابط الثاني:
الخَلْقيُّ أصلٌ للمصنوع

الأصلُ الخلقيُّ: هو الذي يدلُّ على ذات خلقها الله تعالى، ولم تتدخل فيها أيادي البشر.

والفرعُ المصنوعُ: هو الذي تدخَّلت فيه أيادي البشر بصناعته وتحويله.

من أمثلة الأصل المخلوق (الحرباء: الدويْبَّة) في (حرب)، قال: "الحاء والراء والباء أصولٌ ثلاثة أحدُها: السّلْب، والآخرُ: دويْبَّة، والثالث: بعضُ المجالس ... فالأول: الحرْب ...وأما الدويْبَّة [فــ] الحِرباء، يقال أرض مُحَرْبِئة: إذا كثُر حِرباؤها، وبها شبِّه الحِرْباء: وهي مسامير الدُّروع، وكذلك حَرَابيّ المَتن، وهي لَحَماتُهُ ..."(١).

فقد ألحق الاستعمال المصنوع وهو (الحِرْباء: مسامير الدروع)، بالأصل المخلوق وهو (الحِرباء: الدُّويْبَّة).

ومن الأمثلة اشتقاق المخدَّة من الخَدّ في (خد): "الخاء والدال أصلٌ واحدٌ، وهو تأسُّلُ الشَّيءِ وامتدادُه إلى السُّفل، فمن ذلك الْخَدُّ خَدُّ

(١) مقاييس اللغة ٢/٤٨.

الإنسان، وبه سُمِّيت المِخَدَّة ..."[١].

والواقع أن المخلوق أصلٌ للمصنوع؛ لأن المخلوق أَقدم وجودًا منه؛ فلزم أن يكون أَصله، وقد أكَّد على هذا كثيرٌ من علماء اللغة، كابن السَّرَّاج، حيث قال:

"واعلم أن الأشياء المصنوعة كالقِدْر والسِّقاء وما أشبه ذلك، إذا أَلْبَسَتْ عليك بشيءٍ من المخلوق وليس من صنعة الناس، فاجعل الأصل لما هو خِلْقة؛ فإنَّ المصنوع أولى بالاشتقاق"[٢].

ثم قال: "وكذلك إن اجتمع شَيءٌ من هذه المعمولات (المصنوعات) مع شَيءٍ من المصادر فالمصدر الأولُ، فالسِّقاء مأخوذ من السَّقْي، والمكحلة أخذت من الكُحْل، والمخدَّة مشتقة من الخدّ؛ لأنَّ الخدَّ يوضع عليها"[٣].

الاشتقاق من المصنوع:

وقد يشتق ابن فارس المخلوقَ من المصنوع كقوله في (عتل): "العين والتاء واللام أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على شِدَّةٍ وقوَّةٍ في الشَّيء، من ذلك الرَّجل العُتُلّ، وهو الشَّديد القويّ المصحَّح الجِسم؛ واشتقاقُه من العَتَلة التي

---

(١) مقاييس اللغة ١٤٩/٢.

(٢) رسالة الاشتقاق، ص٢٥.

(٣) المصدر السَّابق، ص٢٥.

يُحفَر بها ..."[١]، فقد اشتقاق الإنسان العتلّ من العتلة وهو بصفاته أقدم وجودًا منها، ومن غيرها من الآلات المصنوعة.

ومن الواضح بعدُ أن أصلَ اشتقاقِ الفروع عند ابن فارس قد يكون مصدرًا، وقد يكون فعلاً، وقد يكون اسمَ عين؛ فلم يلتزم ابن فارس برأي البصريين الذي عمَّم المصدر أصلاً للاشتقاق، ولا برأي الكوفيين الذي عمَّم الفعل أصلاً للاشتقاق؛ ركونًا منه إلى واقع اللغة الذي يُثبت بيقينٍ تعددَ أصولِ الاشتقاق إلى مصدرٍ وفعلٍ واسمِ عين.

هذا، ويسمى ابن فارس الاستعمالات المتفرِّعة من الأصول القديمة مشتقاتٍ[٢]، وفروعًا[٣]، ومسائلَ[٤]، وكَلِمًا[٥]، وكلماتٍ[٦]، وكُليماتٍ[٧]، ولغةً[٨]، وربما سمَّاها أصولاً[٩]، وقياسًا[١٠].

---

(١) مقاييس اللغة ٤/٢٢٣.

(٢) المصدر السَّابق (خلم) ٢/٢٠٤.

(٣) السَّابق (حل) ٢/٢٠.

(٤) نفسه (بن) ١/١٩١.

(٥) نفسه (ذكر) ٢/٣٥٨، ومثله في (فرط) ٤/٤٩٠.

(٦) نفسه (ثقل) ١/٣٨٢.

(٧) نفسه (بلز)١/ ٢٩٩، ومثله (حلت) ٢/٩٦.

(٨) نفسه (حفص) ٢/٨٦، ومثله (حمط) ٢/١٠٥.

(٩) نفسه (غش) ٤/٣٨٣، ومثله في (رجل) ٢/٤٩٣.

(١٠) نفسه (خشن)٢/٦٤.

وربما عبَّر عن جميع استعمالات الجذر بـ(الفروع) بما فيها الأصل القديم المشتق منه، كقوله في (شرز): "الشين والراء والزّاء أصلٌ يدلُّ على خلافِ الخَير، في جميع فروعهِ: من هلاك، ومنازَعةٍ وغير ذلك"[(١)].

(١) مقاييس اللغة ٣/٢٥٩.

المبحث السابع:
الاشتقاق من المشتق

مما يتصل بقضية (تمييز الأصل من الفرع) مسألة (الاشتقاق من المشتق)؛ ذلك ابن فارس قرَّر أنَّ العرب تشتقُّ من الأصل القديم ألفاظًا وتحمل عليه، في غالب شأنها، وقرَّر -هنا- أنها قد تشتقُّ من اللفظ المشتقِّ وتحمل عليه وعلى اللفظ المحمول.

وقد سبق في (أنواع أصول المعاني) التمثيل للاشتقاق من الأصل القديم، والحمل عليه، ومثال الاشتقاق من المشتق قوله في (غدر): "الغين والدال والراء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على تَرك الشَّيء، من ذلك الغَدْر: نَقْضُ العَهْد وتَرْك الوفاءِ به ...

والغَدَر: الموضِع الظَّلِفُ الكثير الحِجارة، وسمِّي بذلك؛ لأنَّه لا يكاد يُسْلَك، فهو قد غودر، أي تُرِك.

ويقال: رجل ثَبْتُ الغَدَر: أي ثابتٌ في كلامٍ وقتال، هذا مشتقٌ من الكلمة التي قبله، أي إنَّه لا يبالي أن يسلُكَ الموضعَ الصَّعبَ الذي غَادَرَهُ الناسُ من صُعوبته"[1].

ومثال الحمل على المشتقِّ قوله في (بيض): "الباء والياء والضاد

---

(١) مقاييس اللغة ٤/٤١٣-٤١٤، ومثله في (رجب) ٢/٤٩٥-٤٩٦، و(شكّ) ٣/١٧٣، و(عرق) ٤/٢٨٣، و(قرد) ٤/٤١٣-٤١٤.

أصلٌ، ومشتقٌّ منه، ومشبَّه بالمشتقّ، فالأصلُ: البَيَاضُ من الألوان. يقال: ابيضَّ الشَّيءُ، وأمَّا المشتقُّ منه: فالبَيْضَة للدَّجاجةِ وغيْرِها، والجمع البَيْض، والمشبَّه بذلك بَيْضَة الحديد ..."[١].

ومثال الحمل على المحمول قوله في (كتف): "الكاف والتاء والفاء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على عِرَضٍ في حديدةٍ أو عَظْم، من ذلك الكَتِيفة: وهي الحديدة التي يُضَبُّ بها ... وأمَّا قولهم للضِّغن والحِقد كَتِيفة، فذلك من الباب أيضًا، وهو من عجيب كلامهم: أن يحملوا الشَّيءَ على محمولِ غيره، والمعنى في هذا أنَّهم يسمُّون الضِّغْن ضبًّا؛ لأنَّه يُضِبُّ على القَلْب، فلما كانت الضَّبَّة في هذا القياس بمعنى أنَّها تُضَبُّ على الشَّيء وكانت تسمَّى كَتيفةً، سمَّوا الضِّغن ضَبًّا وكتيفة، ..."[٢]، وفي (درع): "الدال والراء والعين أصلٌ واحد، وهو شيءٌ [من اللِّباس] ثم يُحمَل عليه تشبيهًا، فالدِّرع دِرْعُ الحديد ... وهذا هو الأصل، ثمَّ يقال: شاةٌ دَرْعاء: وهي التي اسوَدَّ رأسُها وابيضَّ سائرُها، وهو القياس؛ لأنَّ بياضَ سائِر بدنِها كدرعٍ لها قد لبِسَتْهُ، ومنه الليالي الدُّرَع: وهي ثلاثٌ تسودّ أوائلُها ويبيضُّ سائرُها، شُبِّهت بالشَّاة الدَّرْعاء، فهذا مشبَّهٌ بمشبَّهٍ بغيره ..."[٣].

---

(١) مقاييس اللغة ٣٢٦/١، ومثله في (بكر) ٢٨٧/١، و(جمل)٤٨١/١، و(قبس) ٤٨/٥.

(٢) المصدر السَّابق ١٥٩/٥-١٦٠، ومثله في (غوى) ٤٠٠/٤.

(٣) السَّابق ٢/ ٢٦٨، ومثله في (عين) ١٩٩/٤-٢٠٠.

وسمَّى الأستاذ نذير مكتبي هذا النوع من الاشتقاق بالاشتقاق المركَّب؛ لأنَّه اشتقاق من المشتق[١]، ومثَّل الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود له باشتقاق: تمنطق وتمذهب وتمسكن، من: المنطق والمذهب والمسكن المشتقة بدورها من: نطق وذهب وسكن[٢].

والاشتقاق من المشتق يلزم منه أن يكون المشتقُّ الذي اشتُقَّ منه مُشْبِهًا للأصل القديم من ناحية الاشتقاق منه، ومشبهًا للمعنى المشترك من ناحية اشتراك استعمالين فأكثر في دلالته تبعًا للاشتقاق منه، وقد سمى الدكتور محمد حسن جبل هذه الظاهرة بـ(التفرُّع الاشتقاقي)، وعرَّفها بـ"أن يصير بعض استعمالات الجذر رأسًا اشتقاقيًا متميزًا، أي: تؤخذ منه مشتقات أخرى تحمل معناه المتميز عن المعنى المحوري لجذره، ويصير معناه -مع هذا التميُّز- مشهورًا متبادرًا في سياقه عند ذكر اللفظ دون تقييد"[٣].

---

(١) في مقدِّمته لـ(العلم الخفاق في علم الاشتقاق) لصديق حسن خان، ص١٨.

(٢) مفهوم الاشتقاق الصَّرفي وتطوّره عند النحويين والأصوليين، ص٢١.

(٣) علم الاشتقاق، ص٢١٩.

المبحث الثامن:

استنباط المعنى المشترك

المعنى المشترك مستنبطٌ في الأساس من الأصل الأقدم في الجذر؛ لكن ابن فارس راعى عند صياغته أن تكون دلالة استعمالات الجذر الأصلية والمتفرِّعة بارزةً فيه، وربما كان بروز المعاني المتفرِّعة فيه أكثر من بروز المعنى القديم.

فلو أخذنا الجذر (شظف) مثلاً لوجدنا ظهور المعنى المشترك في المعنى المتفرِّع منه أظهر منه في المعنى الأصلي، مع تصريح ابن فارس بأن المعنى الأصلي هو مأخذ المعنى المشترك فيه.

(شظف): "الشين والظاء والفاء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على الشِّدَّة في العيشِ وغيره، والأصل من ذلك الشَّظيف من الشَّجر: الذي لم يجِدْ رِيَّهُ فيبِس وصلُب، فيقال من هذا: فلانٌ هو في شَظَف من العَيش: أي ضِيق وشِدَّة ..."(١).

المعنى المشترك هنا: هو "الشِّدَّة في العيش وغيره".

والمعنى الأصلي: الشَّظيف من الشَّجر: اليابس الصَّلب.

والمعنى الفرعي: الشَّظف في العيش: الضيق والشِّدَّة.

فالشدَّة -هنا موجودة في العيش الضَّيق وفي الشجر اليابس، وقد

---

(١) مقاييس اللغة ٢/١٨٤.

نصَّ على شدَّة العيش وهو الفرع، وأشار إلى شدة الشجر وهي الأصل، وإن كانت الشِّدَّة موجودة فيهما.

مثال آخر:

(خبت): "الخاء والباء والتاء أصلٌ واحدٌ يدلُّ على خُشوع: يقال أَخبَتَ يخبِتُ إخباتًا: إذا خشَع، وأخبَتَ لله تعالى، قال عزَّ ذكره: ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُخْبِتِينَ﴾[١]، وأصلُه من الخَبْت، وهو المفازة لا نباتَ فيها"[٢].

المعنى المشترك: الخشوع.

المعنى الأصلي: الخبت: المفازة لا نبات فيها.

المعنى الفرعي: خشوع الإنسان.

وظاهرٌ أنَّ المعنى المشترك -هنا- متحقق في الاستعمالين ولكن ظهوره في المعنى الفرعي أكثر من ظهوره في المعنى الأصلي، وكأنه مأخوذ من المعنى الفرعي مباشرة.

ولأجل هذا قال الدكتور: محمد حسن جبل عن منهج ابن فارس في (مقاييس اللغة) والراغب الأصفهاني في (مفردات ألفاظ القرآن الكريم) إنهما: "كانا يجعلان المعنى المشهور في المادة هو أصلها، ثم يحاولان ردَّ بقية

---

(١) سورة الحج: ٣٤.

(٢) مقاييس اللغة ٢/٢٣٨ .

الاستعمالات إليه، وكثيرًا ما يكون ذلك الأصل معنويًّا"(١).

وهذا صحيحٌ إن قصد الدكتور بالأصل: المعنى المشترك، وأمَّا إن قصد به المعنى القديم الذي استَنبط منه ابن فارس المعنى المشترك فلا يُوافق على ذلك؛ لما سبق في الأمثلة التي ذكرها قبلُ وغيرها من أنَّ المعنى الأقدم عنده قد لا يكون مشهورًا، وفي الأكثر يكون حسيًّا، وخَلْقيًا.

(١) معجم أصول معاني ألفاظ القرآن الكريم، ص١٨، رسالته للدكتوراه، وهي أصل كتابه: (المعجم الاشتقاقي المؤصَّل لألفاظ القرآن الكريم)، ولم يذكر فيه هذا النَّص.

المبحث التاسع:
سمات نظريّة أصول المعاني

سمات نظرية أصول المعاني: هي صفاتها التي توضحها وتميِّزها بين أخواتها من النظريات اللغوية، وهي سماتٌ تشمل هذه النظرية كعملية استنباط، وكأصولٍ مستنبطة، ومنها ما يرجع إلى الأصول المستنبطة فقط.

وهي نوعان:

١- سمات أساسيَّة: تلزم جميع الأصول.

٢- وسمات متغيِّرة: تلزم بعض الأصول دون بعض.

المطلب الأول: السمات الأساسية

السَّماتُ الأساسيَّة: هي السِّمات التي تلزم جميع الأصول، ولا يخرج عنها أصلٌ إلا لخللٍ لم يتنبَّه له ابن فارس، أو لسببٍ مقبول، أو علَّة لم نعرفها.

وهي سبع سمات:

السِّمة الأولى: الإيجاز.

والمراد بها أن تقلَّ ألفاظ الأصول مع وفائها بالمعنى المشترك لجميع استعمالات الجذر اللغوي دون إطنابٍ أو إخلال.

وقد التزم ابن فارس بإيجاز الأصول، ووضوحها وشمولها، وصرّح بذلك في صدر (مقاييس اللغة) حين قال: "وقد صدَّرْنا كلَّ فصلٍ بأصله

الذي يتفرَّع منه مسائلُه، حتى تكونَ الجملةُ **الموجَزةُ** شاملةً للتَّفصيل، ويكونَ المجيبُ عما يُسألُ عنه مجيبًا عن الباب المبسوطِ **بأوجزِ لفظٍ** وأقربِه"(١).

وقد جاءت الغالبية العظمي من أصول ابن فارس موجزة، إما في كلمة واحدة كقوله في (شوب): "الشين والواو والباء أصلٌ واحدٌ، وهو الخَلْط"(٢)، أو في كلمتين -وهو الأكثر- كقوله في (شج): "الشين والجيم أصلٌ واحد يدلُّ على صَدْع الشَّيء"(٣)، أو في ثلاث كلمات بكثرة كقوله في (بلغ): "الباء واللام والغين أصلٌ واحد، وهو الوُصول إلى الشَّيء"(٤).

ويندر أن تطول الأصول، وإذا طالت فإنها تكون في حدود قوله في (جدل): "الجيم والدال واللام أصلٌ واحد، وهو من باب استحكام الشَّيءِ في استرسالٍ يكون فيه، وامتدادِ الخصومة ومراجعةِ الكلام"(٥)، وفي (غنم): "الغين والنون والميم أصلٌ صحيحٌ واحدٌ يدلُّ على إفادة شَيءٍ لم

---

(١) مقاييس اللغة ٣/١.

(٢) المصدر السَّابق ٢٢٥/٣، ومثله (أزق) ٩٥/١، و(شهق) ٢٢٢/٣.

(٣) السَّابق ١٧٨/٣، ومثله (شرّ) ١٨٠/٣.

(٤) نفسه ٣٠١/١.

(٥) نفسه ٤٣٣/١.

يُملَك من قبل، ثم يختصّ به ما أُخِذ من مال المشركين بقَهْرٍ وغَلَبة"[1]، وفي (قدو): "القاف والدال والحرف المعتلّ أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على اقتباسٍ بالشَّيء واهتداء، ومُقادَرة في الشَّيءِ حتى يأتي به مساويًا لغيره"[2].

وربما ابتعد ابن فارس -في أحيان نادرة- عن الإيجاز فجاءت بعض أصوله مطنبةً أو مختلَّة، ومن الإطناب قوله في "(يمّ): الياء والميم كلمةٌ تدلُّ على قَصْدِ الشَّيءِ وتعمُّده وقصده"[3]، حيث كرَّر لفظ (القصد) مرتين، ومن الإخلال قوله في "(خمس): الخاء والميم والسين أصلٌ واحد، وهو في العدد"[4] وكان الأولى أن يقول: (عددٌ يدل على خمسة أو "خماسية العدد"، "وهو خمسة في العدد"، كما فعل في (تسع) حيث قال: "التاء والسين والعين كلمةٌ واحدة، وهي التِّسعة في العدد"[5]، وإنما جاء هذا الأصل وأشباهه مختلاً؛ لأن ابن فارس ركن إلى أنه سيوضحه في الشرح، وقد فعل ذلك.

---

(١) مقاييس اللغة ٣٩٧/٤.

(٢) المصدر السَّابق ٦٦/٥.

(٣) السَّابق ١٥٢/٦.

(٤) نفسه ٢١٧/٢، ومثله (ثلث) ٣٨٥/١.

(٥) نفسه ٣٤٧/١.

السِّمة الثَّانية: الوضوح.

وهو قرب المعنى المشترك إلى ذهن القارئ، على حدِّ تعريف ابن فارس للكلام الواضح أنه "الذي يفهمه كلُّ سامعٍ عرَف ظاهرَ كلام العرب، كقول القائل: شربت ماءً ولَقيت زيدًا ..."[(١)].

وقد التزم ابن فارس بوضوح أصول المعاني في صدر (مقاييس اللغة) وقد نقلت نصَّه في ذلك قبلُ وفيه: "ويكون المجيب على ما يسأل عنه مجيبًا عن الباب المبسوط بأوجز لفظٍ **وأقربه**"[(٢)]، والقرب يستلزم وضوح المعنى.

ولأجل هذا اختار ابن فارس عامة ألفاظه مما قربت دلالته من الأفهام ونبت عن الغريب كقوله في (وجه): "الواو والجيم والهاء أصلٌ واحد يدلُّ على مقابلةٍ لشَيء"[(٣)] وفي (وحد): الواو والحاء والدال أصلٌ واحد يدلُّ على الانفراد"[(٤)]، وفي (وضح): "الواو والضاد والحاء أصلٌ واحد يدلُّ على ظُهور الشَّيءِ وبُروزِه"[(٥)].

وكثيرًا ما يلجأ -لأجل التوضيح- إلى صياغة الأصل بألفاظٍ

---

(١) الصاحبي (باب: مراتب الكلام في وضوحه وإشكاله)، ص ٦٩.

(٢) مقاييس اللغة ٣/١

(٣) المصدر السَّابق ٨٨/٦.

(٤) السَّابق ٩٠/٦.

(٥) نفسه ١١٩/٦.

مترادفةٍ تؤدي معنى واحدًا كقوله في (عصم): "العين والصاد والميم أصلٌ واحدٌ صحيحٌ يدلُّ على إمساكٍ ومنْع وملازمة، والمعنى في ذلك كلِّه معنىً واحد"(١)، وفي (نعم): "النون والعين والميم فروعُه كثيرة، وعندنا أنَّها على كثرتها راجعةٌ إلى أصلٍ واحدٍ يدلُّ على ترفُّهٍ وطِيبِ عيشٍ وصلاح"(٢)، وفي (غدق): "الغين والدال والقاف أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على غُزْرٍ وكثرةٍ ونَعْمَة"(٣).

وربما أعاد الأصل بصيغة مرادفة له أثناء الشرح كقوله في (بور): "الباء والواو والراء أصلان: أحدُهما: هَلاكُ الشَّيء وما يشبِهُه من تعطُّلِهِ وخُلُوِّه، والآخَر: ابتلاءُ الشَّيءِ وامتحانُه ..." ثم قال في الشرح: "... والأصل الثاني: التّجربة والاختبار"(٤).

وربما عبَّر عن الأصل بماهِيَّته وضده معًا؛ زيادةً في التوضيح كقوله في (سعد): "السين والعين والدال أصلٌ يدلُّ على خيرٍ وسرور، خلاف النَّحْس"(٥)، وفي (زبي): الزاء والباء والياء يدلُّ على شرٍّ لا خير"(٦)،

---

(١) مقاييس اللغة ٤/٣٣١.

(٢) المصدر السَّابق ٥/٤٤٦.

(٣) السَّابق ٤/٤١٥، ومثله (رغّ) ٢/٣٧، و(فرع) ٤/٤٩١، و(نجد) ٥/٣٩١.

(٤) نفسه ١/ ٣١٦ – ٣١٧.

(٥) نفسه ٣/٧٥.

(٦) نفسه ٣/٤٦.

ويشبه هذا قوله في (بحت): "الباء والحاء والتاء يدلُّ على خُلوص الشَّيءِ وألاَّ يخلِطَه غيرُه"[1].

ومن أجمل أساليبه في الصياغة أن يبهم الأصول في (صدر الجذر) ثم يوضحها في (الشرح)، وهذا من صور الإطناب المشوِّقة للتعرُّف، فحين يقول (أصلان) تتطلع النفس إلى كنههما، وعندما يذكرها مبهمين تتطلع النفس إلى وضوحهما في الشَّرح، كقوله في (ورد):

"الواو والراء والدال: أصلان، أحدهما: الموافاة إلى الشَّيءِ، والثاني: لونٌ من الألوان"[2]، ثم وضح في الشرح الأصل الثاني المبهم بأنه (لون الوَرْد)، وكان بإمكانه أن يقول في الصَّدْر: (والثاني: لونُ الوَرْد).

هذا، وقد لحق الغموض ببعض أصول ابن فارس، وأخذ ذلك أربعة مظاهر:

١- الصياغة بألفاظٍ غريبة.

كقوله في (برم) قال: "الباء والراء والميم يدلُّ على أربعة أصولٍ: إحكام الشَّيء، والغَرَض به، ..."[3] فقوله: (والغَرَض به) غير واضح، حتى وضحه في الشَّرح بقوله: "وأمَّا الغَرَض فيقولون: بَرِمْتُ بالأمرِ عَيِيتُ

(١) مقاييس اللغة ٢٠٣/١.

(٢) المصدر السَّابق ١٠٥/٦.

(٣) السَّابق ٢٣١/١، ومثله الأصل الثاني لـــ(أخَّ) ١١/١-١٢.

به، وأبرمَني أعياني ... قال الخليلُ: بَرِمْتُ بكذا: أي ضَجِرتُ به بَرَمًا"(١)، ووضحه أكثر في (غرض) فقال: "... والغَرَض: المـَـلالَة، يقالُ: غَرِضْت به ومنه"(٢).

ومن المؤكَّد أن ابن فارس لم يكن يتكلَّف الغريب، وورود بعض الغريب في أصوله يعود إلى ثروته اللغوية والأدبية؛ كما تشهد بذلك كتبه في اللغة والأدب بفروعهما.

٢- الصياغة بإعادة لفظ الجذر دون شرح.

كقوله في (خدش): "الخاء والدال والشين أصلٌ واحد، وهو خَدْشُ الشَّيءِ للشَّيء"(٣)، وفي (خضب): "الخاء والضاد والباء أصلٌ واحدٌ، وهو خَضْبُ الشَّيء"(٤)، وفي (تحت): "التاء والحاء والتاء كلمةٌ واحدةٌ، تحت الشَّيء"(٥).

ومعلومٌ أنَّ تفسيرَ اللفظ بنفسه لا يعطي معنى جديدًا كما يعطيه تفسيره بلفظٍ مغايرٍ له، ويبدو أن ابن فارس إنما يصنع هذا في الجذور التي

---

(١) مقاييس اللغة ٢٣١/١، ومثله غرابة (صَلْقَةٍ) في (صعق) ٢٨٥/٣، وتفسيرها في (صلق) ٣٠٦/٣.

(٢) المصدر السَّابق ٤١٧/٤.

(٣) السَّابق ١٦٠/٢.

(٤) نفسه ١٩٤/٢، ومثله (دوس) ٣١٣/٢.

(٥) نفسه ٣٤٢/١، ومثله (حسوى) ٥٨/٢.

وضحت معانيها وكثرُ تداولها بين النَّاس، فربما ظنَّ أنَّ تفسيرها من باب تفسير الواضحات وهو أمرٌ مكروه.

٣- الصياغة بالضد دون ذكر المعنى الذاتي للأصل.

كقوله في (سود): "السين والواو والدال أصلٌ واحد، وهو خلاف البياضِ في اللَّون"[١]، وفي (سكت): "السين والكاف والتاء يدلُّ على خِلاف الكلام"[٢]، وفي (سمن): "السين والميم والنون أصلٌ يدلُّ على خلاف الضُّمْر والهزال"[٣].

والصياغة بالضدِّ -وإن كانت من وسائل توضيح الأشياء- إلا أنها تحول دون التعرُّف على المعنى الذاتي للأصل، ففي (سمن) مثلاً معناه الذاتي هو الامتلاء، وهو خلاف الضُّمر والهزال، وقد يُردُّ على هذا بأنه يفهم من ضدِّه، وهذا صحيح من حيث الجملة إلا أنَّ هناك أصولاً قد لا يفهم من ضدِّها كامل معناها الذاتي المقابل؛ لدخول أشياء كثيرة في مقابل ذلك الضد، كـ(حسن) الذي هو: أصلٌ واحد، ضِدُّ القبح[٤] قابله أصلان مختلفان الأول: (قبح): "القاف والباء والحاء كلمةٌ واحدة تدلُّ على

---

(١) مقاييس اللغة ١١٤/٣.

(٢) المصدر السَّابق ٨٩/٣.

(٣) السَّابق ٩٧/٣، ومثله (جهم) ٤٩٠/١، و(سكن) ٨٨/٣.

(٤) نفسه ٥٧/٢.

خلاف الحُسْن"[١]، والثاني (سمج): "السين والميم والجيم أصلٌ يدلُّ على خِلاف الحُسن"[٢].

ويبدو أن ابن فارس لا يصنع هذا إلا في الأصول المشهورة والمألوفة؛ رغبةً في توضيح الأصل بضده، أو هربًا من توضيح الواضحات.

ولو أنَّه اقتصر على هذا الأسلوب في الجذور غير المتقابلة أو في أحد الجذرين المتقابلين لخفّ لومه فيه، إلا أنَّه عداه إلى بعض الجذور المتقابلة ففسَّر كل واحد منهما بضد الآخر مع عدم بيانه للمعنى الذاتي لواحد منهما حتى يحيل عليه، كـ(حمد) و(ذمَّ) قال في (حمد): "الحاء والميم والدال كلمةٌ واحدةٌ وأصلٌ واحدٌ يدلُّ على خلاف الذَّمّ"[٣]، وفي (ذمّ): "الذال والميم في المضاعف أصلٌ واحدٌ يدلُّ كلُّه على خلافِ الحمد"[٤].

وقد قدَّمتُ أنه إذا فسَّر الأصل بمعناه الذاتي ثم أتبعه بضده أن هذا من غاية التوضيح ولا يدخل في هذا اللوم، وذلك كقوله في (شقو): "الشين والقاف والحرف المعتلّ أصلٌ يدلُّ على المعاناة وخلاف السُّهولة

---

(١) مقاييس اللغة ٤٧/٥.

(٢) المصدر السَّابق ٩٩/٣.

(٣) السَّابق ١٠٠/٢.

(٤) نفسه ٣٤٥/٢، ومثلهما (حسن) ٥٧/٢، و(خبث) ٢٣٨/٢، و(طيب) ٤٣٥/٣، و(قبح) ٤٧/٥.

والسَّعادة"[١].

٤- عدم شرح الأصل.

قد يذكر ابن فارس الأصل المعنوي ولكنه لا يشرحه كقوله في (تجر): "التاء والجيم والراء، التِّجارةُ: معروفة، ويقالُ: تاجرٌ وتَجْرٌ، كما يقالُ: صاحبٌ وصحبٌ"[٢].

ولعله ركن –هنا– إلى أن التجارة شَيءٌ معروف، وتوضيح الواضح مكروه، ومثل هذا فعل في شرح كثير من الاستعمالات فقال: إنها (معروفة) أو (معروف)؛ كقوله في (جرد): " ...والجَراد معروفٌ ..."[٣]، وفي (بكر): " ...والبَكرة معروفة ..."[٤] وفعله هذا سليم، لكن كثيرًا من الألفاظ التي قال عنها ابن فارس أو غيره من المعجميين إنها معروفة، صارت بعد زمانهم غير معروفة، إضافة إلى أن هذه المعرفة نسبية فما عُرف عند أحدٍ قد يجهل عند غيره، والأولى ذكر حقائق الألفاظ مهما وضحت عند مفسِّرها.

وهذه الملاحظةُ أُخذت على كثيرٍ من المعجميين، ولا يكاد يخلو

---

(١) مقاييس اللغة ٣/٢٠٢.

(٢) المصدر السَّابق ١/٣٤١، ومثله (بصل) ١/٢٥٣، و(ترس) ١/٣٤٣.

(٣) السَّابق ١/٤٥٢.

(٤) نفسه ١/٢٩٠.

منها معجم؛ لتأثير البيئة في شرح العالم للألفاظ؛ حيث لا يحتاج العالم لشرح الألفاظ التي ظهرت معانيها في عصره.

السِّمة الثَّالثة: الشمول.

وهو أن يكون المعنى المشترك متحققًا في جميع استعمالات الجذر اللغوي، لا يخرج عنه أيٌّ منها من غير مانعٍ معتبر.

وقد التزم ابن فارس في مقدمة (مقاييس اللغة) بهذه السِّمة -أيضًا- فقال: "حتى تكونَ الجملةُ الموجَزةُ **شاملةً للتَّفصيل**، ويكونَ المجيبُ عما يُسألُ عنه مجيبًا عن الباب المبسوطِ بأوجزِ لفظٍ وأقربِه"(١).

ولتحقيق هذه الشمول اعتمد ابن فارس الوسائل الآتية:

١- التجريد.

وهو استخلاص القدر المشترك بين استعمالات الجذر اللغوي بعيدًا عن القيود الدلالية الخاصَّة ببعضها، أو: ألا يكون المعنى المشترك عبارة عن استعمال واحد من استعمالات الجذر بلفظه أو بمعناه؛ بحيث لا يفهم منه الاستعمالات الأخرى للجذر.

كقوله في (موت): "الميم والواو والتاء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على ذَهاب القُوَّة من الشَّيء، منه المَوْتُ: خلاف الحياة، وإنما قلنا أصلُه ذَهاب القُوّة؛ لما روِي عن النبي ﷺ: «مَنْ أكلَ من هذهِ الشَّجَرةِ الخبيثةِ فلا يقربَنَّ

---

(١) مقاييس اللغة ١/٣.

مسجِدَنا، فإنْ كنتمْ لا بدَّ آكِليها فأمِيتُوها طَبْخًا» ..."[١].

فقد أخذ معنى (ذهاب القوَّة من الشَّيء) وهو القدر المشترك مع اختلاف كيفيته بين الموت الحقيقي، والموت المجازي في ذهاب رائحة البصل بطبخها.

ومثله قوله في (عنق): "العين والنون والقاف أصلٌ واحدٌ صحيحٌ يدلُّ على امتدادٍ في شَيء، إمَّا في ارتفاعٍ وإمَّا في انسياح ..."[٢].

فقد أخذ معنى (الامتداد) وهو القدر المشترك، مع تحققه في بعض الاستعمالات حال الارتفاع، وفي بعضها حال الانسياح.

وهذه الخاصية إنما تلزم في الأصول المشتركة؛ لكونها مشتركة بين استعمالين فأكثر، وأما الأصول المفردة التي لم تقس ولم يحمل عليها فلا تحتاج إلى التجريد؛ لقيامها على استعمال واحد هو كلُّ معناها، كأصل (حسد) قال: "الحاء والسين والدال أصلٌ واحد، وهو الحَسَد"[٣].

والغالب على أصول المعاني المشتركة بين استعمالين فأكثر

---

(١) مقاييس اللغة ٢٨٣/٥، والشَّطر الأول من الحديث في صحيح مسلم، ص٢٢٤، برقم (٥٦٥)، ومثله الشطر الأخير لكن بلفظ التثنية «فمن أكلهما فليمتهما طبخًا» يعني الثوم والبصل، ص٢٢٥، برقم (٥٦٧).

(٢) مقاييس اللغة ١٥٩/٤.

(٣) المصدر السَّابق ٦١/٢.

التجريدُ[١]، ويندر أن تأتي مباشرة، أي: مصوغة من استعمال مفرد بدلالته الخاصَّة بحيث لا يشمل معناه بقيةَ استعمالات الجذر، وفي هذه الحالة ينصُّ ابن فارس على أن هذا الاستعمال يستعار في غير هذا المعنى، أو يشتق منه، أو يتوسّع فيه، كقوله في (أبط): "الهمزة والباء والطاء أصلٌ واحد، وهو إبطُ الإنسان أو استعارةٌ في غيره ... والاستعارة: الإبط من الرَّمل: وهو أن ينقطع معظمُه ويبقى منه شيءٌ رقيقٌ منبسط متصل بالجَدَد، فمنقطع معظمه الإبط ..."[٢].

فـــ(إبط الإنسان) لا يشمل (الإبط من الرَّمل)؛ ولأن ابن فارس صدَّر الجذر بـــ(إبط الإنسان) نصَّ على أنه يستعار في غيره؛ حتى ينفي عن أصوله عدم الشمول.

ومثله في (عين): " العين والياء والنون أصلٌ واحدٌ صحيحٌ يدلُّ على عُضوٍ به يُبْصَر ويُنظَر، ثم يشتقُّ منه، والأصلُ في جميعه ما ذكرنا ..."[٣]، حيث جعل الأصل (العين)، لكنه نصَّ على أنه يشتقُّ منها.

وقد عدَّ الدكتور عبد الكريم جبل بعض أصول ابن فارس المعنوية مما خالف فيه ابن فارس منهج التجريد فصاغها بطريقةٍ مباشرة، ومثَّل لها

---

(١) الدلالة المحورية، ص٤١.

(٢) مقاييس اللغة ١/٣٧-٣٨.

(٣) المصدر السَّابق ٤/١٩٩.

بنحو قول ابن فارس في (بعر): "الباء والعين والراء أصلان: الجمال، والبَعَــْـر"[(١)]، وقد أدى الدكتور إلى هذا النَّقد اعتقاده بوجوب أن تكون أصول المعاني كلها مشتركة أي: مستخلصة من معنيين فأكثر، وهو الأمر الذي لم يكن ابن فارس يذهب إليه؛ فقد تنوعت أصول المعاني عنده إلى نوعين أولهما: أصول مشتركة، يجب أن تكون مجرَّدة، وثانيهما: أصول مفردة قامت على استعمالٍ واحد، يجوز صياغتها بطريقة مباشرة كهذا المثال الذي ذكره الدكتور الفاضل.

٢- الجمع بين التعدي واللزوم.

كقوله في (أدي): "الهمزة والدّال والياء أصلٌ واحد، وهو إيصالُ الشَّيء إلى الشَّيء أو وصوله إليه من تلقاء نفسه"[(٢)]، وفي (زين): "الزاء والياء والنون أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على حُسن الشَّيءِ وتحسينه"[(٣)]، وفي (شرد): "الشين والراء والدال أصلٌ واحدٌ، وهو يدلُّ على تنفيرٍ وإِبعاد، وعلى نِفَارٍ وبُعدٍ، في انتشار"[(٤)].

فلو أخذنا الجذر (أدي) الدال على أصلٍ واحد وهو "إيصال الشَّيء

(١) مقاييس اللغة ٢٦٩/١، وينظر: الدلالة المحورية، ص٤٢.

(٢) مقاييس اللغة ٧٤/١، ومثله (عفص) ٦٩/٤، و(خلط) ٣٨٩/٤، و(غير) ٤٠٣/٤.

(٣) المصدر السَّابق ٤١/٣.

(٤) السَّابق ٢٦٩/٣.

إلى الشَّيء أو وصوله إليه من تلقاء نفسه" لوجدنا له:

-استعمالاً واحدًا بصورة اللزوم وهو: "أدى يَأْدي أُدِيًّا" تقوله العرب للَّبَن إذا وصل إلى حال الرُّؤوبِ، وذلك إذا خَثُر" وهذا هو وصول الشَّيء إلى الشَّيء من تلقاء نفسه.

-واستعمالين بصورة التعدي وهما: أدَّى فلان يؤدّي ما عليه أداءً وتَأْدِيَةً، وتقول فلانٌ آدَى للأمانة منك"، وهذا هو إيصال الشَّيء إلى الشَّيء[١].

وهذا الأسلوب فيه زيادةُ بيانٍ لتحقق وشمول المعنى المشترك لاستعمالات الجذر، حين يظهر المعنى المشترك في بعضها بصورة التعدِّي وفي بعضها بصورة اللُّزوم، وإلا فلو عبر ابن فارس بالمعنى المشترك وهو (الوصول) هنا، دون النّصِّ على التعدي واللُّزوم لأدى إلى الشمول؛ لأن (الوصول) يشمل وصول الشَّيء بنفسه أو إيصاله من قبل الغير؛ ولهذا لم يلتزم ابن فارس بهذا الأسلوب في جميع الجذور المحتوية على استعمالات لازمة ومتعدية، وإنما استعمله في حدودٍ قليلة[٢].

٣- الترادف.

كقوله في (نجد): "النون والجيم والدال أصلٌ واحدٌ يدلُّ على اعتلاءٍ

---

(١) انظر: مقاييس اللغة (أدي) ١/٧٤.

(٢) وينظر في هذا الأسلوب: الدلالة المحورية، ص٤٣-٤٤.

وقوَّةٍ وإشراف"[١]، وفي (رغّ): "الراء والغين أصلٌ يدلُّ على رَفاهةٍ ورفاغَةٍ ونَعْمة"[٢]، وفي (نعم): "النون والعين والميم فروعُه كثيرة، وعندنا أنَّها على كثرها راجعةٌ إلى أصلٍ واحدٍ يدلُّ على ترفُّهٍ وطِيب عيشٍ وصلاح"[٣].

وقد ذكرتُ (الترادف) في وسائل ابن فارس لإيضاح أصول المعاني؛ لأنه يفي بذلك من تلك الجهة، ويفي بالشمول -هنا- من ناحية أن بعض الألفاظ المترادفة تكون أقرب إلى بعض استعمالات الجذر، فلو اقتصر على لفظٍ واحد منها؛ لظُنَّ عدم تحقق الأصول في بعضها، مع اعتقاد ابن فارس بوفاء الأصول -بدون إرداف- بجميع معاني الاستعمالات.

٤- الصياغة بالتشبيه والتقريب.

وله في ذلك صورتان:

الأولى: صياغة الأصل ثم الإشارة إلى ما يشبهه أو يقاربه كقوله في (أسف): "الهمزة والسين والفاء أصلٌ واحدٌ يدلُّ على الفَوت والتلهُّف

---

(١) مقاييس اللغة ٣٩١/٥.

(٢) المصدر السَّابق ٣٧٥/٢.

(٣) السَّابق ٤٤٦/٥.

وما أشبه ذلك"[١]، وفي (شمع): "الشين والميم والعين أصلٌ واحدٌ وقياسٌ مطَّرد في المِزاح وطِيب الحديث والفَكاهة وما قاربَ ذلك"[٢]، وفي (عسن): "العين والسين والنون أُصَيلٌ صحيحٌ يدلُّ على سِمَن وما قاربَه وأشبهه"[٣].

والثانية: صياغة الأصل بالنص على شَبَهِه لشَيءٍ ما، كقوله في (سدر): "السين والدال والراء أصلٌ واحدٌ يدلُّ على شِبه الحَيْرة واضطراب الرَّأي"[٤]، وفي (فحص): "الفاء والحاء والصاد أصلٌ صحيح، وهو كالبحثِ عن الشَّيء"[٥].

ويلجأ ابن فارس إلى هذا النَّوع من الصياغة حين يرى أو يظنُّ أنَّ الأصل المعنوي بصياغته الحالية لن يشمل جميع استعمالات الجذر، فيسعفه النَّصُ على التشابه والتقارب لتحقيق هذا الشمول.

السِّمة الرَّابعة: الإحكام.

وهو أن تتحقق أصول المعاني في استعمالات الجذر اللغوي تحققًا

---

(١) مقاييس اللغة ١/١٠٣، ومثله (بهو) ١/٣٠٧.

(٢) المصدر السَّابق ٣/٢١٤.

(٣) السَّابق ٤/٣١٦.

(٤) نفسه ٣/١٤٨، ومثله (عسف) ٤/٣١١.

(٥) نفسه ٤/٣٧٧، ومثله (بغز) ١/٢٧٣.

حقيقيًّا، لا يسمح بدخول استعمالات من جذور أخرى فيها، أو خروج بعض استعمالاتها عنها، لغير سببٍ معتبر.

وعلى هذا فالإحكام يقتضي أن يتوفر في أصول المعاني ثلاثة أمور:

١- التعبير الحقيقي عن استعمالات الجذر، بحيث تكون هي المعنى المشترك فعلاً.

٢- الابتعاد عن القيود التي لا تطَّرد في جميع استعمالات الجذر اللغوي.

٣- الحصول على القيود التي تمنع دخول استعمالات من جذور أخرى أو جذور أخرى كاملة، لغير سببٍ معتبر.

وقد توفرت هذه القيود في عامة أصول المعاني عند ابن فارس، باستثناء أصولٍ قليلةٍ عرت عنها، وأخذت أربعة مظاهر:

١- عدم تعبير الأصل المعنوي عن معانى استعمالات الجذر تعبيرًا دقيقًا.

كقوله في (خمس): "الخاء والميم والسين أصلٌ واحد، وهو في العدد ..."[(١)]، وكان الأولى أن يقول مثلاً: (وهو خمسة في العدد)، أو (خماسية العد)، كما فعل ذلك في الشَّرح، وكما فعل في (تسع) حيث قال: "التاء والسين والعين كلمةٌ واحدة، وهي التسعة في العدد"[(٢)].

---

(١) مقاييس اللغة ٢/٢١٧، ومثله في (ثلث) ١/٣٨٥، و(ضبس) ٣/٣٨٦.

(٢) المصدر السَّابق ١/٣٤٧.

٢- إلغاء بعض القيود اللازمة من صياغة الأصل المعنوي.

وهو ما سماه الدكتور عبد الكريم جبل بـــ(الفضفضة)، أي: شدَّة عموم الصياغة حتى يدخل في أصلِ ذلك الجذرِ جذورٌ أخرى[١].

ويكفي للتدليل على هذا العموم أن (القطع) وقع أصلاً معنويًّا لأكثر من ستين جذرًا، كقوله في (بتك): "الباء والتاء والكاف أصلٌ واحد، وهو القطع"[٢]، وفي (بتَّ): "الباء والتاء له وجهان وأصلان: أحدُهما: القطع، والآخر: ضربٌ من اللباس"[٣]، وفي (جدّ): "الجيم والدال أصولٌ ثلاثة: الأوَّلُ: العظمة، والثاني: الحَظّ، والثالث: القَطْع"[٤].

ويرى الدكتور عبد الكريم جبل أن هذا العموم أدى في أحيان كثيرة- إلى اشتراك عدة جذور في معنى مشترك واحد، بما يوهم أنه لا فرق بين دلالات الجذور المفسَّرة بذلك المعنى المشترك[٥]، كما أدى إلى اللبس والإيهام بانتفاء الفروق بين الجذور المفسرة بدلالة محوريةٍ واحدةٍ عامَّة[٦].

---

(١) الدلالة المحورية، ص٣٧-٣٨.

(٢) مقاييس اللغة ١/١٩٥، ومثله (جذم) ١/٤٣٩، و(جرز) ١/٤٤١.

(٣) المصدر السَّابق ١/١٧٠، ومثله (جبّ) ١/٤٢٣، و(جزل) ١/ ٤٥٣.

(٤) السَّابق ١/٤٠٦.

(٥) الدلالة المحورية، ص٤٠.

(٦) المصدر السابق.

ثم قال: "وحتى إذا لم تَقُد هذه (الفضفضة) إلى اللبس المذكور فإنها تَبْخَس الجذور المعالجة حقَّها في أن يكون لكلٍّ منها دلالته المحورية التي تمثِّل استعمالاته تمثيلاً دقيقًا، يحفظ لها تفرُّدها وكيانها الدلالي المستقل"(١).

ثم قال: "وقد جاء الجمهور الأعظم من الدلالات المحورية التي عيّينها ابن فارس للجذور المعالجة على هذا النحو من (الفضفضة) والعموم، وتلك ثُلْمةٌ خطيرة في جهده -عفا الله عنه-؛ إذ إن في هذه الفضفضة مجافاة للمنهج العلمي الذي ينزع إلى (التدقيق)، ونبذ (الأقوال المرسلة)"(٢).

ثم اعتذر لابن فارس فقال: "ولعل ابن فارس قد لجأ إلى هذه (الفضفضة)؛ لأنها تتيح مجالاً أرحب للجمع بين دلالات الاستعمالات المتعددة، ولأن القيود كثيرًا ما تكون خفيَّة لطيفة، ثم لأن الأخذ بالقيود قد يؤدي إلى إغماض الدلالة المحورية نفسها، وهو شيءٌ كان ابن فارس يحرص على تجنُّبه"(٣).

هذا ما ذكره الدكتور الفاضل، وهو كلامٌ مستقيم ومتَّجه، إلا أني وجدتُ أن ابن فارس إنما يعمد إلى هذا النوع من العموم لثلاثة أسباب

---

(١) الدلالة المحورية، ص٤٠.

(٢) المصدر السَّابق، ص٤٠.

(٣) السَّابق، ص٤٠.

غير هذه وهي:

الأول: اعتقاده بأن المعنى المشترك بين هذه الاستعمالات هو هذا المعنى العام دون قيود، ولو قيَّده لظلم الاستعمالات التي لم يرد فيها ذلك القيد، فإذا لزم القيد فإنه كثيرًا ما يذكره كقوله في (بتر): "الباء والتاء والراء أصلٌ واحد، وهو القطع **قبل أن تتمَّه**"[(١)].

الثاني: ركونه إلى تقييد الأصول التي تحتاج إلى تقييد أثناء شرحها، وقد فعل ذلك في جميع هذه الجذور، وكثيرًا ما كان يشير في صياغة الأصل المعنوي إلى أنه نوع مخصَّصٌ بين أفراد جنسه، كقوله:

في (جدع): "الجيم والدال والعين أصلٌ واحد، وهو **جنسٌ** من القَطْع ..."[(٢)]، وفي (جمز): "الجيم والميم والزاء أصلٌ واحد، وهو **ضَرْبٌ** من السَّير ..."[(٣)]، وفي (زقو): "الزاء والقاف والحرف المعتل أُصَيْلٌ يدلُّ على صوتٍ من الأصوات ..."[(٤)]، وفي (صبح): "الصاد والباء والحاء أصلٌ واحدٌ مطَّرد، وهو لونٌ من الألوان ..."[(٥)]، فالتعبير بـــ(جنسٌ) و(ضرْبٌ) و(لونٌ من الألوان) و(صوتٌ من الأصوات)، فيه إشارة إلى أنَّه

---

(١) مقاييس اللغة ١/١٩٤.

(٢) المصدر السَّابق ١/٤٣٢.

(٣) السَّابق ١/٤٧٨.

(٤) نفسه ٣/١٦.

(٥) نفسه ٣/٣٢٨.

جنسٌ خاصٌّ من المعاني في بابه فالـ(قطع) في (جدع) مما هو نوعٌ من القطع له خصوصيَّة، وليس القطع العام.

الثالث: الحرص على إيجاز الأصول، وهو الأمر الذي التزم به ابن فارس في صياغة الأصول، وصرَّح به في المقدمة، حيث قال: "حتى تكونَ الجملةُ **الموجَزةُ** شاملةً للتَّفصيل، ويكونَ المجيبُ عما يُسألُ عنه مجيبًا عن الباب المبسوطِ **بأوجزِ لفظٍ** وأقربِه"[١]، ولو أنه أضاف القيود التي تخصِّص هذه الأصول لطالت صياغة الأصول كثيرًا، كما حصل في أصول الدكتور محمد حسن جبل المعنوية في كتابه الرائع: (المعجم الاشتقاقيِّ المؤصَّل لألفاظ القرآن الكريم).

على أن ظاهرة (اشتراك مجموعة من الجذور في أصل معنويٍّ واحد) مما فشا في (مقاييس اللغة)، ونبَّه عليه ابن فارس كثيرًا، وأُعْجِب به، بل عدَّه من أسرار الله ولطائفه في هذا الباب، وأثبته الدكتور محمد حسن جبل في نحو ٣٧٠ فصلاً[٢]، وقد عرضتُ لتفصيله في السمة الأساسية السَّابعة[٣]، وفي المبحث الثالث من الفصل الأخير[٤].

---

(١) مقاييس اللغة ٣/١.

(٢) المعجم الاشتقاقيِّ المؤصَّل ١٩/١، ٤٦، وغيرهما.

(٣) وهي: اختصاص النظرية بجذر واحد، ص٢١٠-٢١٤.

(٤) ص٦٠٥-٦٠٩.

٣- إضافة قيود غير لازمة.

كقوله في (غثر): "الغين والثاء والراء أُصيلٌ يدلُّ على تجمُّعٍ من ناسٍ غير كرام، يقولون: الغَثْرَاء: سَفِلَة النَّاس، وجماعتُهم غَيْثَرة؛ وأصله من الأغثَر، وهو الطُّحْلُب المجتمع، والأغْثَر من الأكسية: ما كثُر صُوفُه"(١).

ولو قال: (يدلُّ على تجمُّع أشياءٍ غير كريمة)؛ لكان ذلك أحكم؛ لأن الاستعمالات المذكورة في الجذر كلها غير كريمة، وتخصيصها بالنَّاس في صياغة المعنى المشترك قيدٌ غير متحقق في بقيَّة الاستعمالات.

هذا، ويجب أن نعذر ابن فارس حين يتخلَّف الإحكامُ في صياغة بعض الأصول؛ لأنَّ "استخلاص المعنى المحوري لكلِّ تركيبٍ هو أعوص ما في هذا العمل: من حيث إنَّه مبنيٌّ على إدراك علاقات، ومن حيث إن هذه العلاقات لا بدَّ أن تُبيَّن مع خلوِّها من التكلف، ومن حيث إن هذه العلاقات لا بد أن تكون متَّسقة مع تكييف العرب ونظرهم لأمور حياتهم بكلِّ ما فيها، ثم من حيث إن المعنى المحوري المستخلَص لا بد أن تكون صياغته **جامعةً**: (تصلح أن ينضوي تحتها معنى كلٍّ من مفردات التركيب)، **ومحرَّرةً**: (بأن تكون خاصَّةً بهذا التركيب ومفرداته)، **وموجزةً**؛ ليمكن التعبير عن المعنى المحوري للتركيب بجملةٍ واحدة، ومن هنا فإن كلَّ كلمةٍ في عبارة المعنى المحوري هي مقصودة، ويمكن أن يفسَّر

---

(١) مقاييس اللغة ٤/٤١٢.

بها لفظٌ أو أكثرُ من مفردات التركيب"[١].

السِّمة الخامسة: التوقيف.

يرى ابن فارس أن أصول المعاني توقيفية؛ تبعًا لرأيه المشهور في أصل اللغة، بل يرى أن قياس استعمالات الجذر بعضها ببعض، ووسائل تحقيقه المعنى المشترك بالقياس والاشتقاق والحمل والوسائل التابعة لها توقيفٌ — أيضًا-، وقد نصَّ على ذلك بقوله: "... وهذا أيضًا مبنيٌ عَلَى مَا تقدم من قولنا فِي التوقيف، فإن الَّذِي وقّفنا عَلَى أن الاجتنانَ التستُّرُ هو الَّذِي وقّفنا عَلَى أن الجنَّ مشتقٌّ منه، وَلَيْسَ لَنَا اليوم أن نخترع ولا أن نقول غير مَا قالوه ولا أن نقيس قياسًا لَمْ يقيسوه؛ لأن فِي ذَلِكَ فسادَ اللغة وبُطلان حقائقها، ونكتةُ الباب أن اللغة لا تؤخذ قياسًا نَقيسهُ -الآن- نحن"[٢].

وقال في (مقاييس اللغة): "نحن نعلِّل ما يقوله العرب حتى نرده إلى أصلٍ مطَّردٍ متفق عليه، فأمَّا ما سوى ذلك فليس لنا أن نفعله"[٣].

وفي (الصاحبي) في (باب القول فِي أصول أسماء قِيسَ عَلَيْهَا وأُلحِقَ بِهَا غيرُها) قال:

"كَانَ الأصمعي يقول: أصل (الورِد): إتيان الماء، ثُمَّ صار إتيانُ

---

(١) المعجم الاشتقاقي المؤصَّل لألفاظ القرآن الكريم ١/١٨-١٩.

(٢) الصاحبي، ص٥٧.

(٣) مقاييس اللغة ٣/٢٢٤.

كلِّ شيءٍ ورْدًا، و(القرَبَ) طلبُ الماء، ثُمَّ صار يقال ذَلِكَ لكل طلب، فيقال: (هو يَقْرَب كذا) أي: يطلبه (ولا تَقْرب كذا)، ويقولون: «رَفَعَ عَقِيرَتَهُ» أي: صوته، وأصل ذَلِكَ أن رَجُلاً عُقِرَتْ رجله فرفعها وجعل يَصيحُ بأعلى صوته فقيل بعد ذَلِكَ لكل من رفع صوته: (رفع عقيرته)، ويقولون (بَيْنَهما مسافة) وأصله من (السَّوف) وهو الشم، ومثل هَذَا كثير.

قلنا: وهذا الَّذِي عن الأصمعي وسائر ما تركنا ذكره؛ لشهرته، فهو راجع إِلَى الأبواب الأُوَلِ، وكلّ ذَلِكَ عندنا توقيف عَلَى مَا احتججنا لَهُ.

وقول هؤلاء: إنه كَثُرَ حَتَّى صار كذا، فعلى مَا فسَّرناه من أن الفرع مُوَقَّفٌ عليه، كما أن الأصلَ موقَّفٌ عَلَيْهِ"[1].

وقد ذكر الدكتور عبد الكريم جبل في خصائص المعنى المشترك: "أنه من صنع اللغويِّ، أو الباحث: بمعنى أنه بصورته المحورية قد لا يكون مصرَّحًا به في المعاجم اللغوية التي تفسِّر المفردات"[2]، بمعنى أن هذه الأصول اجتهاد واستنباط من اللغوي نفسه، وليست نصوصًا منقولة من العرب كما ظنَّ البعض، وبالتالي تعتريها الصحَّة والخطأ والنقص والزيادة، ويختلف اللغويون كثيرًا في حقيقتها وصياغتها.

---

(١) الصاحبي، ص١١٢-١١٣.

(٢) الدلالة المحورية، ص١٠.

وهذا لا يتنافى مع اعتقاد ابن فارس بتوقيف أصول المعاني؛ حيث يكون الشَّئ الذي هو من صنع اللغويِّ الصياغة والبحث عن ذلك المعنى المشترك لا اختراعه.

السِّمة السَّادسة: الفصاحة.

كقوله في (بوخ): "الباء والواو والخاء كلمةٌ فصيحة، وهو السُّكون"(١)، ولم يصف ابن فارس بالفصاحة غير هذا الأصل؛ ربما لوجود من يقول بعدم فصاحته، وإلا فالأصول كلُّها فصحية.

السِّمة السَّابعة: الاختصاص بجذرٍ واحد.

وتعني أن المعنى المشترك خاصٌّ باستعمالات جذرٍ معيَّن، بترتيبٍ واحد.

ولا يضرُّ مع هذا أن يشترك جذران فأكثر في معنى مشتركٍ واحد، ويغلب في هذه الحالة أن تتحد هذه الجذور في الحرفين الأولين.

ومن غير الغالب اشتراك (بتر) و(صرم) وأكثر من خمسين جذرًا في الدلالة على القطع، قال في (بتر): "الباء والتاء والراء أصلٌ واحد، وهو القطع قبل أن تتمه"(٢)، وقال في (خزع): "الخاء والزاء والعين أصلٌ واحدٌ

---

(١) مقاييس اللغة ٣١٦/١.

(٢) المصدر السَّابق ١٩٤/١.

يدلُّ على القطع والانقطاع"[١].

ومن الغالب اشتراك (بعق) و(بعج) في الشَّق والفتح، قال في (بعق): "الباء والعين والقاف أصلٌ واحد، وهو شقُّ الشَّيء وفَتْحُه"[٢]، وقال في (بعج): "الباء والعين والجيم أصل واحدٌ، وهو الشَّقُّ والفَتْح، هذا والبابُ الذي ذكرناهُ في الباء والعين والقاف من وادٍ واحد، لا يكادانِ يَتَزَيَّلان"[٣].

وربما كان هذا الاشتراك على جهة التقارب لا الاتحاد كقوله في (شوب): "الشين والواو والباء أصلٌ واحدٌ، وهو الخَلْط"[٤]، وفي (شيب): "الشين والياء والباء، هذا يقرب من باب الشين والواو والباء، وهما يتقاربان جميعًا في اختلاط الشَّيء بالشَّيء"[٥].

وكثيرًا ما يترك صياغة بعض أصول المعاني ركونًا على مشابهتها للأصول السابقة لها كقوله في (جلط): "الجيم واللام والطاء أصلٌ على قِلَّته مطَّردُ القياس، وهو تجرُّد الشَّيء ..."[٦]، وفي (جلع): "الجيم واللام

---

(١) مقاييس اللغة ٣/٣٤٤.

(٢) المصدر السَّابق ١/٢٦٣.

(٣) السَّابق ١/٢٦٦.

(٤) نفسه ٣/٢٢٥.

(٥) نفسه ٣/٢٣٢.

(٦) نفسه ١/٤٧٤.

والعين أصلٌ واحد، وهو قريبٌ من الذي قبله ..."[١].

وربما تسلسل هذا التشابه في ثلاثة جذور فأكثر كـ(حشوى): "الحاء والشين وما بعدها معتلٌّ أصلٌ واحد، وربما هُمِزَ فيكون المعنيان متقاربين -أيضًا- وهو أن يُودَع الشَّيءُ وعاءً باستقصاء ..."[٢]، و(حشب): "الحاء والشين والباء قريبُ المعنى مما قبله ..."[٣]، و(حشد): "الحاء والشين والدال قريب المعنى من الذي قبلَه ..."[٤] و(حشر) وسيأتي.

فإذا وجد فرقٌ بين الجذرين المتشابهين نصَّ على ذلك الفرق كقوله في (حشر): "الحاء والشين والراء قريبُ المعنى من الذي قبلِه، وفيه زيادةُ معنًى، وهو السَّوق والبعثُ والانبعاث"[٥].

وربما صرَّح بالذي يدلُّ عليه الذي قبله كقوله في (جلد): "الجيم واللام والدال أصلٌ واحدٌ وهو يدلُّ على قوَّةٍ وصلابة"[٦]، وفي (جلذ):

---

(١) مقاييس اللغة ٤٧٤/١.

(٢) المصدر السَّابق ٦٤/٢.

(٣) السَّابق ٦٥/٢.

(٤) نفسه ٦٦/٢.

(٥) نفسه ٦٦/٢.

(٦) نفسه ٤٧١/١.

"الجيم واللام والذال يدلُّ على ما يدلُّ عليه ما قبله من القوَّة"[١].

ومن تشابه جذور بابٍ كامل في أصلٍ واحدٍ تشابه باب (الدال واللام وما يثلثهما) الـــ(١٤) وهي: (دلم، دله، دلي، دلب، دلث، دلج، دلح، دلس، دلص، دلظ، دلع، دلف، دلق، دلك) قال فيها: "قال أحمد بن فارس: إنّ لله تعالى في كلِّ شيءٍ سِرًّا ولطيفةً، وقد تأمّلْتُ في هذا الباب من أوّله إلى آخره فلا تَرَى الدّالَ مؤتلفةً مع اللام بحرفٍ ثالث إلا وهي تدلُّ على حركةٍ ومجيءٍ، وذَهابٍ وزَوَالٍ من مكانٍ إلى مكان، والله أعلم"[٢].

وقد سَمَّى الدكتور محمد حسن جبل الاشتراك المعنوي بين جذور الباب الواحد المتحدة في الحرفين الأولين وما قاربها سَمَّاه نظريَّة الفصل المعجمي، وأجراه في نحو ٣٧٠ فصلاً في كتابه (المعجم الاشتقاقي المؤصَّل لألفاظ القرآن الكريم)[٣].

ومن الواضح بعدُ أن هذا الاشتراك أو التشابه ليس من باب التقاليب الصوتية؛ وإنما من باب التناسب المعنوي بين بعض الجذور اللغوية المتخالفة في البنية، فـــ(بتر) مثلاً ليس من تقاليب (صرم)، وكذلك (بعق)

---

(١) مقاييس اللغة ٤٧٢/١.

(٢) المصدر السَّابق ٢٩٨/٢.

(٣) انظر المبحث الثالث من الفصل الأخير، ص٦٠٥-٦٠٩.

و(بعج)، و(حشب) و(حشد) و(حشر)، وجميع جذور باب (الدال واللام وما يثلثهما).

ولم يكن ابن فارس يقول بنظريَّة الاشتقاق الكبير -التقاليب الصوتية- على الوجه الذي قرَّره ابن جني أو غيره، والتي تشمل جذورًا متعددة تصل في الثلاثي إلى ستة جذور، وبترتيب متعاكس(١)، وإن كانت هذه النظريَّة -أعني نظريَّة ابن جني- لا تتحقق قبل تحقق المعنى المشترك في كلِّ جذرٍ من جذور التقليب الواحد.

۞۞۞

---

(١) راجع (الخصائص) ٢/١٣٤، وما بعدها.

المطلب الثاني: السِّمات المتغيرة

السِّماتُ المتغيِّرةُ: هي تلك السِّمات التي تلحق بعض الأصول المعنويَّة دون بعض، وهي إحدى عشرة سمة:

السِّمة الأولى: القياس.

والمراد به: تحقق المعنى المشترك بين استعمالين حقيقين فأكثر، على النحو الذي شرحته في (الأصول المقيسة)(١).

ويستوي في هذا أن يتحقق المعنى المشترك في جميع استعمالات الجذر كقوله في (لهم): "اللام والهاء والميم أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على ابتلاعِ شيءٍ، ثم يقاس عليه ..."(٢)، أو تخرج عنه بعض الاستعمالات بسبب الموانع كقوله في (لهب): "اللام والهاء والباء أصلٌ صحيح، وهو ارتفاعُ لسان النَّار، ثم يقاسُ عليه ما يقاربه ... فأمَّا اللِّهب: وهو المَضيق بين الجبلين فليس من هذا، وأصله الصَّاد، وإنَّما هو لِصْب، فأُبدلت الصاد هاءً، وبنو لِهْبٍ: بطنٌ من العرب"(٣)، أو بسبب الشذوذ كقوله في (هدم): "الهاء والدال والميم: أصلٌ يدلُّ على حَطِّ بناء، ثم يقاس عليه، ...

---

(١) ١٥٤-١٥٥.

(٢) مقاييس اللغة ٥/٢١٧.

(٣) المصدر السَّابق ٥/٢١٣-٢١٤.

ومما شذَّ عن هذا القياس المهدوم من اللَّبَن: وهو الرَّثيئة"[(١)].

فإن كان الاستعمالُ الحقيقيُّ واحدًا فهو أصل مفرد محمول عليه كـــ(رصد): "الراء والصاد والدال أصلٌ واحد، وهو التهيُّؤُ لِرِقْبةِ شيءٍ على مَسْلكِهِ، ثم يُحمَل عليه ما يشاكُله ..."[(٢)]، فإن لم يحمل عليه فهو أصلٌ مفردٌ عديمُ القياس والحمل معًا كقوله في (أرف): "الهمزة والراء والفاء أصل واحد، لا يقاس عليه ولا يتفرَّع منه، يقال أُرِّفَ على الأرضِ: إذا جُعِلَتْ لها حدودٌ ..."[(٣)].

السِّمة الثانية: الاطِّراد.

وهو أن تتحقق أصول المعاني في الأصول المقيسة بين جميع استعمالات الجذر دون أن يخرج عنها أيُّ استعمال.

ويعبِّر ابن فارس عن هذا الاطراد بنحو قوله في (جمح): "الجيم والميم والحاء أصلٌ واحد مطَّرد، وهو ذَهاب الشَّيء قُدُمًا بغَلَبةٍ وقُوَّة"[(٤)]، وفي (بلق): "الباء واللام والقاف أصلٌ واحدٌ منقاسٌ مطَّرد، وهو الفتح"[(٥)]،

---

(١) مقاييس اللغة ٤١/٦، ومثله في (دبر) ٣٢٤/٢.

(٢) المصدر السَّابق ٤٠٠/٢.

(٣) السَّابق ٨٢/١.

(٤) نفسه ٤٧٦/١

(٥) نفسه ٣٠٢/١

وفي (حجز): "الحاء والجيم والزاء أصلٌ واحدٌ مطَّرد القياس، وهو الحَوْلُ بين الشيئين"(١)، وفي (حزم): "الحاء والزاء والميم أصلٌ واحد، وهو شَدُّ الشَّيءِ وجمعُه، قياسٌ مطَّرد"(٢)، وفي (أرز): "الهمزة والراء والزاء أصلٌ واحدٌ لا يُخلف قياسُه بتّةً، وهو التجمُّع والتَّضامّ"(٣).

وربما أتى بعباراتٍ في صَدْر الجذر أو ذَيْله تؤكِّد هذه الاطرادَ كقوله في صدر (تبع): "التاء والباء والعين أصلٌ واحدٌ لا يشذُّ عنه من الباب شيءٌ، وهو التُّلُوُّ والقَفْو"(٤)، وفي (حسك): "الحاء والسين والكاف من خشونة الشَّيء، لا يخرج مسائلُه عنه ... والقياس في جميعه واحد"(٥)، وقوله في ذيل (رصّ): "الراء والصاد أصلٌ واحدٌ يدلُّ على انضمامِ الشَّيءِ إلى الشَّيءِ بقوَّةٍ وتداخُل ... والبابُ كلُّه منقاسٌ مطَّرد"(٦)، وفي (جرّ): "الجيم والراء أصلٌ واحد؛ وهو مدُّ الشَّيءِ وسَحْبُه ... وقد استمرَّ البابُ

(١) مقاييس اللغة ٢/١٣٩.

(٢) المصدر السَّابق ٢/٥٣.

(٣) السَّابق ١/٧٨.

(٤) نفسه ١/٣٦٢، ومثله (حذَّ) ٢/٥، و(حلَّ) ٢/٢٠، و(شفَّ) ٣/١٦٩، و(علو) ٤/١١٢، و(كبَّ) ٥/١٢٤.

(٥) نفسه ٢/٥٦.

(٦) نفسه ٢/٣٧٤.

قياسًا مطَّردًا على وجهٍ واحد"[١].

وإذا خلا الأصلُ من الموانع والشذوذ فهو مطَّرد وإن لم يطلق عليه ابن فارس هذا الوصف كـــ(فيض): "الفاء والياء والضاد أصلٌ صحيحٌ واحدٌ يدلُّ على جَرَيانِ الشَّيءِ بُسهولة، ثم يقاسُ عليه ..."[٢].

فإذا تخلَّف استعمال واحد أو أكثر عن قياس الأصل فلا يعدُّه مطَّردًا، وإن عدَّه مقيسًا؛ لأنَّه لا يشترط في القياس أن يشمل جميع استعمالات الجذر.

السِّمة الثالثة: الاشتراك.

ويعني بالاشتراك أن تكون أصول المعاني مشتركة بين استعمالين فأكثر، كقوله في (حشم): "الحاء والشين والميم أصلٌ مشترك، وهو الغَضَب أو قريبٌ منه"[٣].

ويكون الاشتراك في الأصول المشتركة عن طريق القياس أو الحمل، وأما الأصول المفردة فلا يتحقق فيها الاشتراك؛ لأنها معنى مفرد فحسب، والاشتراك لازمٌ لتعدد الاستعمالات المشترِكة.

والفرق بين هذه السمة والتي قبلها أنها تكون في الأصول المشتركة

---

(١) مقاييس اللغة ١/٤١٠-٤١٤.

(٢) المصدر السَّابق ٤/٤٦٥.

(٣) السَّابق ٢/٦٣.

بواسطة القياس، أو الحمل، بخلاف الأصول المطَّردة؛ فإنها مقصورة على الأصول المشتركة بواسطة القياس فقط.

السِّمة الرابعة: الكِبَر.

وهي أن تتحقق أصول المعاني في عدد كبير من الكلمات بالنسبة إلى أصولٍ أخرى تحققت فيها في عدد أقلّ.

كقوله في (عمد): "العين والميم والدال **أصلٌ كبير، فروعه كثيرة** ترجع إلى معنًى، وهو الاستقامة في الشَّيء، منتصبًا أو ممتدًّا، وكذلك في الرَّأي وإرادةِ الشَّيء"(١)، وفي (علق): "العين واللام والقاف **أصلٌ كبير** صحيحٌ يرجع إلى معنًى واحد، وهو أن يناط الشَّيء بالشَّيء العالي"(٢)، وفي (عرض): "العين والراء والضاد **بناءٌ تكثرُ فروعُه**، وهي مع كثرتها ترجعُ إلى أصلٍ واحد، وهو العَرْض الذي يُخالف الطُّول"(٣).

وقد تطرد هذه الأصول في القياس مع كبرها كـ(روح): "الراء والواو والحاء أصلٌ كبير مطَّرد، يدلُّ على سَعَةٍ وفُسْحَةٍ واطّراد"(٤)، و(رجع): "الراء والجيم والعين أصلٌ كبيرٌ مطَّردٌ مُنْقاس، يدلُّ على رَدٍّ

---

(١) مقاييس اللغة ٤/١٣٧.

(٢) المصدر السَّابق ٤/١٢٥.

(٣) السَّابق ٤/٢٦٩.

(٤) نفسه ٢/٤٥٤.

وتَكرار"[١].

ولا يلتزم بوصف جميع الجذور التي كثرت كلماتها بالكِبَر؛ ركونًا إلى وضوح الأمر للقارئ، كـ(عقَّ) و(عنق) و(عين) وقع كلٌّ واحدٍ منها في ست صفحات[٢].

ويقابل الأصولَ الكبيرةَ الأصولُ الصغيرةُ: وهي التي تحققت في عددٍ أقلَّ بالنسبة للأصول الكبيرة، وأقلُّ ما تتكون منه كلمتان.

ويعبر ابن فارس عن هذا النوع من الأصول بعبارات متعددة كقوله في (علف): "العين واللام والفاء ليس بأصلٍ كثير، إنما هو العَلَف"[٣]، وكقوله في (بكم): "الباء والكاف والميم أصلٌ واحدٌ قليل، وهو الخَرَس"[٤]، وفي (جلط): "الجيم واللام والطاء أصلٌ على قِلَّته مطَّرد القياس، وهو تجرُّد الشَّيء"[٥]، وفي (قول): "القاف والواو واللام أصلٌ واحدٌ صحيحٌ يقلُّ كلمهُ، وهو القَول من النُّطق"[٦].

وربما نصَّ على أنه يسير كـ(بغم): "الباء والغين والميم أصلٌ يسير،

---

(١) مقاييس اللغة ٢/٤٩٠.

(٢) المصدر السَّابق (عقَّ) ٤/٣-٩، و(عنق) ٤/١٥٩-١٦٤، و(عين) ٤/١٩٩-٢٠٤.

(٣) السَّابق ٤/١٢٥.

(٤) نفسه ١/٢٨٤.

(٥) نفسه ١/٤٧٤.

(٦) نفسه ٥/٤٢، ومثله (ذأل) ٢/٣٦٩.

وهو صوتٌ وشبيهٌ به لا يَتَحَصَّل"[١]، وربما صغَّره على (أُصَيْل) كـــ(خبن): "الخاء والباء والنون أُصَيْلٌ واحدٌ يدلُّ على قَبْضٍ ونقص"[٢].

السِّمة الخامسة: الشُّهرة.

وهي تلك الأصول ألتي أُلِفت وكَثُر استعمالها، كـــ(دفع): "الدال والفاء والعين **أصلٌ واحدٌ مشهور**، يدلُّ على تنحيَةِ الشَّيء"[٣]، و(شعر): "الشين والعين والراء **أصلان معروفان**، يدلُّ أحدهما على ثَباتٍ، والآخر على عِلْمٍ وعَلَم"[٤].

ويقابلها الأصول الغريبة، وهي الأصول التي قلَّ استعمالها و لم تؤلف كالمشهورة، و لم يصف ابن فارس أيًّا من أصوله بالغرابة، لكننا نفهم من وصفه لبعض الأصول بالشهرة أن هناك أصولاً غريبة، أو أقلَّ شهرة.

السِّمة السَّادسة: الحُسْن.

وهي تلك الأصول التي دلَّت على معنى مشترك فيه نوع من الحسن كـــ(بوج): "الباء والواو والجيم أصلٌ حسن، وهو من اللَّمَعان"[٥].

---

(١) مقاييس اللغة ١/٢٧١.

(٢) المصدر السَّابق ٢/٢٤٣.

(٣) السَّابق ٢/٢٨٨.

(٤) نفسه ٣/١٩٣، ومثله الأصل الثاني في (جرب) ١/٤٥٠.

(٥) نفسه ١/٣١٥.

وذهب الدكتور حامد محمد أمين شعبان إلى "أنَّه وصفه بالحسن؛ لقوَّته وصحة وروده عن العرب، أو لوجود المناسبة بالإسناد إلى البرق"[١]، ويبدو أن هذا التعليل بعيد؛ لأن جميع الأصول كذلك.

ويقابل الأصولَ الحسنةَ الأصولُ القبيحةُ وهي تلك الأصول التي دلَّت على معان غير حسنة كـ(رفث): "الراء والفاء والثاء أصلٌ واحد، وهو كلُّ كلام يُستَحْيا من إظهاره"[٢]، و(زعر): "الزاء والعين والراء أُصَيلٌ يدلُّ على سُوء خُلُقٍ وقلَّةِ خَير"[٣].

ولم يصف ابن فارس أيًّا من أصوله بالقبح، لكنني فهمت من وصفه لـ(بوج) بالحسن، أن هناك أصولاً خليقة بأن توصف بالقبح، وهو فهمٌ لا يرقى إلى اليقين.

السَّمة السَّابعة: الصِّحَّة.

وهي تلك الأصول التي ثبتت استعمالاتُها عن العرب بيقين.

ومن أمثلتها قوله في (محص): "الميم والحاء والصَّاد أصلٌ واحدٌ صحيحٌ يدلُّ على تخليصِ شَيءٍ وتنقيته"[٤]، وفي (عجز): "العين والجيم

---

(١) الأحكام اللغوية، ص٢٢٢.

(٢) مقاييس اللغة ٣/٤٢١.

(٣) المصدر السَّابق ٣/١٢.

(٤) السَّابق ٥/٣٠٠.

والزاء أصلانِ صحيحان، يدلُّ أحدُهما على الضَّعف، والآخَرُ على مؤخَّر الشَّيء"[١]، وفي (قرح): "القاف والراء والحاء ثلاثةُ أصولٍ صحيحةٍ: أحدُها يدلُّ على ألمٍ بجراحٍ أو ما أشبَهها، والآخَرُ يدلُّ على شَيءٍ من شَوْب، والآخر على استنباطِ شَيء"[٢].

وغالب أصول ابن فارس صحيحة، ولو لم يصفها بذلك؛ ركونًا على صحَّتها.

ويقابلها الأصول الضعيفة: وهي التي حكم بعدم ثبوت استعمالاتها عن العرب أو شكَّ في ثبوتها عنهم.

ومن الأولى: (شزّ): "الشين والزاء أصلٌ واحدٌ ضعيف، يقولون: إنّ الشَّزازة: اليُبْس الشَّديد"[٣]، و(سبج): "السين والباء والجيم ليس بشيءٍ ولا له في اللغة العربيَّة أصلٌ"[٤].

ومن الثانية: (كيص): "الكاف والياء والصاد إنْ صحَّ فهو يدلُّ على انقباضٍ وضيق"[٥]، و(بوث): "الباء والواو والثاء أصلٌ [ليس] بالقويّ،

---

(١) مقاييس اللغة ٢٣٢/٤.

(٢) المصدر السَّابق ٨٢/٥.

(٣) السَّابق ١٨٢/٣، ومثله (صدن) ٣٤٠/٣، وحكم بأن (شسّ) ١٨٢/٣ قريب من (شزَّ).

(٤) نفسه ١٢٥/٣.

(٥) نفسه ١٥٠/٥.

لكنّهم يقولون باث عن الأمر بَوْثًا: إذا بَحَثَ عنه"(١).

وربما قصد بالضَّعف عدم التيقن من الاشتراك المعنوي بين الألفاظ كقوله في (حجل): "الحاء والجيم واللام ليس يتقارَبُ الكلامُ فيه إلا من جهةٍ واحدة فيها ضعف، يقال على طريقة الاحتمال والإمكان إنه شيءٌ يطيف بشَيء"(٢).

السمة الثَّامنة: الاتفاق عليها.

وهي تلك الأصول التي لم يختلف اللغويون في معناها، أو صياغتها، كــ(أجد): "الهمزة والجيم والدال أصلٌ واحد، وهو الشَّيءُ المعقود، ... **وهذا ممّا أجمع عليه أهل اللغة**، أعني القياسَ الذي ذكرتُه"(٣)، ويلاحظ أن الاتفاق -هنا- وصل إلى مرحلة الإجماع.

ويقابل الأصول المتفق عليها الأصولُ المختلف فيها وهي تلك الأصول التي اختلف اللغويون في صورها المشتركة، كــ(نسخ): "النون والسين والخاء أصلٌ واحد، إلاَّ أنَّه مختلفٌ في قياسِه، قال قومٌ: قياسه رفع شيءٍ وإثبات غيره مكانه، وقال آخرون: قياسه تحويل شيءٍ إلى شيء

---

(١) مقاييس اللغة ٣١٥/١.

(٢) المصدر السَّابق ١٤٠/٢.

(٣) السَّابق ٦٢/١.

..."[1]، و(نخَّ): "النون والخاء أصلٌ صحيح، غير أنَّه مُخْتَلفٌ في تأويله ..."[2]، و(نشح): النون والشين والحاء: أصلٌ صحيحٌ، إلاَّ أنَّه مختلَفٌ في تفسيره على التَّضادّ ..."[3].

ومن الأصول المختلف فيها أن يستنبط ابن فارس أصلاً معنويًّا، ثم ينقل عن غيره من العلماء تأصيلاً مغايرًا، كقوله في (قوس): "القاف والواو والسين أصلٌ واحدٌ يدلُّ على تقدير شيءٍ بشيء، ثم يُصَرَّف فتقلبُ واوهُ ياءً، والمعنى في جميعِهِ واحد ... وحكى بَعضُهم أنَّ القوسَ: السَّبْق، وأنَّ أصل القياسِ منه ..."[4]، وفي (متع): "الميم والتاء والعين أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على منفعةٍ وامتدادِ مُدَّةٍ في خيرٍ ... وذهب مِن أهل التَّحقيق بعضُهم إلى أنَّ الأصل في الباب التلذُّذ ... وذهبَ منهم آخرُ إلى أنَّ الأصلَ الامتدادُ والارتفاع ..."[5].

ومن الأصول المختلف فيها الاختلاف في توحُّدها أو تعددها كـــ([بقر): "الباء والقاف والراء] أصلانِ، وربما جمع ناسٌ بينهما وزعموا

---

(١) مقاييس اللغة ٥/٤٢٤، ومثله (سنح) ٣/١٠٤.

(٢) المصدر السَّابق ٥/٣٥٤، ومثله (زكن) ٣/١٧.

(٣) السَّابق ٥/٤٢٩، ومثله (فوم) ٤/٤٦٢.

(٤) نفسه ٥/٤٠-٤١، ومثله في (رده) ٢/٥٠٦.

(٥) نفسه ٥/٢٩٣-٢٩٤، ومثله (نسج) ٥/٤٢٤، و(قمأ) ٥/٢٤، وقريب منها (جنز) ١/٤٨٥.

أنه أصلٌ واحد، وذلك البقر، والأصلُ الثاني: التوسُّع في الشَّيء وفَتْح الشَّيء ... ومَن جَمع بينهما ذهب إلى أنَّ البقَر سُمِّيت؛ لأنَّها تَبْقُر الأرضَ، وليس ذلك بشيء"(١)، و(نفق): "النون والفاء والقاف أصلانِ صحيحان، يدلُّ أحدُهما على انقطاعِ شَيءٍ وذَهابه، والآخر على إخفاءِ شيءٍ وإغماضِه، ومَتَى حُصِّل الكلامُ فيهما تقارَبا، ... ويمكن أنَّ الأصلَ في الباب واحد، وهو الخُرُوجُ"(٢).

السِّمة التَّاسعة: كونها شرعية إسلاميّة.

وهي تلك الأصول المتكونة من ألفاظ ذات معانٍ استعملت بعد ظهور الإسلام كـــ(قدس): "القاف والدال والسين أصلٌ صحيح، وأظنه من الكلام الشرعيِّ الإسلاميّ، وهو يدلُّ على الطُّهْر"(٣).

السِّمة العاشرة: الاشتراك بين العرب والعجم.

وهي تلك الأصول التي استعملها العرب والعجم معًا كـــ(رسن): "الراء والسين والنون أصلٌ واحدٌ اشترك فيه العرب والعجم، وهو الرَّسَنُ"(٤).

---

(١) مقاييس اللغة ١/٢٧٧-٢٨٠.

(٢) السَّابق ٥/٤٥٤-٤٥٥، ومثله (نسي) ٥/٤٢١-٤٢٢، و(نعر)٥/٤٤٩-٤٥٠.

(٣) نفسه ٥/ ٦٣.

(٤) نفسه ٢/٣٩٤، وهو الحبل كما في (حبل) ٢/١٣٠.

وربما اختَّصت العجم ببعض الأصول كـــ(بند): "الباء والنون والدال أصلٌ فارسيٌّ لا وجْهَ لذِكْره"[(١)].

ويؤكد اعتقادَه بأن العرب والعجم قد يشتركون في بعض الألفاظ قولُه: "من ذلك (خَرْدَلْتُ) اللحم: قَطَّعته وفرَّقته، والذي عندي في هذا أنّه مشبَّه بالحبّ الذي يسمَّى الخَرْدَل، وهو اسمٌ وقع فيه الاتّفاق بين العرب والعجَم، وهو موضوعٌ من غير اشتقاق"[(٢)].

السمة الحادية عشرة: التوحُّد.

وهو أن يكون المعنى المشترك أو المفرد للجذر اللغويِّ واحدًا، كـــ(حبر): "الحاء والباء والراء أصلٌ واحد منقاسٌ مطَّرد، وهو الأَثرُ في حُسْنٍ وبَهاء"[(٣)]، و(فرت): "الفاء والراء والتاء كلمة واحدة، وهي الماء الفُراتُ: وهو العَذْب"[(٤)].

وقد تحققت أحادية الأصول في (٣٦١٥) جذرًا، بنسبة ٧٤,٠٤% تقريبًا من مجموع جذور مقاييس اللغة البالغة (٤٨٨٢) جذرًا، في حين وقع تعدد الأصول في (٦٨٩) جذرًا فقط، بنسبة ١٤,١١% تقريبًا،

---

(١) مقاييس اللغة ١/٣٠٦.

(٢) المصدر السَّابق ٢/٢٤٩.

(٣) السَّابق ٢/١٢٧.

(٤) نفسه ٤/٤٩٨.

وخلا (٤٩٣) جذرًا من الأصول بسبب الموانع، بنسبة ١٠,٠٩% تقريبًا، وتردَّد ابن فارس في (٨٥) جذرًا بين التأصيل والموانع، بنسبة ١,٧٤% تقريبًا.

هذا إذا نظرنا إلى التوحد والتعدد بالنسبة إلى مجمل جذور مقاييس اللغة، أما إذا نظرنا إليهما بالنسبة إلى الجذور التي حظيت بأصول معنوية وعددها (٤٣٠٤) جذور فإن التوحُّد سيرتفع إلى ٨٣,٩٩% تقريبًا بينما يرسو التعدد عند نسبة ١٦,٠٠% تقريبًا.

وعلى هذا فإنَّ أحادية الأصول هي السَّمة الغالبة لنظرية أصول المعاني عند ابن فارس، وهو ما يقتضيه تفرُّع استعمالات هذه الجذور من أصلٍ واحد.

وقد كان ابن فارس حريصًا على هذه الأحادية، كما تؤيده هذه النسبة المرتفعة من الأصول الأحادية، وكذا دقَّته في اختيار المعاني المشتركة بين الاستعمالات المتخالفة.

وتتعدد الأصول عند ابن فارس فتصير أصلين(١)، وثلاثةً(٢)، وأربعةً(٣)، وخمسةً(٤)،

(١) مقاييس اللغة (أمن) ١/ ١٣٣.

(٢) المصدر السَّابق (حرف) ٢/٤٢.

(٣) السَّابق (طرق) ٣/٤٤٩.

(٤) نفسه (أمر) ١/١٣٧.

وستةً[١]، كما تتعدد الكلمات فتصير كلمتين[٢]، وثلاثًا[٣]، وأربعًا[٤]، وخمسًا[٥]، وستًا[٦]، وسبعًا[٧]، وثمانيًا[٨]، وتسعًا[٩]، وعشرًا[١٠]، وأحد عشر[١١]، وواحدًا وعشرين[١٢].

ولم يكن التعدد عند ابن فارس -مع قلَّته- ترفًا عقليًّا أو تزيُّدًا علميًّا أراد به ابن فارس أن يظهر قوَّة ساعده في تلمُّس الفروق الدقيقة بين المفردات كما يقول الدكتور صبحي الصالح[١٣]، وإنما وقفت خلفه

---

(١) مقاييس اللغة (صفر) ٣/٢٩٤.

(٢) المصدر السَّابق (هبر) ٦/٢٨، و(هرم) ٦/٤٨.

(٣) السَّابق (هبل) ٦/٣٠، و(ودن) ٦/٩٧.

(٤) نفسه (قشّ) ٥/١٠، و(وهلّ) ٦/١٤٩.

(٥) نفسه (عذب) ٤/٢٥٩، و(وهب) ٦/١٤٧.

(٦) نفسه (غرف) ٤/٤١٨، و(لعو) ٥/٢٥٣.

(٧) نفسه (قطر) ٥/١٠٥، و(وكر) ٦/١٣٨.

(٨) نفسه (فنى) ٤/٤٥٣-٤٥٤، و(وتر) ٦/٨٣-٨٤.

(٩) نفسه (وكف) ٦/١٣٩-١٤٠.

(١٠) نفسه (عذر) ٤/٢٥٣-٢٥٧.

(١١) نفسه (ردن) ٢/٥٠٥-٥٠٦.

(١٢) نفسه (غرب) ٤/٤٢٠-٤٢٢.

(١٣) دراسات في فقه اللغة، ص١٧٦.

أسبابٌ وجيهةٌ ذكرها ابن فارس، ويمكن تفصيلها على النَّحو الآتي:

السبب الأول: اختلاف معاني استعمالات الجذر اللغوي بحيث يعسر الجمع بينها في معنى مشترك واحد، وينصُّ ابن فارس على هذا الاختلاف بألفاظٍ متقاربة كقوله في:

(ثلّ): "الثاء واللام أصلانِ **متباينان**، أحدهما: التجمُّع، والآخر: السُّقوط والهَدْم والذُّلّ"(١).

وفي (شعب): "الشين والعين والباء أصلان **مختلفان**، أحدهما يدلُّ على الافتراق، والآخر على الاجتماع"(٢).

وفي (حرث): "الحاء والراء والثاء أصلانِ **متفاوتان**، أحدهما: الجمع والكَسْب، والآخر: أنْ يُهْزَل الشَّيء"(٣).

وفي (شمر): "الشين والميم والراء أصلان **متضادّان**، يدلُّ أحدُهما على تقلُّصٍ وارتفاع، ويدلُّ الآخر على سَحْبٍ وإِرسال"(٤).

وفي (خفي): "الخاء والفاء والياء أصلان **متباينان متضادّان**، فالأوَّل: السَّتْر، والثاني: الإظهار"(٥).

---

(١) مقاييس اللغة ٣٦٨/١، ومثله (رجى) ٤٩٤/٢.

(٢) المصدر السابق ١٩١/٣، ومثله (ظنّ) ٤٦٢/٣.

(٣) السَّابق ٤٩/٢، ومثله (حصد) ٤٩/٢.

(٤) نفسه ٢١٢/٣، ومثله (رمَّ) ٣٧٨/٢.

(٥) نفسه ٢٠٢/٢.

ومن مظاهر هذا الاختلاف التضاد اللغوي، كقوله في (قسط): "القاف والسين والطاء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على معنَيَين متضادَّين والبناءُ واحد، فالقِسط: العَدل ... والقَسْط بفتح القاف: الجَور ..."(١).

وإذا كان أحد المتضادين أقلَّ استعمالاً جعله خارجًا عن الأصل، ولم يعدد الأصول كقوله في (نبل): "النون والباء واللام أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على فَضْلٍ وكِبَر، ثم يستعار منه الحِذْق في العمل، ...والنَّبَل: عِظام المَدَر والحِجارة ... ويقولون: إنَّ النَّبَل هاهنا الصِّغار، وإنَّها من الأضداد ... وإذا كانت من الأضداد كان الوجه الأقلُّ خارجًا عن القياس ..."(٢).

وربما جعل المتضادين أصلاً واحدًا على أنه جنسٌ من المقابلة كقوله في (تلّ): "التاء واللام في المضاعف أصلٌ صحيح، وهو دليل الانتصاب وضِدِّ الانتصاب، فأمَّا الانتصاب فالتلُّ: معروف ... وأمّا ضِدُّه فَتَلَّه: أي صَرَعَه، وهذا جنسٌ من المقابلة"(٣).

ومن مظاهر الاختلاف -أيضًا- اللهجات كقوله في (شعب): "الشين والعين والباء أصلان مختلفان، أحدهما يدلُّ على الافتراق، والآخر

---

(١) مقاييس اللغة ٥/٨٥-٨٦، ومثله في (تلّ) ١/٣٣٩، و(تبّ) ١/٣٣٩، و(شيم) ٣/٢٣٦.

(٢) المصدر السَّابق ٥/٣٨٣.

(٣) السَّابق ١/٣٣٩.

على الاجتماع، ثمَّ اختلف أهلُ اللغة في ذلك، فقال قومٌ: هو من باب الأضداد، -وقد نصَّ الخليل على ذلك-، وقال آخرون [كابن دريد]: ليس ذلك من الأضداد، إنّما هي لغات"[١].

السبب الثاني: التوقيف.

قال في (أجل): "اعلم أنّ الهمزة والجيم واللام يدلُّ على خمس كلماتٍ متباينة، لا يكادُ يمكنُ حمْلُ واحدةٍ على واحدة من جهة القياس، فكلُّ واحدةٍ أصلٌ في نفسها، **وربُّكَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ** ..."[٢]، وفي (سلق): "السين واللام والقاف فيه كلماتٌ متباينة لا تكاد تُجمع منها كلمتانِ في قياسٍ واحد؛ **وربُّك جلّ ثناؤُهُ يفعل ما يشاء، ويُنْطِقُ خَلْقه كيف أراد** ..."[٣]، وفي (حسب): "الحاء والسين والباء أصول أربعة فالأول: العدُّ ... والأصل الثاني: الكِفاية ... والأصل الثالث: الحُسْبَانُ: وهي جمع حُسبانَةٍ، وهي الوِسادة الصغيرة ... والأصل الرابع: الأحسب: الذي ابيضَّت جِلدتُه من داءٍ ففسدت شَعرته، كأنَّه أبرص ... **وقد يتّفق في أصول الأبواب هذا التفاوتُ الذي تراه في هذه الأصول الأربعة**"[٤].

---

(١) مقاييس اللغة ٣/١٩٠-١٩١.

(٢) المصدر السَّابق ١/٦٤.

(٣) السَّابق ٣/٩٦.

(٤) نفسه ٢/٥٩، ٦١.

السبب الثالث: أن ابن فارس كان يؤثر سلوك الطريق الواضح ويبتعد عن التكلُّف في توحيد الأصول المتباعدة، نصَّ على ذلك فقال في (خرج): "الخاء والراء والجيم أصلان، وقد يمكن الجمعُ بينهما، إلاَّ أنَّا سلكْنا الطَّريقَ الواضح، فالأول: النَّفاذُ عن الشَّيء، والثاني: اختلافُ لونَين"(١).

ولأجل هذا الوضوح جوَّز التعدد في (حمر) فقال: "الحاء والميم والراء أصلٌ واحدٌ عندي، وهو من الذي يعرف بالحُمْرة، وقد يجوز أن يُجعَل أصلين: أحدهما هذا، والآخر: جنسٌ من الدوابّ"(٢)، ورجَّحه في (بقر) فقال: "[الباء والقاف والراء] أصلانِ، وربما جمع ناسٌ بينهما وزعموا أنه أصلٌ واحد، وذلك البقر، والأصلُ الثاني: التوسُّع في الشَّيءِ وفَتْح الشَّيء ... ومَن جَمع بينهما ذهب إلى أنَّ البقَر سُمِّيت؛ لأنّها تَبْقُر الأرضَ، وليس ذلك بشيء"(٣).

وإذا كان الطريق الواضح في توحيد الأصول فإنه يعتمده كقوله في (خصم): "الخاء والصاد والميم أصلان، أحدهما: المنازعة، والثاني: جانبُ وِعاءٍ ... ويمكن أنْ يُجمَع بين الأصلين فيردَّ إلى معنىً واحد، وذلك أنّ

---

(١) مقاييس اللغة ٢/١٧٥.

(٢) المصدر السَّابق ٢/١٠١.

(٣) السَّابق ١/٢٧٧-٢٨٠.

جانِبَ العِدل مائلٌ إلى أحد الشِّقَّيْنِ، والخَصْم المنازِعُ في جانبٍ؛ فالأصل واحدٌ"(١).

وكثيرًا ما يصرِّح بإمكان الجمع بين الأصول المتعددة، وأنَّ بعضها مناسبٌ للآخر أو مقاربٌ له كقوله في (ثور): "الثاء والواو والراء أصْلانِ قد يمكن الجمعُ بينهما بأدنَى نظَرٍ"(٢)، وفي (ذود): "الذال والواو والدال أصلان، أحدهما: تنْحِية الشَّيء عن الشَّيء، والآخَر: جماعةُ الإبل، ومحتملٌ أن يكون البابان راجعَينِ إلى أصلٍ واحد"(٣)، وفي (رب): "الراء والباء يدلُّ على أُصولٍ، فالأول: إصلاح الشَّيءِ والقيامُ عليه ... والأصل الآخرُ: لُزوم الشَّيءِ والإقامةُ عليه، وهو مناسبٌ للأصل الأوّل ... والأصل الثالث: ضمُّ الشَّيءِ للشَّيء، وهو -أيضًا- مناسبٌ لما قبله، ومتى أُنْعِمَ النَّظرُ كان الباب كلُّه قياسًا واحدًا"(٤).

هذا، وقد اتفق المحدثون الذين وقفتُ على آرائهم على ضرورة توحيد الأصول؛ لإثبات أن جذور اللغة العربية ذات أصلٍ دلالي واحد؛ تبعًا لعودتها إلى أصل اشتقاقيٍّ واحد(٥)، ولاموا ابن فارس في تعديده

(١) مقاييس اللغة ١٨٧/٢، ومما جمع بينهما (أجر) و(أذن).

(٢) المصدر السَّابق ٣٩٥/١.

(٣) السَّابق ٣٦٥/٢ ومثله (أذن) ٧٥/١.

(٤) نفسه ٣٨١/٢-٣٨٢.

(٥) أمثال د. صحبي الصالح في دراساته، ص١٧٦، ١٧٩، ود. محمد حسن جبل

=

الأصول كثيرًا، وقد أسلفتُ أن ابن فارس كان حريصًا على التوحُّد، وما عدَّده من أصول وقف وراءه أسباب ذكرها، مع تجويزه توحيد كثير من تلك الأصول وترجيحه التوحيد أحيانًا، على أنني وقفت على عباراتٍ له تؤكد على أنَّ الأصول المتعددة من باب الجذور المستقلَّة عن بعضها كقوله في (لحن):

"اللام والحاء والنون له بناءان يدلُّ أحدهما على إمالةِ شيءٍ من جهته، ويدلُّ الآخَر على الفطنة والذَّكاء"(١).

وقوله في (وزع): "الواو والزاء والعين بناءٌ موضوعٌ على غير قياس، ووَزَعْته عن الأمر: كفَفْته ... وبناءٌ آخر، يقال: أوْزَعَ اللهُ فلانًا الشُّكرَ: ألْهَمَه إياه"(٢).

وإذا صحَّ هذا يكون ابن فارس موافقًا لعامَّة المحدثين في أحادية المعاني للجذور اللغوية، ولكن على اعتبار أن الأصول المتعددة جذور مستقلة حالها كحال المشترك اللفظي في الاستعمالات المفردة.

إلا أنَّ هناك عبارتٍ أخرى تُخفِّف من آكدية هذه الفكرة وتعيدنا

في (علم الاشتقاق)، ص٢١٧-٢١٨، وولده د. عبد الكريم في كتابه (الدلالة المحورية) ص٤٦-٤٧، وغيرهم.

(١) مقاييس اللغة ٥/٢٣٩.

(٢) المصدر السَّابق ٦/١٠٦.

إلى التعدد في الجذر الواحد وذلك كقوله في (صنف): "الصاد والنون والفاء أَصلٌ صحيحٌ مطّردٌ في معنيين، أحدهما الطّائفة من الشَّيء، والآخر: تمييز الأشياء بعضها عن بعض"[١]، فهذا النص وأشباهه يؤكد على تعدد المعاني للجذر الواحد، إلاَّ إذا أوَّلنا ما ورد منه على أن كلَّ معنى من هذين المعنين يعود إلى بناء مستقل به؛ بناءً على تصريح ابن فارس السابق في (لحن) و(وزع).

وما ذكره الدكتور صبحي الصالح من أنَّ رغبة ابن فارس في تلمُّس الفروق الدقيقة بين المفردات هو سرُّ التعدد عنده أمر غير صحيحٍ البتَّة؛ ومثله قول الدكتور إبراهيم نجا: "إنما لجأ -أي ابن فارس- إلى القول بوجود أصلين للمادة الواحدة ليبرز أمرهما؛ لدقَّة بحثه في الوصول إلى الفروق بين المفردات"[٢].

وذلك لأن هذه النظرية قائمة في الأساس على تناسي الفروق الدقيقة والظاهرة بين المفردات؛ ذلك أن استنباط المعنى المشترك بينها يقتضي ترك القيود الدلالية الخاصة بهذه الاستعمالات، وهو أمر ظاهر للمتأمِّل، بل قد نصَّ ابن فارس على أن الفروق بين المفردات لا تنقض القياس الموحَّد كقوله في (حصر): "الحاء والصاد والراء أصلٌ واحد، وهو

---

(١) مقاييس اللغة ٣/٣١٣.

(٢) فقه اللغة، ص٦١.

الجمع والحَبْس والمنع ... فأمَّا الإحصار فأن يُحْصَرَ الحاجُّ عن البيت بمرضٍ أو نحوه، وناسٌ يقولون: حَصَره المرض وأحصره العدُوّ، وروى أبو عبيد عن أبي عمرو: حَصَرَني الشَّيء وأحصرني: إذا حبَسني، وذكر قول ابنِ ميّادة:

وما هَجْرُ ليلَى أن تكون تباعدَتْ عَليكَ ولا أَنْ أَحْصَرتْكَ شُغُولُ(١)

والكلام في حَصَره وأحصره، مشتبهٌ عندي غايةَ الاشتباه؛ لأنَّ ناسًا يجمعون بينهما وآخرون يَفرِقون، وليس فَرْقُ مَنْ فَرَقَ بينَ ذلك ولا جَمْعُ مَن جمعَ ناقضًا القياسَ الذي ذكرناه، بل الأمرُ كلُّه دالٌّ على الحبْس"(٢).

على أنَّ تعدد أصول المعاني هو مذهب علماء اللغة القدامى، وقد سجَّل الدكتور جمال عبد الكريم المهدي هذه الظاهرة لدى جماعة منهم في رسالته القيِّمة (دوران المادة على المعنى عند علماء اللغة إلى منتصف القرن الرابع الهجري)(٣).

هذا، وقد أرجع العالمان الكبيران الشيخ حسن المصطفوي في كتابه

---

(١) البيت من الطويل، لابن ميَّادة في ديوانه، ص١٧٨.

(٢) مقاييس اللغة ٢/٧٢.

(٣) ذكر أمثلة لـــ(الخليل) ص٨٩-١٠٢، و(ابن دريد) ص١٩٣-٢٠٠، و(أبي عبيد القاسم بن سلاَّم) ص٢٤٦-٢٧٦، و(ابن قتيبة) ص٢٨٩-٣١٨، و(أبي إسحاق الحربي) ص٣٣٤، و(ابن جرير الطبري) ص٣٤٧-٣٧٥.

(التحقيق في كلمات القرآن الكريم)[١]، والدكتور: محمد حسن حسن جبل في كتابه (المعجم الاشتقاقي المؤصَّل لألفاظ القرآن الكريم)، أرجعا أصول ابن فارس المتعددة التي وردت جذورها في القرآن الكريم إلى أصلٍ واحد، والتزما توحيد الأصول في معجميهما هذين.

(١) طبع أول مرة في طهران سنة ١٣٩٣هـ في عشرة مجلدات.

المبحث العاشر: عدد أصول المعاني

استنبط ابن فارس (٥٣٣٤) أصلاً معنويًّا من (٤٣٠٤) جذورٍ من مجموع جذور مقاييس اللغة البالغة (٤٨٨٢) جذرًا.

وجمهور هذه الأصول مشتركة أي متحققةٌ بين استعمالين فأكثر، وعددها (٤٠٩٣) أصلاً بما نسبته ٧٦,٧٣% تقريبًا بالنسبة إلى الأصول المفردة التي بلغت (١٢٤١) أصلاً وبنسبة ٢٣,٢٦% تقريبًا.

وترجعُ زيادة عدد الأصول على الجذور بـــ(١٠٣٠) أصلاً إلى إجازة ابن فارس تعدد الأصول المعنوية لــ(٦٨٩) جذرًا من هذه الجذور.

كما يرجع خلو (٥٩٣) جذرًا من أصول المعاني إلى الموانع اللفظية والمعنوية والمشتركة بينها والمتردَّد فيها، والتي بسببها -أيضًا- تردَّد ابن فارس في تأصيل (٨٥) جذرًا، وسيأتي الحديث عنها مفصَّلاً.

وقد تبيَّن من هذا أن الجذور التي حظيت بأصول معنوية مشتركة أو مفردة بلغت ٨٨,١٦% تقريبًا من مجموع جذور مقاييس اللغة، في حين رست الجذور الممنوعة من الأصول عند نسبة ١٠,٠٩% تقريبًا، والجذور التي تردد ابن فارس بين تأصيلها أو منعها عند ١,٧٤% تقريبًا.

وقد صنعتُ إحصاءات متنوعة لهذه الأصول باعتبارات مختلفة توضحها الجداول الآتية:

تصنيف جميع الجذور والأصول

<table>
<tr><th>نوع الجذور</th><th>عدد الجذور</th><th>النسبة</th><th colspan="2">عدد الأصول</th></tr>
<tr><td>محتوية على أصول مشتركة</td><td>٣٤٥١</td><td>٧٠،٦٨%</td><td colspan="2">٣٩٥٢</td></tr>
<tr><td>محتوية على أصول مفردة</td><td>٧٦٤</td><td>١٥،٦٤%</td><td colspan="2">١١٠٦</td></tr>
<tr><td rowspan="2">محتوية على أصول مختلطة</td><td rowspan="2">٨٩</td><td rowspan="2">١،٨٢%</td><td>١٤١</td><td>مشتركة</td></tr>
<tr><td>١٣٥</td><td>مفردة</td></tr>
<tr><td>ممنوعة من الأصول</td><td>٤٩٣</td><td>١٠،٠٩%</td><td colspan="2"></td></tr>
<tr><td>مترددة بين التأصيل والموانع</td><td>٨٥</td><td>١،٧٤%</td><td colspan="2"></td></tr>
<tr><td>المجموع</td><td>٤٨٨٢</td><td>٩٩،٩٧%</td><td colspan="2">٥٣٣٤</td></tr>
</table>

الأصول المشتركة والمفردة بلفظ الأصول وما قاربها

الأصول	عدد الجذور	الأصول المشتركة	الأصول المفردة	مجموع الأصول
الأحادية	٢٦٨٣	٢٦٥٢	٣١	٢٦٨٣
الثنائية	٣٦٩	٦٨٢	٥٦	٧٣٨
الثلاثية	٧٢	١٦١	٥٥	٢١٦
الرباعية	٢٥	٨٣	١٧	١٠٠
الخماسية	٤	١٤	٦	٢٠
السداسية	١	٣	٣	٦
المجموع	٣١٥٤	٣٥٩٥	١٦٨	٣٧٦٣

الأصول المشتركة والمفردة بلفظ الكلمات وما قاربها

الكلمات	عدد الجذور	الكلمات المشتركة	الكلمات المفردة	مجموع الكلمات
الأحادية	٩٣٢	٣٨١	٥٥١	٩٣٢
الثنائية	١٤٥	٧٣	٢١٤	٢٨٧
الثلاثية	٣٨	٢٣	٩٤	١١٧
الرباعية	١٢	٣	٤٥	٤٨
الخماسية	٤	٤	١٦	٢٠
السداسية	٤	٠	٢٤	٢٤
السباعية	٤	٦	٢٢	٢٨
الثمانية	٣	١	٢٣	٢٤
التساعية	٢	٠	١٨	١٨
العشارية	٣	٤	٢٦	٣٠
أحد عشر	٢	٠	٢٢	٢٢
٢١	١	٣	١٨	٢١
المجموع	١١٥٠	٤٩٨	١٠٧٣	١٥٧١

الأصول المشتركة والمفردة بلفظ الأصول والكلمات معًا

الأصول والكلمات	عدد الجذور	الأصول المشتركة	الأصول المفردة	مجموع الأصول
الأحادية	٣٦١٥	٣٠٣٣	٥٨٢	٣٦١٥
الثنائية	٥١٤	٧٥٥	٢٧٠	١٠٢٥
الثلاثية	١١٠	١٨٤	١٤٩	٣٣٣
الرباعية	٣٧	٨٦	٦٢	١٤٨
الخماسية	٨	١٨	٢٢	٤٠
السداسية	٥	٣	٢٧	٣٠
السباعية	٤	٦	٢٢	٢٨
الثمانية	٣	١	٢٣	٢٤
التساعية	٢	٠	١٨	١٨
العشارية	٣	٤	٢٦	٣٠
أحد عشر	٢	٠	٢٢	٢٢
٢١	١	٣	١٨	٢١
المجموع	٤٣٠٤	٤٠٩٣	١٢٤١	٥٣٣٤

مجمل الجذور ذات الأصول

عدد الجذور	الأصول المشتركة	الأصول المفردة	مجموع الأصول
٤٣٠٤	٤٠٩٣	١٢٤١	٥٣٣٤

هذا، وقد قمتُ بهذه الإحصاءات بعد تمييز (١٩٨) جذرًا تداخلت فيما بينها، واختزلها ابن فارس في (٩٥) جذرًا، وقد أعطيت كلَّ جذرٍ منها أصله أو أصوله المعنوية التي تتطابق مع دلالة استعمالاته على النحو الآتي:

أولاً: جذران أحاديا الأصول، تداخل في كل واحدٍ منهما ثلاثة جذور، فألحقتهما بالأصول الأحادية بعد تمييزهما عن بعضهما ووصولهما إلى ستة جذور.

ثانيًا: (٥١) جذرًا أحادية الأصول تداخل في كلٍّ واحد منها جذران، فألحقتها بالأصول الأحادية، بعد تمييزها عن بعضها ووصولها إلى (١٠٢) من الجذور.

ثالثًا: (٦) جذور أحادية الكلمات المفردة، تداخل في كلٍّ واحدة منها جذران، فألحقتها بالكلمات المفردة، بعد تمييزها عن بعضها ووصولها إلى (١٢) جذرًا.

رابعًا: (٧) جذور أحادية الكلمات المفردة تداخل في كلٍّ واحدٍ منها جذران أو ثلاثة فبلغت (١٥) جذرًا، ألحقت سبعة منها بالكلمات الأحادية، واثنين بالكلمات الثنائية، وثلاثةً بالكلمات الثلاثية، وواحدًا بالرباعية، واثنين بالتساعية.

خامسًا: ثلاثة جذور لم تحتو على أصول معنوية بسبب الموانع، فألحقتها بالموانع بعدد تمييزها عن بعضها ووصولها إلى ستة.

سادسًا: (٢٦) جذرًا تداخل في (٥) منها ثلاثة جذور، وفي (٢١) جذران، فبلغت (٥٧) جذرًا، وقد جعل ابن فارس (١٦) جذرًا منها ثنائية الأصول، و(٩) جذور ثلاثية الأصول، وواحدًا خماسي الأصول.

وقد دعاني إلى هذا التمييز بين كلِّ هذه الجذور المتداخلة عدمُ تطابق الأصول المعنوية التي صدَّر بها ابن فارس هذه الجذور مع الجذور الحقيقية للجذر الذي رسمه ابن فارس؛ فأحيانًا يكون الأصلُ المعنويُّ أحاديًّا والجذر المرسوم في حقيقة الأمر جذرين أو ثلاثة، وأحيانًا يكون الأصلُ ثنائيًّا والجذر المرسوم في حقيقة الأمر ثلاثة جذور، وأحيانًا يكون الأصلُ ثلاثيًّا والجذر المرسوم في حقيقة الأمر جذرين.

وقد أثَّر تداخل الجذور في العدد الحقيقي لأصول المعاني في (مقاييس اللغة)؛ لكني لم آل جهدًا في الوصول إلى العدد الحقيقي لهذه الأصول.

وقد سَبَقَتْ ظاهرة التداخل في التمهيد في مطلب (عدد جذور مقاييس اللغة)، وستأتي في الفصل الثاني في المبحث الأول منه، وهو (رسم الجذر اللغوي وتعيين حروفه)، وسترى أمثلتها هناك.

الفصل الثاني:

منهج ابن فارس في عرض أصول المعاني

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: رسم الجذر اللغوي وتعيين حروفه.

المبحث الثاني: اختيار المصطلح المناسب للجذر اللغوي أو الأصل المعنوي أو لهما معًا.

المبحث الثالث: وصف الجذر اللغوي أو الأصل المعنوي أو هما معًا.

المبحث الرابع: تعيين عدد أصول المعاني.

المبحث الخامس: صياغة أصول المعاني.

المبحث السادس: بيان تحقق أصول المعاني في استعمالات الجذر اللغوي أو عدم تحققها.

توطئة:

اتبع ابن فارس في عرض أصول المعاني منهجًا يكاد يكون مطردًا، اتبع فيه ست خطوت متتالية، منتقلاً من الأُولى إلى التي تليها وهكذا، حتي ينتهي من عملية العرض.

الأولى: رسم الجذر اللغوي وتعيين حروفه.

والثانية: اختيار المصطلح المناسب للجذر اللغوي أو الأصل المعنوي أو لهما معًا.

والثالثة: وصف الجذر اللغوي أو الأصل المعنوي أو هما معًا.

والرابعة: تعيين عدد أصول المعاني.

والخامسة: صياغة أصول المعاني.

والسادسة: بيان تحقق أصول المعاني في استعمالات الجذر اللغوي أو عدم تحققها.

وإليك أحد الجذور اللغوية التي عرض لها ابن فارس، نتبين من معالجته له المعالم العامَّة لمنهجه في عرض أصول المعاني.

(سفح): "السين والفاء والحاء أصلٌ واحدٌ يدلُّ على إِراقة شَيء، يقال سفح الدَّمَ: إذا صبَّه، وسفح الدَّم: هَرَاقه، والسِّفاح: صبُّ الماء بلا عَقد نكاح، فهو كالشَّيء يُسفَح ضَياعًا، والسَّفَّاح: رجلٌ من رؤساء العرب، سَفَح الماء في غزوةٍ غزاها فسُمِّي سفَّاحًا، وأمَّا سَفْح الجبل فهو من باب الإبدال، والأصل فيه صَفح، -وقد ذُكر في بابه-، والسَّفيح:

أحد السِّهام الثلاثة التي لا أنصباءَ لها، وهو شاذٌّ عن الأصل الذي ذكرناه"[١].

يتبين من معالجة ابن فارس لهذا الجذر معالم منهجه القائم على هذه الخطوات السِّت بوضوح كما يلي:

أولاً: رسمه للجذر اللغوي (سفح) وتعيينه لحروفه وهي: (السين والفاء والحاء).

ثانيًا: اختياره مصطلح (الأصل) للتعبير عن الجذر اللغوي.

ثالثًا: إغفاله وصف الجذر اللغوي هنا؛ ولو وصفه لقال –مثلاً– (أصلٌ واحدٌ صحيح)، كما فعل في (سبق)، و(مسك)[٢]، وهذا من خروجه عن منهجه الغالب في عرض الأصل المعنوي لهذا الجذر.

رابعًا: تعيين عدد أصول المعاني، وأنها –هنا– (أصلٌ واحد).

خامسًا: صياغته لذلك الأصل بقوله: (**يدلُّ على إِراقة شَيء**).

سادسًا: بيانه لوجه تحقق هذا الأصل في استعمالات الجذر أو عدم تحققه، فقد بيّن أنه تحقق في ثلاثة استعمالات وهي:

١- "سفح الدَّمَ: إذا صبَّه، وسفح الدَّم: هَرَاقه".

٢- "والسِّفاح: صبُّ الماء بلا عَقد نكاح، فهو كالشَّيء يُسفَح

---

(١) مقاييس اللغة ٣/٨١.

(٢) المصدر السَّابق ٣/١٢٩، و٥/٣٢٠.

ضَياعًا".

٣- "والسَّفَّاح: رجلٌ من رؤساء العرب، سَفَح الماء في غزوةٍ غزاها فسُمِّي سفَّاحًا"(١).

وبيَّن أَنَّه لم يتحقق في استعمالين:

٤- "أمَّا سَفْح الجبل فهو من باب الإبدال، والأصل فيه صَفح، وقد ذُكر في بابه".

٥- "والسَّفيح: أحد السِّهام الثلاثة التي لا أنصباءَ لها، وهو شاذٌّ عن الأصل الذي ذكرناه".

ومن الواضح أنَّ ابن فارس يحرص على تعليل وجه تحقق الأصل أو عدم تحققه في الاستعمالات المنضوية تحته، **فقد علَّل وجه تحقق الأصل** في الاستعمال الثاني والثالث، وترك تعليل الأول بمعنييه؛ لظهور وجه تحقق الأصل فيه، بل إن صياغة الأصل منتزعة منه أساسًا، كما أنه **عللَّ عدم تحقق الأصل** في الاستعمال الرابع؛ لأنه مبدل من غيره، وترك تعليل الاستعمال الخامس اكتفاء بحكمه عليه بشذوذه عن دلالة الأصل؛ لظهور مخالفة معناه لمعنى الأصل.

---

(١) هو السَّفَّاح بن خالد، واسمه سلمة، وكان جرَّارًا للجيوش، وإنما سمِّي السَّفَّاح؛ لأنه سفح المزاد، أي صبَّها يوم كاظمة، وقال لأصحابه: قاتلوا، فإنَّكم إن هُزمتم متم عطشًا، انظر: الاشتقاق، لابن دريد، ص٢٠٣.

ويتبين بجلاء أن تحقق الأصل في استعمالات الجذر نوعان:

الأول: تحقق أصلي لا يحتاج إلى تأويل وذلك في الاستعمال الأول، حيث تطابقت دلالة الأصل مع دلالة ذلك الاستعمال في إراقة الشَّيء، بل إن الظاهر أن صياغة الأصل منتزعة منه مباشرة.

الثاني: تحقق مجازي، يحتاج إلى تأويل وتأمُّل، في وجه اختصاص إراقة الماء بلا عقد نكاح باسم السِّفَاح على إراقته بعقد نكاح، فنرى ابن فارس يستعين بالتشبيه ليخرجه من هذا المأزق؛ فشبه إراقة الماء بغير عقد نكاح بالشَّيء الذي يسفح ضياعًا وهذا ما لا يكون في إراقة الماء بعقد نكاح، وكذا في وجه اختصاص السَّفَّاح بن خالد بهذا الاسم بين قوَّاد العرب، فجاء التعليل؛ لسفحه الماء في غزوة كاظمة، فكان عمله هذا سببًا لاختصاصه بهذه التسمية.

كما يتبين –أيضًا– أن عدم تحقق الأصل في الاستعمالات المنضوية تحته يرجع إلى عاملين:

الأول: وجود مانع من موانع استنباط أصول المعاني في تلك الاستعمالات، كما برز هنا لـــ(سفح الجبل) حيث جاء حرف السين مبدلاً من حرف الصاد، فخلا من الأصالة الصرفية، فجاء معناه تبعًا لمعنى

أصله (صَفح الجبل)، بمعنى: عُرْضه[١]، والإبدال أحد موانع استنباط أصول المعاني كما سيأتي.

الثاني: شذوذ الاستعمال عن دلالة الأصل، بحيث يأتي معناه مغايرًا لمعنى الأصل، أو تخفى دلالته الأصلية أو غير ذلك من أسباب الشذوذ.

هذا هو الغالب في منهج ابن فارس في عرض أصول المعاني، ولهذا قلتُ إنه اتبع منهجًا **يكاد يكون مطردًا**؛ لأنه لم يلتزم بالإتيان بهذه الخطوات السِّت في جميع الجذور، كما أنَّه لم يلتزم في كل خطوةٍ منها بما عليه منهجه الغالب فيها؛ ولذا فإنِّي سأعقد ستة مباحث متتالية لزيادة توضيح منهجه في كلِّ خطوة من هذه الخطوات السِّت، وبيان مدى التزامه بمنهجه الغالب فيها أو مخالفته له.

۞۞۞

---

(١) مقاييس اللغة (صفح) ٣/٢٩٣، وفي (تمام فصيح الكلام) لابن فارس: "وصَفْحُ الجَبَل: عَرْضُه ... وأَمَّا سَفْحُه فأَوَّلُه"، ص٧٢.

المبحث الأول:

رسم الجذر اللغوي وتعيين حروفه

الخطوة الأولى التي اتبعها ابن فارس في عرض أصول المعاني هي رسم الجذر اللغوي وتعيين حروفه المكوِّنة له.

كقوله في (شعَّ): "الشين والعين في المضاعف أصلٌ واحدٌ يدلُّ على التفرُّق والانتشار"(١)، وفي (بلغ): "الباء واللام والغين أصلٌ واحد، وهو الوصول إلى الشَّيء"(٢).

فقد رسم الجذر (شعَّ)، ونصَّ على حرفيه (الشين والعين)، كما رسم الجذر (بلغ)، ونصَّ على حروفه الثلاثة (الباء واللام والغين).

ويمكن زيادة توضيح هذه الخطوة وذكر بعض المؤاخذات عليها في الأمور الآتية:

الأمر الأول: تنويع ابن فارس لشكل الجذر تبعًا لهيئة حروفه، تضعيفًا، وصحةً، وإعلالاً، وهمزًا.

١- فإن كان الجذر مضعَّفًا فإنَّه يرسمه ثنائيًا حسب نطقه دون فكِّ التضعيف، وينصُّ على الحرفين المكوِّنين له كما سبق في (شعَّ).

٢- وإن كان صحيحًا فإنَّه يرسمه بهيئته الصحيحة ذاكرًا حروفه،

---

(١) مقاييس اللغة ١٧٧/٣، ومثله في (ذبّ) ٣٤٨/٢ و(جمّ) ٤١٩/١.

(٢) المصدر السَّابق ٣٠١/١، ومثله (بدأ) ١٢١/١، و(بسأ) ٢٤٩/١.

كما سبق في (بلغ).

وهاتان الصورتان لا إشكال فيها.

٣- وإن كان معتلاً فالمفترض أن يرسمه بهيئته المعتلة ذاكرًا حروفه المعتلَّة بأسمائها كقوله في (أبو): "الهمزة والباء والواو يدلُّ على التربية والغَذْو"(١)، وفي (أبي): "الهمزة والباء والياء يدل على الامتناع"(٢)، ولكنَّه في الغالب لا يعين الحرف المعتل حين يذكر حروف الجذر مكتفيًا بنحو قوله في (جفو): "الجيم والفاء **والحرف المعتل** يدلُّ على أصلٍ واحد، نبوّ الشَّيءِ عن الشَّيء"(٣)، وفي (وهى): "الواو والهاء **والحرف المعتلُّ** يدلُّ على استرخاءٍ في شَيء ..."(٤)، والأمر هيِّنٌ هنا ما دام أنَّه قد عين الحرف المعتل في (رسم الجذر)، ولكن الإشكال حقًا حين يرسمه في الجذر بالألف المقصورة ثم يقول (والحرف المعتل)؛ لأن الألف لا تكون أصلاً، فلا يُدرى هل الحرف المعتلُّ واوٌ أو ياءٌ إلا بعد تأمّل استعمالات الجذر، وربما بقي الإشكال حتى بعد التأمّل؛ لأن بعض الاستعمالات تحتمل أن تكون واويةً أو يائية، ومن الأمثلة على هذا النَّوع قوله في (كفا): "الكاف والفاء

(١) مقاييس اللغة ١/٤٤، ومثله في (أسو) ١/١٠٥، و(بدو) ١/٢١٢.

(٢) المصدر السَّابق ١/٤٥ ومثله في (أدي) ١/٧٤ و(بقي) ١/٢٧٦، و(خوي) ٢/٢٢٥.

(٣) السَّابق ١/٤٦٥، ومثله (جلو) ١/٤٦٥، و(جهو) ١/٤٨٦.

(٤) نفسه ٦/١٤٦، ومثله (مهى) ٥/٢٧٩، و(وفى) ٦/١٢٩.

والحرف المعتل أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على الحَسْب الذي لا مُستَزَادَ فيه"[١]، وفي (سطا): "السين والطاء والحرف المعتل أصلٌ يدلُّ على القهر والعلوّ"[٢]، وبعد التأمُّل في استعمالات هذين الجذرين يتضح أنَّ (كفا) يائيٌّ، وأنَّ (سطا) واويٌّ، وكان الأولى رسمهما هكذا (كفي)، و(سطو).

٤- وإن كان الجذر مهموزًا، فإنَّه يرسمه بهيئته المهموزة ذاكرًا حروفه بأسمائها كقوله في (بذأ):"الباء والذال والهمزة أصلٌ واحد، وهو خروج الشَّيء عن طريقةِ الإحْماد"[٣].

الأمر الثاني: تداخل بعض الجذور المعتلَّة مع بعضها، ومع المهموزة، حين تتحد أو تتقارب في المعنى المشترك، ورسم ابن فارس لها في جذرٍ واحد.

أولاً: تداخل الجذور المعتلة مع بعضها، كتداخل (علو) و(علي) في (علو)، قال: "العين واللام والحرف المعتل ياءً كان أو واوًا أو ألفًا، أصلٌ واحد يدلُّ على السموّ والارتفاع، لا يشذُّ عنه شَيء"[٤]، وتداخل

---

(١) مقاييس اللغة ١٨٨/٥.

(٢) المصدر السابق ٧١/٣.

(٣) السابق ٢١٧/١.

(٤) نفسه ١١٢/٤، ومثله (نصو) و(نصي) في (نصا) ٤٣٣/٥، و(نضو) و(نضي) في (نضا) ٤٣٦/٥.

(ثرو) و(ثري) في (ثروى)، قال: "الثاء والراء والحرف المعتل أصلٌ واحد، وهو الكثرة وخلاف اليبس"(١).

ثانيًا: تداخل الجذور المعتلة مع المهموزة في ثلاث صور:

أ/ تداخل الواوي بالمهموز، كـ(خطو) و(خطأ) جمعهما في (خطوأ) وقال: "الخاء والطاء والحرف المعتلّ والمهموز، يدلُّ على تعدِّي الشَّيء والذَّهاب عنه"(٢).

ب/ تداخل اليائي والمهموز، كـ(حكي) و(حكأ) جمعهما في (حكى) وقال: "الحاء والكاف وما بعدها معتلٌّ أصلٌ واحد، وفيه جنس من المهموز يقاربُ معنى المعتلّ، والمهموز منه هو إحكام الشَّيء بعَقْدٍ أو تقرير"(٣).

ج/ تداخل الواوي واليائي بالمهموز، كـ(حشو) و(حشي) و(حشأ) جمعها في (حشوى) وقال: "الحاء والشين وما بعدها معتلٌ أصلٌ واحد، وربما هُمِزَ فيكون المعنيان متقاربين -أيضًا- وهو أن يُودَع الشَّيءُ وعاءً باستقصاء"(٤).

---

(١) مقاييس اللغة ٣٧٤/١، ومثله (أثوى) ٦١/١، و(حثوى) ٣٦/٢، و(حزوى) ٥٤/٢ و(حسوى) ٥٨/٢.

(٢) المصدر السَّابق ١٩٨/٢.

(٣) السَّابق ٩٢/٢.

(٤) نفسه ٦٤/٢، ومثله (حزوى) ٥٤/٢.

وينبِّه ابن فارس على هذا التداخل بالنص على الحروف المتداخلة، أو رسم الجذرين معًا في جذرٍ رباعي؛ للدلالة على التداخل لا أنَّ ذلك الجذر رباعيٌّ في الواقع.

وينصُّ -كثيرًا- في تداخل المهموز مع المقصور أو العكس على توافقهما في المعنى المشترك أو تخالفهما، مثال الموافقة قوله في: (قرى): "القاف والراء والحرف المعتل أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على جمعٍ واجتماعٍ ... وإذا هُمِز هذا الباب كان هو والأوَّلُ سواءً ..."[(١)]، ومثال المخالفة قوله في (نسي): "النون والسين والياء أصلانِ صحيحان: يدلُّ أحدهما على إغفال الشَّيء، والثاني: على تَرْك شَيء ... وإذا هُمِز تغيَّر المعنى إلى تأخير الشَّيء ..."[(٢)]، وفي (ضبأ): "الضاد والباء والهمزة أصلٌ واحدٌ صحيح، وهو قريبٌ من الاستخفاء وما شاكلَه، من سُكُوتٍ ومثلِه ... وإذا لَيَّنت الهمزةَ تغيَّر المعنى، ويكون من صفات النَّار؛ يقال: ضَبَتْه النَّار: إذا شَوته، تَضْبُوه ضَبْوًا ..."[(٣)].

وكان الأولى فَصْلُ هذه الجذور عن بعضها؛ للتتضح صورة كلِّ جذرٍ باستعمالاته، ثم النَّص على مشابهة هذا الجذر لغيره في المعنى كما

---

(١) مقاييس اللغة ٥/٧٨-٧٩.

(٢) المصدر السَّابق ٥/٤٢١-٤٢٢.

(٣) السَّابق ٣/٣٨٩.

فعل ذلك في كثيرٍ من الجذور السَّالمة من الاعتلال والهمز[(١)].

ومع هذا فالأمر هيِّنٌ ما دام المعنى المشترك بين هذه الجذور واحدًا؛ لأنه يصلح أن يكون أصلاً لكل جذر منها بحالِه، فإن تعددت المعانى المشتركة وشملت جميع الاستعمالات فلا إشكال أيضًا، فإن لم تشملها كلَّها وقع الإشكال بتناقض عبارة ابن فارس في صدر الجذر وشرحه، ففي حين توحي عبارة الصدر بأن هذه المعاني المتعددة مشتركة بين جميع استعمالات الجذر يتبيَّن من خلال الشرح اختصاص بعضها بجذر دون آخر، ويتضح هذا من خلال تأمُّل أصول واستعمالات الجذر (كلأ)، حيث قال:

"(كلأ): الكاف واللام والحرف المعتلّ أو الهمزة أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على مراقبةٍ ونَظَر، وأصلٌ آخر يدلُّ على نباتٍ، والثالث عضوٌ من الأعضاء ثم يُستعار.

فأمَّا النظر والمراقَبة: فالكِلاءَة: وهي الحِفْظ، تقول: كلأه الله: أي حَفِظه ... ومن هذا القياس قولُ العرب: تكلأْت كُلأةً: أي استنسأْت نَسِيئَة؛ وذلك من التأخير، ...

والأصل الآخر: الكلأ: وهو العُشب؛ يقال أرضٌ مُكْلِئة: ذات

---

(١) راجع السمة السابعة لأصول المعاني وهي: (الاختصاص بجذر واحد)، ص٢١٠-٢١٤.

كلأ، وسواءٌ يابِسُه ورَطْبُه، ومكانٌ كالئٌ مثل مُكْلِئ.

والأصل الثالث: الكُلْيَةُ: وهي معروفة، وتستعار فيقال الكُلْية: كُلية المزادة: جُليدةٌ مستديرة تحتَ العُروة قد خُرِزَت، ويقال ذلك في القَوس، فالكُلْيتان من القَوس: مَعْقِد الحِمَالة من السَّهْم: ما عن يَمين النَّصِل وشِماله، وكُلْية السَّحاب: أسفلُه، والجمع كُلىً"[(١)].

فقد تداخل في هذا الجذر جذران: (كلأ) و(كلي)، واختصَّ الأصلان الأولان بالجذر (كلأ)، واختصَّ الأصل الثالث بالجذر (كلي)، مع أن عبارة ابن فارس في صدر الجذر توحي بأن هذه الأصول الثلاثة متحققة في الجذرين معًا.

وفي حال اختلف المعنى المشترك بين الجذرين المعتلين أو بينها وبين المهموز والمهموز فإنَّه يفصل بينها، كفصله بين (أبو) و(أبي) في المعتلّ، قال في (أبو): "الهمزة والباء والواو يدلُّ على التربية والغَذْو"[(٢)]، وقال في (أبي): "الهمزة والباء والياء يدلُّ على الامتناع"[(٣)]، وفصله بين (رمي) و(رمأ) في المهموز، قال في (رمي): "الراء والميم والحرف المعتلّ أصلٌ واحد، وهو نَبْذ الشَّيء"[(٤)]، وقال في (رمأ): "[أمَّا] الراء والميم والهمزة

---

(١) مقاييس اللغة ٥/١٣١-١٣٣.

(٢) المصدر السَّابق ١/٤٤.

(٣) السَّابق ١/٤٥.

(٤) نفسه ٢/٤٣٥.

فأصلٌ برأسه غير الأول، وهو قليل، يقال رمَأَت الإبل تَرْمأُ رمُوءًا ورَمْأً: أقامت في الكلأ والعُشْب"(١).

ويؤخذ من هذا أن أكبر سبب للتداخل بين هذه الجذور هو التقارب أو التماثل بينها في المعنى المشترك، وأنه حين تتخالف فيه تجد طريقها إلى الانفصال.

ويبدو أن من الأسباب اعتقاده أن المعتل هو الأصل وأن المهموز جائز فيه أو مما هُمز وليس أصله الهمز:

ومن الأول قوله في (ذوي): "الذال والواو والياء كلمةٌ واحدةٌ تدلُّ على يُبْسٍ وجُفوف، تقول ذَوَى العُود يَذْوِي: إذا جَفّ، وهو ذاوٍ، وربَّما قالوا ذأَى يَذأَى، والأوَّل الأجود"(٢).

ومن الثاني قوله في (كدي): "الكاف والدال والحرف المعتل أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على صلابةٍ في شَيء، ثم يقاس عليه، فالكُدْيَةُ: صَلابةٌ تكون في الأرض، ... ويقال: أرض كادية: أي بطيئة، وهو من هذا، وربَّما همز هذا فيكون من الباب الذي يُهمز وليس أصله الهمز، زعم الخليل أنَّه يقال: أصابت زروعَهم كادئة: وهو البرد، وأصاب الزَّرع بردٌ وكَدَّأَهُ: أي رَدَّه

(١) مقاييس اللغة ٤٣٦/٢، ومثله فصله بين (رشا) ٣٩٧/٢ و(رشأ) ٣٩٧/٢، وبين (لما) ٢٠٨/٥، و(لمأ) ٢٠٨/٥.

(٢) المصدر السَّابق ٣٦٣/٢.

في الأرض"[١].

الأمر الثالث: عدم ردّ الجذور المبدلة والمقلوبة إلى أصولها؛ لبيان أنَّ سبب خلوِّها من المعنى المشترك هو الإبدال والقلب، وللتعريف بأنَّها مبدلةٌ أو مقلوبة، ومراعاةً لاشتهارها بهذه الصورة فيسهل الاهتداء إلى موضعها في المعجم.

مثال الجذور المبدلة (سلغ) قال: "السين واللام والغين ليس بأصلٍ، لكنه من باب الإبدال فسينُهُ مُبْدَلة من صاد ..."[٢]، و(قيل): "القاف والياء واللام أصلُ كَلِمِهِ الواو، وإنّما كُتِب هاهنا للَّفْظ ..."[٣]، ومثال المقلوبة (جبذ): "الجيم والباء والذال ليس أصلاً؛ لأنه كلمةٌ واحدةٌ مقلوبة، يقال جَبَذْت الشَّيءَ بمعنى جَذَبْتُه"[٤].

ويكثر هذا حين يكون الجذر مستعملاً بالألف اللَّينةِ المبدلةِ من غيرها، حيث ترى كثيرًا من الجذور مرسومة بها مع تصريح ابن فارس بأنها لا تكون أصلاً، وذلك كما فعل في جذور (باب الكاف والألف وما يثلثهما)، حيث قال: "وقد تكون الألف منقلبةً وتكتب هاهنا للَّفظ، وقد

(١) مقاييس اللغة ٥/١٦٦-١٦٧.

(٢) المصدر السَّابق ٣/٩٥.

(٣) السَّابق ٥/٤٤، ومثله (ريح) ٢/٤٦٤، و(زيل) ٣/٤١، و(نضا) ٥/٤٣٦.

(٤) نفسه ١/٥٠١.

تكون مهموزة"[١]، ثم أورد (كاذ، كار، كان، كأب، كأد) [٢]، ولم يبيِّن أصل الثلاثة الأولى، هل هو واويٌّ أو يائيٌّ أو مهموز.

وربما كان هذا الصنيع في بعض الجذور لوجود من يقول بأنها مبدلة؛ حيث قال في (ضيز): "الضاد والياء والزاء قد مضى ذكره، وأصله فيما يقال الواو، وقد قيل إنَّه من بَنات الياء؛ فلذلك ذكرناه هاهنا"[٣].

الأمر الرابع: عدم رسم الجذر اللغوي في أحيانٍ قليلة، وحصل ذلك في بعض الجذور التي لا يرى ابن فارس ثبوتها كـ(خعل) و(خعم) قال: "اعلم أنَّ الخاء لا يكاد يأتلف مع العين إلاّ بدخيل، وليس ذلك في شيءٍ أصلاً، فالخَيْعَل: قميصٌ لا كُمَّيْ له، ... والخَيْعل: الذِّئب، والغُول، ويقال الخَيْعامَة: نَعْتُ سَوْءٍ للرَّجُل، ولا مُعوَّل على شيءٍ من هذا الجِنْسِ، لا ينقاس"[٤]، وبعض الجذور التي قلَّت استعمالاتُها كـ(طزع) قال في (باب الطاء والزاء وما يثلثهما): "هذا بابٌ يضيقُ الكلام فيه، على أنهم يقولون الطَّزِع: الرَّجُل لا غَيْرة له، والله أعلم"[٥].

وربما ذكر حرفًا واحدًا من الجذر إن اشترك مع الجذر السَّابق له

---

(١) مقاييس اللغة ١٥٢/٥.

(٢) المصدر السَّابق ١٥٢/٥، ومثله (باب الخاء والألف وما يثلثهما) ٢٣٧/٢.

(٣) السَّابق ٣٧٩/٣، والذي مضى هو (ضوز) ٣٧٨/٣.

(٤) نفسه ٢٠٠/٢.

(٥) نفسه ٤٥٦/٣.

في الحرفين الأولين كـ(سأت) قال في (سأب): "السين والهمزة والباء ليس أصلاً يتفرَّع ... فأمَّا التاء فيقولون –أيضًا– سأَتَهُ: إذا خنَقه، وفي جميع ذلك نظر"(١)، يشير بالتاء إلى (سأت).

وقد يرسم الجذر ولكنه لا يعيِّن حروفه كـ(أرّ): "أصلُ هذا البابِ واحد، وهو هَيْج الشَّيءِ بتَذكيةٍ وحَمْيٍ"(٢).

وقد يعيّن الحروف ولكنه لا يرسم الجذر كـ (سلأ) قال: "وأمَّا السين واللام والهمزة فكلمة واحدة لا يقاس عليها، يقال: سَلأَ السَّمن يَسْلؤُه سلأً: إذا أذابه وصفَّاه من اللَّبن"(٣).

---

(١) مقاييس اللغة ١٢٣/٣.

(٢) المصدر السَّابق ١٢/١، ومثله (أثّ) ٨/١، و(أتي) ٥٠/١-٥٢.

(٣) السَّابق ٩٢/٣، ومثله (أرل) ٨٥/١، و(خام) (وخيف) ٢٣٧/٢ و(خيل أو خول) ٢٣٧/٢، و(دقش) ٢٨٩/٢، و(ذعت) ٣٥٦/٢، و(عمص) ١٤٣/٤.

المبحث الثاني:
اختيار المصطلح المناسب للجذر اللغوي أو الأصل المعنوي أو لهما معاً

الخطوة الثانية لعرض أصول المعاني اختيارُ مصطلحٍ مناسبٍ للتعبير به عن الجذر اللغوي، أو الأصل المعنوي أو عنهما معًا.

وقد اشترك الجذر والمعنى المشترك في مصطلحي (الأصل) و(الباب)، كما سبق بيانه[١]، وانفرد كلٌّ واحدٍ منهما بمصطلحات عن الآخر كما يلي:

أولاً: اختصَّ المعنى المشترك بسبعة مصطلحات وهي: (القياس، والمعنى، والقول، والجملة، والوجه، والأمر، والشَّيء)، وقد تحدثت عنها بأمثلتها في مبحث: (مرادفات نظريَّة أصول المعاني)[٢].

ثانيًا: اختصَّ الجذر بخمسة مصطلحات وهي: (البناء، والقيل، والكلمة بتصرفاتها، والحرف، والفصل) وإليك الأمثلة:

١- **(بناء)**: كقوله في (وزن): الواو والزاء والنون بناءٌ يدلُّ على تعديلٍ واستقامة"[٣]، وفي (لحن): "اللام والحاء والنون له بناءان يدلُّ

(١) الأصل ص١٣٢-١٣٣، والباب ص١٣٨-١٣٩.

(٢) مطلب (مرادفات نظرية أصول المعاني عند ابن فارس)، ص١٣١-١٤٠.

(٣) مقاييس اللغة ٦/١٠٦ ومثله (وزع) ٦/١٠٦.

أحدهما على إمالةِ شَيءٍ من جهته، ويدلُّ الآخَر على الفطنة والذَّكاء"[(١)].

٢- (**قيلٌ**): كقوله في (حوث): الحاء والواو والثاء قِيلٌ غيرُ مطَّردٍ ولا متفرِّع"[(٢)].

٣- (**كلمة**) كقوله في (يفع): "الياء والفاء والعين **كلمةٌ** تدلُّ على الارتفاع"[(٣)]، وفي (توب): "التاء والواو والباء **كلمةٌ واحدةٌ** تدلُّ على الرُّجوع"[(٤)]، وفي (رزف): "الراء والزاء والفاء **كلمتان** تدلُّ إحداهُما على الإسراع، والأخرى على الهُزَال"[(٥)]، وفي (قفص): "القاف والفاء والصاد **كلماتٌ** تدلُّ على جمعٍ واجتماع"[(٦)]، وفي (جيض): الجيم والياء والضاد **كلامٌ** قليلٌ يدلُّ على جنسٍ من المشي"[(٧)].

٤- (**حرف**): كقوله في (لبث): "اللام والباء والثاء حرفٌ يدلُّ على

---

(١) مقاييس اللغة ٥/٢٣٩.

(٢) المصدر السَّابق ٢/ ١١٤.

(٣) السَّابق ٦/١٥٧.

(٤) نفسه ١/٣٥٧.

(٥) نفسه ٢/٣٨٨، ومثله (هزل) ٦/٥١.

(٦) نفسه ٥/١١٥، ومثله (تبل) ١/٣٦٣، و(فثّ) ٤/٤٣٦، و(هزق) ٦/٥١، و(هلف) ٦/٦٢.

(٧) نفسه ١/ ٤٩٩.

تمكُّث"[١]، وفي (جأب): "الجيم والهمزة والباء **حرفان**: أحدهما يدلُّ على الكَسْب ... والآخر من غير هذا، وهو الحمار من حُمُرِ الوحش الصُّلبُ الشَّديد ..."[٢].

٥- (**فصل**): استعمله مرَّةً واحدة حين قال في مقدمة (مقاييس اللغة): "وقد صدَّرنا كلَّ فصلٍ بأصله الذي يتفرَّع منه مسائله"[٣].

وقد لاحظتُ أن ابن فارس إذا اختار مصطلحًا ما للجذر أو للأصل المعنوي فإنه يستعمله -غالبًا- في جذرين تاليين له فأكثر، بما يوحي أن اختياره للمصطلح قد لا يكون وراءه سبب دلالي يدعو له، وأن تلك الجذور هي التي درسها ذلك اليوم أو تلك الليلة فاستخدم لها مصطلحًا واحدًا، وهذا ظاهر في عموم (مقاييس اللغة) ومن أمثلته في المجلد الأول تتالي: (أبَّ) و(أثَّ) و(أجَّ) و(أحَّ) و(أخَّ) و(أدَّ) و(أرَّ) على مصطلح (الأصل)[٤]، وتتالي: (أزَّ) و(أسَّ) و(أشَّ) على الخلوّ من أي مصطلح والاكتفاء بعبارة (يدلُّ على كذا)[٥]، وتتالي: (أصَّ) و(أضَّ) و(أطَّ)

---

(١) مقاييس اللغة ٢٢٨/٥، ومثله (أنب) ١٤٣/١، و(أيه) ١٦٧/١، و(خاف) ٢٣٧/٢، و(غسا) ٤٢٤/٤.

(٢) المصدر السَّابق ٥٠٠/١.

(٣) السَّابق ٣/١.

(٤) نفسه ٦/١، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، على التوالي.

(٥) نفسه ١٣/١، ١٤، على التوالي.

و(أفَّ) و(أكَّ) على مصطلح (المعنى)[١].

هذا، وقد استعلمتُ للتعبير عن الجذر اللغوي مصطلح (الجِذْر)[٢] للأمور الآتية:

١- أنَّه الأكثر شيوعًا لدى علماء اللغة حديثًا في التعبير عنه[٣].

٢- مناسبته لاستعمالاته من حيث عودها إليه، فهو كجذر الشجرة في تفرُّع أغصانها منه، وثبوتها بواسطته.

٣- أنَّ معناه في اللُّغة (الأصلُ) كما قال ابن فارس في (جذر): "الجيم والذال والراء أصلٌ واحدٌ، وهو الأصل من كلِّ شيء، حتى يقالُ لأصلِ اللسانِ جِذْر، ... قال الأصمعي: الجَذْر: الأصل من كلِّ شيءٍ ... وفي الكتاب المنسوب إلى الخليل: الجَذْر: أصل الحِساب، ويقال [عشرة] في عشرة مائة، ..."[٤]، وهذا المعنى يطابق حال الجذر مع الاستعمالات المندرجة تحته.

وتركتُ المصطلحات التي أطلقها ابن فارس، وكذا مصطلح (التركيب) و(المادة) عند جماعة من علماء اللغة للأسباب الآتية:

---

(١) مقاييس اللغة ١/١٥، ١٦، ١٧، على التوالي.

(٢) بفتح الجيم عن الأصمعي وكسرها عن أبي عمرو، قال ابن الأعرابي: "هو جَذْرٌ، ولا أقول جِذْر"، اللسان (جذر) ٤/١٢٣.

(٣) ممن أكَّد على هذا الشيوع د. محمد حسن جبل، في (علم الاشتقاق)، ص١٨٩.

(٤) مقاييس اللغة ١/٤٣٦-٤٣٧.

١- دلالة هذه المصطلحات على معانٍ أخرى غير الجذر، فـ(**الأصل**) مثلاً يدل عند ابن فارس على تسعة دلالات منها الجذر اللغوي، و(**البناء**) يطلق على الأوزان الصرفية المجردة والمزيدة، وغيرها، و(**الكلمة**) تطلق على أي كلمةٍ بغض النَّظر عن تجردها وزيادتها، بل تطلق على الجملة المفيدة والكلام الطويل، ومثلها (القيل)، و(**الحرف**) يطلق أساسًا على الحرف الهجائي المعروف، و(**الفصل**) يطلق على الباب والجزء من العلم وغيره.

٢- انتقال مصطلح (التركيب) للدلالة على الجملة المركَّبة، وبخاصَّةٍ لدى علماء البلاغة.

٣- عدم اشتراط بعض علماء اللغة في مصطلح (المادة) ترتيب الحروف؛ فقد استعملها ابن جني للدلالة على تقاليب الجذر في الاشتقاق الأكبر حيث قال: "بل لو صحَّ من هذا النَّحو وهذه الصَّنعة المادة الواحدة تتقلَّب على ضروب التقلُّب كان غريبًا معجبًا، فكيف به وهو يكاد يساوق الاشتقاق الأصغر"[(١)]، ومثله فعل أبو حيَّان (تـ٧٤٥هـ) حين قال: "وأما الأكبر فيحفظ فيه المادَّةُ دون الهيئة ..."[(٢)]، وإن كان استعمال مصطلح (المادة) في الدلالة على الجذر شائعًا بدرجةٍ تاليةٍ للجذر.

---

(١) الخصائص ٢/١٣٨-١٣٩.

(٢) نقله عنه في المزهر ١/٣٤٧، وينظر في تعليل ترك مصطلح (التركيب) و(المادَّة) علم الاشتقاق، ص١٨٨-١٨٩.

المبحث الثالث:
وصف الجذر اللغوي أو الأصل المعنوي أو هما معاً

الخطوة الثالثة التي اتَّبَعها ابن فارس في عرض أصول المعاني وصف الجذر اللغوي أو الأصل المعنويِّ أو هما معًا بما يتناسب مع نوع وعدد الاستعمالات المنضوية تحتهما.

وقد اشترك الجذر والمعنى المشترك في ثلاثة عشر وصفًا وهي: (القياس، والاطراد، والاشتراك، والكِبَر، والشُّهرة، والحسن، والصِّحة، والفصاحة، والاتفاق عليه، وكونه شرعيًا إسلاميًا، والاشتراك بين العرب والعجم فيه، والتوحُّد، والتوقيف) وما يقابل ما له مقابل من هذه الأوصاف، على النَّحو الذي شرحته في (سمات نظرية أصول المعاني)[1]، وكل الأمثلة التي أوردها هناك صالحة للجذر والمعنى المشترك معًا؛ لأنَّ وصف المعنى المشترك وصفٌ للجذر؛ لكونه أي: المعنى المشترك جامعًا لاستعمالات الجذر، بل هو دلالته الظاهرة، ولأنَّ وصفَ الجذر -إن كان له معنى مشترك- وصفٌ للمعنى المشترك؛ لأنه وعاءٌ له.

واختصَّ المعنى المشترك بثلاثة أوصاف وهي: (الإيجاز، والشُّمول، والإحكام)[2].

---

(١) ص٢١٥-٢٣٨.

(٢) ص١٨٥-٢٠٨.

واختصَّ الجذر بوصفين:

الأول: (الجودة)، كقوله في (عيك) "العين والياء والكاف، لم يذكر الخليل فيه شيئًا، وهو **بناء جيِّد** وإن لم يجئْ فيه كلامٌ، لكنَّ العَيكَتين: موضعٌ في بلاد العرب معروف"(١)، وربما عكس كقوله في (هوب): "الهاء والواو والباء **ليس بأصلٍ جيِّد**، لكنهم يقولون: الهَوْب: المُخَلِّط، وحكى ابن دريد في طرائفه أصابني هَوْبُ النَّار: وهَجها"(٢).

والثاني: التضعيف والمطابقة في الجذور الثنائية كقوله: في (بدّ): "الباء والدال في المضاعف أصلٌ واحد، وهو التفرُّق وتباعُدُ ما بينَ الشَّيئين ..."(٣)، وفي (ذعّ): "الذال والعين في المطابق أصلٌ واحدٌ يدلُّ على تفريق الشَّيء"(٤)، وفي (دسّ): "الدال والسين في المضاعف والمطابق أصلٌ واحدٌ يدلُّ على دُخول الشَّيءِ تحت خفاءٍ وسِرّ ..."(٥)، وفي (ذلّ): "الذال واللام في التضعيف والمطابقة أصلٌ واحدٌ يدلُّ على الخُضوع، والاستكانة، واللِّين"(٦).

---

(١) مقاييس اللغة ١٩٨/٤.

(٢) المصدر السَّابق ١٧/٦.

(٣) السَّابق ١٧٦/١، ومثله في (أفّ) ١٦/١، و(فقّ) ٤٣٣/٤.

(٤) نفسه ٣٤٤/٢، ومثله في (صي) ٢٧٩/٣: "الصاد والياء كلمة واحدة مُطَابَقة، وهي كلُّ شيءٍ يُتَحَصَّنُ به".

(٥) نفسه ٢٥٦/٢، ومثله في (سعّ) ٥٧/٣.

(٦) نفسه ٣٤٥/٢.

هذا، و لم يلتزم ابن فارس بوصف جميع الجذور أو المعاني المشتركة؛ اكتفاءً بما وصفه منها فيقاسُ عليه ما أشبهه، ولأن كثيرًا من تلك الأوصاف إنما وقعت في تلك الجذور أو المعاني المشتركة لخصِّيصةٍ فيها ككثرة الفروع، أو حسن المعنى، أو شهرته، أو إسلاميته، أو اشتراك العرب والعجم فيه كما سبق بيانه.

المبحث الرابع: تعيين عدد أصول المعاني

الخطوة الرابعة التي اتَّبعها ابن فارس في عرض أصول المعاني تعيين عددها، كقوله في (أمن): "الهمزة والميم والنون أصلان متقاربان، أحدهما: الأمانة التي هي ضدُّ الخيانة، ومعناها سُكون القلب، والآخر: التصديق"(١)، وفي (حرف): "الحاء والراء والفاء ثلاثة أصول: حدُّ الشيء، والعُدول، وتقدير الشَّيء"(٢).

وإذا كان الأصل أحاديًّا فإنَّه ينص على أحاديته كقوله في (أرم): "الهمزة والراء والميم أصلٌ واحد، وهو نَضْد الشَّيءِ إلى الشَّيءِ في ارتفاعٍ"(٣)، وفي (سوم): "السين والواو والميم أصلٌ يدلُّ على طلب الشَّيء"(٤)، وكثيرًا ما يكتفي بصياغة الأصل موحَّدًا عن النَّص على أحاديته كقوله في (وجن): "الواو والجيم والنون يدلُّ على صلابةٍ في الشَّيء"(٥).

هذا هو منهج ابن فارس الغالب في هذه الخطوة ويلاحظ عليه فيها

(١) مقاييس اللغة ١/١٣٣.

(٢) المصدر السَّابق ٢/٤٢.

(٣) السَّابق ١/٨٥.

(٤) نفسه ٣/١١٨.

(٥) نفسه ٦/٨٨.

أمران:

الأمر الأول: أنه قد لا ينص على عدد الأصول:

كقوله في (خرص): "الخاء والراء والصاد أصولٌ متباينة جدًّا، فالأوَّل: الخَرْص، ... وأصلٌ آخر: يقال للحَلْقة من الذَّهب خُرْصٌ، وأصلٌ آخر: وهو كل ذي شُعْبَةٍ من الشَّيء ذي الشُّعَب .... وأصلٌ آخر: وهو الخَرَصُ، ..."(١).

وربما جمع إلى عدم تحديد الأصول عدم صياغتها في صدر الجذر كقوله في (بحر): "الباء والحاء والراء قال الخليل سمِّي البَحر بحرًا لاستبحارِه وهو انبساطُه وسَعَتُه، واستبحر فلانٌ في العلم، وتبَحَّر الرّاعي في رِعْيٍ كثير ..."، ثم قال: "... والأصل الثاني: داءٌ، يقال بَحِرَتِ الغَنَمُ وأبحروها: إذا أكلَتْ عُشْبًا عليه نَدىً فبَحِرَتْ عنه، وذلك أن تخمص بُطونُها وتُهْلَسَ أجسامُها ..."، ثم قال: "فإن قال قائل: فأين هذا من الأصل الذي ذكرتموه في الاتّساع والانبساط؟ ..."(٢)، مشيرًا إلى الأصل الأول.

وكان الأولى أن يقول وفقًا لمنهجه العام: (الباء والحاء والراء أصلان، الأوَّل: الاتساع والانبساط، والثاني: داء)، ثم يشرع في شرحهما!.

---

(١) مقاييس اللغة ١٦٩/٢، ومثله (ربّ) ٣٨١/٢، و(صرّ) ٢٨٢/٣–٢٨٤.

(٢) المصدر السَّابق ١/-٢٠٢، ومثله (ألب) ١٩٩/٥–٢٠٠.

هذا وكثيرًا ما نفهم تعدد الأصول التي أهمل ابن فارس النص على عددها من تضادها وعدم اجتماعها، أو من نصِّه داخل الجذر على وجود أصلٍ أول وآخر، ومن الثاني قوله في: (لبّ): "اللام والباء، أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على لزومٍ وثبات، وعلى خلوص وجَوْدة، فالأوَّل ألَبَّ بالمكان: إذا أقام به، يُلبُّ إلبابًا ... والمعنى الآخر: اللُّب معروف، من كلِّ شيء: وهو خالصه وما يُنتَقَى منه"(١).

الأمر الثاني: استدراك أصلٍ في صدر الجذر أو في الشرح بعد النص على عدد معيَّن:

كقوله في صدر الجذر (لهج): "اللام والهاء والجيم أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على المثابرَة على الشَّيء وملازمتِه، وأصلٌ آخر يدلُّ على اختلاطٍ في أمرٍ"(٢)، وقوله في شرح الجذر (دلس): "الدال واللام والسين أصلٌ يدلُّ على سَتْرٍ وظُلْمة ... وأصلٌ آخَرُ: يدل على القِلَّة، يقول العرب: تدلَّسْتُ الطَّعامَ: إذا أخذْتَ منه قليلاً قليلاً"(٣).

ومن صور الاستدراك أن يقول بعد شرح الجذر: (وإذا هُمز تغيّر

---

(١) مقاييس اللغة ١٩٩/٥–٢٠٠.

(٢) المصدر السَّابق ٢١٤/٥ ومثله (كدر) ١٦٤/٥، و(مغر) ٣٣٩/٥.

(٣) السَّابق ٢٩٦/٢ ومثله (ذهب) ٣٦١/١–٣٦٢، و(جحف) ٤٢٧/١– ٤٢٨، و(رمض) ٤٤٠/٢، و(عضد) ٣٤٨/٤–٣٥٠.

المعنى) كقوله في **(حصوى)**: "الحاء والصاد والحرف المعتل ثلاثة أصول: الأوَّل: المنع، والثاني: العَدُّ والإطاقة، والثالث: شَيءٌ من أجزاء الأرض ... **وإذا هُمِز فأصْله تجمُّع الشَّيء** ..."(١)، فهذا المهموزُ أصلٌ رابعٌ ينبغى أن يفصل في جذر خاصٍّ به، وهو (حصأ).

ومن صور الاستدراك عكس هذه الصورة وهو أن يقول: (وإذا لَيَّنْتَ تغيَّر المعنى) كقوله في (ضبأ): "الضاد والباء والهمزة أصلٌ واحدٌ صحيح، وهو قريبٌ من الاستخفاء وما شاكلَه، من سُكُوتٍ ومثلِه ... وإذا ليَّنت الهمزةَ تغيَّر المعنى، ويكون من صفات النَّار؛ يقال: ضَبَتْه النَّار: إذا شَوته، ..."(٢).

ومن صور الاستدراك تحبيذه أو تجويزه استنباط أصلٍ لبعض الاستعمالات بعد تصدير الجذر بأنه يحوي أصلاً واحدًا ويذكره، كقوله في (رصع): "الراء والصاد والعين أصلٌ واحدٌ يدلُّ على عَقْد شيءٍ بشيءٍ كالتَّزْيين له به ... ويجوز أن يكون الباقي من الكَلِم في هذا أصلاً آخرَ يدلُّ على خِفَّةٍ وصِغَر حجْم ..."(٣).

ومن صور الاستدراك –أيضًا– أن ينفي القياس والاشتراك عن

---

(١) مقاييس اللغة ٢/٦٩-٧٠.

(٢) المصدر السَّابق ٣/٣٨٩.

(٣) السَّابق ٢/٣٩٨، ومثله في (بيد) ١/٣٢٥-٣٢٦.

جميع كلمات الجذر ثم ينصُّ في الشرح على أن بعضها منقاس، كقوله في (قطر): "القاف والطاء والراء هذا بابٌ غير موضوع على قياس، وكلمهُ متباينةُ الأصول، وقد كتبناها، فالقُطر: النَّاحية، والأقطار: الجوانب، ... **والقَطْر: قَطْر الماءِ وغيرِه، وهذا بابٌ ينقاس في هذا الموضع**، لأنَّ معناه التتابُع، ومن ذلك قِطَار الإبل، وَتَقاطرَ القومُ: إذا جاؤوا أرسالاً، مأخوذٌ من قِطار الإبل ..."[1].

(١) مقاييس اللغة ٥/١٠٥-١٠٦، ومثله في (صور) ٣/٣١٩-٣٢٠.

المبحث الخامس: صياغة أصول المعاني

الخطوة الخامسة التي اتَّبعها ابن فارس في عرض أصول المعاني صياغتُه لتلك الأصول.

كقوله في (فجر): "الفاء والجيم والراء أصلٌ واحدٌ، **وهو التفتح في الشَّيء**"[١]، وفي (شطّ): "الشين والطاء أصلان صحيحان، أحدهما: **البُعد**، والآخر: **يدلُّ على المَيْل**"[٢].

وقد اتَّسمت غالبية صياغاتِ ابن فارس بالإيجاز، والوضوح، والشُّمول، والإحكام، على النَّحو الذي فصَّلته باستثناءاته في مبحث (سمات نظريَّة أصول المعاني)[٣].

ويلاحظ على منهجه في هذه الخطوة ثلاثة أمور:

الأمر الأول: ترك الصياغة

كقوله في (هزق): "الهاء والزاء والقاف كلمات في قياس واحد"[٤]،

(١) مقاييس اللغة ٤٧٥/٤.

(٢) المصدر السَّابق ١٦٥/٣.

(٣) الفصل الأول، ص١٨٥-٢٠٨، وقد نبَّه د. عبد الكريم جبل على سمات (الإيجاز، والوضوح، والإحكام) في الدلالة المحورية، ص٣٥، وأحال على كتاب والده (علم الاشتقاق)، ص١٩٥، وهي في الطبعة الأخيرة، ص٢٠٨.

(٤) مقاييس اللغة ٥١/٦، ومثله (ولم) ١٤٠/٦، و(يهم) ١٥٩/٦، و(زلّ) ٤/٣-٥.

ولم يذكره.

ويكثر ذلك إذا شابه الأصلُ المعنويُّ سابقَه كقوله في (حظل): "الحاء والظاء واللام أصلٌ واحد، وهو قريب من الذي قبله"(١)، ثم ذكر الاستعمالات ولم يصغ الأصل، والذي قبله (حظر): "الحاء والظاء والراء أصلٌ واحدٌ يدلُّ على المنْع"(٢).

كما يكثر ذلك -أيضًا- حين يكون الأصلُ معنى مفردًا غير مقيس وغير محمول عليه؛ لأنه في نظر ابن فارس معروف متداول كـ(صفع): "الصاد والفاء والعين كلمةٌ واحدة معروفة"(٣)، ولم يذكرها، وربما ذكرها ولم يشرحها؛ كـ(ترس): "التاء والراء والسين كلمةٌ واحدة، وهي التُّرْسُ، وهو معروف ..."(٤).

ومن أسباب ترك الصياغة ظهور المعنى المشترك للمتأمِّل مع دلالة الاستعمال الأقدم في الجذر عليه كما في (سحت): "السين والحاء والتاء أصلٌ صحيحٌ منقاس، يقال سُحِت الشَّيء: إذا استُؤصل، وأُسْحِت، يقال سحت الله الكافر بعذابٍ: إذا استأصله، ... ومن الباب: رجلٌ مسحوت

---

(١) مقاييس اللغة ٢/٨١، ومثله (جلع) ١/٤٧٤ ركونًا على (جلط) ١/٤٧٤.

(٢) المصدر السَّابق ٢/٨٠.

(٣) السَّابق ٣/٢٩٥.

(٤) نفسه ١/٣٤٣، ومثله (رغف) ٢/٤١٣، و(زيت) ٣/٣٩.

الجوف: إذا كان لا يشبَع؛ كأنَّ الذي يبلعه يُستأصل من جوفِه، فلا يبقى، المال السُّحْت: كلُّ حرامٍ يلزمُ آكلَه العارُ؛ وسمِّي سُحتًا؛ لأنّه لا بقاء له، ويقال أَسْحَت في تجارته، إذا كَسَبَ السُّحت، وأسْحَت مالَهُ: أفسده"[١]، يظهر من خلال هذه الاستعمالات، وخاصة الاستعمال الأول فيها أنَّ (الاستئصال) هو المعنى المشترك لهذا الجذر.

وفيما عدا هذا فترك الصياغة إما أن يكون ذهولاً، أو لسببٍ لا نعرفه.

ولا أظن أنَّ قلَّة مفردات الجذر المدروس سببًا لترك الصياغة كما ذهب إليه الأستاذ عبد السلام هارون[٢]؛ لأنَّ ابن فارس يصوغ الأصول مع قلَّة مفرداته، ويصرِّح بتلك القلَّة؛ كقوله في (شغم): "الشين والغين والميم أصلٌ قليلُ الفروع صحيح، يدلُّ على حُسن، يقال الشُّغْموم: الحَسن، والشُّغموم: المرأة الحَسناء، والشُّغموم من الإبل: الحسن المنظرِ التامُّ"[٣]، كما أنه قد يحذفها مع كثرة المفردات كما صنع في (أتي)[٤] وهو

---

(١) مقاييس اللغة ١٤٣/٣.

(٢) في تعليقه على مادة (أرخ) في مقاييس اللغة ١٠٢/١، حيث قال: "لم يصرِّح بالأصل المعنوي للمادة؛ وذلك لقلَّة مفرداها، فاكتفى بالشرح عن النص على المعنى السَّائر فيها".

(٣) مقاييس اللغة ١٩٥/٣.

(٤) المصدر السَّابق ٥٠/١-٥٢.

في ثلاث صفحات.

ويرى الدكتور عبد الكريم جبل أن حذف الصياغة "منحىً غير مستساغ؛ وذلك لأنَّ الفكرة التي يعالجها فكرة جديدة تحتاج بسطًا وشرحًا، لا اجتزاءً واختصارًا"(١).

الأمر الثاني: تأخير الصياغة إلى آخر الجذر

كقوله في (مظع): "الميم والظاء والعين فيه معنىً واحد مَظَّعت القَضيب: تركت عليه لحاءَه حتى يتشرَّب ماءَه، فيكون أصلَبَ له، ومظَّعت الأديم الدُّهنَ: سقَيته، ثم يُتَوسَّع فيه فيقال: مَظَّعَ الرَّجلُ الوَتَر تمظيعًا: مَلَّسَه، ويقال: إنَّ المُظْعَةَ: بقيَّة اللَّبن، قال الخليل: ولقد تَمَظَّعَ ما عندك: أي تَلَحَّسَه كلَّه، والمُظْعة: بقيَّةٌ من الكلأ، قال: والرِّيح تمظع الخشبَ حتى تَستخرِج نُدُوَّتَه، فعلى هذا يمكن أنَّ أصلَ البابِ **النَّشفُ والتشرُّب** ..."(٢)، يظهر من الاستعمال الأول وما بعده أنَّ هذا الجذر يدلُّ على (التشرُّب)، إلا أنَّ ابن فارس ترك صياغته ركونًا إلى ظهور المعنى المشترك خاصة في الاستعمال الأول، كما فعل في (سحت)، ثم رأى في الاستعمالات التي نقلها عن الخليل آخر الجذر أنها تدلُّ على (النَّشف) عكس (التشرُّب) فجوَّز أن يكون المعنى المشترك دالاً على النَّشف

---

(١) الدلالة المحورية، ص٢٥.

(٢) مقاييس اللغة ٥/٣٣٣-٣٣٤.

والتشرُّب على جهة المقابلة.

الأمر الثالث: إيهام التردد بين شيئين

كقوله في (دمع): "الدال والميم والعين أصلٌ واحد يدلُّ على ماءٍ أو عَبْرةٍ"(١)، وفي (روع): "الراء والواو والعين أصلٌ واحدٌ يدلُّ على فزَعٍ أو مُستَقَرِّ فزَع"(٢) وفي (ريب): "الراء والياء والباء أُصَيلٌ يدلُّ على شكٍّ، أو شكٍّ وخوف"(٣).

و(أو) في هذه الحالات بمعنى الواو ففي (روع) قال: (روع): "الراء والواو والعين أصلٌ واحدٌ يدلُّ على فزَعٍ أو مُستَقَرِّ فزَع، من ذلك الرَّوْع، يقالُ: رَوَّعت فُلانًا ورُعْتُه: أفزَعْتُه ... وأمَّا المعنى الذي أومَأْنا إليه في مستَقَرِّ الروع فهو الرُّوع، يقالُ: وقَعَ ذلك في رُوعِي، ..."(٤)، فإثباته للمعنين يدل على أن (أو) بمعنى الواو، وإن كانت عبارته في صدر الجذر توهم تردده في حقيقة المعنى المشترك.

ومما يوهم التردد أن يصوغ المعنى المشترك ثم ينقل عن بعض العلماء صياغةً أخرى دون ترجيح، كقوله في (متع): "الميم والتاء والعين أصلٌ

---

(١) مقاييس اللغة ٢/٣٠١.

(٢) المصدر السَّابق ٢/٤٦٠.

(٣) السَّابق ٢/٤٦٣، ومثله (حبط) ٢/١٢٩.

(٤) نفسه ٢/٤٥٩.

صحيحٌ يدلُّ على منفعةٍ وامتدادِ مُدَّةٍ في خيرٍ ... وذهب مِن أهل التَّحقيق بعضُهم إلى أنَّ الأصل في الباب التلذُّذ ... وذهبَ منهم آخرُ إلى أنَّ الأصلَ الامتدادُ والارتفاع ..."[1].

(١) مقاييس اللغة ٥/٢٩٤.

المبحث السادس:

بيان تحقق أصول المعاني في استعمالات الجذر اللغوي أو عدم تحققها

الخطوة السادسة والأخيرة التي اتَّبعها ابن فارس في عرض أصول المعاني بيانُ تحققها أو عدم تحققها في استعمالات الجذر اللغوي.

وهذه الخطوة خاصَّةٌ بالجذور اللغوية التي حظيت بمعنى مشترك، وهي غالبية جذور (مقاييس اللغة)، وأما الجذور التي عريت عن المعنى المشترك، أو كان معناها مفردًا فلا تحتاج لهذه الخطوة؛ لخلوها من المعنى المشترك الذي يحتاج إلى شرحٍ وتعليل، ويكتفي ابن فارس في النوع الأول من هذين النوعين بالنص على عدم أصالتها وبيان سبب ذلك، كما يكتفي في النوع الثاني ببيان المعنى المفرد للجذر.

ومن أمثلة الجذور العارية من المعنى المشترك بسبب الموانع (وكف)، قال ابن فارس: "الهمزة والكاف والفاء ليس أصلاً؛ لأنَّ الهمزة مبدلة من واو، يقال وِكافٌ وإكافٌ"(١)، هذا كلُّ ما أورده في هذا الجذر.

ومن أمثلة الجذور التي حظيت بمعنى مفرد (حسد) و(أسم)، قال ابن فارس في (حسد): "الحاء والسين والدال أصلٌ واحد، وهو الحَسَد"(٢)،

---

(١) مقاييس اللغة ١/١٢٦.

(٢) المصدر السَّابق ٢/٦١.

وقال في (أسم): "الهمزة والسين والميم كلمة واحدة، وهو أُسامةُ، اسمٌ من أسماء الأسد"[(١)]، هذا كلُّ ما أورده في هذين الجذرين.

وتعدُّ هذه الخطوة أصعب الخطوات بعد صياغة المعنى المشترك؛ لأنها تقتضي كدًّا ذهنيًّا واسعًا للوصول إلى وجه تحقق المعنى المشترك في كلِّ استعمال من استعمالات الجذر على حده، فإن لم يتحقق وجب تحديد سبب عدم التحقق في كلٍّ منها، وذلك أمر وضع ابن فارس موضع من شاهد بعينيه عملية وضع الألفاظ واحدًا واحدًا، وهو أمر لا يخفى على المتأمِّل دقَّتُه وخطورتُه، وقد أتى فيه ابن فارس بالشَّيء العجاب؛ ولأجل ذلك أفردتُ فصلين كاملين، أحدهما: لبيان وسائل هذا التحقق، والثاني: لبيان موانعه.

وسأذكر -هنا- الخطوط العريضة لهذه الخطوة من خلال القواعد الآتية:

القاعد الأولى: البدء بالاستعمالات التي تحقق فيها المعنى المشترك ببيان أوجه تحققه فيها، ثم إتباعها بالاستعمالات التي خرجت عن دلالته -إن وجدت- وأكثرها الشَّواذ.

ومن أمثلته في الجذور التي تحقق المعنى المشترك في جميع استعمالاتها

(حجز):

---

(١) مقاييس اللغة ١/١٠٤.

"الحاء والجيم والزاء أصلٌ واحدٌ مطَّرد القياس، وهو الحَوْلُ بين الشيئين، وذلك:

١- قولهم: حَجَزْتُ بين الرجلين وذلك أن يُمنَع كلٌّ واحدٍ منهما مِن صاحبه، والعرب تقول "حَجَازَيْك" على وزن حَنانَيْك، أي احْجُزْ بينَ القوم.

٢- وإنما سمِّيت الحجازُ حجازًا؛ لأنها حَجَزَت بين نجدٍ والسَّراة.

٣- وحُجْزَة الإزار: مَعْقِده، وحُجْزة السراويل: موضع التِّكَّة؛ وهذا على التَّشبيه والتمثيل، كأنه حجز بين الأعلى والأسفل.

٤- ويقال: «كانت بينَ القوم رِمِّيًّا ثم صارت إلى حِجِّيزَى» أي: تراموْا ثم تحاجَزُوا.

٥- فأما قول القائل:

رِقاقُ النِّعال طيِّبٌ حُجُـزاتُهُمْ يُحَيَّوْنَ بالرِّيحانِ يومَ السباسبِ[1]

وهي جمع حُجْزة، كنايةٌ عن الفُروج، أي إنهم أَعِفَّاء"[2]، بمعنى أن العفَّة حجزهم عن الحرام.

ومن أمثلته في الجذور التي تحقق المعنى المشترك في غالب استعمالاتها (هتر) و(نقد)، قال في (هتر):

---

(١) البيت من الطويل، وهو للنَّابغة في ديوانه، ص١٢.

(٢) مقاييس اللغة ٢/١٣٩-١٤٠.

"الهاء والتاء والراء أُصَيلٌ يدلُّ على باطلٍ وسَيِّئٍ من القول:

١-وأُهْتِرَ الرَّجُل: خَرِف من الكِبَر؛ ومعنى هذا [أنّه] يتكلّم بالهِتْر، وهو السَّقَط من القَول، والأصل فيه هذا.

٢-ثمَّ يقال رجل مُستَهْتِرٌ: لا يُبالِي ما قِيلَ له؛ أي كلُّ الكلامِ عنده ساقط.

٣-وتَهاتَرَ الرَّجُلانِ: ادَّعى كلُّ واحدٍ منهما على صاحبه باطلاً.

٤-وهَتَرَه: مزَّقَ عِرضَه بباطلٍ هَتْرًا، وهتَّره تهتيرًا أيضًا.

وقولهم للدَّاهية والأمر العَجَب: هِتْرٌ، هو من الإبدال، والأصل هِكْرٌ، وقد ذكرناه"[١].

بيَّن ابن فارس تحقق المعنى المشترك في أربعة استعمالات لهذا الجذر، وأخرج الاستعمال الخامس عن دلالته بسبب الإبدال؛ لأن معناه تابع لمعنى أصله (هكر).

وقال في (نقد):

"النون والقاف والدال أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على إبراز شيءٍ وبُروزه، من ذلك:

١-النَّقَد في الحافر: وهو تقشُّرُهُ ...

٢-والنَّقَد في الضِّرس: تكسُّره؛ وذلك يكون بتكشُّف لِيطِه عنه.

---

(١) مقاييس اللغة ٣٢/٦، والإبدال ذكره في (هكر) ٥٩/٦.

٣-ومن الباب: نَقْد الدِّرهم: وذلك أن يُكشَف عن حالِهِ في جَودته أو غير ذلك، ودرهمٌ نَقْدٌ: وازِنٌ جيّد، كأنَّه قد كُشِف عن حاله فعُلم.

٤-ويقال للقُنفُذ الأنْقد، يقولون «باتَ فلانٌ بلَيْلَةِ أنْقد»"[١]، إذا باتَ يسرِي [لَيلَه] كلَّه، وهو ذلك القياس؛ لأنَّه كأنَّه يَسرِي حَتَّى يَسْرُوَ عنه الظَّلامَ ...

ومما شذَّ عن الباب: النَّقَدُ: صِغار الغَنَم، وبها يشبَّه الصبيُّ القمِيُّ الذي لا يكاد يَشِبّ"[٢].

حيث تحقق المعنى المشترك في الاستعمالات الأربعة الأولى، وخرج عنه الخامس والمشبَّبه به بسبب شذوذهما عنه.

والغالب خلو الجذور اللغوية من موانع تحقق المعنى المشترك.

وإذا تعددت الموانع في جذرٍ واحدٍ أخَّر الشذوذ وقدَّم الموانع الأخرى[٣]، ومن النَّادر أن يذكر استعمالاتٍ تحقق فيها المعنى المشترك بعد ذكر الشذوذ[٤]، أو غيره من الموانع[٥].

---

(١) مجمع الأمثال ٩٧/١.

(٢) مقاييس اللغة ٤٦٧/٥-٤٦٨.

(٣) كما فعل في (سفح) ٨١/٣.

(٤) كما فعل في (حجل) ١٤٠/٢-١٤١، و(جبر) ٥٠١/١-٥٠٢.

(٥) كالإبدال في (حفل) ٨١/٢.

القاعد الثانية: التنبيه على الاستعمال القديم، الذي تفرَّعت منه استعمالاتُ الجذر، والغالب تقديمه على بقيِّة الاستعمالات.

كقوله في (طمل): "الطاء والميم واللام أُصَيْلٌ يدل على ضَعَةٍ وسَفالٍ، وأصله: **الذي يبقى في أسفل الحوضِ من الماء القليل والطِّينِ،** يقال لذلك الطَّمْلَة ... ثم يحملون على هذا فيقولون للمرأة الضَّعيفة: طِمْلَة، وللرجل اللصِّ طِمِّل، ويقولون: إنَّ الطِّمْل: الفاحش، والله أعلم بالصواب"(١)، فإن أخَّره نصَّ عليه كقوله في (غدن): "الغين والدال والنون أُصَيْلٌ صحيحٌ يدلُّ على لِينٍ واسترسال وفَتْرَة، من ذلك المُغْدَوْدِن: الشَّعْر الطَّويل الناعم المسترسل ... والشَّبابُ الغُدَانيُّ: ... **وأصلُ ذلك كلِّه من الغَدَن: وهو الاسترخاء والفَتْرَة**"(٢).

القاعدة الثالثة: إذا احتوى الجذر على استعمالات حقيقية ومجازية فإنه يفصل بينها، ويقدم الحقيقية غالبًا.

كقوله في (بيض): "الباء والياء والضاد أصلٌ، ومشتقٌّ منه، ومشبَّه بالمشتقّ، فالأصلُ: البَيَاضُ من الألوان، يقال ابيضَّ الشَّيءُ، وأمَّا المشتقُّ منه فالبَيْضَة: للدَّجاجةِ وغيرِها، والجمع البَيْض، والمشبَّه بذلك بَيْضَة الحديد.

ومن الاستعارة قولهم للعزيز في مكانِه: هو بَيضَة البلَد: أي يُحفَظ

---

(١) مقاييس اللغة ٣/٤٢٥.

(٢) المصدر السَّابق ٤/٤١٤، ومثله في (أفن) ١/١١٩-١٢٠.

ويُحصَّن كما تُحفَظ البَيضة، يقالَ حَمى بَيْضَة الإسلام والدِّين، فإذا عَبَّرُوا عن الذَّليل المستضعف بأنَّه بَيْضَة البَلد؛ يريدون أنَّه مَتروكٌ مُفرَدٌ كالبيضة المتْروكة بالعَراء، ولذلك تُسمَّى البَيْضَة التريكة، وقد فُسِّرَتْ في موضِعِها"[١].

القاعدة الرابعة: الأصل أن يتحقق المعنى المشترك في الاستعمال الواحد تحققًا مطابقًا بحيث يكون كامل المعنى المشترك في كامل الاستعمال الواحد، ولكنه قد يتحقق في بعض الاستعمال تحققًا جزئيًّا.

كقوله في (شنع): "الشين والنون والعين أصلٌ واحدٌ يدلُّ على رفْع الذِّكر بالقبيح ... ويحملون على هذا فيقولون: تشنَّعت الإبل في السير: إذا جدَّت، وإنما يكون ذلك في أرفعِ السَّير، فيعود القياسُ إلى ما ذكرناهُ من الارتفاع وإن لم يكن في ذلك قبح"[٢]، وربما تخَيَّل في بعض الاستعمالات وصفًا يلحقها بالمعنى المشترك كقوله في (شوع): "الشين والواو والعين أصلٌ يدلُّ على انتشارٍ وتفرُّق ... والشُّوع: شَجَرٌ، ولَعلَّه متفرِّق النَّبْت"[٣]، وفي (نضر): "النون والضاد والراء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على حُسنٍ وجمالٍ وخُلوص ... وقَدَحٌ نُضَارٌ: اتُّخِذ من أثْلٍ يكون

---

(١) مقاييس اللغة ٣٢٦/١.

(٢) المصدر السَّابق ٢١٨/٣-٢١٩، ومثله في (مرح) ٣١٦/٥.

(٣) السَّابق ٢٢٨/٣.

بالغَوْر، ولعلَّه أن يكون حَسَنًا"[١].

القاعدة الخامسة: الأصل أن يتحقق المعنى المشترك في كل استعمالٍ من استعمالات الجذر من جهةٍ واحدةٍ فحسب كما في الأمثلة التي أوردها قبلُ، وقد يتحقق من جهتين وثلاثٍ وأربع.

مثال الجهتين تعليل تسمية (الحرب) مَلْحَمةً، قال في (لحم): "اللام والحاء والميم أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على تداخُلٍ، كاللَّحمِ الذي هو متداخِلٌ بعضُه في بعض ... وسُمِّيت الحربُ مَلْحَمةً لمعنيين: أحدهما تَلاحُمُ النَّاس: تداخُلُهم بعضُهم في بعض، والآخر أنَّ القتلى كاللَّحْمِ الملْقَى"[٢].

ومثال الثلاث تعليل تسمية (العيد) عيدًا، قال في (عود): "العين والواو والدال أصلان صحيحان، يدلُّ أحدهما على تثنيةٍ في الأمر، والآخر: جنسٌ من الخشب ... ومن الباب العِيد: كلُّ يومِ مَجْمَع، واشتقاقُه قد ذكره الخليل من عاد يَعُود، كأنَّهم عادُوا إليه، ويمكن أن يقال: لأنَّه يعود كلَّ عامٍ، وهذا عندنا أصحُّ، وقال غيره -وهو قريب من المعنيين-: إنّه سمِّي عيدًا؛ لأنَّهم قد اعتادوه"[٣].

---

(١) مقاييس اللغة ٤٣٩/٥.

(٢) المصدر السَّابق ٢٣٨/٥، ومثله تعليل تسمية الطريق (جادَّة) في (جدَّ) ٤٠٨/١، و(الجرور) من الأفراس في (جرَّ) ٤١٠/١، و(الحَفْش) في (حفش) ٨٦/٢، و(الدَّهر) في (دهر) ٣٠٦/٢، و(المُرْمِل) في (رمل) ٤٤٢/٢.

(٣) المصدر السَّابق ١٨١/٤-١٨٣، ومثله تعليل تسمية (عرفات) في (عرف) ٢٨٢/٤.

ومثال **الأربع** تعليل تسمية (مكَّةَ) بكَّةَ، قال في (بكّ): "الباء والكاف في المضاعف أصلٌ يجمع التزاحُمَ والمغالبة ... ويقال سمِّيت بكّة؛ لأنَّها كانت تَبُكُّ أعناق الجبابرة إذا أَلحَدْوا فيها بظُلْمٍ لم يُنْظَروا، ويقال بل سُمِّيتْ بكَّةَ؛ لأنَّ النَّاسَ بعضُهم يبكُّ بعضًا في الطَّواف: أي يدفع، وقال الحسن(١): أي يتباكُّون فيها من كُلِّ وجهٍ، وقيل أيضًا: بَكَّةُ فَعْلَة من بكَكْتُ الرَّجلَ: إذا ردَدْتَه ووضعتَ منه ..."(٢).

القاعد السادسة: الأصل أن يتحقق المعنى المشترك في استعمالاته بسهولة ويسر، ولكنه في كثيرٍ من الجذور قد يحتاج إلى كدٍّ وتدقيق.

وقد صرَّح ابن فارس بذلك في بعض الجذور كقوله في (حقّ): "الحاء والقاف أصلٌ واحد، وهو يدلُّ على إحكام الشَّيْءِ وصحَّته، فالحقُّ نقيضُ الباطل، ثم يرجع كلُّ فرعٍ إليه بجَودة الاستخراج وحُسْن التّلفيق"(٣)، وفي (أزى): "الهمزة والزاء وما بعدهما من المعتلّ أصلان، إليهما ترجع فروعُ الباب كلِّه بإعمالِ دقيقِ النَّظر: أحدهما انضمام الشَّيْءِ بعضهِ إلى بعضٍ، والآخر المحاذاة"(٤).

---

(١) الحَسَن البصريّ، التابعيُّ المشهور (ت ١١٠هـ).

(٢) مقاييس اللغة ١/١٨٦-١٨٧، ومثله تعليل تسمية مكة -أيضًا- بـ(البيت العتيق) في (عتق) ٤/٢٢٠.

(٣) المصدر السَّابق ٢/١٥.

(٤) السَّابق ١/٩٨.

وإذا رأى وجهًا لدخول الاستعمال في قياس المعنى المشترك فإنه يعتمده ولو ظنَّ وجود اعتراضٍ عليه كقوله في (شوي): " الشين والواو والياء يدلُّ على الأمر الهيِّن ... والذي لا نشكُّ فيه أنَّ الشِّواء مشتقٌّ من هذا؛ لأنَّه إِذا شُوِيَ فكأنَّه قد أهين، فإن قال قائل: فينبغي أن يكون إِذا قُدِر وكُبِّب: شِواءٌ؛ لأنَّه قد أهين، قيل له: نحن نعلِّل ما يقوله العرب حتَّى نردَّه إلى أصلٍ مطَّرد متّفَقٍ عليه، فأمَّا ما سوى ذلك فليس لنا أن نفعلَه"[١].

القاعدة السابعة: ينبه ابن فارس على أن العرب قد تزيد حروفًا في بعض استعمالات الجذر للمبالغة في تحقق المعنى المشترك في ذلك الاستعمال.

ومن ذلك في (حزب): "الحاء والزاء والباء أصلٌ واحد، وهو تجمُّع الشَّيء ... ومن هذا الباب **الحيزبُون**: العجوز، وزادوا فيه الياء والواو والنون، كما يفعلونه في مثل هذا؛ ليكون أبلغ في الوصف الذي يريدونه"[٢]، ومثله في (عسر): "... ويقال للنَّاقة التي تُركَب قبل أن تُراضَ: **عَوْسرانيَّة**، وهذا ممَّا قلنا إنّ زيادةَ حروفِه يدلُّ على الزِّيادة في

(١) مقاييس اللغة ٣/٢٢٤.

(٢) المصدر السَّابق ٢/٥٥.

المعنى"[(١)]، وفي (غشم): "الغين والشين والميم أصلٌ واحدٌ يدلُّ على قَهْرٍ وغَلَبةٍ وظُلْم ... **والغَشَمْشَم**: [الذي] لا يثنيه [شيءٌ] من شجاعته، وزيد في حروفه للزِّيادة في المعنى"[(٢)].

القاعدة الثامنة: قد تكون بعض توجيهاته في تعليل تحقق المعنى المشترك غريبة.

كقوله في (حي): "الحاء والياء والحرف المعتل أصلان، أحدهما: خِلاف المَوْت، والآخر: الاستحياء الذي [هو] ضِدُّ الوقاحة ... والأصل الآخَر: قولهم استحييت منه استِحياءً ... فأمَّا حَياء النَّاقة: وهو فَرْجُها، فيمكن أن يكون من هذا، كأنَّه محمولٌ على أنَّه لو كان ممن يستحيي لكان يستحيي من ظهوره وتكشُّفه"[(٣)]، وهذا افتراضٌ ظنِّيٌّ غريب.

القاعدة التاسعة: نوَّع ابن فارس عباراته في بيان تحقق المعنى المشترك في استعمالات الجذر.

والغالب أن يقول: "... ومنه قولهم ناقةٌ مِئْشِيرٌ ..."[(٤)]، أو يقول: "... ومن هذا القياس بِعتُك بيعًا بِأَخِرَةٍ ..."[(٥)]، أو يقول: "... ومن

---

(١) مقاييس اللغة ٤/٣٢٠.

(٢) المصدر السَّابق ٤/٤٢٥.

(٣) السَّابق ٢/١٢٢.

(٤) نفسه (أشر) ١/١٠٨.

(٥) نفسه (أخر) ١/٧٠.

الباب التِّلِيَّة والتُّلاَوَة وهي البقيَّة، ..."[١].

ومن جميل أساليبه –هنا– استخدام أسلوبٍ يشبه تأكيد المدح بما يشبه الذَّم كقوله في (حدب): "الحاء والدال والباء أصلٌ واحد، وهو ارتفاع الشَّيء ... فأمَّا قولهم: حَدِبَ عليه: إذا عطَف وأشفق، فهو من هذا؛ لأنَّه كأنَّه جَنَأَ عليه من الإشفاق، وذلك شبيهٌ بالحَدَب"[٢].

ومثله في (بدَّ): "الباء والدال في المضاعف أصلٌ واحد، وهو التفرُّق وتباعُدُ ما بينَ الشَّيئين ... فإن سأل سائلٌ عن قولهم: لا بدَّ من كذا، فهو من هذا الباب أيضًا؛ كأنه أراد لا فِراق منه، لا بُعد عنه، فالقياس صحيحٌ"[٣].

وقريب منهما في (حوب): "الحاء والواو والباء أصلٌ واحدٌ يتشعَّب إلى إثم، أو حاجة، أو مَسكَنة، وكلُّها متقاربة ... فإنْ قيل: فما قياس الحَوْباء، وهي النَّفس؟ قيل له: هي الأصلُ بعينه؛ لأنَّ إشْفَاق الإنسان على نفسه أغلبُ وأكثر"[٤].

ويتوقَّع القارئ بعد قوله: (فأمَّا قولهم ...) أن يقول: (فهو خارجٌ عن الأصل) أو عبارة نحوها، لكنه يدخله في القياس؛ فيقع قبوله في النَّفس

---

(١) مقاييس اللغة (تلو) ١/٣٥١.

(٢) المصدر السَّابق ٢/٣٦.

(٣) السَّابق ١/١٧٦.

(٤) نفسه ٢/١١٣.

موقعًا حسنًا، بعد توقعها خروجَه عن القياس.

القاعدة العاشرة: إذا تعددت أصول الجذر فإنه يدرس استعمالات كل جذر تاليةً لجذرها.

وقد تتداخل بعض استعمالات أصلٍ مع آخر، وفي الغالب تكون بانتقال بعض استعمالات الأصل الأول إلى الثاني كقوله في (جرب): "الجيم والراء والباء أصلان، أحدهما: الشَّيء البسيط يعلوه كالنَّبات من جنسه، والآخَر: شيءٌ يحوي شيئًا.

فالأوَّل: الجرَب وهو معروف، وهو شيءٌ ينبت على الجلْد من جنسه ... والأصل الآخر: الجِراب، وهو معروف، وجرابُ البئر: جوفُها من أعلاها إلى أسفلها، والجَرَبَّةُ: العانة من الحمير، وهو من بابِ ما قَبْله؛ لأن في ذلك تجمُّعًا، وربَّما سمَّوا الأقوياء من الناس إذا اجتمعُوا جَرَبَّةً ..."(١).

ولا يلتزم بدراسة استعمالات الأصول المتعددة وفق ترتيب أصولها في صدر الجذر كقوله في (جوز): "الجيم والواو والزاء أصلان، أحدُهما: قطع الشَّيء، والآخَر: وَسَط الشَّيء، فأمَّا الوَسَط: فجَوْز كلِّ شيءٍ وَسَطه ... والأصلُ الآخَر: جُزْت الموضعَ: سِرْتُ فيه، وأجزته: خَلَّفْتُه وقطعته، وأَجَزْتُه نَفَذْتُه ..."(٢).

---

(١) مقاييس اللغة ١/٤٤٩-٤٥٠.

(٢) المصدر السَّابق ١/٤٩٤، ومثله في (عثّ) ٤/٢٦-٢٧.

القاعدة الحادية عشرة: الأصل أن يستنبط الأصول ثم يشرحها، بذكر استعمالاتها، ولكنه قد لا يشرح بعض الأصول، ولا أدري هل ذلك اكتفاءً منه بالمعنى المشترك أو المفرد عن ذكر الاستعمالات؟ أو سهوًا عنها، أو أنَّها سقطت من نسخة (مقاييس اللغة).

ومن أمثلة ذلك في الأصول الأحادية قوله (بهز): "الباء والهاء والزاء أصلٌ واحد، وهو الغَلَبَة والدَّفْعُ بعُنْفٍ"[(١)]، هذا كلُّ ما أورده، ومثله (جعس): "الجيم والعين والسين يدلُّ على خساسةٍ وحقارة ولُؤْم"[(٢)]، و(جعش): "الجيم والعين والشين قياسُ ما قَبْلَهُ"[(٣)].

ومن أمثلته في الأصول المتعددة قوله في (نضّ): "النون والضاد أصلانِ صحيحان: أحدُهما يدلُّ على تيسيرِ الشَّيء وظُهورِه، والثاني: على جنسٍ من الحركة ..."[(٤)]، لم يذكر استعمالات الأصل الثاني، وفي موضعها من (مجمل اللغة): "والنَّضْنَضة: تحريك الحيَّة لسانها، ويقال للحيَّة نَضْنَاضٌ لذلك"[(٥)]، ومثله في (حرس): "الحاء والراء والسين أصلان،

---

(١) مقاييس اللغة ١/٣٠٩.

(٢) المصدر السَّابق ١/٤٦٣.

(٣) السَّابق ١/٤٦٣.

(٤) نفسه ٥/٣٥٧.

(٥) مجمل اللغة، (نضَّ)، ص٨٤٣.

أحدهما: الحِفْظ، والآخر: زمانٌ"[١]، ولم يذكر استعمالات الأصل الثاني -أيضًا-، وفي موضعها من (مجمل اللغة): "الحَرْسُ: الدَّهْرُ، يقال منه: أَحْرَسَ بالمكانِ: إذا أقام به حَرْسًا ..."[٢].

وربما دلَّ المعنى المشترك على تعدد استعمالات الجذر، ولا يذكر ابن فارس إلا استعمالاً واحدًا كقوله في (رهج): "الراء والهاء والجيم أُصَيلٌ يدلُّ على إِثارة غبارٍ وشبهِه، فالرَّهَج: الغُبار"[٣]، ولم يذكر ما يشبهه، وفي (مجمل اللغة): "والرهوجُ: ضربٌ من السَّير"[٤]، ووجه الشبه بينهما أن هذا السَّير يثير الغبار.

القاعدة الثانية عشرة: الغالب جزمه بتحقق المعنى المشترك في جميع استعمالات الجذر، وربما كان حكمه بتحقق المعنى المشترك في بعض استعمالات الجذور ظنًّا واحتمالاً، ونراه ينص على ذلك أو يستخدم لفظًا يدل على ذلك الاحتمال.

ومن الأول قوله في (جذل): "الجيم والذال واللام أصلٌ واحد، وهو أصل الشَّيء الثابت والمنتصب ... وأمَّا الجَذَل: وهو الفرح فممكنٌ أن

---

(١) مقاييس اللغة ٢/٣٨.

(٢) مجمل اللغة (حرس)، ص١٦١.

(٣) مقاييس اللغة ٢/٤٤٨.

(٤) مجمل اللغة، ص٣٠٢.

يكون من هذا؛ لأنَّ الفَرِحَ منتصبٌ والمغمومَ لاطِئٌ بالأرض، وهذا من باب الاحتمال لا التحقيق والحُكْم"(١)، ومن الثاني قوله في (حطم): "الحاء والطاء والميم أصلٌ واحد، وهو كَسْر الشَّيء ... فأما الحطيم فممكنٌ أن يكون من هذا، وهو الحِجْر؛ لكثرة من ينْتابُه، كأنه يُحْطَم"(٢).

القاعدة الثالثة عشرة: في الأصول المتعددة يشرح وجه تحقق المعنى المشترك في كل واحدٍ منها كلٌّ في استعمالاته.

وربما جوَّز في بعض الاستعمالات دخولها في الأصلين معًا كقوله في (شعب): "الشين والعين والباء أصلان مختلفان، أحدهما يدلُّ على الافتراق، والآخر على الاجتماع"، ثم ذكر من باب الافتراق "الشَّعْب: ما تشعَّبَ من قبائل العرب والعجم، والجمع شعوب"، ثم جوَّز دخوله في باب الاجتماع فقال: "وقد يجوز أن يكون الشَّعْب الذي في باب القبائل سمِّي للاجتماع والائتلاف"(٣).

القاعدة الرابعة عشرة: كثيرًا ما يستعين ابن فارس ببروز المعنى المشترك في بعض استعمالات الجذر في تصحيحه، سواء ورد ذلك البروز في القرآن أو الحديث أو الشعر.

---

(١) مقاييس اللغة ١/٤٣٨-٤٣٩.

(٢) المصدر السَّابق ٢/٧٨.

(٣) السَّابق ٣/١٩٠-١٩٢.

مثاله في القرآن قوله في (كفل): "الكاف والفاء واللام أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على تضمُّنِ الشَّيء للشَّيء ... ومن الباب -وهو يصحِّح القياس الذي ذكرناه- الكَفِيل، وهو الضامن، تقول: كَفَل به يَكفُل كَفالةً، والكَافل: الذي يكفُل إنسانًا يَعُوله، قال الله جلَّ جلالُه: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ ..."[(١)].

ومثاله في الحديث قوله في (موت): "الميم والواو والتاء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على ذَهاب القُوَّة من الشَّيء، منه المَوْتُ: خلاف الحياة، وإنما قلنا أصلُه ذَهاب القُوَّة؛ لما روِي عن النبي ﷺ: «مَنْ أكلَ من هذهِ الشَّجَرةِ الخبيثةِ فلا يقربَنَّ مسجِدَنا، فإنْ كنتمْ لا بدَّ آكِليها فأمِيتُوها طَبْخًا»..."[(٢)].

ومثاله في الشِّعر قوله في (خلف): "الخاء واللام والفاء أصول ثلاثة، أحدها: أن يجيء شَيءٌ بعد شَيءٍ يقوم مقامه ... وقال زهيرٌ فيما يصحح جميع ما ذكرناه:

بها العين والآرامُ يمشين خِلْفَــةً وأطلاؤها يَنْهضنَ من كلِّ مجثَمِ[(٣)]

---

(١) مقاييس اللغة ١٨٧/٥-١٨٨، ومثله في (علم) ٢١٠/٢، والآية في آل عمران: عمران: ٣٧.

(٢) مقاييس اللغة ٢٨٣/٥، والحديث سبق تخريجه، ص١٩٦.

(٣) البيت من الطويل، في معلقته المشهورة، في ديوانه، ص١٠٣.

يقول: إذا مرَّت هذه خلفتها هذه"(١).

القاعدة الخامسة عشرة: يحرص ابن فارس على بيان المعنى المشترك مهما اشتدَّ خلاف العلماء في معنى اللفظ، ويرجِّح منها ما قارب قياس المعنى المشترك.

قال في (شنّ): "الشين والنون أصلٌ واحدٌ يدلُّ على إخلاقٍ ويُبْس ... والشَّنُون، مختلف فيه، فقال قوم: هو المهزول، ... وقال آخرون: هو السَّمين، ويقال إنَّه الذي ليس بسمينٍ ولا مهزُول، **وإذا اختلفت الأقاويل نُظِرَ إلى أقربها من قياس الباب فأُخِذَ به**، وقد قال الخليل: إن الشَّنُون: الذي ذهب بعضُ سِمَنه، [شُبّهَ] بالشَّنّ ..."(٢).

وإن كان ابن فارس يرى أن الأولى ترك الخلاف والعناية بالمعاني المثبتة المتفق عليها؛ فقد قال بعد ذكره أقوال العلماء في معنى (الشَّقيقة)-: "... قلنا: ولولا تطويلُ أهل اللُّغَةِ في ذكر هذه الشَّقائق، وسلوكُنا طريقَهم في ذلك، لكان الشّغل بغيره مما هو أنفع منه أولى، وأيُّ منفعةٍ في علم ما هيٍّ حتى تكون المنفعة في علم اختلاف الناس فيها، وكثيرٌ مما ذكرناه في كتابنا هذا جارٍ هذا المجرى، ولا سيما فيما زاد على الثلاثيّ، ولكنَّه نَهجُ القوم وطريقَتُهم"(٣).

---

(١) مقاييس اللغة ٢/٢١٠-٢١١.

(٢) المصدر السابق ٣/١٧٦.

(٣) السَّابق ٣/١٧١-١٧٢.

ولهذا نراه كثيرًا ما يتخفف من هذه الأَقوال كقوله في (عرش): "... وقد قيل في العُرْشَين أقوالٌ متقاربة كرِهنا الإطالةَ بِذِكْرِها"(١).

القاعدة السادسة عشرة: كان ابن فارس يبهم ألفاظ العلاقة الخاصَّة بين الرَّجُل والمرأة وغيرهما، ولا يتوسَّع في شرحها حين يبيِّن تحقق المعنى المشترك فيها أو عدم تحققه؛ حياءً، ويكتفي بالإشارة إليها فحسب.

كقولهِ في (حثر): "... والحَوْثَرَة: بعضُ أعضاءِ الرَّجُل، وليس من قياس الباب"(٢)، وفي (رحل) "... ويقولون في القَذْف: «يا ابنَ مُلْقَى أرحُلِ الرُّكْبان»، يشيرون به إلى أمْرٍ قبيح"(٣)، وفي (قعر): "القاف والعين والراء أصلٌ صحيحٌ واحد، يدلُّ على هَزْمٍ في الشَّيء ذاهبٍ سُفْلاً ... وامرأة قَعِرة: نعتُ سَوءٍ في الجِماع ..."(٤)، وفي (كين): "الكاف والياء والنون شيء يقولون إنه في عضوٍ من أعضاء المرأة يَضِيق به، والجمع كُيون ..."(٥).

---

(١) مقاييس اللغة ٤/٢٦٧.

(٢) المصدر السَّابق ٢/١٣٦.

(٣) السَّابق ٢/٤٩٨.

(٤) نفسه ٥/١٠٩.

(٥) نفسه ٥/١٥١.

وقد أعرضت عن شرح معانيها حتى لا أقع فيما فرَّ منه ابن فارس.

القاعدة السابعة عشرة: إذا كان تحقق المعنى المشترك ظاهرًا في استعمالات الجذر فإنه لا ينصُّ على وجه تحققه؛ اكتفاءً بظهوره.

وقد سبق في بعض الجذور التي ذكرها أمثلةٌ له، ومن أمثلته قوله في (طهر):

"الطاء والهاء والراء أصلٌ واحدٌ صحيحٌ يدلُّ على نقاءٍ وزوالِ دَنَسٍ، ومن ذلك:

١- الطُّهْر: خلاف الدَّنَس.

٢- والتطهُّرُ: التنزُّه عن الذمِّ وكلِّ قبيح.

٣- وفلانٌ طاهر الثِّياب: إذا لم يدنَّس ...

٤- والطَّهور: الماء، قال الله تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا ﴾[(١)]، ... الطَّهور: الطاهر، في نفسه، المُطَهِّرُ لغيرِهِ"[(٢)].

القاعدة الثامنة عشرة: الأصل أن يبيِّن تحقق المعنى المشترك في جميع الاستعمالات الواردة عن العرب في ذلك الجذر، ولكنه إذا رأى أنه قد أورد من الاستعمالات ما يكفي لتوضيح المعنى المشترك وتثبيته أعرض عن بقيَّة الاستعمالات المندرجة في قياس ذلك المعنى المشترك.

---

(١) سورة الفرقان: ٤٨.

(٢) مقاييس اللغة ٣/٤٢٨.

ومن أمثلة ذلك قوله:

في (عرض) "العين والراء والضاد بناءٌ تكثرُ فروعُه، وهي مع كثرتها ترجعُ إلى أصلٍ واحد، وهو العَرْض الذي يُخالف الطُّول، ومَنْ حَقَّقَ النظرَ ودقَّقه عَلِمَ صحَّة ما قلناه، وقد شرحنا ذلك شرحًا شافيًا"(١)، -ثم قال بعد خمس صفحات-: "وقد قلنا في قياس العَرْض ما كَفَى"(٢)، وفي (علد): "العين واللام والدال أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على قوَّةٍ وشِدَّة ... وما لم نذكره منه فهو هذا القياس"(٣)، وفي (عجز): "العين والجيم والزاء أصلانِ صحيحان، يدلُّ أحدُهما على الضَّعف، والآخر على مؤخَّر الشَّيء ... وما تَركْنا في هذا كراهةَ التّكرار راجعٌ إلى الأصلين اللذين ذكرناهما"(٤).

القاعدة التاسعة عشرة: الأصل أن يذكر الاستعمالات التي خرجت عن دلالة المعنى المشترك ويبيِّن ذلك، ومن النادر أن يشير إليها دون ذكرها.

ومن أمثلة هذا النادر قوله في (عبك): "العين والباء والكاف أُصَيلٌ صحيحٌ يدلُّ على ما يدلُّ عليه الذي قبله، ... والصحيح في هذا الباب

---

(١) مقاييس اللغة ٤/٢٦٩.

(٢) المصدر السَّابق ٤/٢٧٤.

(٣) السَّابق ٤/١٢٣، ومثله في (بعج) ١/٢٦٦-٢٦٨، و(عقد) ٤/٨٦-٨٨.

(٤) نفسه ٤/٢٣٢-٢٣٤.

هذا، وقد ذُكِرت فيه كلماتٌ عن أعرابٍ مجهولين لا أصل لها فلذلك تركناها"[١].

هذا، ويسمي ابن فارس بيان هذا التحقق شرحًا كقوله في (عرض): "العين والراء والضاد بناءٌ تكثرُ فروعُه، وهي مع كثرتها ترجعُ إلى أصلٍ واحد، وهو العَرْض الذي يُخالف الطُّول، ومَنْ حَقَّقَ النظرَ ودقَّقه عَلِمَ صحَّة ما قلناه، **وقد شرحنا ذلك شرحًا شافيًا**"[٢]، كما يسميه تفسيرًا كقوله في (حفَّ): "الحاء والفاء ثلاثة أصول، الأوَّل، ضربٌ من الصَّوت، والثاني: أن يُطيف الشَّيءُ بالشَّيء، والثالث: شِدَّةٌ في العيش، **تفسير ذلك**: الأول: الحفيفُ: حفيفُ الشَّجر ونحوه، وكذلك حفيف جَناح الطائر، والثاني: ..."[٣].

(١) مقاييس اللغة ٤/٢١٣-٢١٤، ومثله في (عفج) ٤/٦٢.

(٢) المصدر السَّابق ٤/٢٦٩.

(٣) كما في (حفَّ) ٢/١٤-١٥.

الفصل الثالث:

وسائل تحقق أصول المعاني

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأوَّل: القياس.

المبحث الثاني: الاشتقاق.

المبحث الثالث: الحَمْل.

المبحث الرابع: تداخل الوسائل الثلاث.

المبحث الخامس: توسيع العرب للمعاني.

المبحث السادس: تحقق أصول المعاني جزئيًا.

توطئة:

حرص ابن فارس على تحقق المعنى المشترك في استعمالات جذره اللغوي، معتمدًا على ثلاث وسائل كبيرة، وهي: القياس، والاشتقاق، والحَمْل، وسأتحدث عنها في ثلاثة مباحث، ثم أردفها بثلاثة مباحث أخرى للحديث عن قضايا تتعلَّق بها.

المبحث الأول: القياس

ويعني به ابن فارس: "تَقديرُ الشَّيء بالشَّيء"[(١)]، أو: "العِرفان بمقدار الشَّيء، وردّه إلى الذي يُوازيه، ويساويه في القدر، ..."[(٢)]، كما سبق بيانه[(٣)].

ويظهر أنَّ ابن فارس لا يطلق القياس إلا على ردِّ الاستعمالات الحقيقية إلى الأصل القديم في الجذر، وأما رد الاستعمالات المجازية فيُطلق عليه مصطلح (الحمل) بأنواعه الثلاثة: التشبيه، والمجاز، والكناية.

ومن نصوصه في التفريق بين القياس والحمل قوله في (رنب): "الراء والنون والباء كلمةٌ واحدةٌ لا يشتقّ منها ولا يقاس عليها، لكن يشبَّه بها،

(١) مقاييس اللغة ٥/٤٠.

(٢) حلية الفقهاء، لابن فارس، ص٢١.

(٣) في (مرادفات نظرية أصو المعاني عند ابن فارس)، ص١٣٣-١٣٥، و(أنواع أصول المعاني)، ص١٥٤-١٥٥.

..."[١]، وفي (حصوى): "... ويقال لكلِّ قطعةٍ من المسك حَصَاة؛ فهذا تشبيهٌ لا قياس"[٢].

ومن أمثلة استعانته بـ(القياس) لتحقيق المعنى المشترك بين استعمالات الجذر اللغوي قوله في (صقل): "الصاد والقاف واللام أُصَيلٌ يدلُّ على تمليسِ شَيء، ثم يُقاس على ذلك.

١- يقال صَقَلْتُ السَّيْفَ أَصقُله، وصائغ ذلك الصَّيقل، والصَّقِيل: السَّيف.

٢- ويقال: الفرسُ في صِقاله: أي صِوَانِهِ، وذلك إِذا أُحسنَ القيامُ عليه، كأَنَّهُ يُصقَل صَقلاً ويُصنَع.

٣- ومن الباب الصُّقل من الإنسان والفرس، وهو الجنْب، والجنب أشدُّ الأعضاء ملاسةً، فلذلك سمِّي صُقلاً، كأنَّه قد صُقِل ..."[٣].

حيث قاس ابن فارس الاستعمال الثاني والثالث على الاستعمال الأول بجامع الاشتراك في الملاسة.

(١) مقاييس اللغة ٢/٤٤٣.

(٢) المصدر السَّابق ٢/٧٠.

(٣) السَّابق ٣/٢٩٦.

المبحث الثاني: الاشتقاق

ويعني به ابن فارس: تفرُّع الألفاظ الحقيقية من الأصل القديم المشتقِّ منه، أو من لفظٍ مشتقٍّ من الأصل القديم.

والاشتقاق كالقياس في أنَّه يكون في الألفاظ الحقيقية بخلاف الحمل فإنَّه يكون في الألفاظ المجازية، وقد نقلتُ قوله قبلُ في التفريق بينهما وبين الحمل، في (رنب): "الراء والنون والباء كلمةٌ واحدةٌ لا يشتقُّ منها ولا يُقاس عليها، لكن يُشبَّه بها، ..."[١]، حيث جعل القياس والاشتقاق في مقابل (التشبيه) أحد وسائل الحمل عنده.

ويجيز ابن فارس الاشتقاق من ألفاظٍ مشتقةٍ من الأصلِ القديم، ما دام أنَّ المعنى المشترك ساريًا في الجميع[٢].

ومن أمثلة استعانة ابن فارس بالاشتقاق لتحقيق المعنى المشترك قوله في (تمر): "التاء والميم والراء كلمةٌ واحدة، ثم يشتقُّ منها، وهي التَّمر المأكول.

ويقال للذي عِنده التَّمْر **تامِرٌ**، وللذي يُطْعِمُه –أيضًا– **تامر**، يقالُ: تَمَرْتُهم أتْمُرهم: إذا أطعَمْتَهم ...

والمتمِّرُ: للذي يُيَبِّسُه، ويقال تُمِّرَ اللَّحمُ: إذا جُفِّفَ، وهو مشتقٌّ من

---

(١) مقاييس اللغة ٢/٤٤٣.

(٢) وقد فصَّلت ذلك بأمثلته في مبحث (الاشتقاق من المشتق)، ص١٧٩-١٨١.

التّمْر ...

والمتْمِرُ: الكثير التَّمر؛ يقالُ: أَتْمَرَ كما يقالُ: أَلْبَنَ: إذا كثُر لبنُه، وأَلْبَأَ: إذا كثر لِبَؤُه، **والتّمَّار**: الذي يبيع التَّمر، **والتّمْري**: الذي يحبُّه"[١].

وظاهرٌ من هذا استعانة ابن فارس بالصيغ الاشتقاقية لتحقيق المعنى المشترك حسب دلالة كلّ صيغة منها عليه لزومًا أو تعدِّيًا، وتكثيرًا أو تقليلاً.

والصيغ الاشتقاقية في (مقاييس اللغة) كثيرة، وتحمل كلُّ واحدة منها تحقق المعنى المشترك بصورةٍ معيَّنة، كأن تكون مبالغةً في تحققه أو تقليلاً، أو تأكيدًا أو سلبًا، أو تفاعلاً أو مطاوعةً، أو تبرزه في صورة الفاعلية أو المفعولية أو المكانية أو الزمانية أو الآلية وغيرها من هيئات أدائها للمعاني، وسأذكر –هنا– أظهر هذه الصيغ في سياقاتها داخل الجذور اللغوية.

(فِعال)، في المفاعلة والعيوب:

كقوله في (سلم): "السين واللام والميم معظم بابه من الصِّحَّة والعافية؛ ... والسِّلام: المسالمة، وفِعالٌ تجيءُ في المفاعلة كثيرًا نحو القتال والمقاتلة"[٢]، وفي (عضَّ): "... وبرئْت إليك من العِضَاض، وأكثر ما

---

(١) مقاييس اللغة ١/٣٥٤-٣٥٥.

(٢) المصدر السَّابق ٣/٩٠.

يجيء العيوبُ في الدوابِّ على الفِعال، نحو الخِراط والنِّفار، ثم يُحمَل على ذلك فيقال: عَضِضتُ الرَّجلَ: إذا تناولْتَه بما لا ينبغي"(١).

وفي (الصاحبي): "ويكون (الفِعالُ) في الأشياء كالعيوب: كالنِّفار، وفي السِّمات نحو: العِلاط، والخِباط، وفي بلوغ الأشياء نهايتها، نحو: الصِّرام والجِزار"(٢).

(فُعَالة) لما يفضل عن الشَّيء:

كقوله في (حلو): "الحاء واللام وما بعدها معتلٌّ، ثلاثة أصول: فالأوَّل: طِيب الشَّيء في مَيْل من النَّفس إليه، والثاني: تحسين الشَّيء، والثالث-وهو مهموز- تَنْحِيَة الشَّيء ... ويقالُ لما قُشِر عن الجلد الحُلاءة مثل فُعالة؛ يقال منه حَلأتُ الأديمَ: قشرتُه"(٣)، وفي (نسف): "النون والسين والفاء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على كَشْف شَيء ... ويقالُ للرُّغوة: النُّسَافة؛ لأنَّها تُنْتَسَف عن وجه اللَّبَن"(٤)، وفي (نسل): "النون والسين واللام أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على سَلِّ شيءٍ وانسلاله ... والنُّسَالة: شَعر

---

(١) مقاييس اللغة ٤٨/٤، والخِراط: "داءٌ يأخُذُ في رِجل الدَّابَّة فوق الرُّسْغِ من آخره مثل سَحَجٍ في الجلد يُذْهِب الشَّعر"، كما في العين ١١٧/٢، والنَّفار: "الذهاب" كما في العين ٢٦/٦، أي: الشُّرود.

(٢) الصاحبي، ص٣٧٥.

(٣) مقاييس اللغة ٩٤/٢-٩٥.

(٤) المصدر السَّابق ٤١٩/٥.

الدَّابَّة إذا سقطَ عن جَسدِهِ قِطَعًا"[١].

وفي (الصاحبي) في معنى هذه الصيغة: "يأتي أكثره على ما يَفْضُل عن الشَّيءِ ويَسقُط منه نحو النُّحاتة"[٢].

(فَعَل) لإصابة الشيء:

كقوله في (خصي): "الخاء والصاد والحرف المعتل كلمةٌ واحدةٌ لا يُقاسُ عليها إلاَّ مجازًا، وهي قولُهم: خَصَيتُ الفَحْل خَصْيًا ... ومعنى خَصَيْت: فعلٌ مشتقٌّ من الخُصْي؛ وهو إيقاعٌ به، كما يقال ظَهَرْتُه وبطنته: إذا ضربتَ ظهْرَه وبطنَه، فكذلك خَصَيْته: نزعت خُصْيَيْه"[٣]، ومثله في (قلب): "القاف واللام والباء أصلانِ صحيحان: أحدهما يدلُّ على خالِص شَيءٍ وشَريفِه، والآخَرُ على رَدِّ شَيءٍ من جهةٍ إلى جهة، ...[و] قَلَبْتُ النَّخلةَ: نَزَعت قَلْبها ..."[٤]، وفي (صيد): "الصاد والياء والدال أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على معنًى واحد، وهو ركوبُ الشَّيء رأسَه ومُضِيُّه غيرَ ملتفتٍ ولا مائل ... واشتقاق الصَّيْد من هذا؛ وذلك أنَّه يمرُّ مرًّا لا يعرِّج، فإذا أُخِذَ قيل قد صِيد، فاشتُقَّ ذلك من اسمه، كما يقالُ:

---

(١) مقاييس اللغة ٥/٤٢١.

(٢) الصاحبي، ص٣٧٥.

(٣) مقاييس اللغة ٢/١٨٨.

(٤) المصدر السَّابق ٥/١٧.

رأَسْت الرَّجُلَ: إِذا ضَربتَ رأسَه؛ وبطَنْتُهُ: إذا ضربتَ بطنَه، كذلك إذا وقَعْتَ بالصَّيد فأخذتَه قلتَ صِدتُه ..."(١).

(فعَّل) للنِّسبة:

كقوله في (ظلم): "الظاء واللام والميم أصلانِ صحيحانِ، أحدهما: خلافُ الضِّياء والنور، والآخَر: وَضْع الشَّيءِ غيرَ موضعه تعدِّيًا ... ويقالُ: ظَلَّمت فلانًا: نسبتُه إلى الظُّلم، وظَلَمْتُ فلانًا فاظَّلَم وانظلم: إذا احتملَ الظُّلْم ..."(٢).

(فَعَّل) للسَّلب:

كقوله في (فزع): "الفاء والزاء والعين أصلانِ صحيحان، أحدهما: الذُّعر، والآخَر: الإغاثة، فأمَّا الأوَّل فالفَزَع ... فأمَّا فَزَّعت [عنه]: فمعناه كَشَّفت عنه الفَزَع، قال الله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾ ..."(٣).

(تَفعَّلَ) للسَّلب:

كقوله في (حنث): "الحاءُ والنون والثاء أصلٌ واحد، وهو الإثْم والحَرَج ... وأمَّا قولهم: فلان يتحنَّث من كذا: فمعناه يتأثَّم، والفرق بين

---

(١) مقاييس اللغة ٣/٣٢٥.

(٢) المصدر السَّابق ٣/٤٦٨-٤٦٩.

(٣) السَّابق ٤/٥٠١، والآية في سورة سبأ: ٢٣.

أَثِمَ وتَأَثَّم، أن التأثُّم التنحِّي عن الإثم، كما يقال حَرِج وتحرَّج؛ فـ(حَرِجَ): وقع في الحَرَج، و(تَحَرَّج): تنحَّى عن الحَرج، وهذا في كلماتٍ معلومةٍ قياسُها واحد"[١].

(تفعَّل) بمعنى (أفْعَل):

كقوله في (أذن): "الهمزة والذال والنون أصلان متقارِبان في المعنى، متباعدان في اللفظ، أحدهما: أُذُنُ كلِّ ذي أُذُن، والآخَر: العِلْم؛ وعنهما يتفرَّع البابُ كلُّه ... فأمَّا قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾[٢]، فقال الخليل: التَّأذُّن من قولك لأفعلنَّ كذا، تريد به إيجاب الفعل، أي سأفعله لا محالة، وهذا قولٌ، وأوضَحُ منه قولُ الفرَّاء: تأذَّن ربُّكم: أَعلَمَ ربُّكم، وربما قالت العرب في معنى (أفعَلْتُ): (تفَعَّلْتُ)، ومثله أَوْعَدَني وتوَعَّدني؛ وهو كثير ..."[٣].

(فعَّال) للكثرة:

كقوله في (عبس): "العين والباء والسين أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على تكرُّهٍ في شَيْءٍ ... ثم اشتُقَّ من هذا: اليوم العَبُوس: وهو الشَّديد الكَرِيه، واشتقّ منه عَبَسَ الرَّجُل يَعْبِس عُبوسًا، وهو عابس الوجه: غضبان،

---

(١) مقاييس اللغة ٢/١٠٨-١٠٩.

(٢) سورة إبراهيم: ٧.

(٣) مقاييس اللغة ١/٧٥-٧٧.

وعبَّاسٌ: إذا كَثر ذلك منه"(١).

(أفْعَلَ) للوجدان:

كقوله في (حمد): "الحاء والميم والدال كلمةٌ واحدةٌ وأصلٌ واحدٌ يدلُّ على خلاف الذمّ ... ويقالُ: أحمَدْتُ فلانًا: إذا وجدتَه محمودًا، كما يقال أبخلْتُه: إذا وجدتَه بخيلاً، وأعجزته: [إذا وجدتَه] عاجزًا، وهذا قياسٌ مطَّردٌ في سائر الصفات، وأهْيَجْت المكانَ: إذا وجدتَه هائجًا قد يبِس نباتُه، ..."(٢).

(أفْعَلَ) للوصول:

كقوله في (تهم): "التاء والهاء والميم أصلٌ واحد، وهو فسادٌ عن حَرٍّ، ... ويقالُ: أتْهَمَ الرَّجُلُ: أتَى تِهامةً، قال:

فإن تُتْهِمُوا أُنجدْ خِلافًا علـــيْكُمُ وإنْ تُعْمِنُوا مُسْتَحْقِبي الشَّرِّ أُعْرِقِ(٣)

..."(٤).

---

(١) مقاييس اللغة ٤/٢١٠- ٢١١.

(٢) المصدر السَّابق ٢/١٠٠.

(٣) البيت من الطويل، للمزّق العبدي من قصيدة في الأصمعيَّات، ص١٦٦ بلفظ:

فإن يُتْهموا أُنجِد خلافًـــا علـــيهمُ وإن يُعْمنوا مستحقبي الحربِ أُعرقِ

(٤) مقاييس اللغة ١/٣٥٦.

(مُفعِل) و(فَعِل) و(فاعِل) و(فَعَّال)، و(تفعَّل)، والمصدر، واسم المفعول، واسم المكان، واسم الآلة:

كقوله في (شحم): "الشين والحاء والميم أصلٌ يدلُّ على جِنسٍ من اللَّحم، من ذلك الشَّحْم: وهو معروف، وشَحْمة الأُذُنِ: مُعَلَّق القُرْطِ، ورجلٌ **مُشْحِمٌ**: كثير الشَّحْم، وإن كان يحبُّه قيل **شَحِم**، وإن كان يطعمه أصحابَه قيل **شاحم**، فإن كان يبيعه قيل **شَحَّام**"(١).

وفي (فرّ): "الفاء والراء أصول ثلاثة فالأوَّل: الانكشاف وما يقاربُهُ من الكَشْف عن الشَّيء، والثاني: جنسٌ من الحيوان، والثالث: دالٌّ على خِفَّةٍ وطَيْش.

فالأوَّل: قولهم: فَرَّ عن أسنانه، وافترَّ الإنسان: إذا تبسَّمَ ... ومن هذا القياس -وإن كانا متباعدَين في المعنى- الفِرار: وهو الانكشاف، يقالُ: فَرَّ يَفِرّ، **والمَفَرُّ المصدر، والمَفَرُّ: الموضع يُفَرُّ إليه، والفرُّ: القَوم الفارُّون**، يقال فَرٌّ جمع فارّ، كما يقالُ صَحْبٌ جمع صاحب، وشَرْبٌ جمع شارب ..."(٢).

وفي (طبع): "الطاء والباء والعين أصلٌ صحيح، وهو مثلٌ على نهايةٍ ينتهي إليها الشَّيء حتى يختم عندها، يقالُ طَبَعت على الشَّيء طابَعًا، ...

---

(١) مقاييس اللغة ٣/٢٥١.

(٢) المصدر السَّابق ٤/٤٣٨-٤٣٩.

والطَّابع: الخاتم يُختَمُ به، والطَّابِع: الذي يَختِم، ومن الباب قولُهم لملْءِ المِكيال طَبْع، والقياسُ واحدٌ؛ لأنه قد تكامل وخُتِم، **وتطبَّع النَّهر**: إذا امتلأ؛ وهو ذلك المعنى، وكذلك إذا حُمِّلت النَّاقة حِمْلَها الوافِيَ الكاملَ، فهي **مطبَّعة** ..."[١].

---

(١) مقاييس اللغة ٣/٤٣٨.

المبحث الثالث: الحمل

وهو ردُّ الاستعمالات المجازيَّة إلى الأصل القديم بواسطة التشبيه، أو الاستعارة، أو المجاز المرسل، أو الكناية.

أولاً: التشبيه:

وهو إلحاق الاستعمال المجازي بالأصل القديم لمشابهته له.

كقوله في (بيت): "الباء والياء والتاء أصلٌ واحد، وهو المأْوَى والمآب ومَجْمَع الشَّمْل، يقالُ: بيتٌ وبُيوتٌ وأبياتٌ، ومنه يقال لبيت الشِّعر بيتٌ على التشبيه؛ لأنه مَجْمَع الألفاظِ والحروفِ والمعاني، على شرطٍ مخصوصٍ وهو الوَزْن، وإيَّاهُ أراد القائل:

وبَيتٍ على ظَهْرِ المَطِيّ بَنَيْتُه   بأسمَرَ مَشْقُوق الخياشِيم يَرْعُفُ[1]

أراد بالأسمر القلم"[2].

وكقوله في (جرو): "الجيم والراء والواو أصلٌ واحد، وهو الصَّغير من ولد الكلب، ثم يحمل عليه غيرُه تشبيهًا، فالجَرو للكلب وغيره ... فهذا الأصل، ثم يقالُ للصَّغيرة من القِثَّاء: الجِرْوة ... وكذلك جُرْو الحنظل والرُّمَّان: يعني أنها صغيرة، وبنو جِرْوة: بطنٌ من العرب، ويقالُ:

---

(١) البيت من الطويل، وهو في اللسان (بيت) ٢/ ١٤.

(٢) مقاييس اللغة ١/ ٣٢٤-٣٢٥، ومثله في (بيض) ١/ ٣٢٦، و(ثور) ١/ ٣٩٦، و(فضي) ٤/ ٥٠٨-٥٠٩.

ألقى الرَّجُل جِرْوَتَه: أي ربَط جَأْشَه، وصَبَر على الأمر، كأنَّه ربط جروًا وسكَّنَه، وهو تشبيهٌ"[١].

ويؤكد على أنَّ التشبيه من الحمل في نحو قوله في (ترك): "التاء والراء والكاف: الترك التخلية عن الشَّيء، وهو قياسُ الباب، ولذلك تسمَّى البَيْضَةُ بالعَراءِ تريكة ... وتَرْكَةُ السِّلاح: وهي البيضة، محمولٌ على هذا ومشبَّهٌ به، ..."[٢].

ويكون التشبيه بالأصل القديم كهذه الأمثلة، وباستعمالات مشبَّهةٍ به كقوله في (عين): "العين والياء والنون أصلٌ واحدٌ صحيحٌ يدلُّ على عُضوٍ به يُبْصَر ويُنظَر، ثم يشتقُّ منه، والأصلُ في جميعه ما ذكرنا ... ومن الباب العين الجاريةُ النَّابعة من عيون الماء، وإنَّما سمِّيت عينًا تشبيهًا لها بالعين النَّاظرةِ لصفائها ومائها ... ومن الباب العين: السَّحاب ما جاءَ من ناحية القبلة، وهذا مشبَّه بمشبَّه؛ لأنَّه شُبِّه بعين الماء التي شبِّهت بعين الإنسان ..."[٣].

والغالب اكتفاؤه بالنَّص على التشبيه عن ذكر وجه الشَّبه؛ لظهوره بالمقارنة بين دلالة المشبَّه والمشبه به، ولكنه قد يبيِّن وجه التشابه بينهما إذا بدا التشبيه غريبًا، كقوله في (بول): "... قال الأصمعي: يقال لنُطَفِ البِغال

(١) مقاييس اللغة ١/٤٤٧–٤٤٨، ومثله في (ذبّ) ٢/٣٤٨، و(نصل) ٥/٤٣٣.
(٢) المصدر السَّابق ١/٣٤٥.
(٣) السَّابق ٤/١٩٩–٢٠٠.

أبوالُ البِغال، ومنه قيل للسَّراب (أبوالُ البغال) على التشبيه، وإنما شُبِّه بأبْوالِ البِغال؛ لأنَّ بَوْلَ البِغال كاذبٌ لا يُلْقِح، والسَّرابُ كذلك، ..."[1].

وينوِّع عباراته في التعبير عن التشبيه ففي حين يكثر نصه على لفظ (التشبيه) يستعمل عبارة: "... وعلى معنى التَّشبيه ..."[2]، وربما عبَّر بمرادفه وهو (التمثيل)[3]، وربما قال: "... وعلى معنى التمثيل..."[4]، وربما جمع بينهما كقوله في (دعو): "... وداعِية اللَّبن: ما يُترَك في الضَّرع ليدعُوَ ما بعدَه، وهذا تمثيلٌ وتشبيه ..."[5].

والتشبيه عنده غير القياس وغير الاشتقاق؛ لاختلاف كيفية تحقق المعنى المشترك من خلال كلٍّ واحدٍ منها، ولقوله في (حصوى): "... ويقال لكلِّ قطعةٍ من المسك حَصَاة؛ فهذا تشبيهٌ لا قياس"[6]، وفي (رنب): "الراء والنون والباء كلمةٌ واحدةٌ لا يشتقّ منها ولا يقاس عليها، لكن يشبَّه بها ..."[7].

---

(١) مقاييس اللغة ٣٢١/١، ومثله في (حنك) ١١٢/٢.

(٢) المصدر السَّابق (نعم) ٥/ ٤٤٦، ومثله في (جدّ) ٤٠٩/١ و(هرس) ٦/ ٤٦.

(٣) السَّابق (وشم) ١١٣/٦، وفي (مثل) ٢٩٦/٥–٢٩٧، ما يؤكد ترادفهما عنده.

(٤) نفسه (خدع) ١٦١/٢.

(٥) نفسه ٢٨٠/٢، ومثله في (خرم) ١٧٤/٢.

(٦) نفسه ٧٠/٢.

(٧) نفسه ٤٤٣/٢.

ثانياً: الاستعارة:

وهي: "أن يضعوا الكلمة للشَّيءِ مستعارةً من موضع آخر، فيقولون: «انشقَّت عصاهم»: إذا تفرَّقوا؛ وذلك يكون للعصا ولا يكون للقوم ..."(١).

والاستعارة تُلحق المعنى المتفرِّع بالمعنى الأصلي بجامع المشابهة بينهما في المعنى المشترك، وقد أكَّد ابن فارس على المشابهة فيهما، في نحو قوله في (ضبع): "الضاد والباء والعين أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على معانٍ ثلاثة أحدها: جنسٌ من الحيوان، والآخر: عضو من أعضاء الإنسان، والثالث: صِفة من صِفة النُّوق.

فالأوَّل: الضَّبُع، وهي معروفة، والذكر ضِبْعان، ... ثم يستعار ذلك فيُشبَّه **السنةُ المجدِبة** به، فيقال لها الضَّبُع، وجاء رجلٌ فقال: "يا رسولَ الله، أكلَتْنا الضَّبُع"، أراد السَّنةَ التي تسميها العرب الضَّبُع؛ كأنَّها تأكلهم كما تأكل الضَّبُعُ، قال:

أبا خُراشةَ أمَّا أنتَ ذا نَفَرٍ ... فإنَّ قوميَ لم تأكُلْهم الضَّبُعُ

..."(٢).

ومثله في (رجم): "الراء والجيم والميم أصلٌ واحدٌ يرجِع إلى وجهٍ

---

(١) الصَّاحبي، ص ٣٣٤.

(٢) مقاييس اللغة ٣/٣٨٧، والبيت من البسيط، للعبَّاس بن مرداس في ديوانه، ص١٠٦.

واحد، وهي [الرَّمْي بـــ] الحجارة، ثم يستعار ذلك ... والذي يستعار من هذا قولُهم: **رَجَمْتُ فلانًا بالكلام**: إذا شَتَمْتَه، وذُكِر في تفسير ما حكاه عزَّ وجل في قصة إبراهيم عليه السلام: ﴿لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ﴾[1] أي: لأشتُمنَّك؛ وكأنه إذا شتَمه فقد رجَمَه بالكلام، أي ضرَبَه به، كما يُرجَم الإنسان بالحجارة، وقال قوم: لأرجُمَنَّك: لأقتُلنَّك، والمعنى قريبٌ من الأوَّل"[2].

وفي (نوم): "النون والواو والميم أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على جُمودٍ وسكونِ حركة، منه النَّوم، نامَ ينام نَوْمًا ومَناما ... ويستعيرون منه: **نامت السُّوق: كَسَدت، ونامَ الثَّوبُ: أخْلَقَ**"[3].

وفي (طير): "الطاء والياء والراء أصلٌ واحدٌ يدلُّ على خِفَّةِ الشَّيءِ في الهواءِ ثمَّ يستعار ذلك في غيرِهِ وفي كلِّ سُرعة، من ذلك الطَّير: جمع طائر، سُمِّيَ ذلك لما قُلناه ... ثمَّ يقال **لكلِّ مَنْ خفَّ**: قد طار، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «خيرُ النَّاسِ رجلٌ مُمْسِكٌ بِعِنان فرسِهِ في سبيل الله، كلَّما سمِعَ هَيْعَةً طار إليها» ..."[4].

---

(١) سورة مريم: ٤٦.

(٢) مقاييس اللغة ٢/٤٩٣-٤٩٤، ومثله في (رجل) ٢/٤٩٢، و(نوم) ٥/٣٧٢-٣٧٣.

(٣) المصدر السَّابق ٥/٣٧٢-٣٧٣.

(٤) السَّابق ٣/٤٣٥-٤٣٦، ومثله في (سبك) ٣/١٢٩، و(علق) ٤/١٢٧،

=

وربما أثنى على بعض الاستعارات كقوله في (قتل): "القاف والتاء واللام أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على إذلالٍ وإماتةٍ ... وقُتِلت الخمرُ بالماء: إذا مُزِجَت؛ **وهذه من حَسَن الاستعارة**، قال:

إنَّ الـــتي عـــاطَيتَني فرددتُهـــا قُتِلَتْ قُتِلْـــتَ فهاتهـــا لم تُقتَـــلِ

..."[١].

وربما استعار من لفظٍ مشتقٍّ من الأصل القديم كقوله في (جنّ): "... ويقال **جُنَّ النَّبتُ جُنونًا**: إذا اشتدَّ وخَرَج زهره، فهذا يمكن أن يكون من الجُنونِ استعارةً كما يُجنُّ الإنسان فيهيج، ثم يكون أصل الجنون ما ذكرناه من السَّتْر"[٢].

وربما عبَّر عن الاستعارة بـــ(الإعارة) كقوله في (فرش): "الفاء والراء والشين أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على تمهيد الشَّيءِ وبَسْطه ... وقولُه عليه

و(قوم) ٤٣/٥، و(ورم) ١٠٣/٦، والحديث أخرجه الترمذي ١٨٢/٤، برقم (١٦٥٢)، وصححه الألباني فيه، وأورده أبو عبيد القاسم بن سلام في (غريب الحديث) ٦/١، والقاضي عياض في (مشارق الأنوار) ٣٢٤/١، وهو في صحيح مسلم ص٧٨٦، برقم (١٨٨٩) بألفاظٍ مقاربة.

(١) مقاييس اللغة ٥٦/٥-٥٧، والبيت من الكامل، لحسَّان بن ثابت في ديوانه، ص١٢٤.

(٢) مقاييس اللغة ٤٢٢/١.

الصلاة والسلام: «الوَلَد للفِراش»[١]، قال قومٌ: أراد به الزوج، قالوا: والفِراش في الحقيقة: المرأة؛ لأنَّها هي التي تُوطَأ، ولكنَّ الزَّوجَ أُعِيرَ اسمَ المرأة، كما اشتَرَكا في الزَّوجيَّةِ واللِّباس، ..."[٢].

والإعارة أعمُّ من الاستعارة؛ لأنها تكون عن طريق التشبيه وغيره بخلاف الاستعارة فتقتصر على التشبيه، وقد عقد ابن فارس لهما في (الصاحبي) بابين منفصلين[٣]، وعرَّف (الإعارة) بأنَّ "العرب تعيرُ الشيءَ ما ليس له"[٤]، ومثَّل لها بأمثلة منها قولهم: «مَرَّ بينَ سمعِ الأرض وبَصَرِها»، وقول الشَّاعر:

كذلك فعلُـهُ والنـاسُ طُـرًّا　　　بكفِّ الدهر تقـتلُهم ضُـروبًا[٥]

فجعل للدهر كفًّا".

ويقولون:

تأرتُ المِسْمَعَين وقلـتُ: بـوءا　　　بقتلِ أخـي فـزَارةَ والخيـارِ[٦]

---

(١) أخرجه البخاري ٣/٥٤ برقم (٢٠٥٣)، ومسلم، ص٥٨٠ برقم (١٤٥٧).

(٢) مقاييس اللغة ٤/٤٨٦، ومثله في (بكر) ١/٢٩٠.

(٣) الاستعارة، ص٣٣٤-٣٣٦، والإعارة، ص٤٣٣.

(٤) الصاحبي، ص٤٣٣.

(٥) البيت من الوافر، ولم أعثر على قائله.

(٦) البيت من الوافر، ولم أعثر على قائله، وهو في اللسان (سمع) ٨/١٦٨.

قال الأصمعيُّ: لم يكن واحدٌ منهما مِسمعًا وإنَّما كانا: عامرًا وعبدَالملك ابني مالك بن مِسمع، فأعارهما اسم جدّهما"(١).

والمثالان الأولان ينطبقان على الاستعارة المكنية التي تقوم على حذف المشبه به والرَّمز له بشيءٍ من لوازمه(٢)، وهو ما تحقق في هذين المثالين، فقد شبَّه في المثال الثاني الدَّهر بإنسان قويٍّ ثم حذف الإنسان ورمز له بشيءٍ من لوازمه وهو اليد، والمثال الأخير ينطبق على (الإعارة) من غير تشبيه.

هذا، والفرق بين الاستعارة والتشبيه أنَّ الاستعارة تشبيهٌ حُذف أحد طرفيه، ولا يُربط طرفاها بأداة مشابهة، بخلاف التشبيه فلا بدَّ من ذكر الطرفين فيه؛ وذِكر أداة التشبيه، فإن حُذفت قُدِّرت(٣)، وفي الاستعارة يُتناسى التشبيهُ على جهة الادِّعاء بأنَّ المشبَّه هو عين المشبَّه به، بخلاف التشبيه فإنَّ التشبيهَ فيه مقصودٌ لإيضاح المشبَّه.

۞۞۞

---

(١) الصَّاحبي، ص٤٣٣، والمَثَل في (مجمع الأمثال) ١٨٣/٢، بلفظ: «لَقَيتُهُ بَيْنَ سَمْعِ الأرض وبَصَرِهَا».

(٢) ينظر: الإيضاح لتلخيص المفتاح ١٣٢/٣-١٣٣.

(٣) راجع في التفريق بينهما: الإيضاح لتلخيص المفتاح ٩٣/٣، وما بعدها، والبلاغة الواضحة، ص٧٧.

ثالثاً: المجاز المرسل:

وهو إلحاق الاستعمال المجازي بالمعنى الأقدم بجامع الملابسة والاتصال بينهما في المعنى المشترك.

وهذه الملابسات هي ما يعرف بعلاقات المجاز المرسل، ويفرِّق البلاغيون بين المجاز المرسل والاستعارة بأنَّ علاقةَ الاستعارةِ المشابهة، وأنَّ علاقةَ المجاز المرسل غير المشابهة، وهي مجموعة علاقات يجمعها الملابسة والاتصال بين الفرع والأصل[١]، وقد ذكر ابن فارس (١٧) علاقة منها، وإن لم يضف إلى (المجاز) قيد (المرسل).

١- المكانية.

وهي أن يقع مكانٌ ما مسرحًا لحدوث شيءٍ فيُسمَّى به.

كقوله في (فزع): "الفاء والزاء والعين أصلانِ صحيحان، أحدهما: الذُّعر، والآخَر: الإغاثة، فأمَّا الأوَّل فالفَزَع، ... والمَفْزَعة: المكان يلتجئ إليه الفَزِع، ..."[٢].

ومثله في (خن): "الخاء والنون أصلٌ واحد، وهو حكايةُ شيءٍ من

---

(١) ينظر هذا التفريق في: أسرار البلاغة، للشيخ عبد القاهر الجرجاني، ص٤٠٤، والإيضاح لتلخيص المفتاح، ٣/٧٩، وزاد الدكتور محمد هنداوي إلى (الملابسة) لفظ (الاتصال) في كتابه: (المجاز المرسل في لسان العرب)، ص١.

(٢) مقاييس اللغة ٤/٥٠١.

الأصوات بضعف ... ويقولون إنَّ المَخَنَّةَ الأنف، فإنْ كان كذا؛ فلأنه موضع الخُنّة، وهي الغُنَّة، ..."[١].

وفي (عذر): "العين والذال والراء بناءٌ صحيحٌ له فروعٌ كثيرة، ما جَعلَ الله تعالى فيه وجهَ قياسٍ بَتَّةً، بل كلُّ كلمةٍ منها على نَحوِها وجِهَتها مفردة، فالعُذْر: معروف، وهو رَوْم الإنسان إصلاحَ ما أُنكِرَ عليه بكلام ... وبابٌ آخر لا يشبه الذي قبله: العَذِرة: فِناء الدَّار، وفي الحديث: «اليهودُ أنتَنُ خَلْق الله عَذِرَة»[٢]، أي فناءً، ثم سمِّي الحَدَثُ عَذِرة؛ لأنَّه كان يُلقَى بأفنية الدُّور"[٣].

٢- الزَّمانية.

وهي أن يقعَ الشَّيءُ في زمنٍ ما فَيُسمَّى به.

كقوله في (خرف): "الخاء والراء والفاء أصلان أحدهما: أن يُجتَنَى الشَّيءُ، والآخَرُ: الطَّريق، فالأوَّل قولهم: اخترفْتُ الثَّمرة: إذا اجتَنَيْتَها، **والخريف: الزَّمان الذي يُختَرَف فيه الثِّمار ...**"[٤].

ومثله في (حين): "الحاء والياء والنون أصلٌ واحد، ثم يُحمل عليه،

(١) مقاييس اللغة ١٥٧/٢.

(٢) أورده الزَّمخشريُّ في (الفائق) ٤٠٢/٢، وابن قتيبة في (غريب الحديث) ٢٩٨/١.

(٣) مقاييس اللغة ٢٥٣/٤، ٢٥٧.

(٤) المصدر السَّابق ١٧١/٢.

والأصل الزمان، فالحِينُ: الزَّمان قليلُه وكثيرُه ... وأما المحمول على هذا **فقولهم للهلاك حَيْنٍ**، وهو من القياس؛ لأنه إذا أَتَى، فلا بدَّ له من حين، فكأنه مسمًّى باسم المصدر"(١).

وفي (شول): "الشين والواو واللام أصلٌ واحدٌ يدلُّ على الارتفاع، ... والشَّول من الإِبل: التي ارتفت ألبانُها، الواحدة شائلة، والشوَّل: اللواتي تَشُول بأذنابها عند اللِّقاح، الواحدة شائل، وزعم قومٌ أنَّ **شَوّالاً** سمِّي بذلك؛ لأنَّه وافق وقتَ أن تشولَ الإبل ..."(٢).

٣- الجزئية.

وهي تسميةُ الشَّيءِ ببعضِ أجزائِه.

كقوله في (كرع): "الكاف والراء والعين أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على دِقَّةٍ في بعض أعضاء الحيوان ... فأمَّا تسميتُهم الخَيْل كُراعًا؛ فإنَّ العرب قد تعبِّر عن الجسم ببعض أعضائِه، كما يقال: أعتَقَ رقبةً، ووَجْهِي إليك، فيمكنُ أن يكون الخيلُ سمِّيت كُرَاعًا؛ لأكارعها، والكَرَع: دِقَّة السَّاقَين ..."(٣).

ومثله في (أنف): "... والأصل الثاني الأنف، معروف، ... فأمَّا

(١) مقاييس اللغة ٢/١٢٥-١٢٦.

(٢) المصدر السَّابق ٣/٢٣٠.

(٣) السَّابق ٥/١٧١.

قولهم: أَنِفَ مِن كذا، فهو من الأنْف أيضًا، وهو كقولهم للمتكبِّر: «ورِمَ أنفُهُ»، ذكر الأَنْف دون سائر الجسد؛ لأنه يقال شَمَخ بأَنْفه، يريد رفع رأسه كِبْرًا، وهذا يكون من الغَضَب، قال:

ولا يُهاجُ إذا ما أَنْفُــه وَرِمــا[١]

أي لا يُكلَّم عند الغضَب"[٢].

٤- السَّببيَّة.

وهي أن يقعَ الشَّيءُ سببًا لحصولِ غيره فيسمَّى به.

كقوله في (عين): "العين والياء والنون أصلٌ واحدٌ صحيحٌ يدلُّ على عُضوٍ به يُبْصَر ويُنظَر، ثم يشتقُّ منه، والأصلُ في جميعه ما ذكرنا ... ومن الباب **العين**: الذي تبعثُه يتجسَّس الخبرَ؛ **كأنَّه شيءٌ تَرَى به ما يَغِيب عنك**"[٣].

ومثله في (درك): "الدال والراء والكاف أصلٌ واحد، وهو لُحوق الشَّيء بالشَّيء ووُصوله إليه ... **والدَّرَك**: القطعة من الحَبْل تُشَدُّ في طَرَف الرِّشاء إلى عَرْقُوَة الدَّلو؛ لئلاَّ يأكلَ الماءُ الرِّشاء، وهو وإن كان لهذا **فبِهِ تُدرَك الدَّلْو**"[٤].

---

(١) البيت في (تهذيب اللغة) ٢١٧/١٥.

(٢) مقاييس اللغة (أنف) ١٤٦/١، ومثله في (عنق) ١٥٩/٤-١٦٠.

(٣) المصدر السَّابق ١٩٩/٤-٢٠٠.

(٤) السَّابق ٢٦٩/٢.

٥- المجاورة.

وهي أَنْ يجاورَ الشَّيءُ غيرَه فيسمَّى به.

كقوله في (عقر): "العين والقاف والراء أصلان متباعدٌ ما بينهما، وكلٌّ واحد منهما مُطَّرِدٌ في معناه، جامعٌ لمعاني فُروعه، فالأوَّل: الجَرْح أو ما يشبه الجَرح من الهَزْم في الشَّيء، والثاني: دالٌّ على ثباتٍ ودوام.

فالأوَّل قول الخليل: العَقْرُ كالجَرْح، ... وأمَّا قولهم: «رفع عقيرتَه»: إذا تَغنَّى أو قرأ، فهذا -أيضًا- من باب المجاورة، وذلك فيما يقال رجلٌ قُطِعت إحدى رجليه فرفَعَها ووضَعَها على الأُخرى وصَرَخ بأعلى صوته، ثمَّ قيل ذلك لكلِّ مَن رفع صوتَه، والعقيرة هي الرِّجل المعقورة، ولَمَّا كان رفْعُ الصَّوت عندها سمِّي الصَّوتُ بها ..."(١).

ومثله في (نقى): "النون والقاف والحرف المعتلّ أصلٌ يدلُّ على نظافةٍ وخلوص ... وأمَّا الفرَّاء فزعَم أنَّ الأنقاء: كلُّ عظمٍ ذي مُخّ، وهذا إنْ صحَّ فهو على تسمية العرب الشَّيءَ باسم غيرِه إذا كان مُجاورًا له"(٢).

وفي (صلب): "الصاد واللام والباء أصلان: أحدهما يدلُّ على الشدَّة والقوَّة، والآخر: جنس من الوَدَك ... ثمَّ سمِّي الشَّيء الذي يُصلَب عليه

(١) مقاييس اللغة ٤/٩٠، ٩٢.

(٢) المصدر السَّابق ٥/٤٦٥.

صَليبًا على المجاورة ..."[1].

وقد يعبر عن المجاورة بـــ(المقاربة) كقوله في (هلَّ): "الهاء واللام أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على رَفْع صَوت، ثم يُتَوسَّع فيه فيسمَّى الشَّيءُ الذي يصوَّت عنده ببعض ألفاظِ الهاء واللام، ثم يشبَّه بهذا المسمَّى غيرُه فيسمَّى به، والأصل قولهم أهَلَّ بالحجِّ: رفَعَ صوته بالتَّلبِيَة واستهلَّ الصَّبيُّ صارخًا: صوَّت عند وِلادِه ... وأمَّا الذي يُحمَلُ على هذا **للقُرْب والجِوار** فالهِلالُ الذي في السَّماء، سمِّي به لإهْلاَلِ النَّاس عند نظرِهم إليه مكبِّرين وداعين ..."[2].

وقد عقد ابن فارس للمجاورة والسَّببية فصلاً في (الصاحبي) لهذا الغرض، وهو (باب الأسماء التي تسمى بها الأشخاص على المجاورة والسبب) ثم قال: "قال علماؤنا: العربُ تسمِّي الشَّيءَ باسمِ الشَّيءِ إذا كان مجاورًا له أو كان منه بسبب ..."[3].

٦- المقابلة:

وهي أن يُسمَّى الشَّيءُ بضدِّه على جهة المقابلة بينهما.

---

(١) مقاييس اللغة ٣/٣٠٢، ومثله في (ثمل) ١/٣٩٠، و(خضع) ٢/١٩١، و(عرض) ٤/٢٧٣، و(عسب) ٤/٣١٧، و(عصر) ٤/٣٤٣.

(٢) المصدر السَّابق ٦/١١، ومثله في (بلغ) ١/٣٠١، و(جلب) ١/ ٤٦٩، و(عقر) ٤/٩٢.

(٣) الصاحبي، ص١١٠.

كقوله في (حسن): "الحاء والسين والنون أصلٌ واحد، فالحُسن ضِدُّ القبح ... والحسن من الذِّراع: النِّصف الذي يلي الكوع، وأحسَبه سمِّي بذلك مقابلةً بالنِّصف الآخر؛ لأنّهم يسمُّون النِّصف الذي يلي المِرفَق القبيح، وهو الذي يقال له كِسْرُ قبيحٍ ..."(١).

ومثله في (تلّ): "التاء واللام في المضاعف أصلٌ صحيح، وهو دليل الانتصاب وضِدِّ الانتصاب، فأمَّا الانتصاب فالتلُّ: معروف، والتَّليل العُنُق، وتَلَلْتُ الشَّيءَ في يَدِه، والتَّلْتَلة: الإقلاق، وهو ذلك القياس، وأمَّا ضِدُّه: فَتَلَّه: أي صَرَعَه، وهذا جنسٌ من المقابلة ..."(٢).

وفي (ثلج): "الثاء واللام والجيم أصلٌ واحد، وهو الثَّلْج المعروف، ومنه تتفرَّع الكلمات المذكورة في بابه ... وإذا قالوا ثَلِجَ بخبرٍ أتاه: إذا سُرَّ بهِ، فهو من الباب أيضًا؛ وذلك أنَّ الكرب إذا جَثَمَ على القلْب كانت له لَوعةٌ وحَرارة، فإذا وَرَدَ ما يُضادُّه جاءَ بَرْدُ السُّرور، وهذا شائعٌ في كلامهم، ألا تراهم يقولون في الدعاء عليه: أسخَنَ اللهُ عينَه، فإذا دَعوْا له قالوا: أقرَّ الله عينَه، ويحملون على هذا فيقولون: حفَر حتى أثْلَجَ: إذا بَلَغ الطِّين المجتمع مع نُدُوَّتِه بالثَّلج"(٣).

---

(١) مقاييس اللغة ٢/٥٧-٥٨.

(٢) المصدر السَّابق ١/٣٣٩.

(٣) السَّابق ١/٣٨٥-٣٨٦.

٧- عمل الشَّيء.

وهو: أن يصدر الشَّيءُ من الإنسان أو غيره فيسمَّى به.

كقوله في (هشم): "الهاء والشين والميم أصلٌ يدلُّ على كسْر الشَّيء الأجوفِ وغيرِ الأجوف وهشَمْتُهُ هَشْمًا، والهاشِمَة: الشَّجَّة تَهْشِمُ عظمَ الرَّأس، **ومُجْمَعٌ على أن هاشمًا سمِّي به؛ لأنَّه هَشَمَ الثرِيد، واسمه عَمرو**"(١).

ومثله في (كند): "الكاف والنون والدال أصلٌ صحيحٌ واحدٌ يدلُّ على القَطْع ...**وسمِّي كندة فيما زعموا؛ لأنَّه كَنَد أباه**: أي فارَقَه ولحِق بأخواله ورأَسَهُم فقال له أبوه: كَندْتَ"(٢).

وفي (نبغ): "النون والباء والغين كلمةٌ تدلُّ على بُروزٍ وظُهُور، ... ونَبَغ الرَّجُل: إذا لم يكنْ في إرث الشِّعر ثم قال وأجاد، **وكذلك سمِّي النابغةُ الشَّاعر** ..."(٣).

وفي (نعر): "النون والعين والراء أصلانِ مُتقارِبان أحدهما: صوتٌ من الأصوات، والآخر: حركةٌ من الحركات، ... **والنَّاعور: ضربٌ من الدِّلاء يُستقَى به؛ سمِّي لصوته** ..."(٤).

---

(١) مقاييس اللغة ٥٣/٦.

(٢) المصدر السَّابق ١٤٠/٥-١٤١.

(٣) السَّابق ٣٨٢/٥.

(٤) نفسه ٤٤٩/٥، ومثله في (سخن) ١٤٦/٣، و(صرم) ٣٤٥/٣-٣٤٦.

٨- قول الشيء.

وهو أن يقولَ الإنسانُ شيئًا فيُسمَّى به.

كقوله في (عجل): "العين والجيم واللام أصلانِ صحيحان، يدلُّ أحدُهما على الإسراع، والآخر على بعض الحيَوان، فالأوَّل: العَجَلة في الأمرِ، ... **والعَجْلان هو كعب بن ربيعة بن عامر**، قالوا: سمِّي العَجْلانَ باستعجالِهِ عَبْدَه، وأنشدوا:

وما سُـــمِّيَ العَجْـــلاَنَ إلاّ لقولـــه   خُذِ الصَّحْنَ واحْلُبْ أيُّهَا العبدُ واعجَلِ

..."(١).

ومثله في (خرق): "الخاء والراء والقاف أصلٌ واحد، وهو مَزق الشَّيء وجَوْبُه ... والخِرْقة معروفةٌ، والجمع خِرَق، وذو الخِرَقِ الطُّهويُّ سمِّي بذلك؛ لقوله:

عليهـــا الـــرِّيش والخِـــرَقُ

..."(٢).

---

(١) مقاييس اللغة ٢٣٧/٤-٢٣٨، والبيت للنَّجاشي الشاعر، كما في ديوانه، ص٥٣، وفيه (القَعْب) مكان (الصَّحْن).

(٢) مقاييس اللغة ١٧٢/٢-١٧٣، والبيت بتمامه كما في كتاب (ألقاب الشعراء ومن يُعرف منهم بأمَّه)، لأبي جعفر محمد بن حبيب (تــ٢٤٥هــ)، ص٣٠٦، ضمن المجلد الأول من (نوادر المخطوطات) لعبد السلام هارون:

لما رأت إبلي جـــاءت حمولتـــها   هزلى عجافًا عليها الرِّيش والخِـــرقُ

وفي (سعر): "السين والعين والراء أصلٌ واحدٌ يدلُّ على اشتعال [الشَّيء] واتّقاده وارتفاعه ... وسمِّي الأسعر الجُعفيّ؛ لقوله:

فلا يَدْعُني الأقوامُ من آل مالكٍ لئن أنا لم أَسْعَر عليهم وأُثْقِبِ

..."[1].

٩- الاتصاف بالشَّيء.

وهو أن يتصف الإنسان بالشَّيء فيسمَّى به.

كقوله في (حمد): "الحاء والميم والدال كلمةٌ واحدةٌ وأصلٌ واحدٌ يدلُّ على خلاف الذمّ، يقال حَمِدْتُ فلانًا أحْمَدُه، ورجل محمود ومحمَّد: إذا كثُرت خصاله المحمودة غيرُ المذمومة ... ولهذا [الذي] ذكرناه؛ سمِّي نبينا **مُحَمَّدًا** ﷺ ..."[2].

ومثله في (عقب): "العين والقاف والباء أصلانِ صحيحان أحدُهما: يدلُّ على تأخير شيءٍ وإتيانِه بعد غيره، والأصل الآخَر يدلُّ على ارتفاعٍ وشدَّةٍ وصُعوبة، فالأوَّل قال الخليل: كلُّ شيء يَعقُبُ شيئًا فهو عَقيبُه، ... قال الخليل: عَقبت الرَّجُل: أي صرت عَقِبَه أعقُبه عَقْبًا، ومنه سمِّي رسول الله ﷺ: **(العاقب)**؛ لأنَّه عَقبَ مَن كان قبلَه من الأنبياء عليهم السلام ..."[3].

---

(١) مقاييس اللغة ٣/٧٥-٧٦، والبيت في الاشتقاق، لابن دريد، ص٤٠٨.

(٢) مقاييس اللغة ٢/١٠٠.

(٣) المصدر السَّابق ٤/٧٧، ٨٠.

وفي (عفر): "العين والفاء والراء أصلٌ صحيح، وله معانٍ ... والأصل الثالث: الشِّدَّة والقوَّة ... ويقال إنَّ **عَفَار**: اسم رجل، وإنَّه مشتقٌّ من هذا، وكان يُنسب إليه النِّصال ..."(١).

١٠-وقوع الفعل على الشَّيء.

كقوله في (طلم): "الطاء واللام والميم أصلٌ صحيحٌ، وهو ضَربُ الشَّيءِ بِبَسْط الشَّيء المبسوط ... ويقال إنَّ **الطُّلْمة**: الخُبْزَة، وإنَّما سمِّيت بذلك؛ لأنها تُلْطَم"(٢).

ومثله في (عكز): "العين والكاف والزاء أُصَيلٌ يقرُب من الباب قبله، قال الدريديّ: العَكْز: التقبُّض، ... فأمَّا **العُكَّازَة** فأظنُّها عربيَّة، ولعلَّها أن تكون سمِّيت بذلك؛ لأنَّ الأصابع تتجمَّع عليها إذا قَبَضَت، وليس هذا ببعيد"(٣).

وفي (لقط): "اللام والقاف والطاء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على أخْذِ شيءٍ من الأرض قد رأيتَه بغتةً ولم تُرِدْهُ، وقد يكون عن إرادةٍ وقصدٍ -أيضًا-، ... **وبنو اللَّقيطة**: قومٌ من العرب، سُمُّوا بذلك؛ لأن أمَّهم كان التقطها حذيفة بن بدرٍ في جَوارٍ قد أضرَّتْ بهنَّ السَّنَة، فضَمَّها، ثم

---

(١) مقاييس اللغة ٤/٦٢-٦٦.

(٢) المصدر السَّابق ٣/٤١٥- ٤١٦.

(٣) نفسه ٤/١٠٧.

أعجبَتْه فخطبها إلى أبيها وتزوجَهَا"(١).

١١- المبالغة.

كقوله في (بدن): "الباء والدال والنون أصلٌ واحد، وهو شخص الشَّيء دون شَوَاه، وشَواهُ أطرافُه، يقال هذا بَدَنُ الإنسان، والجمع الأبدان، **وسمي الوَعِل المُسنُّ بَدَنًا مِن هذا** ... وإنما سمّي بذلك؛ لأنهم إذا بالَغُوا في نَعْت الشَّيء سَمَّوهُ باسمِ الجِنْس، كما يقولون للرَّجُل المبالَغِ في نعته: هو رجُل، فكذلك الوَعِل الشَّخيص، سُمّي بَدَنا، **وكذلك البَدَنَة** التي تُهدى للبيت، قالوا: سمّيت بذلك؛ لأنّهم كانوا يستسمنونها ..."(٢).

١٢- الآليَّة.

وهي أن يسمى الشَّيء بالاسم؛ لأنه آلةٌ لفعل ذلك الشَّيء.

كقوله في (قدح): "القاف والدَّال والحاء أصلانِ صحيحان، يدلُّ أحدهما على شيءٍ كالهَزْم في الشَّيء، والآخر يدلُّ على غَرْفِ شيء ... والأصل الآخر القَدِيح: ما يبقى في أسفل القِدْر فيُغرَف بجُهْد ... **والقَدَح من الآنية** من هذا؛ لأنَّ به يُغرَف الشَّيء"(٣).

---

(١) مقاييس اللغة ٥/٢٦٢-٢٦٣، ومثله في (حبط) ٢/١٢٩-١٣٠.

(٢) المصدر السَّابق ١/٢١١.

(٣) السَّابق ٥/٦٧-٦٨.

ومثله في (حقو): "الحاء والقاف والحرف المعتل أصلٌ واحد، وهو بعضُ أعضاء البدن، فالحَقْو: الخَصْر ومَشَدُّ الإزار، ... فأمَّا الحديث أن رسولَ الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أعطى النساء اللواتي غَسَّلْنَ ابنَتَه حَقْوَةً»[(١)]، فجاء في التفسير أنّه الإزار، وجمعه حِقِيّ، فهذا إنما سمِّي حِقوًا؛ لأنه يشدُّ به الحِقْو ..."[(٢)].

وفي (مني): "الميم والنون والحرف المعتلّ أصلٌ واحدٌ صحيحٌ يدلُّ على تقديرِ شيءٍ ونفاذِ القضاءِ به ... ومما يَجرِي هذا المجرى **المَنا**: الذي يُوزَن به؛ لأنَّه تقديرٌ يُعمل عليه ..."[(٣)].

١٣- التفاؤل.

كقوله في (عسر): "العين والسين والراء أصلٌ صحيحٌ واحدٌ يدلُّ على صُعوبةٍ وشِدَّة ... ويقال للذي يَعمل بِشِماله أعْسَر، **والعُسْرى**: هي الشِّمال، وإِنَّما سمِّيت عُسْرى؛ لأنّه يتعسَّر عليها ما يتيسَّر على اليُمْنى، فأمَّا تسميتهم إيّاها **يُسْرى** فيُرى أنَّه على طريقة التَّفاؤُل، كما يقال

---

(١) أخرجه البخاري ٧٤/٢، برقم (١٢٤٥) ومسلم، ص٣٦٣، برقم (٩٣٩)، وأخرجاه في مواضع أخرى، ولفظهما: «حَقْوَهُ» بالهاء.

(٢) مقاييس اللغة ٢/ ٨٨-٨٩.

(٣) المصدر السَّابق ٢٧٦/٥-٢٧٧، ومثله في (سكن) ٨٨/٣، و(سحن) ١٤١/٣، و(طعن) ٤٦٥/٣.

للبَيْداء مفازة، وكما يقال للَّديغ سَلِيم ..."[١].

ومثله في (سلم): "السين واللام والميم معظم بابه من الصِّحَّة والعافية؛ ... فأمَّا السَّليم: وهو اللَّديغ ففي تسميته قولان: أحدهما أنَّه أُسلم لما به، والقول الآخر: أنَّهم تفاءلوا بالسَّلامة، وقد يسمُّون الشَّيءَ بأسماء في التفاؤُل والتطيُّر، ..."[٢].

وفي (فوز): "الفاء والواو والزاء كلمتانِ متضادَّتان، فالأولى: النَّجاة، والأخرى: الهَلكة ... ثم اختُلِف في المَفَازَة، فقال قومٌ: سمِّيَتْ بذلك؛ تفاؤلاً لراكبها بالسَّلامة والنَّجاة، والمَفَازَة: المَنْجَاة، قال الله عزّ وعلا: ﴿ بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ﴾[٣]، وقال آخرون: هي من الكلمة الثَّانية، فَوَّزَ: إذا هَلكَ"[٤].

وفي (الصَّاحبي): "وأما تسميةُ العربِ أولادَها بكَلْبٍ وقِرْدٍ ونَمِرٍ وأَسَدٍ - فذهب علماؤنا إِلَى أن العرب كَانَتْ إِذَا وُلِد لأحدهم ابنٌ ذَكَرٌ، سمَّاه بما يراه أَوْ يسمعه مما يُتَفَأَّلُ به، فإن رأى حَجَرًا أَوْ سمعه تأوَّل فِيهِ الشِّدَّة والصَّلابة والبقاء والصَّبر، وإن رأى ذئبًا تأوَّل فِيهِ الفِطْنة والنُّكر

(١) مقاييس اللغة ٤/٣١٩-٣٢٠، ومثله في (هل) ٥/٣٦٤-٣٦٥.

(٢) المصدر السَّابق ٣/٩١.

(٣) سورة آل عمران: ١٨٨.

(٤) مقاييس اللغة ٤/٤٥٩.

والكسب، وإن رأى حمارًا تأوَّل فِيهِ طولَ العُمر والوقاحة، وإن رأى كَلبًا تأوَّل فِيهِ الحراسة وبُعدَ الصَّوت والإِلْفَ، وَعَلَى هَذَا يكون جميع مَا لَمْ نذكره من هَذِهِ الأسماء"[١].

١٤- التشاؤم.

كتسمية العرب أبنائهم بأسماء غريبة تنفيرًا من الجن والعين، ومنه في (نفر): "النون والفاء والراء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على تجافٍ وتباعد ... وتقول العرب: نَفَّرْتُ عن الصَّبيِّ: أي لقَّبتُه لَقَبًا، كأنَّه عِندهم تنفيرٌ للجِنِّ عنه وللعَيْن، قال أعرابيٌّ: قيل لأبي لما وُلِدْت: نَفِّرْ عن ابنك! فسمَّاني قُنفُذًا، وكَنَّاني أبا العَدَّاء"[٢].

١٥- التبكيت.

كقوله في (بشر): "الباء والشين والراء أصلٌ واحد، ظهور الشَّيء مع حُسْنٍ وجمال ... ويقالُ: بَشَّرْتُ فُلانًا أُبَشِّرُهُ تَبشيرًا، وذلك يكون بالخَيْر، وربما حُمِل عليه غيره من الشَّرّ؛ وأظن ذلك جنسًا من التَّبكيت، فأمَّا إذا أُطلِقَ الكلامُ إطلاقًا فالبِشارة بالخير والنِّذارةُ بغَيرِه ..."[٣].

---

(١) الصَّاحبي، ص١٠٩.

(٢) مقاييس اللغة ٤٥٩/٥.

(٣) المصدر السَّابق ٢٥١/١.

١٦- التقبيح والتهويل.

كقوله في (عنق): "العين والنون والقاف أصلٌ واحدٌ صحيحٌ يدلُّ على امتدادٍ في شَيء، إمَّا في ارتفاعٍ وإمَّا في انسياح، ... فأمَّا العَنْقاء: فيقالُ هي الدَّاهية، وسمِّيت بذلك تقبيحًا وتهويلاً، كأنَّها شيءٌ طويل العُنق، ..."(١).

١٧- الإصحاب والإنقياد.

كقوله في (سلم): "السين واللام والميم معظم بابه من الصِّحَّة والعافية؛ ... ومن باب الإصحاب والانقياد: السَّلَم الذي يسمَّى السَّلف؛ كأنَّه مالٌ أسلم و لم يمتنع من إعطائه ..."(٢).

وهذه الأنواع الثلاثة أعني: التشبيه والاستعارة والمجاز المرسل عنده من المجاز بدليل قوله في تعريف الحقيقة: بأنَّها: "الكلام الموضوع موضِعَه الذي ليس باستعارة ولا تمثيل، ولا تقديم فيه ولا تأخير"(٣)، وقوله في تعريف المجاز: "إن الكلام الحقيقيّ يَمْضي لِسَنَنَهِ لا يُعْتَرض عليه، وقد يكون غيره يجوز جوازه لقُربه منه، إلاّ أنَّ فيه من تشبيهٍ واستعارَةٍ وكفٍّ

---

(١) مقاييس اللغة ١٦٣/٤.

(٢) المصدر السَّابق ٩٠/٣.

(٣) الصاحبي، ص٣٢١.

ما ليس في الأوَّل"[1].

فقد نصَّ في هذين التعريفين على التشبيه والاستعارة، وأشار إلى المجاز المرسل بذكر واحدة من علاقاته وهي المقاربة أي: المجاورة، وفيهما -أيضًا- دليلٌ على تفريقه بين هذه الثلاثة.

❁❁❁

(١) الصاحبي، ص٣٢٢.

رابعاً: الكناية:

وهي: "أن يُكْنَى عن الشَّيءِ فيذكر بغير اسمه؛ تحسينًا للفظ أو إكرامًا للمذكور"[١].

كقوله في (عنق): "العين والنون والقاف أصلٌ واحدٌ صحيحٌ يدلُّ على امتدادٍ في شَيء، إمَّا في ارتفاعٍ وإمَّا في انسياح ... فأمَّا قولهم للخَيْبَة عَناق، فليس بأصلٍ على ما ذكرنا؛ ووجْهُ ذلك عندنا أنَّ العرب ربما لقَّبت بعضَ الأشياء بلقبٍ يكنون به عن الشَّيء، كما يلقِّبون الغَدْر كَيْسان، وما أشبَهَ هذا، فلذلك كنَوْا عن الخَيبة بالعَناق، ..."[٢].

ومثله في (خلو): "الخاء واللام والحرف المعتل أصلٌ واحدٌ يدلُّ على تعرِّي الشَّيء من الشَّيء ... وامرأةٌ خَلِيَّة: كنايةٌ عن الطَّلاق؛ لأنَّها إذا طُلِّقت فقد خَلَتْ عن بعلها ..."[٣].

وفي (حطب): "الحاء والطاء والباء أصلٌ واحد، وهو الوَقود، ثمّ يحمل عليه ما يشبَّه به ... وقالوا في قوله تعالى: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾[٤]، هي كنايةٌ عن النميمة، يقال حَطَبَ فلانٌ بفلانٍ: سَعَى

---

(١) الصَّاحبي، ص٤٣٩.

(٢) مقاييس اللغة ٤/١٥٩-١٦٤.

(٣) المصدر السَّابق ٢/٢٠٤.

(٤) سورة المسد: ٤.

به، ... ويشهد له قولُ القائل:

من البِيض لم تُصْطَد على حَبْلِ لأْمةٍ ... ولم تَمْشِ بين النَّاسِ بالحطب الرَّطْبِ"[١].

وفي (جعد): "الجيم والعين والدال أصلٌ واحد، وهو تقبُّضٌ في الشَّيء ... ورجلٌ جَعْدُ الأصابع، كناية عن البُخْل ..."[٢].

وكلٌّ هذه الكنايات من تحسين اللفظ، وأما إكرام المذكور أو تبجيله فقد مثَّل له في الصاحبي بقولهم: "... (أبو فلان) صيانةً لاسمه عن الابتذال"[٣]، وهو ما يعرف بالكُنْية.

---

(١) مقاييس اللغة ٧٩/٢، ومثله في (بضع) ٢٥٤/١-٢٥٥، و(حجز) ١٤٠/٢، والبيت في الكشَّاف ٨١٥/٤، والبحر المحيط ٥٢٨/٨، وغيرهما، ونسبه محققو تفسير ابن عادل (اللباب في علوم الكتاب) ٥٥٥/٢ إلى يعقوب، ولا أدري من هو؟.

(٢) مقاييس اللغة ٤٦٢/١.

(٣) الصَّاحبي، ص٤٣٩.

المبحث الرابع: تداخل الوسائل الثلاث

الأصل أنَّ القياس يحقق المعنى المشترك بين استعمالات الجذر اللغوي بإثبات ظهوره فيها وتساويها فيه، وأن الاشتقاق يقوم بذلك بتفريع بعضها من بعض، وكلاهما في الألفاظ الحقيقية، وأنَّ الحمل يقوم بإلحاق الألفاظ المجازية بالحقيقية عن طريق التشبيه والاستعارة والمجاز المرسل والكناية، وربما تجوَّز ابن فارس فأطلق هذه الوسائل دون مراعاة هذه القاعدة العامة، وربما كان ذلك؛ لعدم استقرار دلالة هذه المصطلحات وانفصالها عن بعضها في عصره.

أولاً: إطلاق القياس على الحمل:

عبَّر ابن فارس عن ردِّ اللفظ المجازي للأصل الحقيقي في المعنى المشترك بالقياس في (بكع): "الباء والكاف والعين أصلٌ واحد، وهو ضربٌ متتابع، أو عَطَاءٌ مُتَتابع، أو ما أشْبَهَ ذلك، قال الخليل: البَكْعُ: شِدَّة الضَّرْبِ المتتابع، تقول: بَكَعْنَاهُ بالسَّيف والعصا بَكْعًا، **ومما هو محمولٌ عليه قياسًا** قول أبي عُبيد: البكعُ: أن يستقبل الرَّجلَ بما يكره ..."[(١)].

وفي (خصي): "الخاء والصاد والحرف المعتل كلمةٌ واحدةٌ **لا يُقاسُ عليها إلاَّ مجازًا**، وهي قولُهم: خَصَيتُ الفَحْلَ خَصْيًا ... ومعنى خَصَيْت: فعلٌ مشتقٌّ من الخُصْي؛ وهو إيقاعٌ به، كما يقال ظَهَرْتُه وبطنته: إذا

---

(١) مقاييس اللغة ١/٢٩٠.

ضربتَ ظهْرَه وبطنَه، فكذلك خَصَيْته: نزعت خُصْيَيْه"[١].

وفي (نوق): "النون والواو والقاف أصلٌ يدلُّ على سمّوٍّ وارتفاع، ... وممكنٌ أن يكون النَّاقةُ من هذا القياس؛ لارتفاع خَلْقِها ... وقولهم: تنوَّقَ في الأمر: إذا بالَغَ فيه، فعندنا أنَّه منه، وهم يشبِّهون الشَّيءَ بما يستحسنونه، وكأنَّ تنوَّق مقيسٌ على اسم الناقة، وهي عندهم من أحْسَنِ أموالهم ..."[٢].

ثانياً: إطلاق الاشتقاق على الحمل:

كقوله في (ذوق): "الذال والواو والقاف أصلٌ واحد، وهو اختبار الشَّيء من جِهَةِ تَطَعُّمٍ، **ثم يشتقُّ منه مجازًا** فيقال: ذُقْت المأكولَ أذُوقه ذَوْقًا، وذُقْت ما عند فلانٍ: اختبرتُه، وفي كتاب الخليل: كلُّ ما نزَلَ بإنسانٍ مِن مكروهٍ فقد ذَاقَه، ويقالُ: ذاقَ القوسَ: إذا نظَرَ ما مقدارُ إعطائها وكيف قُوَّتُها ..."[٣].

وقد أسلفتُ أن الاشتقاق حقيقةٌ وأن المجازَ حملٌ، ويبدو أن ابن فارس عبَّر بالاشتقاق مريدًا به الحمل على جهة التجوُّز؛ لأنَّ كلاً من

(١) مقاييس اللغة ١٨٨/٢.

(٢) المصدر السَّابق ٣٧١/٥، ومثله (درع) ٢٦٨/٢، و(ظلم) ٤٦٨/٣، وفيه النص على أنه من غريب ما يحمل عليه كلام العرب.

(٣) السَّابق ٣٦٤/٢.

الاشتقاق والحمل ينهضان بردِّ الفروع إلى الأصل.

ثالثاً: **إطلاق الحمل على الاشتقاق والاستعارة**:

كقوله في (رمى): "الراء والميم والحرف المعتل أصلٌ واحد، وهو نَبْذ الشَّيء، ثم يُحمل عليه اشتقاقًا واستعارة ..."(١).

وإطلاق الحمل على الاستعارة واردٌ على الأصل؛ لأن الاستعارة فرعٌ له، وأمَّا إطلاقه على الاشتقاق فهو تجوُّز ربما نظر فيه ابن فارس إلى المعنى العام للاشتقاق وهو مطلق تفرَّع الأصل بغض النظر عن وسيلة التفرُّع.

رابعاً: **إطلاق الاستعارة والتشبيه على لفظ واحد**:

كقوله في (شلّ): "الشين واللام أصلٌ واحدٌ يدلُّ على تباعُد، ثم يكون ذلك في المسافة، وفي نسج الثوب وخياطته وما قارب ذلك،... وأمَّا الجُنَنُ ففيها الشَّليل، فقال قوم: هو ثوبٌ يُلبَس تحت الدِّرع ولا يكون ضعيفًا، وقال آخرون: هي الدِّرع القصيرة، ... وأيّ ذلك كان فإنما هو **تشبيهٌ واستعارة**"(٢).

والأصل أن ابن فارس قد فرَّق بين الاستعارة والتشبيه، ويبدو أن إطلاقهما –هنا– على لفظ واحد من باب الجمع بين الشَّيء وسببه؛ لأن

---

(١) مقاييس اللغة ٤٣٥/٢، ومثله في (شقّ) ١٧٠/٣.

(٢) المصدر السَّابق ١٧٥/٣.

التشبيهَ علاقةُ الاستعارة.

خامساً: **إطلاق الاستعارة والحمل والتشبيه على لفظٍ واحد**:

كقوله في (عين): "العين والياء والنون أصلٌ واحدٌ صحيحٌ يدلُّ على عُضوٍ به يُبْصَر ويُنظَر، ثم يشتقُّ منه، ... ويقال: نَظَرَت البلادُ بعينٍ أو بعينَين: إذا طَلَعَ النَّبتُ، وكلُّ هذا محمولٌ واستعارةٌ وتشبيه ..."[(١)].

والأصل التفريق بين الاستعارة والتشبيه، ويبدو أن إطلاقهما –هنا– على لفظ واحد من باب الجمع بين الشَّيء وسببه؛ لأن التشبيه علاقة الاستعارة، كما سبق في (شلّ)، وأمَّا إطلاق الحمل عليهما فهو الأصل؛ لأنهما فرعان له.

(١) مقاييس اللغة ٤/١٩٩، ٢٠٣.

المبحث الخامس: توسيع العرب للمعاني

هذا، وتَحَقُّق المعنى المشترك في استعمالات الجذر اللغوي عبر هذه الوسائل المتعددة يدلُّ على أنَّ العرب توسِّع المعاني فتنقل المعنى الأقدم إلى معانٍ كثيرةٍ متفرِّعةٍ منه، وكثيرًا ما تخلو تلك المعاني من بعض قيود المعنى الأقدم، وقد عبَّر ابن فارس عن هذا التَّوسيع بأربع عبارات وهي:

الأولى: التوسُّع:

كقوله في (نجع): "النون والجيم والعين أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على منفعةِ طعامٍ أو دواءٍ في الجِسم، ثمّ يُتوسَّع فيه فيقاس عليه ..."[(١)]، وفي (طوف): "... ثم يتوسَّعون في ذلك من طريق المجاز ..."[(٢)]، وفي (قعس): "... ويتوسَّعون في ذلك على معنى الاستعارة، ..."[(٣)]، وفي (نظر): "... ومن باب المجاز والاتِّساع قولُهم ..."[(٤)]، وفي (حنف): "... والأصل هذا، ثم يُتَّسع في تفسيره ..."[(٥)]، وفي (سمو): "... ويتَّسِعون حتَّى يسمُّوا النَّبات سماء ..."[(٦)].

---

(١) مقاييس اللغة ٣٩٥/٥.

(٢) المصدر السَّابق ٤٣٣/٣.

(٣) السَّابق ١٠٩/٥–١١٠.

(٤) نفسه ٤٤٤/٥، ومثله في ٢٤٢/٣.

(٥) نفسه ١١٠/٢–١١٢.

(٦) نفسه ٩٨/٣، ومثله في (عرّ) ٣٦/٤–٣٧.

الثانية: الكثرة:

كقوله في (علو): "العين واللام والحرف المعتل ياءً كان أو واوًا أو ألفًا أصلٌ واحدٌ يدلُّ على السموّ والارتفاع، ... فأمَّا قولهم تَعَالَ: فهو من العلوّ، كأنَّه قال اصعد إليَّ؛ ثمّ كثُر حتّى قاله الذي بالحضيض لمن هو في علوه ..."(١)، وفي (حفر): "... وقولهم: «النَّقْد عند الحافِرِ»(٢): أي لا يزُول حافرُ الفرس حتَّى تَنْقُدني ثمنَه، وكانت لكرامتها عندَهم لا تُباع نَسَاءً، ثم كثُر ذلك حتَّى قيل في غير الخيل أيضًا"(٣)، وفي (رمَّ): "... ومن ذلك قولهم: «ادفَعْهُ إليه برُمَّته»(٤)، ويقال أصلُه أنَّ رجلاً باعَ آخرَ بعيرًا بحبلٍ في عنُقه، فقيل له: ادفَعْه إليه برُمَّته، وكثُر ذلك في الكلام فقيل لكلِّ من دفع إلى آخرَ شيئًا بكمَالِه: دفَعَه إليه برُمَّته: أي كُلَّه ..."(٥).

الثالثة: التشعُّب:

كقوله في (حبر): "الحاء والباء والراء أصلٌ واحدٌ منقاسٌ مطَّرد، وهو الأَثَرُ في حُسْنٍ وبَهاء، فالحَبَار: الأثَر، ... ثم يتشعَّب هذا فيُقال للذي

---

(١) مقاييس اللغة (علو) ٤/١١٢، ١١٨، ومثله في (هلم) ٦/٦٠.

(٢) مجمع الأمثال ٢/٣٣٧.

(٣) مقاييس اللغة ٢/٨٥.

(٤) مجمع الأمثال ١/٣٣، بلفظ: «أخذه برُمَّته».

(٥) مقاييس اللغة ٢/٣٧٩، ومثله في (حلّ) ٢/٢٢.

يُكتَب به حِبرٌ، وللذي يَكتُب بالحبر حِبرٌ وحَبرٌ، وهو العالِم، ..."[١].

الرابعة: التصرُّف:

كقوله في (ركع): "الراء والكاف والعين أصلٌ واحدٌ يدلُّ على انحناءٍ في الإنسان وغيرِه، ... ثمّ تصرّف الكلامُ فقيل للمصلِّي راكع، وقيل للسَّاجد شكرًا: راكع، ..."[٢]، وفي (روي): "الراء والواو والياء أصلٌ واحد، ثمّ يشتقُّ منه، فالأصل ما كان خِلافَ العَطَش، ثم يصرَّف في الكلام لحامِلِ ما يُرْوَى منه ..."[٣].

(١) مقاييس اللغة ١٢٧/٢.

(٢) المصدر السَّابق ٤٣٤/٢-٤٣٥.

(٣) السَّابق ٤٥٣/٢.

المبحث السادس:
تحقق أصول المعاني جزئيًّا

هذا، والغالب أن يتحقق المعنى المشترك في استعمالات الجذر اللغوي بشكلٍ كاملٍ، بمعنى أن يكون كامل المعنى المشترك متحققًا في كامل الاستعمال المعيَّن، ولكنه في أحيانٍ قليلةٍ يتحقق في بعض استعمالات الجذر جزئيًا، كقول ابن فارس في (طمَّ): "الطاء والميم أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على تغطيةِ الشَّيءِ للشَّيءِ حتى يسوِّيهِ به، الأرضَ أو غيرَها ... فأمَّا قولهم: طَمَّ شَعَره: إذا أخذَ منه، ففيه معنى التَّسويَة وإنْ لم يكن فيه التغطية ..."(١).

وفي (رزق): "الراء والزاء والقاف أُصَيْلٌ واحدٌ يدلُّ على عَطاءٍ لوَقت، ثم يُحمَل عليه غير الموقوت ..."(٢).

وفي (كلع): "الكاف واللام والعين كلماتٌ تدلُّ على دَرَن ووسَخ ... وممَّا يُحمَلُ على هذا من معنًى واحد وهو التّراكُب دونَ الوسخ: الكَلَعة من الغَنَم، سمِّيت بذلك؛ لتجمُّعها"(٣).

---

(١) مقاييس اللغة ٣/٤٠٦–٤٠٧، ومثله في (دنّ) ٢/٢٦١، و(فرع) ٤/٤٩٢.

(٢) المصدر السَّابق ٢/٣٨٨، ومثله في (خيط) ٢/٢٣٣-٢٣٤، و(روق) ٢/٤٦٠–٤٦١.

(٣) السَّابق ٥/١٣٥–١٣٦.

وقد سبق الحديث عن هذه القضيَّة في القاعدة الرَّابعة من منهجه في شرح أصول المعاني[١].

(١) ص٢٨٨-٢٨٩.

الفصل الرابع:

موانع تحقق أصول المعاني

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأوَّل: الموانع اللفظيَّة.

المبحث الثاني: الموانع المعنويَّة.

المبحث الثالث: اشتراك الموانع.

المبحث الرابع: التردد بين الموانع.

المبحث الخامس: التردد بين التأصيل والموانع.

المبحث السادس: الشذوذ عن أصول المعاني

توطئة:

حالت مجموعةٌ من الموانع اللفظيَّة والمعنويَّة والمشتركة بينها والمتردَّدِ فيها من تحقق أصول المعاني في (٤٩٣) جذرًا، ومن دخول (٥٦٣) استعمالاً في قياس جذورها التي سلمت من الموانع.

وتردد ابن فارس في تأصيل (٨٥) جذرًا و(١٣٧) استعمالاً بسبب الموانع أيضًا.

وحكم بشذوذ (٥٧٤) استعمالاً عن قياس جذورها لأسبابٍ مختلفة.

الموانع	الجذور الممنوعة	الاستعمالات الممنوعة
اللفظيَّة	٣٧٣	٣٥٥
المعنويَّة	٥١	١٨٧
المشتركة	٥٣	١
التي تردَّد بينها	١٦	٢٠
المجموع	٤٩٣	٥٦٣

وقد عقدتُ أربعة مباحث لبيان هذه الموانع، وأردفتُها بمبحثٍ للتردد بين التأصيل والموانع، وآخر للشذوذ عن أصول المعاني.

المبحث الأول: الموانع اللفظيَّة

الموانع اللفظيَّة: هي تلك الموانع التي ترجع إلى قضايا تتعلَّق باللفظ اللغوي.

وهي: انتفاء ثبوت الألفاظ، والشك في ثبوتها، والتصحيف، والإبدال، والقلب المكاني، والإتباع، والتعريب، والانتماء لجذر آخر، واللَّهجات.

وقد حالت هذه الموانع التسعة من تحقق المعنى المشترك في (٣٧٣) جذرًا لغويًا، ومن دخول (٣٥٥) استعمالاً في قياس جذورها التي سلمت منها.

وقد تتبعتُ تعامل ابن فارس مع كلِّ واحد منها، فخرجت بصورةٍ متكاملة عنها على النَّحو الآتي:

المانع الأول: انتفاء ثبوت الألفاظ

منع تيقن ابن فارس من عدم ثبوت (١٢٧) جذرًا من استنباط معنى مشركٍ لها، كما منعه هذا التيقن من إدخال (٣٦) استعمالاً في قياس جذورها التي ثبتت عنده بيقين.

وذلك لأنَّ استنباط الأصول المعنوية تابعٌ لصِّحة نسب الألفاظ إلى العرب، فإن عدم هذا النَّسب عدم المعنى المشترك.

عباراته في نفي الثبوت:

وقد نوَّع ابن فارس عباراته في نفي تلك الجذور والألفاظ، وأقوى

تلك العبارات وأصرحها وأكثرها استعمالاً أن ينفي عنها الأصالة والصِّحة كقوله: في (ثعم): "الثاء والعين والميم ليس أصلاً معوَّلاً عليه ... وما صحَّتْ بشيءٍ منه رِواية ..."[١]، ومثلها في (ذمه): "الذال والميم والهاء ليس أصلاً، ولا منه ما يصحّ ..."[٢]، وفي (كلت): "الكاف واللام والتاء ليس بأصلٍ أصيل، ..."[٣]، وفي (رشن): "الراء والشين والنون ليس أصلاً ولا فيه ما يُؤْخَذُ به ..."[٤].

ومن عباراته قوله في (رمش): "الراء والميم والشين ليس من مَحض اللُّغة، ولا ممَّا جاء في صحيح أشعارِهم ..."[٥].

ومنها: "السين والباء والجيم ليس بشيءٍ، ولا له في اللغة العربيَّة أصلٌ ..."[٦].

ومنها: "التاء والخاء في المضاعف ليس أصلاً يُقاسُ عليه أو يفرَّع منه، والذي ذُكر منه فليس بذلك المعوَّل عليه ..."[٧].

---

(١) مقاييس اللغة ٣٧٧/١.

(٢) المصدر السَّابق ٣٦٠/٢.

(٣) السَّابق ١٣٤/٥، ومثله في (رطع) ٤٠٣/٢، و(رفش) ٤٢٢/٢.

(٤) نفسه ٣٩٦/٢.

(٥) نفسه ٤٣٩/٢ ومثله في (رطل) ٤٠٣/٢، و(رتب) ٤٨٦/٢.

(٦) نفسه ١٢٥/٣.

(٧) نفسه ٣٣٧/١، ومثله في (بلس) ٢٩٩/١، و(خرض) ٢/ ١٦٩، و(زبق) ٤٥/٣.

ومنها: "التاء والواو والراء ليس أصلاً يعمل عليه ..."[(١)].

ومنها: "وأما العين والميم والصاد فليس فيه ما يصلح أن يذكر ..."[(٢)].

هذه العبارات في نفي جذور كاملة، ومن عباراته في نفي استعمالات من جذور ثابتة قوله في: (عنق): "... فأمَّا الذي يروونه من قولهم: ماؤكم هذا عَناقُ الأرض، وإنّه ماء الكذب، والحديثُ الذي ذكر فيه، فممَّا تُكثَّر به الحكايات، وتُحْشَى به الكتُب، ولا معنى له، ولا فائدةَ فيه"[(٣)]، وفي (خون): "... فأمَّا الذي يقال إنهم كانوا يسمُّون في العربيّة الأولى الرَّبيع الأوَّل خَوَّانًا، فلا معنى له ولا وجهَ للشُّغْل به ..."[(٤)]، وفي (كلّ): "... فأمَّا كُلّ: فهو اسمٌ موضوع للإحاطة مضافٌ أبدًا إلى ما بعده، وقولهم الكُلّ وقام الكُلّ: فخطأ، والعربُ لا تعرفه"[(٥)].

التعبير بالمولَّد:

ومن عبارات ابن فارس في نفي الثبوت أن يحكم على الألفاظ بالتوليد أو الإحداث.

---

(١) مقاييس اللغة (تور) ١/٣٥٧.

(٢) المصدر السَّابق ٤/ ١٤٣.

(٣) السَّابق ٤/١٦٤

(٤) نفسه (خون) ٢/٢٣١، ومثله في (طمر) ٣/٤٢٢.

(٥) نفسه ٥/١٢٢.

ويعني بالمولَّد:

ما أضافه المُحْدثون إلى اللُّغة العربية بعد عصور الاحتجاج و لم يوافق أصلاً ثابتًا.

ويدل على هذا التعريف قوله في (كفا): "... ومن الباب الإكفاء في الشِّعر: وهي أن ترفع قافية وتخفض أخرى، ويزعمون أنَّ العرب قد كانت تعرف هذا، وأنَّه ليس من الأنباز المولَّدة"(١)، ويفهم من هذا أنَّ المولَّد ما أدخل إلى اللغة و لم تكن العرب القديمة تعرفه.

ويدل عليه –أيضًا– قوله في (عضر): "العين والضاد والراء لا أصلَ له في كلام العرب، وإنْ ذُكر فيه شيءٌ فغير صحيح ..."(٢)، وفي (صلب): "... فأمَّا الذي يقال، إنَّ الصَّولَبَ: البَذْرُ يُنْثَر على وجه الأرض ثم يُكرَبُ عليه، فمن الكلام المولَّد الذي لا أصلَ له"(٣)، وفي (صقر): "... فأما الدِّبْس وتسميتُهم إيَّاهُ صَقْرًا فهو من كلام أهل المدَر، وليس بذلك الخالِص من لغة العرب"(٤)، وفي (ضيع): "الضاد والياء والعين أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على فَوت الشَّيء وذَهابِه وهلاكه ... فأمَّا تسميتُهم العَقَار

(١) مقاييس اللغة ٥/ ١٨٩، ومثله (العجعجة) في (عجَّ) ٤/٢٩.

(٢) المصدر السَّابق ٤/ ٣٤٨.

(٣) السَّابق ٣/٣٠٢-٣٠٣.

(٤) نفسه (صقر) ٣/٢٩٧.

ضيعة فما أحسبُها من اللُّغة الأَصِيلة[١]، وأظنّهُ من مُحْدَث الكلام، وسمعت من يقول: إنَّما سمِّيت بذلك لأنَّها إذا تُرِكَ تعهُّدِها ضاعت، فإن كان كذا فهو دليلُ ما قلناهُ أنَّه من الكلام المُحْدَث"[٢].

فإن وافق المولَّد أصلاً ثابتًا في اللغة أدخله في قياس الجذر كقوله في (علو): "العين واللام والحرف المعتل ياءً كان أو واوًا أو ألفًا أصلٌ واحدٌ يدلُّ على السموّ والارتفاع، ... وأمَّا (عُلْوان الكتاب) فزعم قومٌ أنّه غلط، إنّما هو عُنوان، وليس ذلك غلطًا، واللغتان صحيحتان وإن كانتا مولَّدَتَين ليستا من أصل كلام العرب، وأمَّا عُنوان فمن عَنَّ، وأمَّا عُلوان فمن العلوّ؛ لأنَّه أوّل الكتاب وأعلاه"[٣].

وكقوله في (شكل): "الشين والكاف واللام مُعظمُ بابِهِ المُماثَلة ... فأمَّا قولُهم: شَكَلت الكتاب أشْكُله شكْلاً: إذا قيَّدْتَه بعلامات الإعراب فلستُ أحْسِبه من كلام العرب العاربة، وإنما هو شيءٌ ذكره أهلُ العربيَّة، وهو من الألقاب المولَّدة، ويجوز أن يكون قد قاسوه على ما ذكرناه؛ لأنَّ

---

(١) في الأصل (الأصليَّة) ولعلَّه الصواب.

(٢) مقاييس اللغة ٣/٣٨٠.

(٣) المصدر السَّابق ٤/١١٩، وله حديث عنهما في (عنى) ٤/١٤٨-١٤٩، ومثلهما اللحن في (لحن) ٥/٢٣٩، والكَسْكَسة في (كسّ) ٥/١٢٨، والكَشْكَشة في (كشّ) ٥/١٢٨، والمرجئة في (رجى) ٢/٤٩٥، و(الكابوس) في (كبس) ٥/١٥٤.

ذلك وإن لم يكن خطًّا مستويًا فهو مُشاكلٌ له ..."[١].

وموقفه هذا من المولَّد يوضِّح عبارته المشهورة -التي أشكلت على كثير من الباحثين- وهي قوله في الصاحبي: "وَلَيْسَ لَنَا اليوم أن نخترع، ولا أن نقول غير مَا قالوه، ولا أن نقيس قياسًا لَمْ يقيسوه؛ لأن فِي ذَلِكَ فسادَ اللغة وبُطلان حقائقها، ونكتةُ الباب أن اللغة لا تؤخذ قياسًا نَقيسهُ الآن نحن"[٢].

فالذي ينكره ابن فارس هو اختراعُ لفظٍ جديد لم يضع العرب أصلاً له، أو قياسُ لفظٍ بوجهٍ لا يوافق قياس كلامهم، ويؤيد هذا قوله:

وقد فهم كثيرٌ من المحدثين من عبارته السَّابقة منعَ توليد ألفاظٍ قياسًا على أصولٍ ثابتة، لكنَّ الجمعَ بين كلامه وتطبيقاته يردُّ هذا الفهم[٣].

أسباب عدم الثبوت:

يفهم من بعض عبارات ابن فارس وقوف الأسباب الآتية وراء هذا النَّفي:

١- **عدم صحَّة الرِّاوية،** كقوله في (ثعم): "الثاء والعين والميم ليس

---

(١) مقاييس اللغة ٣/٢٠٥.

(٢) الصَّاحبي، ص٥٧.

(٣) ممن فهم ذلك د. محمد حسن جبل في كتابه (علم الاشتقاق)، ص١٣٨-١٤٢، ود. صبحي الصالح في دراساته، ص٢٧.

أصلاً معوَّلاً عليه ... وما صحَّتْ بشيءٍ منه رِواية"(١).

٢- **الجهالة بحال الرَّاوي القديم**، كقوله في (عبك): "والصحيح في هذا الباب هذا، وقد ذُكِرت فيه كلماتٌ **عن أعرابٍ مجهولين** لا أصل لها؛ فلذلك تركناها"(٢)، وفي (بجس): "... وذكر عن رَجُلٍ يقال له أبو تُراب -ولا نعرِفُه نحنُ-: بجَسْتُ الجرح مثل بطَطْتُه"(٣).

٣- **كون الشَّاهد من الشعر الذي لا يحتجُّ به**، كما في (لمس): "... قال الله سُبحانه: ﴿أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾(٤)، قال قومٌ: أُريد به الجماع، وذهَبَ قوم إلى أنَّه المَسيس، وأنَّ اللَّمْس والملامَسة يكون بغير جماع، وأنشدوا:

لَمَسْتُ بكفِّي كفَّه أبْتَغِي الغِنَى ... ولم أدرِ أنَّ الجودَ من كفِّه يُعدِي

وهذا شعرٌ لا يحتجُّ به"(٥).

---

(١) مقاييس اللغة ١/ ٣٧٧.

(٢) المصدر السَّابق ٤/٢١٤.

(٣) السَّابق ١/١٩٩.

(٤) سورة النَّساء: ٤٣، والمائدة: ٦.

(٥) مقاييس اللغة ٥/٢١٠، والبيت من الطويل، لـ: عبد الله بن سالم الخياط، شاعر ظريف من شعراء الدولة الأموية والعباسية، وكان منقطعًا إلى آل الزبير ابن العوام مدَّاحًا لهم، قال هذا البيت في مدح المهدي، انظر: الأغاني ٢٠/٥-٦، ونسب هذا البيت إليه التبريزي في شرح الحماسة ٤/٥٨، والجرجاني في الوساطة

=

٤- **اعتقاده أن بعض المعجميين يولدون الألفاظ**، كما في (زغب): "ولم يَظْهَرْ عِلْمُ زاعبِ: أَرَجُلٌ أم بلد، إلاّ أَنْ يولِّده مولِّد"[(١)]، وعيّن ابن دريد في قائمة هؤلاء المولِّدين نصًّا، فقال: "فأمَّا (الجيم والغين معجمة) فلا أصل لها في الكلام، والذي قاله ابن دريد في الجَغْب أنّه ذُو الشَّغَبِ، فجنسٌ من الإبدال يولِّدهُ ابن دريد ويستعمِلُه"[(٢)].

٥- **عدم وقوع الشَّيء في عصور الاحتجاج**، بما يوحي أنَّه نسب إليهم من العصور من المتأخرة، وقد أشار إلى هذا في (لحن): "فأمَّا اللَّحْن بسكون الحاء فإمالة الكلامِ عن جهته الصحيحة في العربية، يقال لَحَن لحْنًا، وهذا عندنا من الكلام المولَّد؛ لأنَّ اللَّحن مُحْدَث لم يكن في العرب العاربة الذين تكلَّموا بطباعهم السَّليمة"[(٣)].

لا يلتزم بإيراد كل ما نفاه عن العرب:

لم يلتزم ابن فارس بإيراد كل الألفاظ التي حكم بعدم ثوبتها عـــن العرب؛ لأنها غير ثابتة، وهو إنما يستنبط الأصول مما ثبت فحسب، ومـــا

بين المتنبي وخصومه، ص١٩١، وأوردها أبو تمَّام في الحماسة بدون نسبة ٢/١٦٣٠ بشرح المرزوقي.

(١) مقاييس اللغة ٣/١١.

(٢) المصدر السَّابق ١/٤٦٤.

(٣) السَّابق ٥/٢٣٩.

أثبته منها وهو يرى أن الأولى عدم إثباته فإنما أثبته للتعريف بعدم صحَّته، كقوله في (عضم): "العين والضاد والميم قد ذُكرت فيه كلماتٌ عن الخليل وغيره وأراها غلطًا من الرُّواة عنه، فأمَّا الخليل فأعلى رتبةً من أنْ يصحِّح مثلَ هذا ... وذكرنا هذا كله تعريفًا أنَّه لا أصلَ له، ولولا ذاك ما كان لذِكره وجه"[(١)].

الثبوت بشرط الزيادة:

هذا وكثيرًا ما يحكم ابن فارس بثبوت كثير من الجذور والألفاظ في حال زيد عليها حرف من الحروف، كـ(طمن): "الطاء والميم والنون أُصَيْلٌ بزيادة همزة، يقال: اطمأنَّ المكان يطمئنّ طمَأنينة، وطامنت مِنه: سَكَّنت"[(٢)]، و(رهأ): "الراء والهاء والهمزة لا تكون إلاَّ بدَخيل، وهي الرَّهْيأَة، وذلك يدلُّ على قلَّة اعتدالٍ في الشَّيء"[(٣)].

ومثلهما (ذعن): "الذال والعين والنون أصلٌ واحدٌ يدلُّ على الإصحاب والانقياد، يقال أَذْعَنَ الرَّجُل: إذا انقاد، يُذْعِنُ إِذْعانًا، وبناؤه ذَعَنَ، إلاَّ أنَّ استعماله أَذْعَنَ، ويقال ناقةٌ مِذْعانٌ: سَلِسَة الرَّأْسِ منقادة"[(٤)].

ومثلة تقريبًا (نرب): "النون والراء والباء لا يأتلفان، وقد يكون

---

(١) مقاييس اللغة ٤/٣٤٦–٣٤٧.

(٢) المصدر السَّابق ٣/٤٢٢.

(٣) السَّابق ٥/٣٨٩، ومثله في (بخد) ١/٢٠٥، و(هعر) ٦/٥٦.

(٤) نفسه ٢/٣٥٥.

بينهما دخيل، فمن ذلك النَّيرَب: النَّميمة، وهو نَيرَبٌ: أي نَمَّام، كأنَّه ذو نَيرب، والله أعلم بالصواب"(١).

وربما فعل العكس فأثبتها في حال التجرد من الزيادة ونفاها في حال تلبسها بها كـــ(أمع): "الهمزة والميم والعين، ليس بأصل، والذي جاء فيه رجلٌ إمَّعَةٌ: وهو الضعيف الرّأْي، القائلُ لكلٍّ أحدٍ أنا معَك، قال ابنُ مسعود: «لا يكونَنَّ أَحَدُكم إمَّعَةً»(٢)، والأصل (مع) والألف زائدة"(٣)، و(نتب): "النون والتاء والباء ليس بشيء؛ لأنَّ الباء فيه زائدة، يقولون: نَتَب الشَّيءُ، مثل نَهَد، قال:

أشرَفَ ثدياها علــى التَّريــب لم يَعْدُوَا التَّفليكَ في النُّتــوبِ(٤)

إنّما أراد النتُوَّ فزاد للقافية، والله أعلم"(٥).

وربما قرر أن الكلمة لا تأتلف إلا بحرف زائد، ثم لا تكون مع ذلك أصلاً ثابتًا ومنه (باب الخاء والعين وما يثلثهما) قال: "اعلم أنّ الخاء

---

(١) مقاييس اللغة ٤١٤/٥.

(٢) أورده أبو عبيد القاسم بن سلام في (غريب الحديث) ٤٩/٤، وأخرجه الهيثمي في (مجمع الزوائد) ٤٣٣/١، برقم (٨٥١)، وقال: "فيه المسعودي وقد اختلط، وبقية رجاله ثقات".

(٣) مقاييس اللغة ١٣٩/١.

(٤) الرَّجز للأغلب العجلي كما في اللسان (ترب) ٢٣٠/١.

(٥) مقاييس اللغة ٣٨٩/٥.

لا يكاد يأتلف مع العين إلاّ بدخيل، وليس ذلك في شيءٍ أصلاً ..."[١].

الاستغراب من عدم إثبات الخليل وابن دريد لبعض الجذور.

استغرب ابن فارس إهمال الخليل وابن دريد كثيرًا من الجذور والألفاظ كاستغرابه إهمال الخليل للجذر (ثجل)، فقال: "الثاء والجيم واللام أصلٌ يدلُّ على عِظَم الشَّيء الأجوف، ثم يُحمل عليه ما ليس بأجوف ... وهذا البناء مهملٌ عند الخليل، وذَا عَجَبٌ"[٢]، وإهمال ابن دريد للجذر (ثغم)، فقال: "الثاء والغين والميم مستعملٌ في كلمةٍ واحدة، وهي الثَّغَامة، ... وأغفَلَ ابن دريد هذا البناءَ ولم يذكُرْه مع شهرته، ..."[٣].

وقد كان ابن فارس يدقق كثيرًا فيما يثبته أو ينفيه الخليل وابن دريد، ويصف (العين) و(الجمهرة) بـــ(الكتابين)، كقوله في (ثب): "الثاء والباء كلمةٌ ليست في الكتابين، وإن صحَّت فهي تدلُّ على تناهي الشَّيء ..."[٤]، ويقوِّي هذا قوله في (أهر): "الهمزة والهاء والراء كلمةٌ واحدة، ليست عند الخليل ولا ابن دريد ..."[٥].

---

(١) مقاييس اللغة ٢/٢٠٠.

(٢) المصدر السَّابق ١/٣٧١.

(٣) السَّابق ١/٣٧٩-٣٨٠.

(٤) نفسه ١/٣٧٠.

(٥) نفسه ١/١٥٠، وراجع حاشية (٥) في نفس الجزء والصفحة.

المانع الثاني: الشَّكُّ في ثبوت الألفاظ

منع شكُّ ابن فارس في ثبوت (١٠٣) جذور من استنباط معنى مشترك لها، كما منع (٩٧) استعمالاً من الدخول في قياس جذورها الثَّابتة.

وذلك؛ لأن استنباط المعنى المشترك تابعٌ لثبوت الألفاظ بيقين، فإن زال اليقينُ زال المعنى المشترك معه.

ومن أمثلته في الجذور (بلز): "الباء واللام والزَّاء ليس بأصل، وفيه كُلَيمات، فالبِلِزُ: المرأة القصيرة، ويقولون البَلأَز: القصير من الرِّجال، والبَلأَزَةُ: الأكْل، وفي جميعِ ذلك نظرٌ"(١).

ومن أمثلته في الاستعمالات قوله في (شصب): "الشين والصاد والباء أصلٌ يدلُّ على شِدَّة في عيشٍ وغيره ... وما بعد ذلك من قولهم أنَّ الشِّصْبَ: النَّصِيب، وأنَّ المَشْصوبَةَ: المسلُوخةُ، فكلُّ ذلك مشكوكٌ فيه، غيرُ معوَّل عليه"(٢).

وكثيرًا ما يعلِّق ابن فارس على انتفاء الشَّك استنباطَ المعنى المشترك للجذر أو دخولَ اللفظ في قياس المعنى المشترك للجذر الصحيح كقوله في

---

(١) مقاييس اللغة ١/٢٩٩.

(٢) المصدر السَّابق ٣/١٨٢-١٨٣.

(جظ): "الجيم والظاء إنْ صحَّ فهو جنسٌ من الجَفَاء ..."[(١)]، وفي (أثم): "الهمزة والثاء والميم تدلُّ على أصلٍ واحد، وهو البطءُ والتأخُّر ... وذكر ناسٌ عن الأخفش-ولا أعلم كيف صحَّتُه- أنَّ الإثمَ الخمر، ... فإنْ كان هذا صحيحًا فهو القياس؛ لأنَّها تُوقِع صاحبها في الإثم"[(٢)].

تعبيره عن المشكوك فيه.

وينوِّع أساليبه في التعبير عما يشكُّ فيه من الألفاظ ويغلب تعبيره بلفظ (الشك) بتصرفاته نحو: "أنا أشك في ذلك"[(٣)] أو "على أنَّ في الكلمة شكًّا"[(٤)]، أو "وهو على ذلك من المشكوك فيه"[(٥)]، وربما عبَّر بمرادفاته وهي الارتياب[(٦)] والظَّنِّ[(٧)] والحُسبان[(٨)].

---

(١) مقاييس اللغة ١/٤١٥.

(٢) المصدر السَّابق ١/٦٠-٦١.

(٣) السَّابق (عهن) ٤/١٧٦.

(٤) نفسه (بلت) ١/٢٩٥.

(٥) نفسه (سخت) ٣/١٤٧، و(حضن) ٢/٧٤.

(٦) نفسه (كيص) ٥/١٥٠.

(٧) نفسه (زيف) ٣/٤٢.

(٨) نفسه (خبج) ٢/٢٣٩ ومثله في (ثبن) ١/٤٠١، و(درز) ٢/٢٦٧، و(سخت) ٣/١٤٧.

وربما قال: "وكلُّ هذا مما لا يكاد القلبُ يسكُن إلى صحَّته"[١].

ومن عباراته: "وفي كلِّ ذلك نظرٌ"[٢]، أو "وفي ذلك عندي نَظَر"[٣]، أو "وكلُّ هذا مما يُنظر فيه"[٤]، أو "وكل هذا فممَّا ينبغي أن يُنظَر فيه"[٥].

ومنها: "كلامٌ إن صحّ ... والله أعلم، كيف هذا"[٦] أو "فإن كان ما ذكرناه من العاج صحيحًا فهو شاذٌّ عن الأصل"[٧]، "وذُكر عن الخليل أنّ الدَّوْكسَ الأسد، فإنْ كان صحيحًا فهو من الباب؛ لجرأته وغِشْيانهِ الأهوال"[٨]، "فأمَّا قولُهم للسيّد ثَوْرٌ فهو على معنَى التَّشبيه إن كانت العرب تستعمله، على أنّي لم أرَ به روايةً صحيحة"[٩]، "فلا يكاد مِثْلُه

(١) مقاييس اللغة (عوس) ١٨٧/٤.

(٢) المصدر السَّابق ٨٢/٢، ومثله في (بلز) ٢٩٩/١، و(كذب) ١٦٨/٥، و(وجم) ٨٨/٦.

(٣) السَّابق (بلص) ٣٠٠/١.

(٤) نفسه (حلج) ٩٦/٢، ومثله في (زلخ) ٢٠/٣.

(٥) نفسه (رتّ) ٣٨٤/٢.

(٦) نفسه ٤١٥/٢.

(٧) نفسه (حضن) ٧٤/٢.

(٨) نفسه (دكس) ٢٩٢/٢، وفي (العين) ٣٠٥/٥: "دكس: الدَّوْكَس: اسمٌ للأسد".

(٩) مقاييس اللغة (ثور) ٣٩٥/١.

يصحّ"[١].

ومنها: "يقولون إنَّه صحيح"[٢]، "ويقولون-والله أعلم بصحته- ..."[٣]، "والله أعلم بصحَّة ذلك"[٤]، أو "وغيره أصح منه إلا أنَّه قد قيل، والله أعلم"[٥]، "ونرجو أن يكون صحيحًا إن شاء الله"[٦]، "وقد ذُكِرت فيه كلماتٌ لعلَّها -والله أعلمُ- أن تكونَ صحيحة"[٧]، و"الهمزة والتاء والهاء، يقال إنَّ التأتُّهَ: الكِبْرُ والخيَلاء"[٨].

ومنها: "الباء والواو والثاء أصلٌ [ليس] بالقويِّ، لكنَّهم يقولون: باث عن الأمر بَوْثًا: إذا بَحَثَ عنه"[٩].

ومنها: أن ينفيَ علمه بالصحَّة كقوله: "وقد حكَوْا كلمتين أخريين

---

(١) مقاييس اللغة (ترّ) ٣٣٨/١.

(٢) المصدر السَّابق (كلز) ١٣٥/٥.

(٣) السَّابق (خسق) ١٨١/٢.

(٤) نفسه (أتّ) ٧/١.

(٥) نفسه (ثطع) ١/ ٣٧٦.

(٦) نفسه (عنش) ١٥٧/٤.

(٧) نفسه (عهق) ١٧١/٤.

(٨) نفسه (أته) ٤٩/١.

(٩) نفسه (بوث) ٣١٥/١.

ما أدري ما صحتهما؟"(١)، "ولا أدري كيف صحّتُه، والقِياس يُجيزه"(٢)، "وبقيت كلمةٌ ما أدري كيف صحَّتها"(٣)، "ويقولون، وما أدري كيف هو: إنَّ الهاصَّةَ: عَينُ الفِيل، وهو عندي مما يُسمَع"(٤).

ومنها: "الباء والنون والقاف كلمةٌ واحدة، وأراها من الحواشي غير واسطة، وهي البَنيقة، وهو جُرُبّان القَميص، ويقال: البَنيقة كلُّ رُقْعةٍ في الثّوب كاللَّبِنَةِ ونحوها، على أنّها قد جاءَتْ في الشِّعر"(٥)، ويعني بالحواشي: ما قاله الخليل: "والحشو من الكلام: الفضْل الذي لا يعتمد عليه، والحَشْو من الناس: من لا يعتدُّ به"(٦)، فكأنها -هنا- غير معتمدة وغير معتدٍّ بها.

أسباب شكه في صحة الألفاظ.

من خلال التأمُّل في معالجة ابن فارس لهذا النوع من الألفاظ وقفتُ على جملةٍ من الأسباب التي دعته إلى هذا الشك فجاءت كالآتي:

١- **انعدام القياس عن الجذر**، كقوله في (شرص): "الشين والراء

---

(١) مقاييس اللغة (شكع) ٣/٢٠٩.

(٢) المصدر السَّابق (ضيف) ٣/٣٦٦.

(٣) السَّابق (فعل) ٤/٥١١.

(٤) نفسه (هصَّ) ٦/١٠.

(٥) نفسه (بنق) ١/٣٠٦.

(٦) العين (حشو) ٣/٢٦٢.

والصاد ما أحسب فيه شيئًا صحيحًا؛ لأنِّي لا أرى قياسَهَ مطَّرِدًا، ..."[١].

٢- **مخالفةُ قياس الجذر الثابت**، كقوله في (سدف): "السين والدال والفاء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على إرسال شَيءٍ على شَيء غِطَاءً له، يقالُ: أَسْدَفَت القناعَ: أرسلتْه، والسُّدْفَة: اختلاط الظَّلام ... وحكى ناسٌ: أسْدَف الفجر: أضاءَ، في لغةِ هَوَازنَ دونَ العرب، وهذا ليس بشيء، وهو مخالفٌ القياس"[٢].

وقد أكَّد على هذين السببين بقوله: "والأصل في هذه الأبواب أنَّ كلَّ ما لم يصحَّ وجهُه من الاشتقاق الذي نذكره فمنظورٌ فيه، إلاّ [ما] رواه الأكابر الثقات، والله أعلم"[٣].

ويشير إلى أن الاستعمال إذا قرب من قياس الباب فإن قربه ذلك مدعاة لثبوته وزوال الشك عنه، يقول: في (عرس): "العين والراء والسين أصلٌ واحدٌ صحيحٌ تعود فروعُه إليه، وهو الملازمة ... وذكر الخليل: عَرِسَ يَعرَسُ عَرَسًا: إذا بَطِر، ويقال: بل أعيا ونَكَل، وهذا إنَّما يصحُّ إذا حُمِل على القياس الذي ذكرناه، وذلك أنْ يَعرَس عن الشَّيءِ بالشَّيء، قال الأصمعي: عَرِسَتِ الكلابُ عن الثَّور: أي بَطِرَتْ عنه، وهذا على ما

---

(١) مقاييس اللغة ٢٥٩/٣.

(٢) المصدر السَّابق ١٤٩/٣.

(٣) السَّابق (باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف) ١٤٨/٢.

ذكرناه كأنَّها شُغِلَتْ بغيره وعَرِسَتْ"[١].

ومع هذا فلا يعني تحصّل القياس للاستعمال أن يكون ثابتًا؛ إذ لا بد من سلامة النقل والرواية عن العرب، يؤكد على ذلك في (ضفن) فيقول: "وقد سمعتُ و لم أسمعه من عا لم، أنَّ الذي يجيء مع الضَّيفن الضَّيْفَنَانُ، ولا أدري كيف صحّتُه، والقِياس يُجيزه"[٢].

٣- **عدم مشابهة كلام العرب،** كقوله في (طمش) قال: "الطاء والميم والشين لا قياسَ له، ولولا أنَّه في الشَّعر لكان من المشكوك فيه؛ لأنَّه لا يُشبِه كلامَ العرب ..."[٣]، وفي (طبل): "الطاء والباء واللام ثلاث كلمات ليست لها طُلاَوَةُ كلامِ العرب، وما أدري كيف هي؟ ..."[٤].

وفسَّر (طلاوة الكلام) في (طلى) قال: "... ومن الباب: كلامٌ لا طَلاَوَةَ لَه: إذا كان غثًّا؛ كأنَّه إذا كان خلاف ذلك فقد طُلِيَ بشيءٍ يُحلِّيهِ"[٥].

٤- **ورود المعنى بلفظ آخر ثابت بيقين،** كقوله في (جمح): "الجيم

---

(١) مقاييس اللغة ٤/٢٦٣.

(٢) المصدر السَّابق ٣/٣٦٦.

(٣) السَّابق ٣/٤٢٤.

(٤) نفسه ٣/٤٤٠-٤٤١.

(٥) نفسه ٣/٤١٦.

والميم والحاء أصلٌ واحدٌ مطَّرد، وهو ذَهاب الشَّيء قُدُمًا بغَلَبةٍ وقُوَّة ... وجَمَحَ الصَّبيُّ الكعبَ بالكعبِ: إذا رماه حتَّى يُزيلَه عن مكانه، وفي هذه نظر؛ لأنها تقال بغير هذا اللفظ، وقد ذُكرت"[١]، ولم يذكرها في (مقاييس اللغة) وإنما ذكرها في (مجمل اللغة) قال هناك: "و[يقال]: جبحوا بكعابهم: إذا رموا بها يلعبون لينظر الفائز منها"[٢].

٥- **الشك في صحة الحديث**، كقوله في (خبج): "الخاء والباء والجيم ليس أصلاً يُقاس عليه، وما أحسَب فيه كلامًا صحيحًا، يقال خَبَجَ: إذا حَصَمَ، وربما قالوا: خَبَجَه بالعصا: أي ضربه، ويقولون: إنّ الخَبَاجاءَ من الفُحول: الكثير الضِّرَاب، وهذا كما ذكرناه، إلاّ أنْ يصحّ الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنّه قال: «إذا أُقيمت الصلاة ولَّى الشيطانُ وله خَبَجٌ كَخَبَج الحِمار»[٣]، فإن صحّ هذا فالصحيح ما قاله

(١) مقاييس اللغة ٤٧٦/١

(٢) مجمل اللغة (جبح)، ص١٤٥.

(٣) لم أجده بهذه اللفظ، وفي معناه أخرج البخاري ١٢٥/١ برقم (٦٠٨)، ومسلم ص١٦٧ برقم (٣٨٧): «إذا نودي للصَّلاة أدبر الشيطانُ وله ضُرَاط حتى لا يسمع التَّأذين، ... »، والخَبَج: هو الضُّراط، وفي المعجم الكبير للطبراني -شيخ ابن فارس- ١٨٣/٩-١٨٤ برقم (٨٨٢٦)، وسنن الدارمي ٢١٢٨/٤ برقم (٣٤٢٤): عن آية الكُرْسي: «... إنَّك لن تقرأها في بيت إلا خرج منه الشيطانُ له خبجٌ كخبجِ الحمار لا يدخله حتى يصبح ... »، ورجاله رجال الصَّحيح إلا أن

=

عليه الصلاة والسلام، بآبائنا وأُمَّهاتنا هُو!"[١].

٦- **إنكار العلماء للفظ**، كقوله في (حضن): "الحاء والضاد والنون أصلٌ واحد يقاس، وهو حِفْظ الشَّيء وصِيانته ... فأما قولهم حضَنْت الرَّجُلَ عن الرَّجل: إذا نحَّيته عنه، فكلمةٌ مشكوك فيها، ووجدتُ كثيرًا من أهل العلم يُنْكرونها، فإنْ كانت صحيحةً فالقياس فيها مطَّرد، كأنَّ الشَّيء حُضِن عنه وحُفِظَ ولم يمكَّن منه"[٢].

٧- **ضعف الثقة بالنَّاقل اللغوي**، كقوله في (ضفن): "وقد سمعتُ ولم أسمعه من عالم، أنَّ الذي يجيء مع الضَّيفن الضَّيْفَنانُ، ولا أدري كيف صحّتُه، والقِياس يُجيزه"[٣]، وفي (شيع): "وزعم ناسٌ أنَّ الشَّيْعَ شِبل الأسد، ولم أسْمعه من عالمٍ سَماعًا"[٤]، وفي (بجس): "وذكر عن رَجُلٍ يقال له أبو تُراب، ولا نعرِفُه نحنُ: بجَسْتُ الجرحَ: مثل بطَطْتُه"[٥].

الشَّعْبيَّ لم يسمع من ابن مسعود ولكنَّه أدرَكه، كما في مجمع الزوائد ٧١/٩، فالحديثُ منقطع.

(١) مقاييس اللغة ٢٣٩/٢.

(٢) المصدر السَّابق ٧٤/٢.

(٣) السَّابق ٣٦٦/٣.

(٤) نفسه ٢٣٥/٣.

(٥) نفسه ١٩٩/١.

٨- الشَّك في ألفاظٍ من كتاب العين.

فقد كان ابن فارس يعتقد أن كثيرًا من الألفاظ الواردة في كتب العين ليست للخليل، ويرى أن الرُّواة غلطوا في نسبتها إليه، ويؤكد على هذا بقوله في (عضم): "العين والضاد والميم قد ذُكرت فيه كلماتٌ عن الخليل وغيره وأراها غلطًا من الرُّواة عنه، فأمَّا الخليل فأعلى رتبةً من أنْ يصحِّح مثلَ هذا ..."[١].

وقد تسبب هذا الاعتقاد في شك ابن فارس في كثيرٍ من الألفاظ التي وردت في كتاب العين وابتعدت عن أصوله المعنوية، كقوله في (علّ): "... وقد ذكر في الباب أن عُكّة العِشَار: لونٌ يعلوها من صُهْبَةٍ في وقت أو رُمْكَةٍ في وقت، وأنَّ فلانًا قال: ائتزر فلانٌ إزْرة عَكَّى وَكَّى، وكلُّ هذا مما لا معنَى له ولا مُعرَّج عليه، وقد ذُكر عن الخليل بعضُ ما يقارب هذا: أنَّ العَكَنْكَع: الذَّكَر الخبيثُ من السَّعَالي، ... وهذا قريبٌ في الضَّعْف من الذي قبله، وأرى كتابَ الخليل إنَّما تطامَنَ قليلاً عند أهل العلمِ لِمثل هذه الحكايات"[٢].

وفي هذا الحالة نرى ابن فارس يَعْدل عن قوله: "قال الخليل" ونحوها من عبارات اليقين إلى عبارات تشكُّكية كقوله: "وفي الكتاب المنسوب

---

(١) مقاييس اللغة ٤/ ٣٤٦، ومثله في (ظبّ) ٣ /٤٦٤.

(٢) المصدر السَّابق ٤/١٢.

إلى الخليل: يقال تركْتُ الحبْلَ شديدًا: أي جعلتُه شديدًا، وما أحْسَبُ هذا من كلام الخليل"(١)، "... وفي كتاب الخليل: الطُّفْية: حيَّة خبيثة، وهذا عندنا غلطٌ إنما الطُّفية خُوصة المقل، والجمع طُفْيٌ، ثم يشبَّه الخطُّ الذي على ظهرِ الحيَّة بها ..."(٢)، "... وذُكر عن الخليل أنّه قال: يسمَّى الشراب عليقًا، ومثل هذا مما لعلَّ الخليل لا يذكره، ولا سيَّما هذا البيتُ شاهدُه:

واسق هـــذا وذا وذاك وعلِّــق لا نسمِّي الشَّرَابَ إلاّ العليقـــا"(٣)

وقد وقع هذا الشك لابن فارس في مثل هذه الألفاظ من كتاب العين مع أنه رواه عن شيخه علي بن إبراهيم القطان بسنده المتصل إلى الخليل نفسه.

ولعلَّ من أسباب هذا الشك أن نسخة ابن فارس من العين كان فيها بعضَ السَّقط والاختلال، وقد أحسَّ ابن فارس بذلك فقال في (شجذ): "وأَمَّا نُسختي مِن كتاب العين للخليل، ففيها أنَّ الشّين والجيم

---

(١) مقاييس اللغة (ترك) ١/٣٤٦.

(٢) المصدر السَّابق (طفو) ٣/٤١٤.

(٣) السَّابق (علق) ٤/١٢٨، والبيت في العين ١/١٦٤ ونَسَبه الخليل إلى لبيد ولفظه:

اســــقِ هـــــذا وذا وذاك وعَلِّـــــقْ لا تُسَـــمِّ الشَّـــرابَ إلاَّ عَليقـــا

ولم أجده في ديوانه.

والذال مهمل، فلا أدرِي أهي سَقَطٌ في السَّماع، أم خفيت الكلمةُ على مؤلِّف الكتاب، والكلمة صحيحة"(١)، وهذه العبارة في المجمل أوضح حيث قال: "وفي نسختي من كتاب العين أن الشين والجيم والذال مهمل، فلا أدري أسقط من كتابي أم خفي على مؤلفه، والكلمة صحيحة لا شك فيها"(٢)، وهذه المادة موجودة في كتاب العين في الطبعة التي بين أيدينا، وفيها: (شجذ): "يقال: أشْجَذَتِ السَّماءُ إشْجاذًا: إذا أَقْلَعَتْ بالمَطَر"(٣).

والخليل عنده ثقة، وما شكَّ في كتابه من ألفاظ فهي في ظنِّه لغيره، ويؤكد على هذا في (خنب) فيقول: "ورجل خِنّاب: أي ضَخْمٌ في عَبَالَةٍ، وحكى بعضُهم عن الخليل أنّه قال: هو خِنَّأْبٌ مكسور الخاء شديدةُ النّون مهموزة، وهذا إنْ صح عن الخليل فالخليلُ ثقةٌ، وإلا فهو على ما ذكرناه من غير همز"(٤).

ومن ثقته بالخليل قوله في (عهد): "... قال الخليل: تعهَّد فلانٌ الشَّيءَ وتعاهَدَ، قال أبو حاتم: تعهَّدت ضَيعتي، ولا يقال تعاهدت؛ لأن التعاهد لا يكون إلاَّ من اثنين، قلنا: والخليلُ على كلِّ حالٍ أعرَفُ بكلام

(١) مقاييس اللغة (شجذ) ٣/٢٤٦.

(٢) مجمل اللغة (شجذ)، ص٣٩٩.

(٣) العين ٦/٣٠.

(٤) مقاييس اللغة ٢/٢٢١.

العرب من النّضر على أنّه يقال قد تَغافَلَ عن كذا، وتجاوَزَ عن كذا، وليس هذا من اثنين"(١).

وكان يعتقد أنه ربما فات الخليل بعض ألفاظ اللغة، قال في (عكش): "... وفي كتاب الخليل أنَّ هذا البناء مهمل، وقد يشِذُّ عن العالِم البابُ من الأبواب، والكلام أكثر من ذلك"(٢).

ويبدو أنه كان يروي عن الخليل ألفاظًا من غير العين، يقول في (ثعم): "الثاء والعين والميم ليس أصلاً معوَّلاً عليه، أمَّا ابن دريد فلم يذكره أصلاً، وأمَّا الخليل فجعله مرّة في المهمل، كذا خُبِّرْنا به عنه، وذُكِرَ عنه مرّةً أنّ الثَّعْم النَّزْع والجرّ؛ يقال ثَعَمْتُه: أي نزعتُه وجرَرته، وذكر عنه أنّه [يقال] تثعَّمَتْ فلانًا أرضُ بني فلانٍ: إذا أعجبَتْه وجرَّتْه إليها ونزعَتْه"(٣).

---

(١) مقاييس اللغة ٤/ ١٦٩، قال عبد السلام هارون: "الذي سبق ذكره هو أبو حاتم لا النضر، فلعل الكلام قبله: "قال أبو حاتم والنضر"، قلتُ: ربما كان الأصل: (قال أبو حاتم قال النضر)، لأن النضر توفي سنة ٢٠٣هـ، وتوفي أبو حاتم سنة (ت٢٤٨هـ)، وهذا الكلام يؤيد تقدم المجمل على المقاييس فقد قال في المجمل: "ويقولون: تعَهَّدتُ ضيعتي، ولا يقولون تعاهدتُ؛ لأن التعاهد لا يكون إلا من اثنين"، ص ٤٨٨، وجوَّز الوجهين هنا.

(٢) مقاييس اللغة ٤/١٠٨.

(٣) المصدر السَّابق ١/٣٧٧، وينظر في موقف ابن فارس من العين والخليل: (منهج

=

٩- انفراد ابن دريد رحمه الله بشيءٍ عن علماء اللغة؛ لأنه -عنده- يملي من حفظه، ويولِّد الألفاظ.

يقول في **انفراده عن غيره من علماء اللغة** في (جحّ): "هذا الذي ذكرَهُ الخليل، وزاد ابن دريد بعضَ ما فيه نظرٌ، قال: جَحَّ الشَّيءَ: إذا سحَبَه، ثم اعتذر فقال: لغة يمانية"[(١)].

ويقول في إملائه من حفظه: "هذا ما ذكره الخليل، فأما أبو بكر فإنَّه ذكر ما أرجو أن يكون صحيحًا، وأُرَاه قد أملاه كما ذكره حِفْظًا، فقال: جَعِم يَجْعَمُ جَعَمًا: إذا لم يشْتهِ الطَّعام، قال: وأحسبه من الأضداد: لأنَّهُم ربما سَمَّوْا الرَّجُل النَّهِمَ جَعِمًا، قال: ويقال جُعِمَ فهو مجعُومٌ إذا لم يشتَهِ أيضًا، هذا قول أبي بكر، واللغاتُ لا تجيء بأحْسِب وأظن، ..."[(٢)].

ويشير ابن فارس بقوله "وأُرَاه قد أملاه كما ذكره حِفْظًا"، إلى ما شهر من إملاء ابن دريد الجمهرة كتابه الجمهرة من حفظه أكثر من مرَّة

ابن فارس في النقد اللغوي في معجم مقاييس اللغة، -نقد الخليل وابن دريد نموذجًا-، د. محمود عبد الله جفَّال، مجملة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٧٨، الجزء ٤، ص١٠٨٨-١٠٩٨.

(١) مقاييس اللغة ١/٤٠٥.

(٢) المصدر السَّابق ١/٤٦٢.

في فارس وبغداد والبصرة[١]، وأملاها على أبي العباس الميكالي سنة ٢٩٧هـ من أولها إلى آخرها دون استعانةٍ بالنظر في شيء من الكتب إلا في باب الهمزة واللفيف؛ فإنه طالع له بعضَ الكتب، وكان عمره حينها أربع وسبعون سنة، وهي سنٌّ عالية يضعف فيها الذهن والذاكرة[٢].

ويقول في توليده الألفاظ: "فأمّا (الجيم والغين معجمة) فلا أصل لها في الكلام، والذي قاله ابن دريد في الجَغْب أنّه ذُو الشَّغَبِ، فجنسٌ من الإبدال يولِّدهُ ابن دريد ويستعمِلُه"[٣]، ويقول: "فأمَّا قوله: جَعَمْتُ البعير مثل كَعَمْتُه، فلعلَّه قياس في باب الإبدال استَحْسَنَه فجعله لغةً، والله أعلمُ بصحته"[٤].

وأهم مصدر التوليد في قوله: "ولم يَظْهَرْ عِلْمُ زاعبٍ: أَرَجُلٌ أم بلد، إلاّ أَنْ يولِّده مولّد"[٥]، وإن كان يغلب على ظنِّي إرداته ابن دريد؛ لأنه لم يتهم غيره بالتوليد.

ويكثر شك ابن فارس في الجذور والاستعمالات التي ينفرد بها ابن

---

(١) بغية الوعاة ١/ ٧٧.

(٢) مقدمة الأستاذ عبد السلام هارون لـ(الاشتقاق) لابن دريد، ص٩.

(٣) مقاييس اللغة (جعظ) ١/٤٦٤.

(٤) المصدر السَّابق (جعم) ١/٤٦٢.

(٥) السَّابق (زغب) ٣/١١.

دريد في باب الجماع واللهجات اليمنية:

يقول في (دحز): "الدال والحاء والزاء ليس بشيء، وقال ابن دريد: الدَّحْز: الجِماع، وقد يُولَع هذا الرجُل بباب الجماع والدَّفْع، وباب القَمْش والجمع"(١).

ويقول: "وكلُّ هذا في الضَّعفِ قريبٌ بعضُه من بعض، وأعجَبُ منه اللغة اليمانيَة التي يدلِّسُها أبو بكر محمدُ بن الحسنِ الدُّريدي رحمه الله، وقولُه: إنَّ العَزِيق مطمئنٌّ من الأرض، لغةٌ يمانيَة، ولا نقول لأئمَّتنا إلاَّ جميلا"(٢)، "وقال ابن دريد قياسًا ما أحسبه إلاَّ مصنوعًا، قال: المَثْبَنَة: كيسٌ تتخذ فيه المرأةُ المرآةَ وأداتَها، وزعم أنها لغة يمانية"(٣).

وفي (جفز) الجيم والفاء والزاء لا يصلح أن يكون كلامًا إلاَّ كالذي يأتي به ابن دريد، من أنَّ الجَفْزَ السُّرعة، وما أدري ما أقول، وكذلك قوله في الجِفْس وأنَّه لغة في الجِبْس، وكذلك الجَفْس وهو الجمع"(٤).

ويسمي انفرادات ابن دريد هذه (هنوات) كقوله في (عدك): "العين والدال والكاف ليس بشيءٍ، إلاَّ كلمةً من هَنَواتِ ابن دريد، قال:

---

(١) مقاييس اللغة ٢/٣٣١.

(٢) المصدر السَّابق ٤/٣٠٧، ومثله في (نتك) ٥/٣٨٨.

(٣) السَّابق (ثبن) ١/٤٠١.

(٤) نفسه ١/٤٦٧.

العَدْك: ضرب الصُّوف بالمِطْرَقة"[١]، و(**طرائف**) كما في (فدش): "الفاء والدال والشين ليس قبله إلاَّ [طريفة] من طرائف ابن دريد، قال: فدشت الشَّيء: إذا شدختَه، وفدشْتُ رأسَه بالحجَر"[٢]، و(**غرائب**) كما في (ولذ): "الواو واللام والذال، من غرائب ابن دريد: الوَلْذ: سرعةٌ في المَشْيِ والحَركة، ..."[٣]، و(**أعاجيب**) كما في (خزف): "الخاء والزاء والفاء ليس بشيءٍ، ...قال ابن دريد: الخَزْفُ: الخَطْر باليَد عند المشْي، وهذا من أعاجيب أبي بَكر"[٤]، و(**يمانيات**) كقوله في ([نتك): "النون والتاء والكاف، النَّتْك]: هي من يمانيَّات أبي بكر، قال: وهي شَبِيهٌ بالنَّتْف"[٥].

وقد كان ابن فارس يرى أنه ليس لابن دريد من الجمهرة إلا هذه الزيادات ونحوها، وأما أصلها فهو كتاب العين، ويؤيد هذا قوله في مقدمة (مجمل اللغة): "... ورأيت كتاب الجمهرة الذي صنَّفه أبو بكر ابن دريد، وقد وفى بما جمعه الخليل وزاد عليه؛ لأنه قصد إلى تكثير الألفاظ، وأراد إظهار قدرته، وأن يعلم الناظرين في كتابه أنه قد ظفر بما سقط عن

---

(١) مقاييس اللغة ٤/٢٤٦.

(٢) المصدر السَّابق ٤/٤٨٢، ومثله في (فدك) ٤/٤٨٣.

(٣) السَّابق ٦/١٤٣.

(٤) نفسه ٢/١٧٧، ومن الجذور التي شك فيها لانفراد ابن دريد فيها (فخل) ٤/٤٨١، و(فدخ) ٤/٤٨٥، و(فشخ) ٤/٥٠٤.

(٥) نفسه ٥/٣٨٨.

المتقدمين، وإن كان قصبُ السبق مسلمًا لهم؛ لأن بناء المتأخر على ما قدَّموه"[١].

والحق أن شكَّ ابن فارس في انفرادات ابن دريد ليس في محلّه؛ لأن ابن دريد كان آيةً في الحفظ بشهادة جمعٍ غفيرٍ من أئمة اللغة[٢]، كقول أبي الطيب اللغوي (تــ٣٥١هــ): عنه: "هو الذي انتهت إليه لغة البصريين، وكان أحفظَ النَّاس، وأوسعَهم علمًا، وأقدرَهم على الشعر، وما ازدحم العلمُ والشِّعرُ في صدر أحد ازدحامهما في صدر خلف الأحمر وابن دريد، وتصدَّر ابن دريد في العلم ستين سنة"[٣]، وقول أبي الحسن محمد بن الحسن الزُّبيدي (تــ٣٧٩هــ): "وكان أعلم الناس في زمانه باللغة والشعر وأيام العرب وأنسابها"[٤]، وقول أبي الحسن أحمد بن يوسف

---

(١) مجمل اللغة، ص٣٥.

(٢) نقل كثيرًا منهم الأستاذ عبد السلام هارون في مقدمته لــ(الاشتقاق) لابن دريد، ص٩-١٠.

(٣) مراتب النحويين، ص٨٤، وبغية الوعاة ١/٧٦.

(٤) طبقات النحويين واللغويين، ص١٨٤، والأزرق هذا هو أبو الحسن أحمد ابن يوسف بن يعقوب الأزرق التنوخي الأنباري الأصل، درس اللغة والنَّحو والأدب والكلام والفقه والحديث، وكان حافظًا للقرآن قرأه كلَّه مرارًا على ابن مجاهد بقراءة أبي عمرو بن العلاء، انظر: الطبقات السنيَّة في تراجم الحنفية، للتقيِّ الغزِّي ٢/١٦٠، وتاريخ بغداد، للخطيب البغدادي ٥/٢٢١.

الأزرق (تـــ٣٧٨هـــ): "كان أبو بكر واسعَ الحفظِ جدًّا ما رأيت أحفظ منه كان يقرأ عليه داودين العرب كلّها أو أكثرها فيسابق إلى إتمامها ويحفظها، وما رايته قط قرئ عليه ديوان شاعر إلا وهو يسابق إلى روايته؛ لحفظه له"(١).

ومما يدل على حفظه قصَّةً ذكرها عن نفسه فقال: "كان أبو عثمان الأشناندانى(٢) معلِّمي وكان عمِّى الحسين بن دريد يتولَّى تربيتي فإذا أراد الأكل استدعى أبا عثمان يأكل معه، فدخل عمى يومًا وأبو عثمان المعلّم يروِّيني قصيدة الحارث بن حلزة التي أوَّلها:

آذنتنــــــا بينـــــــهما أسمــــــاءُ(٣)

فقال لي عمى: إذا حفظت هذه القصيدةَ وهبتُ لك كذا وكذا، ثم دعا بالمعلِّم ليأكل معه فدخل إليه فأكلا، وتحدَّثا بعد الأكل ساعة، فإلى أن رجع المعلِّم حفظت ديوان الحارث بن حلِّزة بأسره، فخرج المعلِّم فعرَّفته ذلك فاستعظمه وأخذ يعتبرُه عليَّ فوجدني قد حفظته؛ فدخل إلى عمِّى فأخبره

---

(١) تاريخ بغداد ٢/٥٩٥-٥٩٦، وبغية الوعاة ١/ ٧٧.

(٢) هو سعيد بن هارون الأشناندانى نحويٌّ لغويٌّ راويةٌ بصريّ، واسعُ الرِّواية، ينسب إلى (أشنان) محلة ببغداد، (تـــ٢٨٨هـــ)، انظر: بغية الوعاة ٢/١٣٧، ومعجم المؤلفين ١/٧٧٠.

(٣) من المديد في معلَّقته المشهورة، انظر: المعلقات السبع بشرح الزَّوزني، ص١٤٦.

فأعطاني ما كان وعدني به"[١].

وإذا كان ابن دريد بهذه المرتبة من الحفظ والتوسُّع فإنه سينفرد ضرورةً بألفاظٍ نسيها أو لم يطلع عليها غيره.

ومع هذا فقد نبَّه على الألفاظ التي شكَّ في صحتها و لم يدَعْها غُفْلاً كقوله: "لا أحقه" أو "لا أدري ما صحَّته" أو "زعموا"، وغيرها من الألفاظ التي أوردها السيوطي في المزهر[٢]، وقال في الدفاع عنه: "معاذ الله، هو برئ مما رُمي به، ومَن طالع الجمهرةَ رأى تحرِّيَه في روايته، ولا يُقبل فيه طعن نفطويه؛ لأنه كان بينهما منافرة عظيمة، وقد تقرر في علم الحديث أن كلام الأقران في بعضهم لا يقدح"[٣].

ويبدو أن نسخة ابن فارس من الجمهرة كان فيها بعض الاختلال كما في نسخته من كتاب العين، ويؤيد هذا المقارنة السريعة بين كثير من أقوال ابن دريد التي أوردها ابن فارس في (مقاييس اللغة)، وبين الجمهرة نفسها، ففي المقاييس: (مقو): "الميم والقاف والحرف المعتلّ، يقال فيه: امْقُ هذا مَقْوكَ مالك، أي صُنْه صِيانَتَك مالك، ومَقَوْتُ السَّيف: جَلَوْتُه،

(١) تاريخ بغداد ٢/٥٩٥.

(٢) المزهر ١/١٢٩-١٣٦.

(٣) السَّابق ١/٩٣، وينظر: مقدمة الأستاذ عبد السلام هارون لـــ(الاشتقاق) لابن دريد، ص١٣.

وكذا المِرْآة، قال ابن دريد: جاء بهما يُونس وأبو الخَطَّاب"[١]، والذي في الجمهرة: "جاء به يونس وأبو الخطاب وغيرهما"[٢].

ويؤيد هذا الاختلال ما أورده السيوطي في (بغية الوعاة) عن بعضهم قال: "أملى ابن دريد الجمهرة في فارس، ثم أملاها بالبصرة وببغداد من حفظه؛ فلذلك تختلف النسخ، والنسخة المعوَّل عليها هي الأخيرة، وآخر ما صحَّ نسخة عبيد الله بن أحمد فهي حجة؛ لأنه كتبها من عدة نسخ، وقرأها عليه"[٣]، ولعل نسخة ابن فارس لم تكن هذه النسخة المحكمة فشكَّ في تلك الألفاظ.

وكان ابن دريد كما أشار السيوطي ينبه على شكِّه في صحة الألفاظ التي يشك فيها كقوله في (عدك): "والعدك لغة يمانية **زعموا**، وهو ضرب الصوف بالمطرقة"[٤]، فقوله (زعموا) تؤكد شكه في هذه اللفظة، وقد ساق ابن فارس عبارة ابن دريد هذه دون أن ينبه على شك ابن دريد فيها، بما يوحي بتيقن ابن دريد منها، والأمر ليس كذلك، وعبارة ابن فارس:

"العين والدال والكاف ليس بشيء، إلاّ كلمةً من هَنَوَاتِ ابن دريد،

---

(١) مقاييس اللغة ٣٤١/٥.

(٢) الجمهرة ٩٧٧/٣.

(٣) بغية الوعاة ٧٧/١.

(٤) الجمهرة ٦٦٣/٢.

قال: العَدْك: ضرب الصُّوف بالمِطْرَقة"(١)، فقد نسبها إليه قطعًا، وهو قد تحلل من عهدتها بكلمة (زعموا).

وقد وجدت بعض اللغات اليمانية التي أنكرها ابن فارس مستعملة لدى قبائل يمنية حتى اليوم، كإنكاره قول الخليل: "التَّلَم: مَشَقُّ الكِراب بلغة أهل اليمن"(٢)، وهي الخطوط الطويلة التي يحدثها المحراث في الأرض لوضع البذر فيها، والتَّلم: بهذ المفهوم مستعملةً بتصرُّفاتها لديهم، يقولون للخطِّ الواحد منها (تِلْم) و(تِلْمَة) وللجمع (تَلِم) وللمصدر (تِلام)، والعفل الماضي (تَلَم) والمضارع (يَتْلِم) والأمر (اتْلِم).

ومع كلِّ هذا فقد استأنس ابن فارس ببعض انفردات ابن دريد هذه وصحَّح بها بعض أقيسته كقوله في (عنك): "... وقال ابن دريد: عنَكْتُ الباب وأعنكته: أي أغلقتُه، لغةٌ يمانية، وهذا يصحح ما ذكرناه من قياسِ هذا الأصل الثاني"(٣)، وربما صحَّح بها بعض ما يشك فيه عن الخليل، كقوله: "وذُكر عن الخليل أنَّ الحواسَّ التي هي مشاعرُ الإنسان ربّما سمِّيت جَواسَّ، قال ابن دريد: وقد يكون الجسُّ بالعَيْن، وهذا يصحِّح ما قاله الخليل، ..."(٤).

---

(١) مقاييس اللغة ٢٤٦/٤.

(٢) المصدر السَّابق (تلم) ٣٥٣/١، وراجع العين (تلم) ١٢٦/٨.

(٣) مقاييس اللغة ١٦٥/٤.

(٤) المصدر السَّابق (جسّ) ٤١٤/١، وينظر في موقف ابن فارس من ابن دريد:

=

لا يلتزم بإيراد المشكوك فيه.

لم يلتزم ابن فارس بإيراد جميع الألفاظ التي شك في ثبوتها عن العرب؛ لأن أصول المعاني إنما تستنبط من الألفاظ الثابتة بيقين، ولأن بعضها فيه قذعٌ كقوله في (جعب): "... ويقال الجِعِبَّى والجِعِبَّاء: سافلة الإنسان، وقد أنشد الخليل فيه بيتًا كأنَّه مصنوع، وفيه قَذَعٌ، فلذلك لم نذكره"[(١)]، وما أورده منها مما كان ينبغي تركه وقف وراءه أسبابٌ ذَكر منها:

١- **ذكر العلماء لها؛ فربما تكون صحيحة لديهم،** كقوله في (عهق): "العين والهاء والقاف ليس له قياسٌ مطرد، وقد ذُكِرت فيه كلماتٌ لعلَّها -والله أعلمُ- أن تكونَ صحيحة، ولولا ذكرُهُم لها لكان إلغاؤُها عندنا أولَى"[(٢)]، وعيّن مرة واحدة العالم الذي ذكرها وهو الخليل[(٣)].

(منهج ابن فارس في النقد اللغوي في معجم مقاييس اللغة، -نقد الخليل وابن دريد نموذجًا-، د. محمود عبد الله جفَّال، بمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٧٨، الجزء ٤، ص١٠٩٨-١١١٠.

(١) مقاييس اللغة ٤٦٢/١.

(٢) المصدر السَّابق ١٧١/٤، ومثله في (بيض) ٣٢٧/١، و(ترّ) ٣٣٧/١-٣٣٨، و(تول) ٣٥٩/١، و(كمح) ١٣٧/٥.

(٣) السَّابق (أيس) ١٦٤/١.

٢- **لتعرف**، كقوله في (مأل): "الميم والهمزة واللام، قد ذكروا فيها كلماتٍ ما أحسبها صحيحة، لكنَّني كتبتُها للمعرفة"(١).

٣- **ورودها في الشعر**، كـ(الطُّوبالة) في (طبل): "الطاء والباء واللام ثلاث كلمات ليست لها طِلاَوَةُ كلامِ العرب، وما أدري كيف هي؟ من ذلك الطَّبل الذي يُضْرَب، ويقولون إنَّ الطَّبل: الخَلْق، والثالثة: الطُّوبالة، ولولا أنها جاءت في بعض الشِّعر ما كان لذكرها معنًى، وما أحسبها في غير هذا البيت:

نَعَـــاني حَنَانَـــةُ طُوبالـــةً ... تُسَفُّ يبيسًا مـــن العِشْـــرِقِ(٢)

ويقال هي النَّعْجة"(٣).

---

(١) مقاييس اللغة ٥/٢٩١.

(٢) البيت من المتقارب، لطَرَفة بن العبد في ديوانه، ص٦٥، بشرح الأعلم الشَّنْتمري، و**نَعانِي**: أَخْبَرَنِي بالمَوْتِ، و**حَنانَةُ**: اسْمُ رَاعٍ، ونَصْبَ **طُوبَالَةً** على الشَّتْمِ، كَأَنَّهُ قال: أَعْنِي طُوبَالَةً، (تهذيب اللغة) ٢٩/٣٢١، و**العِشْرِقُ**: شجرٌ، أو نبتٌ ينفرش على الأرض عريضُ الورق، وليس له شوكٌ، ولا يكاد يأكله شيءٌ إلا أن تصيب المعزى منه شيئًا قليلاً، (المحكم) ٢/٣٩٦.

(٣) مقاييس اللغة ٣/٤٤٠-٤٤١.

المانع الثالث: التصحيف

منع التصحيفُ استنباطَ معنى مشتركٍ لجذرٍ واحدٍ وهو (توخ) كما منع من دخول (١٣) استعمالاً في قياس جذورها التي سلمت منه.

والسبب في هذا أن اللفظَ المصحَّفَ صورةٌ غيرُ ثابتةٍ من اللَّفظِ الثَّابت، وأصول المعاني إنما تدرس الألفاظَ الثابتةَ فحسب.

قال في (توخ): "التاء والواو والخاء ليس أصلاً، وذُكِر في كتاب الخليل حرفٌ أُراهُ تَصحيفًا، قال: (تاخَتِ الإصبع في الشَّيء الرِّخْو)، وإنما هذا بالثاء ثاخَتْ"[١].

ولكنَّه في (ثوخ) حكم بأن (ثاخت) مبدلة من (ساخت)، قال: (ثوخ): "الثاء والواو والخاء ليس أصلاً؛ لأن قولهم: (ثاخَت الإصبعُ) إنَّما هي مبدلة من سَاخت؛ وربَّما قالوا بالتاء: تاخت"[٢].

ومثاله في الاستعمالات قوله في (خذع): "الخاء والذال والعين يدلُّ على قَطْع الشَّيء؛ يقالُ: خَذَّعَهُ بالسَّيف: إذا ضربَه ... ويقالُ: نباتٌ مخذَّعٌ: إذا أُكِل أعلاه، وصَحَّفهُ ناس فقالوا مُجدَّع، وليس بشيءٍ"[٣].

---

(١) مقاييس اللغة ٣٥٧/١.

(٢) المصدر السَّابق ٣٩٦/١.

(٣) السَّابق ١٦٤/٢.

التعبير عن التصحيف:

الغالب أن يعبر ابن فارس عنه بلفظٍ من مادة (صحف) كالفعل الماضي (صَحَّفَ)(١)، (وصَحَّفه)(٢)، أو المضارع (يُصَحِّف)(٣) أو المصدر (تصحيف)(٤)، وربما عبَّر عنه بـ(الغلط)(٥)، وربما أخلاه منهما مكتفيًا بشرح التغير في الكلمة، كقوله في (بصع): "... قال الدريديّ: بَصَعَ العَرَقُ: إذا رَشَحَ، وذكرَ أنَّ الخليل كان يُنشِد:

تأبى بِدِرَّهَا إذا ما استُكْرِهَتْ ... إلاّ الحَمِيمَ فإنّه يتبَصَّعُ(٦)

بالصاد، يذهب إلى ما ذكرناه، والذي عليه الناس الضَّاد، وهو السَّيَلان"(٧).

---

(١) مقاييس اللغة (جرج) ١/٤٥٠، ومثله (سرّ) ٣/٦٧.

(٢) المصدر السَّابق (خذع) ٢/١٦٤.

(٣) السَّابق (قبّ) ٥/٥.

(٤) نفسه (توخ) ١/٣٥٧، ومثله في (حتل) ٣/١٣٥، و(سدح) ٣/١٥١.

(٥) نفسه (تفر) ١/٣٤٥، ومثله (ظبّ) ٣/٤٦٤، و(عسم) ٤/٣١٥، و(عسف) ٤/٣١٥.

(٦) البيتُ من البسيط، لأبي ذؤيب الهذلي، كما في شرح ديوان الهذليين، للسُّكَّري ١/٣٤.

(٧) مقايس اللغة ١/٢٥٢، ونسخة العين التي بين أيدينا بالصاد، على ما ذكره ابن دريد، ينظر: العين ١/٣١٣.

تعريف التصحيف:

وتدل الاستعمالات التي حكم عليها ابن فارس بالتصحيف على أنه يعني به: تغيير شَكْلِ الكلمة أو معناها إلى شكلٍ أو معنى غير ثابتين.

فالتصحيف عنده على هذا نوعان:

الأوَّل: تصحيفٌ في الشَّكل، وله مظاهر:

١- تغيير حرفٍ ثابتٍ إلى حرفٍ غيرِ ثابت كالسِّين في (عسم): "العين والسين والميم أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على التواءٍ ويُبْسٍ في عُضوٍ أو غيره ... ويقولون: العُسُوم: كِسَر: الخُبْز، وهذا قد رُوِي عن الخليل، ونُراه غلطًا، وهذا في باب الشِّين أصحُّ، وقد ذُكِر ..."[١]، وربما وقع في حرفين من الكلمة كما سبق في (خذع).

٢- تقديمُ حرفٍ على حرفٍ كقوله في (تفر): "التاء والراء والفاء كلمة واحدة، وهي التُّرْفَة، يقالُ: رجلٌ مُترفٌ: مُنَعَّمٌ، ... وفي كتاب الخليل: التُّرفَة: الهَنَةُ في الشَّفَة العُلْيا، وهذا غلطٌ، إنّما هي التُّفرَةُ وقد ذُكِرتْ"[٢].

٣- تشديدُ الحرفِ المخفَّف كقوله في (ظبَّ): "... فأمَّا الذي في الكتاب الذي للخليل: أنَّ الظَّابَّ: السِّلْفُ فأراه غلط على الخليل؛ لأنَّ

(١) مقاييس اللغة (عسم) ٣١٥/٤، ومثله في (سرّ) ٦٧/٣-٦٨.

(٢) المصدر السَّابق ٣٤٥/١، وذكر تلك في (تفر) ٣٥٠/١.

الذي سمعناه الظَّأْب، بالتخفيف -أي: تخفيف الباء- وقد ذُكر في بابه"[١]، أي: في (ظأب) وهناك قال: "الظاء والهمزة والباء كلمتان متباينتان: إحداهما الظَّأب، وهو سِلْف الرَّجُل ..."[٢].

وإذا عدنا إلى العين للخليل نجد أنه يرى جواز الوجهين -التشديد والتخفيف- وأنهما لغتان، ويبدو أن ابن فارس اطَّلع على ما ذكره الخليل أولاً في (ظبَّ) ولم يتنبّه إلى ما ذكره في (ظأب) أو رآه وكان قد نسي ما قرَّره في (ظبَّ)؛ لأن الخليل ذكر في (ظبَّ) لغة التشديد فقط[٣]، ولكنه في (ظأب) ذكر اللغتين معًا بما يقطع بصحة اللغتين ويدفع احتمال التصحيف عنده، يقول الخليل: "والضَّأْبُ: السِّلْفُ ولم أسمعهم يصفون به إلاَّ الرَّجل ... وقد مرَّ في باب التضعيف في لغة من يشدد الباء"[٤]، وهناك قال: "والظَّابَّان يقال: السِّلفان المُتزوِّجان بأُخْتين"[٥].

الثاني: تصحيفٌ في المعنى.

كقوله في (قب): "القاف والباء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على جمعٍ وتجمُّع ... وأمَّا القابَّة فقال ابن السكيت: القَابَّة: القَطْرة من المَطَر، قال: وكان

---

(١) مقاييس اللغة ٣/٤٦٣-٤٦٤.

(٢) المصدر السَّابق ٣/٤٧٣.

(٣) العين (ظبَّ) ٨/١٥٣.

(٤) السَّابق ٨/١٧١-١٧٢.

(٥) نفسه (ظبَّ) ٨/١٥٣.

الأصمعي يصحِّف ويقول: هي الرَّعد، والذي قاله ابن السكيت أصحُّ وأقْيَس؛ لأنَّها تَقُبُّ التُّرْبَ أي تجمعه ..."[١].

وتصحيحه لقول ابن السكيت بشطريه يؤيد ذهابه إلى أنَّ التصحيف يكون في المعنى، وذهب بعضهم إلى أن هذا إلى الغلط أقرب[٢]، وهو رأيٌ سديد.

كيف يعرف التصحيف؟

هناك أسباب متعددة لمعرفة التصحيف أشار ابن فارس في (سحب) إلى أنّ منها مخالفة قياس الجذر، حيث قال في (سحب): "السين والحاء والباء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على جرٍّ شيءٍ مبسوطٍ ومَدِّه ... وناسٌ يقولون: السَّحْب: شدَّة الأكل، وأظُنُّهُ تصحيفًا؛ لأنّه لا قياس له، وإنّما هو السَّحْت"[٣].

والسَّحت: بمعنى شدة الأكل يتناسب مع قياس الأصل المعنوي لـــ(سحت) وفيه يقول ابن فارس: (سحت): "السين والحاء والتاء أصلٌ صحيحٌ منقاس، يقالُ: سُحِت الشيء: إذا استُؤصل، ...ومن الباب: رجلٌ مسحوت الجوف: إذا كان لا يشبَع، كأنَّ الذي يبلعه يُستأصل من جوفِه، فلا يبقى"[٤]، وكأنّ ابن فارس قد لحظ في شدة الأكل استئصالاً سريعًا للأكل.

---

(١) مقاييس اللغة ٥/٥، ومثله في (طفو) ٣/٤١٤.

(٢) المزهر ٢/٣٨١.

(٣) مقاييس اللغة ٣/١٤٢–١٤٣.

(٤) المصدر السَّابق ٣/١٤٣.

ويرى الدكتور عبد الكريم جبل أنَّ (السّحب) بمعنى: شدَّة الأكل يدخل في قياس (سحب)، وأنه ليس تصحيفًا؛ لأنَّ "شدَّة الأكل هي انتقالٌ (سَحْبٌ) للطعام (جَرُّه جرًّا) من مقرِّه إلى جوف الآكل، وما زال لهذا الاستعمال (امتداد) في العامية المصرية المعاصرة، كما أن العرب تقول أيضًا: (رجلٌ سَحْبان: أي: جُراف، يجرُف كلَّ شيء مرَّ به)"[١].

"وأما ورود (السَّحْت) بهذا المعنى –أيضًا– فهو من باب (شبه الترادف) الذي تزخر به العربية"[٢].

وقال في (عهن): "العين والهاء والنون أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على لِينٍ وسُهولة وقِلَّة غذاءٍ في الشَّيء ... فأمَّا الذي يُحْكى عن أبي الجرَّاح[٣] أنّه قال: عَهَنْت عواهن النخل: إذا يَبِسَت تَعْهِنُ عُهونًا، فغلَط؛ لأنَّ القياس بخلاف ذلك ..."[٤].

❁❁❁

---

(١) الدلالة المحورية، ص٩٥–٩٦، وما بين القوسين الأخيرين من لسان العرب (سحب) ٤٦١/١.

(٢) الدلالة المحورية، ص٩٦.

(٣) هو الأسود بن يعفر، شاعرٌ جاهليٌّ، من سادات تميم، (تــ٢٢) قبل الهجرة، انظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء ١٤٣/١، والشِّعر والشُّعراء، لابن قتيبة، ص٢٥٥-٢٥٦، والأعلام ٣٣٠/١.

(٤) مقاييس اللغة ١٧٦/٤-١٧٧.

المانع الرابع: الإبدال

منع الإبدالُ ابن فارس من استنباطِ معنى مشتركٍ لــ(٩٨) جذرًا، كما منعه من إدخال (١٢٢) استعمالاً في قياس المعنى المشترك لجذورها التي سلمت منه.

وذلك؛ لأن الجذرَ المبدلَ أو الاستعمال المبدلَ فرعٌ عن الأصل المبدل منه، وما ورد فيه من معنى إنما هو معنى أصله المبدل منه.

من أمثلته في جذورٍ كاملة (تله): "التاء واللام والهاء ليس أصلاً في نفسه، وذلك أنهم يقولون تَلِه: إذا تحيَّرَ، ثم يقولون إن التاء بدلٌ من الواو"[1]، ومثله (لزق): "اللام والزاء والقاف ليس بأصلٍ؛ لأنَّه من باب الإبدال، يقال لَزِق الشَّيءُ بالشَّيء: يلزَق، مثل لَصِق"[2]، و(لسق): "اللام والسين والقاف ليس أصلاً، وأصله الصاد، يقالُ اللَّسَق: اللَّوَى، وإذا التزقت الرِّئة بالجَنْب قيل لَسِقَ لَسَقًا، والأصل لصق"[3].

ومن أمثلته في الاستعمالات قوله في (فكه): "الفاء والكاف والهاء أصلٌ صحيح يدلُّ على طِيبٍ واستطابةٍ ... فأمَّا التَّفَكُّه في قوله تعالى:

---

(١) مقاييس اللغة ٣٥٤/١.

(٢) المصدر السَّابق ٢٤٤/٥.

(٣) السَّابق ٢٤٨/٥، ومثله (تأط) ٣٩٨/١، و(فلط) ٤٥١/٤.

﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾[(١)]، فليس من هذا، وهو من باب الإبدال، والأصل (تَفَكَّنون)، وهو من التندُّم، وقد مضى ذِكرُه"[(٢)]، أي: في (فكن) وفيها قال: "الفاء والكاف والنون كلمةٌ واحدة، وهي التندُّم، يقال تندَّم وتفكَّنَ بمعنًى"[(٣)].

ويجيز جعلَ اللَّفظِ مبدلاً من أصلين كقوله في (فلص): "الفاء واللام والصاد ليس فيه شيءٌ، لكنَّهم يقولون: الانفلاص: التفلُّت، وفلَّصت الشَّيء من الشَّيء: خَلَّصته، وهذا إن صحَّ فإنَّما هو من الإبدال، والأصل الميم، يقال مَلَّصَ، وممكنٌ أن يكون الأصل الخاء: خَلَّص"[(٤)].

كما يجوِّز في اللفظ أن يكون مبدلاً في حرفين كـ(حزك): "الحاء والزاء والكاف كلمةٌ واحدةٌ أُراها من باب الإبدال وأنها ليست أصلاً، وهو الاحتزاك، وذلك الاحتزام بالثَّوب، فإمَّا أن يكون الكاف بدلَ ميم، وإما أن يكون الزاء بدلاً من باء وأنه الاحتباك، وقد ذكر الاحتباك في بابه"[(٥)].

وقد يجعل جذور باب كامل من الإبدال كـ(باب الزاء والدال وما

---

(١) سورة الواقعة: ٦٥.

(٢) مقاييس اللغة ٤/٤٤٦.

(٣) المصدر السَّابق ٤ /٤٤٦، ومثله في (غمط) ٤/٣٩٦، و(نفل) ٥/٤٥٦.

(٤) السَّابق ٤/٤٥١، ومثله (ثوخ) ١/٣٩٦، و(جمخ) ١/٤٧٧.

(٥) نفسه ٢/٥٣.

يثلهما)[١]، وباب (العين والألف وما يثلثهما) قال: "فأمَّا العين والألف فقد مضى ذِكرُ ذلك، لأنَّ الألف فيه لا بدَّ [أن] تكون منقلبةً عن ياء أو واو، وقد ذكر ذلك، والله أعلم"[٢].

ويجريه في جميع الحروف[٣]، ويطرده في بعضها كإبدال الجيم قافًا، قال في (جرى): "الجيم والراء والياء أصلٌ واحدٌ، وهو انسياحُ الشَّيء ... وأما الجِرِّيَّة: وهي الحَوْصلة فالأصل الذي يعوَّل عليه فيها أنَّ الجيم مبدلة من قاف، كأن أصلها قِرِّيّة، لأنّها تَقْرِي الشَّيءَ: أي تجمعه، ثم أبدَلُوا القافَ جيمًا كما يفعلون ذلك فيهما"[٤].

تسمياته:

ويسميه إبدالاً، وتحويلاً[٥]، وإعلالاً[٦] وتفريعًا[٧]، وحملاً[٨]، وإذا كان في حروف العلّة سماه قلبًا كقوله في (قاب) قال: "القاف والألف

---

(١) مقاييس اللغة ٣/٥٠.

(٢) المصدر السَّابق ٤/٢٠٤.

(٣) وقد استقرأت ذلك في (مقاييس اللغة) فوجدت أمثلةً للإبدال في جميع الحروف.

(٤) مقاييس اللغة ١/٤٤٨.

(٥) المصدر السَّابق (أذ) ١/١٢.

(٦) السَّابق (أسن) ١/١٠٤–١٠٥.

(٧) نفسه (أجح) ١/٦٢، ومثله في (أحد) ١/٦٧، و(ثمأ) ١/٣٨٩.

(٨) نفسه (بهَّ) ١/١٩٣.

والباء، القابُ: القَدْر، وعندنا أنَّ الكلمةَ فيها معنيان: إبدالٌ، وقَلْبٌ، فأمَّا الإبدال فالباء مبدلة من دال، والألف منقلبة من ياء، والأصل القِيدُ"(١)، وربما سماه فيها إبدالاً كما في (هال)(٢)، و(هام)(٣)، وربما سمَّاه في غير حروف العلَّة قلبًا كقوله في (ثجم): "الثاء والجيم والميم ليس أصلاً وهو دوام المطر أيامًا، يقالُ أَثْجَمَتْ: إذا دامتْ أيامًا لا تقلع، وأرى الثاءَ مقلوبةً عن سين"(٤).

تعريفه:

ويعني بالإبدال: إقامةَ الحروفِ بعضَها مقام بعضٍ(٥)، مطلقًا، حيث لم يشترط:

١- تقارب الحروف، فقد أجراه في الحروف التي تباعدت مخارجها كالضاد والهمزة قال في (ضوى): "... ومما شذَّ عن هذا الباب: ضَوَيت إليه أضوِي ضُوِيًّا وأوَيت بمعنًى، ويجوز أن يكون من الإبدال، أن يقام

---

(١) مقاييس اللغة ٤٦/٥، ومثله في قلب الياء ألفًا (خاف) ٢٣٧/٢، وقلب الياء واوًا (ثيل) ٢٩٧/١.

(٢) المصدر السَّابق ٢٧/٦.

(٣) السَّابق ٢٧/٦.

(٤) نفسه ٣٧٢/١، ومثله في (حزم) ٥٤/٢، و(ضبن) ٣٨٨/٣، و(عيل) ١٩٨/٤، ولا يوجد غيرها.

(٥) الصاحبي، ص٣٣٣.

الضَّاد مقام الهمزة"(١).

٢- **واتحاد نوعها**: فقد جوَّز إبدال الحرف المعتل من الصحيح كما في (طلى) قال: "... وقد بقي في الباب ما يبعُد عن هذا القِياس، إلاَّ أنَّهُ في بابٍ آخر، قال الشَّيباني: الطّلاَ: الشَّخص؛ ... فهذا إن صحَّ فهو عندي من الإِبدال، كأنَّه أراد الطَّلَل ثم أبدل إحدى اللامين حرفًا معتلاً، وهو من باب: (تقضِّي البَازِي) وليس ببعيد"(٢).

٣- **واتحاد حركاتها**: فقد أجراه مع اختلاف الكلمتين في الحركات كقوله في (كرب): "... فأمَّا كَرَبَ الشَّيء: دنا، فليس من الباب؛ لأنَّ هذا من الإبدال، وإنَّما هو من القُرْب، لكنهم قالوا بالقاف قَرُب بضم الراء، وقالوا في الكاف كَرَب بفتحها، والمعنى واحد"(٣).

٤- **واتحاد معناها**: فقد أجراه مع افتراق الكلمتين في المعنى كقوله في (خسق): "الخاء والسين والقاف ليس أصلاً؛ لأنَّ السِّين فيه مُبدلةٌ من الزاء، وإنّما يُغَيَّر اللّفظُ ليغيِّر بعضُ المعنى، فالخازق من السِّهام: الذي يرتزُّ إذا أصابَ الهدف، والخاسق: الذي يتعلّق ولا يرتَزُّ ..."(٤).

---

(١) مقاييس اللغة ٣/٣٧٧، ومثله (الجيم والزاء) في (أجل) ١/٦٥.

(٢) المصدر السَّابق ٣/٤١٧.

(٣) السَّابق ٥/١٧٥.

(٤) نفسه ٢/١٨١، وينظر: (ابن فارس الرَّازي)، ص٢٤٤-٢٤٧.

أسباب الإبدال:

ومن خلال معالجته للمبدلات ظهرت الأسباب الآتية:

١- **مخالفة قياس الباب، وموافقة قياس باب آخر،** كقوله في (حرف): "الحاء الراء والفاء ثلاثة أصول: حدُّ الشيء، والعُدول، وتقدير الشَّيء ... وزعم ناسٌ أنّ المُحارَفَ من هذا -أي: تقدير الشَّيء-؛ كأنّه قُدِّر عليه رزقُه كما تقدَّر الجِراحةُ بالمِحْراف، ومن هذا الباب فلان يَحْرُف لِعياله، أي يكسِب، وأجْوَدُ مِن هذا أن يقال فيه إنّ الفاءَ مبدلةٌ من ثاء، وهو من حَرَث: أي كَسَبَ وجَمَعَ، ..."(١)، وفي (حرث): "الحاء والراء والثاء أصلانِ متفاوتان، أحدهما: الجمع والكَسْب، والآخر: أنْ يُهْزَل الشَّيء ..."(٢).

ولكن ليس كل ما تشابه معناه من جذرين يجعله مبدلاً إذا اطرد قياسه في فروعه فقد قال في (زغر): "الزاء والغين والراء أُصَيْلٌ، يقال زَغَر الماءُ وزَخَر، وليس هذا عندي من جهةِ الإبدال؛ لأن قياسَ زَغَر قياسٌ صحيح، وسيجيء في الرباعيّ ما يصحِّحه"(٣)، وهو قوله: "ومن ذلك (الزَّغْرَب) وهو الماء الكثير، فهذا مما زِيدت فيه الزَّاء، والأصل راجع إلى

---

(١) مقاييس اللغة ٢/٤٣.

(٢) المصدر السَّابق ٢/٤٩.

(٣) السَّابق ٣/١٣-١٤.

الغَرَب، وهو من باب كثرة الماء"(١)، وقال في (زخر): "الزاء والخاء والراء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على ارتفاع"(٢).

٢- **التفريق بين المعاني**، كقوله في (خسق): "الخاء والسين والقاف ليس أصلاً؛ لأنَّ السِّين فيه مُبدلةٌ من الزاء، وإنّما يُغَيَّر اللَّفظُ ليغيَّر بعضُ المعنى، فالخازق من السِّهام: الذي يرتزُّ إذا أصابَ الهدف، والخاسق: الذي يتعلَّق ولا يرتَزُّ"(٣).

٣- **اختلاف لهجات العرب**، كقوله في (ميد): "الميم والياء والدال أصلانِ صحيحان: أحدُهما يدلُّ على حركةٍ في شيء، والآخَر على نفعٍ وعطاء ... وأمَّا قوله ﷺ: «مَيْدَ أَنَّا أُوتِينا الكتابَ مِن بعدهم»، أي: غير أنّا، أو على أنَّا، فهو لغة في بَيْد أنَّا"(٤).

---

(١) مقاييس اللغة (باب الزائد على الثلاثي من كتاب الغين) ٣/٥٤.

(٢) المصدر السَّابق ٣/٥٠.

(٣) السَّابق ٢/١٨١.

(٤) نفسه ٥/٢٨٨، ومثله الأُثُن والوُثُن في (وثن) ١/٦١، وختيت وخسيس في (ختّ) ٢/١٥٨، والوكاف والإكاف في (وكف) ٦/١٤٠، والحديث أورده ابن الجوزي في (غريب الحديث) ٢/٣٨١، والأصل المبدل منه بالباء ورد في البخاري ٢/٢ برقم (٨٧٦)، ومسلم ص٣٣١ برقم (٨٥٥): بلفظ «نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بَيْدَ أَنَّهُمْ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا ...».

ونصَّ في (الصاحبي) على أن من مظاهر اختلاف لهجات العرب الإبدال، حيث قال: "**باب القول فِي اختلاف لغات العرب**: اختلاف لغات العرب من وجوه: أحدها: الاختلاف فِي الحركات ... ووجه آخر: وهو الاختلاف فِي إبدال الحروف نحو: (أولئك) و(أُولالِكَ)، ... ومنها: قولهم: (أنَّ زيدًا) و(عَنَّ زيدًا) ... ومنها: الاختلاف فِي الحرف الصحيح يبدلُ حرفًا معتلاً نحو (أمَّا زيد) و(أَيْما زيد)"(١).

٤- **تأثير الحركة السابقة للحرف**، كإبدال الواو ياءً للكسرة قبلها في (روح): "الراء والواو والحاء أصلٌ كبيرٌ مطّرد، يدلُّ على سَعَةٍ وفُسْحَةٍ واطّراد، وأصل [ذلك] كلّه الرِّيح، وأصل الياء في الريح الواو، وإنَّما قلبت ياءً لكسرة ما قبلها"(٢)، وإبدال الياء واوًا للضمة قبلها في (طوب): "... وأمَّا طُوبَى فليس من هذا، وأصله الياء، كأنها فُعْلَى من الطِّيب، فقلبت الياء واوًا للضمَّة"(٣).

٥- **طلب الخفَّة**، كقوله في (مطّ): "الميم والطاء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على مدِّ الشَّيء ... قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ ذَهَبَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ يَتَمَطَّىٰٓ﴾(٤)، قالوا: أصله

---

(١) الصاحبي، ص٢٨-٢٩.

(٢) مقاييس اللغة ٢/٤٥٤، ومثله في (خوف) ٢/٢٣٠، و(زير) ٣/٤٠، و(نوق) ٥/٣٧١.

(٣) المصدر السَّابق ٣/٤٣٠.

(٤) سورة القيامة: ٣٣.

يتمطَّط، فجعلت الطاء الثالثة ياءً للتخفيف، ..."(١).

ونصَّ على هذا السَّبب في الصاحبي فقال: "ومما اختُصَّت بِهِ لغةُ العرب ... قلبهُم الحروف عن جهاتها، **ليكون الثاني أخفَّ من الأول**، نحو قولهم: (ميعاد) وَلَمْ يقولوا: (مِوْعاد) وهما من الوعد، إلاَّ أن اللفظ الثاني أخفُّ"(٢).

٦- **استثقال اجتماع الحرفين المتماثلين**، كقوله في (عنّ): "... فالعُنَّة: وهي الحظيرة، ... يقال: عَنَّنْت البعير: حبسته في العُنَّة، وربَّما استثقلوا اجتماعَ النُّونات فقلبوا الآخرة ياء، كما يقولون:

تَقضِّيَ البازِي إذا البــازِي كَسَــرْ(٣)

فيقولون عَنَّيْت، قال:

قطعتَ الدّهرَ كالسَّــدِمِ المُعَنَّــى تُهدِّر في دِمشــقَ ولا تَــرِيمُ(٤)

يراد به المعنَّن"(٥).

---

(١) مقاييس اللغة ٢٧٣/٥، ولم يمنع الإبدل -هنا- التحقق؛ لأن الأصل (يتمطط)، وهو بناء الجذر (مطط).

(٢) الصاحبي، ص٢٠.

(٣) البيت من الرَّجز، للعجَّاج في ديوانه ٤٢/١، بشرح الأصمعي.

(٤) البيت من الوافر، للوليد بن عقبة كما في شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد (تــ٦٥٦هــ) ٩٤/٣.

(٥) مقاييس اللغة ٢١/٤.

وهذا قريبٌ من السَّابق فكلاهما لأجل الخِفَّة.

٧- **تقارب مخارج الحروف**، كقوله في (سرد): "السين والراء والدال أصلٌ مطَّردٌ منقاس، وهو يدلُّ على تَوالِي أشياء كثيرةٍ يتّصل بعضُها ببعض، من ذلك السَّرْد؛ اسمٌ جامعٌ للدروع وما أشبهها من عمل الحِلَق ... قالوا: والزَّرَّاد إنّما هو السَّرَّاد، وقيل ذلك لقُرب الراء من السين"(١).

كيف يعرف الإبدال؟

أشار ابن فارس إلى علامات اهتدى بواسطتها إلى الإبدال، وقفت منها على الآتي:

١- **تقارب الحروف في المخارج**، كما في (أرش وهرش) قال في (أرش): "الهمزة والراء والشين يمكن أن يكون أصلاً، وقد جعلها بعضُ أهل العلم فرعًا، وزعَمَ أنَّ الأصل الهرشُ، وأنَّ الهمزة عوضٌ من الهاء، وهذا عندي متقارب، لأنَّ هذين الحرفين -أعني الهمزة والهاء- متقاربان، يقولون إياك وهِيَّاك، وأرقْتُ وهرَقت، وأيًّا كان فالكلام من باب التحريش ..."(٢).

---

(١) مقاييس اللغة ٣/ ١٥٧–١٥٨، ومثله في (أرش) ١/٧٩.

(٢) المصدر السَّابق ١/٧٩.

٢- **التصغير**، قال في (موه): "الميم والواو والهاء أصلٌ صحيحٌ واحد، ومنه يتفرَّع كَلِمُه، وهي المَوَه أصل بناء الماء، وتصغيرهُ مُوَيْه، قالوا: وهذا دليلٌ على أنَّ الهمزة في الماء بدلٌ من هاء"[١].

٣- خروج الكلمة عن القياس وتوافقها مع قياس جذرٍ آخر، كقوله في (حرف): "الحاء الراء والفاء ثلاثة أصول: حدُّ الشيء، والعُدول، وتقدير الشَّيء ... وزعم ناسٌ أنّ المُحارَفَ من هذا -أي: تقدير الشَّيء-؛ كأنّه قُدِّر عليه رزقُه كما تقدَّر الجِراحةُ بالمِحْراف، ومن هذا الباب فلان يَحْرُف لِعياله، أي يكسِب، وأجْوَدُ مِن هذا أن يقال فيه إنّ الفاءَ مبدلةٌ من ثاء، وهو من حَرَث: أي كَسَبَ وجَمَعَ، ..."[٢]، وفي (حرث): "الحاء والراء والثاء أصلانِ متفاوتان، أحدهما: الجمع والكَسْب، والآخر: أنْ يُهْزَل الشَّيء ..."[٣].

وهذه العلامة هي الغالبة في وسائل تعرُّفه على المبدلات، وكذا على غيرها من الاستعمالات التي خرجت عن دلالة المعنى المشترك للجذر اللغوي.

---

(١) مقاييس اللغة ٢٨٦/٥، ومثله في (قوع) ٤٢/٥.

(٢) المصدر السَّابق ٤٣/٢.

(٣) السَّابق ٤٩/٢.

مؤاخذات متنوعة:

أُخِذ على ابن فارس في أحكامه بالإبدل أمور منها:

١- عدم صحِّة الحكم بالإبدال.

فقد أخذ عليه الدكتور عبد الكريم محمد حسن جبل أنه – أحيانًا- قد يحكم على الكلمة بالإبدال وهي مناسبة تمامًا لأصل جذرها كما في (أسن) أحد أصليها (التغير) وتحته كلمتان مبدلتان الأولى: الأُسُن: وهو بقيَّة الشَّحم، مبدلة من العُسُن، والثانية: تأسَّنَ تأسُّنًا: إذا اعتلَّ وأبطأ، مبدلة من تأَسَّرَ تأسُّرًا[١]، ومعلوم أن بقية الشحم فيه تغير الرائحة إلى السّوء، والاعتلالُ والبطءُ نوعٌ من التغير عن السَّلامة والسَّرعة، وبالتالي فالحكم بالإبدال –هنا –غير سديد[٢].

ويبدو أن ابن فارس لم يلحظ هذه العلاقة المذكورة، أو أنه لحظها ولكنه رأى أنها بعيدة، ركونًا إلى موافقة هاتين الكلمتين للأصل المبدل منه في المعنى، فقد قال في (عسن): "... ويقال إنَّ العُسُنَ: الشَّحم القديم، وقال الفرَّاء: إذا بقيَتْ من شحم الدَّابّة بقيَّةٌ فذلك العُسُن، ويقال: بعيرٌ حَسَن الإعسان، وأعْسَنَتِ الإبل على شحمٍ متقدِّمٍ كانَ بها"[٣]، وقال: في

---

(١) مقاييس اللغة ١/١٠٤–١٠٥.

(٢) الدلالة المحورية، ص٩٨.

(٣) مقاييس اللغة ٤/٣١٦.

(أسر): "الهمزة والسين والراء أصلٌ واحد، وقياسٌ مطَّرد، وهو الحبس، وهو الإمساك"(١).

٢- ترك الحكم بالإبدال في موضعه:

فقد أخذ عليه الدكتور أمين محمد فاخر -أيضًا- أنه -أحيانًا- يذكر جذورًا مشتركة في حرفين وفي المعنى دون أن يشير فيها إلى الإبدال كما في (لحز) و(لحص) و(لحج)(٢) كلها تدل على ضيقٍ في الشَّيء، وكذا في (لقس) و(لقص)(٣)، و(ثكم) و(ثكن)(٤)، ثم قال: "... ولعله استغنى بحكمه باشتراكها في المعنى عن الحكم بالإبدال فيها بدليل أنه في (مجمل اللغة) يذكر في مادة (ثكن) أن: الثكن جادة الطرق من الإبدال يقولون: ثكم وثكن"(٥).

والحقُّ أنَّ هذا المأخذَ غيرُ سديد؛ لأنَّ ابن فارس لا يرى أنَّ الاشتراك في المعنى وفي أكثر الحروف لازمًا للحكم بالإبدال؛ فقد أسلفنا في خصائص أصول المعانى أنه يرى أنها قد تشترك بين أكثر من جذرٍ

---

(١) مقاييس اللغة ١/١٠٧.

(٢) (لحز) ٥/٢٣٦ و(لحص) ٥/٢٣٧ و(لحج) ٥/٢٤٠.

(٣) (لقص) ٥/٢٦٢ و(لقس) ٥/٢٦٢.

(٤) (ثكم) ١/٣٨٣ و(ثكن) ١/٣٨٤.

(٥) مجمل اللغة، ص١٦١، وينظر: ابن فارس اللغوي، ص٢٩٨.

لغوي، وربما اشتركت بين جذور بابٍ كامل، وتكون حينها أصليةً في كلِّ جذرٍ منها، ولا ينهض الدليل المنقول من (مجمل اللغة) لتأييد هذه الفكرة؛ لما قررنا من تأخر (مقاييس اللغة) في التأليف عليه، وأنهما إن تعارضا قُدِّم مقاييس اللغة، وعلى فرض أنه لم يتراجع عن حكمه بالإبدال بين (ثكم وثكن) تبقى هذه الملاحظة في هذين الجذرين فحسب.

٣- الخلط بين المبدل والمبدل منه.

فقد لاحظ الدكتور أمين محمد فاخر -أيضًا- أنه ربما خلط -أحيانًا- بين المبدل والمبدل منه، كما وقع له في (سلغ) و(صلغ) قال في (سلغ): "السين واللام والغين ليس بأصلٍ، لكنه من باب الإبدال فسينُهُ مُبْدَلة من صاد، يقال سَلَغَت البقرةُ: إذا خرجَ نابُها، فهي سالغ"(١)، وقال في (صلغ): "الصاد واللام والغين ليس بأصلٍ؛ لأنَّه من باب الإبدال، يقال للذي تَمَّ سِنُّه من الضَّأنِ في السَّنةِ الخامسة: صالغ، وقد صَلَغ صُلُوغًا"(٢).

وهذه الملاحظة صحيحة، ويمكن أن يعتذر لابن فارس بأنه أصدر حكمه أولاً بإبدال (سلغ) من (صلغ)، ولكنه لما وصل إلى (صلغ) ودرسها تراجع عن حكمه الأول بأصالتها، وجعلها مبدلة من (سلغ) على

---

(١) مقاييس اللغة ٣/٩٥.

(٢) المصدر السَّابق ٣/٣٠٥ ومثله بين (سقع) ٣/٨٧ و(صقع) ٢/٢٩٧، وينظر: ابن فارس اللغوي، ص٢٤٨-٢٤٩.

أن تكون (سلغ) هي الأصل.

ومن أصرحها في الاستعمالات حكمه بإبدال الزَّمانة من الضَّمانة، قال في (زمن): "... فأما الزَّمانة التي تصِيب الإنسانَ فتُقْعِده، فالأصلُ فيها الضَّاد، وهي الضَّمَانة، وقد كُتِبَتْ بقياسها في الضَّاد"[١]، وفي (ضمن): "... وأمَّا الضَّمانة، وهي الزَّمانة، والضَّمِن: الزَّمِن، فإنَّهُ عندي من باب الإبدال كأنَّ الضاد مبدلة من زاي، ..."[٢]، وهذا لعله سهوٌ، أو تراجعٌ عن الحكم السَّابق.

٤- إبهام موضع الإبدال في الكلمة:

فقد أخذ عليه الدكتور عبد الكريم جبل أنه قد لا يُبيِّن موضع الإبدال في الكلمة؛ فيحتاج الباحث في معجمه للرجوع إلى ما يقاربها من الكلمات كي يعرف الأصل المبدل منه، كقوله في (حضج): "فأما قولهم: حضجت النَّار: أوقدها، فيجوز أن يكون من الباب، ويمكن أن يكون من باب الإبدال"[٣]، وهذا يحتمل أن تكون الجيم بدلاً من الباء، كما في (حضب): "أن مما تدلُّ عليه ما تسعر به النار"[٤]، أو من الواو أو الهمزة

---

(١) مقاييس اللغة ٣/٢٣.

(٢) المصدر السَّابق ٣/٣٧٢.

(٣) السَّابق ٢/٧٥.

(٤) نفسه ٢/٧٥.

حيث ذكر في (حضى) أنه يقال: "حضوت النار إذا أوقدتها ... ويقال حضأتها -أيضًا- بالهمزة"[١]، وليس في باب الحاء والضاد وما يثلثها من المواد ما يقرب من مادة (حضج) غير هاتين المادتين[٢].

٥- عدم ذكر الأصل المبدل منه:

فقد أخذ عليه الدكتور أمين محمد فاخر أنه قد يغفل الأصلَ المبدلَ منه سواء كان ذلك في جذور برأسها كحكمه بإبدال (طوح)[٣] من (طيح) ولم يذكر (طيح)، وكذا (جمخ) من جفخ أو جخف[٤] ولم يذكر مادة (جفخ)[٥]، أو في استعمالات ضمن جذور سليمة من الإبدال كقوله في (بوق): "فأمَّا قولهم: باقَتْهُمْ بائقةٌ: وهي الدَّاهِيَةَ تَنْزِلُ، فليست أصلاً، وأُرَاها مبدلةً من جيم، والبائجة كالفَتْقِ والخَلَلِ، وقد ذكر فيما مضى"[٦]، ولم يذكر في (بوج) ما يدل على ذلك وكل ما ذكره في (بوج) هو: "الباء والواو والجيم أصلٌ حسن، وهو من اللَّمَعان، يقول العرب: تبَوَّج

---

(١) مقاييس اللغة ٢/٧٤.

(٢) الدلالة المحورية، ص٩٧.

(٣) مقاييس اللغة ٣/٤٣٠.

(٤) المصدر السَّابق ١/٤٧٧.

(٥) ابن فارس اللغوي، ص٢٤٩-٢٥٠.

(٦) مقاييس اللغة ١/٣٢٠.

البَرْقُ تَبَوُّجًا: إذا لَمَع"[١].

ولعل ذلك سهوٌ منه، أو أنه يحيل إلى (مجمل اللغة) فقد ذكرها فيه[٢]، أو أنه يحيل إلى موضع ذكرها فيها عرضًا في غير مادتها.

٦- مخالفة الأصل المبدلِ منه للمبدل.

فقد أخذ عليه الدكتور أمين محمد فاخر أنه قد يرجع الكلمة في إحدى المواد إلى مادة أخرى مخالفة لها في المعنى كما في (رجز): "الراء والجيم والزاء أصلٌ يدلُّ على اضطرابٍ ... فأما الرِّجْز الذي هو العذاب، والذي هو الصَّنَم، في قوله جلّ ثناؤه: ﴿وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ﴾[٣]، فذاك من باب الإبدال؛ لأن أصلَه السّينُ؛ وقد ذُكِر"[٤]، ولو رجعنا إلى مادة (رجس) نجد أنه لم يذكر فيها الرجس بمعنى العذاب أو الصنم[٥].

لكنه ذكر ذلك في (مجمل اللغة)، حيث قال في (رجز): "الرجز: العذاب، وهو من الرجس -أيضًا-"[٦]، وهذا يدل على أنَّ ابن فارس أثناء

---

(١) مقاييس اللغة ٣١٥/١.

(٢) مجمل اللغة، ص١٣٨.

(٣) سورة المدثر: ٥.

(٤) مقاييس اللغة ٤٨٩/٢-٤٩٠.

(٥) المصدر السَّابق ٤٩٠/٢ وينظر: ابن فارس اللغوي، ص٢٥٠.

(٦) مجمل اللغة، ص٤٢٠.

تأليفه لمقاييس اللغة كان مستظهرًا لمجمل اللغة، بحيث يُخيَّل إليه أنه ذكر اللفظ في (مقاييس اللغة) وهو في (مجمل اللغة).

٧- تأصيل المبدل مع عدم ربطه بالأصل المبدل منه.

فقد حكم بأن الجذر (هام) مبدل ضمن جذور (باب الهاء والألف وما يثلثهما) قال: "ولا تكون الألف إلا مبدَلة"(١)، ثم استنبط له معنى مشتركًا فقال: "الهاء والألف والميم أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على عُلُوٍّ في بعض الأعضاء، ثم يستعار، فالهامة: الرَّأْس، والجمع هامٌ وهامات، وسيِّد القومِ: هامةٌ، على معنى التَّشبيه ..."(٢)، ولم يربطه بـ(هوم) أو (هيم)، حيث يفترض أن يكون أحدهما أصلاً له، بل هناك تباين في المعنى بينهما وبينه، ففي (هوم): "الهاء والواو والميم كلمة، يقولون: هَوَّمَ الرَّجُل: إذا هزَّ رأسَه من النُّعاس"(٣)، وفي (هيم): "الهاء والياء والميم كلمةٌ تدلُّ على عطشٍ شديد ..."(٤).

۞۞۞

(١) مقاييس اللغة ٦/٢٧.

(٢) المصدر السَّابق ٦/٢٧.

(٣) السَّابق ٦/٢١.

(٤) نفسه ٦/٢٦.

المانع الخامس: القلب المكاني

منع القلبُ المكانيُّ استنباط المعنى المشترك لــ(١٠) جذور، كما منع دخول (١٩) استعمالاً في قياس جذورها التي سلمت منه.

وذلك؛ لأنَّ المعنى الذي تحمله الكلمةُ المقلوبة هو معنى أصلها المقلوبة عنه، وأصول المعاني قائمةٌ على تعليل المعاني الأصلية للكلمات.

ومن أمثلته في الجذور (محت): "الميم والحاء والتاء ليس بأصل، إنَّما هو مقلوب، يقولون: المَحْت: الشَّديد من كلِّ شيء، ويومٌ مَحْتٌ: شديدُ الحرّ، والأصل الحَمْتُ"[(١)]، و(معق): "الميم والعين والقاف ليس بأصلٍ وإنما هو من باب القلب، وأرضٌ مَعِيقة كعميقة، ..."[(٢)].

ومن أمثلته في الاستعمالات قوله في (جحم): "الجيم والحاء والميم عُظْمُها به الحرارةُ وشدَّتُها ... فأما قولهم أحجم عن الشَّيء: إذا كع عنه فليس بأصل؛ لأن ذلك مقلوب عن أحجم وقد ذكر في بابه"[(٣)]، ومثله في (حمد): "الحاء والميم والدال كلمةٌ واحدة وأصلٌ واحدٌ يدلُّ على خلاف الذمّ ... فإنْ سأل سائلٌ عن قولهم في صوت التهاب النَّار الحَمدَة؛ قيل له: هذا ليس من الباب؛ لأنه من المقلوب وأصله حَدَمة، وقد ذكرت في

(١) مقاييس اللغة ٣٠٣/٥.

(٢) المصدر السَّابق ٣٣٤/٥، ومثله في (ثتن) ٤٠٣/١، و(قوف) ٤٢/٥.

(٣) السَّابق ٤٢٩/١.

موضعها"[١].

وإذا لم يغيِّر القلبُ المعنى لم يمنع من تحقق المعنى المشترك كقوله في (علط): "العين واللام والطاء مُعظَمه على صحّته إلصاق شَيءٍ بشيء، أو تعليقُه عليه ... فأمَّا البعير العُلُط والنَّاقةُ العُلط: وهي التي ليس في رأسها رَسَنٌ، فليس من هذا الباب، وإنما ذلك مقلوبٌ، والأصل عُطُل، وهي المرأة التي لا حَلْيَ لها والقياس واحد"[٢].

تسمياته:

يسميه قلبًا دون إضافة قيد (المكاني)، وسماه مرة واحدةً إبدالاً، وذلك في (شده) قال: "الشين والدال والهاء كلمة من باب الإبدال يقال شده الرَّجل دهش"[٣]، وهذا من باب التوسُّع في إطلاق المصطلحات؛ لكون القلب نوعًا من التبدُّل في بنية الكلمة، وقد مضى أنه عبَّر بالقلب مريدًا به الإبدال في الحروف المعتلَّة دائمًا، وفي الحروف الصحيحة أحيانًا[٤].

ويكتفي أحيانًا بذكر الوجهين في الكلمة دون النَّصِّ على القلب، كقوله في (وشب): "الواو والشين والباء: كلمة يقال: أوباشٌ من النَّاس

---

(١) مقاييس اللغة ٢/١٠٠.

(٢) المصدر السَّابق ٤/ ١٢٤–١٢٦، ومثله في ٢/٤٧٢–٤٧٣.

(٣) السَّابق ٣/٢٥٦.

(٤) ص٤٠١–٤٠٢.

وأوشاب"[١].

تعريفه:

ويعني به: تقديم أحد حروف الكلمة على الآخر، على حدِّ قوله في (بيغ): "الباء والياء والغين ليس بأصلٍ والذي جاء فيه تبيَّغ الدمُ: وهو هَيْجُه قالوا: أصله تبغَّى فقدمت الياء وأخرت العين كقولهم: جذب وجبذ وما أطيبه وما أيطبه"[٢].

أسبابه:

أشار ابن فارس إلى أن من أسباب القلب المكاني اختلافُ لهجات العرب، كقوله في (ثتن): "الثاء والتاء والنون ليس أصلاً؛ وإنما قلنا ليس أصلاً؛ لأنهم يقولون مرة (تَثَنَّتْ) ومرةً (تَنَثَّتْ)"[٣]، وفي الصاحبي: "باب القول في اختلاف لغات العرب ... ومنها الاختلاف في التقديم والتأخير نحو: صاعقة وصاقعة"[٤].

أقسامه:

زاد ابن فارس في (الصَّاحبي) نوعًا آخر للقلب، وهو القلب

---

(١) مقاييس اللغة ٦/١١٤، أي: أخلاط، كما في (وبش) ٦/٨١.

(٢) المصدر السَّابق ١/٣٢٧-٣٢٨.

(٣) السَّابق ١/٤٠٣.

(٤) الصاحبي، ص٢٨.

المركَّب، ويكون في (القصَّة) أي: الجملة، ومثَّل له بنحو قوله تعالى: ﴿وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَرَاضِعَ مِن قَبْلُ﴾[١]، ثم قال: "ومعلوم أن التحريم لا يقع إلا على مَن يلزَمُه الأمر والنّهي، وإذا كان كذا فالمعنى: وحرَّمنا على المراضع أن يرضِعْنَه، ووجه تحريم إرضاعه عليهن أن لا يقبَل إرضاعهنَّ حتى يُرَدَّ إلى أُمِّه"[٢].

وأما القلب في الكلمة فهو القلب المفرد وهو الذي استعمله وأورد أمثلته في (مقاييس اللغة) ثم قال عنه: "وهو كثير وقد صنَّفه علماءُ اللغة، وليس من هذا فيما أظنُّ من كتاب الله جلَّ ثناؤه شيءٌ"[٣].

وقد أنكر عليه الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة رحمه الله إنكارَه وقوع القلب المفرد في القرآن؛ لوروده في بعض القراءات القرآنية كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُواْ مِنْهُ خَلَصُواْ نَجِيًّا﴾[٤]، قرأها ابن كثير ﴿استأيسوا﴾ بتقديم الهمزة على الياء[٥]، وكقوله تعالى: ﴿وَلَا

(١) سورة القصص: ١٢.

(٢) الصاحبي، ص٣٢٩-٣٣١.

(٣) السَّابق، ص٣٢٨.

(٤) سورة يوسف: ٨٠.

(٥) إبراز المعاني، لأبي شامة، ص٥٣٧، والسَّبعة، لابن مجاهد، ص٢٦٠، والنشر، لابن الجزري، ص٣٠٣.

تَأْيْـَٔسُواْ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ ﴾[١]، قرأها بعضهم: ﴿ وَلَا تأيسوا مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً ﴾[٣] قرئت في السبعة ﴿ضئاءً﴾ بتقديم الهمزة[٤]، وقرّر أنَّ ﴿ ٱلطَّٰغُوتُ ﴾ مقلوبٌ من **الطُّغْيان** قُدِّمت الياءُ فيه على الغين، وقد تكرَّر في القرآن ثماني مرَّات[٥].

ولم يذكر ابن فارس الطاغوت في مادة (طغى)، ولعله لا يرى وقوع القلب فيها، كبعض العلماء[٦]، كما أنَّه لم يشر في مادة: (يئس) و(أيس) إلى أن أحدَهما مقلوبٌ من الآخر[٧]، ولعله -أيضًا- لم يطلع على هذه القراءات، أو اطلع عليها ولم يتنبّه إلى القلب فيها.

ويذهب الدكتور أمين فاخر إلى أنَّ "ما ذكره الأستاذ عضيمة أمثلةٌ قليلةٌ نادرة لم ينظر إليها ابن فارس؛ لأنها جاءت بقراءآت أخرى غير قراءة

---

(١) سورة يوسف: ٨٧.

(٢) إبراز المعاني، ص٢٣٧، والسَّبعة، ص٢٦١، والنَّشر، ص٣٠٣.

(٣) سورة يونس: ٥، ومثله في الأنبياء: ٤٨، والقصص: ٧١.

(٤) السَّبعة، ص٢٤١، والنَّشر، ص٣٠٣، والتيسير، ص٣٠٧.

(٥) المغني في تصريف الأفعال، ص٥٦-٦٠، وتكرر ﴿ ٱلطَّٰغُوتُ ﴾ في سورة البقرة: ٢٥٦، ٢٥٧، والنساء: ٥١، ٦٠، ٧٦، والمائدة: ٦٠، والنحل: ٣٦، والزمر: ١٧.

(٦) أشار إليهم أبو حيان في البحر الميحط ٢/٢٨٢.

(٧) مقاييس اللغة (أيس) ١/١٦٤، و(يأس) ٦/١٥٦.

حفص مما جعله لا يعترف بوجود القلب المكاني في القرآن الكريم"(١).

والواقع أن ابن فارس لم يقطع بنفي هذا النَّوع من القرآن، وإنما ظنَّ ذلك ظنًّا، وعبارته: "وليس من هذا فيما أظنُّ من كتاب الله جلّ ثناؤه شيءٌ"، بمعنى أنه حين أطلق هذه العبارة لم يكن يتذكر مثالاً لهذا النوع في القرآن.

مؤاخذات متنوعة:

أخذ الدكتور أمين محمد فاخر على ابن فارس في دراسته للقلب المكاني ثلاث مؤاخذات وهي:

١- الخلط بين المقلوب والمقلوب منه.

حيث ذهب الدكتور إلى تناقض ابن فارس في تعيين الأصل المقلوب منه، كقوله في (خنز): "الخاء والنون والزاء كلمةٌ واحدةٌ من باب المقلوب، ليست أصلاً، يقال: خَنِزَ اللحم خَنَزًا: إذا تغيَّرَتْ رائحتُه وخَزِن، وقد مَضَى"(٢)، والذي مضى قوله في (خزن): "الخاء والزاء والنون أصلٌ يدلُّ على صيانة الشَّيءِ ... فأمَّا خَزِنَ اللَّحمُ: تغيَّرَتْ رائحتُه، فليس من هذا، إنما هذا من المقلوب والأصل خنِزَ، وقد ذُكِر في موضعه ..."(٣).

---

(١) ابن فارس اللغوي، ص٤٢٠.

(٢) مقاييس اللغة ٢/٢٢٢.

(٣) المصدر السَّابق ٢/١٧٨-١٧٩.

٢- نفي الأصالة عن الجذر لوجود استعمال واحد مقلوب.

حيث ذهب الدكتور إلى أن ابن فارس "أحيانًا يعتبر الكلمة (الجذر) ليست أصلاً إذا كان بعض كلماتها مقلوبًا"[١].

واستدل على ذلك بثلاثة جذور الأول: (دأث): "الدال والهمزة والثاء ليس أصلاً؛ لأن الدَّأْثاءَ-وهي الأَمَةُ- مقلوبةٌ من الثأْداء، على أنَّهم يقولون: دَأَثْتُ الطّعام: أكلتُه"[٢]، والثاني: (تعب): "التاء والعين والباء كلمةٌ واحدة، وهو الإعياء ... فأما قولهم أُتْعِبَ العظمُ: إذا هِيضَ بعد الجَبْرِ، فليس بأصلٍ، إنّمَا هو مقلوبٌ من أُعْتِبَ، وقد ذُكر في بابه"[٣]، والثالث: (حطم): "الحاء والطاء والميم أصلٌ واحد، وهو كَسْر الشَّيء ... وحُطْمة السَّيل: دُفَّاعُ مُعظَمِهِ، وهذا ليس أصلاً؛ لأنه مقلوب من الطُّحْمة"[٤].

والنظر في أحكام ابن فارس في هذه الجذور التي استند إليها الدكتور فاخر يقودنا إلى خلاف ما ذهب إليه؛ ذلك أن ابن فارس في (تعب) و(حطم) حكم على الجذرين بالأصالة واستبعد استعمالين منهما من دلالة الجذر؛ لأنهما مقلوبان على وفق منهجه، ولم ينف الأصالة عن الجذر

---

(١) ابن فارس اللغوي، ص٢٤٢.

(٢) مقاييس اللغة ٢/٣٢١.

(٣) المصدر السَّابق ١/ ٣٤٨.

(٤) السَّابق ٢/٧٨، وينظر: ابن فارس اللغوي، ص٢٤٢.

كاملاً، وقوله عن كلٍّ من الاستعمالين إنه (ليس أصلاً) لا إشكال فيه؛ لأنَّه عناهما و لم يعنِ الجذر، وقد سبق أنه يطلقُ على الاستعمال المفرد أصلاً[1]، ويقصد بأصالته ثبوته أو سلامته من التغييرات اللفظية كالإبدال والقلب ونحوهما.

وفي (دأث) نفى عنه ابن فارس الأصالة؛ لاعتماده على استعمال واحد ثابت وهو مقلوب، فكأن ذلك الاستعمال هو الجذر عينه، وأما الاستعمال الآخر فإنه شك فيه وأورده بصيغة من صيغة الشك عنده وهي قوله "على أنَّهم يقولون: دَأَثْتُ الطَّعام: أكلتُه"، وقد مضى أن ابن فارس لا يبني الأصول على الاستعمالات التي شك في ثبوتها عن العرب.

٣- جعل المقلوب أصلاً.

وأخذ عليه الدكتور فاخر –أيضًا– أنه يخالف منهجه –أحيانًا– فيجعل المقلوب أصلاً كما في (بلت): "الباء واللام والتاءُ أصلٌ واحد، وهو الانقطاع، وكأنَّه من المقلوب عن بَتَل، يقول العرب: تكلَّم حَتّى بَلِتَ، قال الشَّنْفرَى:

عَلَى أُمِّها وَإنْ تُخاطِبْكَ تَبْلَتِ"[2]

---

(١) ص١٢٤، و١٥٨-١٦٠.

(٢) مقاييس اللغة ٢٩٥/١، وينظر: ابن فارس اللغوي، ص٢٤٤، والبيت من الطويل، في ديوان الشَّنفرى، ص٣٣، والمفضليَّات ١٠٩/١، وصدره فيهما:

كأنَّ لها في الأرض نسيًا تَقُصُّه عَلَى أُمِّها، وَإنْ تكلِّمْك تَبْلَتِ

والواقع أنَّ ابن فارس لم يخالف منهجه -هنا- حيث حكم بأصالة الجذر (بلت) على غالب ظنِّه، ثم جوَّز أن يكون من القلب، وفعل مثل هذا في (جره)[1]، ولهذا نظائر كثيرة في موانع متعددة، وقد عقدتُ لهذه النظائر مبحثًا خاصًّا هو المبحث الخامس من هذا الفصل بعنوان: (التردد بين التأصيل والموانع).

٤- التراجع عن بعض أحكام القلب.

حكم ابن فارس في (مقاييس اللغة) بأصالة (بكل) و(لبك) حيث قال في (بكل): "الباء والكاف واللام أصلان، أحدهما: الاختلاط وما أشبَهه، والآخَر: إفادةُ الشَّيءِ وتَغَنُّمُه"[2]، وفي (لبك): "اللام والباء والكاف أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على خَلْط شيءٍ بشيءٍ"[3]، ولكنه في الصاحبي حكم بالقلب فيهما حيث مثَّل للقلب المفرد بنحو قولهم: "بَكلَ ولبَكَ"[4]، ويبدو أنه لاحظ اشتراكهما في الدلالة على الخلط فتراجع عن حكمه بأصالتهما معًا إلى أصالة واحدٍ منهما وقَلْب الثاني منه، وهذا في الواقع تراجعٌ منه؛ لأن الصاحبي متأخِّرٌ في التأليف عن (مقاييس اللغة).

---

(١) مقاييس اللغة ١/٤٤٧.

(٢) المصدر السَّابق ١/٢٨٣.

(٣) السَّابق ٥/٢٣١.

(٤) الصاحبي، ص٣٢٩.

المانع السادس: الإتباع

منع الإتباعُ استنباطَ المعنى المشترك في جذرين، كما منع (٧) استعمالات من الدخول في المعنى المشترك لجذورها السَّالمة منه.

والجذران هما (بيص) و(يبّ)، قال في (بيص): "الباء والياء والصاد ليس بأصلٍ؛ لأنَّ بَيْصَ إتْباعٌ لحَيْص، يقال: وقع القومُ في حَيْصَ بَيْصَ: أي اختلاطٍ، قال:

قد كنتُ خرَّاجًا ولوجًا صيرفا لم تَلْتَحِصْنِي حَيْصَ بَيْصَ لَحَاصِ"(١)

وقال في (يبّ): "الياء والباء كلمة واحدة وهي اليَبابُ، إتْباع للخراب، وربَّما أفردُوها فقالوا:

أخْبَرَتْ عن فِعالِه الأرضُ واستَنْـــ
ــطَقَ منها اليَبَابَ والمعمورا"(٢)

ومن الاستعمالات السَّبعة قوله في (ليغ): "اللام والياء والغين كلمة، يقولون: الألْيَغ: الذي لا يُبِين الكَلام، وأمَّا قولهم: هو سَيِّغٌ لَيِّغ، فإتباعٌ،

(١) مقاييس اللغة ٣٢٦/١، والبيت من الرَّجز، لأميَّة بن أبي عائذ الهذلي في شرح السُّكَّري لأشعار الهذليين، ص١٧٩.

(٢) مقاييس اللغة ١٥١/٦، والبيت من الخفيف، للكميت بن زيد الأسدي في ديوانه، ص١٦٨.

للشَّيء السَّهل المنساغ"[١]، وفي (جوس): "الجيم والواو والسين أصلٌ واحد، وهو تخلُّل الشَّيء ... وأما الجُوس فليس أصلاً؛ لأنه إتباع للجُوع؛ يقال: جُوعًا له وجُوسًا له"[٢]، وفي (نبث): "النون والباء والثاء أصلٌ يدلُّ على إبراز شيء ... وقَوْلهم: خبيثٌ نبيث، إنَّما هو إتباع"[٣]، وفي (مضر): "الميم والضاد والراء أصلٌ صحيحٌ قليلُ الفروعِ، فالمَضْر بناء قولِك لبن مَضِرٌ وماضِر: شديد الحُموضة ... وقولهم: ذهب دَمُه خِضْرًا مِضْرًا: أي باطلاً، إتْباعٌ وليسَ من الباب"[٤].

تعريف الإتباع:

ويعني ابن فارس بالإتباع: "أن تُتْبَعَ الكلمةُ الكلمةَ على وزنها أو رويِّها إشباعًا وتأكيدًا"[٥].

وقسَّمه في كتابه (الإتباع والمزاوجة) إلى قسمين الثاني منهما: "أن تكون الثانية -أي الكلمة التابعة- غير واضحة المعنى ولا بيّنة الاشتقاق، وكذا رُوي أن بعض العرب سئل عن هذا الاتباع، فقال: هو شيءٌ نَتِد

(١) مقاييس اللغة ٥/٢٢٤.

(٢) المصدر السَّابق ١/٤٩٥.

(٣) السَّابق ٥/٣٧٩، ومثله في (وقر) ٦/١٣٢-١٣٣، و(يرّ) ٦/١٥٢.

(٤) نفسه ٥/٣٣١.

(٥) الصَّاحبي، ص٤٥٨.

به كلامنا"[١]، وواضحٌ من هذا أنَّ عدم تحقق المعنى المشترك في الإتباع راجع إلى غموض معنى الكلمة التابعة وخفاء اشتقاقها، ولهذا فالغرض منها لفظيٌّ وهو الإشباع والتأكيد على طريقة التوكيد اللفظي، وهو الشد والتقوية المفهوم من قول ذلك العربيّ: "هو شيء نَتِد به كلامنا"، وعلى هذا فلا تستعمل الكلمةُ الثانية مفردة إلا نادرًا؛ لأنَّ عدمَ وضوح معناها أو اشتقاقها لا يساعدها على الاستقلال عن اللفظ المتبوع، فوجب أن تبقى تابعةً له.

والنوع الثاني هنا والأول هناك: "أن تكون الكلمةُ الثانيةُ ذاتَ معنى معروف، إلا أنها كالإتباع لما قبلها"[٢]، وكأن ابن فارس أراد أن يخرج هذا النوع من الإتباع؛ لوضوح معنى الكلمة الثانية، فلم تعد مفتقرةً لملازمة الكلمة المتبوعة، إلا أن ورودهما معًا جعلهما كالإتباع وليس إتباعًا حقيقيًا، وقد عبر ابن فارس بهذا الأسلوب (كالإتباع) مرة واحدة في (مقاييس اللغة)، وذلك في (رمّ) فقال: "الراء والميم أربعة أصول، أصلان

---

(١) الإتباع والمزواجة، ص٢٨.

(٢) المصدر السَّابق، ص٢٨، وقد ورد قول ابن فارس: "إلا أنها كالإتباع لما قبلها" في المزهر ٤١٤/١، تابعًا للقسم الأول، وتبعه بعض المُحْدثين كالدكتور أمين محمد فاخر، في كتابه (ابن فارس اللغوي)، ص٤٤٠، ونسختُهُ (الإتباع والمزاوجة) على ما أثبتُّه، وهو الأوفق من حيث المعنى كما وضَّحْته.

متضادَّان، أحدهما: [لَمُّ] الشَّيءِ وإصْلاحه، والآخر: بَلاؤُه، وأصلان متضادّان، أحدهما: السكوت، والآخر: خِلافُه ... فأمَّا قولُهم: "ما عَنْ ذلك الأمرِ حُمٌّ ولا رُمٌّ" فإنَّ معناه: ليس يحول دونَه شيءٌ وليس الرُّمُّ أصلاً في هذا؛ لأنه كالإتباع ..."[١]، وإن كان الغالب تعبيره بـــ(الإتباع) حتى في الكلمات التابعة التي ظهر معناها وموافقتها للمعنى المشترك كقول العرب: (أتى ساغبًا لاغبًا) قال في (سغب): "أصل واحد يدل على الجوع"[٢] وفي (لغب): "أصل واحد يدل على ضعف وتعب ... وأتى ساغبًا لاغبًا أي: جائعًا تعبًا"[٣]، فقد وضَّح معنى (لاغبًا) وأدخلها في قياس (لغب).

ومثله قولهم: (جائع نائع)، قال في (نوع): "النون والواو والعين كلمتانِ: إحداهما تدلُّ على طائفةٍ من الشَّيء مماثلةٍ له، والثانية: ضربٌ من الحَركَة.

الأوَّل: النَّوع من الشَّيء: الضَّرْب منه، وليس هذا من نَوْعِ ذاك.

والثاني: قولهم: ناعَ الغُصن يَنوعُ: إذا تمايَلَ، فهو نائع، وقال بعضهم: لذلك يقال (جائع نائع)، أي مضطرب من شِدَّة جُوعه مُتمايِل،

---

(١) مقاييس اللغة ٣٧٨/٢، ٣٨٠.

(٢) المصدر السَّابق ٧٧/٣.

(٣) السَّابق ٢٥٦/٥-٢٥٧.

ويَدْعُون على الإنسان فيقولون: جُوعًا له ونُوعًا له"[١].

ومثله قولهم: (السَّامّة واللامَّة) قال في (لم): "اللام والميم أصلُه صحيحٌ يدلُّ على اجتماعٍ ومقارَبَة ومُضامَّة ... فأمَّا العين اللاَّمَّة، فيقال: الأصل مُلِمَّة، لمّا قُرِنت بالسَّامّة قيل لامَّة، وهي التي تُصيب بالسُّوء، وهو ذلك القياس"[٢].

ومثله في (لبك): "اللام والباء والكاف أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على خَلْط شيءٍ بشيء ...ومن الباب: ما ذقت عبَكةً ولا لَبَكة: يقولون: هي اللُّقمة من الحَيْس"[٣]، و(لقمة الحَيْس) دائمًا تكون مخلوطة.

وقد يتردد في كون الكلمة من الإتباع المانع من تحقق المعنى المشترك أو الثاني؛ تبعًا لظهور معنى الكلمة واشتقاقها أو خفائهما كقوله في (معن): "الميم والعين والنون أصلٌ يدلُّ على سهولةٍ في جريانٍ أو جريٍ أو غير ذلك ... ويقولون: "ماله سَعْنَةٌ ولا مَعْنَةٌ" وهو من الإتباع، ويجوز أن يكون من الباب، أي ماله كثيرٌ ولا قليلٌ يسهل خَطَرُه"[٤].

---

(١) مقاييس اللغة ٥/٣٧٠-٣٧١.

(٢) المصدر السَّابق ٥/١٩٧- ١٩٨، وقد عدَّ هذا الاستعمال من الإتباع في (الإتباع والمزاوجة)، ص٦٥.

(٣) مقاييس اللغة ٥/٢٣١-٢٣٢، وقد عدَّ هذا الاستعمال من الإتباع في (الإتباع والمزاوجة)، ص٦١.

(٤) مقاييس اللغة ٥/٣٣٥.

لايشترط الانفراد والخلوّ من الواو.

ولا يشترط ابن فارس للقول بالإتباع عدم استعمال الكلمة التابعة مفردة، نصَّ على ذلك في (يب) قال: "الياء والباء كلمة واحدة وهي اليَبابُ، إتْباعٌ للخراب، وربَّما أفردُوها فقالوا:

أخْبَرَتْ عن فِعالِه الأرضُ واستَنْـــــ
ـــطَقَ منها اليَبَـــابَ والمعمـــورا"[١]

وقال في (في الإتباع والمزاوجة): "ويقال: «خراب يباب»، وقد يفرد اليباب قال عمر بن أبي ربيعة:

كسَتِ الرِّياحُ جديدَها منْ تُرْبِها   دُقَقًا وأصبَحتِ العِراصُ يَبابـــا[٢]

فهذا إتباعٌ إلا أنه أفرده"[٣].

وقد ظنَّ الدكتور أمين فاخر أنَّ ابن فارس يشترط في الإتباع ألا تستعمل الكلمة التابعةُ مفردة[٤]، كما اشترط ذلك جماعة من علماء اللغة

---

(١) مقاييس اللغة ٦/١٥١، والبيت سبق تخريجه، ص٤٢٦.

(٢) البيت في ديوانه، ص٤٢٢، قال محققه: "الدُّقَق: جمع دُقَّة -بالضم- وهي التُّرابُ النَّاعمُ الذي تكتسحه الريح من الأرض، والعِراص: جمع عَرَصَة: وهي ساحة الدار".

(٣) الإتباع والمزاوجة، ص٢٩-٣٠.

(٤) ابن فارس اللغوي، ص٤٤٤.

كالكسائي (تـ١٨٩هـ)[١]، وابن دريد (تـ٣٢١هـ)[٢]، والفارابي (تـ٣٥٠هـ)[٣].

ولا يشترط ابن فارس في الإتباع –أيضًا– أن تخلو الكلمة الثانية من الواو، فقد حكم به مع وجوده في قول العرب: «ماله سَعْنَةٌ ولا مَعْنَةٌ»[٤] وقولهم: "جُوعًا له وجُوسًا له"[٥] وقولهم: "يَحُفُّ ويَرُفُّ"[٦]، وغيرها.

الفرق بين الإتباع والمزاوجة:

لم يذكر ابن فارس (المزاوجة) في (مقاييس اللغة)، كما لم يذكرها بهذا المصطلح في (الصاحبي)، ويظهر أنه يرى أنها مرادفة للإتباع، مع اختصاصها عنه بتخالف الكلامين المتتاليين في المعنى، وكون كلٍّ منهما جملةً غالبًا، وانفصالهما عن بعضهما.

ويؤيد هذا الترادف أمران:

١- تماثل قسميهما الذين صدَّر بهما كتابه (الإتباع والمزاوجة) حيث قال: "هذا كتاب الإتباع والمزاوجة وكلاهما على وجهين:

---

(١) المزهر ٤١٥/١.

(٢) الجمهرة (شهل) ٨٨١/٢، وينظر: المزهر ٤٢٤/١.

(٣) ديوان الأدب ١٨٩/١ وينظر: المزهر ٤٢٣/١-٤٢٤.

(٤) مقاييس اللغة (معن) ٣٣٥/٥. .

(٥) المصدر السَّابق (جوس) ١/ ٤٩٥.

(٦) السَّابق (رفَّ) ٣٧٦/٢.

الأول: أن تكون كلمتان متواليتان على رويٍّ واحد، والوجه الآخر: أن يختلف الرَّويَّان، ثم تكون بعد ذلك على وجهين:

أحدهما: أن تكون الثانية ذات معنى معروف، إلا أنها كالإتباع لما قبلها، والآخر: أن تكون الثانية غير واضحة المعنى ولا بيِّنة الاشتقاق ..."[1].

٢- تجويزه وقوع المصطلحين معًا في التركيب الواحد كقوله: "قال الأصمعي: رجل خياب تياب، قال: خياب: من خاب، وتياب: تزويج، وهو يصلح أن يكون إتباعًا، ويقال: خياب هياب"[2]، ومثله عنونته لباب الباء من كتاب (الإتباع والمزاوجة) بهما معًا حيث قال: (باب ما جاء من الإتباع والمزاوجة على الباء) ثم ذكر قول العرب: "إنه لساغبٌ لاغب، ... ويقولون: رجلٌ حريبٌ سليب، ... ويقولون: خَبٌّ ضَبٌّ، ... ويقال: خَرابٌ يَباب ..."[3]، وهذه الجمل تدخل في المصطلحين معًا؛ تبعًا للعنوان، وإن كان قد عدَّها من الإتباع في (الصاحبي) باستثناء (رجلٌ حريبٌ سَليب)[4]، وفي (مقاييس اللغة) باستثناء هذا مع قولهم: (خّبٌّ ضبٌّ)[5].

---

(١) ص٢٨.

(٢) الإتباع والمزاوجة، ص ٢٩.

(٣) المصدر السَّابق، ص٢٩.

(٤) الصاحبي، ص٤٥٨.

(٥) (لغب) ٢٥٧/٥، و(يبّ) ١٥١/٦.

ويؤيد اختصاص المزاوجة بتخالف الكلامين المتتاليين، وكون كلٍّ واحدٍ منهما جملة، وانفصالهما عن بعضهما حكمُه بالمزاوجة على الجمل الآتية، قال: "ومما يراد به تأليف الكلام قولهم: (أربَّ فلان وألبَّ)، فـ(هو مربٌّ ملبٌّ)، ... و(ما زال يفعله مذ شبَّ إلى أن دبَّ)، يريدون: مذ كان شابًا إلى أن دبَّ على العصا، ويسألون المرأة فيقولون: (أشابَّة أم ثابَّة)، كأن الثابَّة خلاف الشَّابَّة، و(ماله حَلوبةٌ ولا رَكوبة)، ... ومن المزاوج: (ماله هَاربٌ ولا قارب)، أى: ماله صادرٌ عن الماء ولا وارد، ومنه قولهم عند المبالغة: (لا شَوبَ ولا رَوبَ)، و(لا شَيبَ ولا عَيبَ)، ... (ما عنده شوبٌ ولا روبٌ)، والرَّوب: اللبن، والشَّوبُ: العسل"[1]، "ويقولون: خيَّم بالمكان، وريَّم تزويجٌ للكلام"[2].

ويظهر وجود فاصل بـ(الواو) أو (أم) أو (ولا) أو غيرها، وكذا تخالف الجملتين المتتاليتين في المعنى، بخلاف الإتباع فإنَّه يكون بين كلمتين دائمًا لا جملٍ كاملة، ويكون بغير فاصل غالبًا، وإن وجد فاصلٌ فهو الواو فقط، وتتقارب الكلمتان المتتاليتان فيه في المعنى، وكثيرًا ما يخفى معنى الثانية منهما أو قياسها.

ولأجل هذا يكون استنتاج الدكتور أمين محمد فاخر -أن مصطلح

---

(١) الإتباع والمزاوجة، ص٢٩-٣١

(٢) المصدر السَّابق، ص٦٦.

(المحاذاة) الذي أورده ابن فارس في (الصاحبي) هو عينُ المزاوجة- استنتاجًا صحيحًا؛ لتماثل المعطيات الواردة في ذلك التعريف وفيما أوردناه هنا، فقد قال ابن فارس في (الصَّاحبي): "ومن سنن العرب المحاذاة: وذلك أن تجعل كلامًا بحذاء كلام فيؤتي به على وزنه لفظًا، وإن كانا مختلفين، فيقولون: (الغدايا والعشايا)، فقالوا: الغدايا؛ لانضمامها إلى العشايا، ومثله قولهم: (أعوذ بك من السَّامة واللَّامَّة) ..."(١).

ويصحِّح هذا أن ابن فارس أورد قول العرب: (اللهم أعذه من السَّامَّة واللَّامَّة) في باب (الميم) من كتابه الإتباع والمزاوجة(٢)، وفي (لَمَّ) من (مقاييس اللغة)(٣).

كما يصحِّحه قول ابن سيدة: "وقد يقولون في المزاوجة ما لا يقولون في الانفراد كـ(الغَدايا والعَشايا) إذا قرنوهما"(٤).

❁❁❁

(١) الصاحبي، ص٣٨٤.

(٢) الإتباع والمزاوجة، ص٦٥.

(٣) ١٩٨/٥.

(٤) المخصص ٣٨٩/٣.

المانع السَّابع: التعريب

منع التعريب تحقُّقَ أصول المعاني في (٢٨) جذرًا، كما منع (٣٧) استعمالاً من الدخول في قياس المعنى المشترك لجذورها السَّالمة منه.

وذلك؛ لأن مأخذ المشتقات يختلف من لغةٍ إلى أخرى، والكلمات الأعجمية لا تدخل في قياس الكلمات العربية، قال ابن فارس: "(العُصْفُر): نباتٌ، وهذا إن كان معرَّبًا فلا قياسَ له"[١]، وقال ابن السَّراج (تـ٣١٦هـ) في (باب ما يجب على الناظر في الاشتقاق أن يتوقَّاه ويحترس منه): "فمما ينبغي أن يحذر كلَّ الحذَر أن يشتق من لغةِ العرب لشيءٍ قد أُخِذ من لغة العجم، فيكون بمنزلة من ادَّعى أن الطيرَ ولد الحوت"[٢].

ومن أمثلته في جذور كاملة (كنر): "الكاف والنون والراء ليس هو عندنا أصلاً، وفيه كلمتان أظنُّهما فارسيَّتين"[٣]، و(دست): "الدال والسين والتاء ليس أصلاً؛ لأنَّ الدَّسْت الصَّحراء وهو فارسيٌّ معرَّب"[٤].

ومن أمثلة الاستعمالات قوله في (دخر): "الدال والخاء والراء أصلٌ

---

(١) مقاييس اللغة ٣٦٩/٤.

(٢) رسالة الاشتقاق له، ص٣١.

(٣) مقاييس اللُّغة ١٤١/٥.

(٤) المصدر السَّابق ٢٧٧/٢، ومثله (جلق) ٤٧٥/١، و(أرس) ٣٩٤/٢.

يدلُّ على الذُّل ... فأما الدَّخْدَار: فالثَّوب الكريمُ يُصانُ ... وليس هذا من الكلمة الأولى في شيءٍ؛ لأنَّ هذه مُعرَّبة، قالوا: أصلها تَخْت دار: أي مَصُونٌ في تَخْت"[١]، وفي (أجر): "الهمزة والجيم والراء أصلان يمكن الجمعُ بينهما بالمعنى، فالأوَّل: الكِراء على العمل، والثاني: جَبْر العظم الكَسِير ... فأمَّا الإجَّار فلغةٌ شاميَّة، وربَّما تكلَّم بها الحجازيُّون، فيروى أنّ رسول الله ﷺ قال: «مَن باتَ على إجَّارٍ ليس عليه ما يردُّ قدمَيْهِ[٢] فقد برِئَتْ منه الذِّمَّة»[٣]، وإنّما لم نذكُرْها في قياسِ الباب لِمَا قلْناه أنّها

---

(١) مقاييس اللغة ٢/٣٣٣ –٣٣٤، ومثله (كِسْرى) في (كسر) ٥/١٨١.

(٢) "الإِجَّار –بالكسر والتشديد: السَّطحُ الذي ليس حواليه ما يردُّ السَّاقطَ عنه"، انظر: النهاية في غريب الأثر ١/٢٦.

(٣) أخرجه البخاريُّ في الأدب المفرد ١/٦٧٥ برقم (١١٩٤)، والتاريخ الكبير ٣/٤٢٦ برقم (١٤١٥)، وأبو عبيد في (غريب الحديث) ١/٢٧٥، والبيهقي في (شعب الإيمان) ٤/١٧٩، برقم (٤٧٢٥)، وأحمد في المسند ٣٤/٣٥١-٣٥٢ برقم (٢٠٧٤٨) و(٢٠٧٤٩)، وضعَّفه شعيبُ الأرناؤوط وصاحباه في تحقيق مسند أحمد ٣٤/٣٥١-٣٥٣؛ لأنَّ أحد رواته وهو (زُهير بن عبد الله) مجهول، وعدم صلاحية شواهده لتصحيحه، وصحَّحه الألبانيُّ في (السِّلسلة الصحيحية)، ٢/٤٧٩-٣٥٢؛ لأن زهير بن عبد الله قد عدَّه جماعةٌ في الصَّحابة، وذكره ابن حبَّان في (ثقات التَّابعين) ٤/٢٦٤، إضافه إلى ورود شواهد تصحِّحُه، وحسَّنه في تحقيقه لـــ(الترغيب والترهيب)؛ لأنَّ رواته ثقات ٤/١١١٩ برقم (٣٠٧٨).

ليست من كلام البادية، وناسٌ يقولون إنْجار، وذلك مما يُضعِف أمْرَها"[١].

تسمياته:

ويطلق ابن فارس على هذه الألفاظ مصطلح (المعرَّب) بكثرة، يليه مصطلح (الدَّخيل)[٢]، ثم (العجمة)، كقوله في (خون): "وأمَّا الذي يؤكل عليه، فقال قومٌ: هو أعجميٌّ ..."[٣]، ثم (الاستعارة) مرة واحدة في (كس): "... وممَّا يصحُّ في هذا: الكَسِيس: وهو شرابٌ يُتَّخَذ من ذُرة، ... ولعلَّ الكلمةَ من بعض اللُّغات التي استعارتها العرب في كلامها"[٤].

وربما اكتفى بنسبة اللفظ إلى لغته الأصلية كقوله في (كنر): "الكاف والنون والراء ليس هو عندنا أصلاً، وفيه كلمتان أظنُّهما فارسيَّتين"[٥]، وفي (بطّ): "... وما سوى ذلك من الباء والطاء ففارسيٌّ كلُّه"[٦]، وفي (دهل): "... ويقولون لا دَهْلَ: أي لا بأس، وهذه نَبَطِيَّةٌ لا

---

(١) مقاييس اللغة ٦٢/١-٦٣، ومثله في (كرز) ١٦٩/٥.

(٢) المصدر السَّابق (بظي) ٢٦٢/١ ومثله في (بلط) ٣٠١/١، و(روج) ٤٥٤/٢، و(ربط) ٤٧٩/٢، و(صنج) ٣١٤/٣.

(٣) السَّابق ٢٣١/٢.

(٤) نفسه ١٢٨/٥.

(٥) نفسه ١٤١/٥.

(٦) نفسه ١٨٤/١.

معنَى لها"(١)، وفي (أجر): "... فأمَّا الإجَّار فلغةٌ شاميَّة، وربَّما تكلَّم بها الحجازيُّون ..."(٢)، وربما أضاف إلى هذا بيان أصلها في لغة أهلها كقوله في (سبج): "يقولون: السُّبْجة: قميصٌ له جَيب، قالوا: وهو بالفارسية "شَبِي"(٣) وفي (جلس): "فأمَّا قول الأعشى:

لنا جُلَّسَانٌ عندها وبَنَفْسَجٌ وَسِيسَنْبَرٌ والمَرْزَجُوشُ مُنَمْنَمَا(٤)

فيقال إنّه فارسيّ، وهو جُلْشَان: نِثارُ الوَرْد"(٥).

وربما اكتفى بنفي العربية عنه كقوله في (بخ): "الباء والخاء، وقد روي فيه كلامٌ ليس أصلاً يقاسُ عليه، وما أراه عربيًّا، وهو قولهم عند مَدْح الشَّيء: بَخْ، وبَخْبَخَ فلانٌ: إذا قال ذلك مكرِّرًا له"(٦)، وفي (أرخ): "... وأما تأريخ الكتاب فقد سُمِع، وليس عربيًّا ولا سُمِعَ من فَصِيحٍ"(٧)، وفي (ورخ): "... وأمَّا توريخ الكتاب وتأريخُه فما نحسبها عربية"(٨)، أو

---

(١) مقاييس اللغة ٣٠٧/٢.

(٢) المصدر السَّابق ٦٣/١.

(٣) السَّابق ٣١٢/٣.

(٤) البيت من الطويل، في ديوان الأعشى، ص٣٣٣، والأسماءُ المذكورةُ فيه نباتات.

(٥) مقاييس اللغة ٤٧٤/١، ولفظُ المجمل، "وهو كُلَّشان"، ص١٣٧.

(٦) مقاييس اللغة ١٧٥/١، ومثله (أجص) ٦٤/١، و(صير) ٣٢٦/٣، و(كرب) ١٧٥/٥.

(٧) المصدر السَّابق ٩٤/١.

(٨) السَّابق ١٠٥/٦.

نفي البداوة عنه كقوله في (بهر): "... فأمَّا البُهار الذي يُوزَن به فليس أصله عندي بَدَوِيًّا"(١).

وربما قال: "... والإجَّانُ كلامٌ لا يكاد أهل اللُّغة يحقُّونه"(٢).

تعريفه:

ويعني ابن فارس بالتعريب: نَقْلُ اللفظ من العجمية إلى العربية؛ على حدِّ قوله في (جلج): "... الجَلَجَةُ: الرَّأسُ؛ ... وهذا ليس بشيءٍ، ولعله بعض ما يعرَّب من لغةٍ غير عربيّة"(٣)، وفي (كس): "... وممَّا يصحُّ في هذا: الكَسِيس: وهو شرابٌ يُتَّخَذ من ذُرة، ... ولعلَّ الكلمةَ من بعض اللُّغات التي استعارتها العرب في كلامها"(٤).

وقد أشار في (الصاحبي) إلى أن العرب قد تغيِّر اللفظ الأعجمي عند نقلها له فقال: "وأمّا القاف فلا أعلم لَهَا علّة إلاَّ فِي جعلهم إيّاها عند التعريب مكان الهاء نحو (يَلْمَق)(٥).

ولم يفرِّق بينه وبين الدَّخيل، والذين يفرِّقون بينهما يذهبون إلى

---

(١) مقاييس اللغة ٣٠٩/١

(٢) المصدر السَّابق ٦٦/١.

(٣) السَّابق ٤٧٠/١.

(٤) نفسه ١٢٨/٥.

(٥) الصَّاحبي، ص١٤٣.

عموم الدخيل بحيث "يطلق على كلِّ ما دخل في اللغة العربية من اللغات الأعجمية سواء أكان ذلك في عصر الاستشهاد أم بعده، وسواء خضع عند التعريب للأصوات والأبنية العربية أم لم يخضع، وسواء كان نكرة أم علمًا"(١).

ويرى أن المعرَّب غير المولَّد بدليل جمعه بينهما في (كس): "... وممَّا يصحُّ في هذا: الكَسِيس، وهو شرابٌ يُتَّخَذ من ذُرة ... ولعلَّ الكلمةَ من بعض اللُّغات التي استعارها العرب في كلامها، وأمَّا الكسكسةُ: فكلمةٌ مولَّدة فيمن يُبدِل في كلامه الكاف سينًا"(٢).

وقد قدَّمت في المانع الأول تعريف المولَّد عنده بأدلته وأنه يعني به: ما أضافه المحدثون إلى اللغة من ألفاظ بعد عصور الاحتجاج ولم يوافق أصلاً ثابتًا(٣).

وهذا يعني أنه يرى أن المولَّد ألفاظ عربية أضافها المحدثون إلى اللغة، وأن المعرَّب ألفاظ أعجمية نقلها العرب إلى لغتهم.

ومفهوم المولَّد عند ابن فارس يتوافق مع مفهومه عند كثيرٍ من المحدثين حيث يرون أنه: "لفظٌ عربيٌّ البناء أعطي في اللغة الحديثة معنى

---

(١) مقدمة د. ف. عبد الرحيم لـــ(المعرَّب من الكلام الأعجمي) للجواليقيّ، ص١٧.

(٢) مقاييس اللغة ١٢٨/٥.

(٣) ص٣٦١.

يختلف عما كان العرب يعرفونه مثل: الجريدة، المجلَّة، السيَّارة، الطيَّارة"(١)، أو "لفظٌ عربي الأصل أعطي مدلولاً جديدًا عن طريق الاشتقاق أو المجاز أو نقل الدلالة ولم يعرفه العرب الفصحاء بهذا المعنى"(٢).

وقد أضاف بعضهم إلى المولَّد ما عُرِّب بعد عصور الاحتجاج(٣)، على حدِّ تعريف الدكتور ف. عبد الرحيم له بأنه: "لفظ عام، يشمل كل ما أُحدث من الكلمات بعد انقضاء عصر الاستشهاد سواء أكان ذلك عن طريق النَّقل من اللُّغات الأعجمية، أم الاشتقاق من معرَّب، أم الاشتقاق من كلمة عربية، أم الارتجال"(٤).

علامات العجمة:

اهتدى ابن فارس إلى عجمة الألفاظ بواسطة وسائل متعددة وقفت على ست منها، وهي:

١- أحكام العلماء قبله.

نقل ابن فارس بعضَ أحكام العجمة والتعريب عن علماء سابقين له،

(١) كلام العرب، د. حسن ظاظا، ص٦٧.

(٢) المولد في العربية، د. حلمي خليل، ص١٨٩.

(٣) المصدر السَّابق.

(٤) مقدمته لـ(المعرَّب من الكلام الأعجمي)، ص١٥.

كقوله في (أجص): "الهمزة والجيم والصاد ليست أصلاً؛ لأنَّه لم يجئْ عليها إلاَّ الإجَّاص، ويقال إنَّه ليس عربيًّا؛ وذلك أن الجيم تقلُّ مع الصاد"(١)، وفي (خون): "وأمَّا الذي يؤكل عليه، فقال قومٌ: هو أعجميٌّ ..."(٢)، وفي (بظى): "وربّما قالوا: خَظِيت المرأةُ وبَظِيت، وهو من ذلك الأصل، لكنَّها فيما يقال دَخيل"(٣).

٢- انعدام ائتلاف الحروف.

كالشِّين بعد اللام، في (علش): "العين واللام والشين ليس بشيء، على أنهم يقولون إن العِلَّوْش: الذّئب، وليس قياسه [صحيحًا]؛ لأن الشين لا تكون بعد اللام"(٤).

٣- قلة ائتلاف الحروف:

ومن صوره:

أ- **التاء مع الكاف في صدر الكلام** كقوله في (تك): "التاء والكاف ليس أصلاً، ويُضْعِف أمرَه قِلَّةُ ائتلافِ التاء والكاف في صَدْر

---

(١) مقاييس اللغة ٦٤/١.

(٢) المصدر السَّابق ٢٣١/٢.

(٣) السَّابق ٢٦٢/١.

(٤) نفسه ١٢٤/٤.

الكلام، وقد جاءَ التِّكَّة، وتَكَكْتُ الشَّيءَ: وطِئته، ..."(١).

ب-**والجيم مع الصاد** كقوله في (أجص): "الهمزة والجيم والصاد ليست أصلاً؛ لأنَّه لم يجئْ عليها إلاَّ الإجَّاص، ويقال إنَّه ليس عربيًّا؛ وذلك أن الجيم تقلُّ مع الصَّاد"(٢).

ج- **والجيم بعد التاء**، في (تجر): "... ولا تكاد تُرى تاءٌ بعدها جيم"(٣).

د- **والراء بعد النون**، كقوله في (صنر): "الصاد والنون والراء ليس بأصلٍ، ولا فيه ما يعوَّل عليه؛ لقلَّة الرَّاء مع النون، على أنَّهم يقولون الصِّنَارة بلغة اليمن: الأذُن، والصِّنَارة: حديدةٌ في المِغْزَل مُعَقَّفَة، وليس بشيء"(٤)، وهذا يخصِّص حكمه بانعدام مجيء الراء بعد النون في قوله في (زنر): "الزاء والنون والراء ليس بأصلٍ؛ لأنَّ النون لا يكون بعدها راء، ..."(٥)، في أنها تقلُّ ولا تنعدم.

٤- **ورود اللفظ بصيغة أخرى مخالفة للأوزان العربية**، كقوله في

---

(١) مقاييس اللغة ٣٣٩/١.

(٢) المصدر السَّابق ٦٤/١، ومثله في (صلج) ٣٠٣/٣.

(٣) السَّابق ٣٤١/١.

(٤) نفسه ٦٤/١، ومثله في (حنر) ١١٠/٢.

(٥) نفسه ٢٨/٣، ومثله (نرب) ٤١٤/٥.

(أجر): "فأمَّا الإجَّار فلغةٌ شاميَّة، وربَّما تكلَّم بها الحجازيُّون، فيروى أنَّ رسول الله ﷺ قال: «مَن باتَ على إجّارٍ ليس عليه ما يردُّ قدمَيْهِ فقد برِئَتْ منه الذِّمَّة»[١]، وإنَّما لم نذكُرْها في قياسِ الباب؛ لِمَا قلْناه أنَّها ليست من كلام البادية، **وناسٌ يقولون إنجْار، وذلك مما يُضعِف أمْرَها**"[٢].

٥- **عدم معرفة العرب للكلمة** كقوله في (طوب): "الطاء والواو والباء ليس بأصل؛ لأنَّ الطوبَ فيما أحسب هذا الذي يسمَّى الآجُرَّ، وما أَظُنُّ العرب تعرفه"[٣].

٦- **عدم مشابهة كلام العرب** كقوله في (لزك) قال: "اللام والزاء والكاف ليس هو عندي بشيء، على أنَّهم يقولون: لزِك الجُرح: إذا استوى نباتُ لحمِهِ ولم يبرأْ، وهذا لا يشبهُ كلامَ العرب"[٤]، وفي (طمش): "الطاء والميم والشين لا قياسَ له، ولولا أنَّه في الشَّعر لكان من المشكوك فيه؛ لأنَّه لا يُشبِه كلامَ العرب، على أنَّهم يقولون: ما أدري أيُّ

(١) سبق تخريجه، ص٤٣٧.

(٢) مقاييس اللغة ١/٦٣.

(٣) المصدر السَّابق ٣/٤٣٠.

(٤) السَّابق ٥/٢٤٤-٢٤٥.

الطمْشِ هو؟ أيْ أيُّ النَّاس والخلْقِ هو"(١)، وفي: (طبل): "الطاء والباء واللام ثلاث كلمات ليست لها طُلاَوَةُ كلامِ العرب، وما أدري كيف هي؟ ..."(٢).

وفسّر (طلاوة الكلام) في (طلى) قال: "ومن الباب: كلامٌ لا طَلاَوَةَ لَه: إذا كان غثًّا؛ كأنَّه إذا كان خلاف ذلك فقد طُلِيَ بشيءٍ يُحلِّيهِ"(٣).

اشتراك العرب والعجم في بعض الأصول:

يرى ابن فارس أنَّ العجمَ يشاركون العربَ في بعض الأصول كــ(رسن) قال: "الراء والسين والنون أصلٌ واحدٌ اشترك فيه العربُ والعجم، وهو الرَّسَنُ، والجمع أرسانٌ، والمَرْسِنُ: الذي يقع عليه الرَّسَن من أنف الناقة، ثم كثُر حتَّى قيل مَرسِنُ الإنسان، ورسَنْت الرَّجُلَ وأرسنْتُه: شددتُه بالرَّسَن"(٤)، وفي (مجمل اللغة): الرَّسنُ: الحبلُ"(٥).

ويؤيده اشتراك العربِ مع العجم في استعمالات مفردة ضمن أصل مشترك كقوله في (شهر): "الشين والهاء والراء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على

---

(١) مقاييس اللغة ٣/٤٢٤.

(٢) المصدر السَّابق ٣/٤٤٠-٤٤١.

(٣) السَّابق ٣/٤١٦.

(٤) نفسه ٢/٣٩٤.

(٥) مجمل اللغة، ص٣٧٧.

وضوحٍ في الأمر وإِضاءة، من ذلك الشَّهر، وهو في كلام العرب الهِلال، ثمَّ سمِّي كلُّ ثلاثين يومًا باسم الهلال، فقيل شهر، وقد اتَّفق فيه العرب والعجم؛ فإنَّ العجم يسمُّون ثلاثين يومًا باسم الهلال في لغتهم ..."[1].

وقال في (باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف أوله خاء) "... ومن ذلك (خَرْدَلْتُ) اللحم: قَطَّعته وفرَّقته، والذي عندي في هذا أنَّه مشبَّه بالحبّ الذي يسمَّى الخَرْدَل، وهو اسمٌ وقع فيه الاتّفاق بين العرب والعجَم، وهو موضوعٌ من غير اشتقاق"[2].

وقد يفَسِّر اللفظَ العربيَّ بما يرادفه في الأعجمية كقوله في (غبس): "الغين والباء والسين كلمةٌ تدلُّ على لونٍ من الألوان، قالوا: الغُبْسَة: لونٌ كلون الرَّماد، ويقال فرسٌ أَغْبَسُ: قال بعضهم: هو الذي يقال له: "سَمَنْد"[3].

اختصاص العجم ببعض الأصول:

ويرى ابن فارس أن العجم تختصُّ ببعض الأصول كـــ(بند): "الباء والنون والدال أصلٌ فارسيٌّ لا وجه لذكره وهو معرَّب"[4]، و(بذج): "الباء والذال والجيم أصلٌ واحدٌ ليس من كلام العرب، بل هي كلمةٌ

---

(١) مقاييس اللغة ٣/٢٢٢.

(٢) المصدر السَّابق ٢/٢٤٩.

(٣) السَّابق ٤/٤٠٩.

(٤) نفسه ١/٣٠٦.

مُعَرَّبة، وهي البَذَجُ من وُلْدِ الضَّأن، والجمع بِذْجانٌ"[١].

وقد فهم الدكتور حسين نصَّار[٢] وتبعه الدكتور أمين محمد فاخر[٣] وغيرهما من الباحثين من هذا أنَّ ابن فارس يتساهل أحيانًا فيخرج عن منهجه ويعد ما ليس من كلام العرب أصلاً عربيًّا، حيث قال د. حسين نصَّار: "وقد يتساهل فيجعل المعرَّب أصلاً، ويعني به مثل "الباء والذال الجيم أصل واحد ليس من كلام العرب بل هي كلمة معرَّبة"[٤].

والحقُّ أن ابن فارس لم يتساهل -هنا- ولم يخرج عن منهجه؛ وتلك الأصول التي قال بأصالتها نصَّ في سياق ذكره لها على أنها أصول في لغة أهلها لا أنها أصول عربيَّة، وهو لا يرى أن نظرية الأصول خاصة بالعربية؛ لتصريحه -هنا- أن من الأصول ما يكون غير عربي، ومنها ما يكون مشتركًا بين العرب وغيرهم، والذي ينكره ابن فارس في هذه النظرية هو أن ننسب أصلاً غير عربي إلى العرب أو أن نضم كلمات غير عربية إلى قياس كلمات عربية.

وبنحو هذا اعتذر الدكتور أمين محمد فاخر لابن فارس، وقال:

---

(١) مقاييس اللغة ٢١٧/١.

(٢) المعجم العربي ٤٤٨/٢.

(٣) ابن فارس اللغوي، ص٢٤١.

(٤) المعجم العربي ٤٤٨/٢.

"ولعله يقصد من ذلك أنه أصل غير عربي"[١].

وقرَّر الدكتور حامد محمد أمين شعبان أن ابن فارس "لم يتساهل، وهو يقصد بالأصل -هنا- الجذر الثلاثي، أو المادة الخام -إن صحَّ التعبير- والدليل على هذا أنه لم يذكر معنى مشتركًا أو قياسًا، ولو كان قد تساهل لذكر المعنى المشترك، أو الأصل العام الجامع، ولكن لم يفعل ذلك ..."[٢]، وهذا الاعتذار صحيح في جزئه الأول، ولا يلزم لتصحيحه عدمُ استنباط ابن فارس معنى مشتركًا لهذا الجذر؛ لأن ابن فارس يرى أن من الأصول ما يكون معنى مفردًا هو دلالة استعمال واحد فقط، كـــ(بذج)، ولا يلزم ليصير الجذر أصلاً أن يكون ذا معنى مشترك.

(١) ابن فارس اللغوي، ص٢٤١.

(٢) الأحكام اللغوية، ص١٨٧.

المانع الثامن: الانتماءُ لجذرٍ آخر

امتنع ابن فارس عن استنباط المعنى المشترك لثلاثة جذور؛ لابتنائها على استعمالات من جذور أخرى، كما امتنع من إدخال (١٩) استعمالاً في قياس الجذور التي وردت فيها؛ لأنها تعود إلى جذورٍ أخرى.

قال في (ضوض): "الضاد والواو والضاد، الضَّوْضاة قد مضى ذِكْرُهُ، والأصل مُضَاعَف"[١]، مضى ذكره في (ضوَّ) حيث قال هناك: "وأمَّا الضاد والحرف المعتلّ فهو يدلُّ على صِياحٍ وجَلَبَة، من ذلك الضَّوَّة والضَّوْضَاة: أصوات النَّاس وجَلَبَتهم، يقالُ: ضَوْضَوْا بلا همز"[٢].

ومثله في (تور): "التاء والواو والراء ليس أصلاً يُعمل عليه، أمَّا الخليل فذكر في بنائه ما ليس من أصله، وهو استَوْأَرَتِ الوَحْش، وهذا مذكورٌ في بابه"[٣]، أي: في (وأر) وهناك قال: "الواو والهمزة والراء، يقولون: استَوْأَرت الإبلُ: تتابعت، وذهب أبو إسحاق الزَّجَّاج إلى أنَّ أصل الباب شِدَّة الحرّ ..."[٤].

وفي (هيأ): "الهاء والياء والألف كلمةٌ تأتي وهاؤها زائدة، يقال:

---

(١) مقاييس اللغة ٣٧٨/٣.

(٢) المصدر السَّابق ٣٥٧/٣.

(٣) السَّابق ٣٥٧/١.

(٤) نفسه ٧٩/٦.

هَيَا، والمرادُ: يا"[١].

ومن أمثلته في الاستعمالات قوله في (خطَّ): "الخاء والطاء أصلٌ واحد؛ وهو أَثَرٌ يمتدُّ امتدادًا ... فأمَّا الأرضُ الخطيطة: وهي التي لم تُمْطَر بينَ أرضينِ ممطورَتَين، فليس من الباب، والطاء الثانية زائدة، لأنَّها من أخطأ، كأنَّ المطر أخْطَأَها، والدليل على ذلك قولُ ابن عبَّاس: «خَطَّأَ اللهُ نَوْءَها»[٢]، أي إذا مُطِر غيرُها أخْطَأَ هذه المطرُ فلا يُصيبُها"[٣].

ومثله في (عدَّ): "العين والدال أصلٌ صحيحٌ واحدٌ لا يخلو من العَدّ الذي هو الإحصاء، ومن الإعداد الذي هو تهيئة الشَّيء، وإلى هذين المعنيين ترجع فروعُ الباب كلُّها ... وأمَّا مَعدٌّ فقد ذكره ناسٌ في هذا الباب، كأنَّهم يجعلون الميم زائدة، ويزنونه بِمَفْعَل، وليس هذا عندنا كذا؛ لأنَّ القياس لا يوجبه، وهو عندنا فَعَلٌّ من الميم والعين والدال، وقد ذكرناه في موضعه من كتاب الميم"[٤].

وفي (مسل): "الميم والسين واللام يقولون: المَسَل، والجمع مُسْلاَنٌ: خدٌّ في الأرض ينقاد ويستطيل، وأمَّا المسيلُ: فالميم [فيه زائدة، وهو] من

---

(١) مقاييس اللغة ٦/ ٢٢.

(٢) أورده أبو عبيد في (غريب الحديث) ٣/٢٦٠، وأخرجه عبد الرزاق في مصنَّفه ٦/٥٢٠ برقم (١١٩١٤).

(٣) مقاييس اللغة ٢/١٥٤.

(٤) المصدر السَّابق ٤/٢٩، ٣٢، ومثله في (حوب) ٢/١١٣.

باب السين ..."[1]، أي من (سيل) وفيها قال: (سيل): "السين والياء واللام أصلٌ واحدٌ يدلُّ على جريانٍ وامتدادٍ، يقالُ: سال الماءُ وغيرُهُ يسيل سَيْلاً وسَيلانًا، ومَسيل الماء: إذا جعلت الميم زائدة فمن هذا، وإذا جعلت الميم أصليّةً فمن بابٍ آخر، وقد ذكر"[2]، أي: في (مسل).

ويبدو أن من أسباب وقوع هذه الظاهرة ظنُّ بعضِ المعجميين أصالةَ بعض الاستعمالات فيبنون منها جذرًا كما فعل الخليل في (وأر)، أو يلحق بالجذر السَّالم منها استعمالاً ليس منه كما فعل ناسٌ في (معدّ) من (عدَّ).

وكان الأولى ألا يبرزَ ابن فارس هذه الجذورَ ما دام أنَّه يعتقد أنَّ الاستعمالات التي أُخِذت هذه الجذور منها تابعةً لجذور أخرى، وكذا في الاستعمالات التي أُلحقت بجذورٍ وهو يرى عدم صواب إلحاقها بها، ويبدو أنه أثبتها هكذا؛ للتنبيه على خطأ هذا الصَّنيع؛ بناءً على أنَّ كثيرًا من الباحثين يطلبونها في هذه المواضع الخاطئة.

❁❁❁

---

(١) مقاييس اللغة ٣٢١/٥، ومثله في (حلن) ٩٤/٢.

(٢) المصدر السَّابق ١٢٢/٣-١٢٣.

المانع التاسع: اللهجات

امتنع ابن فارس عن استنباط المعنى المشترك للجذر (طسّ)؛ لأن الاستعمالَ الوارد فيه لهجةٌ من (طست)، فقال: "الطاء والسين ليس أصلاً، والطَّسُّ لغةٌ في الطَّسْت"(١).

كما امتنع من إدخال لهجة هوازن في قياس مادة (سدف)، وأربع لهجات لحمير في قياس مادة (وثب)؛ لأنها خاصَّة بهاتين القبيلتين وليست مشتركةً بين جميع العرب، قال في (سدف): "السين والدال والفاء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على إرسال شَيءٍ على شَيء غِطَاءً له، يقالُ: أَسْدَفَت القناعَ: أرسلتْه، والسُّدْفَة: اختلاط الظَّلام ... وحكى ناسٌ: أسْدَف الفجر: أضاء، في لغةِ هَوَازنَ، دونَ العرب، وهذا ليس بشيء، وهو مخالفٌ القياس"(٢)، وقال في (وثب): "الواو والثاء والباء يدلُّ في لُغة العرب على الظَّفْر، إلاّ في لغاتٍ من لُغات حمير فإنَّه بخلاف هذا، ووَثَب من مكانه: طَفَر، وفي لغةِ حمير يقولون لمن قَعَدَ: قد وثَب، وإذا أمَروا بالقُعُودِ قالوا: ثِب، ويقولون للملِك إذا قَعَدَ ولم يَغْزُ: المَوْثَبان، ويقولون: وَثَّبَهُ وِسادةً: ألقاها له ليَقعُدَ عليها"(٣).

---

(١) مقاييس اللغة ٣/٤١٠.

(٢) المصدر السَّابق ٣/١٤٨.

(٣) السَّابق ٦/٨٦.

ويؤكد على هذا في لغة حمير فيقول: "فأمَّا ما يقال، أن (الشَّناتِر): الأصابعُ بلغة اليمانيِّين فلعل قياسهم غير قياس سائر العرب، ولا معنى للشُّغْل بذلك"(١).

وقد سبقه إلى هذا المذهب في لغة حمير أبو عمرو بن العلاء حيث شُهر عنه أنه قال: "ما لسان حمير وأقاصي اليمن بلساننا، ولا عربيتهم بعَرَبيتنا ..."(٢).

وقال ابن جني: "وبعدُ فلسنا نشكُّ في بُعْدِ لغة حمير ونحوها عن لغة ابنيَ نزارٍ، فقد يمكن أن يقع شيءٌ من تلك اللغة في لغتهم فَيُساء الظنُّ فيهِ بمن سمِع منه وإنما هو منقولٌ من تلك اللغة، ودخلتُ يوما على أبي عليٍّ رحمه الله خاليًا في آخِر النَّهار، فحين رآني قال لي: أين أنت؟ أنا أطلبك؟ قلت: وما ذلك؟ قال: ما تقول فيما جاء عنهم من (حَوْرِيت)؟ فخضنا معًا فيه، فلم نَحْلَ بطائل منه!، فقال: هو من لغةِ اليمن، ومخالفٌ للغة ابني نزار؛ فلا ينكرَ أن يجيء مخالفًا لأمثلتهم"(٣).

وقال ابن خلدون في تاريخه: "خلافا لمن يحمله القصورُ على أنَّها لغة واحدة، ويلتمس إجراء اللغة الحميرية على مقاييس اللغة المضريَّة

---

(١) مقاييس اللغة ٣/٢٧٤.

(٢) فحول الشعراء ١/١١.

(٣) الخصائص ١/٣٨٦-٣٨٧، و(حَوْرِيت): موضع بالجزيرة، (معجم ما استعجم) للبكريِّ ١/١٢٣، ٤٧٥، والجزيرة في العراق.

وقوانينها، كما يزعم بعضهم في اشتقاق القَيْل في اللسان الحميري أنه من القول، وكثيرٌ من أشباه هذا، وليس ذلك بصحيح، ولغةُ حمير لغة أخرى مغايرة للغة مُضَر في الكثير من أوضاعها وتصاريفها وحركات إعرابها"[(١)].

وقد سقط من نسخة (مقاييس اللغة) ما يدلُّ على خروج (الأقوال: بمعنى الملوك) من قياس (قول) أو دخولها فيه، قال ابن فارس: "القاف والواو واللام أصلٌ واحدٌ صحيحٌ يقلُّ كلمهُ، وهو القَول من النُّطق، يقالُ: قَال يقُول قولاً، والمِقْوَلُ: اللِّسان، ورجل قُوْلَةٌ وقَوَّالٌ: كثير القَول، وأمَّا أقوال ..."[(٢)]، إلى هنا انتهت المادَّة.

ومكان هذا السِّقط في مجمل اللغة "وأقوال حمير: ملوكها"[(٣)]، ويرجَّحه ما ذكره ابن فارس في مادة (قيل) في المقاييس حيث قال: (قيل): "القاف والياء واللام أصلُ كَلِمِهِ الواو، وإنَّما كُتِب هاهنا للَّفْظ، فالقَيْل: الملكُ من مُلوكِ حمير، وجَمْعُه أقيال، ومَن جَمَعه على (الأقوال) فواحدهم قَيِّل بتشديد الياء، ... واقْتَالَ على فُلانٍ: إذا تَحَكَّم، ومعناه عندنا أنَّه يُشبَّه بالملك الذي هو قَيْلٌ ..."[(٤)].

---

(١) تاريخ ابن خلدون ١/٥٥٧.

(٢) مقاييس اللغة ٥/٤٢.

(٣) مجمل اللغة، ص٥٨٢.

(٤) مقاييس اللغة ٥/٤٤، وفي المجمل، ص٥٨٣ مثله بدون تعليل، وقد علَّق عبد السلام هارون في الحاشية: "كذا، ولعله: (ابن أقوال)، ثم قال: "بياضٌ في الأصل، =

فقوله "وأمَّا أقوالٌ ..."، استدارك، وهو أسلوبٌ يستخدمه ابن فارس غالبًا لإخراج ما بعده من قياس الأصل، ويرجحه أن الأقوال بمعنى الملوك مغايرٌ لمعنى الأصل وهو النُّطق.

ويرجِّح دخول الأقوال بمعنى الملوك في قياس القول بمعنى النُّطق تشيذيذُ ابن فارس لاستعمالين عن أصل مادة (قيل)، وحكمه بإبدال استعمالٍ ثالث؛ حيث قال: "ومما شذَّ عن هذا الأصلِ القَيْل: شُرْبُ نصف النَّهار، والقائلة: نوم نصف النَّهار، وقولهم: تقيَّل فلانٌ أباه: أشبهه، إنَّما الأصل تقيَّض، واللام مبدلة من ضاد، ومعناه أنهما كانا في الشبه قَيْضين"(١).

وهذا التشذيذ والإخراج بالإبدال يستلزم أصالة الأقوال بمعنى الملوك في قياس القول بمعنى النُّطق، ويظهر معنى النُّطق في الملوك حينها في كونهم أصحاب القول وأربابه وعن أقوالهم يصدر النَّاس وبها يأتمرون(٢).

وفي اللسان: "وهو ابن أقوال وابن قوَّال، أي: جيِّد الكلام فصيح"أهـ، ويؤيده قول ابن فارس في (متخير الألفاظ): "قال قُطْرُب: يقالُ إنَّه لابنُ أقوال، وابنُ قَوْل: إذا كان ذا كلامٍ ولَسان"، ص٤٥.

(١) مقاييس اللغة ٥/٤٥.

(٢) في تهذيب اللغة: "سُمِّي المَلِكُ قَيْلاً؛ لأنَّه إذا قَالَ قَولاً نَفَذَ قولُه"، (قول) ٩/٢٣٠، وانظر: غوامص المقاييس، ص٢٠٧.

ومع كلّ هذا فتبقى هذا المخالفة في لغة حمير في ألفاظٍ معلومةٍ محدودة، في باب المعاني، وتكثر قليلاً في غير المعاني أي: في الشّكل، وتتوافق مع بقيّة لغات العرب، في جمهور قواعدها المعنويَّة واللفظيَّة، وفي كلام ابن خلدون: " ... ولغة حمير لغةٌ أخرى مغايرةٌ للغة مضر **في الكثير** من أوضاعها وتصاريفها وحركات إعرابها"(١)، ولم يقل في (الأكثر) أو (الجميع).

ويلاحظ أن اللهجات إنما تكون مانعًا من استنباط المعنى المشترك أو إلحاق بعض الألفاظِ بقياسه حين يكونُ التخالفُ بينها في المعنى، إما إذا كان في الشّكل أي: في نوع الحروف أو حركاتها أو ترتيبها فإنه لا يؤثِّر، ويتحقق المعنى المشترك في اللهجتين معًا كقوله في (سحو): "السين والحاء والحرف المعتل أصلٌ يدلُّ على قشر شَيءٍ عن شَيء، أو أخذِ شيءٍ يسير ... ويقال سَحَوت الطِّينَ عن وجه الأرض بالمسْحاة أسحوه سَحوًا وسَحيًا، وأسحاه -أيضًا- وأَسحِيه: ثلاث لغات ..."(٢).

ومثله في (سقم): "السين والقاف والميم أصلٌ واحد، وهو المرض: يقال سُقْمٌ وسَقَمٌ وسَقامٌ، ثلاثُ لغات"(٣).

---

(١) تاريخ ابن خلدون ٥٥٧/١.

(٢) مقاييس اللغة ١٤٢/٣.

(٣) المصدر السَّابق ٨٤/٣.

وفي (برق): "الباء والراء والقاف أصلانِ تتفرَّع الفروع منهما، أحدهما: لمعانُ الشَّيء؛ والآخر: اجتماع السَّوادِ والبياضِ في الشَّيء ... أمَّا الأوَّل فقال الخليل: البرق وَمِيضُ السَّحاب، يقالُ بَرَقَ السَّحَابُ بَرْقًا وبَريقًا، قال: وأبْرَقَ -أيضًا- لغة ..."[١].

وفي (عجل): "العين والجيم واللام أصلانِ صحيحان، يدلُّ أحدُهما على الإسراع، والآخر على بعض الحيَوان ... والأصل الآخر العِجْل: ولد البقرة؛ وفي لغةٍ عِجَّوْل، ..."[٢].

۞۞۞

(١) مقاييس اللغة ٢٢١/١، ومثله في (برأ) ٢٣٦/١، و(طغى) ٤١٢/٣، و(عرّ) ٣٤/٤، و(عصَّ) ٤٨/٤.

(٢) المصدر السَّابق ٢٣٧/٤-٢٣٩.

المبحث الثاني: الموانع المعنويَّة

الموانعُ المعنوية: هي تلك الموانع التي ترجع إلى قضايا تتعلَّق بمعاني الألفاظ وعلِّةِ وضعها واشتقاقها.

وهي ثلاثةُ موانع: غموضُ معاني الألفاظ، وخفاءُ قياس بعضها، وانعدامُه من البعض الآخر.

وقد حالت هذه الموانع الثلاثة من استنباط المعنى المشترك لـــ(٥١) جذرًا، ومنعت دخول (١٨٧) استعمالاً في قياس المعنى المشترك لجذورها.

وقد تأمَّلتُ مليًّا في معالجة ابن فارس لهذه الموانع فخرجت بصورة توضِّحها على النحو الآتي:

المانع الأول: غموض المعاني

منع غموضُ المعاني ابن فارس من إدخال (١٤) استعمالاً في قياس جذورها التي سلمت منه؛ وذلك لأنَّ تحقيقَ المعنى المشترك في الاستعمال مرحلةٌ تاليةٌ للفهم الكامل لمعناه، فإذا غَمض معنى اللفظ صَعُب إلحاقه بالمعنى المشترك.

والمرادُ بغموض المعاني: خفاء معاني الألفاظ، بحيث لا تنهض التفسيرات المنقولة فيها ببيان كامل معناها، كقول ابن فارس في (عمد): "قد مضى هذا الباب على استقامةٍ في أصوله وفروعه، وبقيت كلمةٌ، أمَّا نحن فلا ندري ما معناها، ومن أيِّ شيءٍ مأخذها، وفيما أحسب إنّها من الكلام الذي دَرَجَ بذَهاب مَن كان يحسِنُه، وذلك قولهم: إنَّ أبا جهل لما

صُرِعَ قال: "أعْمَدُ من سيِّدٍ قتله قومُه"، والحديث مشهور، فأمَّا معناه فقالوا: أراد: هل زادَ على سيِّدٍ قتله قومُه؟ ومعلومٌ أن هذه اللفظة لا تدلُّ على التفسير ولا تقاربه، فلستُ أدري كيف هي، وأنشدوا لابن مَيَّادة:

وأَعْمَدُ من قومٍ كفاهم أخوهمُ صِدَامَ الأعادِي حين فُلَّتْ نُيُوبُها[1]

قالوا: معناه هل زِدْنا على أنْ كفَيْنا إخوتَنا، فهذا ما قيل في ذلك.

وحُكي عن النَّضر أنَّ معناها أعجَبُ من سيِّدٍ قتله قومُه، قال: والعرب تقول: أنا أعمَدُ من كذا: أي أعجب منه، وهذا أبعد من الأوَّل، والله أعلم كيف هو"[2].

وقال عن هذا الاستعمال في (الصَّاحبي): "فهذا مِنْ مُشكلِ الكلام الَّذِي لَمْ يُفَسَّر بَعْدُ"[3].

ومثله في (كذب): "الكاف والذال والباء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على خلاف الصِّدق، وتلخيصه أنَّه لا يبلُغ نهايةَ الكلامِ في الصِّدق ... فأمَّا قول العرب: كَذَبَ عليكَ كذا، وكذبَكَ كذا، بمعنى الإغراء، أي عليك به، أو قد وجب عليك، ... وما أحسِب ملخَّصَ هذا وأظنُّه [إلاَّ] من

---

(١) البيتُ من الطويل، في ديوان ابن ميادة، ص٧٩.

(٢) مقاييس اللغة ٤/١٣٩-١٤٠.

(٣) الصَّاحبي، ص٥٩.

الكلام الذي درجَ ودرجَ أهلُه ومن كان يعلمه"[١].

وفي (هبّ): "الهاء والباء مُعظَمُ بابِه الانتباه والاهتِزازُ والحركة، وربما دلَّ على رِقَّةِ شيء ... ومِمَّا يُشكِل عندي معناه قولُهم: هَبْهُ فعلَ كذا، وهَبْني فَعَلْته، وظننتُ أنَّ هذا من باب وهب لأنَّ اللفظة على هذا تدلّ، وهو على ذلك مُشكِل"[٢].

وفي (صنّ): "الصاد والنون أصلان، أحدهما يدلُّ على إِباء وصَعَر من كِبر ... والأصل الآخر يدلُّ على خُبْث رائحة ... فأمَّا قولُهم إنَّ أحدَ أيَّام العَجُوز يقال له الصَّنُّ فهذا شَيءٌ ما رأيتُ أحدًا يَضبِطه ولا يعلم حقيقتَهُ، فلذلك لم أذكره"[٣].

وفي (كون): "... وفي الباب كلمةٌ لعلَّها أن تكون من الكلام الذي دَرَج بدُروج مَن عَلِمه، يقولون: كُنْت على فلان أكون عليه، وذلك إذا كَفَلت به، واكتَنْت -أيضًا- اكتيانًا، وهي غَرِيبة"[٤].

وفي (خيس): "الخاء والياء والسين أُصَيلٌ يدلُّ على تذليلٍ وتليين ... ومن الغريب في هذا الباب، قولُهم: قَلَّ خَيْسُه: أي غَمُّه، والخِيسُ: الشَّجر

---

(١) مقاييس اللغة ٥/١٦٧-١٦٨.

(٢) المصدر السَّابق ٦/٥.

(٣) السَّابق ٣/٢٧٩.

(٤) نفسه ٥/١٤٨.

الملتَفُّ"[١].

وقد أعلن ابن فارس توقُّفَه عن إجراء القياس في هذه الألفاظ، وقال: "وإنما نقف في مثل هذه المشكلات حيثُ وُقِّفْنا، وإلا فما أحسب أحدًا منهم لخَّصها ولا فسَّرها بعد"[٢].

۞۞۞

(١) مقاييس اللغة ٢/٢٣٣.

(٢) المصدر السَّابق (هنَّ) ٦/١٥.

المانع الثاني: خفاء القياس

منع خفاءُ القياس ابن فارس من استنباط المعنى المشترك للجذر (تن)، قال: "التاء والنون كلمتانِ ما أدري ما أصْلُهما، إلا أنَّهم يُسَمُّون التِّرْب: التِّن، ويقولون: أَتَنَّهُ المرضُ: إذا قَصَعَهُ وهو لا يكاد يَشِبُّ"[١]، والأصالة المجهولة هنا هي مأخذ الاشتقاق أو علَّة وضع هاتين الكلمتين.

كما منعه من إدخال تسعة استعمالات في قياس المعنى المشترك لجذورها التي بان قياسُها، كقوله في (هيد): "الهاء والياء والدال، الأصل الذي ينقاسُ منه التَّحريك والإزعاج وباقي ذلك ممَّا لا يُعرَف قِياسه ... وأمَّا الذي يُشكِل قياسُه، وهو عندنا من الكلامِ الذي درَسَ عِلمُه قولُهم: هَيْدَ مالك، وأكْثرُ ما قيل في ذلك: ما أمرُك، ما شأنُك؟ وأنشدوا:

يا هَيْدِ مالك من شوقٍ وإيراقِ ومَرِّ طَيْفٍ على الأهْوالِ طَرَّاقِ"[٢]

ومثله في (سبّ): "السين والباء حَدَّهُ بعضُ أهل اللغة -وأظنَّه ابن دريد- أنَّ أصل هذا الباب القَطع، ثم اشتقَّ منه الشَّتم، وهذا الذي قاله

---

(١) مقاييس اللغة ١/٣٤٠.

(٢) المصدر السَّابق ٦/٢٣-٢٤، والبيتُ من البسيط، لتأبَّط شرًّا في ديوانه، ص١٢٥، وهو أول بيت في المفضليات ١/٢٧ بلفظ: "يا عيدُ ..."، ورواية "يا هيد ..." بالهاء مروية عن أبي عمرو الشَّيباني، كما في شرح المفضليات لابن الأنباري، ص٢.

صحيح، وأكثر الباب موضوعٌ عليه ... فأمَّا السَّباسِب: فيومُ عيدٍ لهم، ولا أدري مِمَّ اشتقاقه"[(١)].

وخفاءُ القياس مرحلةٌ تاليةٌ لغموض المعاني في منع تحقق المعنى المشترك؛ لأنَّ المعنى الأساسيّ للكلمة قد يظهر للعالم بكماله، ولكنه لا يهتدي لمأخذ اشتقاقه وعلَّة وضع العرب له، فيتوقف عن إدخاله في قياس المعنى المشترك.

وقد عقد ابن فارس بابًا في الصَّاحبي بعنوان: (باب مراتب الكلام فِي وُضوحه وإشكاله)، ثم عرَّف واضح الكلام بأنه "الذي يفهمه كلُّ سامعٍ عرَف ظاهرَ كلام العرب، كقول القائل: شربت ماءً ولَقيت زيدًا ... وهذا أكثرُ الكلام وأعمُّه"[(٢)].

وقرَّر أنَّ عكسَه المشكلُ وهو الذي "يأتيه الإشكالُ من غَرابة لفظه، أَوْ أن تكون فِيهِ إشارةٌ إِلَى خبرٍ لَمْ يذكره قائلهُ عَلَى جهته، أَوْ أن يكون الكلامُ فِي شيءٍ غيرِ محدود، أَوْ يكون وَجيزًا فِي نفسه غير مَبْسوط، أَوْ تكون ألفاظُه مُشتركةً"[(٣)].

وهذه الأسبابُ الخمسة للإشكال في الألفاظ تشمل غموضَ المعاني

---

(١) مقاييس اللغة ٣/٦٤.

(٢) الصَّاحبي، ص٦٩.

(٣) السَّابق، ص٦٩-٧٠.

وخفاءَ القياس.

وقد صرَّح ابن فارس باجتماع هاذين المانعين في الاستعمال المشكل في (عمد) فقال: "... قد مضى هذا البابُ على استقامةٍ في أصوله وفروعه، وبقيت كلمةٌ، أما نحن **فلا ندري ما معناها، ومن أيِّ شيءٍ مأخَذها،** ..."[(١)]، فالجهلُ بالمعنى يعني غموضَ المعاني، والجهلُ بالمأخذ يعني خفاءَ القياس.

۞۞۞

(١) مقاييس اللغة ٤/١٣٩-١٤٠.

المانع الثالث: انعدام القياس

منع انعدامُ القياس استنباطَ معنى مشترك لـــ(٤٩) جذرًا، كما منع (١٦٤) استعمالاً من الدخول في قياس المعنى المشترك لجذورها المقيسة.

وقد كان ابن فارس يرى أنَّ أكثرَ ألفاظ اللغة مقيس، وأنَّ بعضَه -وهو الأقل- موضوعٌ وضعًا من غير قياسٍ ولا اشتقاق، كقوله في (تبن): "التاء والباء والنون كلماتٌ متفاوتةٌ في المعنى جدًّا، وذلك دليلٌ أنَّ من كلام العرب موضوعًا وضْعًا مِن غير قياسٍ ولا اشتقاق"(١)، وفي (قرَّ): "القاف والراء أصلانِ صحيحان، يدلُّ أحدهما على برد، والآخر على تمكُّن ... قلنا: وهذه مقاييسُ صحيحةٌ كما ترى في البابين معًا، فأمَّا أنْ نتعدَّى ونتحمّل الكلامَ كما بلغنا عن بعضهم أنَّه قال: سمِّيت القارورة لاستقرار الماء فيها وغيرِه، فليس هذا من مذهبنا، وقد قلنا إنَّ كلامَ العرب ضربان: منه ما هو قياسٌ، وقد ذكرناه، ومنها ما وُضِع وضعًا، وقد أثبَتنا ذلك كلَّه، والله أعلم"(٢)، وفي (عذب): "العين والذال والباء أصلٌ صحيح، لكنَّ كلماتِه لا تكاد تنقاس، ولا يمكن جمعُها إلى شيءٍ واحد، فهو كالذي ذكرناه آنفًا في باب العين والذال والرَّاء، وهذا يدلُّ على أنَّ اللُّغة كلَّها ليست قياسًا، لكنْ جُلُّها ومعظمُها"(٣)، وفي (حلم): "الحاء

(١) مقاييس اللغة ١/٣٦٣.

(٢) المصدر السَّابق ٥/٧-٨.

(٣) السَّابق ٤/٢٥٩.

واللام والميم، أصولٌ ثلاثة، الأول: ترك العَجَلة، والثاني: تتقُّب الشَّيء، والثالث: رُؤية الشَّيء في المنام، وهي متباينةٌ جدًّا، تدلُّ على أنَّ بعضَ اللغةِ ليس قياسًا، وإن كان أكثرُه منقاسًا"(١).

ويعني ابن فارس بانعدام القياس: أن يكونَ اللفظُ قد وضِع ابتداءً دون نظر إلى مَلْحَظٍ اشتقاقيٍّ حتَّمَ وضْعَه، كما يظهر ذلك في إنكاره تعليل وضع (القارورة).

وأدَّى ذلك من وجهة نظره إلى انعدام المعنى المشترك بين كثير من الاستعمالات المنتمية إلى جذرٍ واحد، كما حصل لكلمات الجذر (عذب).

وقد تتبعتُ المواضع التي حكم ابن فارس بانعدام القياس فيها فوجدها ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: الأدوات:

امتنع تحقُّق القياس في ست أدوات، مثَّلت كل واحدةٍ منها جذرًا مستقلاً، وهي (أو) ١/٣٢، و(أي) ١/٣٢، و(لن) ٥/١٩٨، و(لو) ٥/١٩٨، و(هو) ٦/٣، و(يا) ٦/١٥١، قال في (أو): "كلمة شكٍّ وإباحة"، وفي (لن): "اللام والنون، كلمةٌ أداة، وهي لن، تنفي الفعل المستقبل ..."، وقال في (هو): "الهاء والواو ليست من شرط اللغة، وهي

(١) مقاييس اللغة ٢/٩٣.

من العربية، والأصل هاء ضُمَّت إليه واوٌ، من العرب من يثقِّلها فيقول: هُوَّ، ومنهم مَن يقول هُوْ".

كما امتنع دخول تسع أدوات في قياس جذورها التي حوت معنى مشتركًا؛ أو مفردًا؛ لانعدام القياس عنها كـ(لم)، قال في (لمَّ): "اللام والميم أصلُه صحيحٌ يدلُّ على اجتماعٍ ومقارَبَة ومُضامَّة ... فأمَّا (لَمْ) فهي أداةٌ يقال أصلها لا، وهذه الأدواتُ لا قياسَ لها"[١]، وهذا النُّص صريح في هذا الباب، ومثلها في (ربَّ): "الراء والباء يدلُّ على أُصولٍ ... فأمّا (رُبَّ) فكلمة تستعمَل في الكلام لتقليل الشَّيء، تقول: رُبَّ رجلٍ جاءني، ولا يُعْرف لها اشتقاق"[٢]، وفي (كل): "... فأمَّا (كُلّ) فهو اسمٌ موضوع للإحاطة مضافٌ أبدًا إلى ما بعده ..."[٣].

وربَّما عبَّر عن انعدام القياس بالحكم بأن الأداة موضوعة –أي دون قياس– كقوله في (كيف): "الكاف والياء والفاء كلمةٌ، يقولون: الكِيفة: الكِسْفة من الثَّوب، فأمَّا (كيفَ) فكلمةٌ موضوعة يُستفهَم بها عن حالِ الإنسان فيقال: كيف هو؟ فيقال: صالح"[٤].

---

(١) مقاييس اللغة ١٩٧/٥–١٩٨.

(٢) المصدر السَّابق ٣٨١/٢، ٣٨٤.

(٣) السَّابق ١٢٢/٥.

(٤) نفسه ١٥٠/٥، وبقية الأدوات هي: (بلى) ٢٩٥/١، و(عسى) ٣١٧/٤، و(ليت) ٢٢٣/٥، و(لدن) ٢٤٣/٥، و(مع) ٢٧٤/٥.

وابن فارس على حقٍّ في موقفه هذا من الأدوات، ويؤيده قول ابن جني: في قسم الحروف منها، "والحروف لا يصحُّ فيها التصريف ولا الاشتقاق؛ لأنها مجهولة الأصول، وإنما هي كالأصوات نحو: صهْ ومهْ ونحوهما، فالحروف لا تُمثَّل بالفعل؛ لأنها لا يعرف لها اشتقاق"[١].

"ويبدو أن ذلك هو الذي جعله يسقط كثيرًا من الأدوات من (مقاييس اللغة) مثل: (ما) و(كي) وغيرها"[٢]، في حين عقد لها بابًا كاملاً في: (الصاحبي) تحت عنوان: (الكلام في حروفِ المعاني) وذكرَ منها (٨٩) أداةً[٣].

وأدخل (لعلَّ) و(نَعَمْ) في قياس جذريهما لتقارب معناهما مع المعنى المشترك لهما، قال في (علّ): "العين واللام أصول ثلاثة صحيحة، أحدها: تكرُّرٌ أو تكرير، والآخر: عائق يعوق، والثالث: ضَعف في الشَّيء ... وأمَّا قولهم: لعلَّ كذا يكون، فهي كلمةٌ تقرُب من الأصل الثالث، الذي يدلُّ على الضَّعف، وذلك أنَّه خلاف التَّحقيق، يقولون: لعلَّ أخاك يزورنا، ففي ذلك تقريبٌ وإطماعٌ دون التحقيقِ وتأكيدِ القول"[٤]، وفي (نعم): "النون والعين والميم فروعُه كثيرة، وعندنا أنَّها على كثرتها راجعةٌ

---

(١) المنصف شرح تصريف المازني ١/٧.

(٢) الأحكام اللغوية، ص١٩٦.

(٣) الصَّاحبي، ص١٦٦-٢٨٨.

(٤) مقاييس اللغة ٤/١٢، ١٥.

إلى أصلٍ واحدٍ يدلُّ على ترفُّهٍ وطِيب عيشٍ وصلاح ... ومن الباب قولهم: نَعَمْ، جواب الواجب، ضدُّ لا، وهي أيضًا من النَّعمة"[١].

المجموعة الثانية: الأعلام:

امتنع القياسُ في (٢٦) جذرًا تمثِّل أعلامًا متنوعةً للأناسيِّ، والأماكن، والنَّبات، والحيوان، والطيور، كما امتنع دخول (١٣٥) علمًا من هذه الأنواع ومن الآلات -أيضًا- في معاني جذورها، وذلك؛ لأن هذه الأعلام موضوعة وضعًا من غير قياس.

أولاً: أعلام الأناسيِّ:

عَدِم القياس في أعلام الأناسيِّ في خمسة جذور وهي (حأ): "الحاء والهمزة قبيلة، قال:

طلبتُ الثأْرَ في حَكَمٍ وحـــاءٍ"[٢]

و(ديل): "الدال والياء واللام ليس ينقاس، يقولون: الدِّيلُ قبيلةٌ، والنسبة دِيلي"[٣]، و(قعن): "القاف والعين والنون ليس فيه إلاَّ قُعَين: قبيلةٌ من العرب"[٤]، و(يزن): "الياء والزاء والنون، ليس فيه إلا ذو يَزَن، من

---

(١) مقاييس اللغة ٥/٤٤٧.

(٢) المصدر السَّابق ٢/٢٦، والبيت من الوافر، في العين ٣/٣١٦، و لم أتعرَّف على تتمَّته وقائله.

(٣) مقاييس اللغة ٢/٣١٨

(٤) المصدر السَّابق ٥/١٠٧.

ملوك حمير، ينسب إليه الرِّماح، فيقال يَزَنيَّة وأزَنيَّة"[١]، و(هزن): "الهاء والزاء والنون ليس فيه إلا هَوازِن: قبيلة"[٢].

وامتنع دخول (٣٥) علمًا في قياس جذورها كـ(راسب) و(قحطان) و(شهران) من أعلام القبائل قال في (رسب): "الراء والسين والباء أصلٌ واحد، هو ذهابُ الشَّيء سُفْلاً مِن ثِقَلٍ ... وراسِبٌ: حَيٌّ من العرب"[٣]، وفي (قحط): "القاف والحاء والطاء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على احتباسِ الخير، ثمّ يستعار ... وقَحْطانُ: أبو اليمن"[٤]، و(شهر): "الشين والهاء والراء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على وضوحٍ في الأمر وإضاءة ... وشَهْرانُ: قبيلة"[٥]، وكـ(عصام) علمًا لرجل، و(فَتِر) علمًا لامرأة، قال في (عصم): "العين والصاد والميم أصلٌ واحدٌ صحيحٌ يدلُّ على إمساكٍ ومنْعٍ وملازمة ... وعِصامٌ: رَجُل ..."[٦]، وفي (فتر): "الفاء والتاء والراء

---

(١) مقاييس اللغة ٦/١٥٥.

(٢) المصدر السَّابق ٦/٥٢.

(٣) السَّابق ٢/٣٩٥.

(٤) نفسه ٥/٦٠.

(٥) نفسه ٣/٢٢٢.

(٦) نفسه ٤/٣٣١، ٣٣٤، والرَّجل: هو عصام بن شهر الحرمي، حاجب النَّعمان بن المنذر، انظر: الاشتقاق، لابن دريد، ص٣١٧.

أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على ضَعفٍ في الشَّيء ... وفِتْر: اسم امرأة ..."[١].

وقد صرَّح ابن فارس بانعدام القياس في أكثر أعلام الأناسيِّ بقوله في (دقش): "... وذكروا أن أبا الدُّقَيش سُئِل عن معنى كُنْيته فقال: لا أدري، هي أسماءٌ نسمعها فنتسمَّى بها، وما أقرَبَ هذا الكلامَ من الصِّدْق، وذكر السِّجستانيّ أنَّ الدُّقْشَةَ دُوَيْبَّةٌ رَقْطاء، وأنَّ الدَّقْشَ النَّقْشُ، وكل ذلك تعلُّلٌ، وليس بشيء"[٢]، ويفهم من قوله "وما أقرب هذا الكلام من الصَّدق" تأييده لأبي الدُّقيش في عدم لحظ الاشتقاق عند التسمِّي بالأسماء.

هذا، وكثيرًا ما يعلِّل ابن فارس اشتقاقَ كثيرٍ من أعلام الأناسيّ ويدخلها في قياس المعنى المشترك، ويكون ذلك في الأعلام المرتجلة ويكثر في الأعلام المنقولة.

ومن أمثلته في المرتجلة (تنوخ) و(كندة)، و(ثُعَل)، و(بعْكَك)، قال في (تنخ): "التاء والنون والخاء كلمةٌ واحدة، وهو الإقامة، يقال تَنَخَ بالمكان تُنوخًا، وتتَنَّخَ تَتَنُّخًا: إذا أقامَ به؛ وبذلك سُمِّيت تنوخ، وهي أحياءٌ من العرب اجتَمَعُوا وتحالَفوا، فتَنَخُوا: أي أقاموا في مواضِعِهم"[٣]، وقال في (كند): "الكاف والنون والدال أصلٌ صحيحٌ واحدٌ يدلُّ على

(١) مقاييس اللغة ٤/٤٧٠.

(٢) المصدر السَّابق ٢/٢٨٩.

(٣) السَّابق ١/٣٥٥.

القَطْع ... وسمِّي كندة فيما زعموا؛ لأنَّه كَنَد أباه: أي فارَقَه ولحِق بأخواله ورأَسَهُم فقال له أبوه: كَندْتَ"[١]، وفي (ثعل): "الثاء والعين واللام أصلٌ واحد، وهو تَزَيُّدٌ واختلافُ حالٍ، ومِمَّا اشتقَّ منه ثُعَل بطن من العرب"[٢]، وفي (بعك): "الباء والعين والكاف أصلٌ واحدٌ يجمع التجمُّعَ والازدحامَ والاختِلاط، قال الدريديّ: البَعَكُ: الغِلَظ في الجِسْم والكَزَازَة، ومنه اشتقاق بعْكَك، وهو رجلٌ من قُرَيش ..."[٣].

ومن أمثلته في المنقولة الحَبِط: اسم الحارث من بني تميم؛ (حبط): "الحاء والباء والطاء أصلٌ واحدٌ يدلُّ على بطلانٍ أو ألَمٍ ... وسُمِّي الحارث الحَبَطَ؛ لأنَّه كان في سفرٍ فأصابه مثلُ هذا، -أي: الحَبَط: أن تأكل الدَّابةُ حَتَّى تُنْفَخ لذلك بطنُها- وهم هؤلاء الذين يُسَمَّوْن الحَبطَاتِ من تميم"[٤]، و(هاشم) جدُّ النبي ﷺ، وقد وقع اشتقاقه بالإجماع، قال في (هشم): "الهاء والشين والميم أصلٌ يدلُّ على كسْر الشَّيء الأجوفِ وغيرِ

---

(١) مقاييس اللغة ٥/١٤٠-١٤٠.

(٢) المصدر السَّابق ١/٣٧٦-٣٧٧، ومثله (بجيلة) في (بجل) ١/٢٠٠، و(بُرْسان) في (برس) ١/٢١٩، و(بنو البكَّاء) في (بكوء) ١/٢٨٥، و(جَرْم) في (جرم) ١/٤٤٥-٤٤٦، و(بنو الأدرَم) في (درم) ٢/٢٧٠، ، و(بنو كوز من ضبَّة) في (كوز) ٥/١٤٦، و(بنو اللقيطة) في (لقط) ٥/٢٦٢-٢٦٣.

(٣) السَّابق ١/٢٦٤، ومثله (دَرِمٌ) في (درم) ٢/٢٧٠.

(٤) نفسه ٢/١٢٩-١٣٠.

الأجوف ... ومُجْمَعٌ على أن هاشمًا سمِّي به لأنَّه هَشَمَ الثرِيد، واسمه عَمرو"[(١)].

وقد عقد ابن فارس في الصاحبي بابًا للأعلام المنقولة تحت عنوان: (باب ما جرى مجرى الأسماء وإنَّما هي ألقاب)، وقال:

"وممَّا جرى مجرى الاسم وهو لقب، قولهم: مُدْرِكَة، وطَابِخَة، وذلك في العرب على ثلاثة أضرب: ضربٌ مدحٌ، وضربٌ ذمٌّ، وضربٌ تَلَقُّبُ الإنسان لفعل يفعله.

فالمدحُ: تلقيبهم البَحْر، والحَبْر، والباقِر، والصَّادق، والدِّيباج، وغيرَهم.

والذَّمُّ: فكتلقيبهم بالوَزَغ، ورَشْح الحَجَر، وما أشبه ذلك.

وأمَّا اللَّقبُ المأخوذُ من فِعْلٍ يُفْعَل فكطابِخَة، ومُدْرِكة ..."[(٢)].

ثانيًا: أعلام النبات:

امتنع تحقُّق المعنى المشترك في سبعة جذور تمثِّل أعلام أجناسٍ لبعض النَّبات، وهي (توت) و(عنم) و(ستن) و(شثّ)، و(كمأ) و(ليا) و(ينم)، قال في (توت): "التاء والواو والتاء ليس أصلاً، وفيه التُّوت، وهو ثَمَرٌ"[(٣)]،

---

(١) مقاييس اللغة ٥٣/٦.

(٢) الصَّاحبي، ص١٠٨.

(٣) مقاييس اللغة ٣٥٧/١.

وفي (عنم): "العين والنون والميم ليس بأصلٍ يُقاس عليه، وإنما هو نبْتٌ أو شيءٌ يشبَّه به"[(١)]، وفي (ستن): "ليس بأصل يتفرَّع؛ لأنَّه نبتٌ ويقال له الأَسْتَن ..."[(٢)]، وفي (شثّ): "الشين والثاء ليس بأصل، إنما هو الشَّثُّ: شَجر"[(٣)].

كما امتنع دخول (٢٨) علمًا من أعلام النَّبات في قياس المعنى المشترك لجذورها، كـــ(الإِذْخِر) و(القُسْط) و(الكَتَم)، قال في (ذخر): "... والإِذْخِرُ: ليس من الباب: نبتٌ"[(٤)]، وفي (قسط): "... ومما ليس من هذا القُسْط: شيءٌ يُتَبَخَّرُ به، عربيٌّ"[(٥)]، وفي (كتم): "الكاف والتاء والميم أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على إخفاء وسَتر ... وأمَّا الكَتَم: فنباتٌ يُختَضَب به"[(٦)].

وقد نصَّ ابن فارس على انعدام القياس في أكثر أعلام النَّبات كقوله في (كمأ): "... وأمَّا المهموز فليس من هذا الباب وإنَّما هو نَبتٌ، وقد قُلنا إنَّ ذلك لا ينقاسُ أكثَرُه"[(٧)]، وفي (ذنّ): "ومما يشذُّ عن الباب –وقد قلتُ إنَّ

(١) مقاييس اللغة ١٦٦/٤.

(٢) المصدر السَّابق ٣٤٨/٢.

(٣) السَّابق ١٧٨/٣.

(٤) نفسه ٣٧٠/٢.

(٥) نفسه ٨٦/٥.

(٦) نفسه ١٥٧/٥.

(٧) نفسه ١٣٧/٥.

أكثر أمْرِ النَّبات على غير قياس-، الذُّؤْنُون: نبتٌ"[(١)].

وإذا ظهر له وجهٌ لاشتقاق بعض هذه الأعلام أظهره، وأدخل ذلك العَلَم في قياس المعنى المشترك لجذره، كقوله في (سطح): "السين والطاء والحاء أصلٌ يدلُّ على بسط الشَّيء ومَدِّه، ... والسُّطَّاح: نبتٌ من نبات الأرض، وذلك أنّه ينبسط على الأرض"[(٢)]، وفي (غمر): "الغين والميم والراء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على تغطيةٍ وسَتْرٍ في بعض الشِّدّة ... ومما يصحِّح هذا القياسَ الغَمير: وهو نباتٌ أخضَرُ يغمُره اليَبِيس ..."[(٣)].

ثالثًا: أعلام الأماكن:

امتنع تحقُّق القياس في (١٣) جذرًا تمثِّل أعلامًا لبعض الأماكن، كـــ(أقر): "أُقُر: موضِعٌ، ... وليس هذا أصلاً"[(٤)].

ومثله (دمخ): "الدال والميم والخاء ليس أصلاً، إنما هو دَمْخٌ: جبلٌ، ..."[(٥)]، و(ضجن): "الضاد والجيم والنون، ليس بشيء، إلاَّ أنَّهم يقولون:

---

(١) مقاييس اللغة ٣٤٨/٢، ومثله في (علج) ٤/ ١٢٢.

(٢) المصدر السَّابق ٧٢/٣.

(٣) السَّابق ٣٩٢/٤-٣٩٣، ومثله (الأراك) في (أرك) ٨٣/١، و(العروة) في (عروى) ٢٩٥/٤-٢٩٦.

(٤) نفسه ١٢١/١.

(٥) نفسه ٢٩٩/٢-٣٠٠.

الضَّجَن: جبلٌ معروفٌ، وقد قلنا في هذا، ... وضَجْنانُ: جبلٌ بتهامة"[(١)]، والذي قاله: أنه لا ينقاس أكثرها.

كما امتنع دخول (٦٧) علمًا من هذا النوع في قياس المعنى المشترك لجذورها كـ(الجَوْلان) و(الرَّسُّ، و(الرَّسيس) و(عُسْفَان)، و(اللِّيْث)، قال في (جول): "الجيم والواو واللام أصلٌ واحد، وهو الدَّوَرَان ... فأمَّا الجَوْلانُ فبلدٌ؛ وهو اسمٌ موضوعٌ ..."[(٢)]، وفي (رسّ): "الراء والسين أصلٌ واحدٌ يدلُّ على ثباتٍ ... والرَّسُّ: وادٍ معروفٌ ... والرُّسيس: وَادٍ معروف، ..."[(٣)]، وقال في (عسف): "العين والسين والفاء كلماتٌ تتقارب ليست تدلُّ على خير إنما هي كالحَيْرة وقلَّة البصيرة ... وعُسْفان: موضع بالحجاز ..."[(٤)]، وقال في (ليث): "اللام والياء والثاء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على قُوَّة خَلْق ... فأمَّا اللِّيث بكسر اللام، فموضع، ..."[(٥)].

وقد نصَّ ابن فارس على انعدام القياس في أكثر أعلام الأماكن

---

(١) مقاييس اللغة ٣/٣٩١، والبقية هي: (جعن) ١/٤٦٢، و(شحر) ٣/٢٥٠، و(عمن) ٤/١٣٣، و(عيك) ٤/١٩٨، و(غزَّ) ٤/٣٨٢، و(فدك) ٤/٤٨٣) و(قله) ٥/١٦، و(وج) ٦/٧٥، و(ينف) ٦/١٥٩، و(يوح) ٦/١٥٩.

(٢) المصدر السَّابق ١/٤٩٥-٤٩٦.

(٣) السَّابق ٢/٣٧٢-٣٧٣.

(٤) نفسه ٤/٣١١.

(٥) نفسه ٥/٢٢٣-٢٣٤.

كقوله في (أجل): "... فأما أَجَلَى على فَعَلَى فمكان، والأماكن أكثرها موضوعة الأسماء، غير مَقِيسة"(١)، وفي: (أجأ): "جبل لِطَيّ، وقد قلنا إنّ الأماكنَ لا تكاد تنقاس أسماؤُها"(٢).

ومن نصوصه في أعلام الأماكن والنَّبات معًا، قوله في (ضبر): "الضاد والباء والراء أصلٌ واحدٌ صحيحٌ يدلُّ على جمعٍ وقوَّة، وأما الرُّمَّان الجبلي فيقال إنهم يسمونه الضبر، وقد قلنا إن النباتات والأماكن لا تكاد تنقاس"(٣)، وفي (عمق): "والذي بَقي في الباب بعدما ذكرناه أسماء الأماكن، أو نباتٌ، وقد قلنا: إنَّ ذلك لا يكاد يجيء على قياسٍ، إلاَّ أنَّا نذكرُه، فعَمْق: أرضٌ لمزينة، ... والعِمْقى: موضع ... والعِمْقَى من النَّبات مقصور، ... ويقال: أُعَامِقُ: اسمُ موضعٍ، ..."(٤)، وفي (عر): "العين والراء أصول صحيحة أربعة، ... وذلك بشرط أنَّا لا نعدُّ النَّباتَ ولا الأماكن فيما ينقاس من كلام العرب ... فأمَّا العَرْعَر فشَجر، وقد قُلنا إنَّ ذلك [غير] محمول على القياس، وكذلك أسماء الأماكن نحو عُراعِر، ومَعَرِّين، وغيرِ ذلك"(٥).

---

(١) مقاييس اللغة ١/٦٥.

(٢) المصدر السَّابق ١/٦٦.

(٣) السَّابق ٣/٣٨٦.

(٤) نفسه ٤/١٤٤-١٤٥.

(٥) نفسه ٤/٣٢، ٣٨.

وإذا ظهر وجهٌ لاشتقاق بعض أعلام الأماكن فإنَّه يُظهره ويدخل ذلك العلمَ في قياس المعنى المشترك لجذره كـ(تهامة)، و(العراق) و(الكوفة) قال في (تهم): "التاء والهاء والميم أصلٌ واحد، وهو فسادٌ عن حَرٍّ، التَّهَمُ شِدَّةُ الحَرّ وركودُ الريحِ، وبذلك سُمّيت تِهامة"[١]، وفي (عرق): "العين والراء والقاف أربعة أصولٍ صحيحة ... والأصل الرَّابع: الامتداد والتَّتابع في أشياءَ يتبع بعضُها بعضًا ... ومن هذا الباب: العِرَاق، وهو عند الخليل شَاطئ البحر، وسمِّيت العِراقُ عِراقًا؛ لأنَّه على شاطئ دِجلَة والفرات عِدَاءً حتَّى يتّصل بالبحر، والعِراق في كلام العرب: شاطئ البَحْر على طُوله"[٢]، وفي (كوف): "الكاف والواو والفاء أصيل يقولون: إنَّه يدلُّ على استدارةٍ في شيء، قالوا: تكوَّفَ الرَّملُ: استدارَ، قالوا: ولذلك سمّيت الكُوفةُ"[٣].

هذا، وربما تحققت أصول المعاني في بعض أعلام الأماكن توافقًا لا قياسًا كما في (شعب): "الشين والعين والباء أصلان مختلفان، أحدهما يدلُّ على الافتراق، والآخر على الاجتماع ... ومن هذا الباب -أي: الاجتماع- وإن لم يكن مشتقًا شَعَبْعَب: وهو موضعٌ، ... وُشعَبَى: موضع أيضًا"[٤].

---

(١) مقاييس اللغة ٣٥٦/١.

(٢) المصدر السَّابق ٢٨٣/٤، ٢٨٧-٢٨٩.

(٣) السَّابق ١٤٧/٥.

(٤) نفسه ١٩٠/٣-١٩٢.

ومما تجدر الإشارة إليه أن لابن فارس كتابًا في اشتقاق أعلام الأماكن اسمه (اشتقاق أسماء البلدان)، وهذا يؤكِّد تجويزه لاشتقاقها إن ظهر وجهُ قياسها.

رابعًا: أعلام الحيوان:

امتنع القياسُ في (ورل) الدال على علم لحيوان، قال ابن فارس: "الواو والراء واللام: ليس إلاَّ وَرَل: وهو شيءٌ من الدَّوابّ"[(١)].

كما امتنع دخولُ ثلاثةِ استعمالات من أعلام الحيوان في قياس جذورها، وهي (المَرَانة) و(كَسَاب) و(واشِق)، قال في (مرن): "الميم والراء والنون أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على لِينِ شيءٍ وسُهولة ... والمَرَانَةُ: ناقةُ ابنِ مُقْبِل، ..."[(٢)]، وفي (كسب): "الكاف والسين والباء أصلٌ صحيحٌ، وهو يدلُّ على ابتغاءٍ وطلبٍ وإصابة ... وكَسَابِ: اسمُ كَلْبة"[(٣)].

وفي (وشق): "الواو والشين والقاف: كلمةٌ واحدةٌ، هي الوَشِيقة: لحمٌ يقدَّد ... وواشق: اسمُ كلْب"[(٤)].

وإذا ظهر له وجهٌ لاشتقاق بعض هذه الأعلام اعتمده وألحقه بالمعنى المشترك كـ(الغنم) في (غنم): "الغين والنون والميم أصلٌ صحيحٌ واحدٌ

---

(١) مقاييس اللغة ١٠٣/٦.

(٢) المصدر السَّابق ٣١٣/٥-٣١٤.

(٣) السَّابق ١٧٩/٥.

(٤) نفسه ١١٢/٦.

يدلُّ على إفادة شيء لم يُملَك من قبل، ثم يختصُّ به ما أُخِذ من مال المشركين بقَهْرٍ وغَلَبة ... ولعلَّ اشتقاقَ الغَنَم من هذا، وليس ببعيد"[١].

خامسًا: أعلام الطيور:

امتنع تحقق المعنى المشترك في (الهُدْهُد) من الجذر (هدَّ)، قال ابن فارس: "الهاء والدال أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على كَسْرٍ وهَضْمٍ وهدم ... والهُدْهُد معروف"[٢]، وقريب منه (الهَوْدَع) في (هدع) قال: "الهاء والدال والعين: كلمةٌ، هي هِدَعْ: تُسكَّنُ بها صِغار الإبل عند نِفارها، والهَوْدَع: النَّعام"[٣].

وتحقق المعنى المشترك في طائر يُسمَّى (الدُّخَّل)، قال في (دخل): "الدال والخاء واللام أصلٌ مطردٌ منقاس، وهو الوُلوج ... ويقال إنَّ كلَّ لحمةٍ مجتمعةٍ دُخَّلةٌ، وبذلك سُمِّي هذا الطائر دُخَّلاً ..."[٤].

المجموعة الثالثة: حكايات الأصوات:

امتنع تحقق المعنى المشترك في (١٨) جذرًا من بابِ حكاية الأصوات، كما امتنع دخول (٢٠) استعمالاً من هذا النوع في قياس

---

(١) مقاييس اللغة ٣٩٧/٤، ومثله (دَاحِس) في (دحس) ٣٣١/٢، و(العَلْهان) في (عله) ١١١/٤-١١٢.

(٢) المصدر السَّابق ٧/٦-٨.

(٣) السَّابق ٣٩/٦.

(٤) نفسه ٣٣٥/٢.

جذورها التي سلمت منها.

وقد نصَّ ابن فارس على انعدام القياس من هذه الحكايات وعلَّل ذلك كقوله في (أهــَّ): "وأمَّا (الهمزة والهاء) فليس بأصلٍ واحد؛ لأنَّ حكايات الأصوات ليست أصولاً يقاس عليها، لكنَّهم يقولون: أهَّ أهَّةً وآهَةً"(١)، وفي (أيه): "وأما الهمزة والياء والهاء فهو حرفٌ واحد، يقال أيَّهَ تأييهًا: إذا صوَّت، وقد قلنا إنَّ الأصواتَ لا يُقاس عليها"(٢)، وفي (جوت): "الجيم والواو والتاء ليس أصلاً؛ لأنه حكايةُ صَوْتٍ، والأصواتُ لا تقاس ولا يقاس عليها"(٣).

وقال في (حوب): "الحاء والواو والباء أصلٌ واحد يتشعَّب إلى إثمٍ، أو حاجةٍ أو مَسكَنة، وكلُّها متقاربة .... فأمَّا قولهم في زجر الإبل، حُوْبُ، **فقد قُلْنا إنَّ هذه الأصوات والحكاياتِ ليست مأخوذةً من أصلٍ، وكلُّ ذي لسانٍ عربيٍّ فقد يمكنه اختراعُ مثل ذلك، ثم يكثُرُ على ألسنة الناس**"(٤).

ونبَّه في مواضع أخرى على أن الأكثر ألا تقاس هذه الحكايات،

---

(١) مقاييس اللغة ٣٢/١.

(٢) المصدر السَّابق ١٦٧/١ ومثله (دهَّــ) ٢٦١/٢.

(٣) السَّابق ٤٩٢/١.

(٤) نفسه ١١٣/٢.

وأنها قد تقاس على قلَّة، وذلك كقوله في (دع): "... فأمَّا قولُهم الدَّعْدَعَةُ: زَجْر الغنم، والدَّعدعةُ قولُك للعاثر: دَعْ دَعْ، كما يقال لَعًا، فقد قلنا: إنَّ الأصواتَ وحكاياتِها **لا تكاد تنقاس**، وليست هي على ذلك أصولاً"(١)، وفي (خوي): "فأمَّا الخَوَاةُ فالصَّوت، وقد قلنا **إنَّ أكثر ذلك لا ينقاس**، وليس بأصلٍ"(٢)، وفي (غمّ): "الغين والميم أصلٌ واحدٌ صحيحٌ يدلُّ على تغطية وإطباق ... وأما الغَمغمة فهي أصواتُ الثِّيران عند الذُّعر، والأبطالِ عند الوغى، وقد قلنا إنَّ هذه الحكاياتِ لا تكاد يكون لها قياس"(٣)، وفي (قرّ): "فأمَّا الأصواتُ فقد تكون قياسًا، وأكثرُها حكاياتٌ، فيقولون: قَرقَرت الحمامةُ قَرقرةً وقَرْقَرِيرًا"(٤).

ويظهر أنَّ هذه الحكايات إنما تنقاس في حالتين:

الأولى: أن تتعددَ وتتنوَّع الاستعمالاتُ الدالَّة على حكاية الصَّوت، كما حصل في (قعّ): "القاف والعين أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على حكاياتِ صوتٍ، من ذلك القَعقعة: حكايةُ أصوات التِّرَسةِ وغيرها، والمُقَعقِع: الذي يُجيل القِداح، ويكون للقِداح عند ذلك أدنى صوت، ويقال رجلٌ

---

(١) مقاييس اللغة ٢/٢٥٧.

(٢) المصدر السَّابق ٢/٢٢٥.

(٣) السَّابق ٤/٣٧٧-٣٧٨.

(٤) نفسه ٥/٨.

قَعقعانيٌّ: إذا مَشَى سمِعتَ لمفاصله قَعْقَعةً، ...وحِمارٌ قَعقعانيٌّ، وهو الذي إذا حَمَلَ على العانة صَكَّ لَحْيَيه، ويقال: قَرَبٌ قَعْقاعٌ: حثيث، سمِّي بذلك لما يكون عندهُ من حركات السَّير وقَعْقَعته، وطريقٌ قعقاعٌ: لا يُسلَك إلاّ بمشقّة"(١).

حيث تعددت الاستعمالاتُ في هذا الجذر، وتنوَّع الصَّوتُ المحكيُّ فيها، واشتركت في الدلالة على حكاية صوتٍ دون تحديدِ نوعه.

الثانية: أن تكون الحكاية مصاحبةً لأصولٍ أخرى ليست من بابها، كما حصل في (برَّ): "الباء والراء في المضاعف أربعة أصول: الصدق، وحكايةُ صَوتٍ، وخلاف البَحْرِ، ونبتٌ ... وأمَّا حكاية الصّوتِ فالعرب تقول: «لا يَعْرِفُ هِرًّا من بِرّ» فالهِرُّ: دُعاء الغنم، والبِرُّ: الصَّوتُ بها إذا سِيقَتْ، [و] يقال لا يعرف مَن يكرهُه ممَّن يَبرّه، والبربرة: كثرة الكلامِ والجَلَبَةُ باللِّسان ..."(٢).

فقد تعددت أصول هذا الجذر وكانت حكايةُ الصَّوت أصلاً واحدًا منها، مع تعدد وتنوِّع استعمالات الأصل الدالِّ على حكايةِ صوت.

---

(١) مقاييس اللغة ١٤/٥، ومثله (بغم) ٢٧١/١، و(عط) ٥١/٤.

(٢) المصدر السَّابق ١٧٧/١-١٧٩، ومثله في الأصول الثلاثية (صقع) ٢٩٧/٣ و(ألّ) ١٨/١، وفي الثنائية (هم) ٣٦٥/٥ و(حسّ) ٩/٢ و(نعب) ٤٤٨/٥.

تعبيره عن حكاية الصَّوت.

الغالب أن يقول: (حكاية صوت)[١]، أو (حكايات صوت)[٢]، وربما حذف أحدهما كقوله في (جه): "الجيم والهاء ليس أصلاً؛ لأنه صوتٌ، يقال جهجهت بالسَّبُع: إذا صحتَ به"[٣]، وفي (كه): "الكاف والهاء ليس فيه من اللغة شيءٌ إلا ما يُشبه الحكاية، يقال كَهَّ السَّكرانُ: إذا استنكَهْتَه فكَهَّ في وجهك"[٤].

وربما استبدل لفظ (الصوت) بتعيين الصوت نفسه كقوله في (أَحّ): "وللهمزة والحاء أصلٌ واحد، وهو حكاية السُّعال وما أشبهه من عطَشٍ وغيظٍ"[٥]، وفي (قه): "القاف والهاء ليس فيه إلا حكاية القَهْقَهة: الإغراب في الضحك ..."[٦].

---

(١) مقاييس اللغة (بَّ) ١٩٣/١.

(٢) المصدر السَّابق (قعَّ) ١٤/٥.

(٣) السَّابق ٤٢٢/١.

(٤) نفسه ١٢٣/٥.

(٥) نفسه ٩/١.

(٦) نفسه ٥/٥.

المبحث الثالث: اشتراك الموانع

أكَّد ابن فارس على أنَّه قد يجتمع مانعان فأكثر لمنع تحقق أصول المعاني في بعض الجذور اللغوية، وصرَّح بذلك في (جوخ) فقال: "الجيم والواو والخاء ليس أصلاً هو عندي؛ لأنَّ بعضَه معرَّب، وفي بعضِه نَظَر"(١)، وقد تتبعت هذه الظاهرة فوجدتها متحققة في (٥٣) جذرًا، واستعمالٍ واحد من جذرٍ سليمٍ منها، ويمكن تصنيفها إلى سبع مجموعات كالآتي:

المجموعة الأولى: اشتراك الإبدال مع غيره من الموانع:

اشترك الإبدالُ مع عشرة موانع لمنعِ تحقق أصول المعاني في (٢٣) جذرًا، حيث اشترك مع حكاية الأصوات لمنع تحققها في (بهَّ) و(حبج) و(غتَّ)، ومع الشك لمنعها في (بدغ) و(ترّ) و(ثجم) و(ثدم) و(ثمأ) و(خسق) و(عظَّ) و(قنح) و(هجف)، ومع انعدام القياس في الأعلام لمنعها في (عيل)، ومع القلب المكانيِّ لمنعها في (قمه)، ومع العجمة لمنعها في (طوب)، ومع نفي الثبوت لمنعها في (سدع)، ومعه والشَّك في الثبوت والقلب المكاني في (زمج)، ومع انتماء الجذر لبابٍ آخر لمنعها في (رفن)،

---

(١) مقاييس اللغة ١/٤٩٢.

ومع نفي الثبوت وانعدام القياس في أعلام النَّبات لمنعها في (ذرق)، ومع انعدام القياس في أعلام الأناسيِّ لمنعها في (أزد)، ومع الشَّك والعجمة لمنعها في (جلج) و(كدش)، ومع غموض المعاني واللهجات لمنعها في (متى)، ومع الغموض وحده في (متر).

المجموعة الثانية: اشتراك نفي الثبوت مع غيره من الموانع:

اشترك نفيُ الثبوت مع ثلاثة موانع لمنع تحقق أصول المعاني في (٨) جذور، حيث اشترك مع حكاية الصوت لمنع تحققها في (فغَّ)، ومعها والعجمة لمنعها في (كتَّ)، ومع الشَّك لمنعها في (حقط) و(زقل) و(زقن) و(زكل)، ومع الشَّك في عجمة الكلمة لمنعها في (زفت)، ومع الشَّك في الثبوت والتردّد في العجمة لمنعها في (زيج).

المجموعة الثالثة: اشتراك الشَّك في الثبوت مع غيره من الموانع:

اشترك الشَّك في الثبوت مع سبعة موانع أخرى لمنع تحقق أصول المعاني في (١٥) جذرًا، حيث اشترك مع حكاية الصَّوت لمنع تحقّقها في (جهَّ) و(ببَّ) و(طنح) و(هتَّ)، ومعها ومع التوليد لمنعها في (كشَّ)، ومع الإتباع لمنعها في (كتع)، ومع التَّصحيف لمنعها في (حتل)، ومع الشَّك في العجمة لمنعها في (خزف)، ومع العجمة يقينًا لمنعها في (تلم) و(حصَّ) و(جوخ) و(زنر) و(سبج)، ومعها ومع انتماء الاستعمال الذي بني عليه الجذر لجذر آخر لمنعها في (تور)، ومع خفاء القياس في (ترش)، ومع انعدام القياس في أعلام النَّبات لمنعها في (حمط)، ومع انعدام القياس في

أعلام الأناسيِّ في (هند).

المجموعة الرَّابعة: اشتراك خفاء المعنى مع غيره من الموانع:

اشترك خفاءُ المعنى مع مانعين آخرين لمنع تحقق أصول المعاني في ثلاثة جذور، حيث اشترك مع انعدام القياس لمنعها في (هنا) و(هي)، ومع حكاية الصَّوت لمنعها في (هأ).

المجموعة الخامسة: اشتراك انعدام القياس مع غيره من الموانع:

اشترك انعدامُ القياس في أعلام الأماكن مع العجمة لمنع تحقق أصول المعاني في (فرم)، ومع التصحيف لمنعها في (أرل)، واشترك انعدام القياس في أعلام الأماكن وأعلام النَّبات معًا لمنع تحققها في (ترج).

المجموعة السادسة: اشتراك العجمة والقلب المكاني:

اشتركت العجمة والقلب المكاني لمنع تحقق أصول المعاني في (بخ).

المجموعة السابعة: اشتراك الإتباع مع انتماء الاستعمال إلى جذر آخر لمنع دخوله في قياس الأصل:

اشترك الإتباع مع انتماء الاستعمال لجذر آخر لمنع دخول قولهم في حديث أنس رضي الله عنه: «ما تركت من حاجَةٍ ولا داجَة»[1] في قياس الأصل

---

(١) أخرجه أبو يَعلى في مسنده ٦/١٥٥-١٥٦ برقم (٤٣٣٣)، والبَّزار في مسنده ٢٩٩/١٣ برقم (٦٨٨٧)، والطبراني في المعجم الأوسط ١٣٢/٧ برقم (٧٠٧٧)، =

(دجَّ) الدالِّ على أصلين أحدهما: كشِبه الدَّبيب، والثاني: شيءٌ يُغَشِّي ويغطِّي؛ لأنَّ الدَّاجَة مخفَّفة، وهي إِتْباعٌ للحاجَة"[١]، وهي من (دوج)[٢].

والصَّغير ٢٠١/٢ برقم (١٠٢٥)، وغيرهم، قال الهيثمي في (مجمع الزوائد) ٩١/١٠: "رواه أبو يَعْلى والبَزَّارُ بنحوه، والطَّبرانيُّ في الصَّغير والأوسط، ورجالهم ثقات"، قال محقِّق مسند أبي يَعْلى: وإسنادُه صحيح.

(١) مقاييس اللغة ٢٦٤/٢.

(٢) قال الزمخشريُّ في (الفائق) ٤٤٣/١: "الدَّاجَّة: إتباع، وعَيْنُها مجهولة الشأن فحملْت على الأغلب؛ لأنَّ بنات الواو من المعتل العين أكثر من بنات الياء، والمعنى: أنَّه لم يبقِ شيئًا من حاجات النَّفس أو شهواتها أو معاصيها إلا قضاه".

المبحث الرابع: التردد بين الموانع

حكم ابن فارس بامتناع تحقق أصول المعاني في (١٦) جذرًا وامتناع دخول (٢٠) استعمالاً في قياس أصولها الصحيحة، وتردد في تعيين موانع ذلك التحقق أو الدخول بين مانعين فأكثر، وقد تتبعت هذه الظاهرة فأمكنني تصنيفها إلى خمس مجموعات:

المجموعة الأولى: التردد بين الشَّك في الثبوت وموانع أخرى:

١- **الشَّك والإبدال في تسعة جذور**، وهي: (دنب) و(ثدم) و(جبز) و(جلخ)، و(زمخ) و(زمق) و(فلص) و(شدح) و(ضمس) وأحد عشر استعمالاً في: (أرط) و(بقم) و(ثغم) و(حنش) و(دعَّ) و(زعب) و(سدن) و(قشَّ) و(لتَّ).

مثال الجذور (زمخ): "الزاء والميم والخاء ليس بأصل، قال الخليل: الزامخ: الشَّامخ بأنفه، والأُنُوف الزُّمَّخ: الطوال، وهذا إن كان صحيحًا فالأصل فيه الشين (شمخ)"(١)، ومثال الاستعمالات قوله في (دعّ): "الدال والعين أصلٌ واحد مُنقاسٌ مطَّرد، وهو يدلُّ على حركةٍ ودَفْعٍ واضطراب ... وأمَّا قولهم للرَّجُل القصير دَعْدَاعٌ، فإن صحَّ فهو من الإبدال من حاءٍ: دَحْدَاح"(٢).

---

(١) مقاييس اللغة ٣/٢٣.

(٢) المصدر السَّابق ٢/٢٥٧.

٢- **الشَّك والإبدال وحكاية الأصوات** في (بوق)، قال: "الباء والواو والقاف ليس بأصلٍ معوَّلٍ عليه، ولا فيه عندي كلمةٌ صحيحةٌ، وقد ذكروا أنَّ البُوقَ: الكذِب والباطِل، وذَكرُوا بيتًا لحسَّان:

إلاَّ الذي نَطَقُوا بُوقًا ولم يَكُنِ[(١)]

وهذا إنْ صَحَّ فكأنَّه حكايةُ صوت.

فأمَّا قولهم: باقَتْهُمْ بائقةٌ: وهي الدَّاهِيَةَ تَنْزِلُ، فليست أصلاً، وأُرَاها مبدلةً من جيم، والبائجة كالفَتْقِ والخَلَلِ، وقد ذكر فيما مضى"[(٢)].

٣- **الشَّك والعجمة** في (روج) قال: "الراء والواو والجيم ليس أصلاً، على أنَّ الخليل ذكر: روَّجْتُ الدَّراهِمَ، وفلانٌ مُروِّج، وراجَ الشَّيءُ يروجُ: إذا عُجِّل به، وكلٌّ قد قيل، والله أعلَمُ بصحَّته، إلاَّ أني أراه كلَّه دخيلا"[(٣)].

٤- **الشَّك والقلب المكاني** في (طلخ)، قال: "الطاء واللام والخاء ليس بشيء، وذكروا فيه كلمةً كأنَّها مقلوبة، قال الخليل: الطَّلْخ: اللَّطْخ بالقَذَر، ويقال الغِرْيَن الذي يبقى في أسفل الحوض"[(٤)].

---

(١) البيت من البسيط، لحسَّان بن ثابت في ديوانه، ص٤١١، وصَدره:

مــا قتلــوه علــى ذنــبٍ ألمَّ بــه   إلاَّ الذي نَطَقُــوا بُوقًــا ولم يَكُــنِ

(٢) مقاييس اللغة ١/٣٢٠.

(٣) المصدر السَّابق ٢/٤٥٤.

(٤) السَّابق ٣/٤١٨.

٥- **الشَّك وانعدام القياس** في (دثن)، قال: "الدال والثاء والنون كلامٌ لعلَّه أن يكون صحيحًا، فأمَّا أنْ يكون له قياسٌ فلا، يقولون: دثَّن الطَّائرُ: أسرع في طَيَرانه، ودثَّن: اتَّخذَ عُشَّه، والكلمتان متشابهتان، والأمر فيهما ضعيف"(١).

٦- **الشَّك وخفاء القياس** في (بنج)، قال: "الباء والنون والجيم كلمةٌ واحدةٌ ليست عندي أصلاً، وما أدري كيف هي في قياس اللغة، لكنَّها قد ذُكِرَتْ، قالوا: البِنْجُ: الأصْل، يقالُ: رجَع إلى بِنْجِه"(٢)، ومنع دخول: "الإدْرَوْنَ" في قياس أصله (درن)، قال: "الدال والراء والنون أصلٌ صحيح، وهو تقادُمٌ في الشَّيءِ مع تغيُّرِ لَون ... فأمَّا قولُهم إنَّ الإدْرَوْنَ: الأصلُ، فكلامٌ قد قِيل، وما ندري ما هُو"(٣).

٧- **الشَّك والإتباع** في منع دخول قولهم: (هِقَمٌّ بِقَمٌّ) في قياس أصله (بقم)(٤).

٨- **الشَّك والتصحيف** في منع دخول قول ابن دريد "بَصَعَ العَرَقُ: إذا رَشَحَ" في قياس (بصع)؛ لأن الذي عليه النَّاس بالضاد (بضع) بمعنى

(١) مقاييس اللغة ٢/٣٢٩.

(٢) المصدر السَّابق ١/٣٠٦.

(٣) السَّابق ٢/٢٧٠-٢٧١.

(٤) نفسه ١/٢٧٥.

السَّيلان[(١)]، ومنع دخول قولهم: جاء نَئِيشًا: لمن جاءَ في أواخر النَّاس، في قياس الأصل (نأش) الدالِّ على أخذٍ وبطش[(٢)].

المجموعة الثانية: التردد بين نفي الثبوت وموانع أخرى:

١- نفي الثبوت والقلب المكاني في (شذم)، قال: "الشين والذال والميم ليس بشيء، وذكروا فيه كلمةً يقال إنَّها من المقلوب، قالوا: الشَّيذمان الذي في قول الطرمَّاح:

فَرَاها الشَّيذُمانُ عــن الجَــنِينِ[(٣)]

يقال إنّما هو الشَّيْمُذان"[(٤)].

٢- نفي الثبوت والتصحيف في منع دخول قولهم: "الظَّباظِب:

---

(١) مقاييس اللغة ٢٥٢/١.

(٢) المصدر السَّابق ٣٧٦/٥-٣٧٧.

(٣) البيت من الوافر، في ديوانه، ص٢٩٣، وصَدْره:

على حُوَلاءَ يطفُوا السُّــخْدُ منــها فَرَاهــا الشَّــيذُمانُ عــن الجَــنِينِ

قال المحقِّق: والحَوَلاء: جِلْدَةٌ كالدَّلْو العظيمة مملوءة ماء أصفر تخرج مع الولد من بطن النَّاقة، والسُّخْذُ: الماءُ الأصفر الذي في الحَوَلاء، ويطفو: يرتفع، وفرَاها: قطعها وشقَّها، والشَّيْذُمانُ: الذِّئب.

(٤) مقاييس اللغة ٢٥٧/٣.

صليلُ أجواف الإِبل من العطش"، في قياس الأصل (ظبَّ)، لأنه بالطاء[١].

المجموعة الثالثة: التردد بين الإبدال وموانع أخرى:

١- الإبدال والقلب المكاني في منع دخول قولهم: "الزَّماع، وأزْمَع كذا" في قياس الأصل (زمع) الذي يدلُّ على الدُّون والقِلَّة والذِّلّة ...؛ لأن "له وجهان: أحدهما أن يكون مقلوبًا من عزم، والوجه الآخَر أن تكون الزاء [مبدلةً] من الجيم، كأنَّهُ مِن إجماع القوم وإجماع الرأي"[٢].

٢- الإبدال وانتماء الاستعمال إلى جذر آخر في منع دخول قولهم: "ما بالدَّار دِبِّيجٌ" في قياس الأصل (دبج) الذي يدلُّ على شيءٍ ذي صفحةٍ حَسَنَةٍ ...؛ لأنه يقال هو بالحاء، وقد ذُكر في بابه، وإن كان بالجيم كما قيل فليس من هذا، ولعلَّه أنْ يكون من دِبِّيٍّ، من الدَّبيب، ثم حُوِّلت ياء النِّسبة جيمًا على لغة من يفعل [ذلك]"[٣].

المجموعة الرابعة: التردد بين العجمة وموانع أخرى:

١- العجمة وانتماء الاستعمال الذي بني عليه الجذر إلى جذر آخر في (حنر) قال: "الحاء والنون والراء كلمةٌ واحدة، لولا أنها جاءت في الحديث لما كان لِذِكرها وجه؛ وذلك أنَّ النون في كلام العرب لا تكاد

---

(١) مقاييس اللغة ٣/٤٦٤.

(٢) المصدر السَّابق ٣/٢٤.

(٣) السَّابق ٢/٣٢٣.

تجيء بعدها راء، والذي جاء في الحديث: «لَوْ صلَّيتُم حتى تَصيروا كالحنائر»[(١)]، فيقال إنَّها القسي، الواحدة حَنِيرة، وممكن أن يكون الرَّاء كالملصقة بالكلمة، ويرجع إلى ما ذكرناه من حنيت الشَّيءَ وحنوْته"[(٢)].

٢- العجمة والتصحيف في منع دخول قولهم: "الكِرَابُ على البَقَر" في قياس الأصل (كرب) الذي يدلُّ على شِدَّةٍ وقُوَّة ... ؛ لأنه ليس عربيًّا، والأصحُّ فيه أنْ يقال: "الكِلابَ على البقَر"، -وكذا سمعناه-، ومعناه: خَلِّ أمْرًا وصِناعتَه"[(٣)].

المجموعة الخامسة: التردد بين خفاء القياس أوانعدامه:

حيث تردد في منع دخول "شَعْل: لَقَبٌ، ويقال اسم امرأة"، في قياس أصله (شعل) الذي يدلُّ على انتشارٍ وتفرُّق في الشَّيءِ الواحدِ من جوانبه"[(٤)]؛ لأنه إن كان لقبًا؛ فالأصل أن يكون مقيسًا؛ لأنَّ الألقابَ تطلق لِعلَّةٍ وقد خفيت هنا، وإن كان علمًا لامرأةٍ؛ فهو عديم القياس؛ تبعًا لمنهجه في انعدام القياس عن أكثر الأعلام.

---

(١) أورده ابنُ الجوزي في (غريب الحديث) ٢٤٧/١، وابنُ الأثير في (النِّهاية) (حنر)، ص٤٥٠ وأتمَّه هكذا: «... ما نَفَعَكم حتى تحبُّوا آلَ رسول الله ﷺ».

(٢) مقاييس اللغة ١١٠/٢.

(٣) المصدر السَّابق ١٧٥/٥.

(٤) السَّابق ١٨٩/٣-١٩٠.

وفي المجمل: "وشَعْلٌ: رجلٌ"(١)، فيكون اللَّقبُ المبهمُ -هنا- لَقَبُ رَجُلٍ.

(١) ص٣٤٨، وقال عبد السلام هارون في حاشية (شعل) ١٩٠/٣: "وفي المجمل: وشَعْلٌ: رجلٌ، وأمُّ شَعْل: اسمُ امرأة"، و لم أجد الاستعمال الثَّاني في طبعتي من المجمل.

المبحث الخامس:
التردد بين التأصيل والموانع

تردد ابن فارس بين تأصيل (٨٥) جذرًا، وبين إخراجها من التأصيل بسبب الموانع، كما تردد في إدخال (١٣٧) استعمالاً في قياس أصولها، أو خروجها بسبب الموانع -أيضًا-، وقد تتبَّعت هذه الظاهرة فأمكنني تصنيفها إلى تسع مجموعات.

المجموعة الأولى: التردد بين التأصيل والإبدال

تردد ابن فارس بين تأصيل (١٧) جذرًا، وبين الحكم بأنَّها مبدلةٌ من غيرها، وهي: (ثيل) و(جأف) و(حرز) و(زعف) و(شأس) و(صلق) و(عتك) و(عله) و(عهم) و(نير) و(نيف) و(ولخ) و(أتَّ) و(أير) و(حتأ) و(فيج) و(سمق)، والخمسةُ الأخيرةُ عبارةٌ عن كلماتٍ مفردة.

قال في (نير): "النون والياء والراء كلمةٌ تدلُّ على وضوحِ شيءٍ وبُروزه ... وما ننكر أن يكون أصل هذا كلَّه الواو فيرجعَ إلى ما ذكرناه في باب النُّور والنَّار"(١).

كما تردد في دخول (٣٤) استعمالاً في قياس أصولها أو خروجها عنها بسبب الإبدال، وذلك في الجذور الآتية: (أجل) و(ألب) و(بقع)

---

(١) مقاييس اللغة ٥/٣٧٤.

و(تبن) و(تلع) و(تمَّ) و(جند) و(جور) و(حرف) و(حزم) و(حسف) و(حسوى) و(حضج) و(حفن) و(حنج) و(خبن) و(خطف) و(خوت)، و(دلص) و(رفغ) و(زهم) و(سوغ) و(شفى) و(صخد) و(ضبح) و(عتر) و(عفر) و(غيل) و(فرش) و(قرح) و(نطى)، ورجَّح في (تمَّ) و(حرف) و(حزم) و(حسف) الإبدال.

قال في (بقع): "الباء والقاف والعين أصلٌ واحدٌ ترجع إليه فروعُها كلُّها، وإنْ كان في بعضِها بُعْدٌ فالجنسُ واحد، وهو مخالَفةُ الألوانِ بعضِها بعضًا، ... فأمَّا قولهم: ابْتُقِع لَونُه: فيجوز أن يكونَ من هذا، ويجوز أن يكونَ من باب الإبدال؛ لأنّهم يقولون امتُقِعَ لونُه، قال الكسائي: إذا تغيَّر اللّونُ من حُزْنٍ يصيبُ صاحبَه أو فزَعٍ قيل ابتُقِع"[1].

وزاد إلى جانب الإبدالِ الشكَّ في ثبوت قولهم: (طستٍ رَهْرهَةٍ)؛ لمنع دخوله في قياس أصله (رهـَّ) الدالِّ على بصيصٍ، إن صحَّ[2].

المجموعة الثانية: التردد بين التأصيل والشك في الثبوت

تردد ابن فارس بين تأصيل (٦٢) جذرًا، والشك في ثبوها، أي أنَّه أصَّلها على فرض ثبوها، وهذه الجذور في الحقيقة خمسة أنواع:

النوع الأول: جذور محتوية على استعمالين فأكثر وعددها (٣١)

---

(١) مقاييس اللغة ١/٢٨١-٢٨٣.

(٢) المصدر السَّابق ٢/٣٨٠-٣٨١.

جذرًا، وهي: (أرش) و(بلص) و(بلط) و(ثبّ) و(ثعر) و(جظ) و(دمص) و(دنخ) و(رهـَّـ) و(رزب) و(ربج) و(زكر) و(زكت) و(زلح) و(زوك) و(زعك) و(شنع) و(شصر) و(ضغط) و(ضبس) و(عنش) و(عطر) و(غسر) و(فجم)، و(فرو) و(قشم) و(كيص) و(لهع) و(محج) و(نوت) و(ندغ).

قال في (ثعر): "الثاء والعين والراء بناءٌ إنْ صحَّ دلَّ على قماءَةٍ وصِغَر"[(١)].

النوع الثاني: جذور تردد في استنباط أصلٍ ثانٍ أو ثالثٍ لها إلى جانب أصلها الثابت وهي خمسة: (بزع) و(تب) و(خشف) و(درج) و(شقص).

النوع الثالث: جذور يحتوي كل واحد منها على كلمة واحدة فقط، وعددها (٢٠) جذرًا، وهي التي يعبر عنها غالبًا بقول: "كلمة واحدة إن صحَّت"، وهي: (خأ) و(خصن) و(ربغ) و(صنق) و(طنخ) و(طهل) و(عهب) و(عثل) و(عوس) و(فوغ) و(فول) و(فجن) و(فجم) و(قره) و(كبع) و(كنت) و(كول) و(كيت) و(لتأ) و(ندص).

النوع الرابع: جذور تحتوي على كلمتين مفردتين فقط وهي أربعة: (سعو) و(طرس) و(طوط) و(وطش).

---

(١) مقاييس اللغة ٣٧٧/١.

النوع الخامس: جذران احتوى كلٌّ واحدٍ منها على ثلاث كلماتٍ فأكثر وهي (قهس) و(كشأ).

كما تردَّد في دخول (٨٢) استعمالاً في قياس أصولها الصحيحة أو الشك في ثبوتها، أي: أنَّه أدخلها في قياس أصولها على فرض صحَّتها، وقد وقعت في الجذور الآتية:

(بسق) و(بلت) و(تلو) و(جخ) و(جذر) و(جرن) و(جزم) و(حضن) و(خبط) و(خرع) و(خشل) و(خلج) و(خمل) و(دب) و(درأ) و(دفأ) و(دكس) و(دمن) و(دمر) و(دون) و(دين) و(ديص) و(ذم) و(رث) و(رج) و(رسب) و(رسح) و(رسم) و(رسى) و(رع) و(رمص) و(رمع) و(زجل) و(زهق) و(زهف) و(زيل) و(زين) و(سطع) و(سعن) و(سفه) و(سكر) و(شحب) و(شحط) و(شخر) و(شرق) و(شسع) و(شهم) و(شور) و(صوح) و(ضفن) و(طبي) و(عبم) و(عتر) و(عجز) و(عرج) و(عفر) و(عفو) و(عشر) و(عصم) و(عكو) و(عنك) و(عهل) و(عهن) و(عير) و(غصن) و(قصل) و(قهر) و(كذب) و(لمأ) و(مرد) و(نجر) و(نخع) و(نقى) و(نهد) و(نيح).

ومن أمثلة هذه الاستعمالات قوله في (نخع): "النون والخاء والعين أصلٌ يدلُّ على خالِصِ الشَّيءِ ولُبِّه ... وقولهم: النَّاخع: العالم -إن صحَّ-

فهو منه أيضًا؛ كأنَّه وصل إلى الخالص الباطن من العلم"[١].

وأضاف إلى الشَّكِّ القلبَ المكانيَّ في تأصيل (حوش) وإدخال (الزَّمَّارة) في قياس (زمر)، فقال في (حوش): "الحاء والواو والشين كلمة واحدةٌ الحُوشُ: الوَحْش، يقال للوحشيِّ حُوشِيٌّ ... وأظنُّ أنَّ هذا من المقلوب، مثل جَذَبَ وجَبَذَ، وأصل الكلمة -إن صَحَّت- فمن التجمُّع والجَمْع، يقال حُشْتُ الصَّيدَ وأَحَشْتُه: إذا أخذْتَه من حَوَالِه وجمعته لتَصْرفه إلى الحِبالة ..."[٢]، وقال في (زمر): "الزاء والميم والراء أصلان: أحدهما يدلُّ على قِلَّة الشَّيء، والآخر جنسٌ من الأصوات ... وأمَّا الزَّمَّارة التي جاءت في الحديث: «أنَّه نَهَى عن كسْب الزَّمَّارة» فقالوا: هي الزَّانية، فإنْ صحَّ هذا فلعلَّ نَغْمتها شُبِّهت بالزَّمْر، على أنهم قد قالوا إنَّما هي الرَّمَّازة: التي ترمِز بحاجبيها للرِّجال، وهذا أقرب"[٣].

كما أضاف إلى الشكِّ العجمةَ في إدخال (دَرْب المدينة) في قياس (درب) فقال: "الدال والراء والباء الصَّحيح منه أصلٌ واحد، وهو أن

---

(١) مقاييس اللغة ٥/٤٠٥- ٤٠٦.

(٢) المصدر السَّابق ٢/١١٩.

(٣) السَّابق ٣/٢٣-٢٤.

يُغْرَى بالشَّيْءِ ويلزمه ... وَدَرْبُ المدينة معروف، فإنْ كان صحيحًا عربيًّا فهو قياسُ الباب؛ لأنَّ النّاسَ يَدْرُبُون به قصدًا له"[١]، وإدخال قولهم: "عصفورٌ صُوَّار:-وهو الذي إذا دعي أجاب-" في قياس (صور)[٢].

المجموعة الثالثة: التردد بين التأصيل والعجمة

تردد ابن فارس بين تأصيل (برخ) و(بوش)، وبين الحكم بعجمتها فقال في (برخ): "الباء والراء والخاء أصلٌ واحدٌ، إن كانَ عربيًّا فهو النَّماء والزِّيادة، ويقال إنها من البَرَكة وهي لغة نَبَطيَّة"[٣]، وقال في (بوش): "الباء والواو والشين أصلٌ واحد، وهو التجمُّع من أصنافٍ مختلِفين: يقال: بَوْشٌ بائشٌ، وليس هو عندنا من صميم كلام العرب"[٤]، وتردد بين عربية الكلمة الأولى لـــ(وهق) وعجمتها فقال: "الواو والهاء والقاف كلمتان إحداهما: الوَهَق، وأظنُّه فارسيًّا معرَّبًا ..."[٥].

كما تردد في دخول قولهم: "حَظِيت المرأةُ وبَظَيت" في قياس أصلها (بظى)، أو الحكم بعجمتها، ومثله فعل في ثلاثة استعمالات تابعة لـــ

---

(١) مقاييس اللغة ٢/٢٧٤.

(٢) المصدر السَّابق ٣/٣٢٠.

(٣) السَّابق ١/٢٤١.

(٤) نفسه ١/٣١٧.

(٥) نفسه ٦/١٤٨.

(قنا) و(قنب) و(خون) وهي: (قناةُ الماء) و(القِنَّب) و(الخِوان).

وأضاف إلى العجمةِ التصحيفَ ونفيَ الثُّبوت في (الرَّبِيْط) في قياس أصله (ربط) فقال: "الراء والباء والطاء أصلٌ واحدٌ يدلُّ على شدٍّ وثَبات ... فأمَّا قولُهم للتَّمر رَبِيطٌ، فيقالُ إنه الذي يَيْبَس فيصبُّ عليه الماء، ولعلَّ هذا من الدَّخيل، وقيل إنه بالدال (الرَّبيد)، وليس هو بأصل"[١].

المجموعة الرابعة: التردد بين التأصيل والقلب المكاني

تردد ابن فارس بين تأصيل (جره) و(بلت) وبين الحكم بقلبها، فقال في (جره): "الجيم والراء والهاء كلمةٌ واحدة، وهي الجَرَاهية، قال أبو عُبيدٍ: جَراهيةُ القوم: جَلَبَتُهُم وكلامُهم في علانيتهم دون سِرِّهم، ولو قال قائل: إنَّ هذا مقلوبٌ من الجَهْرِ والجَهْرَاء والجَهارة لكان مَذْهبًا"[٢]، وقال في (بلت): "الباء واللام والتاءُ أصلٌ واحد، وهو الانقطاع، وكأنَّه من المقلوب عن بَتَل ..."[٣].

كما تردد في دخول قولهم (أمهى الحافرُ) في قياس أصله (مهي) وبين قلبه، فقال: "الميم والهاء والحرف المعتلُّ أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على إمهالٍ وإرخاءٍ وسُهولةٍ في الشَّيء ... ويقالُ: أمهَى الحافِرُ وأماهَ: أي

(١) مقاييس اللغة ٢/٤٧٨-٤٧٩.

(٢) المصدر السَّابق ١/٤٤٧.

(٣) السَّابق ١/٢٩٥.

حَفَر وأَنْبَط، ولعلَّ هذا من باب القلب"[١].

المجموعة الخامسة: التردد بين الدخول في القياس والتصحيف

تردد ابن فارس بين دخول قولهم: (تأبَّس الشَّيءُ) في قياس (أبس) أو تصحيفه، فقال: (أبس): "الهمزة والباء والسين تدلُّ على القهر، يقالُ منه أَبَسَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ: إذا قَهَره ... وتأبَّس الشَّيءُ: تغيَّر، قال المتلمِّس:

ألم تر أنَّ الجَونَ أَصْبَحَ راسـيًا   تُطيف بـه الأيـام لا يتـأبَّسُ[٢]

ويقال هي بالياء: "لا يتأيَّس"[٣]، وقد ذكر في بابه"[٤]، أي: في (أيس).

ومثله في (عذم)[٥].

المجموعة السادسة: التردد بين الدخول في القياس والإِتْباع

تردد ابن فارس بين دخول ثلاثة استعمالات في قياس أصولها وبين الحكم بإتباعها، وذلك في (ذفَّ) و(رفَّ) و(لزَّ)، قال في (ذفَّ): "الذال والفاء أصلٌ واحدٌ يدلُّ على خِفَّةٍ وسُرعة، فالذَّفِيفُ إتباعٌ للخفيف،

---

(١) مقاييس اللغة ٢٧٩/٥.

(٢) البيت من الطويل، في ديوان المتلمِّس، ص١١٧، بالياء: (ما يَتأيَّسُ).

(٣) وهو الثابت في ديوان المتلمِّس.

(٤) مقاييس اللغة ٣٦/١.

(٥) المصدر السَّابق ٢٥٨/٤.

ويقال الذَّفيف السَّريع"[١]، وفي (رفَّ): "الراء والفاء أصلان، أحدهما: المَصُّ وما أشبهه، والثاني: الحركة والرِّيق ... وأمَّا قولهم "يَحُفُّ ويرُفُّ" فقال قوم: هو إتباعٌ، وقال آخرون: يرُفُّ: يُطعِم"[٢]، وفي (لزَّ): "اللام والزاء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على ملازمةٍ ومُلاصَقة ... ومن الباب كَزٌّ لَزٌّ، ويجوز أن يكون لَزٌّ إتباعًا"[٣].

المجموعة السَّابعة: التردد بين الدخول وحكاية الأصوات

تردد ابن فارس بين دخول (الشَّغْشَغة) في قياس أصلها (شغَّ)، وبين الحكم بأنها حكاية صوت، فقال: "الشين والغاء أصلٌ يدلُّ على القلَّة ... هذا هو الأصل، وفيه كلمةٌ طريقتُها طريق الحكاية، وذلك ربَّما حُمل على القياس وربما لا يُحمَل، يقولون إنَّ الشَغشغةَ: صَوتُ الطَّعْن، ... والشغشغةُ: ضربٌ من هدير الإبل"[٤].

المجموعة الثامنة: التردد بين الدخول وانعدام القياس

تردد ابن فارس بين دخول (الطُّور) في قياس أصله (طور)، أو الحكم بانعدام القياس منه، فقال: "الطاء والواو والراء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ

---

(١) مقاييس اللغة ٢/٣٤٤.

(٢) المصدر السَّابق ٢/٣٧٦.

(٣) السَّابق ٥/٢٠٤.

(٤) نفسه ٣/١٦٨-١٦٩.

على معنىً واحد، وهو الامتداد في شيءٍ من مكانٍ أو زمان ... والطُّور: جبلٌ، فيجوز أن يكون اسمًا عَلَمًا موضوعًا، ويجوز أن يكون سمِّي بذلك لما فيه من امتدادٍ طولاً وعَرضًا"(١).

المجموعة التاسعة: التردد بين التأصيل وانتماء الاستعمال الذي بني عليه الجذرُ لجذرٍ آخر

تردد ابن فارس بين تأصيل الجذر (ربن)، وبين أن يكون الاستعمال الذي بني عليه من جذرٍ آخر، فقال: "الراء والباء والنون إن جُعِلت النونُ فيه أصليّةً فكلمةٌ واحدة، وهي الرُّبَّان، يقال أخَذْتُ الشَّيء برُبَّانِهِ: أي بجميعه، وقال آخَرون: رُبّان كُلِّ شيءٍ: حِدْثانُه ..."(٢).

وتردد في دخول أربعة استعمالات في قياسِ أصولها أو انتمائها إلى أربعة جذور أخرى، وذلك في (حشوى) و(ذعَّ) و(مسل) و(هرع)، قال في (هرع): "الهاء والراء والعين أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على حركةٍ واضطراب، وأُهْرِعَ الرَّجُلُ: ارتَعَدَ فَرَقًا، وسمِّيَ الأحمقُ هَيْرَعًا؛ لاضطرابِ رائِهِ، ويمكن أنَّ الهاء فيه زائدة، فيكون من باب يَرَع..."(٣).

---

(١) مقاييس اللغة ٣/٤٣٠-٤٣١.

(٢) المصدر السَّابق ٢/٤٨٤- ٤٨٣.

(٣) السَّابق ٦/٤٧.

المبحث السادس: الشذوذ عن أصول المعاني

الشُّذوذ عن أصول المعاني أحدُ موانعِ تحقُّقِها في استعمالات الجذر اللغوي، وقد أفردته بمبحثٍ مستقلٍّ عنها لأمرين:

أولهما: فصلُ ابن فارس له عن بقيَّة الموانع إذا وجدت معه أثناء معالجته تحقق المعنى المشترك في استعمالات الجذور اللغوية؛ وذلك يوحي بمخالفته لها.

وثانيهما: تعدُّد أسبابه، فبعضها ترجع إلى موانع لفظية، وأكثرها ترجع إلى موانع معنوية، ومن الصَّعب إدراجه في أحدهما؛ لتردده بينهما، وإن كان الأقرب إلحاقه بالموانع المعنوية؛ لأنها كلَّها من أسبابه، بل هي أسبابه الحقيقية.

عدد الشَّواذ:

وقد منع الشُّذوذُ تحقق المعنى المشترك في (٥٧٤) استعمالاً تنتمي إلى (٤١٩) جذرًا، وقع في (٣١٥) جذرًا منها شاذٌّ واحدٌ في كلِّ جذر، وتعدد في (١٠٤) جذور بين شاذَّين لكلِّ جذرٍ أو ثلاثةٍ أو أربعةٍ أو خمسة، وأكثر ما وصل إليه سبعة شواذّ في الجذر (سمَّ)[١].

ومن أمثلته قوله في (فخر): "الفاء والخاء والراء أَصلٌ صحيحٌ، وهو

(١) مقاييس اللغة ٣/٦٢.

يدلُّ على عِظَمٍ وقِدَم ... ومما شذَّ عن هذا الأصل الفَخَّار من الجِرَارِ، معروف"[١].

ومثله في القرآن الكريم قوله في (فرض): "الفاء والراء والضاد أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على تأثيرٍ في شَيءٍ من حزٍّ أو غيره ... ومما شذَّ عن هذا الأصل الفَارِضُ: المُسنَّة، في قوله تعالى: ﴿لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ﴾[٢]، والفَرْضُ: جنسٌ من التَّمر، قال:

إذا أكلتُ سمكًا وفَرْضَا ذهبتُ طولاً وذهبتُ عَرْضَا[٣]

والفِرْياضُ: الواسع"[٤].

ومثله في الحديث النَّبوي قوله في (خمس): "الخاء والميم والسين أصلٌ واحد، وهو في العدد، فالخمسة معروفة، والخمس: واحدٌ من خَمْسَةٍ ... ومما شذَّ عن الباب الخَمِيس، وهو الجَيْش الكثير، ومن ذلك الحديثُ: أنَّ

---

(١) مقاييس اللغة ٤/٤٨٠.

(٢) سورة البقرة: ٦٨.

(٣) البيتُ لراجزٍ من عُمان كما في (العشرات في غريب اللغة) لأبي عمر الزَّاهد (تـ٣٥٠هـ)، ص١١٢، وبلا نسبةٍ في مجالس ثعلب ١/١٧٩، والجمهرة ٢/٧٥٠، وغيرهما.

(٤) مقاييس اللغة ٤/٤٨٨-٤٨٩، ومثله في القرآن في (دسر) ٢/٢٧٨، و(قرن) ٥/٧٧.

رسول الله ﷺ لما أشْرَفَ على خَيْبر قالوا: «محمدٌ والخَمِيس»(١)، يريدون الْجَيْش"(٢).

تعريفه:

ويعني به ابن فارس: مخالفة اللفظ المفرد لأكثرِ استعمالات الجذر في المعنى المشترك.

وفي مادَّة (شذَّ): "الشين والذال يدلُّ على الانفراد والمفارَقة، شَذَّ الشَّيءُ يَشِذُّ شذوذًا، وشُذَّاذُ النَّاس: الذين يكونون في القوم وليسوا من قبائلهم ولا مَنَازِلهم، وَشُذَّان الحصى: المتفرِّق منه ..."(٣).

وهذا يعني أنَّ اللفظَ الشَّاذَّ: هو الذي خالفَ أكثرَ استعمالات الجذر في المعنى المشترك، فجاءت دلالتُه مغايرةً له تمامًا.

وفي هذا التعريف أربعة قيود:

القيد الأول: المخالفة في المعنى.

فيشترط في اللفظ حتى يطلق عليه مصطلح الشُّذوذ أن تخالف دلالتُه بقيةَ استعمالات الجذر، بحيث يتعذَّر إلحاقه بها في المعنى المشترك.

---

(١) أخرجه البخاري ٢٠٨/٤ برقم (٣٦٤٧) وأخرجه مسلم ١٠٤٢/٢ برقم (١٣٦٥)، وأخرجاه في مواضع أخرى.

(٢) مقاييس اللغة ٢١٧/٢-٢١٨، ومثال الشُّذوذ في الأحاديث ما أورده في (خمر) ٢١٥/٢، و(زهر) ٣١/٣، و(صلي) ٣٠١/٣، و(نقر) ٤٦٩/٥.

(٣) المصدر السَّابق ١٨٠/٣.

وقد نصَّ ابن فارس على هذه المخالفة في كثيرٍ من الشواذ كقوله في (سمك): "السين والميم والكاف أصلٌ واحدٌ يدلُّ على العُلُوِّ ... ومما شذَّ عن الباب **وباين الأصلَ**: السَّمَكُ"(١)، وكثيرًا ما ينصُّ على بعد الشَّاذِّ عن المعنى المشترك كقوله في (طن): "الطاء والنون والحرف المعتلّ كلمةٌ تدلُّ على مرضٍ من أمراضِ الإبل ... ومما شذَّ عن الباب الطِّنْو(٢): المنزل، وقد يهمز، وهو يبعد عن الذي ذكرناه بُعْدًا ..."(٣).

القيد الثاني: الانفراد.

بحيث يكون اللفظ الشاذُّ واحدًا أمام استعمالات متعددة تحقق فيها المعنى المشترك، وقد نصَّ ابن فارس على الانفراد في (شقر): "الشين والقاف والراء أصلٌ يدلُّ على لون، ... **ومما ينفرد** عن هذا الأصل كلماتٌ ثلاثٌ: ..."(٤)، ونصَّ على أنَّه مخالفةَ الشَّاذ للكثير في (بسل) فقال: "... وأمَّا البُسْلَةُ: فأُجرة الرَّاقِي، وقد يُرَدُّ بدقيقٍ من النَّظر إلى هذا، والأحسنُ عندي أن يقال هو شاذٌ عن **معظم الباب**"(٥).

---

(١) مقاييس اللغة ٣/١٠٢.

(٢) في الأصل (الطنء) بالهمزة، والتصحيح من مجمل اللغة، (طنأ)، ص٤٥٤، وهو المناسب؛ لقوله: (وقد يُهمز)، يعني أنه غير مهموز.

(٣) مقاييس اللغة ٣/٤٢٥-٤٢٦ ومثله في (خضّ) ٢/١٥٣ و(شقذ) ٣/٢٠٣.

(٤) المصدر السَّابق ٣/٢٠٣-٢٠٤.

(٥) السَّابق ١/٢٤٩.

ومن النَّادر أن تتعدد الشَّواذ بدلالة معنوية واحدة وتبقى شاذَّةً كقوله في (صرف): "الصاد والراء والفاء معظم بابِهِ يدلُّ على رَجْع الشَّيء ... ومما شذَّ -أيضًا- الصِّرْف: شيءٌ من الصِّبْغ يُصبَغ به الأديم ... وعلى هذا يُحمَلُ قولهم: شرِب الشَّرابَ صِرْفًا: إذا لم يمزُجْه؛ كأنَّهُ تُرِكَ على لونِهِ وحُمْرَتِه"(١)، وفي (كفأ): "الكاف والفاء والهمزة أصلانِ: يدلُّ أحدُهما على التَّساوِي في الشَّيئين، ويدلُّ الآخر على المَيْل والإمالة والاعوجاج ... ومما شذَّ عن هذين الأصلين: الكُفْأة، وهي حَمْل النَّخلة سَنَتَها، ويقال ذلك في نِتاج الإبلِ أيضًا، ويقال: استكفأتُ فلانًا إبلَه: أي سألتُه نِتاجَ إبلِهِ سنةً، ويقال: أنا أكْفيكَ هذه النَّاقةَ سنةً، أي تحلبها ولك ولدُها، ..."(٢).

وكان الأولى أن يجعل ابن فارس هذا النَّوع من الشَّواذِّ أصولاً مشتركةً كما فعل في عشرات الأصول من أمثالها، فيجعل شواذ (صرف) أصلاً ثانيًا يدلُّ على (اللَّون) مثلاً، وشواذ (كفأ) أصلاً ثالثًا يدل على وقوع الشَّيء في زمن محدَّد، مثلاً، وإن كان قد رقَّى كثيرًا من الشَّواذ من هذا النَّوع إلى الأصول فاستنبط لها معنى مشتركًا، كما سيأتي.

---

(١) مقاييس اللغة ٣/٣٤٢ و٣٤٤، ومثله في (فجّ) ٤/٤٣٧، و(نقد) ٥/٤٦٨، و(عمر) ٤/١٤٢.

(٢) المصدر السَّابق ٥/١٨٩-١٩٠، ومثله في (بعض) ١/٢٧٠، وخمسة استعمالات في (بقر) ١/٢٨٠.

ولعلَّه لم يتنبه إلى اشتراك هذه الاستعمالات في تلك الدلالة فأبقاها شاذَّةً، أو أنَّه تنبَّه لها و لم يعتدَّ بها، أو أنَّه عنى بالشُّذوذ القلَّةَ النِّسبيةَ بالنِّسبةِ إلى الاستعمالات التي أخذ منها المعنى المشترك الأوَّل، فتكون هذه الاستعمالات دالةً على أصلٍ جديد استعمالاته أقلّ من استعمالات الأصل الأوَّل؛ فيكون الشذوذ حينها نسبيًا.

القيد الثالث: الانتساب إلى الجذر.

بحيث يكون اللفظ الشاذُّ من استعمالات الجذر الذي شذَّ عنه، ويندر أن يكون في الواقع منتميًا لجذر آخر كما حصل في (فوق) و(قفر) حيث جاء الشاذُّ فيهما مبدلاً من جذر آخر، وأجاز في الثاني منهما القلب المكانيّ، و لم يقع ذلك في غيرهما[1]، ولعلَّه أراد بالشذوذ –هنا– مطلق المخالفة للمعنى المشترك، وهي واقعة في الإبدال والشُّذوذ وغيرهما من الموانع؛ ذلك أنَّ ابن فارس يفرِّق بين الشَّواذِّ والموانع إذا اجتمعت في جذرٍ واحد، وقد فرَّق بين الشذوذ والإبدال حين اجتمعا في (سفح)[2].

وقد عدَّ الدكتور حامد محمد أمين شعبان من الشَّواذ عند ابن فارس المعرَّبَ والمولَّدَ، والتَّابعَ، والمصحَّفَ، والمقلوبَ، والمشكوكَ في صحَّته،

---

(١) مقاييس اللغة (فوق) ٤/٤٦٢، و(قفر) ٥/١١٤.

(٢) المصدر السَّابق ٣/٨١.

وحكايةَ الصَّوت[١]؛ لأنها خالفت المعنى المشترك في دلالتها.

والواقع أنَّ ابن فارس لم يعدّ هذه الأنواع من الشواذ؛ وذلك لأن أكثر هذه الألفاظ لا تنتسب حقيقةً إلى الجذر الذي خرجت عن دلالته؛ إذ المعرَّب من لغةٍ أخرى، والمولَّد والمصحَّف لم تنطق العرب بهما، وقريب منهما المشكوك في صحته، والمقلوب أصله الجذر المقلوب عنه، وأما التابع وحكاية الصَّوت فهما وإن كانا من الجذر إلا أن غموضَ دلالة التابع وخفاء مأخَذِه، ومأخذِ الحكاية منعا إجراء القياس فيهما، وإن كان منهج ابن فارس التطبيقي في الشُّذوذ يقضي بضمِّهما إلى الشواذ؛ لتحقق شروطه فيهما، إلا أنَّه لم يفعل ذلك.

القيد الرابع: وجود معنى مشترك تعود إليه أكثر استعمالات الجذر.

وذلك حتي يُحكم بشذوذ استعمالٍ أو أكثر عنه، فإن عدم المعنى المشترك وكانت كلمات الجذر مفردةً فلا شذوذ.

وقد عدَّ الدكتور نور حامد الشاذلي بعض الجذور التي حوت كلمات مفردة ضمن الشواذ عند ابن فارس، ومثَّل لها بأول جذر أورده في كتابه وهو (أجل)، وفيه قال ابن فارس:

"اعلم أنَّ الهمزة والجيم واللام يدلُّ على خمس كلماتٍ متباينة، لا يكادُ يمكنُ حْملُ واحدةٍ على واحدةٍ من جهة القياس، فكلُّ واحدةٍ أصلٌ

(١) الأحكام اللغوية، ص٢٤٤-٢٤٧.

في نفسها، ورَبُّكَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ، فالأَجَلُ: غاية الوقت في مَحَلِّ الدَّين وغيره ... والإجْلُ: القطيع من بقر الوحش، ... والأَجْلُ مصدر أجَلَ عليهم شَرًّا: أي جناه وبَحَثَه ... والإجْل: وَجَع في العنق، ... والمأْجَلُ: شبه حوضٍ واسع يؤجَّل فيه ماءُ البئر أو القناة أَيَّامًا ثم يُفَجَّر في الزَّرع، ..."[1].

وواضحٌ أنَّ ابن فارس لم يحكم على هذا الكلمات بالشُّذوذ؛ لانعدام المعنى المشترك فيها، وصرَّح بذلك، وهو صنيع موفَّق؛ على اعتبار أن الشَّذوذ يعني مخالفة الأقل للأكثر، فإن كانت الكلمات كلُّها قليلةً أو مفردةً صارت من باب الأصول المفردة.

وكان الأولى بالدكتور الفاضل أن يقسِّم كتابه إلى قسمين: أحدهما: للألفاظ التي حكم عليها ابن فارس بالشذوذ، فيعيدها إلى أصول ابن فارس كما هو مقصده من هذا الكتاب، وقد صنع هذا، وثانيهما: للجذور التي عرت من المعنى المشترك، فيحاول استنباط معنى مشترك لها، كما صنع في هذه المادة حين أعادها إلى (الجمع والتجمُّع)[2].

كما عدَّ الدكتور نور –أيضًا– الأصول المفردة المصاحبة لأصلٍ مشترك من الشَّواذ عند ابن فارس، وأورد منها الجذر الثاني في كتابه وهو

---

(١) مقاييس اللغة ١/٦٤-٦٥.

(٢) غوامض المقاييس، ص١١.

(أرض)، وفيه يقول ابن فارس:

"الهمزة والراء والضاد ثلاثة أصول، أصلٌ يتفرَّع وتكثر مسائله، وأصلان لا ينقاسانِ بل كلٌّ واحدٍ موضوعٌ حيثُ وضعَتْه العرب.

فأمَّا هذان الأصلان فالأرض: الزُّكْمَةُ، رجل مأروضٌ: أي مزكوم، وهو أحدهما، ... والآخر: الرِّعدة، يقال بفلانٍ أرْضٌ: أي رِعْدَةٌ، ...، وأمَّا الأصل الأوَّل فكلُّ شيءٍ يسفُل ويقابل السَّماءَ، ..."[1].

ولم يقل ابن فارس عن هذين الأصلين إنهما شاذَّان، بل حكم بأنهما أصلان مفردان على مذهبه في أنَّ الأصول نوعان: أصول مشتركة، وأصول مفردة[2]، وإن كان مذهبة التطبيقي في الشُّذوذ يقضي بعدّ هذين الأصلين وأشباههما من الشَّواذ؛ لانطباق مفهوم الشذوذ عنده عليهما؛ حيث وجُد معنى مشترك شذَّ عنه استعمالان مفردان في الدلالة، وخالفاه في المعنى.

---

(١) مقاييس اللغة ٧٩/١، وينظر: غوامض المقاييس، ص١١.

(٢) راجع مبحث: (أنواع أصول المعاني)، ص١٥٣-١٦٠.

التعبير عن الشواذ:

الغالب أن يُعبِّر ابن فارس عن الشواذ بلفظ من مادة (شذَّ) كالفعل الماضي (شذَّ)[(١)]، و(شذَّت)[(٢)]، والفعل المضارع (يشذّ)[(٣)]، واسم الفاعل (شاذّ)[(٤)]، و(الشاذّ)[(٥)]، و(شاذَّة)[(٦)]، والمصدر (الشُّذوذ)[(٧)].

وعبَّر عنه مرة واحدةً بمرادفه وهو (الانفراد)[(٨)]، ومرةً واحدة بلازمه وهو (المباينة)[(٩)].

وربما عبر عنه بنحو قوله في (شهل): "... ومما ليس في هذا الباب: امرأةٌ شهلة: قالوا: هي النَّصَف العاقلة ..."[(١٠)]، ويؤكد إرادته الشذوذ بهذا الأسلوب عطفه شاذين آخرين عليه، حيث قال: "... ومما شذَّ —

---

(١) مقاييس اللغة (بدأ) ١/٢١٣، و(برم) ١/٢٣٣، و(عرد) ٤/٣٠٥.

(٢) المصدر السَّابق (جمز) ١/٤٧٨، و(خشم) ٢/١٨٤، و(خطم) ٢/١٩٨.

(٣) السَّابق (ربّ) ٢/٣٨٢، و(سرج) ٣/١٥٦، و(كور) ٥/١٤٦.

(٤) نفسه (جرش) ١/٤٤٣، و(شمع) ٣/٢١٥، و(هرس) ٦/٤٦.

(٥) نفسه (دكّ) ٢/٢٥٩، و(شقذ) ٣/٢٠٣، و(قرح) ٥/٨٣.

(٦) نفسه (جوي) ١/٤٩١، و(لعّ) ٥/٢٠٦، و(ندى) ٥/٤١٢.

(٧) نفسه (سمّ) ٣/٦٢، و(عزل) ٤/٣٠٨، و(لبن) ٥/٢٣٢.

(٨) نفسه (شقر) ٣/٢٠٣-٢٠٤.

(٩) نفسه (محل) ٥/٣٠٢.

(١٠) نفسه ٣/ ١٧٣.

أيضًا- المشاهَلة: المُشَارَّة ... وكذلك قولهم للحاجَةِ: شهلاء ..."[١].

ومن عباراته عنه قوله في (مظّ): "الميم والظاء كلمةٌ تدلُّ على مشارَّة ومنازعة ... ومن غير هذا المَظُّ: رمَّان البَرِّ"[٢].

ومن عباراته عنه قوله في (زوي): "الزاء والواو والياء أصلٌ يدلُّ على انضمامٍ وتجمُّع ... وممَّا لا اشتقاقَ له الزَّوْء: وهي المَنِيَّة"[٣].

الشذوذ على فرض الثبوت:

وكثيرًا ما يشكُّ ابن فارس في ثبوت بعض الألفاظ، ويعلِّق على فرض صحتها أمورًا كثيرة منها الشُّذوذ كقوله في (زهد): "الزاء والهاء والدال أصلٌ يدلُّ على قِلَّةِ الشَّيء ... ويُحكى عن الشيبانِيّ -إن صح فهو شاذٌّ عن الأصل الذي أصَّلناه- قال: زَهَدْت النَّخْلَ: وذلك إذا خَرَصْتَه"[٤].

---

(١) مقاييس اللغة ١٧٣/٣.

(٢) المصدر السَّابق ٢٧٣/٥.

(٣) السَّابق ٣٤/٣-٣٥.

(٤) نفسه ٣٠/٣-٣١، ومثله في (ركد) ٤٣٣/٢، وفي (صول) ٣٢٢/٣، وفي (كرى) ١٧٤/٥.

أسباب الشذوذ:

تبيَّن لي من خلال التأمُّل في معالجة ابن فارس للشَّواذِّ وقوفُ أسبابٍ متعددةٍ وراء الشذوذ، وهي كالآتي:

١- **مخالفة اللفظ لدلالة المعنى المشترك**، كقوله في (سمك): "السين والميم والكاف أصلٌ واحدٌ يدلُّ على العُلُوِّ ... ومما شذَّ عن الباب وباين الأصل: السَّمَك"(١)، وربما أضاف إلى هذه المخالفة نفي عذوبة الكلمة كقوله في (قهل): "... ومما شذَّ عن هذا -وما أدري كيف صحَّتُه-، يقولون: القَيْهَلة: الطَّلْعة، يقال: حَيَّا الله قَيْهَلَتَه، وليست بكلمةٍ عَذْبة"(٢).

وهذا السَّبب يقع في جميع الشواذ فكلُّها مخالفةٌ للمعنى المشترك.

٢- **خفاء معنى اللفظ**، فيتعذَّر معرفة مأخذه الاشتقاقي حتى يُلحق بالأصل.

وينوِّع عبارته عنه فأحيانًا يصفه بالمشكل والغامض كقوله في (شمت): "الشين والميم والتاء أصلٌ صحيح، ويشذُّ عنه بعضُ ما فيه إشكالٌ وغموض ... وهو عِندي من الشَّيء الذي خفيَ عِلْمُهُ، ولعلَّه كانَ يُعلَم قديمًا ثمَّ ذَهَبَ بذهاب أهله"(٣)، وفي (مرض): "... وقد شذَّتْ

---

(١) مقاييس اللغة ٣/١٠٢.

(٢) المصدر السَّابق ٥/٣٦.

(٣) السَّابق ٣/٢١٠.

عن هذا القياسِ كلمةٌ، وهي من المشكل عندنا، يقولون: أمرضَ إذا قارَبَ إصابةَ حاجَتِه ..."[١].

وأحيانًا ينفي درايته بحقيقته كقوله في (رن): "... وحُكِيت كلمةٌ ما أدري ما هي، وهي شاذَّةٌ -إن صحَّت-، ولم أسمَعْها سماعًا، قالوا: كان يقال لجمادى الأولى رُنَّى، بوزن حُبلى، وهذا مما لا ينبغي أن يعوَّل عليه"[٢].

وأحيانًا ينصُّ على ذهاب من كان يُحسنه كقوله في (قبح): "... ومما شذَّ عن الأصل وأحسَبُه من الكلام الذي ذَهَبَ مَن كان يُحْسِنُه، قولُهم كِسْرُ قَبيحٍ، وهو عَظْمُ السَّاعد، النِّصف الذي يلي المِرْفَق ..."[٣].

٣- **خفاء قياس اللفظ**، بحيث يتمكَّن اللغويُّ من معرفة معنى اللفظ، ولكنَّه لا يدري كيف تمّ اشتقاقه فيعجز عن إلحاقه بالأصل.

ويعبر عنه ابن فارس بعبارات متعددة كأن ينفي معرفته بقياسه أو اشتقاقه أو بهما أو وجهه أو أصله وإليك أمثلتها على التوالي:

(هدّ): "... ومما شذَّ عن الباب ولا أعرِفُ له قياسًا، قولُهم: مررتُ برجلٍ هَدَّكَ مِن رجُل، كقولهم: حسبُك من رجلٍ وهي كلمةٌ كذا

(١) مقاييس اللغة ٥/٣١١-٣١٢.

(٢) المصدر السَّابق ٢/٣٨٠.

(٣) السَّابق ٥/٤٧.

تُقال ..."[1]

وفي (حصل): "... ومما شذَّ عن الباب وما أدري ممَّ اشتقاقه، قولهم: حَصِلَ الفرسُ: إذا اشتكى بَطْنَهُ عن أكل التُّراب"[2].

وفي (ردي): "... ومما شذَّ عن الباب الرِّداء الذي يُلبَس، ما أدري مِمَّ اشتقاقُه، وفي أيِّ شيءٍ قياسُه، يقالُ فلانٌ حسَنُ الرِّدْية، من لُبْس الرداء ..."[3].

وفي (زوي): "الزاء والواو والياء أصلٌ يدلُّ على انضمامٍ وتجمُّع ... ومما شذَّ عن هذا الأصل ولا يُعلم له قياسٌ ولا اشتقاق الزَّوْزَاةُ: حُسن الطَّرد، يقالُ زَوْزَيْتُ به ..."[4].

وفي (ثمد): "... ومما شذَّ عن الباب الإثْمِد-وهو معروف-، وكان بعضُ أهل اللغة يقول: هو من الباب، لأنَّ الذي يُستعمَل منه يَسيرٌ، وهذا ما لا يُوقَف على وجهه"[5].

---

(١) مقاييس اللغة ٦/٨.

(٢) المصدر السَّابق ٢/٦٨.

(٣) السَّابق ٢/٥٠٧، ومثله في (بدأ) ١/٢١٣، و(حصل) ٢/٦٨، و(عبر) ٤/٢١٠.

(٤) نفسه ٣/٣٤.

(٥) نفسه ١/٣٨٨.

وفي (ثمر): "... ومما شذَّ عن الباب ليلة ابن ثَمِيرٍ، وهي اللَّيلة القَمْراءُ، وما أدري ما أصله"(١).

أو يتوقع أن له قياسًا خفيَ عليه مكانه كقوله في (صر): "... ومما شذَّ عن هذه الأصول كلمتان، ولعلَّ لهما قياسًا قد خَفِيَ علينا مكانُه ..."(٢).

٤- **انعدام القياس**، وقد نصَّ عليه ابن فارس في (عنج) فقال: "... وأمَّا العُنجوج: فالرَّائِع من الخيل ... فمحتملٌ **أن يكون اسمًا موضوعًا من غير قياسٍ كسائر ما يشذُّ عن الأصول**، ومحتمل أن يكون سمِّي بذلك لطوله أو طول عنقِه، فقياسٌ بالحبل الطويل"(٣)، وفي (ذنّ): "... ومما يشذُّ عن الباب- وقد قلتُ إنَّ أكثر أمْرِ النَّبات على غير قياس، الذُّؤْنُون: نبتٌ، يقالُ خرَجَ النّاسُ يَتذأْنَنُون: إذا أخَذُوا الذُّؤْنُون"(٤)، وفي (زب): "... وممَّا هو شاذٌّ لا قياس له: زَبَّتِ الشمس وأزَبَّت: دنت للغروب"(٥).

٥- **بعد القياس**، مع إمكانه على استكراه، كقوله في (صفَّ): "...

---

(١) مقاييس اللغة ١/٣٨٨.

(٢) المصدر السَّابق ٣/٢٨٤.

(٣) السَّابق ٤/١٥٢.

(٤) نفسه ٢/٣٤٨.

(٥) نفسه ٣/٦.

ومثاله: "ومّما شذَّ عن الباب -وقد يمكن أن يُتطَلَّب له في القياس وجهٌ، غيرَ أنَّا نكره القياسَ المتمَحَّل المستَكْرَه-، وهذا الذي ذكرناه، فهو الصفيف، قال: قومٌ: هو القَديد، وقال آخرون: هو اللَّحم يُحْمَل في الأسفار طبيخًا أو شِواءً فلا يُنْضَجُ، قال:

فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحمِ مِنْ بين مُنضجٍ صَفِيفَ شِواءٍ أو قديرٍ مُعَجَّـلِ[1]

ومثله قوله في (صدّ): "... ويجيء بعد ذلك كلماتٌ تَشِذُّ ...وهذه الكلماتُ التي ذكرتُها فليست عندي أصلاً؛ لبُعدها عن القياس، وإنْ صحَّتْ فهي محمولةٌ على الأصل"[2].

٦- **الإبدال،** كقوله في (فوق): "... وممَّا شذَّ عن هذين الأصلين قولهم: هو يَفُوق بنفسه، وهذا من باب الإبدال وإنما أصلُه يسوق، والفاء بدلٌ من السين، وذلك إذا جادَ بنفْسه"[3]، ومثله في (قفر): "... ومما شذَّ عن هذا الأصل، وهو من باب الإبدال، يقولون: اقتفرت الأَثَرَ واقتفيتُه، وتفقَّر مثلُه"[4]، ويلاحظ إجازته في (تقفر) (تفقّر) على القلب المكاني.

---

(١) مقاييس اللغة ٣/ ٢٧٥-٢٧٦، والبيت من الطويل، لامرىء القيس في معلقته المشهورة، في ديوانه، ص٢٢، وفيه (وظلّ) بالواو.

(٢) مقاييس اللغة ٣/٢٨٢.

(٣) المصدر السَّابق ٤/٤٦٢.

(٤) السَّابق ٥/١١٤.

وكان الأولى أن يستبعد ابن فارس الإبدال من قائمة أسباب الشُّذوذ؛ لأنَّ الشُّذوذ يقتضي نسبة الاستعمال إلى الأصل الذي شذَّ عنه، والإبدال يقتضي نسبته إلى جذر آخر، ومثله القلب المكاني، وقد قدَّمتُ أنَّ هذا من باب التجوُّز في إطلاق مصطلحٍ على آخر، أو أنه عنى مطلق الشُّذوذ أي: مطلقَ المخالفة للمعنى المشترك، وهذه المخالفة تحصل بالإبدال وبغيره من أسباب الشذوذ المعنوية.

وأظنُّ أن الدكتور عبد الكريم جبل لم يطلع على هذين النَّصين في جعل ابن فارس الإبدال سببًا للشذوذ؛ فنفى أن يرد الشَّاذُّ مبدلاً من غيره[1].

٧- **اللهجات**، حين تخالف بقية الاستعمالات في المعنى المشترك، كقوله في (سلط): "... ومما شذَّ عن الباب السَّلِيط: الزَّيت بلغة أهل اليمن، وبلغة غيرهم دهن السِّمسِم"[2]، وفي (سمن): "... ومما شذَّ عن هذا الأصل كلامٌ يقال إن أهل اليمن يقولونه دونَ العرب، يقولونَ: سَمَّنْتُ الشَّيءَ: إذا بَرَّدْتَه، والتَّسْمِين: التَّبْريد، ويقال إنَّ الحجّاج قُدِّمت إليه سمكة فقال للذي عمِلها: «سَمِّنْها»، يريد بَرِّدْها"[3].

---

(١) الدلالة المحورية، ص٧٢.

(٢) مقاييس اللغة ٣/٩٥.

(٣) المصدر السَّابق ٣/٩٧.

تأصيل الشواذ:

الغالب على أحكام ابن فارس بالشذوذِ اليقينُ والقطعُ، ولكنَّه تردد في كثيرٍ منها بين إلحاقها بالمعنى المشترك لجذرها أو لجذرٍ آخر، أو إنشاءِ أصلٍ جديدٍ لها.

أولاً: إلحاقها بالمعنى المشترك لجذرها

كقوله في (حجا): "الحاء والجيم والحرف المعتل أصلان متقاربان، أحدهما: إطافةُ الشَّيءِ بالشَّيء وملازمتُه، والآخر: القصد والتعمُّد ... فأمَّا الأُحجِيَّة والحُجَيَّا: وهي الأُغلُوطة يتعاطاها الناس بينهم، يقول أحدهم: أُحاجيك ما كذا؛ فقد يجوز أن يكون شاذًّا عن هذين الأصلين، ويمكن أن يُحمَل عليهما، فيقال أحاجيك: أي اقصُدْ وانظُرْ وتعمَّد لِعِلم ما أسألك ..."(١).

ومثله في (رعى): "الراء والعين والحرف المعتل أصلان، أحدهما: المراقَبة والحِفظ، والآخَر: الرُّجوع ... ومن الشَّاذّ عن الأصلين: الرَّعاوَى والرُّعَاوَى، وهي الإِبل التي يُعتمَل عليها ... وممكنٌ أن يكون هذا من الأصل؛ لأنَّها تَهْرَم فتُرَدُّ إلى حالٍ سيِّئة، كما قال جلَّ ثناؤه: ﴿وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرۡذَلِ ٱلۡعُمُرِ﴾"(٢).

---

(١) مقاييس اللغة ٢/١٤١-١٤٢، ومثله في (جلم) ١/ ٤٦٧، و(قسّ) ٥/٩-١٠.

(٢) المصدر السَّابق ٢/٤٠٨-٤٠٩، والآية في سورة النحل: ٧٠، والحج: ٥.

وفي (جلّ): "الجيم واللام أصولٌ ثلاثة، جَلَّ الشَّيءُ: عَظُمَ، والأصل الثاني: شيءٌ يشمل شيئًا، والأصل الثَّالث: من الصَّوت، ... وأمَّا المَجَلَّة: فالصَّحيفة، وهي شاذَّة عن الباب، إلاَّ أنْ تُلحَق بالأوَّل؛ لعِظَم خَطَرِ العِلْم وجلالته"[(١)].

وربما رجَّح إلحاقها بالمعنى المشترك على الشُّذوذ كقوله في (غمر): "الغين والميم والراء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على تغطيةٍ وسَتْرٍ في بعض الشِّدَّة ... فأمَّا الغُمَر: فهو القَدَح الصَّغير، وليس ببعيدٍ أن يكون من قياسِ الباب؛ كأنَّ الماءَ القليلَ يغمُره، ويجوز أن يكون شاذًّا عن ذلك الأصل"[(٢)]، وأصرح منه قوله في (نثر): "النون والثاء والراء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على إلقاء شيءٍ متفرِّق ...[ويقال: أنثَره]: أرْعَفَه الدَّم، والنَّثْرة: الدِّرع، وهذا ممكنٌ أن يكون شاذًّا من الأصل الذي ذكرنا"[(٣)].

وربما رجَّح الشُّذوذ على الإلحاق كقوله في (قبل): "القاف والباء واللام أصلٌ واحدٌ صحيحٌ تدلُّ كلمةُ كلُّها على مواجهةِ الشَّيء للشَّيء، ... فأمَّا قَبْلُ الذي هو خلافُ بعد، فيمكن أن يكون شاذًّا عن الأصل الذي ذكرناه، وقد يُتمحَّل له بأن يقال هو مقبلٌ على الزَّمان، وهو عندنا

---

(١) مقاييس اللغة ١/٤١٧-٤١٩.

(٢) المصدر السَّابق ٤/٣٩٢-٣٩٤، ومثله في (قتل) ٥/٥٧.

(٣) السَّابق ٥/٣٨٩-٣٩٠.

إلى الشُّذوذ أقرب"(١)، وأصرح منه قوله في (صفّ): "الصاد والفاء يدلُّ على أصلٍ واحدٍ، وهو استواءٌ في الشَّيء وتساوٍ بين شَيئين في المَقَرّ ... ومِمّا شذَّ عن الباب -وقد يمكن أن يُتطَلَّب له في القياس وجهٌ، غيرَ أنَّا نكره القياسَ المتمَحَّل المستَكْرَه، وهذا الذي ذكرناه، فهو الصفيف، قال قومٌ: هو القَديد، وقال آخرون: هو اللَّحم يُحْمَل في الأسفار طبيخًا أو شِواءً فلا يُنْضَجُ ..."(٢)، وفي (ضيف): "الضاد والياء والفاء أصلٌ واحدٌ صحيحٌ يدلُّ على مَيل الشَّيءِ إلى الشَّيء ... فأمَّا قولهم أضاف من الشَّيء: إذا أشفقَ منه، فيجوز أن يكون شاذًّا عن الأصل الذي ذكرناه، ويمكن أن يُتَمَحَّل له بأن يقال أضاف من الشَّيء: إذا أشفق منه، كأنَّه صار في الضِّيف، وهو الجانب، أي لم يتوسَّط إِشفاقًا، وهو بعيد، والأولى عندي أن يقال إنَّه شاذّ"(٣).

وظاهرٌ من هذين النَّصين في (صفّ) و(ضيف) أنَّ الذي منع ابن فارس من إلحاق هذه الشواذ بالمعنى المشترك كراهته القياس المتمحَّل المستكره، وأنه حين يظهر له وجهٌ مقبولٌ لإلحاقها بالمعنى المشترك فإنه

---

(١) مقاييس اللغة ٥/٥١-٥٤، ومثله في (عزل) ٤/٣٠٨، و(خلف) ٢/٢١٣، و(طبع) ٣/٤٣٩، و(خفق) ٢/٢٠١.

(٢) المصدر السَّابق ٣/٢٧٥.

(٣) السَّابق ٣/٣٨٢.

يذكره وربما رجَّحه.

ثانيًا: إلحاقها بالمعنى المشترك لجذرٍ آخر

كقوله في (رمض): "الراء والميم والضاد أصلٌ مطَّرِدٌ يدلُّ على حِدَّةٍ في شَيءٍ مِن حرٍّ وغيره ... فأمَّا قولُ القائل: أتيتُ فلانًا فلم أُصِبْه فرمَّضْتُ ترميضًا: وذلك أن ينتظرَه، وممكنٌ أن يكون شاذًّا عن الأصل، ويمكن أن يكون الميم مبدلةً من باء، كأنَّه ربَّضْتُ، من رَبَض"(١)، وقال في (ربض): "الراء والباء والضاد أصلٌ يدلُّ على سكونٍ واستقرار ..."(٢).

ومثله في (سيف): "السين والياء والفاء أصلٌ يدلُّ على امتدادٍ في شَيءٍ وطول ... فأمَّا قولهم أَسَفْتُ الخَرْزَ: إذا خَرمْتَه، فقد يجوزُ أن يكون شاذًّا عن هذا الأصل، ويجوز أن يكونَ من ذوات الواو وتكون من السُّواف، وقد مضى ذِكره ..."(٣)، أي في (سوف) وقال هناك: "... والأصل الثَّاني: السُّوَاف: ذَهابُ المال ومَرَضُه، يقالُ أساف الرَّجُلُ: إذا وقع في مالِهِ السُّواف ..."(٤).

---

(١) مقاييس اللغة ٢/٤٤٠.

(٢) المصدر السَّابق ٢/٤٧٧.

(٣) السَّابق ٣/١٢١-١٢٢، ومثله (الغيث الجِوَرّ) في (جور) ١/ ٤٩٣: جوّز أن يكون من الجيم والهمزة والراء أي: من (جأر) و لم يذكر الجذر (جأر).

(٤) نفسه ٣/١١٧.

ثالثًا: إنشاءُ أصلٍ جديدٍ لها

كقوله في (قنع): "القاف والنون والعين أصلانِ صحيحان، أحدُهما يدلُّ على الإقبال على الشَّيء، ثمَّ تَختلفُ معانيه مع اتِّفاق القياس؛ والآخَر يدلُّ على استدارةٍ في شَيء ... وممَّا شَذَّ عن هذا الأصل الإقناع: ارتِفاعُ الشَّيء ليس فيه تصَوُّبٌ، وقد يُمكنُ أن يُجعَلَ هذا أصلاً ثالثًا، ويُحتَجَّ فيه بقوله تعالى: ﴿ مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رُءُوسِهِمْ ﴾[1]، قال أهلُ التَّفسير: رافعي رؤوسِهِم"[2].

ومثله في (سبّ): "السين والباء حَدَّهُ بعضُ أهل اللغة -وأظنُّه ابن دريد[3]- أنَّ أصل هذا الباب القَطع، ... وأما الحبل: فالسّبب، فممكن أن يكون شاذًّا عن الأصل الذي ذكرناه، ويمكن أن يقال إنَّه أصلٌ آخَر يدلُّ على طول وامتداد ..."[4].

وفي (سمّ): السين والميم الأصل المطَّرد فيه يدلُّ على مدخلٍ في الشَّيء، كالثَّقب وغيره، ثم يشتقُّ منه ... وممَّا شذَّ عن الباب: السَّمّ: شيءٌ

---

(١) سورة إبراهيم: ٤٣.

(٢) مقاييس اللغة ٥/٣٢-٣٣، ومثله في (حتو) ٢/١٣٦: "... فأمّا الحَتِيُّ فيقال: إنّه سَويق المُقْلِ، وهو شاذ، وقد يجوز أن يُقْتَاسَ له بابٌ فيه بعض الخُشونة".

(٣) هو ابن دريد كما ظنَّ، انظر: الجمهرة (ب س س) ١/٦٩.

(٤) مقاييس اللغة ٣/٦٤.

كالوَدَعِ يخرج من البحر، والسَّمْسام: طائر، والسَّمْسَم: الثَّعلب، والسُّمْسُمَانِيُّ: الرَّجُل الخفيف، والسَّماسم: النَّمل الحُمْر، الواحدة سِمْسِمَة، والسِّمْسِمُ: حبّ، ويمكن أن يَحمِل هذا الذي ذكرناه في الشذوذ أصلاً آخر يدلُّ على خفَّة الشَّيء ..."[1].

هذا، ويمكن إعادة كثيرٍ من الشَّواذِّ عند ابن فارس إلى هذه الحالات الثلاث، كلٌّ شاذٍّ إلى الحالة التي تناسبه، وقد نهض الدكتور نور حامد الشاذلي بإعادة ما ورد من هذه الشَّواذِّ في (٣١١) جذرًا إلى المعنى المشترك الذي استنبطه ابن فارس، وفاته ما ورد منها في (١٠٨) جذور، مع أنَّ بعض ما ذكره في الشَّواذ ليس من باب الشذوذ عند ابن فارس كما بيَّنتُ ذلك في (أجل) و(أرض) قَبْلُ.

ومن الأمثلة على إمكان إلحاق بعض الشَّواذ في أصول ابن فارس إدخال (الخَميس) بمعنى الجيش، في قياس أصله (خمس) الدالِّ على خمسةٍ في العدد؛ لأنَّ جمهور شُرَّاح الحديث يرون أنَّ الجيشَ إنَّما سمِّي خميسًا؛ لأنَّه كان يُقسَّم إلى خمسة أقسام: المقدِّمة، والقَلْب، والميمنة، والميسرة، والسَّاقة[2].

وذهب بعضُهم إلى أنَّه سُمِّي خميسًا؛ لأنَّ الغنائم كانت تُقَسَّم فيه

---

(١) مقاييس اللغة ٦٢/٣.

(٢) انظر على سبيل المثال: شرح النَّووي على مسلم ٢٢٠/٩، وفتح الباري ٤٨١/١.

خمسة أقسام: لله ورسوله، ولذي القربى، واليتامى، والمساكين، وابن السَّبيل، وردَّ ذلك الأزهريُّ؛ لأنَّ التخميسَ إنَّما ثبت بالشَّرع، وقد كان أهلُ الجاهلية يُسمُّون الجيشَ خميسًا(١)، ولم يكونوا يُقسِّمون الغنائم هكذا.

ومع أنَّ التوجيه الثاني ضعيفٌ في تعليل التسمية إلا أنَّه يدخل في قياس الأصل؛ لدلالته على خماسية العدد.

(١) شرح النَّووي على مسلم ٩/٢٢٠، وفتح الباري ١/٤٨١.

الفصل الخامس:

التأثُّر والتأثير في نظريَّة أصول المعاني

وفيه مبحثان:

المبحث الأوَّل: تأثُّر نظريَّة أصول المعاني بالجهود السَّابقة.

المبحث الثاني: تأثير نظريَّة أصول المعاني في المعاجم التالية.

المبحث الأول:
تأثُّر نظريَّة أصول المعاني بالجهود السَّابقة

أكَّد ابن فارس في مقدمة (مقاييس اللغة) أنَّه ألَّفه؛ لإثبات نظرية أصول المعاني؛ لأهميتها، وإغفال المعجميين السَّابقين لها، وذلك في قوله:

"إنَّ لِلُغةِ العرب مقاييسَ صحيحةً، وأصولاً تتفرَّع منها فروع، وقد ألَّف النَّاسُ في جوامع اللغة ما ألَّفوا، ولم يُعربوا في شيءٍ من ذلك عن مقياسٍ من تلك المقاييس، ولا أصلٍ من الأصول، والذي أَوْمَأْنا إليه بابٌ من العلم جليلٌ، وله خطرٌ عظيمٌ"[(١)].

ويفهم من هذا النَّصِّ أن ابن فارس اهتدى إلى هذه النظرية من تلقاء نفسه، وأنَّ ذلك لم يكن بإشارةٍ من أحدٍ تقدَّمه؛ خاصَّة وأن المعجميين لم يعربوا عن أصلٍ من الأصول ولا مقياسٍ من المقاييس.

ويبدو أنَّ ابن فارس كتب مقدِّمة (مقاييس اللغة) حين شرع بتأليفه، بحيث كان يظنُّ أن أحدًا من المعجميين لم يذكر شيئًا من هذه الأصول والمقاييس، ولكنَّه بعد أن بدأ بدراستها ورجع إلى مصادر كثيرةٍ لهذا الغرض، وجد أنَّ كثيرًا من هؤلاء قد سبقوا إلى بعضِ الأصولِ وكثيرٍ من المقاييسِ فأثبتَها منسوبةً إليهم غالبًا.

ومع هذا فلا ينهض هذا التراجعُ للجزم بأنَّهم كلَّهم أو بعضَهم

(١) مقاييس اللغة ١/٣.

كانوا سببًا في اهتدائه إلى هذه النَّظرية، وإن جزم ببعضهم بعضُ المُحْدَثين.

وقد صرَّح بنقله أصولاً معنويةً عن عشرةٍ من العلماء، وهم:

١- الخليل بن أحمد الفراهيدي (تـ١٧٥هـ)

ومن صريح نقله عنه قوله في (أخر): "الهمزة والخاء والراءُ أصلٌ واحدٌ إليه ترجع فروعُه، وهو خلاف التقدُّم، وهذا قياسٌ أخذْناه عن الخليل ..."[(١)]، وفي (خدع): "الخاء والدال والعين أصلٌ واحدٌ ذكر الخليل قياسَه، قال الخليل: الإخداع إخفاءُ الشَّيء، قال: وبذلك سُمِّيت الخِزانة المِخْدع، وعلى هذا الذي ذكر الخليل يجري البابُ"[(٢)]، وفي (عبط): "العين والباء والطاء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على شِدَّةٍ تُصيبُ من غير استحقاق، وهذه عبارةٌ ذكرها الخليل، وهي صحيحةٌ منقاسة"[(٣)]، وفي (جخّ): "الجيم والخاء، ذكر الخليل أصلَين، أحدهما: التحوُّل والتنَحِّي، والآخر: الصِّياح"[(٤)].

---

(١) مقاييس اللغة ١/٧٠.

(٢) المصدر السَّابق ٢/١٦١.

(٣) السَّابق ٤/٢١١، ومثله (بعّ) ١/١٨٤، و(زود) ٣/٣٦، و(عقّ) ٤/٣-٤، و(علو) ٤/١١٢-١١٣، و(عهد) ٤/١٦٧، و(عتر) ٤/٢١٧، و(عدن) ٤/٢٤٨، و(عذم) ٤/٢٥٨.

(٤) نفسه ١/٤٠٥، ومثله (عرص) ٤/٢٦٧.

ونقل عنه أقيسةً جزئيةً كثيرةً كقوله في (عود): "... ومن الباب العِيد: كلُّ يومِ مَجْمَع، واشتقاقُه قد ذكره الخليل من عاد يَعُود، كأنَّهم عادُوا إليه ..."(١).

٢- أبو عمرو الشَّيباني (ت٢٠٦هـ)

وأخذ عنه الأصل الأول لـــ(حصوى): "الحاء والصاد والحرف المعتلّ ثلاثة أصول، الأوَّل: المنع، والثاني: العَدُّ والإطاقة، والثالث: شيءٌ من أجزاء الأرض.

فالأوَّل الحصو: قال الشيبانيُّ: هو المنع؛ يقالُ حصوته: أي منعته ..."(٢).

٣- الأصمعي (ت٢١٦هـ)

كقوله في (جذر): "الجيم والذال والراء أصلٌ واحدٌ، وهو الأصل من كلِّ شيء، حتى يقالُ لأصلِ اللسانِ جِذْر ... قال الأصمعي: الجَذْر الأصل من كلِّ شيءٍ"(٣).

ومثله الأصل الأول لـــ(بضع): "الباء والضاد والعين أصولٌ ثلاثة، الأوَّل: الطائفة من الشَّيءِ عضوًا أو غيره، والثاني: بُقْعة، والثالث: أن

(١) مقاييس اللغة ١٨٣/٤.

(٢) المصدر السَّابق ٦٩/٢.

(٣) السَّابق ٤٣٦/١.

يشفى شيءٌ بكلامٍ أو غيره.

فأمَّا الأوَّل فقال الخليل: بَضَعَ الإنسانُ اللَّحْمَ يبْضعُهُ بضْعًا و[بضَّعَه] يبضّعُه تبْضيعًا: إذا جَعَلَه قِطَعًا، والبَضْعةُ: القِطْعة وهي الهَبْرَة ... وممَّا هو محمولٌ على القياس الأوَّلِ بضاعةُ التَّاجر مِن ماله طائفةٌ منه ... وقد أفصَحَ الأصمعي بما قُلناه، فإنَّ في نصِّ قوله: «إنما سمِّيت البضاعةُ بضاعةً لأنها **قطعة** من المال تُجْعَل في التِّجارة»"(١).

٤- أبو عبيد القاسم بن سلاَّم (تـ٢٢٤هـ)

وأخذ عنه أصلاً واحدًا في (عصوى): "العين والصاد والحرف المعتل أصلانِ صحيحان، إلاَّ أنَّهما متباينان، يدلُّ أحدهما على التجمُّع، ويدلُّ الآخر على الفُرْقة ... قال أبو عبيد: وأصل العصا الاجتماع والائتلاف، وهذا يصحِّح ما قلْناه في قياس هذا البناء"(٢).

٥- ابن الأعرابي (تـ٢٣١هـ)

وأخذ عنه أصلاً واحدًا وهو أصل (عمق): "العين والميم والقاف أصلٌ ذكره ابن الأعرابي، قال: العُمْقُ إذا كان صفةً للطريق فهو البعد، وإذا كان صفةً للبئر فهو طول جِرابِها"(٣).

---

(١) مقاييس اللغة ٢٥٦/١.

(٢) المصدر السَّابق ٣٣٥/٤، ونبَّه على هذا في الدلالة المحورية، ص٣٠.

(٣) مقاييس اللغة (عمق) ١٤٤/٤، ونبه على هذا في الدلالة المحورية، ص٣٠.

وأخذ عنه قياس قول العرب: (فلانةُ عقيلةُ قومِها): قال:

(فأمَّا قولُهم: فلانةُ عقيلةُ قومِها، فهي كريمتُهم وخيارهم ... وذُكِر قياس هذا عن ابن الأعرابي، قالوا عنه: إنما سُمِّيت عقيلةً؛ لأنها عَقَلت صواحبَها عن أن يبلُغْنها، وقال الخليل: بل معناه عُقِلت في خدرها"[(١)].

٦- ابن السِّكِّيت (تـ٢٤٤هـ)

وأخذ عنه أصلاً واحدًا وهو أصل (أبت): "الهمزة والباء والتاء أصلٌ واحد، وهو الحرُّ وشدَّته، قال ابن السِّكِّيت وغيره: أَبَتَ يومنا يأبِتُ: إذا اشتد حرُّه، فهو أَبِتٌ ..."[(٢)].

٧- أبو حاتم السِّجستاني (تـ٢٥٥هـ)

ونقل عنه الأصل المعنويّ لـــ(نسخ)، مع وجود رأي آخر لغيره، قال: "النون والسين والخاء أصلٌ واحد، إلاَّ أنّه مختلفٌ في قياسِه، قال قوم: قياسُه رفْعُ شيءٍ وإثباتُ غيرِهِ مكانَه، وقال آخرون: قياسُه تحويلُ شَيءٍ إلى شَيءٍ ... قال السِّجستانيّ[(٣)]: النَّسْخُ: أن تحوِّل ما في الخليَّة من العَسَل والنَّحْل في أُخرى، قال: ومنه نَسْخُ الكتاب"[(٤)].

---

(١) مقاييس اللغة (عقل) ٤/٧٣.

(٢) المصدر السَّابق ١/٣٣، ونبَّه على هذا في الدلالة المحورية، ص٣٠.

(٣) في المجمل، ص٦٩٧، "قال أبو حاتم ..."، وهي كنيته.

(٤) مقاييس اللغة ٥/٤٢٤-٤٢٥.

٨- ابن قتيبة (تـ٢٧٦هـ)

وأخذ عنه ثلاثة أصول أوَّلها أصلُ (حلس): "الحاء واللام والسين أصلٌ واحد، وهو الشَّيءُ يلزمُ الشَّيءَ ...قال عبد الله بن مسلم: أصله من الحِلس، قال: والحلْس -أيضًا- بساطٌ يبسط في البيت، ويقولون: كن حِلْسَ بيتك: أي الزمْه لُزوم البساط ..."[١]، والآخران: الأصل الثاني لـــ(جمل)[٢]، والرابع لـــ(طرق)[٣].

٩- أبو إسحاق الزَّجَّاج (تـ٣١١هـ)

وأخذ عنه أصلاً واحدًا وهو أصلُ (وأر): "الواو والهمزة والراء، يقولون: استَوْأَرت الإبلُ: تتابعت، وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أنَّ أصل الباب شِدَّة الحرّ"[٤].

ونقل عنه قياسًا في الأصل الثاني لـــ(حرض) قال: "... والأصل الثاني: الحَرَض، وهو المُشرِف على الهلاك، قال الله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا ﴾[٥]، ويقال حَرَّضْتُ فلانًا على كذا، زعم ناسٌ أنَّ هذا من الباب،

(١) مقاييس اللغة ٢/ ٩٧.

(٢) المصدر السَّابق ١/٣٣.

(٣) السَّابق ٣/٤٥٢.

(٤) نفسه ٦/٧٩، ونبَّه على هذا في الدلالة المحورية، ص٣٠.

(٥) سورة يوسف: ٨٥.

قال أبو إسحاق البصريُّ الزَّجَّاج: وذلك أنَّه إذا خالف فقَدْ أفْسَد"[١].

١٠- ابن دريد (ت٣٢١هـ)

ومن صريح نقله عنه قوله في (ردح): "الراء والدال والحاء أصَّل فيه ابن دريد أصلاً، قال: أصله تراكُمُ الشَّيْءِ بعضِه على بعض ..."[٢]، وفي (سبّ): "السين والباء حَدَّهُ بعضُ أهل اللغة -وأظنّه ابن دريد- أنَّ أصل هذا الباب القَطع، ثم اشتقَّ منه الشَّتم، وهذا الذي قاله صحيح، وأكثر الباب موضوعٌ عليه"[٣]، وفي (زمك): "الزاء والميم والكاف، ذكر ابن دريد وغيره أنَّ الزاء والميم والكاف تدلُّ على تداخُل الشَّيء بعضه في بعض"[٤].

وأخذ أربعة أصول عن بعض علماء اللغة دون أن يعينهم وذلك في (متع) و(لعب) و(مسد)، و(مغد)، قال في (متع): "الميم والتاء والعين أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على منفعةٍ وامتدادِ مُدَّةٍ في خيرٍ ... وذهب مِن أهل

---

(١) مقاييس اللغة ٢/٤١.

(٢) المصدر السَّابق ٢/٥٠٨.

(٣) السَّابق ٣/٦٣.

(٤) نفسه ٣/٢٥، ومثله نصًّا: (ربس) ٢/٤٧٦-٤٧٧، و(قبط) ٥/٥٠، و(قشع) ٥/٨٨، واحتمالاً: (أدَّ)١/١١-١٢، و(بغَّ) ١/١٨٥، و(خدف) ٢/١٦٢، و(كوز) ٥/١٤٦.

التَّحقيق بعضُهم إلى أنَّ الأصل في الباب التلذُّذ ... وذهبَ منهم آخرُ إلى أنَّ الأصلَ الامتدادُ والارتفاع ..."[(١)]، وفي (لعب): "اللام والعين والباء كلمتانِ منهما يتفرَّع كلمات، إحداهما: اللَّعِبُ معروف ... والكلمة الأخرى: اللُّعابُ: ما يَسِيل من فم الصَّبيّ ... وقيل: إنَّ أصل الباب هو الذَّهاب على غير استقامة"[(٢)]، وفي (مسد): "الميم والسين والدال أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على جَدْلِ شَيءٍ وطَيِّه ... وعبارةُ بعضهم في أصله أنَّه الفَتْل، والمَسَد: اللِّيف؛ لأنَّ من شأنه أن يفتَلَ للحَبْل"[(٣)]، وفي (مغد): "الميم والغين والدال، يقولون إنَّه أصلٌ يدلُّ على نَعْمةٍ في الشَّيء"[(٤)].

وحكم بمشاركة بعض العلماء لابن دريد في أصلي (ربس) و(زمك)، دون أن يعينهم[(٥)].

ونقل اختلافَ الخليل وابن دريد في الأصل المعنوي لـ(جنز)، فقال: "الجيم والنون والزاء كلمةٌ واحدة، قال ابن دريد: جَنَزْتُ الشَّيءَ أجْنِزُه جَنْزًا: إذا سترتَه، ومنه اشتقاق الجَنَازة، فأمَّا الخليل فمذهبُه غيرُ هذا، قال: الجَنازة الميِّت، [و] الشَّيءُ الذي ثقُل على القوم واغتَمُّوا به هو

---

(١) مقاييس اللغة ٥/٢٩٣ — ٢٩٤.

(٢) المصدر السَّابق ٥/٢٥٣- ٢٥٤.

(٣) السَّابق ٥/٣٢٣.

(٤) نفسه ٥/٣٣٨.

(٥) نفسه ٢/٤٧٦-٤٧٧، و(زمك) ٣/٢٥.

—أيضًا- جَنَازة، قال: وأمَّا الجِنَازة: فهو خَشَبُ الشَّرْجَع، قال: ويقول العرب: رُمِي بجنازَتِه فمات"(١).

ونقل أقيسةً جزئيةً كثيرةً ولم يحدد أصحابها كقوله في (بطل): "الباء والطاء واللام أصلٌ واحد، وهو ذَهاب الشَّيء وقِلَّة مُكثه ولُبْثه ... والبَطَلُ: الشُّجاع، قال أصحاب هذا القياس: سُمّي بذلك؛ لأنه يُعرِّض نَفْسَه للمتالف"(٢)، وكثيرًا ما يكون هؤلاء المبهمون من السَّابقين الذين نقل عنهم أصولاً معنوية كاملة، وممن نقل عنهم أقيسة جزئية ولم ينقل عنهم أصولاً معنوية كاملة أبو ليلى، قال في (عرض): "العين والراء والضاد بناءٌ تكثرُ فروعُه، وهي مع كثرتها ترجعُ إلى أصلٍ واحد، وهو العَرْض الذي يُخالف الطُّول ... وقال أبو ليلى(٣): العوارض: الضَّواحك؛ لمكانها في عَرْضِ الوَجْه"(٤).

هذا، ويفهم من بعض عباراته أن هناك من درس كثيرًا من الأصول وأبدى فيها رأيًا ما، كقوله في (متع): "الميم والتاء والعين أصلٌ صحيحٌ

---

(١) مقاييس اللغة ٤٨٥/١، ولم يذكر في مجمل اللغة غير رأي ابن دريد، ص١٤٠.

(٢) مقاييس اللغة ٢٥٨/١.

(٣) الأعرابيّ، كما في تهذيب اللغة (صبح) ١٥٦/٤، ولسان العرب (صبح) ٥٠٣/٢، ويظهر من نقول ابن فارس وغيره من علماء اللغة عنه أنَّه روايةٌ لغويّ، ولم أجد له ترجمة.

(٤) مقاييس اللغة ٢٦٩/٤، ٢٧٧.

يدلُّ على منفعةٍ وامتدادِ مُدَّةٍ في خيرٍ ... وذهب مِن أهل التَّحقيق بعضُهم إلى أنَّ الأصل في الباب التلذُّذ ... وذهبَ منهم آخرُ إلى أنَّ الأصلَ الامتدادُ والارتفاع ..."(١)، وفي ([بقر): "الباء والقاف والراء] أصلانِ، **وربما جمع ناسٌ بينهما وزعموا أنه أصلٌ واحد**، وذلك البقر، والأصلُ الثاني: التوسُّع في الشَّيءِ وفَتْح الشَّيء، ... ومَن جَمع بينهما ذهب إلى أنّ البقَر سُمِّيت؛ لأنَّها تَبْقُر الأرضَ، وليس ذلك بشيء"(٢)، وفي (ثمد): "الثاء والميم والدال أصلٌ واحد، وهو القليل من الشَّيء، ... ومما شذَّ عن الباب الإثْمِد: وهو معروف، وكان بعضُ أهل اللغة يقول: **هو من الباب**، لأنَّ الذي يُستعمَل منه يَسيرٌ، وهذا ما لا يُوقَف على وجهه"(٣).

۞۞۞

(١) مقاييس اللغة ٥/٢٩٤.

(٢) المصدر السَّابق ١/٢٧٧، ٢٨٠.

(٣) السابق ١/٣٨٨.

آراء المُحْدَثين
في تأثُّر ابن فارس بغيره من العلماء

تنوَّعت آراءُ الباحثين والعلماء المُحْدثين في تحديد العالم الذي لفت نَظَر ابن فارس إلى نظرية أصول المعاني -على فرض وجود عالمٍ لفَتَ نَظَره إليها- على النَّحو الآتي:

١- ذهب الدكتور حامد محمد أمين شعبان إلى أنَّ الذي أوحى إلى ابن فارس بهذه النَّظرية إنَّما هو الأصمعي (تـ٢١٦هـ)، والذي هو أكثر من تكلَّم عن الأصول قبل ابن فارس(١).

وقد ظهرت جهود الأصمعي في هذا الباب في كتابه (اشتقاق الأسماء) فقد أعاد فيه الأسماء التي درسها إلى أصولٍ اشتُقَّت منها.

٢- في حين ذهب السَّيد أحمد صقر إلى أنَّ الذي أوحى إليه بهذه النَّظرية إنَّما هو ابن قتيبة (تـ٢٧٦هـ)، في كتابه (مشكل القرآن)، كما أنَّ المباحث اللغوية التي أوردها فيه هي التي أوحت إليه بتأليف كتابه (الصاحبي)(٢).

٣- ويفهم من كلام الشيخ الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة أنَّ

---

(١) الأحكام اللغوية، ص١٧٥-١٧٦.

(٢) مقدمة تحقيقه لـ(تأويل مشكل القرآن)، لابن قتيبة، ص٨٣-٨٤.

الذي أوحى إليه بهذه النَّظرية، إنَّما هو المبرِّد (تـ٢٨٦هـ)[١].

٤- وجزم الأستاذُ عبد السلام هارون بأنَّ الذي أوحى إلى ابن فارس بنظرية أصول المعاني إنما هو ابن دريد (تـ٣٢١هـ)، وفي ذلك يقول:

"وأرى أنَّ صاحبَ الفَضل في الإيحاء إليه بهذه الفكرةِ العبقريةِ هو الإمامُ الجليلُ أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد؛ إذ حاول في كتاب (الاشتقاق) أن يردَّ أسماءَ قبائل العرب وعمائرها، وأفخاذها وبطونها، وأسماء ساداتها وثُنياتها، وشعرائها وفرسانها وحكَّامها، إلى أصولٍ لغويةٍ اشتُقَّت منها هذه الأسماء، ويقول ابن دريد في مقدِّمة (الاشتقاق): "ولم نَتعدَّ ذلك إلى اشتقاق أسماء صنوف النَّامي من نبات الأرض نجمِها وشجرِها وأعشابها ولا إلى الجماد من صَخْرها ومَدَرها وحَزْنها وسَهْلها؛ لأنَّا إن رُمْنا ذلك احتجنا إلى اشتقاق الأصول التي تشتَّق منها، وهذا ما لا نهاية له"[٢].

ويقول: "ومما هو بالذكر جديرٌ أنَّ ابن فارس كان يتأسَّى بابن دريد في حياته العلمية والأدبية والتأليفية، وهو بلا ريبٍ قد اطَّلع على هذه الإشارة من ابن دريد، فحاول أن يقومَ بما عجز عنه ابنُ دريد أو نكص

(١) مقدمة تحقيقه لـــ(المقتضب)، للمبرِّد ١/٥٦-٥٧.

(٢) مقدمة تحقيقه لـــ(الاشتقاق)، لابن دريد، ص١.

عنه، فألَّف كتابه هذا المقاييسَ يطْرُد فيه قاعدةَ الاشتقاق فيما صحَّ لديه من كلام العرب"(١).

وقد استند هؤلاء الأفاضلُ في هذا التعيين على التَّشابه الموجود بين بعض أصول ابن فارس المعنوية وأصول هؤلاء العلماء.

ويبدو لي أنَّ سببَ هذا القَصْر لدى هؤلاء الباحثين عنايةُ كلٍّ واحدٍ منهم بكتابٍ لأحدِ هؤلاء العلماء برزت فيه نظرية أصول المعاني ولو جزئيًّا، فظنَّ كلٌّ واحدٍ منهم أنَّ ابن فارس اطلع على جهد هذا العالم فتأثَّر به، ولو أنَّهم اطلعوا على تراث هؤلاء العلماء في وقتٍ واحدٍ لما ذهبوا إلى هذا التحديد، هذا إن لم يكونوا قد غيروا آرائهم هذه فيما بعد.

٥- وجوَّز الدكتور عبد الكريم جبل بعد سرده مجموعة من أصول المعاني لجماعة من العلماء السَّابقين لابن فارس والمعاصرين له أن يكون ابن فارس قد تنبَّه لهذه النظرية بواسطة أعمالهم تلك فقال:

"ورغم ذلك، فإنَّنا نستطيعُ القولَ بأنَّ هذه الجهود المذكورة — هاهنا- كانت مما لفت نَظَر ابن فارس للفكرة، ومهَّد السبيلَ أمامَه ببعض التطبيقات القليلة؛ لينهض بصنع معجمٍ كاملٍ مؤسَّسٍ على هذه الفكرة

---

(١) مقدمته لـــ(مقاييس اللغة) ١/٢٣-٢٤، والمؤكد أن ابن فارس اطلع على الجمهرة وأفاد منها، أما الاشتقاق، لابن دريد فلم أجد في المقاييس والصاحبي وغيرهما من كتب ابن فارس التي قرأتها ما يشير إلى أنه اطلع عليه، على أنه لو اطلع عليه لخفَّف كثيراً من حملاته على ابن دريد.

المهمَّة"[١].

وحقًا فقد اطلع ابن فارس على هذه الإشارات، ولكننا لا نستطيع الجزم بأنَّه اهتدى إلى هذه النَّظرية بواسطتها كلِّها أو بعضِها؛ لأمرين:

أولهما: نصُّه في مقدمة (مقاييس اللغة) بأنَّ المعجميين لم يعربوا عن أصلٍ من الأصول ولا مقياسٍ من المقاييس، بما يعني أنَّه اهتدى إلى النَّظرية بنفسه، ثم لما طبَّق النَّظرية على موادِّ اللغة، ورجع إلى المصادر السَّابقة له، وجد أنَّ كثيرًا من هؤلاء العلماء قد أعربوا عن بعضِ الأصول، وكثيرٍ من المقاييس.

وثانيهما: عدم تصريحه بتأثُّره بأحدٍ من هؤلاء العلماء.

وإذا جوَّزنا أنَّه اهتدى إلى هذه النَّظرية بإشارةٍ سابقةٍ فسيكون الخليلُ بن أحمد الفراهيدي هو الأحظى بها؛ لأمرين:

الأول: أنَّه أكثر من نقل عنه ابن فارس أصولاً معنوية ومقاييس جزئية.

والثاني: تصريحه بإمامته له في هذه النَّظرية حيث قال في (جذو): "الجيم والذال والواو أصلٌ يدلُّ على الانتصاب، يقال جَذَوْتُ على أطراف أصابعي: إذا قمتُ، قال:

---

(١) الدلالة المحورية، ص٢١.

إذا شِئْتُ غَنَّتْني دَهَـاقِينُ قريـةٍ وصَنَّاجَةٌ تَجْذُو على حدِّ مَنْسِمِ[١]

قال الخليل: يقال جَذَا يجذُو، مثل جثا يجثُو، إلاَّ أنَّ جذا أَدَلُّ على اللزوم، وهذا الذي قاله الخليل فدَليلٌ لنا في بعض ما ذكرناه من مقاييس الكلام، **والخليل عندنا في هذا المعنى إمامٌ**"[٢].

وهذه الإمامة تحتمل الاستعانةَ به في استنباط كثيرٍ من أصول المعاني وتحقيقها في استعمالات الجذور، وقد حصل هذا يقينًا، وتحتمل الاهتداءَ باستنباطاته إلى هذه النَّظرية وهو ما أظنُّه ظنًّا ولا أجزم به.

---

(١) البيت من البسيط، للنُّعمان بن عَدِي بن نَضلة، أحد الصَّحابة الذين هاجروا إلى الحبشة، انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البَّر، ص٧٢٠-٧٢١، وأُسد الغابة، لابن الأثير ٥/٣٥٠-٣٥١، وغيرهما، والدَّهاقِينُ: -هنا- الحُذَّاقُ بالغِنَاء؛ والصَّنَّاجةُ: اللاَّعِبةُ بالصَّنْجِ، وهو آلةٌ ذاتُ أوتارٍ؛ وفي رواية أخرى: (رقَّاصَةٌ)، والمَنْسِمُ: -هنا- المَذْهَبُ فى الغِنَاءِ.

(٢) مقاييس اللغة ١/٤٣٩-٤٤٠.

المبحث الثاني:
تأثير نظرية أصول المعاني في المعاجم التالية

تأثَّرت مجموعةٌ من المعاجم بنظريَّة أصول المعاني عند ابن فارس في (مقاييس اللغة)، وأخذ هذا التأثُّر منحيين:

الأول: نقلُ بعض أصول ابن فارس في سياق شرح معاني ألفاظ الجذر اللغوي، وبرز هذا في المعاجم القديمة.

الثاني: بناءُ المعاجم على ضوء هذه النظريَّة، وبرز هذا في المعاجم الحديثة.

ولذا فإني سأتحدث عن هذا التأثر في مطلبين، أحدهما للمعاجم القديمة، والثاني للمعاجم للحديثة، وأضيف إليهما ثالثًا للمعاجم التي يُظنُّ تأثُّرها بهذه النظريَّة.

المطلب الأول:
المعاجم القديمة التي تأثّرت بنظرية أصول المعاني

المعجم الأول: العُبَاب الزَّاخر واللُّباب الفاخر

العباب الزَّاخر، لأبي الفضائل رضي الدين الحسن بن محمد ابن الحسن بن حيدر بن علي القرشي، العدوي، العمري، الصَّغاني، الإمام العلاَّمة المحدِّث الفقيه الحنفي، حامل لواء اللُّغة في زمانه، ولد بلاهور، ونشأ بغزنة، ورحل إلى مكة واليمن وبغداد وبها توفي سنة (٦٥٠هــ)،

وكان قد أوصى أن يدفن بمكة، فنقل إليها، ودفن بها[(١)].

أَلَّف الصَّغَانيّ (العُبابَ)، وفي خطَّته أن يستوعب فيه كلَّ ما صحَّ لديه من كلام العرب ووصل علمُه إليه، وقد وافته المنيَّة قبل إتمامه، حيث وصل فيه إلى مادَّة (بكم) من كتاب الميم، ورتَّبه وفق مدرسة القافية (بجعل الحرف الأخير بابًا والأول فصلاً ومراعاة الثاني).

وهو أوَّلُ المعاجم اللغوية –حسب اطلاعي- تأثُّرًا بنظرية أصول المعاني عند ابن فارس، وقد برز تأثُّره في ختمه لدراسة الجذر اللغوي بالأصل الذي استنبطه ابن فارس لذلك الجذر، دون أن يدرس استعمالات ذلك الجذر على ضوء هذا الأصل وأقيسته.

ومن أمثلة هذا التأثُّر معالجته للجذر (جسأ):

(جسأ): الجَسْءُ: الماءُ الجَامدُ؛ وجَسَأَتْ يَدُهُ من العمل تَجْسًا: صَلُبَتْ، والاسم الجُسْئَةُ، مثال الجُرْعة؛ والجُسئَةُ في الدَّوَابّ: يُبْسُ المَعْطِف،

(١) سير أعلام النبلاء ٢٨٢/٢٣-٢٨٣، وبغية الوعاة ٥١٩/١، والأعلام ٢١٤/٢، والصَّغَانيُّ: بتشديد الصَّاد بعدها غينٌ مفتوحةٌ بدون ألفٍ بينهما كما ضبطه بنفسه في مقدِّمة (العباب) ١/١؛ نسبةً إلى (صَغَانيان) معرَّب (جَغَانيان): بلدٌ بما وراء النَّهر، وأجاز الفيروزآباديّ في (القاموس المحيط) (ص غ ن)، ص١٢١٠ (الصَّاغانيّ) بأَلِفٍ بعد الصَّاد؛ ظنًّا منه أنَّ (صَاغان) هي (صَغَانيان)، وليس الأمر كذلك؛ لأنَّ (صَاغان) قريةٌ بمرو، وبينهما مسافةٌ بعيدة، انظر: معجم البلدان ٣٨٩/٣، ٤٠٨، ومقدِّمة د. فير محمد حسن لـــ(العباب) ٤/١.

وقال الكسائي: جُسِئَتِ الأَرْضُ فهي مَجْسُوءةٌ من الجَسْءِ، وهو الجَلَدُ الخَشِنُ الَّذي يُشْبِهُ الحَصَى الصَّغَار، **والتركيب يدلُّ على صَلابةٍ وشِدَّةٍ**"[١].

وفي (مقاييس اللغة) (جسأ): "الجيم والسين والهمزة يدلُّ على صلابةٍ وشدَّة، يقال جَسَا الشَّيءُ: إذا اشتدَّ، وجَسَأ -أيضًا- بالهمزة، وجَسَأَتْ يده: إذا صَلُبت"[٢].

ومثله قوله في (ذرأ): "والتركيب يدلُّ على لَوْنٍ إلى البياض، وعلى كلِّ شيءٍ يُبذَر ويُزرع"[٣]، وفي (مقاييس اللغة) (ذرأ): "الذال والراء والهمزة أصلان، أحدهما: لونٌ إلى البياض، والآخر: كالشَّيء يُبذَرُ ويُزْرَع"[٤].

وربما نقلها مع ما شذَّ عنها، كقوله في (كتف): "والتركيب يدل على عِرض في حديدة أو عَظمٍ، وقد شَذَّ عن هذا التركيب الكُتْفانُ"[٥]، وفي (مقاييس اللغة): (كتف): "الكاف والتاء والفاء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ

---

(١) العباب الزاخر ٣٥/١ ومثله في (جزأ) ٥٣/١ وفي مقاييس اللغة ٤٥٧/١.

(٢) مقاييس اللغة ٤٥٧/١.

(٣) العباب الزاخر ٥٩/١.

(٤) مقاييس اللغة ٣٥٢/٢.

(٥) العباب الزَّاخر (كتف) ٣٥٠/٢٠.

على عِرَضٍ في حديدة أو عَظْم ... وأما الكُتْفان من الجَرَاد فهو أوَّلُ ما يطير منه، وهو شاذٌّ عن هذا الأصل"[١].

ويلحظ تعبير الصَّغَاني عن الجذر بــ(التركيب) واستغنائه بذلك عن النَّص على حروف الجذر الذي التزمه ابن فارس.

وقد اعتمد الصَّغَانيّ (مقاييس اللغة) و(مجمل اللغة) وغيرهما من كتب ابن فارس كــ(الإتباع والمزاوجة، والمدخل إلى علم النحت، والموازنة، وعلل الغريب المصنَّف)، ضمن مراجعه في تأليف (العباب)[٢]، وصرَّح بأنَّ أكثرَ مصنَّفات ابن فارس عنده[٣].

هذا، ولم ينسب الصَّغَّانيُّ هذه الأصول إلى ابن فارس؛ ربما اكتفاءً منه بذكر (مقاييس اللغة) ضمن مراجعه في مقدمة كتابه هذا، وعن (العباب) نقل العلماء الذين تأثَّروا بنظرية أصول المعاني عند ابن فارس -كالزَّبيدي والمناويّ- بعضَ تلك الأصول ونسبوها إليه؛ ظنًّا منهم أنها له؛ تبعًا لعدم نسبته تلك الأصول إلى ابن فارس.

وقد عَدَّ (العبابَ) ضمن المعاجم التي تأثرت بنظرية أصول المعاني

---

(١) مقاييس اللغة (كتف) ٥/١٥٩-١٦٠.

(٢) العباب الزَّاخر ١/٩.

(٣) المصدر السَّابق ١/١٥-١٦.

الدكتور أمين محمد فاخر[١]، وحامد محمد أمين شعبان[٢]، وعبد الكريم محمد حسن جبل[٣].

المعجم الثاني: شرح القاموس المحيط

شَرْح القاموس المحيط، لزين الدين محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدَّادي المناويِّ القاهري، من كبار العلماء بالدِّين والفنون، كان منزويًا للتصنيف والتأليف، له نحو ثمانين مصنفًا، منها الكبير والصغير والتامُّ والناقص، توفي سنة (١٠٣١هـ)[٤].

وضع المناويُّ كتابه هذا شرحًا أو حاشيةً على القاموس المحيط[٥]، وجعله الدكتور حسين نصَّار ضمن الحواشي التي وُضعت على القاموس[٦].

---

(١) ابن فارس اللغويّ، ص٥٩٥-٥٩٦.

(٢) الأحكام اللغوية، ص٣٧٧.

(٣) الدلالة المحورية، ص١١٠-١١١.

(٤) الأعلام ٦/٢٠٤، ومعجم المؤلفين ٣/٤١٠.

(٥) ذكره الزِّرِكلي ٣/٢٠٤ ضمن مؤلفات المناويّ المخطوطة (الجزء الأول) باسم (شرح القاموس المحيط)، وذكر د. حامد محمد أمين شعبان أنَّ هذا الجزءَ مخطوطٌ بالمكتبة الأزهرية رقم ٧٨ لغة، في ٣٩٤ ورقة وينتهي بـ(حضد) باسم: (شرح المناوي على القاموس المحيط).

(٦) المعجم العربي ١/٦٢٤.

وقال الزَّبيديُّ عنه في سياق ذكره جهود العلماء في خدمة (القاموس المحيط):

"... ومنهم من تَقيَّد بسائر الكتاب، وغرَّدَ على أفنانِه طائرُه المُستطاب، كالنُّور عليٍّ بن غانم المقدسيِّ، ... والشيخ أبي محمد عبد الرؤوف المناويّ، وسمَّاه (القوْلَ المأْنوس) وَصَلَ فيه إلى حرف السين المهملة، وأحيا رُفاتَ دارِس رُسومِه المُهملة، كما أخبرني بعضُ شُيوخ الأوان، وكم وجَّهْت إليه رائدَ الطَّلَب، ولم أقِف عليه إلى الآن"[١].

وقد ظهر تأثُّره بـ(مقاييس اللغة) لابن فارس من خلال نقله بعض أصول ابن فارس المعنوية من (العباب الزَّاخر) للصَّغَاني، ونسبها إليه، كقوله: "قال في العباب: والتركيب يدلُّ على قطع الشَّيء وعلى إحكامه، ويقصد بالتركيب الحاء والضاد والدال"[٢].

وقد عدَّه الدكتور حامد محمد أمين شعبان ضمن المعاجم المتأثرة بنظرية أصول المعاني عند ابن فارس وعنه نقلتُ هذه المادة[٣].

---

(١) تاج العروس ١/٣.

(٢) شرح المناوي على القاموس المحيط، مخطوط المكتبة الأزهرية رقم ٧٨ لغة، ص٣٩٤، عن (الأحكام اللغوية)، ص٣٧٧.

(٣) الأحكام اللغوية، ص٣٧٧.

المعجم الثالث: تاج العروس من جواهر القاموس

تاج العروس، لأبي الفيض محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الملقَّب بـ(مرتضى الزَّبيدي)، علاَّمة باللغة والحديث والرِّجال والأنساب، من كبار المصنِّفين، أصله من واسط (في العراق)، ومولده بالهند (في بلجرام)، ومنشأه في زبيد (باليمن)، رحل إلى الحجاز، وأقام بمصر، فاشتهر فضله وانهالت عليه الهدايا والتحف، وكاتبه ملوك الحجاز والهند واليمن والشام والعراق والمغرب الأقصى والترك والسودان والجزائر، توفي بالطاعون في مصر، سنة (١٢٠٥هـ)(١).

قصد الزَّبيديُّ بتأليفه (تاج العروس) شَرْحَ (القاموس المحيط) للفيروزآبادي (تـ٨١٧هـ)، حيث جعل فيه ألفاظ القاموس بين قوسين ثم شرحها، وبعد الانتهاء من الشرح يذكر الألفاظ التي فاتت القاموس، ورتَّبه على ترتيب القاموس بالتزام طريقة القافية التي تجعل الحرفَ الأخيرَ من الجذر بابًا والأولَ فصلاً ثم تراعي الثاني، بعد تقسم المعجم إلى كتب بعدد حروف الهجاء ابتداءً بالألف وانتهاءً بالياء.

وقد ظهر تأثُّره بنقل بعض أصول ابن فارس عن طريق (العباب الزاخر)، حيث يضع الأصولَ المنقولةَ في نهاية شرحه لكلام الفيروزآبادي، ثم يأتي باستدراكاته على الفيروزآبادي.

---

(١) الأعلام ٧/٧٠.

كقوله في (س ل ك): "سَلَكَ المَكانَ والطَّريقَ يسلُكُهُما سَلْكًا بالفَتْحِ وسُلُوكًا كقُعُود وسَلَكَه غَيرَهُ ... قال الصَّاغانيُ: "والتَّركِيبُ يَدُلُّ على نَفاذِ شَيءٍ في شَيء، وقد شَذٌ عن هذا التَّركِيبِ السّلَكَةُ: الأنْثَى من وَلَد الحَجَلِ".

ومما يستدرك عليه: الانْسِلاكُ: مُطاوِعُ سَلَكَه فيهِ، أي: أَدْخَلَه ... والمَسلَكُ: الطَّرِيقُ، والجَمْعُ المَسالِكُ ..."[١].

والكثير أن يقول (وفي العباب) كقوله في (بسأ): "... وفي العُباب: التركيب يدُلُّ على الأنْسِ بالشِّيءِ"[٢] ويقلُّ قوله (قال الصاغاني) كما في المثال السابق[٣]، وربما نقل الأصل دون ذكر الصَّغَانيّ أو العباب كقوله في (بهأ): "... والتركيبُ يدُلُّ على الأنْس"[٤].

وأحيانًا ينقل الزبيديُّ عنه الأصل وما شذّ عنه وقد يردُّ على دعوى الشذوذ ومنه: (م ظ ظ) "... وقالَ الصاغانيّ: والتَّرْكِيبُ يَدُلُّ عَلَى مُشَارَّةٍ ومُنَازَعَةٍ، وقَدْ شَذَّ عَنْ هذا التَّرْكِيبِ المَظّ، قُلْتُ: ولَمّا كَانَ التّضَامُّ مِنْ لَوَازِمِ المُنازَعَةِ والمُشارَّةِ غالِبًا حَسُنَ اشْتِقَاقُ المَظِّ مِنْهُ، فلا مَعْنَى

---

(١) تاج العروس ٢٠٥/٢٧ و ٢٠٧.

(٢) المصدر السَّابق ١٤٩/١، ومثله (بكأ) ١٥٢/١.

(٣) ومثله (ستت) ١٤٥/١٦، و(ضرس) ١٨٧/١٦، و(ضفط) ٤٥٥/١٩.

(٤) تاج العروس ١٥٨/١، ومثله في (جنأ) ١٨١/١، و(حتأ) ١٨٧/١، و(حجأ) ١٨٨/١، و(عقّ) ١٥/٧.

لِشُذُوذِهِ عن التَّرْكِيبِ، فَتَأَمَّلْ"[١].

وكان الزَّبيديُّ يعتقد أنَّ هذه الأصول للصَّغَاني وليس لابن فارس ويدل على هذا قوله في (م ش ق): "... والتَّركيبُ يدلُّ على سُرعة وخِفَّة، وقد شذّ عن هذا التّرْكيب المِشْقُ: المَغْرةُ، قالَه الصاغانيّ"[٢]، وسبب هذا -كما أسلفنا- عدم عزو الصَّغَانيّ هذه الأصول لابن فارس.

وجميع الألفاظ التي نقلها الزَّبيدي مباشرةً عن ابن فارس فإنما نقلها من (مجمل اللغة)، وقد اعتمده ضمن مراجعه في تأليف (تاج العروس)[٣].

وقد أسلفتُ أنَّ الزَّبيديَّ اكتفى بهذا النَّقل، ولم ينطلق منه إلى بناء شرحه على ضوء هذه النَّظرية.

وقد عدَّ (تاجَ العروس) ضمن المعاجم المتأثرة بنظرية أصول المعاني الدكتور أمين محمد فاخر[٤]، وحامد محمد أمين شعبان[٥].

❁❁❁

---

(١) تاج العروس ٢٨٣/٢٠، ومثله في (رقق) ٣٦/٢٥.

(٢) المصدر السَّابق ٣٩٦/٢٦.

(٣) السَّابق ٦/١.

(٤) ابن فارس اللغوي، ص٥٩٧.

(٥) الأحكام اللغوية، ص٣٩٠.

المطلب الثاني: المعاجم الحديثة

المعجم الأول: المعجم الكبير

تأثَّر (المعجم الكبير) لمجمع اللغة العربية بالقاهرة بنظرية أصول المعاني عند ابن فارس تأثرًا كبيرًا تَمثَّل في صياغة كثيرٍ من أصول المعجم على وفق أصول ابن فارس، ثم نقل أصول ابن فارس لتأييد تلك الصِّياغة.

وزاد واضعوه على ذلك ثلاثة أمور:

الأول: تصدير الجذر باستخداماته ومعانيه في كثير من اللغات السَّامية الأُخرى كالعِبْرية، والسُّريانيَّة، وفي اللغة التركيَّة والفارسيَّة.

الثاني: زيادة أصول لم يستنبطها ابن فارس.

الثالث: توسيع دائرة الاستعمالات التي تدخل في هذه الأصول بذكرِ أكبرِ قَدْرٍ ممكن منها.

وخالفوه في أمرين:

الأول: استنباط الأصول من الألفاظ التي امتنع ابن فارس من استنباط الأصول منها بسبب الموانع كما سبق تفصيله.

الثاني: توسيع دائرة الألفاظ المدروسة لتشمل ألفاظ اللغة العربية الأصيلة في عصور الاحتجاج، وألفاظ العلوم والفنون المستحدثة نقلاً أو تعريبًا.

وإليك الجذر (حرف) لتتبين من خلال معالجة واضعي المعجم الكبير له منهجَ المعجم ومدى تأثُّره بعمل ابن فارس:

(ح رف)

قال واضعو المعجم بعد تصدير هذا الجذر بدلالاته في العبرية والسُّريانية:

١/ حَدُّ الشَّيءِ ٢/ العُدُول.

٣/ تقديرُ الشَّيءِ ٤/ نبات.

قال ابن فارس: "الحاء الراء والفاء ثلاثة أصول: حدُّ الشيء، والعُدول، وتقدير الشَّيء"[١].

ثم شرعوا في شرحِ هذه الأصول وتصرُّفاتها في سبع صفحات كاملة.

ويظهر من خلال معالجتهم لهذه المادة تأثرهم بابن فارس ومخالفتهم له على النَّحو الآتي:

الموافقة:

١- نقل أصول ابن فارس كما هي تمامًا دون تغيير.

٢- تعديد أصول الجذر.

٣- دراسة استعمالات الجذر وفق هذه الأصول.

المخالفة:

١- زيادةُ أصلٍ جديد، وهو الرَّابع (نبات).

---

(١) المعجم الكبير ٤/٢٥١.

٢- استنباطُ الأصل الرَّابع الدالِّ على (نبات) من ألفاظٍ امتنع ابن فارس من الاستنباط منها، وهي أعلامُ النَّبات؛ لأنها في نظره مرتجلةٌ غير مقيسة، وقد تخلَّى واضعو المعجم عن هذا الضابط عند ابن فارس؛ لأنَّ همَّهم إحصاء المعاني المتغايرة داخل الجذر اللغوي؛ لتعريف المطَّلع بأوجه المعاني التي يتوفَّر عليها هذا الجذر بغض النَّظر عن كونها مقيسة، أو مرتجلة، وبغض النَّظر عن كونها أصلية في الجذر أو تعود إلى جذرٍ آخر.

المعجم الثاني: التحقيق في كلمات القرآن الكريم

تأثَّر كتاب (التحقيق في كلمات القرآن الكريم) للشيخ حسن المصطفوي (تـ١٤٢٦هـ)، بنظرية أصول المعاني بنقل أصول ابن فارس المعنوية أو الإفادة منها في صياغة الأصول المعنوية للجذور القرآنية التي درسها الشيخ رحمه الله.

وقد طبع هذا الكتاب الجليل أول مرَّة في طهران عام ١٣٩٣هـ في عشرة مجلدات.

وقد خالف الشيخُ ابن فارس في أمور:

الأول: توحيدُ المعنى المشترك للجذور اللغوية.

الثاني: الاقتصار على الجذور القرآنية؛ إذ هو مختص بها، وإن كان قد ذكر فيها ما ثبت لديه مما ورد في القرآن الكريم أو في كلام العرب من استعمالات هذا الجذر، ومن بعض اللغات الأخرى التي تترادف مع دلالة الاستعمالات العربية كالفارسية.

الثالث: الرَّمز للمصادر التي نقل عنها برموز صدَّر بها النَّص المنقول عنها، وتلك الرُّموز هي: (مقا) لـــ(مقاييس اللغة)، و(مفر) لـــ(مفردات غريب القرآن للراغب الأصفهاني)، و(مصبا) لـــ(لمصباح المنير)، و(صحا) لـــ(صحاح الجوهري).

وإليك بعضًا من حديثه عن مادة (حرف) للتبين منها منهجه، وتقارنه بعمل ابن فارس وغيره.

(حرف)

مصبا- **انحرف عن كذا:** مال عنه، ويقال المحارف الّذي حورف كسبه فميل به عنه، كتحريف الكلام يعدل به عن جهته، وقوله تعالى: ﴿إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ﴾، أي: إلاَّ مائلاً لأجل القتال لا مائلاً هزيمة، وحرف لعياله يحرف: كسب، ...

مقا- **حرف**: ثلاثة أصول، حدُّ الشَّيء، والعُدُول، وتقدير الشَّيء.

فأمَّا الحدُّ: فحرف كلِّ شيءٍ: حدُّه، كالسَّيف وغيره، ومنه **الحرف:** وهو الوجه، تقول هو من أمره على حرف واحد: أي على طريقةٍ واحدة- ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾، أي على وجهٍ واحد.

والأصل الثاني: الانحراف عن الشَّيء ... **الأصل الثالث:** المحراف: يقدَّر بها الجراحات عند العلاج وهي حديدة، ...

صحا- **حرفُ كلِّ شيءٍ:** طَرَفُه وشَفِيرُه وحدُّه، ومنه حَرْفُ الجبل: وهو أعلاه المحدَّد، ﴿مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾، قالوا أن يعبد اللَّه على وجهٍ

واحدٍ وعلى السَّرَّاء دون الضَّرَّاء، والحَرْفُ: النَّاقةُ الضَّامرةُ الصَّلبة؛ شُبِّهت بحَرْفِ الجَبَل، ورَجُلٌ محارَف أي: محدود، وهو خلاف قولك مبارك، وقد حُورف كسبُ فلانٍ: إذا شدَّد عليه في معاشه.

والتحقيق أنَّ الأصلَ الواحدَ في هذه المادَّةِ: هو طَرَفُ الشَّيءِ ومنتهاه، يقالُ حَرَفتُ الشَّيءَ وحرَّفتُه: أي أخرجتُه عن موضعه واعتداله ونحَّيته عنه إلى جهة الحرف وهو الطرف للشَّيء، وهو بالفارسيّة- كنار.

وبهذا الاعتبار يستعمل بمعنى الميل والعدول، من جهة الخروج عن الموضع، يقال انحرف عن كذا وحرَّفه: إذا كان خارجًا عن موضعه وعن الاعتدال، ثمَّ استقرَّ في جهة طَرَف، فمرجع الميل -هنا- إلى صيرورة الشَّيءِ أو جعله حرفًا.

وبملاحظة هذا المعنى (وهو الخروجُ عن الموضعِ والتجاوز عن الاعتدال) يقال للنَّاقة الضَّامرة إنَّها حَرْفٌ، والرَّجُل المحدود الّذي وقع في مضيق المعيشة إنَّه محارَف: أي استمرَّ وقوع جريان أمره في الحَرْف، ويقال حَرَف لعياله: إذا كان كَسْبُه لهم وجَرَيان عمله في مرحلة الخارج عن موضعه، ويقال أَحْرف: إذا أخرج نفسه وكسبه وجريان أمره عن التوسَّط الى الأعلى ..."[1].

يظهر من خلال معالجة الشَّيخ لهذ الجزءِ المنْقول من هذا الجذر

(١) التحقيق في كلمات القرآن الكريم ١/٥٣٣-٥٢٦.

منهجُه في معجمه هذا على النَّحو الآتي:

١- تصديرُ الجذر بأقوال علماء اللغة السَّابقين، ومنهم ابن فارس بذكر أصوله المعنوية التي استنبطها للجذر اللغوي.

٢- استخلاص المعنى المشترك من مجموع هذه الأقوال، فإن كان متعددًا وحَّده في دلالة واحدة، والغالب استخلاصه من أصول وصياغات ابن فارس.

٣- الإفادة من توجيهات ابن فارس في بيان تحقق هذا المعنى المشترك في استعمالات الجذر اللغوي.

٤- ذكر بعض الألفاظ من لغاتٍ أخرى ترادفُ بعض الألفاظ التي تدخل في قياس هذا المعنى المشترك.

المعجم الثالث:

المعجم الاشتقاقي المؤصَّل لألفاظ القرآن الكريم

أصلُ هذا المعجم رسالة دكتوراه للدكتور محمد حسن حسن جبل من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقاهرة نوقشت عام ١٩٧٦م، باسم: (معجم أصول معاني ألفاظ القرآن الكريم).

وقد ظلَّ الدكتور يراجعها ويعيد النَّظر فيها حتى استقامت مادَّتها لديه؛ فغيَّر الاسم إلى ما أثبتُه في العنوان، وعدَّل في المضمون، وطبعته مكتبة الآداب بالقاهرة سنة (٢٠١٠م) في أربعةِ مجلَّداتٍ ضخام.

وقد تأثَّر هذا المعجم بـ(مقاييس اللغة) من ناحية بنائه على معنى

مشتركٍ في جميع الجذور اللغوية التي حواها.

وخالفه في أمور:

الأول: التزامه صياغة المعنى المشترك فيه من الألفاظ الحسيَّة داخل الجذر، ثم حمل الألفاظ المعنوية عليها؛ بناءً على أنَّ الألفاظَ الحسيَّةَ هي أصلُ اشتقاق الألفاظ المعنوية عنده مطلقًا.

في حين جوَّز ابن فارس صياغة المعنى المشترك من الألفاظ المعنوية إن رأى أنها هي الأصل الأقدم، بل تعمَّد صياغة الأصل بما يتوافق مع الألفاظ الحسيَّة والمعنوية معًا.

الثاني: طرد هذا المعنى المشترك في جميع استعمالات الجذر، ومنع خروجه عن بعضها مهما كانت الأسباب.

في حين ذهب ابن فارس إلى خروج بعض استعمالات الجذر عن دلالة المعنى المشترك وجوبًا أو جوازًا، بواسطة الموانع بأنواعها، وبواسطة الشُّذوذ.

الثالث: منع تعدد المعنى المشترك للجذر اللغوي.

في حين ذهب ابن فارس إلى تعدد المعنى المشترك لبعض الجذور اللغوية وجوبًا أو جوازًا.

الرابع: الاقتصار على الجذور الواردة في القرآن الكريم، مع ضم الاستعمالات التي ثبتت عن العرب فيها إليها، حيث درس (٢٣٠٠) جذرًا.

في حين شمل (مقاييس اللغة) الجذور القرآنية وغيرها، فوصلت جذوره إلى (٤٨٨٢) جذرًا.

الخامس: الحكمُ باشتراكِ جذورِ الباب الكامل في معنى مشتركٍ يجمعها، في رتبة أعلى من صنيع ابن فارس، وقد قرَّر تحقق ذلك في (٣٧٠) بابًا، وسمَّى الأبواب فصولاً، وأطلق على الفكرة مصطلح (الفصل المعجميِّ)(١)، في حين أثبت ابن فارس ذلك في بعض الأبواب كـ(باب الدَّال واللام وما يثلثهما)(٢).

وإليك معالجة الدكتور للجذر (حرف)؛ لتتبين من معالجته له منهجه في معجمه هذا، ومدى تأثُّره بابن فارس ومفارقته له ولبقيَّة المعاجم في بابه:

(ح ر ف)

﴿إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ﴾ [الأنفال:١٦]

«**حَرْفا الرأس: شِقَّاه. وحَرْف الجَبَل والسَّفينة: جانبهما. وحَرْف الشَّيء: جانبه. وحَرْف كل شيء: طَرَفه وشفيره**».

● **المعنى المحوري: نهاية جَانب أو وجهٍ من الشَّيء يبدأ به جانبٌ آخر**- كالحَرْف في ما ذُكر، وانتهاءُ الجانب انقطاعٌ له. ومن هنا عبَّر

(١) المعجم الاشتقاقيِّ المؤصَّل ١/١٩، ٤٦، وغيرهما.

(٢) مقاييس اللغة ٢/٢٩٢-٢٩٨.

التركيب عن نحو القطع من جانب الشيء أو منه، ومن «حُرِف ماله حَرْفَةً- للمفعول: ذهب منه شيء». والمُحْرَف -كمُكْرَم: الذي ذهب ماله، والمُحارَف- بفتح الراء: المحروم المحدود الذي إذا طَلَب لا يُرْزَق. والحَرْف- بالفتح: النَّاقة الضامرة أو المهزولة» (كأنَّما ذهبت طبقةٌ من سُمْكها) ومنه أيضًا «الحُرَاف- كغُرَاب- حيَّةٌ إذا أخذ الإنسانَ لم يبق فيه دم إلا خرج» (يذهب شطر البدن).

ومن الحَرف: الجانب: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖ﴾ [الحج:١١]: على ناحيةٍ وجانب من أمره على حالة معيَّنة لا على كل حال: ﴿فَإِنۡ أَصَابَهُۥ خَيۡرٌ ٱطۡمَأَنَّ بِهِۦۖ وَإِنۡ أَصَابَتۡهُ فِتۡنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجۡهِهِۦ﴾ [الحج:١١] ..."(١).

من خلال هذا الجزء الذي أوردته من معالجة الدكتور لاستعمالات هذا الجذر يتبين منهجه على النحو الآتي:

١- صياغة المعنى المشترك من الاستعمالات الحسيَّة التي صدَّر بها الجذر بعد الآية.

٢- تحقيق هذا المعنى المشترك في جميع استعمالات الجذر.

٣- توحيد دلالة الجذر في معنى مشترك واحد، خلافًا لابن فارس وللمعجم الكبير.

---

(١) المعجم الاشتقاقي المؤصَّل ١/٤١١-٤١٢.

ووافق ابن فارس أو تأثّر به في المعنى المشترك الأوَّل الذي استخلصه ابن فارس لهذا الجذر، بل تأثَّر به في أوجه تحقق هذا المعنى في هذه الاستعمالات، قال ابن فارس:

(حرف)

"الحاء الراء والفاء ثلاثة أصول: حدُّ الشَّيء، والعُدول، وتقدير الشَّيء.

فأمّا الحدُّ: فحرْفُ كلِّ شيء حدُّه، كالسَّيف وغيره، ومنه الحَرْف، وهو الوجْه، تقول: هو مِن أمرِه على حَرْفٍ واحد، أي طريقة واحدة، قال الله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٍۖ ﴾، أي: على وجه واحد، وذلك أنَّ العبد يجبُ عليه طاعةُ ربِّه تعالى عند السَّرَّاء والضَّرَّاء، فإذا أطاعَه عند السَّرَّاء وعَصاه عند الضرَّاء فقد عَبَدَه على حرفٍ، ألا تراه قال تعالى: ﴿ فَإِنۡ أَصَابَهُۥ خَيۡرٌ ٱطۡمَأَنَّ بِهِۦۖ وَإِنۡ أَصَابَتۡهُ فِتۡنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجۡهِهِۦ ﴾، ويقال للناقةِ حَرْفٌ، قال قوم: هي الضَّامر، شبِّهت بحرف السَّيف، وقال آخرون: بل هي الضَّخْمة، شبِّهت بحرف الجبل، ..."(١).

❁❁❁

(١) مقاييس اللغة ٢/٤٢.

المطلب الثالث:

معاجم يُظن تأثُّرها بنظرية أصول المعاني عند ابن فارس

المعجم الأول: مفردات غريب القرآن الكريم

مفردات غريب القرآن الكريم، لأبي القاسم الحسين بن محمد ابن المفضل الأصفهاني -أو الأصبهاني- المعروف بالرَّاغب، أديب، من الحكماء العلماء، من أهل (أصبهان) سكن بغداد، واشتهر، حتى كان يقرن بالإمام الغزالي، توفي سنة (٥٠٢هـ)(١).

ألَّف الرَّاغب المفردات؛ لبيان غريب ألفاظ القرآن الكريم، ورتَّبه وفق المدرسة الألفبائية العادية إلى حدٍّ ما، حرص فيه على بيان المعنى المشترك بين استعمالات الجذور القرآنية كثيرًا، وإن لم يكن في رتبةِ ابن فارس في ذلك.

ويظنُّ كثيرون تأثُّر الرَّاغب الأصفهانيِّ في استخلاصه للمعنى أو المعاني المشتركة بين استعمالات الجذور القرآنية بابن فارس في معجمه (مقاييس اللغة).

يقول أ. د. أحمد حسن فرحات: "وأغلب الظَّنِّ أنَّه متأثِّرٌ في هذا بما فعله ابن فارس في (معجم مقاييس اللغة)، حيث يحاول ابن فارس رَجْعَ الكلمة إلى أصلٍ واحد ما أمكنه ذلك، فإن لم يستطع رَجَعَها إلى أصلين،

---

(١) الأعلام ٢/٢٥٥.

فإن أعياه ذلك رَجَعَها إلى ثلاثة أصول"[١].

وقد حاولتُ أن أجد دليلاً أستند عليه لتأييد هذا الاتجاه؛ فلم أجد دليلاً صريحًا يقطع بذلك، وإن كان التشابهُ بينهما يوحي بأنَّ الراغبَ قد نظر في (مقاييس اللغة) وأفاد منه.

ولإثبات هذا التشابه إليك دراسة الرَّاغب لاستعمالات مادة (جنَّ) وقارنها بما ذكرتُه في الفصل الأول من شرح ابن فارس لاستعمالات هذه المادة[٢].

قال الرَّاغب:

جنَّ: أصل الجَنِّ ستر الشَّيء عن الحاسَّة:

١- يقال جَنَّه الليلُ وأجنَّه وجنَّ عليه فجنَّه: ستره، وأجنَّه: جعل له ما يجنُّه، كقولك قبرته وأقبرته، وسقيته وأسقيته.

٢- وجنَّ عليه كذا: ستر عليه قال عز وجل ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيۡهِ ٱلَّيۡلُ رَءَا كَوۡكَبٗاۖ﴾[٣].

٣- والجنانُ: القلب؛ لكونه مستورًا عن الحاسَّة.

٤- والمِجَنُّ والمِجَنَّة: التُّرس الذى يجنُّ صاحبه، قال عزَّ وجل:

---

(١) معاجم مفردات القرآن، موازنات ومقترحات، ص١٠.

(٢) ص١٠٠-١٠١.

(٣) سورة الأنعام: ٧٦.

﴿ اتَّخَذُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُمۡ جُنَّةً ﴾[(١)]، وفي الحديث: «الصوم جُنَّة»[(٢)].

٥- والجَنَّة: كلُّ بستان ذي شجرٍ يستُر بأشجاره الأرض، قال عزَّ وجل: ﴿ لَقَدۡ كَانَ لِسَبَإٖ فِي مَسۡكَنِهِمۡ ءَايَةٞۖ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٖ وَشِمَالٖ ﴾[(٣)]، ﴿ وَبَدَّلۡنَٰهُم بِجَنَّتَيۡهِمۡ جَنَّتَيۡنِ ﴾[(٤)]، ﴿ وَلَوۡلَآ إِذۡ دَخَلۡتَ جَنَّتَكَ ﴾[(٥)].

قيل: وقد تسمى الأشجار الساترة جَنَّة، وعلى ذلك حمِل قول الشَّاعر:

من النَّواضِحِ تسقى جَنَّةً سُحقا[(٦)]

٦- وسميت الجَنَّة إمَّا تشبيهًا بالجَنَّة في الأرض -وإن كان بينهما بَوْنٌ-، وإمَّا لستره نِعَمَهَا عنَّا المشار إليها بقوله تعالى: ﴿ فَلَا تَعۡلَمُ نَفۡسٞ مَّآ

---

(١) سورة المجادلة: ١٦، والمنافقون: ٢.

(٢) أخرجه النَّسائيُّ ٤/١٦٦ برقم (٢٢٢٤)، والتِّرمذيُّ ٥/١١-١٢ برقم (٢٦١٦)، وابنُ ماجة ٢/١٣١٤ برقم (٣٩٧٣)، قال التِّرمذيُّ: هذا حديثٌ حسنٌ صحيح، وأخرجه غيرُهم.

(٣) سورة سبأ: ١٥.

(٤) سورة سبأ: ١٦.

(٥) سورة الكهف: ٣٩.

(٦) البيت من البسيط، لحسَّان في ديوانه، ص٤٠، وصدره:

كــأنَّ عــينيَّ في غــربي مقتَّلــةٍ   من النَّواضحِ تسقى جنَّــةً سُــحقا

أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ ﴾[(١)]، ...

٧- والجَنين: الولد ما دام في بطن أُمِّه، وجمعه أجِنَّة قال تعالى: ﴿ وَإِذْ أَنتُمْ أَجِنَّةٌ فِى بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ ﴾[(٢)]، وذلك فعيل في معنى مفعول.

٧- والجَنين: القبر، وذلك فعيل في معنى فاعل.

٨- والجِنُّ يقال على وجهين: أحدهما للروحانيين المستترة عن الحواس كلها بإزاء الإنس ... وقيل بل الجِنُّ: بعض الروحانيين...

٩- والجِنَّة: جماعة الجن قال تعالى: ﴿ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ ﴾[(٣)]، وقال تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا۟ بَيْنَهُۥ وَبَيْنَ ٱلْجِنَّةِ نَسَبًا ﴾[(٤)].

١٠- والجِنَّة: الجنون، قال تعالى: ﴿ مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍ ﴾[(٥)]، أي جنون، والجُنون حائلٌ بين النَّفس والعَقْل، وجُنَّ فلان: قيل أصابه الجنُّ، ...، وقيل: أُصِيب جَنَانُه، وقيل: حِيل بين نفسه وعقله فَجُنَّ عقله بذلك وقوله تعالى: ﴿ مُعَلَّمٌ مَّجْنُونٌ ﴾[(٦)]، أي: ضامَّه من يعلِّمه من الجنِّ وكذلك

---

(١) سورة السجدة: ١٧.

(٢) سورة النَّجم: ٣٢.

(٣) سورة الناس: ٦.

(٤) سورة الصَّافات: ١٥٨.

(٥) سورة سبأ: ٤٦.

(٦) سورة الدخان: ١٤.

قوله تعالى: ﴿أَئِنَّا لَتَارِكُوٓاْ ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍ﴾[(١)].

١١- وقيل جُنَّ التِّلاعُ والآفاقُ: أي كَثُر عشبُها حتى صارت كأنها مجنونة.

١٢- وقوله تعالى: ﴿وَٱلْجَآنَّ خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ مِن نَّارِ ٱلسَّمُومِ﴾[(٢)]: فنوعٌ من الجنِّ.

١٣- وقوله تعالى: ﴿كَأَنَّهَا جَآنٌّ﴾[(٣)] قيل: ضربٌ من الحيَّات"[(٤)].

فقد تشابهت هاتان المادتان في المعجمين من حيث تعيين المعنى المشترك وأنه يدلُّ على السَّتر، ومن حيث الاستعمالات باستثناء (الجناجنِ: عظام الصَّدْر)، ذكرها ابن فارس دون الرَّاغب؛ لأنَّها لم ترد في القرآن[(٥)]، ومن حيث تعليلات تحقق معنى السَّتر في هذه الاستعمالات.

وقد عدَّ الأستاذ مصطفى داوودي محقق مفردات الراغب (مجملَ اللغة) لابن فارس في صدر مراجع الرَّاغب، وقال: "ويبدو أنَّ الراغبَ قد اعتمد عليه كثيرًا، مع أنه لم يذكره باسمه، ويتضح ذلك من نفس ترتيب

---

(١) سورة الصَّافات: ٣٦.

(٢) سورة الحجر: ٢٧.

(٣) سورة النمل: ١٠، والقصص: ٣١.

(٤) المفردات، ص٢٠٣-٢٠٥.

(٥) مقاييس اللغة ٤٢٢/١.

الكتاب، والتشابه الكبير في العبارة، وربما ينقل عنه حرفيًا، والموافقة في الأبيات الشعرية"[١].

المعجم الثاني: أساسُ البلاغة

أساس البلاغة، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد ابن أحمد الخوارزمي الزمخشريّ، كبيرُ المعتزلة، من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والبلاغة والآداب، ولد في زمخشر -من قرى خوارزم-، وسافر إلى مكَّة فجاور بها زمنًا فلقِّب بجار الله، وتنقَّل في البلدان، ثم عاد إلى الجرجانية -من قرى خوارزم- وتوفي فيها سنة (٥٣٨هـ)[٢].

ألَّف الزمخشري (أساس البلاغة)؛ لبيان غريب الألفاظ من أصحِّ وأجمل ما ثبت عن العرب منها، ملتزمًا "بإفراد المجاز عن الحقيقة، والكناية عن التصريح"[٣]، ورتَّبه وفق المدرسة الألفبائية العادية.

وليس في كلامه ما ينصُّ على تأثُّره بابن فارس في نظريَّة أصول المعاني، إلا أنَّ تقسيمه لاستعمالات الجذور اللغوية إلى حقيقيةٍ هي الأصول، ومجازيةٍ محمولةٍ عليها، واستعانته بربط المعنى المتفرِّع بالأصلي بنفس وسائل ابن فارس أعني: (المجاز، والكناية، والاستعارة) يوحي -من

(١) مقدِّمته لـ: مفردات الراغب، ص١٥.

(٢) سير أعلام النبلاء ٢/١٥١-١٥٦، والأعلام ٧/١٧٨.

(٣) أساس البلاغة ١/١٦.

غير جزمٍ- بتأثُّره به، واطلاعه على (مقاييس اللغة)، وإن كانا يفترقان في أنَّ ابن فارس استنبط معنى مشتركًا بين الأصل والفرع أو الحقيقة والمجاز، وترك الزمخشريُّ ذلك.

قال في (أساس البلاغة):

(بدد): "أَبِدَّ ضَبْعَيك في السُّجود: جافِهِمَا، وأبدَّهم العَطاءَ: أعْطَى كلَّ واحدٍ بِدَّتَه أي: نَصِيْبَه ... وتبدَّد الحَلْيُ صدرَ الجارية: أخذ جانبيه، ... ومن المجاز: استبدَّ الأمرُ بفلانٍ: إذا غلبه فلم يقدر على ضبطه، ... ومن الكناية: خرجتُ أبدِّد: كنى بذلك عن البول"[(١)].

وفي (مقاييس اللغة):

(بد): "الباء والدال في المضاعف أصلٌ واحد، وهو التفرُّق وتباعُدُ ما بينَ الشَّيئين، يقال فرسٌ أَبدُّ: وهو البعيد ما بين الرِّجلين، وبدَّدْتُ الشَّيءَ: إذا فرَّقته ... وقد شذَّ عن هذا الأصل كلمتان: قولهم للرجل العظيم الخَلْق (أَبَدّ) ... وقولهم: ما لك به بَدَدٌ: أي ما لك به طاقةٌ"[(٢)].

ومن الواضح أنَّ الاستعمالات التي ذكرها الزمخشري مما أثبته -هنا- وغيرها تدلُّ على التفرُّق والتباعد، وهو عين الأصل الذين استنبطه ابن فارس، وقد لحظ الزمخشري أنَّ قولَ العرب: استبدَّ الأمرُ بفلانٍ: إذا

---

(١) أساس البلاغة ١/٤٩-٥٠.

(٢) مقاييس اللغة ١/١٧٦.

غلبه فلم يقدر على ضبطه، مجازٌ من المعنى الحقيقي؛ كأنَّه إذا استبدَّ به فقد فرَّق عليه أمرَه، فلم يقدر على التحكُّم به، وقد لحظ ابن فارس خروج هذا الاستعمال عن المعنى الحقيقي للأصل إلا أنَّه لم يحاول إعادته إليه فحكم بشذوذه عنه، في حين استعان الزمخشريُّ بالمجاز لردِّه إلى الأصل.

وللدكتور محمود زين العابدين محمد كتاب بعنوان (صور من الدلالة بين مقاييس اللغة وأساس البلاغة) ذكر فيه جملةً من الجذور التي توافق فيها الرَّجلان، وقال في مقدمته:

"رأيتُ أنَّ الزمخشري قد وافق ابن فارس في أكثر المواد، فابن فارس حين يذكر دلالةَ اللفظ أو الأصل الذي أصَّله، يذكره الزمخشري في المعنى الحقيقي، وما يذكره ابن فارس على سبيل الاستعارة أو التشبيه أو يقول إنَّه من الباب يذكره الزمخشري في الدلالة المجازية"(١).

المعجم الثالث: الفائق في غريب الحديث

ألَّف الزمخشري (الفائق في غريب الحديث)؛ لبيان غريب الألفاظ في الأحاديث النَّبوية، فكان يذكرُ الحديثَ الذي ورد فيه اللفظُ الغريبُ ثم يشرح ذلك اللفظ.

ورتَّبه وفق المدرسة الألفبائية العاديَّة.

وليس في كلامه ما ينصُّ على تأثُّره بابن فارس في نظريَّة أصول

(١) صور من الدلالة بين مقاييس اللغة وأساس البلاغة، ص٣.

المعاني، بل إنَّه لم يميِّز الحقيقةَ من المجاز فيه كما صنع في (أساس البلاغة)، ولكني وجدتُ أنَّه استنبط بعض أصول المعاني لبعض الجذور الواردة في الأحاديث فظننتُ أنَّه ربما أخذها كلَّها أو بعضها من (مقاييس اللغة) أو اقتدى به في استنباطها، كقوله في (جلب) "... ومَدار هذا التركيب على معْنَ الجمع"[١]، وفي (حصى): "... ومعنى التركيب الضَّبْط"[٢]، وفي (عهر): "... والتركيب على ما استعمل مِنْ تَصَرُّفه يدل على الإسراع في نَزَق"[٣]، وفي (كوم): "... والتركيب في معنى الارتفاع والعلوّ"[٤].

وفي (مقاييس اللغة):

(جلب): "الجيم واللام والباء [أصلان]، أحدهما: الإتيان بالشَّيء من موضعٍ إلى موضع، والآخر: شيءٌ يغَشِّي شيئًا"[٥]، وفي (حصوى): "الحاء والصاد والحرف المعتل ثلاثة أصول، الأوَّل: المنع، والثاني: العَدُّ والإطاقة، والثالث: شيءٌ من أجزاء الأرض"[٦]، وفي (عهر): "العين والهاء

---

(١) الفائق ١/٢٢٨.

(٢) السَّابق ١/٢٨٧.

(٣) نفسه ٣/٤١.

(٤) نفسه ٣/٢٨٤.

(٥) مقاييس اللغة ١/٤٦٩.

(٦) المصدر السَّابق ٢/٦٩.

والراء كلمةٌ واحدةٌ لا تَدُلُّ على خير، وهي الفجور"[(١)]، وفي (كوم): "الكاف والواو والميم أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على تجمُّعٍ في شَيءٍ مع ارتفاع فيه"[(٢)].

المعجم الرابع: المصباح المنير في غريب الشَّرح الكبير

المصباح المنير، لأبي العبَّاس أحمد بن محمد بن علي الفيُّومي ثم الحموي، لغويٌّ فقيه، اشتهر بكتابه المصباح، ولد ونشأ بالفيُّوم بمصر، ورحل إلى حماة في سورية فقطنها، وبها فرغ من تأليف المصباح في شعبان سنة ٧٣٤هـ، وبها -أيضًا- توفي سنة (٧٧٠هـ) أو بعدها[(٣)].

ألف الفيُّومي (المصباح المنير)؛ لشرح غريب (الشَّرح الكبير) للعلامة أبي القاسم الرافعي (تـ٦٢٣هـ)، شرحِ وجيز الإمام الغزالي (تـ٥٠٥هـ) في الفقه الشَّافعي.

وقد رتَّبه الشيخُ بالطريقة الألفبائية العادية، فقسَّمه إلى كتبٍ بعدد حروف الهجاء، وسرد جذور كل كتاب بشكلها المستعمل: ثنائية أو ثلاثية، فإن زادت ووافق ثالثُها لامَ الجذر الثلاثي ألحقها به كـ(البرقع) في

(١) مقاييس اللغة ٤/١٧٠.

(٢) المصدر السَّابق ٥/١٤٨.

(٣) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر ١/٣٧٢، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني ٢/٢٩٣، والأعلام ١/٢٢٤.

(برق)، وإلا رسمها بشكلها زائدة على الثلاثي كـــ(اصطبل)، وفي كلٍّ ذلك راعى الحرفَ الأول فالثاني فالثالث.

وقد أدرجه الدكتور حامد محمد أمين شعبان ضمن المعاجم التي تأثَّرت بنظريَّة أصول المعاني عند ابن فارس في (مقاييس اللغة)؛ لقول الفيُّومي في (المصباح المنير) في مادة (عقب): "قال ابن فارس: فَرَسٌ ذو عَقِـــبٍ، أي: جَرْيٍ بعد جَرْيٍ، وذكر تصاريف الكلمة ثم قال: والباب كلُّه يرجع إلى أصلٍ واحد وهو أن يجيئ الشَّيءُ بعقب الشَّيء أي: متأخِّرًا عنه"(١).

والحق أنَّ الفيُّومي لم ينقل من (مقاييس اللغة)، والظاهر أنه لم يطلع عليه، وهذا النَّقل أخذه الفيُّومي من (مجمل اللغة): فقد قال ابن فارس في المجمل في مادة (عقب): "والبابُ كلُّه يرجع إلى أصلٍ واحدٍ، وهو: أن يجيءَ الشَّيءُ بعد الشيءِ"(٢)، وقد اعتمد الفيُّومي (مجمل اللغة) و(متخير الألفاظ) لابن فارس ضمن مراجعه في تأليف المصباح، ولم يذكر (مقاييس اللغة)(٣).

وهذا هو الأصلُ المعنويُّ الوحيد الذي ذكره ابن فارس في (مجمل

(١) المصباح المنير، ص٤١٩-٤٢٠، وينظر: الأحكام اللغوية، ص٣٩٠.

(٢) مجمل اللغة، ص٤٧٧.

(٣) المصباح المنير، ص٧١١.

اللغة)، وقد عدَّل فيه وزاد أصلاً آخر إليه بعد تأليفه (مقاييس اللغة) وقال في هذه المادة (عقب): "العين والقاف والباء أصلانِ صحيحان: أحدُهما يدلُّ على تأخير شَيءٍ وإتيانِه بعد غيره، والأصل الآخَر يدلُّ على ارتفاعٍ وشدَّةٍ وصُعوبة"[١].

ومع هذا، فيصحُّ أن يعدَّ (المصباح المنير) من المعاجم التي تأثرت بنظرية أصول المعاني على طريقة تأثُّر المعاجم القديمة بها، وذلك بنقل أصلٍ واحدٍ من (مجمل اللغة) دون الانطلاق منه إلى تأسيس المعجم على ضوئه.

المعجم الخامس: القاموس المحيط

القاموس المحيط، لأبي طاهر محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر مجد الدين الشيرازي الفيروزآبادي اللغوي الشافعي الإمام الكبير الماهر في اللُّغة وغيرها من الفنون، ولد بكارِزين من أعمال شيراز، وانتقل إلى العراق، وجال في مصر والشَّام، ودخل بلاد الرُّوم والهند، ورحل إلى زبيد سنة ٧٩٦هـ فأكرمه ملكها الأشرف إسماعيل وقرأ عليه، فسكنها وولي قضاءها، وانتشر اسمه في الآفاق، حتى كان مرجع عصره في اللغة والحديث والتفسير، توفي في زبيد سنة (٨١٧هـ)[٢].

جمع الفيروزآبادي في (القاموس المحيط) بين (المحكم والمحيط الأعظم)

---

(١) مقاييس اللغة ٤/٧٧.

(٢) البدر الطالع ٢/٢٨٠، والأعلام ٧/١٤٦.

لابن سِيْدَه و(العُباب الزَّاخر) للصَّغَاني، في ستين سفرًا، ثم اختصره في مجلدين كل ثلاثين سفرًا في سفر، وأضاف إليهما زيادات حصَّلها من بطون الكتب، ورتَّبه وفق مدرسة القافية.

وقد عدَّه الدكتور أمين محمد فاخر ضمن المعاجم التي أفادت بعض المواد والألفاظ من (المقاييس) و(المجمل) لابن فارس عن طريق (العباب الزَّاخر) للصَّغَاني[١].

والواقع أن القاموس المحيط لم يتأثَّر بنظرية أصول المعاني عند ابن فارس، ولم ينقل عنه أيًّا من أصوله المعنوية مع أنَّ أحد مراجعه (العُباب) للصَّغَاني أكثر من نقل أصولاً معنويةً عن ابن فارس؛ ربما لأنَّه أراد إيجاز كتابه بالاقتصار على كلام العرب أنفسهم دون استنباطات العلماء، وقد حذف لأجل ذلك الشَّواهد من القاموس.

ومن الألفاظ التي نقلها قوله: "التُّوثُ: الفِرصادُ لُغَةٌ في المُثَنَّاةِ حكاها ابن فارس"[٢]، "وتَأَبَّسَ: تَغَيَّرَ أو هو تَصْحِيفٌ من ابن فارس والجوهرِيّ والصَّوابُ: تَأَيَّسَ بالمُثَنَّاةِ التَّحْتِيَّةِ"[٣].

وفي مجمل اللغة (توت): "التوتُ: الفَرْصاد"[٤]، بالتاء، ولم أجد

---

(١) ابن فارس اللغوي، ص٥٩٧.

(٢) القاموس المحيط (ت و ث)، ص١٦٥.

(٣) المصدر السَّابق (أب س)، ص٥٣٠.

(٤) مجمل اللغة (توت)، ص٩٨، ومثله في الزائد على الثلاثة من حرف الفاء، =

(التُّوث) بالثاء في المجمل والمقاييس، وأمَّا (تأبَّس) بالباء وحده فقد وردت في مجمل اللغة[١]، ووردت بالباء مع تجويز الياء في المقاييس[٢]، وهذا التجويز يرجِّح أن الفيروزآبادي لم يطلع على المقاييس وإلاَّ لما جوَّز وقوع التصحيف من ابن فارس مع نقله الوجهين فيها[٣].

المعجم السَّادس: نظم الدرر في تناسب الآيات والسُّور

نظم الدرر، لأبي الحسن برهان الدِّين إبراهيم بن عمر بن حسن الرُّباط بن علي بن أبي بكر البقاعي الشافعي، العلاَّمة المحدِّث الحافظ المؤرِّخُ الأديب، أصله من البقاع في سورية، وسكن دمشق ورحل إلى بيت المقدس والقاهرة، توفي بدمشق سنة (٨٨٥هـ)[٤].

وهذا الكتاب الكبير من أروع كتب التفسير في بابه، قال عنه البقاعيُّ نفسه:

"وبعد فهذا كتابٌ عُجَاب، رفيعُ الجناب، في فنٍّ ما رأيت من سبقني إليه، ولا عوَّل ثاقب فكره عليه، أذكر فيه إن شاء الله مناسباتِ

ص٥٧١، وفي المقاييس ٤/٥١٤.

(١) مجمل اللغة (أبس)، ص٤٢.

(٢) مقاييس اللغة (أبس) ١/٣٦، و(أيس) ١/١٤٦.

(٣) مجمل اللغة (أبس)، ص٤٢.

(٤) نظم العقيان في أعيان الأعلام، للسيوطي، ص٢٤، والأعلام ١/٥٦.

ترتيبِ السُّورِ والآيات، أطلتُ فيه التدبُّر، وأنعمت فيه التفكُّر لآيات الكتاب ..."(١).

وقد سئلتُ عن تأثُّره بـــ(مقاييس اللغة) لابن فارس فنظرتُ فيه، ووجدت أنَّه لم يتأثَّر بنظريَّة ابن فارس، وكل ما في الأمر أنَّه نقل بعض تفسيرات ابن فارس للألفاظ من (مجمل اللغة)، وصرَّح بذلك، كقوله في معنى (الإصرار) في قوله تعالى: ﴿ يَسْمَعُ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا ﴾(٢): "... وقال ابن فارس في (المجمل): والإصرار: العزم على الشَّيء والثَّبات عليه"(٣).

وعليه، فهذا الكتاب ينتمي إلى نظرية النَّظم البلاغي: التي تبحث في معاني التراكيب، وعلاقة الألفاظ بعضها ببعض داخل الجمل والسِّياق، بخلاف نظرية ابن فارس التي تبحث عن معاني الكلمات المفردة، وعلاقة بعضها ببعض في أصل الاشتقاق والوضع.

---

(١) نظم الدرر ١/٢.

(٢) سورة الجاثية: ٨.

(٣) نظم الدرر ١٨/٧٠.

المعجم السَّابع:

الوشاح وتثقيف الرِّماح في ردِّ توهيمِ المجد الصحاحَ

الوشاع وتثقيف الرِّماح، لأبي زيد عبد الرحمن بن عبد العزيز المغربي التَّادليّ ثم المدني العمري، لغويٌّ متصوِّف، قدم المدينة المنورة فمكة ثم مصر واليمن واستقرَّ بمصر، توفي نحو ١٢٠٠هـ[١].

ألَّف التَّادليُّ (الوشاح)؛ للردِّ على انتقادات مجد الدين الفيروزآبادي صاحب القاموس المحيط لـ(صحاح اللغة) للجوهري، والتي بلغت نحو ٣٠٠ نقدًا لغويًا، ورتبها على ترتيب أصلها، -وفق القافية- وأدخل معها ما أخذه عليه من التصحيف مما ذكره السِّيوطيُّ في المزهر ولم ينتقده المجد[٢].

وقد أدرجه الدكتور حامد محمد أمين شعبان ضمن الكتب التي تأثَّرت بنظريَّة أصول المعاني عند ابن فارس في (مقاييس اللغة)؛ اعتمادًا على نقل التادليِّ ألفاظًا عن ابن فارس، كقوله في آخر (الوشاح) في سياق ردِّه لأحد نقود المجد للصحاح:

"قوله: هفا يهفو هفوًا وهفوةً وهفوانًا: أسرع، والطائر بجناحيه: خفق، والرَّجُل: زلَّ وجاع، والهفاء: المطرة لا النَّظرة، وغلط الجوهري،

(١) مقدمته لـ: الوشاح، ص١، والأعلام ٣/٣١٠.

(٢) الوشاح، ص٣.

أهـ، عبارة الجوهري: (الهفاةُ: النَّظرة)، وقال ابن فارس: هفا الشَّيءُ في الهواء يهفو: إذا ذهب كالصُّوفة، وهفا الظَّليمُ: عدا، وهفا القلب في أثر الشَّيء، والهفوُ: الجوع، رجلٌ هاف، والهفوةُ: الزَّلَّة، والهفاةُ: النَّظرة، وقال في (نظر) ورجل به نَظرة: أي شحوب يعني تغيُّرًا، أهـ، وكفى به حجةً، والعلم عند الله"[1].

وهذا النَّقل لا ينهض للدلالة على تأثُّر (الوشاح) بنظرية أصول المعاني؛ لأنَّه لم ينقل أصلاً معنويًا، أو يبني نقودَه هذه على هذا النَّظرية، وكلُّ ما في الأمر أنَّ التَّادليَّ اعتمد كثيرًا في ردوده على المجد على (مجمل اللغة) لابن فارس، وهذا النَّص منقولٌ من المجمل، من مادتي (هفو) و(نظر) قال ابن فارس في (هفو): "هفو: هفا الشَّيءُ في الهواء يهفو: إذا ذهب، كالصُّوفة، وهفا الظليم: عدا، وهفا القلب في إثر الشَّيء، وهَوافي النَّعَم: ضُلاَّله، والهَفْوُ: الجوع، رجلٌ هافٍ، والهفوة: الزَّلَّة، والهفاةُ: النَّظرةُ"[2]، وقال في (نظر): "ورجل به نَظرة: أي شُحوب"[3].

---

(١) الوشاح، ص١٣٤، وقد نقل عنه في مواضع كثيرة منها في النَّقد الأول، ص٦.

(٢) مجمل اللغة، ص٧٣٣.

(٣) المصدر السَّابق، ص٧٠٣.

المعجم الثامن: سرُّ الليال في القلب والإبدال

سرُّ الليال، لأحمد فارس بن يوسف بن منصور الشدياق، عالم باللغة والأدب، ولد في قرية عشقوت (بلبنان)، وأبواه مسيحيان مارونيان سمياه فارسًا، ورحل إلى مصر فتلقى الأدب عن علمائها، ورحل إلى مالطة فأدار فيها أعمال المطبعة الأميركانية، وتنقَّل في أوربا، ثم سافر إلى تونس فأعتنق فيها الدين الإسلامي وتسمى (أحمد فارس) فدعي إلى الآستانة فأقام بضع سنوات، ثم أصدر بها جريدة (الجوائب) سنة ١٢٧٧هـ، فعاشت ٢٣ سنة، وتوفي بالآستانة سنة ١٣٠٤هـ/١٨٨٧م)، ونقل جثمانه إلى لبنان(١).

أَلَّف أحمد فارس الشِّدياق، (سِرَّ الليال)؛ لتحقيق ثلاثة مقاصد:

"**الأول**: سردُ الأفعال والأسماء التي هي أكثر تداولاً وأشهر استعمالاً، ونسقها بالنَّظر إلى التلفظ بها؛ لإيضاح تناسبها، وإبداء تجانسها، وكشف أسرار معانيها، وأصل مدلولاتها.

الثاني: إيراد الألفاظ المقلوبة والمبدلة، ويندرج في ذلك الألفاظ المترادفة.

الثالث: استدراك ما فات صاحب القاموس من لفظٍ أو مثلٍ أو إيضاح عبارةٍ أو نسق مادة ..."(٢).

---

(١) الأعلام ١/١٩٣.

(٢) سرُّ اللَّيال في القلب والإبدال، (طبعة الآستانة عام ١٢٨٤هـ) ١/٦.

وقد أدرجه الدكتور حامد محمد أمين شعبان ضمن الكتب التي تأثَّرت بنظريَّة أصول المعاني عند ابن فارس؛ بناءً على نقله ألفاظًا لغويَّةً عن ابن فارس(١).

كما عدَّه الدكتور: محمَّد الهادي بن الطَّاهر المطوي، نوعًا من المقاييس والأصول كالذي صنعه ابن فارس في مقاييس اللغة(٢).

والواقع أنَّ الشِّدياق لم يطَّلع على (مقاييس اللغة)؛ لأنَّه طُبع بعد وفاته بأكثر من ستين عامًا، ولم تصل صوره المخطوطة إلى مصر والعراق في حياته، وإن كان قد اطَّلع على (مجمل اللغة)(٣).

ومع أنَّه لم يطلع على (مقاييس اللغة) فإنَّ فكرته في كتابه هذا تتشابه مع نظرية ابن فارس بعضَ التشابهِ من جهةٍ واحدةٍ فحسب، وهي البحثُ عن معنى مشتركٍ بين مجموعةٍ من الجذور والألفاظ المتقاربة في الحروف؛ مع حكمه بإبدال وقلب كثيرٍ منها من بعضها كقوله:

"وأكثرُ باب الحاء يدلُّ على السَّعة والفَساحة، فمن ذلك البَداح والبَراح والبطحاء والابلنداح والباحة والحجّ والجحّ والاندِحاح والدَّوْحة والرَّداح والرُّكْح والرَّاحة والزَّرْوَح والزُّلُح والسَّبْح والسِّباحة والسَّدْح

(١) الأحكام اللغوية، ص ٣٩٤.

(٢) مقدمة تحقيقه لـــ(سرّ الليال = المقدِّمة ومختارات فقط)، ص٦٩-٨٠.

(٣) صرح باطلاعه عليه د. محمَّد الهادي بن الطَّاهر المطوي، في كتابه السَّابق، ص٧٤.

والسَّراح والسَّرْدح والسَّطح والسَّفْح والسَّلاطِح والسَّماحة والسُّنْح والسَّاحة، وهذا كافٍ"(١).

فهذا النَّصُّ وأشباهُه مع اسم الكتاب تظهرُ حرصَ الشِّدياق على البحث عن معنى مشتركٍ بين مجموعة من الجذور والألفاظ المتقاربة في الحروف وإن كان بعضها مبدلاً أو مقلوبًا من شبيهه، مع تأكيده على أنَّ المضاعف أصلٌ للثلاثي، وقد سبق أنَّ ابن فارس الرازيَّ اقتصر في بحثه عن المعنى المشترك بين استعمالات جذرٍ واحد، ويندر بحثه عن معنى مشترك بين مجموعة من الجذور، واستبعد الجذورَ والألفاظَ المبدلةَ والمقلوبةَ من عملية استنباط المعنى المشترك؛ لأنَّ معانيها غير أصلية، وإنَّما هي تابعةٌ لمعاني أصولها، ولم يكن يقول بأنَّ الثنائيَّ المضاعفَ أصلٌ للثلاثي، بل كان يرى أنَّه أصلٌ ثلاثيٌّ مستقلٌّ بنفسه جاء على صورةِ الثُّنائي في اللفظ.

المعجم التاسع: فقه اللِّسان

فقه اللِّسان، للشيخ الفاضل كرامت حسين بن سراج حسين ابن المفتي محمد قلي الحسيني الشيعي الكنتوري، أحد العلماء المشهورين في العلوم الأدبية، له عدة كتب بالإنجليزية والفارسية والأردو، توفي بلكهنؤ سنة (١٣٣٥هـ)(٢).

---

(١) (سرّ الليال) نشرة د. المطوي، ص٢٢٤.

(٢) الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام، المسمَّى: (نزهة الخواطر وبهجة المسامع

=

ألَّف الشيخ كرامت حسين كتابه (فقه اللسان)؛ من أجل "ردّ كثيرٍ من الكلمات المنثورة إلى قليلٍ من المصادر الأصليَّة"[١]، و"التمييز بين الصحيح والسَّقيم والقريب والبعيد مما قيل في حلِّ معاني الألفاظ الواردة في الكتاب العزيز والأحاديث"[٢].

وقد قدَّم له بمقدمةٍ طويلةٍ في كامل المجلد الأول بعنوان (مقدِّمة في فقه اللسان)، شملت منهجه العام والدقيق في دراسته للمواد اللغوية في المجلدين التاليين.

ولم أتعرَّف على هذا الكتاب القيِّم إلا أثناء مناقشة رسالتي هذه؛ حيث نبهني مناقشي الأستاذ الدكتور عبد الحفيظ السيد بن أحمد بكري إليه، فنظرت فيه سريعًا فوجدته اعتمد إعادة استعمالات الجذر اللغوي إلى معنى واحد منتزع في جميع المعجم من (حكاية الأصوات)؛ تبعًا للنظرية التي تقول بأنَّ أصل اللغة محاكاة أصوات الطبيعة، وقد صدَّره مؤلفه بهذه العبارة: "**المقدمة**: في بيان حدوث المصادر الأصلية من اللسان العربي بحكاية الأصوات ..."[٣]، ومن أمثلة دراسته للجذور اللغوية قوله

والنَّواظر)، لعبد الحيّ بن فخر الدين الحسني ٨/١٣٣١-١٣٣٢.

(١) فقه اللسان ١/٢.

(٢) المصدر السَّابق ١/١٩٥.

(٣) السَّابق ١/١٩٥.

في الجذر الأول في معجمه هذا (جرر): "مصدرٌ أصليٌّ يحكي صوتًا يسمع عند جرِّ غصنٍ يابسٍ ذي شوكٍ على الأرض"[١]، وفي الجذر الثاني (جنن): "مصدرٌ فرعيٌّ مشتقٌّ لغةً من (جرَّ) أبدلت الراء المشددة بالنون المشددة فصار (جنَّ)، ومع هذا التغيُّر في الصُّورة حدث تغيُّرٌ في المعنى فصار حقيقةً في الاستتار والاختفاء والغيبة عن النَّظر، والعلاقة الداعية إلى صيرورته حقيقة في هذا المعنى علاقة اللزوم؛ لأنَّ الاستتار لازمٌ لعفو آثار القدم التي جرَّ عليها ذيلٌ"[٢].

وواضحٌ من هذا أنَّ المصادر عنده (المعاني المشتركة)، نوعان: أصولٌ مأخوذةٌ من محاكاة صوت الطبيعة مباشرة كـ(جرر)، وفروعٌ مأخوذةٌ من هذه المصادر الأصول كـ(جنن)، وهذا فرقٌ رئيسٌ بينه وبين ابن فارس في استنباط المعنى المشترك؛ لما سبق أنَّ ابن فارس يرى أنَّ اللغة العربية توقيفٌ، وأنَّ أصلَ اشتقاق ألفاظها المشتقَّة هو أقدم ألفاظها استعمالاً في جذره، سواءً أكان فعلاً أم مصدرًا أم اسمًا جامدًا، وكان يرى أن حكاية الأصوات ليست أصولاً في نفسها، ولا يصح استنباط المعاني المشتركة منها، ولا القياس عليها.

ويبدو أنَّ المؤلِّف لم يطلِّع على (مقاييس اللغة) وإن تشابهت كثيرٌ من معانيه المشتركة مع معاني ابن فارس، وقد طُبع (مقاييس اللغة) بعد

---

(١) فقه اللسان ٢/٢

(٢) المصدر السَّابق ٢/٨.

وفاة الشيخ كرامت حسين بـــ(٣١) عامًا.

ويُلاحظُ زيادة استعمالات الجذر اللغوي في (فقه اللسان) بالنسبة إلى (مقاييس اللغة)، كما يُلاحظ عناية مؤلِّفه ببيان معنى الجذر في اللغة العِبْرية والسُّريانية.

الفصل السادس:

صحَّةُ نظريَّة أصول المعاني

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأوَّل: ظهور الاشتراك المعنوي بين استعمالات الجذور اللغوية.

المبحث الثاني: اتفاق الاشتقاقيين على ضرورة الاشتراك المعنوي بين المشتَّقِ والمشتقِّ منه.

المبحث الثالث: ثبوت الاشتراك المعنوي بين جذور الفصل الواحد.

المبحث الرابع: نظريَّة ابن جنِّي في الاشتقاق الأكبر (التقليبات).

المبحث الخامس: إثبات علماء اللغة وغيرهم لنظرية أصول المعاني.

المبحث السادس: فوائد نظريَّة أصول المعاني.

توطئة:

أكَّد ابن فارس على صحَّة هذه النَّظرية، وأنَّها تنقاس في أكثر كلام العرب، ونقل إجماع أهل اللغة على ذلك فقال: في (الصَّاحبي) تحت عنوان:

(باب القول على لغة العرب

هل لها قياس؟ وهل يُشتقُّ بعض الكلام من بعض؟)

"أجمع أهل اللغة –إلا من شذَّ عنهم– أنَّ للغة العرب قياسًا، وأنَّ العربَ تشتَّق بعضَ الكلام من بعض، وأنَّ اسم الجنِّ مشتَّقٌ من الاجتنان، وأنَّ الجيم والنَّون تدُلَّان أبدًا على السَّتر، تقول العرب للدِّرع: جُنَّة، وأجنَّه الليلُ، وهذا جنين: أي هو في بطن أمِّه أو مقبور.

وأنَّ الإنس من الظُّهور، يقولون: آنستُ الشَّيءَ: أبصرته.

وعلى هذا سائر كلام العرب، علم ذلك من علِم، وجهله من جهل"(١).

وقال في (مقاييس اللغة):

١- في (عذب): "العين والذال والباء أصلٌ صحيح، لكنَّ كلماتِه لا تكاد تنقاس، ولا يمكن جمعُها إلى شيءٍ واحد، فهو كالذي ذكرناه آنفًا في باب العين والذال والرَّاء، وهذا يدلُّ على أنَّ اللُّغة كلَّها ليست قياسًا،

---

(١) الصَّاحبي، ص٥٧.

لكنْ جُلُّها ومعظمُها"[١].

٢- وفي (حلم): "الحاء واللام والميم، أصولٌ ثلاثة، الأوَّل: ترك العَجَلة، والثاني: تثقُّب الشَّيء، والثالث: رُؤية الشَّيء في المنام، وهي متباينةٌ جدًّا، تدلُّ على أنَّ بعضَ اللغةِ ليس قياسًا، وإن كان أكثرُه منقاسًا"[٢].

٣- وفي (تبن): "التاء والباء والنون كلماتٌ متفاوتةٌ في المعنى جدًّا، وذلك دليلٌ أنَّ من كلام العرب موضوعًا وضْعًا مِن غير قياسٍ ولا اشتقاق"[٣].

٤- وفي (قرَّ): "القاف والراء أصلانِ صحيحان، يدلُّ أحدهما على برد، والآخر على تمكُّن ... قلنا: وهذه مقاييسُ صحيحةٌ كما ترى في البابين معًا، فأمَّا أنْ نتعدَّى ونتحمَّل الكلامَ كما بلغنا عن بعضهم أنَّه قال: سمِّيت القارورة؛ لاستقرار الماء فيها وغيرِه، فليس هذا من مذهبنا، وقد قلنا إنَّ كلامَ العرب ضربان: منه ما هو قياسٌ، وقد ذكرناه، ومنها ما وُضِع وضعًا، وقد أثبَتنا ذلك كلَّه، والله أعلم"[٤].

---

(١) مقاييس اللغة ٢٥٩/٤.

(٢) المصدر السَّابق ٩٣/٢.

(٣) السَّابق ٣٦٣/١.

(٤) نفسه ٧/٥-٨.

ويعني ابن فارس بكون أكثر اللغة منقاسًا: تجمُّع استعمالات الجذور اللغوية في معنى مشترك تتشابه فيه، وقد وقع له هذا في (٣٤٥١) جذرًا منها (٣٠٤٢) جذرًا بلفظ الأصول وما قاربها، و(٤٠٩) جذور بلفظ الكلمات وما قاربها، حيث بلغت نسبة الجذور المقيسة ٦٨، ٧٠% تقريبًا من مجموع جذور (مقاييس اللغة) البالغة (٤٨٨٢) جذرًا.

واحتوى (٨٩) جذرًا على أصول بعضها مشتركة وبعضها مفردة، حيث حوت ١٤١ أصلاً مشتركًا، و١٣٥ أصلاً مفردًا، بنسبة ٨٢، ١% تقريبًا، وهذا يعني ارتفاع نسبة الجذور المقيسة إلى ٧٢,٥١% تقريبًا.

ويعني ابن فارس بكون بعض اللغة غير منقاس أن يحتوي الجذرُ على معنى مفرد سواء بني على كلمةٍ واحدة، أو بني على كلمتين فأكثر وبقيت كل واحدة منهما مفردة في معناها لم تعضدها كلمة أخرى فيه، وهذا يعني أن عدم القياس نوعان:

الأول: احتواء الجذر على كلمة واحدة فقط هي كل ما ورد فيه عن العرب، وقد وقع هذا في (٥٨٢) جذرًا، منها (٣١) جذرًا بلفظ الأصول، و(٥٥١) جذرًا بلفظ الكلمات وما قاربها، وبلغت نسبة هذا النوع من الجذور ٣٠، ١١% تقريبًا.

الثاني: عدم اجتماع كلمات الجذر اللغوي في معنى مشترك تنقاس فيه، وقد وقع هذا في (١٨٢) جذرًا، منها (٣١) جذرًا بلفظ الأصول وما قاربها، و(١٥١) جذرًا بلفظ الكلمات وما قاربها، وبلغت نسبة هذا النوع

من الجذور ٧٢، ٣٪.

وحالت الموانع اللفظية والمعنوية بتصرفاتها دون تحقق أصول المعاني مشتركة أو مفردة في (٤٩٣) جذرًا، بنسبة ٠٩، ١٠٪ تقريبًا.

وتردد ابن فارس بين تأصيل (٨٥) جذرًا أو منعها من ذلك بسبب الموانع، بنسبة ٧٤، ١٪ تقريبًا.

وهذا الجدول يوضِّح هذه النِّسب

نوع الجذور	عدد الجذور	النسبة	عدد الأصول
محتوية على أصول مشتركة	٣٤٥١	٦٨، ٧٠٪	٣٩٥٢
محتوية على أصول مفردة	٧٦٤	٦٤، ١٥٪	١١٠٦
محتوية على أصول مختلطة	٨٩	٨٢، ١٪	١٤١ مشتركة ١٣٥ مفردة
ممنوعة من الأصول	٤٩٣	٠٩، ١٠٪	
مترددة بين التأصيل والموانع	٨٥	٧٤، ١٪	
المجموع	٤٨٨٢	٩٧، ٩٩٪	٥٣٣٤

وقد عقدتُ ستة مباحث متعاضدة؛ للتأكيد والتدليل على صحَّة هذه النَّظرية في أكثر كلام العرب، وهذه هي المباحث السِّتة:

المبحث الأوَّل: ظهور الاشتراك المعنوي بين استعمالات الجذور اللغوية.

المبحث الثاني: اتفاق الاشتقاقيين على ضرورة الاشتراك المعنوي بين المشتَّقِ والمشتقِّ منه.

المبحث الثالث: ثبوت الاشتراك المعنوي بين جذور الفصل الواحد.

المبحث الرابع: نظريَّة ابن جني في الاشتقاق الأكبر (التقليبات).

المبحث الخامس: إثبات علماء اللغة وغيرهم لنظرية أصول المعاني.

المبحث السادس: فوائد نظريَّة أصول المعاني.

المبحث الأول:

ظهور الاشتراك المعنوي بين استعمالات الجذور

الدليل الأول لصحَّة نظرية أصول المعاني ظهورُ الاشتراك المعنوي بين استعمالات الجذور اللغوية للنَّاظر في هذا المعجم.

فإنَّ من يقرأ في هذا الكتاب يجد المعنى المشترك -الذي تقوم عليه هذه النَّظرية- ظاهرًا للعيان، قريبًا إلى الفهم، في غالب الجذور والاستعمالات، ويجد نفسه مسلِّمًا به، مطمئنًا إليه.

وقد كان ابن فارس يصرِّح بأن بعض الأصول المعنوية مشهورة، وأنَّ تحقق بعضها في استعمالات الجذر اللغوي مشَاهدٌ، كقوله في (دفع): "الدال والفاء والعين أصلٌ واحد **مشهور**، يدلُّ على تنحيَة الشَّيء.

يقال: دَفَعْتُ الشَّيءَ أدفعُه دفْعًا، ودافع الله عنه السُّوءَ دِفاعًا.

والمدفَّعُ: الفقير؛ لأن هذا يدافِعُه عند سؤالِهِ إلى ذلك ...

والدُّفْعة من المطر والدَّم وغيرِه.

وأما الدُّفَّاعُ: فالسَّيل العظيم، وكل ذلك مشتقٌّ من أنَّ بعضَه يدفَعُ بعضًا.

والمدفَّعُ: البعير الكريم، وهو الذي كلما جِيءَ به ليُحمَل عليه أُخِّر وجِيء بغيره إكرامًا له ..."(١).

---

(١) مقاييس اللغة ٢/٢٨٨-٢٨٩.

وكقوله في (جفن): "الجيم والفاء والنون أصلٌ واحد، وهو شيءٌ يُطِيفُ بشيءٍ ويَحْوِيه، فالجَفنُ جَفْنُ العين، والجَفْن جفن السَّيْف ... وسمِّي الكَرْم جَفْنًا؛ لأنه يَدُورُ على ما يَعْلَق به، **وذلك مُشاهَدٌ**"[1].

وفي (عتر): "العين والتاء والراء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على معنيين، أحدهما: الأصل والنِّصاب، والآخر: التفرُّق ... والأصل الثاني: العِتْر، قال قومٌ: هو الذي يقال له: المَرْزَنْجُوش، قال: وهو لا ينبُت إلاَّ متفرِّقًا ... ومن هذا الأصل قولهم: عَتَرَ الرُّمحُ فهو يَعْتِرُ عترًا وعَتَرَانًا: إذا اضطَرَبَ وترأَّدَ في اهتزاز، ... وإنما قلنا إنَّه من الباب؛ لأنَّه إذا هُزَّ خُيِّل أنَّه تتفرَّق أجزاؤه، **وهذا مشاهَد**، ..."[2].

وقد أعجب المحدثون بأصول ابن فارس هذه، وأشادوا بها كثيرًا، حتى فضَّل الأستاذ عبد السلام هارون (مقاييس اللغة) على جميع المؤلفات اللغوية في جميع اللغات[3].

وأكدَّ الأب أنَسْتَاسَ الكِرْمَليّ على هذا الظهور في المعنى المشترك، وقيام ابن فارس بذلك خير قيام، فقال:

"وقد انتبه جمهور اللغويين إلى أصول الكلم وما بينها من المعاني،

---

(١) مقاييس اللغة ١/٤٦٥.

(٢) المصدر السَّابق ٤/٢١٧-٢١٨.

(٣) مقدمته لـ(مقاييس اللغة) ١/٤٥.

على أهم لم ينبهوا في كلٍّ منها على ذلك **الاشتراك الظاهر لكل ذي عينين**؛ إما لوضوح الأمر، وإما لأنَّهم لم يروا فيه عظيم الفائدة، وإما لأسبابٍ نجهلها ... لكنَّ اللُّغويَّ الذي وضع معجمه مبنيًّا على المواد، واحدةً واحدة، وذكر ما لكل مادة من المعنى الخاصِّ بها هو ابن فارس، فإنَّ سفره الجليل الذي لا يمكن أن يقوَّم هو (المقاييس) الذي يجد فيه الباحث كلَّ ما يتمنَّاه من خصائص الأصول وتراكيبها الأصلية"(١).

(١) نشوء اللغة العربية ونموُّها واكتهالها، ص١٠٩.

المبحث الثاني:

اتفاق الاشتقاقيين على ضرورة الاشتراك المعنوي بين المشتَقِّ والمشتقِّ منه

الدليل الثاني لصحَّة نظرية أصول المعاني أنَّ هذه النَّظرية من باب الاشتقاق الصَّغير، وقد اتفق الاشتقاقيون على ضرورة الاشتراك في المعنى بين الأصل والفرع المشتقِّ في هذا النوع من الاشتقاق.

وهذا الاشتراك المعنويُّ هو لبُّ نظرية أصول المعاني، فهي تسعى إلى استخلاص هذا المعنى وصياغته، ثم بيان تحققه في استعمالات الجذر اللغوي، وبيان هل تحققه حقيقة أو مجازًا، وهل هو تحققٌ ظاهرٌ أو بعيد، بمعنى أنها توسِّع من دائرة الاشتقاق الصغير كيفًا وكمًّا.

وقد أكَّد هؤلاء العلماء على ضرورة هذا الاشتراك المعنوي في مواضع متعددة من حديثهم عن الاشتقاق الصَّغير، أبرزها في تعريفه، وسأورد -هنا- جملة من تلك التعريفات؛ لبيان تأكيدهم على هذا الاشتراك:

فقد عرَّفه أبو الفتح ابن جني (ت ٣٩٢هـ) بقوله: "أن تأخذ أصلاً من الأصول فتتقرَّاه فتجمع **بين معانيه**، وإن اختلفت صيغه ومبانيه"(١).

وعرَّفه أبو الفضل الميداني (ت ٥١٨هـ) بقوله: "أن تجد بين

(١) الخصائص ٢/١٣٤.

اللفظين تناسبًا **في المعنى** والتركيب، فتردَّ أحدَهما إلى الآخر"(١).

وعرَّفه الزمخشري (تــ٥٣٨هـ) بقوله: "أن ينتظم الصيغتين فصاعدًا **معنىً واحد**"(٢).

وقال ابن عصفور (تــ٦٦٩هـ) هو: "عَقْدُ تصاريف تركيبٍ من تراكيب الكلم على **معنىً واحد أو معنيين متقاربين**"(٣).

وقال أبو حيان (تــ٧٤٥هـ) هو: "إنشاءُ مركَّب من مادة يَدُلُّ عليها **وعلى معناه**"(٤)، أو "أخذ صيغةٍ من صيغةٍ أخرى مع **اتفاقهما معنىً**، ومادّةً أصليةً، وهيئة تركيب لها؛ ليُدلَّ بالثانية على معنى الأصل، بزيادةٍ مفيدة، لأجلها اختلفا حروفًا أو هيئة تركيب؛ كضارب من ضرب"(٥).

وقال الجاربردي (تــ٧٤٦هـ) هو: "اقتطاعُ فرعٍ من أصلٍ يدور في تصاريفه مع ترتيب الحروف **وزيادة المعنى**"(٦).

وقال ابن عقيل (تــ٧٦٩هـ) هو: "إنشاءُ كلمةٍ من كلمة، مع

---

(١) حاشية البناني على شرح المحلي على جمع الجوامع ٢٨٠/١.

(٢) الكشَّاف ٦/١.

(٣) الممتع ٤١/١-٤٢.

(٤) ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢٣/١.

(٥) المزهر ٣٤٦/١.

(٦) مجموعة الشافية من علمي الصَّرف والخطِّ ١٩٩/١.

التوافق في **أصلِ المعنى**، والحروف، وترتيبها"(١).

وقال الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) هو: "نزع لفظٍ من آخر بشرط **مناسبتهما معنًى** وتركيبًا، ومغايرتهما في الصيغة"(٢).

واستغنى بعض الاشتقاقيين بالنَّص على الأصل والفرع عن ذكر التناسب المعنوي؛ للزومه من وجود الأصل والفرع:

فقد عرَّفه أبو القاسم الزَّجاجي (ت ٣٣٧هـ) بأنه: "أن يوضع شيءٌ مستأنفًا على أصلٍ سبق"(٣).

كما عرَّفه ابن عصفور في أحد تعرِيفَيه بأنه: "إنشاءُ فرعٍ من أصلٍ يدلُّ عليه"(٤).

ومثله فعل الشريف الجرجاني في تعريفه الآخر، بـ"أن يكون بين اللفظين تناسبٌ في الحروف والترتيب نحو ضَرَبَ من الضرْب"(٥).

وعرَّفه كثيرٌ من الباحثين المحدثين، وأكَّد بعضهم على المعنى المشترك بين الفرع الأصل كالدكتور صبحي الصالح حيث قال: "توليدُ بعض الألفاظ من بعض، والرجوع بها إلى أصلٍ واحدٍ يحدد مادَّتها ويوحي

(١) المساعد على تسهيل الفوائد ٨٢/٤.

(٢) التعريفات، ص٢٧.

(٣) اشتقاق أسماء الله، للزجاجي، ص٢٧٣.

(٤) الممتع ٤٢/١.

(٥) التعريفات، ص٢٧.

بمعناها المشترك الأصيل، مثلما يوحي بمعناها الخاص الجديد"[١].

وعرَّفه الدكتور محمد حسن جبل بأنه: "استحداث كلمة أخذًا من كلمة أخرى؛ للتعبير بها **عن معنًى جديد يناسب المعنى الحرفي للكلمة المأخوذ منها، أو عن معنًى قالبيٍّ جديدٍ للمعنى الحرفي**، مع التماثل بين الكلمتين في أحرفهما الأصلية، وترتيبها فيهما"[٢].

فهذه التعريفات كما ترى تؤكد على ضرورة اشتراك الألفاظ المنتمية إلى أصلٍ واحدٍ في معنى مشترك، وهو الأمر الذي تقوم عليه هذه النَّظرية وتخدمه.

---

(١) دراسات في فقه اللغة، ص١٧٤.

(٢) علم الاشتقاق، ص١٠.

المبحث الثالث:

ثبوت الاشتراك المعنوي بين جذور الفصل الواحد

الدليل الثالث لصحة نظريَّة أصول المعاني ثبوت الاشتراك المعنوي بين جذور الفصل الواحد، والمقصود بالفصل الواحد: الجذور اللغوية التي تشترك في الحرف الأول والثاني وتختلف في الثالث.

وذلك كفصل (الدال واللام، وما يثلثهما) في مقاييس اللغة، وهي: (دلم، دله، دلي، دلب، دلث، دلج، دلح، دلس، دلص، دلظ، دلع، دلف، دلق، دلك)، فقد اشتركت هذه الجذور الـ(١٤) في معنًى واحد، على حدِّ قول ابن فارس فيها: "قال أحمد بن فارس: إنَّ لله تعالى في كلِّ شيءٍ سِرًّا ولطيفةً، وقد تأمَّلْتُ في هذا الباب من أوَّله إلى آخره فلا تَرَى الدّالَ مؤتلفةً مع اللام بحرفٍ ثالثٍ إلا وهي تدلُّ على حركةٍ ومجيءٍ، وذَهابٍ وزَوَالٍ من مكانٍ إلى مكان، والله أعلم"(١).

وقال في مادة (زلّ): "الزاء واللام أصلٌ مطَّرِدٌ منقاسٌ في المضاعف، وكذلك في كلِّ زاء بعدها لامٌ في الثلاثي، وهذا من عجيب هذا الأصل ..."(٢).

---

(١) مقاييس اللغة ٢/٢٩٨.

(٢) المصدر السَّابق ٣/٤.

وهذا الاشتراك بين هذه الجذور مع اختلافها في الحرف الثالث دليلٌ على صحَّة الاشتراك بين استعمالات الجذر اللغوي الواحد؛ لأنَّه -أي المعنى المشترك في جذور الفصل الواحد- لا يحصل حتى يتم الاشتراك في استعمالات الجذر الواحد، فهو مبنيٌّ عليه، وأعلى رتبةً منه، ثم إذا ثبت الاشتراك المعنويُّ في الجذور المتخالفة في الحرف الثالث فثبوته في الاستعمالات المتحدة في الحروف الثلاثة أَوْلى.

وقد ثبت هذا الاشتراكُ -أيضًا- لدى العلاَّمة الزمخشري (تـ٥٣٨هـ)، في تركيب (نفق) و(فلح)، قال في (الكشاف) في تركيب (نفق) عند تفسير قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴾[(١)]: "وأنفق الشَّيءَ وأنفدَه أخوان ... وكلُّ ما جاء مما فاؤه نونٌ وعينُه فاء، فدالٌّ على معنى الخروجِ والذَّهابِ ونحو ذلك إذا تأملت"[(٢)]، وقال في تركيب (فلح) عند تفسير قوله تعالى: ﴿ أُوْلَـٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾[(٣)]: "والمفلح: الفائزُ بالبغية كأنَّه الذي انفتحت له وجوهُ الظَّفَر ولم تستغلق عليه، والمفلج -بالجيم- مثله، ومنه قولهم

---

(١) الكشاف ٤١/١.

(٢) سورة البقرة: ٣.

(٣) سورة البقرة: ٥.

للمطلَّقة: استفلحى بأمرك بالحاء والجيم، والتركيبُ دالٌّ على معنى الشَّقِّ والفتح، وكذلك أخواته في الفاء والعين، نحو: فلق، وفلذ، وفلي"(١).

وثبت -أيضًا- لدى الإمام شهاب الدين محمود الآلوسي (تـ١١٢٧هـ) في (روح المعاني) في تركيب (دلك) عند تفسير قوله تعالى: ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيۡلِ ﴾(٢)، فقال: "وأصل مادة (د ل ك) تدلُّ على الانتقال، ففي الزَّوال انتقالٌ من دائرةِ نصف النَّهار إلى ما يليها، وفي الغروب انتقالٌ من دائرة الأفقِ إلى ما تحتها، وكذا في الدلك المعروف انتقالُ اليدِ من محلٍّ إلى آخر، بل كلُّ ما أوله دالٌ ولامٌ مع قطع النَّظر عن آخره يدلُّ على ذلك كـ(دلج) بالجيم من الدلجة: وهي سير الليل، وكذا دلج بالدلو إذا مشى بها من رأس البئر للمصب، و(دلح) بالحاء المهملة إذا مشى مشيًا متثاقلاً، و(دلع) بالعين المهملة إذا أخرج لسانه، و(دلف) بالفاء إذا مشى مشية المقيَّد، وبـ(القاف) إذا أخرج المائع من مقرِّه و(دله) إذا ذهب عقله، وفيه انتقالٌ معنوي إلى غير ذلك، ..."(٣).

(١) الكشاف ٤٦/١.

(٢) سورة الإسراء: ٧٨.

(٣) روح المعاني ١٢٦/٨.

وقد طبَّق العلاَّمة الدكتور: محمد حسن حسن جبل نظريَّة الفصل المعجمي هذه في معجمه القيِّم: (المعجم الاشتقاقي المؤصَّل لألفاظ القرآن الكريم) فاستنبط المعنى المشترك لتراكيب نحو ٣٧٠ فصلاً معجميًّا بشكلٍ بديعٍ ودقيق، ومن أمثلته استخلاصه المعنى المشترك لتراكيب (بحح، بحث، بحر)، حيث قال: "معنى الفصل المعجمي (بحَّ): هو الشَّقُّ والإفراغ، كما يتمثل في فراغ بحبوحة الدار في (بحح)، وفراغ المكان الذي بُحِث في (بحث)، وشقِّ البحر في (بحر)"[(١)].

وقرَّر الدكتور أنَّ الفصل المعجمي "يتمثَّلُ في التراكيب التي تبدأ بحرفين بعينيهما مرتَّبَيْن، سواء كانت تلك التراكيب ثلاثيَّةً أو رباعيَّة، وقد ألحقنا بهذا الفصل ما توسَّطَ الحرفين فيه أو سبقهما أو تلاهما فيه حرفُ عِلَّةٍ أو همزة، (مثلاً: بيان أن التراكيب: بدد، بدو، بيد، بدأ، أبد، بدر، بدع، بدل، بدن، -وهي كلها من فصل (بدْ)- كلٌّ منها كلماته تعبِّر عن صورةٍ من الفراغ والاتساع -وما إلى ذلك- بين الأشياء)"[(٢)].

ونبَّه إلى أنَّ تحقق المعنى المشترك في جذور الفصل الواحد يختلف من جذرٍ لآخر من حيث كمال التحقق وجزئيته، فتحققه -مثلاً- في (فتح)

---

(١) المعجم الاشتقاقي المؤصَّل لألفاظ القرآن الكريم ٧٧/١، ومنه عرفتُ إثبات الزمخشري والآلوسي لاشتراك تراكيب (نفق، وفلح، ودرك) في معنى واحد.

(٢) المعجم الاشتقاقي المؤصَّل لألفاظ القرآن الكريم ١٩/١-٢٠.

أكثر من (فتَّ)؛ نظرًا لانبساط حروف (فتح)، فكل حرفٍ منها له قيمة معنوية، إضافةً إلى أن الحرف الثالث له معنى –أيضًا–، مع تأثير تفاعل حروف التركيب الواحد في معناه بحسب معنى كلٍّ منها وموقعه في التركيب[1].

(١) المعجم الاشتقاقي ١/٢٠-٢١.

المبحث الرابع:
نظرية ابن جنِّي في الاشتقاق الأكبر
(التقليبات)

الدليل الرابع لصحَّة نظريَّة أصول المعاني نظريَّةُ الاشتقاق الأكبر عند ابن جنِّي، وهي نظريَّةُ التقليبات المشهورة، والتي يعني بها ابن جنِّي رحمه الله:

"أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنًى واحدًا، تجتمعُ التراكيب الستةُ وما يتصرَّفُ من كلٍّ واحدٍ منها عليه، وإن تباعد شَيءٌ من ذلك عنه رُدَّ بلطف الصَّنعة والتأويل إليه، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد"[(١)].

ومثَّل لها رحمه الله بتقاليب خمسة جذور وهي:

١- (**ق و ل**): وتقاليبه (ق ل و)، و(و ق ل)، و(و ل ق)، و(ل ق و)، و(ل و ق)، وتجتمع في الدلالة على الخفوف والحرَكَة[(٢)].

٢- (**ك ل م**): وتقاليبه (ك م ل)، و(ل ك م)، و(م ك ل)، و(م ل ك)، وتجتمع في الدلالة على القوَّة والشِّدَّة[(٣)]، و(ل م ك) مهمل.

---

(١) الخصائص ١/١٣٤.

(٢) السَّابق ١/٥.

(٣) نفسه ١/١٤.

٣- (**ج ب ر**): وتقاليبه (ج ر ب)، و(ب ر ج)، و(ب ج ر)، و(ر ج ب)، و(ر ب ج) وتجتمع في الدلالة على القوَّة والشِّدَّة[١].

٤- (**ق س و**): وتقاليبه (ق و س)، و(س ق و)، و(س و ق)، و(و س ق)، و(و ق س) وتجتمع في الدلالة على القوَّة والاجتماع[٢].

٥- (**س م ل**): وتقاليبه (س ل م)، و(م س ل)، و(م ل س)، و(ل م س)، و(ل س م) وتجتمع في الدلالة على الإصحاب والملاينة[٣].

وزاد عليها الدكتور محمود عبد العزيز عبد الفتاح في كتابه (الاشتقاق الكبير بين المانعين والمجيزين) تقاليب ستةٍ وعشرين جذرًا، ودرسها على نحو دراسة ابن جني للجذور الخمسة[٤].

ووجه دلالة هذه النظريَّةِ على صحَّة نظريَّةِ أصول المعاني عند ابن فارس أنَّ استخلاص المعنى المشترك بين هذه التقاليب لا يكون إلاَّ بعد استخلاص المعنى المشترك بين استعمالات كلِّ جذرٍ على حده؛ فالمعنى المشترك في التقاليب مبنيٌّ على المعنى المشترك في استعمالات الجذر الواحد ومتوقفٌ عليه.

---

(١) الخصائص ٢/١٣٧.

(٢) السَّابق ٢/١٣٨.

(٣) نفسه ٢/١٣٩.

(٤) الاشتقاق الكبير بين المانعين والمجيزين، ص٩-٣٣.

ويستعان بمعنى التقاليب المشترك على تصحيح المعنى المشترك لكل جذرٍ وتدقيقه وإصلاح أخطائه، وعلى هذا يكون بين النظريتين تكاملٌ متلازم، وتكون نظريةُ ابن فارس الأساسَ الأوَّل في نظرية ابن جني.

هذا، مع ملاحظة ما ذكرتُه في صدر هذه الرسالة من أنَّ ابن فارس لم يكن يقول بنظرية التقاليب على النَّحو الذي قرَّره ابن جني(١)، ولكنِّي أستأنس بها في حدود التقاليب التي صحَّ ويصحُّ الاشتراك المعنوي فيها، مع عدِّها من باب التناسب اللغوي لا الاشتقاق، وتأييدي لكلام الإمام السيوطي رحمه الله في الاعتراض عليها، حيث يقول:

"وأما الأكبرُ فيحفظُ فيه المادَّةُ دون الهيئة، فيجعل (ق و ل) و(و ل ق) و(و ق ل) و(ل ق و) وتقاليبها الستة بمعنى الخفَّة والسُّرعة.

وهذا مما ابتدعه الإمامُ أبو الفتح ابن جني وكان شيخه أبو علي الفارسي يأنس به يسيرًا، وليس معتَمدًا في اللغة، ولا يصحُّ أن يُستنبط به اشتقاقٌ في لغةِ العرب، وإنَّما جعله أبو الفتح بيانًا لقوة ساعده وردِّه المختلفات إلى قَدْرٍ مشتركٍ مع اعترافه وعِلْمِه بأنَّه ليس هو موضوع تلك الصيغ وأن تراكيبها تفيد أجناسًا من المعاني مغايرةً للقَدْر المشترك.

وسبب إهمال العرب وعدمِ التفات المتقدمين إلى معانيه أنَّ الحروفَ قليلةٌ وأنواع المعاني المتفاهمة لا تكاد تتناهى؛ فخصُّوا كلَّ تركيبٍ بنوعٍ

---

(١) ص١٤٣-١٤٦، في مسألة إطلاق (الاشتقاق الكبير) على نظريَّة ابن فارس.

منها؛ ليفيدوا بالتراكيب والهيئات أنواعًا كثيرة، ولو اقتصروا على تغاير المواد حتى لا يدلوا على معنى الإكرام والتعظيم إلاَّ بما ليس فيه من حروف الإيلام والضرب؛ لمنافاتهما لهما؛ لضاق الأمر جدًّا، ولاحتاجوا إلى ألوفِ حروفٍ لا يجدونها، بل فرَّقوا بين مُعْتِق ومُعْتَق بحركةٍ واحدةٍ حصل بها تمييزٌ بين ضدَّين.

هذا، وما فعلوهُ أخْصرُ وأنسبُ وأخفّ، ولسنا نقولُ: إنَّ اللغةَ –أيضًا– اصطلاحيةٌ؛ بل المرادُ بيان أنَّها وقعت بالحكمة كيف فرضت، ففي اعتبار المادَّة دون هيئة التركيب من فساد اللغة ما بيَّنت لك، ولا يُنْكَر مع ذلك أن يكونَ بين التراكيب المتحدة المادَّة معنى مشترَكٌ بينها هو جنسٌ لأنواع موضوعاتها، ولكن التحيُّل على ذلك في جميع موادّ التركيبات كطلبٍ لعنقْاءِ مُغرب، ولم تُحْمل الأوضاعُ البشريَّة إلاَّ على فهومٍ قريبةٍ غير غامضة على البديهة؛ فلذلك إنَّ الاشتقاقات البعيدة جدًّا لا يقبلها المحققون"(١).

---

(١) المزهر في علوم اللغة ١/٣٤٧-٣٤٨.

المبحث الخامس:

إثبات علماء اللغة وغيرهم لنظرية أصول المعاني

الدليل الخامس لصحة نظريَّة أصول المعاني إثباتُ جماعةٍ من علماء اللغة وغيرهم لها، وقد أطلقوا في ذلك عبارات تأصيلية رائعة، وتطبيقات تأصيلية مشهورة.

وقد نقلتُ في هذا المبحث مجموعة منها؛ لإثبات هذه النَّظرية، والتأكيد على أنها نظريةٌ مألوفةٌ متداولةٌ بين العلماء، من قَبْل ابن فارس ومن بعده، وأنها ليست مجرَّد رأيٍ عابرٍ ألقاه ابن فارس وذهب.

وقد اتخذ إثباتهم هذا اتجاهين: أولهما: نظريّ، والثاني: تطبيقيّ، وربما تداخل الاتجاهان في سياق كلام بعضهم.

المطلب الأول: الاتجاه النظري

وتجتمع نصوص هذا الاتجاه في الدلالة على أنَّ كلام العرب إذا اتحدت حروفه راجعٌ إلى دلالةٍ واحدة.

١- قال المبرِّد (ت ٢٨٦هـ):

"كلامُ العربِ إذا تقاربت ألفاظُه آخذٌ بعضُه برقاب بعض"(١).

٢- وقال تلميذه الزَّجَّاج (ت٣١١هـ):

---

(١) اشتقاق أسماء الله، للزجاجي، ص٦١-٦٢.

في تفسير قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾[(١)]: "... ومعنى ﴿مِلَّتَهُمْ﴾ في اللغة: سنَّتهم وطريقتهم، ومن هذا الملَّة، أي: الموضع الذي يختبز فيه؛ لأنَّها تؤثِّر في مكانها كما يؤثَّر في الطريق، وكلامُ العرب إذا اتفق لفظُه فأكثره مشتقٌّ بعضُه من بعض، وآخذٌ بعضُه برقاب بعض"[(٢)].

ويلاحظ تأثُّر عبارة الزَّجَّاج بعبارة شيخه المبرِّد.

٣- وقال الزَّجاجي (تــ٣٤٠هـــ):

في سياق شرحه لاشتقاق اسم الله تعالى (الحكيم)، وتقريره أنَّ مادَّته (حكم) تدور على معنى المنع المأخوذ من (حَكَمَة اللجام) التي تمنع الفرس من الجموح على راكبه، قال:

"وكذلك سائر ما يتشعَّب من هذا إنما أصله هذا، ثم يُتَّسع في مقاربه وجنسه، وكذلك أكثرُ كلام العرب، إنما له أصلٌ منه تشعُّبه، ثم يستعمل في أشياء كثيرةٍ مقاربةٍ له ومجانسه"[(٣)].

وفي هذا النَّص التأكيد على أن هذه النَّظرية شائعة في أكثر كلام العرب، والتنبيه على الأصل والفرع، وتوسّع العرب في المعاني وإلحاقها فروعًا كثيرةً بأصلٍ واحد، بل إنَّ مصطلحات هذا النَّص تكاد تكون كلُّها

(١) سورة البقرة: ١٢٠.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١/٢٠١-٢٠٢.

(٣) اشتقاق أسماء الله، للزجاجي، ص٦١.

في عبارات ابن فارس في (مقاييس اللغة).

٤- وقال ابن جنِّي (تـ ٣٩٢هـ):

في سياق تقسيمه الاشتقاق إلى صغيرٍ وكبير:

"فالصغيرُ: ما في أيدي الناس وكتبهم كأن تأخذ أصلاً من الأصول فتتقرَّاه فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغه ومبانيه، وذلك كتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السَّلامة في تصرفه نحو سلم ويسلم وسالم وسلمان وسلمى والسلامة، والسليم: اللديغ أطلق عليه تفاؤلاً بالسَّلامة، وعلى ذلك بقيّة الباب إذا تأوَّلته، وبقيَّة الأصول غيره كتركيب (ض ر ب) و(ج ل س) و(زب ل) على ما في أيدى الناس من ذلك ... فهذا هو الاشتقاق الأصغر"(١).

"وقد قدَّم أبو بكر رحمه الله رسالته فيه بما أغنى عن إعادته؛ لأن أبا بكر لم يَأْلُ فيه نصحًا وإحكامًا وصنعةً وتأنيسًا"(٢).

ثم قال:

"وأمَّا الاشتقاق الأكبر: فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدًا تجتمع التراكيب السِّتة وما يتصرَّف من كلٍّ واحدٍ منها عليه وإن تباعد شيءٌ من ذلك عنه رُدَّ بلطف

(١) الخصائص ١٣٤/٢.

(٢) السَّابق ١٣٤/٢، وأبو بكر: هو ابن السَّراج، ورسالته هي (رسالة الاشتقاق).

الصَّنعة والتأويل إليه كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد"[١].

"واعلم أنَّا لا ندَّعي أنَّ هذا مستمرٌّ في جميع اللغة، كما لا ندِّعي للاشتقاق الأصغر أنَّه في جميع اللغة"[٢].

ففي كلام ابن جني هذا شرحٌ لهذه النظرية، وتمثيلٌ لها، وبيان طريق تحققها، وحاجتها إلى لطف الصَّنعة والتأويل، وأنها ليست في جميع اللغة، وأنها شائعة في كتب العلماء وحديثهم، مشيدًا في ذلك برسالة الاشتقاق لأبي بكر بن السَّرَّاج.

وهذا طرفٌ من نصوص علماء اللغة القدامى السابقين لابن فارس والمعاصرين له، وأما المحدثون فقد شغفوا بهذه النَّظرية، وأثبتوها، وأشادوا بها إشادة باهرة، ومن أقوالهم في ذلك:

قال الأستاذ عبد السلام هارون:

"... فنحن لم نعلم إلى الآن أنَّ مؤلفًا لغويًا آخر حاول أن يدرس مواد اللغة في ظل القياس المطرد في معظم تلك المواد، ولا غرو فإن مؤلِّفه أحمد بن فارس يعدُّ في طليعة العلماء الذين أخذوا من كلِّ فنٍّ بسهمٍ وافر"[٣].

---

(١) الخصائص ٢/١٣٤.

(٢) السَّابق ٢/١٣٩.

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية، ع١٥، لعام١٩٩٢م، ص١٠١.

وقال الدكتور محمد مصطفى رضوان: "وإن كان هو (أي ابن فارس) صاحب الفضل في توضيح هذه الفكرة وجعلها نظريةً ثابتةً مؤيدةً بالأدلَّة المعقولة"(١).

وقال الدكتور صبحي الصالح: "وإذا كانت الصِّيغة المشتقَّةُ متفقةً مع الصيغة المشتق منها في المادة الأصلية وهيئة التركيب ...كان لزامًا في كلِّ كلمةٍ بها حروف المادة الأصلية على ترتيبها نفسه أن تفيد المعنى العام الذي وُضعت له تلك الصيغة، وإن تخلّلها أو لحقها أو سبقها بعض الأصوات اللينة أو السَّاكنة"(٢).

وقال الأب أنستاس الكِرْمَليِّ: "وقد وضع ابن فارس معجمًا بديعًا سمَّاه (المقاييس) وذكر لكل مادة ما يتعلَّق بها من المزايا والخصائص، ولم يذكر مادة إلا نبَّه عليها أنها تفيد كذا وكذا ..."(٣)، وقال: "لكنَّ اللُّغوي الذي وضع معجمه مبنيًا على المواد، واحدةً واحدة، وذكر ما لكل مادة من المعنى الخاصِّ بها هو ابن فارس، فإنَّ سفره الجليل الذي لا يمكن أن يقوَّم هو (المقاييس) الذي يجد فيه الباحث كلَّ ما يتمنَّاه من خصائص الأصول وتراكيبها الأصلية"(٤).

---

(١) العلامة اللغوي ابن فارس الرازي، ص١٣٧.

(٢) دراسات في فقه اللغة، ص١٧٥.

(٣) نشوء اللغة العربية ونموُّها واكتهالها، ص١٠٧.

(٤) المصدر السابق، ص١٠٩.

وقال الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة: "وقد عُني بهذه الظاهرة اللغوية أبو الفتح بن جنِّي في الخصائص، كما ألف أحمد بن فارس كتابه (مقاييس اللغة) لتطبيق هذه الظاهرة في مواد اللغة"[(١)].

وقال الدكتور حامد محمد أمين شعبان: "ونظرية الأصول تعتبر هذه الأحكام مقاييس صحيحة تهيمن على التفكير الاشتقاقي، وتسيطر على المشتقات، وبالتالي فهي تجعل الظواهر اللغوية أكثر اطرادًا وترابطًا عندما تلتزم بمنهج واحد يحقق فكرة التكامل بين الفروع المختلفة للقياس اللغوي، ويؤدي إلى طريق له نظام متحد في ضبط الجزئيات والفروع بمقاييس صحيحة"[(٢)].

ومما هو جديرٌ بالذِّكر أنَّ ابن فارس كان يستدل بورود أقيسة عن بعض اللغويين في تصحيح بعض أصوله، ويصرِّح بذلك كقوله في (خذف): "... ويقال أتانٌ خَذُوفٌ: أي سمينة، قال أبو حاتم: قال الأصمعي: يُراد بذلك أنَّها لو خُذِفَتْ بحَصاة لدخَلَتْ في بطنها من كثرة الشَّحم، **وهذا الذي نحكيه عن هؤلاء الأئمّة -وإن قلَّ -فهو يدلُّ على صحَّة ما نَذهب إليه من هذه المقايَسات**، كالذي ذكرناه آنفًا عن الخليل

(١) مقدمته لـــ(المقتضب) ١/ ٥٧.

(٢) الأحكام اللغوية، ص١٦٢.

في باب الإخدَاع، وكما قاله الأصمعي في الأتانِ الخَذوف"(١).

والذي ذكره عن الخليل قوله في (خدع): "الخاء والدال والعين أصلٌ واحدٌ ذكر الخليل قياسَه، قال الخليل: الإخداع: إخفاءُ الشَّيء، قال: وبذلك سُمِّيت الخِزانة المُخْدع، وعلى هذا الذي ذكر الخليل يجري البابُ"(٢).

❁❁❁

(١) مقاييس اللغة ١٦٥/٢.

(٢) المصدر السَّابق ١٦١/٢.

المطلب الثاني: الاتجاه التطبيقي

فقد استنبط جماعةٌ من اللغويين والفقهاء والمفسِّرين وغيرهم بعض أصول المعاني في سياق تفسير آيات من القرآن الكريم أو الحديث النبوي أو الشعر الفصيح، أو عناوين الفصول والأبواب وشرح المصطلحات في كتبهم، وكان عملهم هذا بمثابة الإقرار بصحة هذه النَّظرية.

ويمكن تصنيف هؤلاء العلماء إلى مجموعات:

المجموعة الأولى: العلماء الذين نقل ابن فارس تطبيقاتهم في (مقاييس اللغة)

وهم الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ)، وأبو عمرو الشيباني (ت ٢٠٦هـ)، والأصمعي (ت ٢١٦هـ)، وأبو عُبَيد (ت ٢٢٤هـ)، وابن الأعرابي (ت ٢٣١هـ)، وابن السِّكِّيت (ت ٢٤٤هـ)، وأبو حاتم السِّجستاني (ت ٢٥٥هـ)، وابن قتيبة (٢٧٦هـ)، وأبو إسحاق الزَّجَّاج (ت ٣١١هـ)، وابن دريد (ت ٣٢١هـ)، وقد ذكرتُ تطبيقاتهم في مبحث (تأثُّر نظريَّة أصول المعاني بالجهود السَّابقة) في الفصل الخامس(١).

المجموعة الثانية: العلماء الذين سبقوا ابن فارس أو عاصروه ولم يظهر نقله عنهم.

---

(١) ص٥٣٣-٥٤٢.

ومن هؤلاء العلماء:

١- الإمام الشافعي (تـ٢٠٤هـ)

قال الإمام الشافعي رحمه الله في سياق تقريره لمعنى (إحصان الأمة) في قوله تعالى: ﴿ فَإِذَآ أُحۡصِنَّ فَإِنۡ أَتَيۡنَ بِفَٰحِشَةٖ فَعَلَيۡهِنَّ نِصۡفُ مَا عَلَى ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ مِنَ ٱلۡعَذَابِۚ ﴾[(١)] -بعد أن رجَّح أنَّ إحصانَها إسلامُها، لا نكاحها ولا إعتاقها-: "فإن قال قائلٌ أراك توقع الإحصان على معانيَ مختلفة؟ قيل: نعم، جِماعُ الإحصانِ أن يكون دون التحصين مانع من تناول المحرَّم، فالإسلام مانعٌ، وكذلك الحريةُ مانعة، وكذلك الزَّوج والإصابة مانع، وكذلك الحبس في البيوت مانع، وكل ما منع أحصن؛ قال الله: ﴿ وَعَلَّمۡنَٰهُ صَنۡعَةَ لَبُوسٖ لَّكُمۡ لِتُحۡصِنَكُم مِّنۢ بَأۡسِكُمۡۖ ﴾[(٢)]، وقال: ﴿ لَا يُقَٰتِلُونَكُمۡ جَمِيعًا إِلَّا فِي قُرٗى مُّحَصَّنَةٍ ﴾[(٣)]: يعني ممنوعة"[(٤)].

فقد أرجع الشافعي استعمالات (حصن) هنا إلى المنع، وهو نفس ما فعله ابن فارس إلا أنه أتى به بألفاظ مرادفة حيث قال: "الحاء والصاد

---

(١) سورة النساء: ٢٥.

(٢) سورة الأنبياء: ٨٠.

(٣) سورة الحشر: ١٤.

(٤) الرسالة، ص١٣٦.

والنون أصلٌ واحد منقاس، وهو الحفظُ والحِياطةُ والحِرز"(١).

٢- أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥هـ)

قال: "والمَكْفُورُ: المُغَطَّى، يقول قد بَعُدَ عَهْدُ هذه الدَّار بالأنيس، فَغُطِّيَ على رمادها، ومن هذا سُمِّيَ الكافرُ كافرًا لأنَّه يُغطِّي على قَلبِه، ويقال للَّيْل كافرٌ من هذا وهو كثير"(٢).

وعند ابن فارس (كفر): "الكاف والفاء والراء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على معنىً واحد، وهو السَّتْر والتَّغطية"(٣).

٣- شَمِر بن حَمْدَوَيْه (ت ٢٥٥هـ)

قال: "كلُّ ما ذكر أبو زيدٍ في الكَتْبِ: قريبٌ بعضُه من بعض، وإنما هو جمْعُك بين الشَّيئين"(٤).

وهذا عين ما ذكره ابن فارس في (كتب) قال: "الكاف والتاء والباء أصلٌ صحيحٌ واحدٌ يدلُّ على جمع شَيءٍ إلى شَيءٍ"(٥).

---

(١) مقاييس اللغة ٦٩/٢.

(٢) النَّوادر في اللغة، ص٥٧٣.

(٣) مقاييس اللغة ١٩١/٥.

(٤) تهذيب اللغة، للأزهري (كتب) ٨٧/١٠.

(٥) مقاييس اللغة ١٥٨/٥.

٤- المبرِّد (تـ٢٨٦هـ)

قال في أصل (جنَّ): "والجنينُ: مالم يظهر بعْدُ، يقال للقبر: جنين، والجنينُ: الذي في بطن أُمِّه، والمِجَنُّ: التُّرْس؛ لأنه يسترك، والمجنونُ: المغطَّى العقل، ويُسمَّى الجنُّ؛ لاختفائهم، وتسَّمى الدروع الجُنَن؛ لأنها تستر من كان فيها"[١].

وهو عين المعنى المشترك عند ابن فارس قال: "الجيم والنون أصلٌ واحد، وهو [السَّتْر و] التستُّر"[٢].

٥- أبو الحسن الهنائي (كُرَاع النَّمل): (تـ٣١٠هـ)

قال: "والقَطْبُ: أصله الجمع، يقال: قطَّب بين عينيه، أي: جمع، وجاءت العرب قاطبة، أي: جميعًا، وقطَّبت الشَّراب، أي: جمعت بينه وبين الماء، والقَطيبة: لبنُ الإبل والماءُ يجمعان ... وقُطْبُ الرَّحى: الذي يجمعها وتدور عليه، وقُطْبُ النُّجوم: الذي يجمعها وتدور حوله لا تفارقه، والقُطَّابة: قطعةٌ من اللحم مجتمعة"[٣].

فقد أعاد كُرَاع النَّمل استعمالات (قطب) السَّبعة إلى أصلها الدال على الجمع، وهو نفس الأصل الذي استنبطه ابن فارس لها حيث قال:

---

(١) الكامل ٢٨٢/١.

(٢) مقاييس اللغة ٤٢١/١.

(٣) المنتخب من غريب كلام العرب، ص٣٧٠.

"القاف والطاء والباءُ أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على الجمع"[١].

٦- ابن الأنباري (تــ ٣٢٨هــ)

قال: "والصَّريمةُ: الخَصْلة المقطوعة إذا قُطِعت وعُزِم عليها، وأصل الصَّرْم: القطع"[٢].

وعند ابن فارس: "الصاد والراء والميم أصلٌ واحدٌ صحيحٌ مطَّرد، وهو القطع"[٣].

٧- الزَّجَّاجي (تــ ٣٤٠هــ)

قال: "أصلُ النَّبذ: الرميُ، يقالُ: نبذت الشَّيء من يدي: إذا رميته ... ثم يستعمل في المتروك والمُعْرَض عنه، ومنه سُمِّي النَّبيذ؛ لأنَّه يترك حتى يُدرِك، والمنبوذُ: الملفوظ؛ لأنَّ أمَّه نبذته، أي: رمت به"[٤].

وعند ابن فارس: "النون والباء والذال أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على طرْحٍ وإلقاء"[٥].

---

(١) مقاييس اللغة ٥/١٠٥.

(٢) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ص٥٤٧، ومثله في (ظلم) ص٣٣٦، و(صبأ) ص٥٨٣.

(٣) مقاييس اللغة ٣/٣٤٤.

(٤) تفسير رسالة أدب الكُتَّاب، للزجَّاجي، ص٩٨.

(٥) مقاييس اللغة ٥/٣٨٠.

هذا، وقد جمع الدكتور: جمال عبد الكريم المهدي في رسالته (دوران المادة على المعنى عند علماء اللغة إلى منتصف القرن الرابع الهجري) كثيرًا من هذه الأصول المعنوية عن أكثر هؤلاء العلماء الذين ذكرهم خلال الفترة التي حدَّدها، وقارنها بعمل ابن فارس، كما ألحق الدكتور محمد حسن الباجوري برسالته (الاشتقاق في جامع البيان للطبري) معجمًا ذكر فيه كثيرًا من هذه الأصول من الخليل بن أحمد (تـ١٧٥هـ) إلى ابن جرير الطبري (تـ٣١٠هـ).

المجموعة الثالثة: العلماء الذين جاؤوا بعد عصر ابن فارس

وهؤلاء العلماء ثلاثة أصناف:

الصِّنف الأول: العلماء الذين استنبطوا أصولاً معنويةً لبعض الجذور اللغوية وفق نظرية ابن فارس هذه، ومنهم:

١- أبو سهل الهروي (تـ٤٣٣هـ)

كقوله في أصل استعمالاتٍ من مادة (غمر) أوردها ثعلب في الفصيح: "(تقولُ: في صَدْره عليه غِمْرٌ: أي: حِقْدٌ)، ... (وهو مِنْدِيلُ الغَمَر) ... أي الزُّهُومة ... (والغُمْرُ) ... (من الرِّجَال): الذي لم يُجرِّب الأُمورَ)، فكأنَّها غمرته، أي: غطَّته، فلا يهتدي لوجهها، ... (وهو المغَمَّر أيضًا)، ... (والغَمْر) ... (من الماء الكثير) الذي يغمر من دخل فيه، أي يغطِّيه ... والغَمْر -أيضًا- (من الرِّجال: الكثير العطاء) الذي كأنَّه يَغْمُرُ النَّاس بعطاياه، و(الغُمَر) ... (القَدَح الصَّغير) ... (والغَمرات) ...

(الشَّدائد) ... (ورجل مغامرٌ: إذا كان يُلْقِي نفسَه في المهالك) ... **وأصلُ هذا الباب كُلِّه من التَّغْطية والسِّتْر**"[١].

وعند ابن فارس في (غمر): "الغين والميم والراء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على تغطيةٍ وسَتْرٍ في بعض الشِّدَّة"[٢].

٢- الزمخشري (تـ٥٣٨هـ)

٣- القاضي ابن العربي المالكي (تـ٥٤٣هـ)

٤- ابن النَّجَّار الفتوحي (تـ٩٧٢هـ)

وقد نقلت تطبيقات هؤلاء العلماء الثلاثة في مبحث: (مرادفات نظرية أصول المعاني) في الفصل الأول[٣].

٥- الشَّاطبي (تـ٧٩٠هـ)

كقوله: "وأصل الرُّخصة: السُّهولة، ومادة (ر خ ص) للسُّهولة واللِّين؛ كقولهم: شيءٌ رَخْصٌ: بيِّن الرُّخوصة، ومنه الرُّخْصُ: ضد الغلاء، ورُخِّصَ له في الأمر فتَرخَّصَ هو فيه: إذا لم يُستَقص له فيه، فمال هو إلى ذلك، وهكذا سائر استعمال المادة"[٤].

---

(١) إسفار الفصيح، ٢/٨٠٧-٨٠٩، وما بين القوسين عباراتُ ثعلب في الفصيح.

(٢) مقاييس اللغة ٤/٣٩٢.

(٣) ص١٤٦-١٤٨.

(٤) الموافقات ١/٤٧٧.

الصِّنف الثاني: العلماء الذين نقلوا أصول ابن فارس في معاجمهم واعتمدوها، كالصَّغَاني، والمناوي، والزَّبيدي، ويلحق بهم العلماء والباحثون المعاصرون الذين نقلوا بعض أصول ابن فارس المعنوية لشرح بعض الألفاظ اللغوية، وهؤلاء لا يحصون كثرةً، بل قلَّ أن تجد أحدًا تعرَّف على (مقاييس اللغة) ثم لم يعتمده ضمن مراجعه في شرح الألفاظ.

الصِّنف الثالث: العلماء الذين بنوا معاجمهم على ضوء هذه النظرية، وفي طليعتهم الرَّاغب الأصفهاني في (مفرداته) على غالب الظَّن[1]، ويتلوه أصحاب المعاجم الثلاثة الحديثة وهي: (المعجم الكبير) وضع لجنة من علماء مجمع اللغة العربية بالقاهرة، و(التحقيق في كلمات القرآن)، للشيخ: حسن المصطفوي، و(المعجم الاشتقاقي المؤصَّل لألفاظ القرآن الكريم)، للدكتور محمد حسن حسن جبل.

وتمثِّل هذه المعاجم الأربعة دليلاً كافيًا على واقعية هذه النَّظرية وصحَّتها، من حيث تَمَكُّنِ مؤلفيها من استنباط آلاف الأصول المعنوية وتحقيقها في استعمالات الجذور اللغوية التابعة لها.

وقبل هذه المعاجم الأربعة وقبل (مقاييس اللغة) لابن فارس نفسه ظهر كتابان نهضا بتعليل اشتقاق مئات من الأسماء العربيَّة وفق منهج المعنى الأقدم والفرع المأخوذ منه والدلالة المشتركة بينهما، وهما كتاب (اشتقاق

---

(١) انظر ما كتبته عنه ص٥٦٧-٥٧٢.

الأسماء) للأصمعي (تـ٢١٦هـ)، وكتاب (الاشتقاق) لابن دريد (تـ٣٢١هـ).

المبحث السادس:
فوائد نظريَّة أصول المعاني

الدليل السادس لصحَّة نظريَّة أصول المعاني كثرة فوائدها على اللغة ودارسيها، وهذه الفوائد دليل صحَّة؛ لأنَّ الانتفاع بالشَّيء من علاماتِ صحَّته.

ومن العجيب أنَّ (أصول المعاني) تشبه إلى حدٍّ كبير (القواعد الفقهية) في أنَّ كلاً منهما حكم عامٌّ تندرج تحته مجموعة من الفروع والجزئيات، مع اختلاف نوعِ وماهيةِ الحكم والفروع فيهما، ففي (أصول المعاني) الحكم لغويٌّ والفروع استعمالات الجذر، وفي (القواعد الفقهية) الحكمُ فقهيٌّ والفروع الأحكامُ الشرعية الجزئية[١]، كما تتشابهان -أيضًا- في أبرز السِّمات الكليَّة لهما[٢].

وإليك جملةً من فوائد نظريَّة أصول المعاني:

---

(١) ينظر في أهمية القواعد الفقهية، كتاب: الوجيز في إيضاح القواعد الفقهية الكلية، د. محمد صدِّيق البورنو، ص٢٣-٢٥، والقواعد الفقهية، د. يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين، ص١١٤-١١٧، ونظرية التقعيد الفقهي، د. محمد الروكي، ص١٤-١٨.

(٢) انظر سمات نظرية أصول المعاني، ص١٨٥-٢٣٨، وسمات القواعد الفقهية في: نظرية التقعيد الفقهي، ص٦٨-٧٨.

١- أثبتتْ نظريَّةُ أصول المعاني أنَّ من خصائص اللغة العربية اجتماعُ ألفاظها المنتمية إلى أصلٍ واحدٍ في معنى مشتركٍ واحد، في غالب جذورها.

٢- أظهرت نظريَّةُ أصول المعاني إحكامَ اللُّغة وانضباطها، من جهة أنَّ ارتداد معاني الاستعمالات المختلفة للجذر إلى معنى واحدٍ يثبت أنَّ هذه الاستعمالات بناتُ أصلٍ واحدٍ تفرَّعت منه، مما يعكس مدى إحكام اللغة وانضباطها؛ وأنَّها ليست نثارًا مبتوتَ الوشائج، منقطعةَ الصِّلة بعضها عن بعض، أو مجرَّد رموزٍ لفظيةٍ وضعت لمعانٍ بصورةٍ عشوائيةٍ واعتباطية، مما يؤكِّد أنَّ كلَّ تركيبٍ وفروعَه أسرةٌ لفظيةٌ مترابطةٌ مقابلةٌ لأسرةٍ من المعاني مترابطة[1].

٣- أثبتت نظريَّةُ أصول المعاني العلاقةَ بين الألفاظ والمعاني؛ ذلك أنَّ اطراد دوران استعمالات الجذر اللغوي على معنى بعينه يثبت أنَّ هناك علاقةً بين الألفاظ والمعاني في اللغة العربية، من حيث إنَّ اطراد وجود المعنى كلَّما وجد اللفظ يؤول إلى قانون: كلما وجد (أ) وجد (ب)، وهذا القانون يعبِّر عن علاقةٍ علميةٍ معترفٍ بها، ثابتةِ الاطراد[2].

---

(١) علم الاشتقاق، ص٢٨٩، ودوران المادة على المعنى، ص٨٣.

(٢) من قضايا فقه اللسان، د. الموافي الرفاعي البيلي، ص٥٣ عن: دوران المادة على المعنى، ص٨٤، وعلم الاشتقاق، ص٢٨٠.

٤- أثبتت نظريَّةُ أصول المعاني دوامَ اللغة العربيَّة وجدَّهَا وملاءمتها لقابل الأيَّام والأزمان[(١)].

٥- نظريَّةُ أصول المعاني تساعد على ضبط الألفاظ المنتشرة المتعددة، وتنْظِيمِها في سلكٍ واحد، مما يمكِّن من إدراك الرَّوابط بين الجزئيات المتفرِّقة، ويزوِّد المطلع عليها بتصوُّرٍ سليمٍ يدرك به الصِّفات الجامعة بين هذه الجزئيات.

٦- نظريَّةُ أصول المعاني تسهِّل حفظَ الفروع، وتغني العالمَ بالضوابط عن حفظ أكثر الجزئيات، خاصَّةً وأنَّ الفروعَ كثيرةٌ جدًّا.

٧- نظريَّةُ أصول المعاني تنمِّي الملكة اللغوية لدى صاحبها من حيث إحاطته بالمعاني المشتركة بين استعمالات الجذر اللغوي، وإدراكه لأوجه قياس الألفاظ بعضها ببعض.

٨- فهمُ أصول المعاني وحفظُها يُطلع اللغوي على حقائق اللغة ومآخذها، ويمكِّنه من تخريج الفروع على هذه الأصول بطريقةٍ سليمة، واستحداث الألفاظ المناسبة عند الحاجة إليها، وتعلِّل له الاستعمالات الموجودة وتجعله أكثر يقينًا بها، وقبولاً لها، وثقةً بصحتها.

---

(١) نظريَّة الأصول عند ابن فارس، ص٨.

٩- إدراكُ هذه الأصول يجنِّب اللغويَّ من التناقض في بيان علَّة وضع استعمالات الجذر اللغوي، فليتزم تعليلها بعلَّة واحدةٍ مشتركة، فلا ينسب الألفاظ المنتسبة إلى قياسٍ واحدٍ إلى أقيسةٍ متخالفة.

١٠- نظريَّةُ أصول المعاني تساعد على إدراك مقاصد اللغة؛ لأنها منتزعةٌ من أقدم استعمالات الجذر اللغوي، وما يتبع ذلك من ربط الفروع بهذا الأصل، ومعرفة المقاصد اللغوية التي دعت إلى ذلك الرَّبط، والوسائل التي ساعدت عليه.

١١- هذه النَّظريةُ تمكِّن غير المتخصصين في اللغة من الاطلاع على معاني اللغة، بروحها ومضمونها بأيسر طريق.

١٢- تساعد على التمييز بين أصول الألفاظ، وفروعها، أي: بين الجوامد القديمة، والمشتقات منها، وكذا بين الألفاظ الحقيقية، والألفاظ المجازية.

١٣- تساعد على معرفة أساليب العرب في ربط الألفاظ بعضها ببعض، وقد بيَّنَتْ أن العرب استعانوا في هذا الربط: بالقياس، والاشتقاق، والحمل بأساليبه الأربعة: التشبيه، والكناية، والاستعارة، والمجاز المرسل.

١٤- نظريَّةُ أصول المعاني تثري المادة المعجمية، فقد أضاف ابن فارس في معجمه هذا (٤٠٩٣) أصلاً معنويًّا مشتركًا من استنباطه.

١٥- نظريَّة أصول المعاني تشحذ همم الباحثين في إكمال ما وقف عنده ابن فارس، ودعم مسيرة البحث اللغوي(١).

١٦- تساعد على تعليل اشتقاق كثيرٍ من الأسماء، والمصطلحات، وغيرها، وقد ذكرتُ كثيرًا من الأسماء في المباحث السَّابقة، ومن المصطلحات:

النَّحْو: (نحو): "النون والحاء والواو كلمةٌ تدلُّ على قصد، ونحوْتُ نَحْوَه، ولذلك سمِّي نَحْوُ الكلام؛ لأنه يَقصِد أصول الكلام فيتكلَّمُ على حَسَب ما كان العرب تتكلَّم به"(٢).

والنَّصْب: (نصب): "النون والصاد والباء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على إقامةِ شيءٍ وإهدافٍ في استواء ... ويقول أهلُ العربيّة في الفتح هو النَّصْب، كأنَّ الكلمة تنتصِب في الفَم انتصابًا"(٣).

والاستثناء: (ثني): "الثاء والنون والياء أصلٌ واحد، وهو تكرير الشَّيء مرَّتين، أو جعلُه شيئين متواليَين أو متباينين، ...ومعنى الاستثناء من قياس الباب؛ وذلك أنَّ ذكره يثنَّى مرّةً في الجملة ومرّةً في التفصيل؛ لأنَّك إذا قلت: خَرَجَ الناسُ، ففي الناس زيدٌ وعمروٌ، فإذا قلتَ: إلا زيدًا، فقد

---

(١) نظرية الأصول عند ابن فارس، ص٢٥١.

(٢) مقاييس اللغة ٥/٤٠٣.

(٣) المصدر السَّابق ٥/٤٣٤-٤٣٥.

ذكرتَ به زيدًا مرةً أخرى ذكرًا ظاهرًا، ..."[١].

والتَّرخيم: (رخم): "الراء والخاء والميم أصلٌ يدلُّ على رقَّةٍ وإشْفاق ... ومن هذا الباب قول أهل العربية: (الترخيم)؛ وذلك إسقاط شيءٍ من آخر الاسم في النِّداء، كقولهم: يا مالكُ، يا مالِ؛ ويا حارثُ، يا حارِ، كأنَّ الاسمَ لما ألقي منه ذلك رَقّ"[٢].

والإِدغام: (دغم): "الدال والغين والميم أصلان، أحدُهما: من باب الألوان، والآخر: دخولُ شيءٍ في مَدْخَلٍ ما ... والأصل الآخر: قولُهم أدغَمْتُ اللِّجام في فم الفرس: إذا أدخَلْتَه فيه، ومنه الإدغام في الحُروف"[٣].

والهمز: (همز): "الهاء والميم والزاء كلمةٌ تدلُّ على ضَغْطٍ وعَصْر، وهَمَزْت الشَّيءَ في كفِّي، ومنه الهَمز في الكلام؛ كأنَّه يَضْغَط الحرف"[٤].

والرَّجَز: (رجز): "الراء والجيم والزاء أصلٌ يدلُّ على اضطرابٍ ... ومن هذا اشتقاق الرَّجَزِ من الشِّعر؛ لأنه مقطوع مضطرب"[٥].

---

(١) مقاييس اللغة ١/٣٩١-٣٩٢.

(٢) المصدر السَّابق ٢/٥٠٠-٥٠١.

(٣) السَّابق ٢/٢٨٤-٢٨٥.

(٤) نفسه ٦/٦٥.

(٥) نفسه ٢/٤٨٩.

والقافية: (قفي): "القاف والفاء والحرف المعتل أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على إتْباعِ شيءٍ لشيء، من ذلك القَفْو، يقال قَفوت أثَرَه، وقَفَّيتُ فلانًا بفلانٍ: إذا أتْبَعتَه إيَّاه، وسمِّيت قافيةُ البيت قافيةً؛ لأنَّها تقفو سائرَ الكلام، أي تتلوه وتَتْبعه ..."(١).

والشُّرْطَة: (شرط): "الشِّين والراء والطاء أصلٌ يدلُّ على عَلَمٍ وعلامة، وما قارب ذلك من عَلَم ... وسمِّي الشُّرَط؛ لأنَّهم جعلوا لأنفسهم عَلامةً يُعرَفون بها ..."(٢).

و(هلمَّ جرًّا): (جرَّ): "الجيم والراء أصلٌ واحد؛ وهو مدُّ الشَّيءِ وسَحْبُه ... وتقول: كان في الزَّمَن الأوَّل كذا وهلُمَّ جرًّا إلى اليوم، أي جُرَّ ذلك إلى اليوم لم ينقَطعْ ولم ينصَرِمْ"(٣).

١٧- نظريَّة أصول المعاني تساعد على توجيهِ كثيرٍ من القراءات القرآنية وروايات الأحاديث والشِّعر.

مثال القراءات قوله في (شغف): "الشين والغين والفاء كلمةٌ واحدة، وهي الشَّغَاف: وهو غِلاف القلب، قال الله تعالى: ﴿قَدْ شَغَفَهَا

---

(١) مقاييس اللغة ١١٢/٥.

(٢) المصدر السَّابق ٢٦٠/٣.

(٣) السَّابق ٤١٠/١، ٤١٢.

حُبًّا ﴾[١]: أي أوصَلَ الحبَّ إلى شَغاف قلبها"[٢]، وفي (شعف): "الشين والعين والفاء يدل على أعالي الشَّئ ورأسه ... ولذلك يقال شعَفَه الحبُّ: كأنَّه غَشَّى قلبَه من فوقه، وقرأها ناس ﴿قَدْ شَعَفَها حُبًّا ﴾[٣]، وهو من هذا ..."[٤].

وقد وجَّه ابن فارس (٣٩) قراءة.

ومثال الأحاديث قوله في (غلّ): "الغين واللام أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على تخلُّل شيءٍ، وثباتِ شيء، كالشَّيء يُغْرَزُ ... وأمَّا الحديث: «ثلاثٌ لا يُغِلُّ عليهنَّ قلبُ مُؤْمن»[٥]، فمَنْ قال «لا يُغِلّ»: فهو من الإغلال، وهو الخيانة، ومن قال «لا يَغِلُّ»: فهو من الغِلِّ والضِّغن"[٦].

---

(١) سورة يوسف: ٣٠.

(٢) مقاييس اللغة ٣/١٩٥.

(٣) وهي قراءة شاذَّة ذكرها ابن جني في (المحتسب) ٢/٩-١٠، والعكبري في (التبيان في إعراب القرآن)، ص٤٣٠.

(٤) مقاييس اللغة ٣/ ١٨٩، ومثله في (حذر) ٢/٣٧، و(سجن) ٣/١٣٧.

(٥) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط ٧/٣٧ برقم (٦٧٨١)، والكبير ٢/٤١ برقم (١٢٢٤)، وابن ماجه ١/٨٤ برقم (٢٣٠)، و٢/١٠١٥-١٠١٦ برقم (٣٠٥٦)، وغيرهما، وصحَّحه الألبانيُّ في تحقيقه لـ(سنن ابن ماجة)، ص٥٨ برقم (٢٣٠)، وفي غيره من تحقيقاته.

(٦) مقاييس اللغة ٤/٣٧٥-٣٧٦.

ومثال الشِّعر قوله في (غط): "الغين والطاء أُصيلٌ صحيحٌ فيه معنيان، أحدُهما: صوتٌ، والآخر: وقتٌ من الأوقات، فالأوَّل: غطِيط الإنسانِ في نَومه، ومنه الغَطاط: وهي القَطا؛ سمِّيت لصوتها غَطاطًا ... والأصل الآخر: الغُطَاط، قال قومٌ: هو الصُّبح ... وقال آخرون: هو سَدَف الظَّلام، وقالوا في بيتِ ابن أحمر:

أُولَى الوَعَاوِعِ كالغُطاط المقْبـــلِ[1]

من فَتَحَ شبَّههم بالقَطَا، ومن ضمَّ فإنَّه شبَّههم بسواد السَّدَف كثرةً"[2].

١٨- نظريَّة أصول المعاني تساعد على ترشيد استحداث الألفاظ؛ لأنَّ "التأصيل الدقيق يمكّن من اختيار أدق الألفاظ المراد استحداثها اشتقاقًا، وأنسبها للمعنى المراد وضع اللفظ له، وترجع تلك المنافع إلى أنَّ المعنى المحوري الدقيق يمثل ميزانًا يُحتكم إليه في معاني الاستعمالات الواقعة في أيِّ مجال: علميًّا كان أو أدبيًّا أو تشريعيًّا، وفي معاني الاستعمالات المراد إنشاؤها"[3].

---

(١) البيت من البسيط، لأبي كبير الهذلي، في ديوان الهذليين ٢/٩١، وصدره:

لا يجفلون عن المضاف ولـــو رأوا أُولَى الوَعَاوِع كالغُطَـــاطِ المقبـــلِ

(٢) مقاييس اللغة ٤/٣٨٤.

(٣) علم الاشتقاق، ص٢٧٩- ٢٨٣، وقريب منه في (دوران المادة على المعنى)، ص٨٤.

١٩- نظريَّةُ أصول المعاني تساعد على التأكُّد من صحَّة الحكم بعجمة الكلمة أو نفيه عنها؛ تبعًا لقرب معنى تلك الكلمة من المعنى المشترك أو بعدها عنه.

أ/ فهناك ألفاظٌ معرَّبةٌ يذكرها المعجميون داخل تراكيب عربية؛ مما يوهم عروبتها فكلمة (البَلاس) ومعناها: الكساء من الشَّعر، ذكرها اللغويون في الجذر (بلس) والمعنى المحوري لهذا الجذر يدور حول (اليأس والتحيُّر والانقطاع)، وهذا المعنى غير متحقق في هذا النَّوع من الألبسة؛ مما يقطع بأنَّ كلمة (البلاس) غريبة عن هذا الجذر، وقد نصَّ الجواليقي على أنها معَرَّبة[1].

ب/ كما أن هناك ألفاظًا عربيةً حُكم عليها بأنها معرَّبة، مع أنها تنتمي إلى جذرٍ عربي، ويتساوق معناها مع المعنى المحوري له، وتتمشَّى مع ظروف الحياة العربية، وبناءً على ذلك ينبغي أن ننفي عنها صفة العجمة، ونحكم بعروبتها كألفاظ (الجوهر، التّجْفاف، السَّجل، التَّنُّور)[2].

ومن النوع الأول أو قريبٌ منه في (مقاييس اللغة) قول ابن فارس في (صير): "الصاد والياء والراء أصلٌ صحيح، وهو المآلُ والمرجع ... فأمَّا

---

(١) المعرَّب من الكلام الأعجمي، ص١٥٨.

(٢) مقدمة في فقه التعريب، د. الموافي الرفاعي البيلي، ص١١-٢٥، عن دوران المادة على المعنى، ص٨٣.

الصِّيْر، وهو شيءٌ يقالُ له: الصَّحْنَاة، فلا أحسبه عربيًّا، ولا أحسب العرب عرفته، وقد ذكره أهل اللغة، ولا معنى له"[١].

ومن النوع الثاني إنكاره على من زعم (نبطية) (جداد) قال في (جد): "الجيم والدال أصولٌ ثلاثة، الأوَّل: العظمة، والثانية: الحَظ، والثالث: القَطْع ... فأمَّا قول الأعشى:

أضـــاءَ مِظَلَّتَـــه بالسِّـــرا ... جِ واللَّيـــلُ غـــامِرُ جُـــدَّادِها[٢]

فيُقال إنها بالنَّبطيّة، وهي الخيوط التي تُعْقَد بالخيمة، وما هذا عندي بشيءٍ، بل هي عربيَّةٌ صحيحة، وهي من الجَدِّ وهو القَطع؛ وذلك أنَّها تُقطَعُ قِطَعًا على استواءٍ ..."[٣].

٢٠- نظريَّة أصول المعاني تساعدُ على الفهم الدقيق والشَّامل لمعاني ألفاظ القرآن الكريم وكلام النبي ﷺ، وأشعار العرب، وكلامهم عمومًا.

وقد شرح ابن فارس معاني ألفاظٍ من القرآن الكريم في (٥٦٧) آية، ومعاني ألفاظٍ من كلام النبي ﷺ في (٤٩٢) حديثًا، وإن تكرر بعضها فإنَّ موضع التفسير يختلف.

---

(١) مقاييس اللغة ٣/٣٢٥-٣٢٦.

(٢) البيت من الوافر، في ديوان الأعشى، ص٥٢.

(٣) مقاييس اللغة ١/٤٠٦-٤٠٩، ومثله (الجَون) في (جون) ١/٤٩٦، و(الإنجيل) في (نجل) ٥/٣٩٦.

٢١-تساعد على تحرير معاني الألفاظ المفردة، بما يتوافق مع المعنى المشترك كقول ابن فارس في (خلب): "الخاء واللام والباء أصولٌ ثلاثة، أحدها: إمالة الشَّيء إلى نفسك، والآخر: شيءٌ يشمل شيئًا، والثالث: فسادٌ في الشَّيء ... فأمَّا الثوب المخلَّب: فيقولون: إنَّه الكثيرُ الألوان، وليس كذلك، إنَّما المُخَلَّبُ الذي نُقِش نقوشًا على صورِ مَخَالِيبَ، كما يقال مُرَجَّلٌ للذي عليه صُوَرُ الرِّجال"(١).

٢٢- تساعد على النَّقد اللغوي لكثيرٍ من التفسيرات والأحكام التي تخالف دلالة المعنى المشترك.

كنقد ابن فارس تفسيرَ (عروة الإسلام ببقيَّته) قال: في (عروى): "العين والراء والحرف المعتل أصلانِ صحيحان متباينان، يدلُّ أحدُهما على ثباتٍ ومُلازمةٍ وغِشيان، والآخر يدلُّ على خلوٍّ ومفارقة ... ويقال: إنَّ عروة الإسلام: بقيَّته كقولهم: بأرض بني فلان عروة أي: بقيَّة من كلاء، وهذا عندي كلام فيه جفاء؛ لأن الإسلام والحمد لله باقٍ أبدًا، وإنما عرى الإسلام شرائعه التي يتمسك بها، كل شريعة عروة قال الله تعالى عند ذكر الإيمان: ﴿فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا﴾، ..."(٢).

---

(١) مقاييس اللغة ٢/٢٠٥-٢٠٦، ومثله في (جرح) ١/٤٥١، و(ربد) ٢/٤٧٥-٤٧٦، و(طلس) ٣/٤١٨- ٤١٩، و(عرج) ٤/٣٠٤، و(كهّ) ٥/١٢٣.

(٢) المصدر السَّابق ٤/٢٩٦، والآية في سورة البقرة: ٢٥٦.

ونقدِه بعضَ الفقهاء في تفسيرهم (التبيع) بأنه الذي استوى قرناه وأذناه، قال: "التاء والباء والعين أصلٌ واحدٌ لا يشذُّ عنه من الباب شيءٌ وهو التلو والقفو يقالُ: تبعت فلانًا: إذا تلوته ... والتبيع ولد البقرة إذا تبع أمَّه وهو فرض الثلاثين، وكان بعض الفقهاء يقول: هو الذي استوى قرناه وأذناه، وهذا من طريقة الفتيا لا من قياس اللغة ..."(١).

ونقدِه من عابوا على خالد القسري (تـ١٢٦هـ) قوله «أطعِمُوني ماءً»، قال في (طعم): "الطاء والعين والميم أصلٌ مطَّرد منقاسٌ في تذوُّقِ الشَّيء ... والإطعام يقع في كل ما يُطعَم، حتَّى الماء، قال الله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّىٓ﴾(٢)، وقال عليه السلام في زمزم: «إنَّها طَعامُ طُعْم، وشِفاءُ سُقْم»(٣)، وعِيب خالدُ بن عبد الله القسريّ بقوله: «أطعِمُوني ماءً»، وقال [بعضهم] في عيبه بذلك شعرًا(٤)، وذلك عندنا ليس بعيب،

---

(١) مقاييس اللغة ٣٦٣/١.

(٢) سورة البقرة: ٢٤٩.

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الصغير ١٨٦/١ برقم (٢٩٥)، والبزَّار ٣٦٩/٩ برقم (٣٩٤٦)، وغيرهما، وصححه الألباني في إرواء الغليل ٣٢٤/٤-٣٢٥ برقم (١١٢٣)، والجزءُ الأوَّل من الحديث وهو «إنَّها طَعامُ طُعْم»، في صحيح مسلم، ص١٠٠٣، برقم (٢٤٧٣).

(٤) الحيوان ٢٦٧/٢-٢٦٨، ٣٢٣/٤، ٣٩٠/٦.

لما ذكرناه"[١].

وهناك نقودٌ كثيرةٌ لأحكامٍ باللَّحن[٢]، والتصحيف[٣]، والعُجمة[٤]، والتضاد[٥]، وثبوت الألفاظ[٦]، وغيرها، اتكأ ابن فارس في إصدارها على هذه النَّظريَّة.

٢٣- تساعد على التخلُّص من دعوى التَّضاد؛ لإمكان عودة المتضادين إلى المعنى المشترك، كقوله في (رسَّ): "الراء والسين أصلٌ واحدٌ يدلُّ على ثباتٍ ... فأمَّا الرَّسُّ: فيقال إنَّه من الأضداد، وهو الإصلاح بين الناس، والإِفْسَادُ بينهم، وأيُّ ذلك [كان] فإنَّه إثباتُ عداوةٍ أو مودَّة، وهو قياس الباب"[٧]، وفي (نبه): "النون والباء والهاء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على ارتفاعٍ وسُمُوّ، ومنه النُّبْه والانتباه، وهو اليَقَظة والارتفاع من النَّوم ... وقولهم: إنَّ النَّبَه من الأضداد، يقال للضَّائع نَبَهٌ وللموجود نَبَه، فهو

(١) مقاييس اللغة ٣/ ٤١٠-٤١١.

(٢) المصدر السَّابق (علو) ٤/ ١٤٦.

(٣) السَّابق (سحب) ٣/ ١٤٢-١٤٣، و(جرج) ١/ ٤٥٠-٤٥١.

(٤) نفسه (جدّ) ١/ ٤٠٨-٤٠٩، و(جون) ١/ ٤٩٦.

(٥) نفسه (قفى) ١/ ٤٩٦.

(٦) نفسه (قصف) ٥/ ٩٣.

(٧) نفسه ٢/ ٣٧٣.

عندنا صحيحٌ؛ لأنَّه إذا ضاع انتُبِه له، وإذا وُجِد انتُبِه له، ..."[١].

٢٤- تساعد على الجمع بين أقوال العلماء في تفسير الألفاظ فتردّها إلى المعنى المشترك، كقول ابن فارس في (حمس): "الحاء والميم والسين أصلٌ واحدٌ يدلُّ على الشدَّة ... وزعم ناسٌ أنّ الحَميس التَّنُّور، وقال آخرون: هو بالشين معجمة، وأيَّ ذلك كانَ فهو صحيحٌ؛ لأنَّه إن كان من السين فهو من الذي ذكرناه ويكون من شدَّة التهاب نارِه؛ وإن كان بالشِّين فهو من أحمشتُ النارَ والحربَ"[٢]، أي: هيَّجتها[٣].

٢٥- تساعد على ترجيح بعض تفسيرات العلماء للألفاظ على بعض، فكلُّما قرُب التفسير من قياس المعنى المشترك رُجِّح على غيره، كقول ابن فارس في (شنّ): "الشين والنون أصلٌ واحدٌ يدلُّ على إخلاقٍ ويُبْس ... والشَّنُون: مختلفٌ فيه، فقال قومٌ: هو المهزول، ... وقال آخرون: هو السَّمين، ويقال إنَّه الذي ليس بسمينٍ ولا مهزُول، وإذا اختلفت الأقاويل نُظِرَ إلى أقربها من قياس الباب فأُخِذَ به، وقد قال الخليل: إنَّ الشَّنُون الذي ذهب بعضُ سِمَنه، [شُبِّهَ] بالشَّنّ ..."[٤]، وفي

(١) مقاييس اللغة ٣٨٤/٥، ومثله في (ظهر) ٤٧١/٣-٤٧٣، و(عفو) ٥٨/٤، و(قفى) ١١٢/٥-١١٣.

(٢) المصدر السَّابق ١٠٤/٢.

(٣) السَّابق ١٠٤/٢.

(٤) نفسه ١٧٦/٣.

(سيف): "السين والياء والفاء أصلٌ يدلُّ على امتدادٍ في شيءٍ وطول ... فأمَّا السَّائفة من الأرض فمن هذه أيضًا؛ لأنَّه الرَّمل الذي يميل في الجَلَد ويمتدُّ معها، قالوا: وهو الذي يقال له العَدَاب، قال أبو زِياد: السَّائفة: من الرَّمل: ألينُ ما يكون منه، والأوَّل أصحُّ، وهو قول النَّضر؛ لأنَّه أقيس وأشْبَه بالأصل الذي ذكرناه، وكلُّ ما كان من اللُّغة أقيَسَ فهو أصحُّ"[1]، وفي (حسم): "الحاء والسين والميم أصلٌ واحد، وهو قَطْع الشَّيءِ عن آخره ... فأمَّا قوله تعالى: ﴿وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾[2]، فيقال هي المتابعة، ويقال الحسوم الشّؤم، ويقال سمِّيت حُسومًا؛ لأنها حسمت الخيرَ عن أهلها، وهذا القول أقْيَس لما ذكرناه"[3].

يقول الدكتور محمد حسن جبل: "إنَّ المعنى المحوريَّ للتركيب إذا أُحكم استخلاصه، فإنَّه يمكِّننا من إحكام تفسيرنا لمفردات التركيب في سياقاتها القرآنية، ويمكّننا كذلك من تقويم التفسيرات المرويَّة للفظ؛ لنختار منها ما نطمئنُّ إلى صحَّته، ونستبعد ما يتجافى مع المعنى المحوري، وهذه جدوى بالغة القيمة؛ لأنَّ كثيرًا من الألفاظ رُويت لها تفسيرات مختلفة،

---

(١) مقاييس اللغة ١٢٢/٣.

(٢) سورة الحاقة: ٧.

(٣) مقاييس اللغة ٥٧/٢، ومثله في (حدم) ٣٤/٢، و(شأى) ٢٣٩/٣، و(علّ) ١٢/٤-١٤، و(عصب) ٣٣٦/٤-٣٣٧، و(قبّ) ٥/٥.

ولا يسعنا الاختيار العشوائي، وبخاصةٍ إذا كان السِّياق يسمح بأكثر من تفسير، وهذا المعنى المحوريُّ هو أهمُّ مستويات التأصيل هنا"(١).

٢٦- نظريَّة أصول المعاني تساعدُ العالم والمدرِّس اللغوي على إجابة السَّائلين عن معاني الألفاظ؛ من حيث إن الإجابة بهذا الأصلِ الموجزِ إجابةٌ عن أيِّ استعمالات تنتمي إليه؛ لتحققه فيها، وقد نصَّ ابن فارس على هذه الفائدة بعينها فقال: "حتى تكون الجملةُ الموجزةُ شاملةً للتفصيل، ويكون المجيبُ عما يسأل عنه مجيبًا عن الباب المبسوط بأوجزِ لفظٍ وأقربه"(٢).

إلى هنا تمَّت هذه الرِّسالة، وأرجو أن أكون قد وصلتُ فيها إلى ما أمَّلتُه منها، وأسأل الله الكريم أن ينفع بها كاتبها وقارئها والعالمين، وأعتذر عن الخطأ والزَّلل، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصَّالحات.

---

(١) المعجم الاشتقاقي المؤصَّل ١/١٣.

(٢) مقاييس اللغة ١/٣.

الخاتمة

أولاً: أهم النتائج.

ثانيًا: أهم التوصيات.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أعانني ووفقّني لإتمام رسالتي هذه بهذا الوجه، وأصلِّي وأسلِّم على المبعوث رحمةً ونورًا للعالمين، وعلى آل بيته المطهَّرين، وأصحابه الخيِّرين، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين، وبعد:

فهذه خاتمةٌ موجزةٌ لهذه الرسالة لخَّصتُ فيها أهمَّ نتائجها، وتوصيَّاتها.

أولاً: أهمُّ النتائج

خلصَ الباحث إلى بيان نظريَّة أصول المعاني في (مقاييس اللغة) لابن فارس على النحو الآتي:

النتيجة الأولى:

مفهوم نظرية أصول المعاني

١- **نظريَّة أصول المعاني** كعملية استنباط هي: جَمْعُ استعمالات الجذر اللغوي في معنىً واحدٍ أو أكثر، **وأصول المعاني** كمعانٍ مستنبطةٍ هي: المعاني المشتركة بين استعمالات الجذور اللغوية، **والأصلُ المعنوي** هو: المعنى المشترك بين استعمالات الجذر اللغوي.

٢- تكمن الأصالة في هذه النظريَّة في جهتين، **الأولى**: لزوم المعنى المشترك في جميع استعمالات الجذر اللغوي، بحيث لا يتخلف عن بعضها إلا لمانعٍ معتبر، **والثانية**: اشتمال الجذر اللغوي على أصلٍ قديمٍ، وفرعٍ أوفروعٍ مأخوذةٍ منه.

٣- أطلق ابن فارس على المعنى المشترك تسعة مصطلحات وهي: (الأصل، والقياس، والمعنى، والقول، والجملة، والوجه، والأمر، والشيء،

والباب)، ويفهم من بعض عباراته إطلاقه مصطلح (التأصيل) على عملية استنباط المعنى المشترك.

٤- أطلق جماعةٌ من العلماء والباحثين على هذه النظرية تسعة مصطلحات وهي: (الأصول، والمقاييس، والاشتقاق الصغير، والاشتقاق الكبير، والدوران، والمعنى المحوري، والدلالة المحورية، والتأصيل أو الاشتقاق التأصيلي، والرَّبط الاشتقاقي المحوري)، وكلها مصطلحات صحيحة؛ باستثناء الرَّابع ففيه نظر.

٥- اخترت مصطلح (أصول المعاني) لهذه النظرية؛ لأنَّه الأدقُّ في التعبير عنها، ولجمعه بين مصطلحين عبَّر بهما ابن فارس عن الأصل المعنوي وهما: (الأصل، والمعنى).

٦- أصول المعاني نوعان، الأول: أصول معنوية مشتركة بين استعمالين فأكثر بواسطة القياس أو الحمل، والثاني: أصول معنوية مفردة، ويستوي في هذا تعبيره عنها بلفظ الأصول وبلفظ الكلمات وما يؤدي مؤداهما.

٧- لم ينصّ ابن فارس على الضوابط التي اتكأ عليها في تمييز الأصل من الفرع، وبالتأمُّل في الأصول والفروع التي ميَّزها أمكن الوصول إلى ضابطين مهمين عنده، **أولهما**: الحسيُّ أصلٌ للمعنوي، **وثانيهما**: الخَلْقيُّ أصلٌ للمصنوع.

٨- حظيت نظرية أصول المعاني بسبع سمات أساسية وهي: (الإيجاز، والوضوح، والشُّمول، والإحكام، والتوقيف، والفصاحة، والاختصاص بجذر واحد)، وحظيت بأحد عشرة سمةً متغيِّرة وهي: (القياس، والاطراد،

والاشتراك، والكِبَر، والشُّهرة، والحُسْن، والصحَّة، والاتفاق عليها، وكونها شرعية إسلامية، والاشتراك بين العرب والعجم، والتوحُّد).

٩- بلغت جذور مقاييس اللغة (٤٨٨٢) جذرًا حظي أكثرها بأصول معنويَّة، حيث استنبط ابن فارس من (٤٣٠٤) جذور منها (٥٣٣٤) أصلاً معنويًّا: (٤٠٩٣ منها مشتركة، و١٢٤١ مفردة)، وخلا ٤٩٣ جذرًا من الأصول بسبب الموانع، وتردَّد ابن فارس في تأصيل ٨٥ جذرًا بسبب الموانع أيضًا، وقد اتضح من هذا أن نسبة الجذور التي حظيت بأصول معنوية بلغت ٨٨,١٦% من مجموع جذور مقاييس اللغة، كما اتضح -أيضًا- أن الأصول المشتركة بلغت ٧٦,٧٣% تقريبًا بالنسبة إلى الأصول المفردة التي رست عند ٢٣,٢٦% تقريبًا.

وهذا الجدول يوضِّح هذه النِّسب:

نوع الجذور	عدد الجذور	النسبة	عدد الأصول	
محتوية على أصول مشتركة	٣٤٥١	٧٠، ٦٨%	٣٩٥٢	
محتوية على أصول مفردة	٧٦٤	١٥، ٦٤%	١١٠٦	
محتوية على أصول مختلطة	٨٩	١، ٨٢%	١٤١	مشتركة
			١٣٥	مفردة
ممنوعة من الأصول	٤٩٣	١٠، ٠٩%		
مترددة بين التأصيل والموانع	٨٥	١، ٧٤%		
المجموع	٤٨٨٢	٩٩، ٩٧%	٥٣٣٤	

النتيجة الثانية:

منهج عرض أصول المعاني

اتبع ابن فارس في عرض أصول المعاني منهجًا شبه مطَّرد سلك فيه ستَّ خطواتٍ متتالية كالآتي:

١- رسم الجذر اللغوي وتعيين حروفه.

٢- اختيار المصطلح المناسب للجذر اللغوي أو الأصل المعنوي أو لهما معًا.

٣- وصف الجذر اللغوي أو الأصل المعنوي أو هما معًا.

٤- تعيين عدد أصول المعاني.

٥- صياغة أصول المعاني.

٦- بيان تحقق أصول المعاني في استعمالات الجذر اللغوي أو عدم تحققها.

النتيجة الثالثة:

وسائل تحقق أصول المعاني

استعان ابن فارس بثلاث وسائل لتحقيق أصول المعاني في استعمالات الجذور اللغوية، وهي:

١- القياس.

٢- الاشتقاق.

٣- الحمل، بأساليبه الأربعة: التشبيه، والاستعارة، والمجاز المرسل بعلاقاته، والكناية.

النتيجة الرابعة:

موانع تحقق أصول المعاني

تعذَّر تحقق المعنى المشترك في (٤٩٣) جذرًا لغويًّا، كما تعذَّر دخول (٥٦٣) استعمالاً في قياس المعنى المشترك لجذورها؛ لوجود تسعة موانع لفظية وهي: (انتفاء ثبوت الألفاظ، والشَّك في ثبوتها، والتصحيف، والإبدال، والقلب المكاني، والإتباع، والتعريب، والانتماء لجذرٍ آخر، واللَّهجات)، وثلاثة موانع معنوية وهي: (غموضُ معاني الألفاظ، وخفاءُ قياس بعضها، وانعدامُه من البعض الآخر)، واشتركت هذه الموانع لمنع تحقق المعنى المشترك في ٥٣ جذرًا واستعمالٍ واحد، كما تردَّد ابن فارس بين مانعين منها فأكثر لمنع تحقق المعنى المشترك في ١٦ جذرًا و٢٠ استعمالاً.

وهذا الجدول يوضح هذه النِّسب:

الموانع	الجذور الممنوعة	الاستعمالات الممنوعة
اللفظيَّة	٣٧٣	٣٥٥
المعنويَّة	٥١	١٨٧
المشتركة	٥٣	١
التي تردَّد بينها	١٦	٢٠
المجموع	٤٩٣	٥٦٣

وقد تردَّد ابن فارس في تأصيل (٨٥) جذرًا بسبب الموانع، وحكم بشذوذ (٥٧٤) استعمالاً عن قياس المعنى المشترك لـــ(٤١٩) جذرًا.

النّتيجة الخامسة:

التأثر والتأثير في نظرية أصول المعاني

أولاً: التأثُّر:

لا يوجد دليلٌ قاطعٌ على أنَّ ابن فارس اهتدى إلى هذه النظرية بإشاراتٍ من عالم أو علماء تقدموه، مع نقله كثيرًا من الأصول والمقاييس لعلماء سابقين له كالخليل وأبي عمرو الشيباني، والأصمعي، وأبي عُبيد، وابن الأعرابي، وابن السِّكِّيت، وأبي حاتم السِّجستاني، وابن قتيبة، وأبي إسحاق الزجَّاج، وابن دريد، ولو صحَّ أنَّه اهتدى إلى هذه النَّظرية تأثرًا بأحد هؤلاء العلماء فإنَّ الخليل هو الأحظى بينهم؛ لتصريح ابن فارس بإمامته له في هذه النَّظرية، ولكونه أكثر من نقل عنه أصولاً معنويةً ومقاييسَ جزئية.

ثانيًا: التأثير:

ذيَّل الصَّغَانيّ دراسته للجذور اللغوية في (العباب الزَّاخر) بأصول ابن فارس، وعنه نقل الزَّبيديُّ والمناويُّ في شرحيهما للقاموس بعض أصول ابن فارس المعنويَّة، ولم ينطلق هؤلاء العلماء من هذا النَّقل إلى بناء معاجمهم هذه على ضوء هذه النَّظرية.

وبنى جماعة من المعجميين المُحْدَثين ثلاثة معاجم جليلة على ضوء هذه النَّظرية مع مخالفتهم لابن فارس في بعض معالمها، وهي: (المعجم الكبير) لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، و(التحقيق في كلمات القرآن الكريم) للشيخ: حسن المصطفوي، و(المعجم الاشتقاقي المؤصَّل لألفاظ القرآن

الكريم) للدكتور: محمد حسن حسن جبل.

وظُنَّ تأثُّر تسعة معاجم بهذه النَّظرية ظنًّا، أربعة منها ثبت عدم تأثُّرها، وهي: المصباح المنير للفيُّومي، والقاموس المحيط للفيروزآبادي، ونظم الدرر للبقاعي، والوشاح للتَّادلي، وخمسة منها تحتمل التأثُّر وعدمه، وهي: مفردات الرَّاغب، والأساس والفائق للزمخشري، وسرُّ الليال للشدياق، وفقه اللسان لكرامت حسين.

النتيجة السادسة:

صحَّة نظريَّة أصول المعاني

أثبت البحث صحَّة هذه النظرية في غالب الجذور اللغوية لستة أدلَّة:

أوَّلها: ظهور الاشتراك المعنوي بين استعمالات الجذور اللغوية.

الثاني: اتفاق الاشتقاقيين على ضرورة الاشتراك المعنوي بين المشتَّقِ والمشتقِّ منه.

الثالث: ثبوت الاشتراك المعنوي بين جذور الفصل الواحد.

الرابع: نظريَّة ابن جني في الاشتقاق الأكبر (التقليبات).

الخامس: إثبات علماء اللغة وغيرهم لنظرية أصول المعاني.

السادس: فوائد نظريَّة أصول المعاني.

ثانياً: أهم التوصيات

يوصي الباحث بما يلي:

أولاً: توثيق معاني الألفاظ بالاستعانة بأصول ابن فارس هذه؛ لأنَّها تساعد على تصوُّر معاني الجذور وتعليلها.

ثانيًا: عدمُ الاكتفاء بالمعنى المشترك في شرح الألفاظ عند النقل من (مقاييس اللغة)؛ لأن المعنى المشترك لا ينهض ببيان القيود الدلالية الخاصة بمعاني الألفاظ الأساسية أو الأوليَّة، وعليه فلا بدَّ من إثبات المعنى الدقيق والكامل للفظ الذي نشرحه من (مقياس اللغة)، ومن غيره من معاجم اللغة.

ثالثًا: التنبُّه إلى أنَّ هذه الأصول من اجتهاد ابن فارس واستنباطه، وأنَّها ليست نصوصًا منقولةً عن العرب، وقد خالفه بعض من استنبطوا أصولاً معنويَّة ممن تقدَّموه أو أتوا بعده في كثيرٍ منها، ويظهر هذا بمقارنة أصول ابن فارس بأصول غيره من نحا نحوه أو شابهه كالزمخشري في (أساس البلاغة)، والرَّاغب في (مفردات غريب القرآن الكريم)، والشيخ حسن المطفوي في (التحقيق في كلمات القرآن الكريم)، والدكتور محمد حسن جبل في (المعجم الاشتقاقي المؤصَّل لألفاظ القرآن الكريم).

رابعًا: التنُّبه إلى أن هذه الأصول مأخوذة من الاستعمالات التي وقف عليها ابن فارس عند تأليف (مقاييس اللغة) من مصادره التي ذكرها وغيرها، وأنه قد تفوته استعمالات في المادة المدروسة تؤثِّر في صياغة المعنى المشترك وقيوده إضافةً وحذفًا، وقد تحمل أصلاً معنويًّا جديدًا، ويظهر هذا

جليًّا في مقارنة (مقاييس اللغة) بالمعاجم الموسوعيَّة كــ(لسان العرب)، و(تاج العروس).

خامسًا: (مقاييس اللغة) ليس معجمًا موسوعيًا، وبالتالي قد لا يجد الباحث فيه بعضَ الألفاظ التي يبحث عنها، وهي موجودةٌ في المعاجم الموسوعية.

سادسًا: التنبُّه عند التوثيق من (مقاييس اللغة) إذا حكم ابن فارس بتعدد الأصول، إلى الأصل الذي تنتمي إليه الكلمة التي نبحث عنها، فقد قدَّمتُ أنَّ ابن فارس يكاد يذهب إلى أن الجذور التي تعددت أصولها من باب الجذور المستقلَّة عن بعضها.

سابعًا: هناك جوانب تطبيقيَّة كثيرة في (مقاييس اللغة) تصلح كرسائل جامعية أو بحوثٍ محكَّمه، ومنها:

١- دراسة الجذور والألفاظ التي حكم ابن فارس بخروجها عن دلالة المعنى المشترك؛ لموانع مختلفة، دراسةً تطبيقيَّةً تأصيلية؛ للتأكد من أحكام ابن فارس فيها تفصيلاً، فالإبدال –مثلاً- يصلح وحده كرسالةٍ جامعية.

٢- تتبع الاستعمالات التي فاتت الجذور اللغوية التي درسها ابن فارس ومعرفة مدى تحقق المعنى المشترك فيها، ويُهتدى إليها بمقارنة استعمالات جذور مقاييس اللغة باستعمالات جذور المعاجم الأخرى.

٣- تتبع الجذور التي فاتت ابن فارس ثم دراستها على ضوء هذه

النظريَّة، وهي كثيرة، وتعرف بمقارنة مقاييس اللغة بغيره من المعاجم، وبخاصَّةٍ الموسوعية منها.

٤- استنباط المعاني المشتركة للجذور التي أغفل ابن فارس استنباط معانيها المشتركة أو سقطت من نسخة (مقاييس اللغة).

٥- تعليل وجه دخول الاستعمالات التي أغفل ابن فارس إظهار وجه دخولها في قياس المعنى المشترك لجذورها.

٦- تحرير الجذور المتداخلة بفصلها عن بعضها ثم بيان المعنى المشترك الخَليق بكلٍّ واحدٍ منها على حِده.

٧- دراسة الجذور التي حكم ابن فارس بتعدد أصولها، ومحاولة إعادتها إلى أصلٍ واحد، والاستعانة في هذا الباب بالمعاجم التي التزمت توحيد الأصول.

٨- دراسة توجيهات ابن فارس للقراءات القرآنية التي أوردها في (مقاييس اللغة) وعددها (٣٩) قراءة.

٩- دراسة اللهجات اليمنية الواردة في (مقاييس اللغة)، من ناحية ثبوتها، وإمكان إدخالها في قياس المعنى المشترك لجذورها.

الفهارس العامة

أولاً: فهرس الآيات القرآنية

﴿أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾	٤٣	النساء	٣٦٤
﴿ٱلطَّٰغُوتُ﴾	٥١	النساء	٤٢١
﴿ٱلطَّٰغُوتُ﴾	٦٠	النساء	٤٢١
﴿ٱلطَّٰغُوتُ﴾	٧٦	النساء	٤٢١
﴿وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾	١١٨	النساء	١٢٣
﴿أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾	٦	المائدة	٣٦٤
﴿ٱلطَّٰغُوتُ﴾	٦٠	المائدة	٤٢١
﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا﴾	٧٦	الأنعام	٥٦٨
﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾	٢٧	الأعراف	١٠١
﴿إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ﴾	١١	الأنفال	٥٦٠
﴿وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ﴾	٣	التوبة	١٢٦
﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً﴾	٥	يونس	٤٢١
﴿وَأَلْقُوهُ فِى غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ﴾	١٠	يوسف	١٥٤
﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾	٣٠	يوسف	٦٣٦
﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُوا۟ مِنْهُ خَلَصُوا۟ نَجِيًّا﴾	٨٠	يوسف	٤٢٠
﴿حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا﴾	٨٥	يوسف	٥٣٨
﴿وَلَا تَا۟يْـَٔسُوا۟ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ﴾	٨٧	يوسف	٤٢٠
﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾	٩٢	يوسف	١٥٩

﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾	٧	إبراهيم	٣١٤
﴿ مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رُءُوسِهِمْ ﴾	٤٣	إبراهيم	٥٢٨
﴿ وَالْجَانَّ خَلَقْنَاهُ مِن قَبْلُ مِن نَّارِ السَّمُومِ ﴾	٢٧	الحجر	٥٧١
﴿ الطَّاغُوتَ ﴾	٣٦	النحل	٤٢١
﴿ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰ أَرْذَلِ الْعُمُرِ ﴾	٧٠	النحل	٥٢٤
﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَىٰ غَسَقِ اللَّيْلِ ﴾	٧٨	الإسراء	٦٠٧
﴿ وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ ﴾	٣٩	الكهف	٥٦٩
﴿ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ ﴾	٤٦	مريم	٣٢٢
﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً ﴾	٤٨	الأنبياء	٤٢١
﴿ وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِتُحْصِنَكُم مِّن بَأْسِكُمْ ﴾	٨٠	الأنبياء	٦٢٢
﴿ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰ أَرْذَلِ الْعُمُرِ ﴾	٥	الحج	٥٢٤
﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ ﴾	١١	الحج	٥٦٠، ٥٦٥، ٥٦٦
﴿ وَبَشِّرِ الْمُخْبِتِينَ ﴾	٣٤	الحج	١٨٣
﴿ وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾	٤٨	الفرقان	٣٠١
﴿ كَأَنَّهَا جَانٌّ ﴾	١٠	النمل	٥٧١

﴿ وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَرَاضِعَ مِن قَبْلُ ﴾	١٢	القصص	٤٢٠
﴿ كَأَنَّهَا جَآنٌّ ﴾	٣١	القصص	٥٧١
﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً ﴾	٧١	القصص	٤٢١
﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ ﴾	١٧	السجدة	٥٦٩
﴿ لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِى مَسْكَنِهِمْ ءَايَةٌ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ ﴾	١٥	سبأ	٥٦٩
﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ ﴾	٢٣	سبأ	٣١٣
﴿ وَجَعَلُوا۟ بَيْنَهُۥ وَبَيْنَ ٱلْجِنَّةِ نَسَبًا ﴾	٤٦	سبأ	٥٧٠
﴿ أَئِنَّا لَتَارِكُوٓا۟ ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍ ﴾	٣٦	الصافات	٥٧١
﴿ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾	١٧	الزمر	٤٢١
﴿ مُعَلَّمٌ مَّجْنُونٌ ﴾	١٤	الدخان	٥٧٠
﴿ يَسْمَعُ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا ﴾	٨	الجاثية	٥٨١
﴿ لَمْ يَلْبَثُوٓا۟ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ ﴾	٣٥	الأحقاف	١٥٨
﴿ وَإِذْ أَنتُمْ أَجِنَّةٌ فِى بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ ﴾	٣٢	النجم	٥٧٠
﴿ فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴾	٦٥	الواقعة	٤٠٠
﴿ ٱتَّخَذُوٓا۟ أَيْمَٰنَهُمْ جُنَّةً ﴾	١٦	المجادلة	٥٦٨
﴿ لَا يُقَٰتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِى قُرًى مُّحَصَّنَةٍ ﴾	١٤	الحشر	٦٢٢

﴿ ٱتَّخَذُوٓا۟ أَيْمَـٰنَهُمْ جُنَّةً ﴾	٢	المنافقون	٥٦٨
﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ﴾	٢	الطلاق	٩٩
﴿ وَثَمَـٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴾	٧	الحاقة	٦٤٥
﴿ وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ ﴾	٥	المدثر	٤١٥
﴿ ثُمَّ ذَهَبَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ يَتَمَطَّىٰٓ ﴾	٣٣	القيامة	٤٠٦
﴿ وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ﴾	٤	المسد	٣٤٣
﴿ مِن شَرِّ ٱلْوَسْوَاسِ ٱلْخَنَّاسِ ﴾	٤	الناس	١٤٨
﴿ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ ﴾	٦	الناس	٥٧٠

ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية والآثار

ثالثاً: فهرس الأشعار

ألم تر أنَّ الجَونَ أَصْبَحَ راسياً	تُطيف به الأيام لا يتأبَّسُ	٥٠٤
قد كنتُ خرَّاجاً ولوجاً صيرفا	لم تَلْتَحِصْني حَيْصَ بَيْصَ لَحَاصِ	٤٢٦
إذا أكلتُ سمكاً وفَرْضَا	ذهبتُ طولاً وذهبتُ عَرْضاً	٥٠٨
أبا خُراشةَ أمّا أنتَ ذا نَفَرٍ	فإنّ قوميَ لم تأكُلْهم الضَّبُعُ	٣٢١
تأبى بِدِرَّتها إذا ما اسْتُكْرِهَتْ	إلاّ الحَميمَ فإنّه يتبَصَّعُ	٣٩٤
وبَيتٍ على ظَهْرِ المَطِيّ بَنَيْتُه	بأسْمَرَ مَشْقُوق الخياشِيم يَرْعُفُ	٣١٨
واسق هذا وذا وذاك وعلِّق	لا نسمِّي الشَّرَابَ إلاّ العليقَا	٣٧٩
يا هَيْدَ مالك من شوقٍ وإيراقِ	ومَرِّ طَيْفٍ على الأهْوالِ طَرَّاقِ	٤٦٣
فإن تُتْهِمُوا أُنجدْ خِلافاً عليْكُمُ	وإنْ تُعْمِنُوا مُسْتَحْقِبِي الشَّرِّ أُعْرِقِ	٣١٥
نَعَاني حَنَانةُ طُوبالةً	تُسَفُّ يبيساً من العِشْرِقِ	٣٩٢
وما هَجْرُ ليلَى أن تكون تباعدَتْ	عَليكَ ولا أَنْ أَحْصَرتْكَ شُغُولُ	٢٣٧
إنّ التي عاطَيتَني فرددتُها	قُتِلَتْ قُتِلْتَ فهاتها لم تُقتَلِ	٣٢٣
وما سُمِّيَ العَجْلاَنَ إلاّ لقوله	خُذِ الصَّحْنَ واحْلُبْ أيُّها العبدُ واعجَلِ	٣٣٤
فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحمِ مِنْ بين مُنضجٍ	صَفِيفَ شِواءٍ أو قديرٍ مُعَجَّلِ	٥٢٢
لنا جُلَّسَانٌ عندها وبَنَفْسَجٌ	وَسِيسَنْبَرٌ والمَرْزَجُوشُ مُنَمْنَما	٤٣٩
سقى همذان الغيث لست بقائل	سوى ذا وفي الأحشاء نار تَضرَّمُ	٣٧
وما لي لا أصفي الدعـــاء لبلدة	أفدت بها نسيان ما كنت أعـــلمُ	٣٧
نسيت الذي أحســنته غير أنني	مدينٌ وما في جوف بيتي درهمُ	٣٧
قطعتَ الدّهرَ كالسَّدِمِ المُعَنَّى	تُهدِّر في دِمشقَ ولا تَريمُ	٤٠٧

أنصاف الأبيات

رابعاً: فهرس الأعلام

خامساً: ثبت المصادر والمراجع

١- **إبراز المعاني من حرز الأماني**، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، المعروف بــ(أبي شامة الدمشقي)، تحقيق: إبراهيم عطوه عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٢- **ابن فارس اللغوي منهجه وأثره في الدراسات اللغوية**، د. أمين محمد فاخر، طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، السعودية، ط١، ١٤١١هــ، ١٩٩١م.

٣- **الإتباع والمزاوجة**، أبو الحسين أحمد بن فارس الرَّازيّ، حققه وضبطه وعلّق حواشيه ووضع فهارسه: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ومكتبة المثنى، بغداد، ١٣٦٦هــ، ١٩٤٧م.

٤- **الإتقان في علوم القرآن**، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، ط٣، ١٤٠٥هــ، ١٩٨٥م.

٥- **أحكام القرآن**، أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بــ(ابن العربي)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٢٤هــ، ٢٠٠٣م.

٦- **الأحكام اللغوية بين ابن فارس في مقاييسه، وابن سيده في محكمه، وأثرها في الحركة المعجمية**، د. حامد محمد أمين شعبان، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقاهرة، غير منشورة، نوقشت عام ١٩٧٤م.

٧- **أحمد بن فارس حياته وآراؤه في اللغة والنحو**، د. عبد الوهاب التازي سعود، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، المغرب، ط١، ١٤١٢هــ، ١٩٩٢م.

٨- **أحمد بن فارس وريادته في البحث اللغوي، والتفسير القرآني**،

والميدان الأدبي**، د. هادي حسن حمّودي، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٩- **أحمد بن فارس**، هلال ناجي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٠م.

١٠- **أخبار الدول وآثار الأُول في التاريخ**، أبو العباس أحمد بن يوسف بن أحمد الدمشقي، مطبعة الميرزا عباس التبريزي، ١٨٦٥م.

١١- **الأدب المفرد**، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: سمير بن أمين الزُّهيري، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

١٢- **الأديب والمفكّر أبو حيان التوحيدي**، علي دُبّ، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، ١٩٧٦م.

١٣- **ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب**، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

١٤- **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحقِّ من علم الأصول**، محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: أبي حفص سامي بن العربي الأثري، دار الفضيلة، الرياض، السُّعودية، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

١٥- **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، محمد ناصر الدين الألباني، إشراف: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت ط٢، ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥م.

١٦- **أساس البلاغة**، جار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

١٧- **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن

عبد البَّر القُرْطبي النَّمَري، صحَّحه وخرَّج أحاديثه: عادل مُرْشد، دار الأعلام، عمَّان، الأردنّ، ط١، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.

١٨- **أُسْد الغابة في معرفة الصَّحابة،** أبو الحسن عليُّ بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري المعروف بـ(ابن الأثير)، تحقيق: عادل أحمد الرِّفاعي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

١٩- **إسفار الفصيح،** أبو سهل محمد بن علي بن محمد الهروي النحوي تحقيق: د. أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ.

٢٠- **أسماء رسول الله ﷺ ومعانيها،** أبو الحسين أحمد بن فارس الرَّازيّ، تحقيق: ماجد الذهبي، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، ط١، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.

٢١- **اشتقاق أسماء الله،** أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزَّجاجي، تحقيق: د. عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٢٢- **اشتقاق الأسماء،** أبو سعيد عبد الملك بن قُريب الأصمعي، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، و د. صلاح الدين الهادي، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٢٣- **الاشتقاق بين المانعين والمجيزين،** د. محمود عبد العزيز عبد الفتاح، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.

٢٤- **الاشتقاق في جامع البيان في تفسير القرآن للطبري، مع عمل معجم اشتقاقي من الخليل للطبري،** د. حسن محمد حسن الباجوري، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، بالمنصورة، غير منشورة، نوقشت عام ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

٢٥- **الاشتقاق**، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

٢٦- **الأصمعيَّات**، اختيار أبي سعيد عبد الملك بن قُريب الأصمعيّ، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، وعبد السَّلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٥، ١٩٧٩م.

٢٧- **الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام**، المسمى: نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر، عبد الحيّ بن فخر الدين الحسني، دار ابن حزم، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

٢٨- **الأعلام**، خير الدين الزِرِكْلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط١٥، ٢٠٠٢م.

٢٩- **الأغاني**، أبو الفرج الأصفهاني، تحقيق: سمير جابر، دار الفكر، بيروت، لبنان.

٣٠- **الألفيَّة**، محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسيّ، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٠م.

٣١- **ألقاب الشُّعراء ومن يُعرف منهم بأُمِّه**، أبو جعفر محمد بن حبيب، ضمن (نوادر المخطوطات) جمع وتحقيق: عبد السلام هارون، (المجلد الأول) ص٢٩٧-٣٢٨، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، القاهرة، ط٢، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م.

٣٢- **الإمتاع والمؤانسة**، أبو حيان علي بن محمد بن العباس التوحيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

٣٣- **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، أبو الحسن عليّ بن يوسف القفطي،

تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٣٤- **أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء**، قاسم بن عبد الله بن أمير علي القونوي الرُّومي الحنفي، تحقيق: د. يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م.

٣٥- **الإيضاح لتلخيص المفتاح**، الخطيب محمد بن عبد الرحمن القزويني، تحقيق وشرح الأستاذ: عبد المتعال الصَّعيدي، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

٣٦- **البحث اللغوي عند العرب**، د. أحمد مختار عمر، دار عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط٢، ١٩٧٦م.

٣٧- **البحر الرائق شرح كنز الدقائق**، زين الدين ابن نجيم الحنفي، دار المعرفة، بيروت.

٣٨- **البحر المحيط**، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: الشيخ: عادل عبد الموجود، والشيخ: علي محمد معوّض، وآخران، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

٣٩- **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، علاء الدين الكاساني، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٩٨٢م.

٤٠- **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، محمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٤١- **البرهان في علوم القرآن**، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، ١٣٧٦هـ، ١٩٥٧م.

٤٢- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنُّحاة**، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

٤٣- **البلاغة الواضحة**، علي الجارم، ومصطفى أمين.

٤٤- **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تحقيق: محمد المصري، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، ط١، ١٤٠٧هـ.

٤٥- **تاج العروس من جواهر القاموس**، أبو الفيض، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، الملقّب بـ(مرتضى الزَّبيدي)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٤٦- **تاريخ الأدب العربي**، كارل بروكلمان، (الجزء الثاني) ترجمة: د. عبد الحليم النَّجار، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٩-١٩٦٢م.

٤٧- **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، لبنان، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٤٨- **التاريخ الكبير**، محمد بن إسماعيل البخاري، طبع تحت مراقبة د. محمد عبد المعين خان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٤٩- **تاريخ مدينة السَّلام (بغداد) وأخبار محدِّثيها، وذكر قطَّانها العلماء من غير أهلها ووارديها**، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغداديّ، تحقيق: د. بشّار عوَّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

٥٠- **تأويل مشكل القرآن**، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّيْنَوَري، تحقيق وشرح: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، مصر، ط٢،

١٣٩٣هــ، ١٩٧٣م.

٥١- **التبيان في إعراب القرآن**، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: سعد كريم الفقي، دار اليقين للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٢هــ، ٢٠٠١م.

٥٢- **التحقيق في كلمات القرآن الكريم**، الشيخ حسن المصطفوي، طهران، إيران، ط١، ١٣٩٣هــ.

٥٣- **تداخل الأصول اللغوية وأثرها في بناء المعجم العربي**، د. عبد الرزاق بن فرَّاج الصاعديّ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، ط٢، ١٤٢٩هــ، ٢٠٠٨م.

٥٤- **التدوين في أخبار قزوين** (التدوين في ذكر أهل العلم بقزوين)، العلامة عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هــ، ١٩٨٧هــ.

٥٥- **تذكرة الحفاظ**، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هــ، ١٩٩٨م.

٥٦- **الترغيب والترهيب**، الحافظ عبد العظيم بن عبد القويّ المنذري، حكم على آحاديثه وآثاره وعلق عليه: محمد بن ناصر الدين الألباني، اعتنى به أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار المعارف، الرياض، ط١، ١٤٢٤هــ.

٥٧- **التعريفات**، الشريف علي بن محمد الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٣هــ، ١٩٨٣م.

٥٨- **تفسير رسالة أدب الكتَّاب**، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجَّاجي، تحقيق: د. عبد الفتاح سليم، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ط١، ١٤١٤هــ، ١٩٩٣م.

٥٩- **تمام فصيح الكلام**، أبو الحسين أحمد بن فارس الرازي، تحقيق: د.

زيان أحمد الحاج إبراهيم، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.

٦٠- **تنقيح المقال في علم الرجال**، الشيخ: عبد الله المامقاني، تحقيق واستدراك: محيى الدين المامقاني، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث.

٦١- **تهذيب اللغة**، أبو منصور محمد بن أحمد **الأزهري**، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠١م.

٦٢- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، للمرادي المعروف بـ(ابن أمِّ قاسم) شرح وتحقيق: أ. د عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

٦٣-**التيسير في القراءات السَّبع**، أبو عمرو الداني، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مكتبة الصحابة، الشارقة، الإمارات، ط١، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.

٦٤- **الثقات**، أبو حاتم محمد بن حبَّان بن أحمد التميمي البُسْتي، تحقيق السيد: شرف الدين أحمد، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م.

٦٥- **الجامع لأحكام القرآن**، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، السعودية، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٣م.

٦٦- **جذور لغوية قرآنية فاتت ابن فارس في معجم مقاييس اللغة**، د. عبد الحكم صالح عبد الحفيظ سلامة، المؤسسة العلمية الحديثة بشبين الكوء، مصر، ط١، ١٤١١هـ، ١٩٩١.

٦٧- **جمهرة اللغة**، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق: د. رزمي منير بعلبَكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٧م.

٦٨- **حاشية العلامة البناني على شرح المحلي على جمع الجوامع للسُّبكي**،

مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، القاهرة، ط٢، ١٣٥٦هـ، ١٩٣٧م.

٦٩- **حلية الفقهاء**، أبو الحسين أحمد بن فارس الرَّازيّ، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الشركة المتحدة للتوزيع، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٧٠- **الحيوان**، أبو عثمان عمر بن بحر الجاحظ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، القاهرة، ط٢، ١٣٨٥هـ، ١٩٦٥م.

٧١- **الخصائص**، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

٧٢- **دائرة المعارف الإسلامية**، محمود بن شنب.

٧٣- **دراسات في فقه اللغة**، د. صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط١٦، ٢٠٠٤م.

٧٤- **دراسة إحصائية لجذور معجم تاج العروس باستخدام الكومبيوتر**، د. علي حلمي موسى، ود. عبد الصَّبور شاهين، الكويت.

٧٥- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: ومراقبة: محمد عبد المعين خان، نشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، الهند، ط٢، ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م.

٧٦- **الدلالة المحورية في معجم مقاييس اللغة دراسة تحليلية نقدية**، د. عبد الكريم محمد حسن جبل، المطبعة العلمية، دمشق، سوريا، توزيع دار الفكر المعاصر، دمشق، سوريا، ط١، ٢٠٠٣م.

٧٧- **دوران المادة على المعنى عند علماء اللغة إلى منتصف القرن الرابع الهجري**، د. جمال عبد الكريم المهدي، رسالة دكتوراه مخطوطة بكلية اللغة العربية

بجامعة الأزهر، بالقاهرة، نوقشت عام ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

٧٨- **الديباج المذهَّب في معرفة أعيان المذهب**، إبراهيم بن علي بن محمد، المشهور بـ(ابن فرحون) تحقيق: د. علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٣م.

٧٩- **ديوان ابن ميَّادة (شعر ابن ميَّادة)**، جمع وتحقيق: د. حنا جميل حداد، راجعه وأشرف على طباعته: قدري الحكيم، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سوريا، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

٨٠- **ديوان الأدب**، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، ومراجعة د. إبراهيم أنيس، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مؤسسة دار الشعب، بالقاهرة، ١٩٧٤م.

٨١- **ديوان الأعشى الكبير**، تحقيق: د. حَنَا نصر الحتّي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

٨٢- **ديوان الشَّنفرى**، جمع وتحقيق وشرح: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

٨٣- **ديوان الطِّرِمَّاح**، تحقيق: د. عِزَّة حسن، دار الشَّرق العربي، بيروت، لبنان، حلب سورية، ط٢، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

٨٤- **ديوان العبَّاس بن مرداس السّلمي**، جمع وتحقيق: د. يحيى الجبُّوري، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ، ١٩٩١م.

٨٥- **ديوان العجَّاج**، برواية الأصمعيّ وشرحه، تحقيق: عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق، سوريا، ١٩٧١م.

٨٦- **ديوان الكميت بن زيد الأسدي**، جمع وشرح وتحقيق: د. محمد نبيل

طريفي، دار صادر، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٠م.

٨٧- **ديوان المتلمِّس الضُّبَعي برواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي،** تحقيق وشرح: حسن كامل الصّيرفي، نشر معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ١٣٩٠هـ، ١٩٧٠م.

٨٨- **ديوان النَّابغة الذبياني،** تحقيق وشرح: كرم البُستاني، درا صادر، دار بيروت، بيروت، لبنان، ١٣٨٣هـ، ١٩٦٣م.

٨٩- **ديوان النَّجاشيِّ الشَّاعر،** صَنْعة وتحقيق: صالح البكاري، والطَّيب العشَّاش، وسعد غراب، مؤسسة المواهب، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.

٩٠- **ديوان الهذليين،** تحقيق: أحمد الزين، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٥هـ، ١٩٦٥م.

٩١- **ديوان امرىء القيس،** تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٥، ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.

٩٢- **ديوان تأبَّط شرَّاً وأخباره،** جمع وتحقيق وشرح: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.

٩٣- **ديوان جرير،** اعتنى به وشرحه: حمدُو طمَّاس، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

٩٤- **ديوان حسَّان بن ثابت،** تحقيق: د. سيد حنفي حسنين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م.

٩٥- **ديوان زهير بن أبي سلمى،** شرحه وقدَّم له: علي حسن فاعور، دار

الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٩٦- **ديوان طَرَفة بن العبد بشرح الأعلم الشَّنْتَمري**، نشر: مجمع اللغة العربية بدمشق، تحقيق: دريّة الخطيب، ولطفي الصّقال، مطبعة دار الكتاب، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م.

٩٧- **ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي**، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السَّعادة، القاهرة، ط٢، ١٣٨٠هـ، ١٩٦٠م.

٩٨- **ديوان لبيد بن ربيعة العامري**، اعتنى به: حمدو طمَّاس، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

٩٩- **ذخيرة الحفَّاظ المخرَّج على الحروف والألفاظ (الذخيرة في الأحاديث الضعيفة والموضوعة)**، الإمام الحافظ: محمد بن طاهر المقدسي، رتَّبه وحققه وخرَّج أحاديثه د. عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، دار السَّلف، الرياض، السعودية، ط١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

١٠٠- **الذخيرة**، شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق: د. محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٤م.

١٠١- **رسالة الاشتقاق**، أبو بكر محمد بن السَّري السَّرَّاج، تحقيق: محمد علي الدرويش، ومصطفى الحدري، دمشق، سويا، ١٩٧٢م.

١٠٢- **الرسالة**، الإمام محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٠٣- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٥هـ.

١٠٤- **الروض المعطار في خبر الأقطار**، محمد بن عبد المنعم الحِميري، تحقيق: د. إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨٠م.

١٠٥- **زاد المسير في علم التفسير**، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٠٤هـ.

١٠٦- **السَّبعة في القراءات**، أبو بكر أحمد بن موسى العباسي بن مجاهد، تحقيق الشيخ: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة، طنطا، مصر، ط١، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.

١٠٧- **سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد**، الإمام محمد بن يوسف الصالحي الشامي المتوفي سنة ٩٤٢هـ، تحقيق وتعليق الشيخ: عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٤ هـ، ١٩٩٣م.

١٠٨- **سرُّ الليال في القلب والإبدال**، أحمد بن فارس الشِّدياق، المطبعة السُّلطانية، الآستانة، تركيا، ١٢٨٤هـ.

١٠٩- **سِرُّ اللَّيال في القَلب والإبدال**، أحمد بن فارس الشدياق، تقديم وتحقيق واختيار: د. محمّد الهادي بن الطَّاهر المطوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

١١٠- **سنن ابن ماجه**، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، الشهير بـ(ابن ماجه) حكم على آحاديثه وآثاره وعلَّق عليه المحدِّث: محمد ناصر الدين الألباني، اعتنى به: أبو عبيدة مشهور حسن آل سلمان، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ.

١١١- **سنن ابن ماجه**، محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، لبنان.

١١٢- **سنن الترمذي**، محمد بن عيسى بن سَوْرَة الترمذي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون.

١١٣- **سير أعلام النُّبلاء**، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٤م.

١١٤- **شرح ابن النَّاظم على ألفية ابن مالك**، ابن النَّاظم: بدر الدين محمد بن محمد بن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.

١١٥- **شرح أشعار الهذليين**، صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السُّكَّري، تحقيق: عبد الستار أحمد فرَّاج، ومراجعة: محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، بالقاهرة، ومطبعة المدني بالقاهرة.

١١٦- **شرح القصائد السَّبع الطوال الجاهليات**، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: عبد السَّلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٥.

١١٧- **شرح الكوكب المنير**، أبو البقاء تقي الدين محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي المعروف بابن النجَّار، تحقيق: محمد الزُّحيلي ونزيه حمَّاد، مكتبة العبيكان، السعودية، ط٢، ١٤١٩هـ، ١٩٩٧م.

١١٨- **شرح المفضليات**، أبو محمد القاسم بن محمد بن بشَّار الأنباري، تحقيق: كارلوس، يعقوب لايَل، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، لبنان، ١٩٢٠م.

١١٩- **شرح ديوان الحماسة**، أبو زكريا يحيى بن علي التبريزي، الشهير بـ(الخطيب)، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان.

١٢٠- **شرح ديوان الحماسة**، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، تحقيق: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط١،

١٤١١هـ، ١٩٩١م.

١٢١- **شرح مقامات الحريري،** أبو العباس أحمد بن عبد المؤمن القيسي الشُّريشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

١٢٢- **شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر،** نور الدين أبو الحسن على بن سلطان الهروي المعروف بـ(مُلَّا على القاري) تحقيق وتعليق: محمد نزار تميم، وهيثم نزار تميم، دار الأرقم، بيروت، لبنان.

١٢٣- **شرح نهج البلاغة،** أبو حامد عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار احياء الكتب العربية، القاهرة، ط١، ١٣٧٨هـ، ١٩٥٩م.

١٢٤- **شعب الإيمان،** أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، مكتبة الرشد، الرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، ط١، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٣م.

١٢٥- **الشِّعر والشعراء،** عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ١٣٨٦هـ، ١٩٦٧م.

١٢٦- **الشماريخ في علم التاريخ،** عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق محمد بن إبراهيم الشيباني، الدار السلفية، الكويت، ١٣٩٩هـ.

١٢٧- **الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها،** أبو الحسين أحمد بن فارس الرَّازيّ، تحقيق السيد: أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، مصر.

١٢٨- **الصّحاح في اللغة** (تجديد صحاح العلامة الجوهري)، إعداد وتصنيف: نديم مَرْعَشْلي، وأسامة مَرْعَشْلي، دار الحضارة العربية، بيروت، لبنان.

١٢٩- **الصِّحَاح**: تاج اللغة وصِحاح العربية، إسماعيل بن حمَّاد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطَّار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

١٣٠- **صحيح البخاري**، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر النَّاصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.

١٣١- **صحيح مسلم**، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، الرياض، السعودية، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

١٣٢- **صور من الدلالة بين مقاييس اللغة وأساس البلاغة**، د. محمود زين العابدين محمد، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية بالمنوفية، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.

١٣٣- **الطَّبقات السنيَّة في تراجم الحنفية**، تقي الدين بن عبد القادر التميمي الداري الغزِّي المصري الحنفي، تحقيق: د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ، ١٩٨٩م.

١٣٤- **طبقات الشافعية الكبرى**، تاج الدين علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ود. عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ.

١٣٥- **طبقات الفقهاء الشافعية**، أبو عمر عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصلاح، تحقيق: محيي الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٢م.

١٣٦- **طبقات المفسرين**، أحمد بن محمد الأدنه وي، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط١، ١٩٩٧.

١٣٧- **طبقات المفسرين**، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٣٩٦هـ.

١٣٨- **طبقات النحويين واللغويين**، أبو بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي الأندلسي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ١٣٩٢هـ، ١٩٧٣م.

١٣٩- **طبقات فحول الشعراء**، محمد بن سلاَّم الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة.

١٤٠- **العباب الزاخر واللباب الفاخر**، الحسن بن محمد بن الحسن الصَّغَاني (حرف الهمزة)، تحقيق: فير محمد حسن، راجعته وأشرفت على طبعه لجنة مجمعية، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ط١، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.

١٤١- **العباب الزاخر واللباب الفاخر**، الحسن بن محمد بن الحسن الصَّغَاني (حرف الفاء)، تحقيق الشيخ: محمد حسن آل ياسين، دار الرشيد، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ١٩٨١م.

١٤٢- **العشرات في غريب اللغة**، أبو عمر محمد بن عبد الواحد الزَّاهد، تحقيق: د. يحيى عبد الرؤوف جبر، المطبعة الوطنية، عمان، ط١، ١٩٨٤م.

١٤٣- **العلامة اللغوي ابن فارس الرازي**، د. محمد مصطفى رضوان، دار المعارف، القاهرة، ١٣٧٨هـ، ١٩٥٩م.

١٤٤- **علم الاشتقاق نظرياً وتطبيقياً**، د. محمد حسن حسن جبل، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

١٤٥- **العلم الخفَّاق من علم الاشتقاق**، محمد صديق حسن خان

القنَّوجي، تحقيق: نذير مكتبي، دار البصائر، دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

١٤٦- **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، أبو محمد بدر الدين محمود بن أحمد العيني، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.

١٤٧- **عناية أحمد ابن فارس في (معجم مقاييس اللغة) بالدلالة المحورية**، د. كاظم الياسري، ود. حيدر جبار عيدان، مجلة آداب الكوفة بجامعة الكوفة، بالعراق، العدد الثاني، لعام ٢٠٠٨م.

١٤٨- **العين**، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار الرشيد، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ١٩٨٠م.

١٤٩- **غريب الحديث**، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، تحقيق: د. عبد المعطي علي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

١٥٠- **غريب الحديث**، أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٣٩٦هـ.

١٥١- **غريب الحديث**، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٩٧هـ.

١٥٢- **غوامض المقاييس رؤية جديدة**، د. نور حامد الشاذلي، طبع في مصر، ط١، ٢٠٠٦م.

١٥٣- **الفائق في غريب الحديث والأثر**، جار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.

١٥٤- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـــ.

١٥٥- **الفَرْق**، أبو الحسين أحمد بن فارس الرَّازيّ، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ط١، ١٤٠٢هـــ، ١٩٨٢م.

١٥٦- **فقه اللسان**، كرامت حسين الكنتوري، مطبعة نولكشور برليس، لكهنؤ، الهندي، ط١، ١٩١٥م.

١٥٧- **الفلاكة والمفلوكون**، أحمد بن علي الدِّلجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـــ، ١٩٩٣م.

١٥٨- **فهرسة ابن خير الإشبيلي**، أبو بكر محمد بن خير بن عمر الأموي، تحقيق: محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـــ، ١٩٩٨م.

١٥٩- **الفهرست**، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب المعروف إسحاق المعروف بـــ(النَّديم)، تحقيق: د. يوسف علي طويل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٣٢٢هـــ، ٢٠٠٢م.

١٦٠- **القاموس المحيط**، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرِّسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، لبنان، ط٨، ١٤٢٦هـــ، ٢٠٠٥م.

١٦١- **القواعد الفقهية**، د. يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط١، ١٤١٨هـــ، ١٩٩٨م.

١٦٢- **القواعد الفقهية**، علي أحمد النَّدوي، دار القلم، دمشق، سوريا، ط٧، ١٤٢٨هـــ، ٢٠٠٧م.

١٦٣- **الكامل،** أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: د. محمد أحمد الدّالي، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.

١٦٤- **كتاب سيبويه،** أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٨٥هـ، ١٩٦٦م.

١٦٥- **الكشاف عن حقائق غوامض التتريل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل،** أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٠٧م.

١٦٦- **كلام العرب:** (من قضايا اللغة العربية) د. حسن ظاظا، دار القلم، دمشق، سوريا، الدار الشّامية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

١٦٧- **الكليّات،** معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

١٦٨- **اللامات،** أبو الحسين أحمد بن فارس الرّازي، تحقيق: د. شاكر الفّحام، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، ج٤٨، ص٧٧١.

١٦٩- **اللُّباب في الجمع بين السنة والكتاب،** الإمام أبو محمد على بن زكريا المَنْبَجي، تحقيق: د. محمد فضل عبد العزيز المراد، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

١٧٠- **اللُّباب في علوم الكتاب،** أبو حفص عمر بن عادل الدمشقي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ: علي محمد معوَّض وآخران، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

١٧١- **لسان العرب،** محمد بن المكرَّم بن منظور الأنصاري الخزرجي، تحقيق: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، طبعة

دار المعارف، القاهرة.

١٧٢- **متخير الألفاظ**، أبو الحسين أحمد بن فارس الرَّازيّ، تحقيق: هلال ناجي، مطبعة المعارف، بغداد، ط١، ١٣٩٠هـ، ١٩٧٠م.

١٧٣- **متن التصريف العزِّي**، أبو الفضائل إبراهيم بن عبد الوهاب الزَّنجاني، مكتبة زهران، القاهرة.

١٧٤- **المجاز المرسل في لسان العرب**، د. محمد هنداوي عبد الغفار هلال، ط١، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.

١٧٥- **مجالس ثعلب**، شرح وتحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٦٠م.

١٧٦- **المجتبى من السُّنَن** (**سنن النسائي**)، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النَّسائي، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، سوريا، ط٢، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

١٧٧- **مجمع الأمثال**، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني، تحقيق الشيخ: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السُّنَّة المحمدية، بالقاهرة، ١٣٧٤هـ، ١٩٥٥م.

١٧٨- **مَجْمَع الزَّوائد ومَنْبَع الفوائد**، نور الدِّين علي بن أبي بكر الهَيْثَمي، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

١٧٩- **المجمع المؤسّس للمعجم المفهرس**، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

١٨٠- **مجمل اللغة**، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرَّازي، تحقيق الشيخ: شهاب الدين أبي عمرو، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٤هـ،

١٩٩٤م.

١٨١- **مجمل اللغة**، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦هـ.

١٨٢- **مجموعة الشَّافية من علمي الصَّرف والخطّ**، الجاربردي، وابن جماعة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

١٨٣- **المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها**، أبو الفتح عثمان بن جنيٍّ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

١٨٤- **المحكم والمحيط الأعظم**، علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، المعروف بـ(ابن سيدة) تحقيق: د. عبد الحميدي هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

١٨٥- **المخصَّص**، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بـ(ابن سيده)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

١٨٦- **المذكَّر والمؤنَّث**، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، القاهرة، ١٩٦٩م.

١٨٧- **مراتب النَّحويين**، أبو الطَّيب اللغوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ط٢.

١٨٨- **المزهر في علوم اللغة في علوم اللغة وأنواعها**، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

١٨٩- **المساعد على تسهيل الفوائد**، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، ودار المدني بجدة، ١٤٠٥هــ، ١٩٨٤م.

١٩٠- **المستفاد من ذيل تاريخ بغداد**، أبو الحسين أحمد بن أيبط بن عبد الله الحسامي المعروف بابن الدمياطي، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٢هــ، ١٩٨٢م.

١٩١- **مسند أبي يَعْلى الموصليّ**، الحافظ أحمد بن علي بن المثنَّى التميمي، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون، دمشق، سورية، ط٢، ١٤١٠هــ، ١٩٨٩م.

١٩٢- **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، (الجزء ٣٤) تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وهيثم عبد الغفور، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هــ، ١٩٩٩م.

١٩٣- **مسند البزَّار (البحر الزَّخَّار)**، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزَّار، تحقيق: عادل بن سعد، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، بدأت ١٩٨٨م ، وانتهت ٢٠٠٩م.

١٩٤- **مسند الدارمي المعروف بــ(سنن الدارمي)**، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام الدَّارمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني، ط١، ١٤٢١هــ، ٢٠٠٠م.

١٩٥- **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**، القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي المالكي، المكتبة العتيقة، تونس، ودار التراث، القاهرة.

١٩٦- **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٤هــ، ١٩٩٤م.

١٩٧- **المصنَّف**، أبو بكر عبد الرزاق بن همَّام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٣هـ.

١٩٨- **المعاجم العربية مع اعتناء خاص بمعجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي**، د. عبد الله درويش، مكتبة الشباب.

١٩٩- **المعاجم اللغوية: بداءتها وتطورها**، إميل بديع يعقوب، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ١٩٨١.

٢٠٠- **معاجم مفردات القرآن، موازنات ومقترحات**، د. أحمد حسن فرحات، نشر مجمَّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤٢١هـ.

٢٠١- **معاني القرآن وإعرابه**، أبو إسحاق إبراهيم بن السَّري الزَّجاج، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٢٠٢- **معجم أصول معاني ألفاظ القرآن الكريم**، محمد حسن حسن جبل، رسالة دكتوراه مخطوطة بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقاهرة، نوقشت عام ١٩٧٦م.

٢٠٣- **معجم الأدباء**، ياقوت الحموي الرُّومي، تحقيق: د. إحسان عبَّاس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٣م.

٢٠٤- **المعجم الاشتقاقي المؤصَّل لألفاظ القرآن الكريم**، د. محمد حسن حسن جبل، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠١٠هـ.

٢٠٥- **المعجم الأوسط**، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ.

٢٠٦- **معجم البلدان**، ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي، دار صادر، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٩٥م.

٢٠٧- **المعجم الصَّغير**، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، تحقيق : محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي ، دار عمار، بيروت، عمان، ط١، ١٤٠٥هـــ، ١٩٨٥م.

٢٠٨- **المعجم العربي نشأته وتطوره**، د. حسين نصَّار، دار مصر، القاهرة، مصر،١٩٥٦م.

٢٠٩- **المعجم الكبير** (الجزء الخامس: حرف الحاء) وضع لجنة من علماء اللغة المُحْدَثين بمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط١، ١٤٢١هـــ، ٢٠٠٠م.

٢١٠- **المعجم الكبير**، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السَّلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

٢١١- **معجم المؤلفين**، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٤هـــ، ١٩٩٣م.

٢١٢- **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**، عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي، تحقيق: مصطفى السَّقَا، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٠٣هـــ.

٢١٣- **المعرَّب من الكلام الأعجميّ على حروف المعجم**، أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخَضِر الجواليقي، تحقيق: د. ف. عبد الرحيم، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٠هـــ، ١٩٩٠م.

٢١٤- **المعنى اللغوي دراسة نظرية وتطبيقية**، د. محمد حسن حسن جبل، دار الأصالة، القاهرة، مصر، ١٤١٦هـــ، ١٩٩٥م.

٢١٥- **المغنى في تصريف الأفعال**، د. محمد عبد الخالق عضيمة، دار

الحديث، القاهرة، ط٢، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

٢١٦- **مفردات ألفاظ القرآن**، العلامة الراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان داوودي، دار القلم، دمشق، سوريا، الدار الشامية، بيروت، لبنان، ط٤، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.

٢١٧- **المفضليّات**، المفضَّل الضبِّي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، ط٣، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٤م.

٢١٨- **مفهوم الاشتقاق الصَّرفي وتطوّره عند النحويين والأصوليين**، د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

٢١٩- **مقاييس اللغة**، أبو الحسين أحمد بن فارس الرَّازيّ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ ، ١٩٩٩م.

٢٢٠- **المقتضب**، أبو العبَّاس محمد بن يزيد المبرِّد، تحقيق: د. محمد عبد الخالق عضيمة، طبع وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.

٢٢١- **الممتع الكبير في التصريف**، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي المشهور بـ(ابن عصفور)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٦م.

٢٢٢- **من التراث اللغوي (معجم مقاييس اللغة)**، الأستاذ: عبد السلام هارون، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (مقال عن مقاييس اللغة) العدد ١٥، لعام ١٩٩٢م، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.

٢٢٣- **المنتخب من غريب كلام العرب**، أبو الحسن علي بن الحسن بن حسين الهنائي المعروف بـ(كُراع النَّمل)، تحقيق د. يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.

٢٢٤- **المنتظم في تاريخ الأمم والملوك**، عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، دار صادر، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٥٨هـ.

٢٢٥- **المنصف شرح تصريف المازني**، أبو الفتح عثمان بن جنِّي، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، وزارة المعارف المصرية، ط١، ١٣٧٣هـ، ١٩٥٤م.

٢٢٦- **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النَّووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٣٩٢هـ.

٢٢٧- **منهج ابن فارس في النقد اللغوي في معجم مقاييس اللغة، -نقد الخليل وابن دريد نموذجاً-**، د. محمود عبد الله جفَّال، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٧٨، الجزء ٤، ص١٠٨٧-١١١٦.

٢٢٨- **الموافقات**، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بـ(الشاطبي)، تحقيق: أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار عفان، الخبر، السعودية، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

٢٢٩- **المولَّد في العربية دراسة في نموّ اللغة العربية وتطوّرها بعد الإسلام**، د. حلمي خليل، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٢٣٠- **نزهة الألِبَّاء في طبقات الأدباء**، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط٣، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٢٣١- **نزهة الطَّرف في علم الصرف**، أبو الفضل الميداني، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م .

٢٣٢- **النَّشر في القراءات العشر**، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي المعروف بـ(ابن الجزري)، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، ط١،

١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

٢٣٣- **نشوء اللغة العربية ونموُّها واكتهالها**، الأب أَنستاسَ ماريّ الكِرْمَلي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر.

٢٣٤- **نظرية التقعيد الفقهي**، محمد الروكي، دار الصفاء، الجزائر، ودار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

٢٣٥- **النظرية الثلاثية في أصول ألفاظ العربية عند ابن فارس**، د. محمود عبد الله جفَّال، مقال منشور في مجلَّة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، بالجامعة الأردنية، المجلد (٢٨)، (ملحق) ٢٠٠١م، ص٨٤٧-٨٦٨.

٢٣٦- **نظم الدرر في تناسب الآيات والسُّور**، أبو الحسن برهان الدِّين إبراهيم بن عمر البقاعي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

٢٣٧- **نظم العقيان في أعيان الأعيان**، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: فيليب حتي، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.

٢٣٨- **النهاية في غريب الحديث والأثر**، أبو السَّعادات مجد الدين المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزَّاوي، ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٢٣٩- **نوادر المخطوطات**، عبد السلام هارون، (الجزء الأول) مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، القاهرة، ط٢، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م.

٢٤٠- **النَّوادر في اللغة**، أبو زيد الأنصاري، تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشُّروق، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

٢٤١- **هدية العارفين: (أسماء المؤلفين وآثار المصنِّفين)**، إسماعيل باشا البغدادي، مطبعة وكالة المعارف، استانبول، تركيا، ١٩٥١م.

٢٤٢- **الوافي بالوفيات**، صلاح الدين خليل بن أيبك الصَّفَدي، تحقيق:

أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.

٢٤٣- **الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكليَّة**، د. محمد صدقي بن أحمد البورنو، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٥، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م.

٢٤٤- **الوساطة بين المتنبي وخصومه**، القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني، تحقيق وشرح: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

٢٤٥- **الوشاح وتثقيف الرماح في ردِّ توهيمِ المجدِ الصحاحَ**، أبو زيد الشيخ العلامة عبد الرحمن بن عبد العزيز التادلي، تصحيح: نصر الهوريني، المطبعة الكبرى ببولاق، ١٢٨١هـ.

٢٤٦- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٤م.

٢٤٧- **يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر**، أبو منصور عبد الملك الثعالبي، تحقيق: د. مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

• المجلات العلمية:

- **مجلة آداب الكوفة**، بجامعة الكوفة، بالعراق، العدد الثاني، لعام ٢٠٠٨م، = عناية أحمد ابن فارس في (معجم مقاييس اللغة) بالدلالة المحورية، د. كاظم الياسري، ود. حيدر جبار عيدان.

- **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، بالجامعة الأردنية، المجلد

(٢٨)، (ملحق) ٢٠٠١م، ص٨٤٧-٨٦٨، = النظرية الثلاثية في أصول ألفاظ العربية عند ابن فارس، للدكتور: محمود عبد الله جفَّال.

- **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، العدد ١٥، لعام ١٩٩٢م، = من التراث اللغوي (معجم مقاييس اللغة)، الأستاذ عبد السلام هارون.

- **مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق**، ج٤٨، ص٧٧١، = اللامات، لابن فارس، تحقيق د. شاكر الفَّحام.

- **مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق**، المجلد ٧٨، الجزء ٤، ص١٠٨٧-١١١٦، = منهج ابن فارس في النقد اللغوي في معجم مقاييس اللغة، -نقد الخليل وابن دريد نموذجاً-، د. محمود عبد الله جفَّال.

- **الانترنت**:

- **موقع ويكيبيديا**، (https://ar.wikipedia.org/wiki)

سادساً: فهرس الموضوعات

خلاصة فهرس الموضوعات